



中國通志

卷一百一十五

藝文志

雜錄

卷一百一十五

藝文志

中國通志
藝文志



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 016706317

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.

DUE JUN 15 1995

DUE JUN 15 1996

DUE JUN 15 1997

JUN 15 2011



٤٤٦

کتاب الخلاف

تألف

شیخ الطائفة الإمام أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي

قدّمه

٣٨٥ — ٣٤٦

مجلد الثالث

مؤسسة النشر الإسلامي

الطائفة
مجمع المدرّسين بهيئة المشرق

2272
66587
355
1987
جز 3



كتاب الخلاف (ج ٣)

- شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي
- السيد علي الخراساني والسيد جواد الشهرستاني والشيخ مهدي طه نجف
- الحاج الشيخ مجتبي المراقبي
- فقه
- ٥ أجزاء
- مؤسسة النشر الإسلامي
- الجديدة
- ٣٠٠٠ نسخة
- ١٤١٦ هـ - ق

- تأليف:
- تحقيق:
- إشراف:
- الموضوع:
- عدد الأجزاء
- طبع ونشر:
- الطبعة:
- المطبوع:
- التاريخ:

مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرقة



32101 016706317

كتاب البيوع

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة ١: بيع خيار الرؤية صحيح، وصورته أن يقول: يَعْثُكَ هذا الثوب الذي في كَتَمِي، أو في الصندوق، فيذكر جنسه وصفته، وبه قال مالك (١)، وهو أحد قولي الشافعي. قال في القديم، وفي الحديث في الصرف يصح (٢). وقال في الأم واليوطبي: لا يصح (٣).

والمسألة على قولين، والذي يختارونه أنه لا يصح (٤). وقال أبو حنيفة: يصح ذلك، وإن لم يذكر الجنس (٥). مثل أن يقول: يَعْثُكَ ما في كَتَمِي، أو في صندوقي، أو ما في الجراب، أو الذي في البصرة وما أشبه ذلك.

فلا يفتقر عنده إلى ذكر الجنس، وإنما يفتقر إلى تعيين المبيع من غيره. دليلنا: قوله تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» (٦) فأباح ما يتناوله إسم البيع، وهذا بيع.

-
- (١) موطأ مالك ٢: ٦٦٧، والمجموع ٩: ٢٨٨ و ٣٠١، وكفاية الأخيار ١: ١٤٨، والمحلّى ٨: ٣٣٧.
- (٢) الام ٣: ٣، ومختصر المزني: ٧٥، والوجيز ١: ١٣٥، والمجموع ٩: ٢٨٨ - ٢٩٠، وكفاية الأخيار ١: ١٤٨، والمحلّى ٨: ٣٣٧، وفتح العزيز ٨: ١٤٦.
- (٣) الام ٣: ٣، ومختصر المزني: ٧٥، والوجيز ١: ١٣٥ - ١٣٦، والمجموع ٩: ٢٨٨ و ٢٩٠، وكفاية الأخيار ١: ١٤٨، والمحلّى ٨: ٣٣٧، وفتح العزيز ٨: ١٤٦.
- (٤) انظر المصادر المتقدمة.
- (٥) اللباب ١: ٢٣٣ - ٢٣٤، والمحلّى ٨: ٣٣٧، والمجموع ٩: ٣٠١، وكفاية الأخيار ١: ١٤٨.
- (٦) البقرة: ٢٧٥.

وأيضاً روي عنهم عليهم السلام أنهم سُئلوا عن بيع الجرب الهروية؟ فقالوا: لا بأس به، إذا كان لها بارنامج، فإن وجدها كما ذكرت وإلا ردّها (١).

وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه» (٢).

مسألة ٢: إذا ثبت هذا العقد، فمضى رأى المشتري المبيع، لم يثبت له الخيار إلا أن يجده بخلاف الجنس، أو الصفة. وأما إذا وجدته كما عُتِنَ ووصف فليس له الخيار.

وقال الشافعي - على قوله أنه يصح - أن له الخيار على كل حال (٣).
دليلنا: أن جواز الخيار في ذلك يحتاج إلى دليل، والعقد قد صح، فمن أبطله، أو أجاز الخيار مطلقاً، فعليه الدلالة.

مسألة ٣: إذا باع شيئاً على أن يسلمه بعد شهر، صح العقد.
وقال الشافعي: لا يصح (٤).

دليلنا: الآية (هـ)، والمنع من ذلك يحتاج إلى دليل.

مسألة ٤: إذا اشترى شيئاً لم يره حال العقد، وكان قد رآه قبل العقد، صح الشراء وهو مذهب الشافعي (٦)، وبه قال جميع الفقهاء (٧).

(١) لم أقف على هذا الخبر في المصادر الحديثية المتوفرة.

(٢) سنن الدارقطني ٣ - ٤ - ٥ حديث ٨ و ١٠، والسنن الكبرى ٢٦٨:٥.

(٣) الوجيز ١: ١٤١ - ١٤٢، والمجموع ٩: ٢٨٨، والمحلى ٨: ٣٣٧.

(٤) الوجيز ١: ١٥٥، والمجموع ٩: ٣٤٠، وكفاية الأخيار ١: ١٥٥ وصمد القاري ١١: ٢٨٩.

(٥) قوله تعالى: «وأحل الله البيع وحرم الربا» [البقرة: ٢٧٥].

(٦) الوجيز ١: ١٣٥، وكفاية الأخيار ١: ١٤٨، والمجموع ٩: ٢٨٩.

(٧) المجموع ٩: ٢٨٩، والفتاوى لابن قدامة ٤: ٨٩.

وقال الاعاطي من أصحاب الشافعي لا يصح حتى يشاهد المبيع حال العقد (١).

دليلاً: قوله تعالى: «وأحل الله البيع» (٢) وهذا بيع، ولمع يحتاج إلى دليل.

وأيضاً الأصل الإباحة.

مسألة ٥: إذا اشترى شيئاً كان رآه قبل العقد، ولم يره في حال انعقد مما يجوز أن يتلف ولا يتلف، صح بيعه. فإذا وحده كما شتره مضي، وإن حاله كان بخير بين إمضاء اسع وفسخه. وبه قال أصحاب الشافعي (٣). وفيهم من قال: لا يصح البيع (٤).

دليلاً: آية (٥)، ولأصل الإباحة، والمنع يحتاج إلى دليل.

مسألة ٦: لبيع يعقد بوجوه لا يحتاج من البيع، وهو من المشتري، لكنه لا يلزم المتبعين نفس العقد، بل يشك فيهما، ولكن واحد منهما حار الفسخ مادام في المجلس، إلى أن يتمرقاً أو يتراساً باتساع في المجلس. وروى هذا في الصحاح عن عبيد بن عمير، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة، وأبي ثور الأسلمي (٦)، وبه قال الحسن الصوري.

(١) المجموع ٩ ٢٨٩ و ٢٩٦

(٢) سورة ٢٧٥

(٣) لوجز ١ ١٣٥ ١٣٦، وكفاهه الأخبار ٦ ١٤٨، والمجموع ٩ ٢٨٩ و ٢٩٦

(٤) هو من عبد العزيز بن مصلح، وانقسام الاعاطي كما ذكره سوى في المجموع ٩ ٢٨٩ و ٢٩٦. ونظر كفاية لأخبار ١ ١٤٨.

(٥) قوله تعالى: «وأحل الله البيع» بقره ٢٧٥

(٦) أبو هريرة، عبيد بن عبد الأسلمي، صاحب أبي صلي الله عليه وآله وروى عنه وروى عن أبي بكر، وعنه ابنه المعرة وبه عنه عبيد بن أبي هريرة وأبو النخيل الرياحي والأرقم بن قيس وغيرهم. سكن مدية ثم البصرة، وغر حراسه، وقبل: أنه شهد مع علي عليه السلام قتال الخوارج

وسعيد بن المسيب، والرهري، وعطاء، وفي الفقهاء لأورعي، وأحمد، وإسحاق، والشافعي (١).

ودهبت طائفة إلى أن البيع بدم محرد لعقد ولا يشت فيه خيار بخس نحل. ذهب إليه في التاسعين شريح، والجمعي، وفي الفقهاء مالك، وأبو حنيفة وأصحابه (٢).

دليلنا: إجماع الفرو، وأيضاً فالأصل أن لا بيع، وثبوته بخارج إلى ذلك، من يدعى أن نفس الاتحاف والبول بدم، فعليه الدلالة.

وأيضاً روي عن سافع، عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتصرفا» (٣).

فأثبت للمتبايعين الخيار بعد تسميهاا متبايعين، وكل سم اسم من فعل فبأنه يستقي به، بعد وجود ذلك الفعل، كما يصار، ويشترط وغير ذلك. وكذلك المتبايعان، إنما يسميان بذلك بعد وجود اشترايع بينهما، فلهذا خصصي إثبات الخيار لهما في تلك الحالة، وبعد المحافاة لا شطب.

مسألة ٧: بيع لخيار عمدنا على ثلاثة أنصرب.

البرون، مات بعد لستين من عمره، قبل عيردك انظر هديب بهديب ٤٤٦:١، واصل دعانة

١٤٦ =

(١) تحلى ٨ ٣٥٤، والمجموع ٩ ١٨٤، وسداه المجد ٢ ١٦٩، والمعني لابن قدامة ٤ ٧، وشرح الكبير ٤ ٦٩، وسنن السلام ٣ ٨٣٨-٨٣٩، وكفاية الأخذ ١ ١٥٤، والام ٣ ٤، ومختصر المزي ٧٥، وسنن الترمذي ٣ ٤٨٨.

(٢) انصبي ٨ ٣٥٥، ومجموع ٩ ١٨٤، وسداه المجد ٢ ١٦٩، والمعني لابن قدامة ٤ ٧، وشرح الكبير ٤ ٦٩، وسنن السلام ٣ ٨٣٩، ومقتدعات ابن رشد ٢ ٥٥٨.

(٣) صحيح البخاري ٣ ٨٤، والام ٣ ٤، ومختصر المزي ٧٥، وسنن أبي داود ٢ ٦٧١، وشرح الكبير ٥ ٢٦٨، وترتيب مسند شافعي ٢ ١٥٤، حديث ٥٣٢، وصحيح مسلم ٣ ١١٦٣، حديث ٤٣ وفيه «المتبايعان».

أحده: حصار المجلس. وهو أن يكون لكل واحد منهما الخيار وفسخ العقد ما لم يتفرقا بالأبدان، فإن قال بعد انعقاد العقد أحدهما لصاحبه: إحتار لإمصاء، فإذا اختار ذلك انقطع الخيار، ولم يعقد، ولم يعترف بالتصرف بالأبدان عن المكان.

والثاني: أن يشترط حال العقد لا يثبت بينها خيار المجلس بعد انعقاد البيع، وإذا تعاقدا بعد ذلك صح البيع، ويكون على ما شرط.

والثالث: أن يشترط في حال لعقد مدة معلومة يكون لها فيها خيار ما شاء من الزمان، ثلاثاً أو شهراً أو أكثر، فإنه يعقد العقد، ويكون لها الخيار في ذلك لمدة إلا أن يوحده بعد ذلك على أنفسهما، كما قلده في بيع المطلق.

وقال أبو حنيفة ومالك: بيع الخيار هو ما يشترط فيه الخيار. فثبت في حصار الشرط، فعند أبي حنيفة ثلاثاً (١)، وعند مالك ما تدعوا حاجة إليه (٢) فعدهما بيع الخيار ما يثبت فيه الخيار.

وعند الشافعي بيع الخيار ما قطع فيه الخيار (٣). وأكثر أصحابه على ما اخترناه أولاً في القسم الأول (٤)، وفي أصحابه من قال: ليسم الثاني أيضاً (٥)، وأما الثالث فلم يقل به أحد منهم، وهو ما راد على

إشكالات

(١) بسبب ١: ٢٣٠، وعمدة القاري ١١: ٢٣٥، لغتوى الهدية ٣: ٣٨، وانت ١: ١٤٦، والبحر

الرحار ٣٤٨: ٢، وبداية المجتهد ٢: ٢٠٧، والمجموع ٩: ٢٢٥.

(٢) مقدمه ابن رشد ٢: ٥٥٨، وحاشية لغتوى ١٢٢-١١٣، وبداية المجتهد ٢: ٢٠٧، وعمدة

القاري ١١: ٢٣٤-٢٣٥، والمحلّى ٨: ٣٧١.

(٣) الام ٣: ٤٤، ومختصر الرزي ٧٥، والمجموع ٩: ١٧٥، وكندية لأخبار ١: ١٥٥، وكندية لأخبار ١: ١٥٥.

(٤) المجموع ٩: ١٧٥، وكندية لأخبار ١: ١٥٥، والمحلّى ٨: ٣٧١-٣٧٢.

(٥) المجموع ٩: ١٧٨-١٧٩.

دليلاً: قوله تعالى: «وأحل الله البيع» (١) وهذا بيع، فمن حقه فعليه الدلالة.

ويدن على خيار المجلس قول أبي صلي الله عليه وآله: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار» (٢) فأنت لها الخيار قبل التفرق، ثم استثنى بيع الخيار الذي لم يثبت فيه خيار، وهو ما أشربا إليه من شرط ارتفاعه عند العقد، وإيجابه وإبطال الخيار بعد ثبوت العقد.

وأيضاً روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «المسلمون عند شروطهم» (٣) وهذا شرط صحيح في مدة الخيار، ولا حصر في خيار العقد، فينبغي أن يكون جائزاً بحسب الشرط.

وروي أن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، أو يكون بيعهما عن خيار، فإن كان بيعهما عن خيار فقد وجب البيع» (٤) وهذا نص.

وروي عنده الله من عمر أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا عن مكائهما، فإذا تفرقا فقد وجب البيع» (٥).

(١) ابقرة: ٢٧٥.

(٢) من ابن ماجه ٧٣٦ ٢ حديث ٢١٨٢، ومسلم أحمد بن حسن ١٢ ٢، وأبوصف بعد يروي ٨ ٥ حديث ١١٢٦٢، وصح الترمذي ٥٤٧ ٣ حديث ١٢٤٥، وأبو داود ٢ ٦٦١، وصح الكبري ٢٦ ٥ وفي بعضها اختلاف يسري اللفظ.

(٣) صحيح البخاري ٣ ١٢٠، وصح تدارقني ٣ ٢٧ حديث ٩٨-٩٩، والمستدرک علی الصحیحین ٤٩٠-٥٠، والسنن الكبرى ٧ ٢٤٩، وبيروت ٢٢٠٧ حديث ٩٣-٩٤.

(٤) من إسنائي ٧ ٢٤٨، وقد ورد في كثير من المصادر حديثه بأساط مختلفة انصر صحيح مسلم.

٣ ١١٦٣: ٤٥، والسنن الكبرى ٥ ٢٦٩، وبيروت ٢ ١٥٤ حديث ٥٣٤.

(٥) روى البخاري في صحيحه ٨٤٠٣ عن قتبية حديثاً للثالث عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «إذا تابع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم ينصر ولا حبه».

وروى دفع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «استيعن بالخيار مالم يتفرقا، أو تقول أحدهما لصاحبه: أحقر» (١).

وروى عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «من اشترى بعتاً، فوجبت له بالخيار، شيء أحده، وإن شاء تركه، مالم يفارقه صاحبه، فإن فرقته فلا خيار له» (٢). فأثبت لها الخيار بعد وجوب البيع. وأبو حنيفة لا يثبتها للخيار (٣).

والمدفوع الذي احتراه جمع بصحة، لأنه مروي عن علي عليه السلام، ومن عدى، وابن عمر، وأبي هريرة، وأبي هريرة (٤).

فما على عليه السلام مروي عنه أن حارسه يشتري حملاً، ثم يداها، فأحد على عليه السلام الدرهم فرقته عنها (٥).

وكان ابن عمر إذا أرد أن يبع السبع مشى قليلاً ثم رجع (٦)، وعن ابن عباس مثل ذلك (٧).

بحر أحدهما الآخر فاستأجر على ذلك بعد وجوب البيع وإن تفرق بعد أن شاعرا ولم يبرك واحد منهما لبيع فقد وجب البيع

(١) صحيح البخاري ٨٤٣، ومسنود أبي داود ٢٤٩٧، ومسنود الكوفي ٢٦٩٥، ومسنود أحمد بن حنبل ٧٣٢.

(٢) روى البيهقي في مسنده الكوفي ٢٧٠٥، اختلاف في بعض مدله.

(٣) سنن ٢٢٢٦، والمجموع ١٨٤٩، وفتح المبرور ٢٩٢٨.

(٤) قال الترمذي في مسنده ٥٤٧٣: آخر الباب ما يظن: وفي الباب من أبي هريرة، وحكيم بن حرام، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وسورة، وأبي هريرة.

(٥) لم أقف على هذا الحديث في المصادر الثمينة.

(٦) صحيح مسلم ١١٦٤٣، حديث ٤٥، ومسنود الترمذي ٥٤٨٣، حديث ١٢٤٥، وذكره الشافعي في أمه ٤٣، وأبو داود في محصره ٢٥، وسوى في مجموعته ١٨٥٩.

(٧) بيل الاوطار ٢٩٦٥.

ذلك (١). ومن دعى دخول أحد رقبه، فعليه لدليس. وجعل ذلك سبعا نصح وجود الشرط فيه، يحتاج إلى دليل.

مسألة ١١: إذا حال ممان غلبه على غيره، ففصل تحتان الخوالة، حاراً يدخلها خيار الشرط، ولا خيار بمجلس فيه.

وقول لشافعي. لا يدخله خيار شرط، وفي حار خمس وجهه (٢).
دليلنا على حور خيار شرط: قوله عليه السلام: «لؤمنون عند شروطهم» (٣).

وماروى عنهم عليه السلام من قوله: «كل شرط لا يخالف مكتوب والسنة فانه جائز» (٤) وهذا لا يتأقها.

فإن خيار الخمس فانه يدخل في البيع، وهذا ليس ببيع، بل هو إبراء محض. فمن أحراه محرم، بيع فعليه بدلالة.

مسألة ١٢: الوكالة، والعدرة، والمراض، والجدله، والتوديعه لأخياره في خمس، ولا تمتنع دخول خيار الشرط فيها.

وقال اشافعي: لا يدخله الحد ران (٥).

(١) وهي عليه الاحب مدونه حور كل شرط لا يخالف لك. بدوئه، نظرها في نكاح ١٦٩ حديث ١، ومن لا يحصره العقبة ٣ ١٢٧ حديث ٥٥٣، وتهذيب ٢٢:٧ حديث ٩٤ وص ٢٥ حديث ١٠٧.

(٢) مجموع ٩ ١٧٧ و ١٩٢، وفتح العزيز ٨ ٢٩٧، وكفاية لأخبار ١ ١٥٤.

(٣) حديث ١٧٧ ٣٧١ حديث ١٥٠٣، والاستبصار ٣ ٢٣٢ حديث ٨٣٥، والمعي لأم مداه ٤ ٣٨٤، وشرح بكرة ٤ ٣٨٦، وسحب احب ٣ ٢٣ حديث ١١٩٥ وص ٤٤ حديث ١٢٤٦، وكفاية لأخبار ١ ١٩٣، والمصنف لابن أبي شبة ٦ ٥٦٨ حديث ٢٠٦٤.

(٤) نكاحي ٥ ١٦٩ حديث ١، ومن لا يحصره العقبة ٣ ١٢٧:٣ حديث ٥٥١-٥٥٣، وتهذيب ٢٢:٧ حديث ٩٤ وص ٢٥ حديث ١٠٧.

(٥) فتح العزيز ٨ ٢٩٤، وكفاية الاخيار ١ ١٥٤.

دليلاً على الأول: لا حرج. فانه لا اختلاف فيه لا بدحجه حذر الخس.

وأما الثاني: فعموم الأحاديث الواردة في حوار كل شرط لا يخالف لكتاب
والسنة يتناول هذه المسئلة (١)، فمن ادعى تخصيصه فعليه الدلالة.
مسئلة ١٣: إذا ملك الشفع: لشفص ناشئ، وأسرع من يد المشتري، فمس
له خيار المجلس.

ولشفعي فيه وجهان، أحدهما: مثل ماقتناه، وثاني: له أحد (٢).
دليلاً: حذر المجلس يثبت في أسرع، فعلى من أخفه بالبيع، الدلالة
والقياس عندنا لا يجوز.

مسئلة ١٤: المسافة لا بدحجها خيار المجلس، وبدحجه خيار لشرط.
وقد أصحاب الشفعي: لا بدحجها أحد (٣).
وقد أبو حامد الأسفري: الذي يجيء على قوله أن بدحجه خيار
المجلس (٤).

دليلاً على الأول: إذا قد يبد أن خيار المجلس يختص أسرع، وهذا ليس
سريع، فمن أخفه به فعليه الدلالة.
وأما حوار لشرط، فعموم الأحاديث لمناولة في حوار كل شرط لا يخالف
الكتاب (٥) يتناول هذا المكان.

(١) نظر بكافي ١٦٩: ٥ حديث ١، ومن لا يحضره الفقيه ٣: ١٢٧ حديث ٥٥٣، والتهذيب ٧: ٢٢٧ حديث ٩٤ ومن ٢٥: حديث ١٠٧.

(٢) المجموع ٩: ١٧٧ و ١٦٩، وفتح العريعر ١: ٣٩١، وكرد ١: ١٠٤.

(٣) المجموع ٩: ١٧٨، وكفاية لأخبار ١: ١٥٤-١٥٥، وفتح العريعر ٨: ٣.

(٤) المجموع ٩: ١٧٨، وكفاية الأخبار ١: ١٥٤-١٥٥.

(٥) لكافي ١٦٩: ٥ حديث ١، ومن لا يحضره الفقيه ٣: ١٢٧ حديث ٥٥٣، والتهذيب ٧: ٢٢٧ حديث ٩٤ ومن ٢٥: حديث ١٠٧.

مسألة ١٥: الإحارة على صريح: معبئة، وفي الذمة، وكلاهما لا يدخله خيار المجلس، ولا يمتنع دخول خيار الشرط فيه.

وقد الشافعي: الإحارة المعبئة لا يدخلها خيار الشرط (١)، قولاً واحداً. وأما خيار المجلس فعلى وجهين، أحدهما: لا يدخلها، ولآخر: يدخلها (٢). والاحارة في الذمة فيها ثلاثة أوجه:

فما أنوأسحق وس حران: لا يدخلها الخيار (٣). وقد الاصطبحري: يدخلها لخسار معاً، والمذهب أنه يدخلها خيار المجلس دون خيار لشرط، عكس ما فساه (٤).

دليلنا على الأول: أنه لا دليل عليه، وعلى الثاني: أنه لا مانع يمنع منه، وحواز شرط بين المسلمين، وعموم الخبر (٥)، فمن منع منه فعنه ابدالة.

مسألة ١٦: هبة للواهب أخبار وأرجوع فيها، قبل القبض وبعد القبض، إلا أن يتعوض منها، أو يتصرف فيها الموهوب له، أو تكون الهبة بولده الصغير.

وقال الشافعي: هو بالخيار قبل الإقباض، وإذا قبض فهو مبني على أن الهبة هل تفتضي الثوب أم لا؟ وإذا قال: يفتضي الثوب، فعلى وجهين، أحدهما: يدخلها الخياران معاً، والثاني: لا يدخلان معاً (٦).

دليلنا: إجماع الفرقة على التفصيل الذي ذكرناه، وأخبارهم ذكرها في الكتاب المتقدم ذكره (٧).

(١) المجموع ٩: ١٩٧، وكفاية الأخير ١: ١٥٤، وفتح المبرر ٨: ٣١٥.

(٢) المجموع ٩: ١٧٨ و ١٩٢، وفتح المبرر ٨: ٣٩٩، وكفه الأخ ١: ١٥٤.

(٣) و(٤) المصدر السابق.

(٥) ينظر من لا حصره مع ٣: ١٢٧ حديث ٥، وانتهب ٧: ٢٢٠ حديث ٩٣ و ٩٤.

(٦) انظر ٢٤٩ - ٣٥٠، والمجموع ٩: ١٧٧ - ١٧٨، وكفاية الأخير ١: ١٥٤.

(٧) انتهب ٩: ١٥٤ و ١٥٦، حديث ٦٣٢ و ٦٤٦، والاسيوطي ٤: ١٠٦ و ١٠٨ حديث ٤٠٢ و ٤١٣.

مسألة ١٧: إذا أصدقها وشرط الخمار ثلاثاً، أو مازد عليه في السكاح، بطل
السكاح بخلاف. وبشرط في اصدقاق الخيار وحده، كان بحسب ما يشرط.
وقال الشافعي - وبقية المري عن الأم: - قد لمهر (١). وقار في الاملاء:
بطل النكاح (٢).

واختلفوا على طريقتين:

فهم من قل: المسألة على اختلاف حالين، فوه في الأم: قد لمهر، إذا
كان الشرط في المهر، وفوه في الاملاء: بطل السكاح، إذا كان لشرط في
النكاح (٣).

ومهم من قال: إذا كان الشرط في المهر وحده فهل يبطل لسكاح؟ على
قولين، أحدهما: يبطل، والآخر: لا يبطل (٤).

فإذا قال: لا يبطل، ففي اصدقاق ثلاثة أوجه.

أحدها: يصح الشرط وصدقها فيها (٥)، مثل ما قبله.

وثاني: يبطلان معاً، ولها مهر المثل (٦).

والثالث: يبطل لشرط والصدق بحاله (٧).

دليلاً: ما روي عنهم عليهم السلام من قوهم: «إن كل شرط لا يحذف
الكتاب وأسنه فهو حائر» (٨) فمن ادعى المنع منه، فعليه ابدالة.

(١) عنصر مري: ١٨٢، المجموع ١٦: ٣٣٨.

(٢) المجموع ١٦: ٣٣٥ و ٣٣٨.

(٣) المجموع ١٦: ٣٣٥ و ٣٣٨، ومغني المحتاج ٣: ٢٢٦.

(٤) المجموع ١٦: ٣٣٥ و ٣٣٨، ومغني المحتاج ٣: ٢٢٦.

(٥) مجموع ١٧٨: ٩ و ١٦٦: ٣٣٨.

(٦) المجموع ١٦: ٣٣٥ و ٣٣٨.

(٧) المجموع ٩: ١٧٨ و ١٦٦: ٣٣٨.

(٨) الكافي ١: ٦٩٠٥ - حديث ٨، ومن لاجمعه الفقه ٣: ١٢٧ حديث ٥٥٣، والتهذيب ٧: ٢٢٧ و ٢٥٠ حديث ٢٧ و ١٠٧.

مسألة ١٨: لجمع على صري: مختار، وجمع بصفة.
فالمختار قولها: طلعتي طليقة لألف، فها: طلقك بها طعنه، فمس له خيار
المجلس في الامتناع من قص الألف ليكون الطلاق رجعيًا.
وللشافعي فيه قولان، أحدهما: مثل ما قبله، والثاني: له الخيار (١).
دليلاً: إنا قد تبنا أن خيار المجلس يختص السبع (٢)، وإثباته في غيره يحتاج
إلى دليل.

مسألة ١٩: لجمع لمعتي بصفة، إنا أن يكون عاجلاً أو آجلاً:
فالعاجل أن يقول: إن أعطيتي ألفاً فنت طلق.
والآجل أن يقول: متى أعطيتي ألفاً فنت طلق.
وعلى الوجهين جمع لا يصح لجمع، ولا الشرط.
وقد شافعي: للعاجل على الفور، وإن أعطته ألفاً وقع الطلاق، وإن لم
تعهه أربع لعقد ولا خيار له، والمؤجل خيار له في الإعطاء والامتناع (٣).
وهل ثبت له خيار المجلس في رفع ما أوجبه له؟ على وجهين.
أحدهما: لا خيار له، وهو المذهب (٤).
والثاني: له خيار المجلس، وليس بشيء (٥).

دليلاً: جمع المرفقة على أن الجمع بصفة لا يقع، سواء كان من نفسه، أو

(١) مختصر بري: ١٨٨ - ١٨٩، مجموع ١٧٨، ٩، وفتح تحرير: ٢٩٩.

(٢) انظر المسألة السادسة من هذا الكتاب.

(٣) مختصر بري: ١٨٨ - ١٨٩، مجموع ١٦٦، ١٦٧، وسجدة ٤٢، ومعني: ج ٣، ٢٦٩، ٢٧٠.

والسراج الوهاج: ٤٠٤.

(٤) مختصر بري: ١٨٩، وسجدة ١٤١، ١٤٢، ٤٢، ٤٣، ومجموع ١٧٨، ٩، وفتح تحرير: ٢٩٩، ومعني: محتاج

٢٦٩، ٣، والسراج الوهاج: ٤٠٤.

(٥) مجموع ١٧٨، ٩، وسجدة ٤٢، ٤٣، وفتح تحرير: ٢٩٩، ومعني: محتاج ٢٧٠، ٣، والسراج الوهاج: ٤٠٤.

يحتاج إلى أن يتبع بطلائ، لا يقتصرون في ذلك، وعلى من أحذر ذلك دلالة.
مسألة ٢٠: العسمة إذا كان فيها رد، أو لم يكن فيها رد، لا يدخلها خيار
المجلس إذا وقعت القرعة، وعذبت السهم، سواء كان لفاسم الحاكم أو
شريكين أو غيرهما، ويدخلها خيار الشرط.

وقال الشافعي: إن كان فيها رد فهو كالسهم سواء، يدخلها الخيار، وإن
كان مما لا رد فيه، فعذبت السهم، ووقعت القرعة، وإن كان لفاسم الحاكم
ووقعت القرعة، فلا خيار. وإن كان القاسم لشريكين، فإن قلنا: العسمة
إقرار فلا يدخلها خيار المجلس، وإن قلنا: يبيع دونه حذر المجلس، ولا يدخلها
خيار الشرط (١).

دليلنا: إنه لا دلالة على دخول خيار المجلس فيه، ولا يمنع من دخول خيار
الشرط فيه مانع، وكل شرط لم يمنع منه مانع فهو حذر، وخيار المجلس يختص
ببيع، وهذا ليس ببيع، بل هو إقرار محض.
وأما خيار الشرط، فعموم الأحكام الواردة في جواز كل شرط لا يخالف
الكتاب والسنة (٢).

مسألة ٢١: الكفاية إن كانت مشروطة، لا يثبت للموثر خيار المجلس،
ولا يمنع من دخول خيار الشرط. ولا يعد له الخيار، لأن له الفسخ، أو يعجز
نفسه ويفسخ العقد.
وإن كانت مطلقة، فإن أدى من مكاتنه شيئاً فقد انعتق بحسابه، ولا خيار
لواخذ منها بحال.

(١) المجموع ١٧٨:٩، وضع العزيز ٢٩٨:٨، وكذا الأخر ١٥٤:١.

(٢) انظر الكافي ١٦٩:٥ حديث ١، ومناظرته العقب ١٢٧:٣ حديث ٥٥٣، والتهذيب ٢٢:٧ حديث ٩٤.

ومص ٢٥ حديث ١٠٧.

وقال شافعي: لا حبر لمسيد في الكسابة، والعدله لخيار، لانه إذا امتنع كان الفسخ إليه (١).

دسما: به لادس على ثبوت خيار المجلس لمولى، وحبر بشرط لامانع يبيع منه، وعمومه: أحسري حور بشرط ذلك على ذلك أيضاً (٢).

مسألة ٢٢: يجوز عندما سبيع شرط، مثل أن يقول: بعتك في شهر، فإن رددت عني ثمنه وإلا كن المبيع لي، فإن رد عليه وحب عليه رد امك، وإن جازت المدة منك بالعقد الأول.

وقال جميع اعقهاء: ان ذلك باطل، سطل به العقد (٣).
دليلاً: اجماع الفرقة، وبصاً قوله صلى الله عليه وآله: «الشرط حائز بين المسلمين، ما لم يبيع منه كتاب ولا سنة» (٤) وعلى من ادعى لمع منه الدلالة.
مسألة ٢٣: اسبق والرمابة لا يدخلها خيار المجلس، ولا يتمتع من دحون خيار الشرط فيه.

وسدفعي فيه قولان، أحدهما: انه مثل لاجارة، فحكمه حكمه (٥).
وثاني: انه حدة، فحكمه حكمه (٦).
دليل على لأون: به لادليل عليه، وعلى لثاني عموم الأخبار في حوار
بشرط بين المسلمين (٧)، ولمع منه نجاج في دلالة.

-
- (١) مجموع ١: ١٧٥، وفتح العزيز ٨: ٢٩٤.
(٢) لكافي ٥: ١٦٩ حديث ١، ومن لأحصرة الفقه ٣: ١٢٦ حديث ٥٥٣، والتهذيب ٧: ٢٢٧ حديث ٩٤ وص ٢٥ حديث ١٠٧، وص ٣٧١ حديث ١٥٠٣.
(٣) مجموع ٩: ١٩١، وعمدة القاري ١١: ٢٣٥، وأسفل في نقاوى ١: ٤٤٦، والبد ١: ٢٣٠، والفتاوى امدته ٣: ٣٨، وشرح فتح القدير ٥: ٢١٩.
(٤) من لأحصرة الفقه ٣: ١٢٧ حديث ٥، والتهذيب ٧: ٢٢٧ حديث ٩٤-٩٣.
(٥) لوجز ٢: ٢١٩، ومجموع ٩: ١١٨، وفتح العزيز ١: ٣٠.
(٦) المصادر السابقة.
(٧) من لأحصرة الفقه ٣: ١٢٧ حديث ٥، والتهذيب ٧: ٢٢٧ حديث ٩٣-٩٤.

مسألة ٢٤: من ابتاع شيئاً معيباً، بثمن معين، ولم يقضه، ولا قبض ثمنه، وفارقه للبائع، فالمبتاع أحق به مرسه وبس ثلاثة أيام، وإن مضت ولم يحضره الثمن، كان البائع بالخيار بين مسح البيع وبين مطالبة المشتري.

وإن هلك المبيع في مدة الثلاثة كان من مال المبتاع، وإن هلك بعدها كان من مال البائع. وحاش جميع الفقهاء في ذلك.

دليلنا: إجماع الفرقة، وأخبارهم (١).

مسألة ٢٥: من باع شيئاً بشرط الخيار، ولم يسم وقتاً ولا أحداً، بل أطلقه، كان له الخيار ثلاثة أيام، ولا خيار له بعد ذلك.

وقال أبو حنيفة: إن أسع فأسد، فإن أحاره في لثلاثه حار عنه حصه، وإن لم يحز حتى مضت لثلاثه بطل البيع (٢).

وقال أبو يوسف ومحمد: له أن يجبر بعد لثلاثة (٣).

وقال مالك: إن لم يعمل للخيار وقتاً حار، وجعل له من أحد ومثل من يكون في تلك الساعة (٤).

وقال الحسن بن صالح بن حي: إذا لم يعين أهل الخيار، كان له الخيار سنة (٥).

دليلنا: إجماع الفرقة، وأخبارهم (٦).

(١) انظر الكافي ١٧١:٥ حديث ١١-١٢، ومن لا يخضره الفقه ٣ ١٢٧ حديث ٥٥٤، وتهذيب ٢١:٧ ٢٢ حديث ٨٨ و ٩٢، والاستبصار ٣:٧٧ حديث ٢٥٨ و ٢٦١.

(٢) سبق في الردى ١ ٤٤٦، وله في حديثه ٣ ٣٨-٣٩، والبحر الرجاد ٤ ٣٤٨، و ٢ ٢٢٥:٢، والمجموع ٢٢٥:٩.

(٣) التتبع ١ ٤٤٦، والبحر الرجاد ٤ ٣٤٨.

(٤) في نهج ٢ ٢٠٨، والمجموع ٩ ٢٢٥، ومعني (من قدمه) ٤ ١٢٥، وفتح المعرب ٨ ٣٢٢.

(٥) المعلى ٨ ٣٧٣، وله في نهج ٢ ٢٠٨-٢٠٩، والبحر الرجاد ٤ ٣٢٩.

(٦) انظرها في الكافي ١٧١:٥ - ١٧٢ حديث ١١ و ١٦، ومن لا يخضره الفقه ٣ ٢٦ - ١٢٧ حديث ٥٥٢ و ٥٥٤، وتهذيب ٢١:٧ ٢٦٠ و ٢٦١ و ٩٢ و ٩٠.

- مسألة ٢٦: أقل ما يقطع به خيار المجلس خطوة فصاعداً.
وقال الشافعي: يرجع في ذلك إلى العادة (١)، وقسم أقساماً.
دليلاً: عموم الخبر الذي يتضمن أن البيوع بالخيار ماله بغيره (٢)، وبذلك
مشى خطوة فقد افترق، ولرأى عنه يحدح في ذلك
مسألة ٢٧: إذا قال أحد لمساكين لصاحبه في المجلس بعد العقد: ختر،
وق ختر بمضاء لعقد انقطع سهم الخبر، وإن سكنت أو لم ختر، كان الخيار
كما كان.
وقال الشافعي: يثبت في خيار ساكت (٣)، وفي خيار الآخر وجهان:
أحدهما: يثبت، والآخر وهو المذهب: به يقطع خياره وحده، ولصاحبه
الخبر (٤).
دليلاً: بما أجمعنا على أن خبر الخيار قبل هذا بقول، فليس ادعى أن خيار
أحدهما قد زال، فعليه الدلالة.
مسألة ٢٨: إذا شرطنا نفس العقد، أن لا يثبت سهمها خيار بعد العقد، صح
الشرط، وبم العقد بنفس لا يحتاج وأصول.
ولشافعي فيه قولان.
أحدهما: أن ذلك لا يصح (٥). وعلى ذلك أكثر أصحابه (٦).

(١) مجموع ٩، ١٨، وكفاية لأخبار ١٥٥

(٢) السك في ١٧٠، حديث ٤ و ٩، ومن لا يخبره العقبه ١٢٧٣، حديث ٥٥٧، والهدية ٧٤٧
حديث ١٠

(٣) مجموع ٩، ٦٩، وكفاية لأخبار ١٥٥

(٤) المجموع ١٧٩: ٩، وكفاية لأخبار ١٥٥

(٥) مجموع ١٦٨، ١٧٩، ولو ختر ١٣٩

(٦) لو ختر ١٣٩، مجموع ١٦٨، ١٧٩

ومهم من قال بصحته، مثل ماقلناه (١).

دليلاً: أنه لا يمنع من هذا شرط، ولا أصل جوهري، وعموم لأحد في حوزة
الشرط يتناول هذا الموضع (٢).

مسألة ٢٩: بعد يثبت بنفس الإيجاب والقبول، فإن كان مطلقاً وله بصره
بالافتراق بالأبدان، وإن كان مشروطاً يلزم بانقضاء لشرط، وإن كان مشروطاً
بما أولئنا فبدل أقصى الخيار منك المشتري بعد المتقدم، وإن كان الخيار
للمشتري وحده رل منك البائع عن ملكك بنفس العقد، لكنه لم يستعمل
المشتري حتى يقضي الخيار، فإذا أقصى منك للمشتري بعد الأول.
ولشعبي فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: ينتقل بنفس العقد (٣).

والثاني: بقدر شرطين، العقد وقصع الحب (٤).

والثالث: مراعى، وإن تمت البيع يثبت أن ملكه ينتقل بنفس العقد، وإن
فسخ يثبت أن ملكه مازال، سواء كان الخيار رهياً أو به بيع وحده، أو بمشتري،
وخيار شرط فيه وخيار الخمس سواء (٥).

وقت توحسفة فلا يثبت عنده خيار المجلس (٦)، ويثبت خيار ثلاث
بالشرط، فإن كان البيع مطلقاً انتقل بنفس العقد، وإن كان خيار شرط،
وإن كان الخيار رهياً أو للبائع لم ينتقل ملكه عن البائع، وإذا بقضى الخيار

(١) مجموع ١٧٩٩

(٢) من لائحته العدد ٣ ١٢٦٣ حديث ٥٥٣، ويهدى ٢٢٧ حديث ٩٣ ٩٤

(٣) (نوحه ١٤١١، والمجموع ٢١٣٩، وفتح العزيز ٣٥٨، ومعه شرح ٤٨٢

(٤) و (٥) المصادر السابقة.

(٦) نسخة ٤٤٣١، وأهملته بطبعها من شرح فتح العدد ٨١٥، وهدى ٢٢٢١، وشرح فيه

القليد ٨١٥، وفتح العزيز ٣١٧: ٨.

ملك المشتري وكان العقد متعدهم، وإن كان الخيار لمشتري وحده زال ملك
سأع عن الملك بالعقد، لكنه لم ينتقل إلى المشتري، فلا يكون له مالك حتى
يقضي الخيار، فإذا انقضى ملكه اشترى الآن (١).

دليلنا على لزومه بعد نقصاء الشرط والافتراق: لإجماع، فإنه لا خلاف فيه
بين العلماء.

وأما الدليل على أن العقد يحصن بالإيجاب والقبول: قوله صلى الله عليه
وآله: «البيع بخبر لم يعترفوا» (٢) فاشتبهت مع ثبوت الخيار لها.

وأيضاً خيار المحبس وخيار الشرط إنما هو لمفسح العقد، فهو كان العقد لم
يشت لم يكن مفسحه معنى.

مسألة ٣٠: إذا عتق المشتري في مدة الخيار، ثم نقصت مدة الخيار، وثم
سبع، فإنه يبعد عتقه. وبه قال أبو العباس بن سريج (٣).

وقد روي أصحاب الشافعي، لا يبعد، لأن ملكه ما تم (٤).

دليلنا: ما روي عنهم عليهم السلام من أن المشتري إذا تصرف في المبيع
عطل خياره (٥)، وهذا قد تصرف فيه، فبسعى أن يلزمه البيع، وهذا لزمه بعد
عتقه عند تمام البيع.

مسألة ٣١: إذا وطأ المشتري في مدة الخيار، لم يكن مأثوماً، ولحق به الولد،
وكان حراً، ولزم العقد من جهته.

(١) الباب ١: ٢٣٦.

(٢) الكافي ٥: ١٧٠ حديث ١، ومجمل ٢٤٦ حديث ١٠٠، ومن من حاجة ٢: ٣٦٦.

حديث ٢١٨٢، ونصف عند زرعي ٨: ٥٠ حديث ١٤٢٦٢، ومن البرقي ٣: ٥٤٧ حديث ١٢٤٥.

(٣) مجمل ٢: ٢١٥، وفق العريبي ٨: ٣١٨.

(٤) مجمل ٩: ٢١٥، وفق زرعي ١: ٣١٨، ومجمل ٢: ٤٩٢.

(٥) ذي ٥: ١٦٩، ومجمل ٢: ٢٤٦، ومن ١٠٢، ومن ٧٥ حديث ٣٢٠.

وقال الشافعي: لا يجوز له وطؤها، فإن خالف ووطأها فلا حد عليه، وإن علقت فالنسب لاحق به، والولد حر (١).
وفي لزوم العقد من جهته وجهان:
قال الاصطخري: يكون ذلك رصاً ناسباً، وقطعاً لخياره مثل ما قبله،
وعليه أكثر أصحابه (٢).

وقال أبو إسحاق: لا يكون ذلك قطعاً لحرره، بل هو ذوق بحاله (٣).
دليلنا: إجماع معرفة على أن المشتري متى تصرف في المبيع بطل خياره،
وأحبهم معرفة ودكرها في الكذب المتقدم ذكره (٤)، وهذا قد تصرف في
المبيع.

مسألة ٣٢: إذا وطأ المشتري الحرة في مدة الخيار، ثم مضت مدة الخيار،
ولزم العقد، وحلت بولده، كان لاحقاً به، ولا يلزم قيمته، ولا مهر عليه. وب
فسخ لئان العقد لزمه قيمة الولد، وكذب الحرية أم ولده، إذ يتقلب أحداهما
بعده، ويرمى لأجل الوطء عشر قيمتها إن كانت بكرًا، وإن كانت ثيبًا نصف
عشر قيمتها.

وقال الشافعي: إن مضى النكاح العقد، في لزوم المهر وقيمة الولد أقوال
ثلاثة:

وإذا قال: ينتقل بالعقد، أو قال: أنه مرعى، لاقية عسه، والامة أم
ولده، ولا يجب عليه مهر (٥)، مثل ما قبله.

(١) المجموع ٢١٦:٩ و ٢١٨، وفتح العزيز ٣١٩:٨.

(٢) المجموع ٢٠١:٩، وفتح العزيز ٣٢٣:٨.

(٣) المجموع ٢٠١:٩، وفتح العزيز ٣٢٣:٨.

(٤) الكافي ١٦٩:٥ حديث ٢، وألهدب ٢٤٦ حديث ١٠٢ وص ٧٥ حديث ٣٣٠.

(٥) المجموع ٢١٦ و ٢١٨، وفتح العزيز ٣١٩:٨، وانظر معي المختار ٤٩٢.

وإذا قال: سقر شرطين، فعليه قيمة المش، والأمة لا تصير في الحال أم ولده، فإذا ملكها فيما بعد فعلى قولين:

قال في الحرمة: تصير أم ولده.

وقال في الأم: لا تصير أم ولده (١).

وأم قيمة الولد والمذهب أن عليه قيمته (٢). وفي أصحابه من قال: لا قيمة عنه وإن اختار البائع الصغ (٣).

وقال في مرعي: وبشت شرطين، فعلى المشتري المهر، ولا تصير أم ولده، وإن ملكها فيما بعد فعلى قولين، وعنه قيمة الولد قولاً واحداً (٤)، مثل ما قلناه.

وقال في سمس سمس بعد، فعلى قول أبي الغمام: لا مهر عنه، وهي أم ولده، ولا يجب عليه قيمة الولد (٥).

وعلى قول الشافعي: عنه مهر، ولا تصير أم ولده في الحال، فإن ملكها فيما بعد تصير أم ولده، قولاً واحداً (٦).

دلينا على أنه لا يلزمه مع نفود البيع وسدده، لقيمة والمهر: أن الأصل براءة الدمة، وإيجاب ذلك يحتاج إلى دليل.

وأم مع الصغ، فالدليل على وجوب ما قلناه من قيمة الولد، والمهر: جماع لفرفة، وطريقة الاحتياط.

مسألة ٣٣: إذا وطئ المشتري في مدة الخيار، لم يبطل خيار البائع، نعم

(١) مجموع ٢١٨:٢٦٩

(٢) المجموع ٢١٨:٩، ومعنى المحتاج ٤٩٠:٢، وفتح العزيز ٣٩٩:٨.

(٣) و(٤) المجموع ٢١٨:٩.

(٥) و(٦) المجموع ٢١٨:٩، وفتح العزيز ٣٩٩:٨.

بوطئه، أو لم يعلم. وبه قال الشافعي وأصحابه (١).

وفي أصحابه من قال: إذا وطأ بعلمه، بطل اختياره (٢).

دليلاً: أما قد اتفقنا على أن له الخيار، فإن أطله فعليه الدلالة، ولادليل على ذلك.

مسألة ٣٤: خيار المحبس يورث إذا مات المتبايعان، أو أحدهم، وكذلك خيار الشرط، ويعوم الوارث مقام من مات مبيعاً، فإن كان أحد المتبايعين مكاتباً، قام سيده مقامه. وبه قال الشافعي في خيار الشرط (٣).

وقال في خيار المجلس: إن كان لمانع مكاتباً فقد وجب المبيع (٤). ولأصحابه فيه ثلاثة طرق:

مهم من قال: ينقطع الخيار، وينزى المبيع بموت المكاتب، ولا يبرم بموت الحر (٥).

دليلاً: أنه إذا كان الخيار حقاً للمشتري، جرى مجرى سائر الحقوق التي تورث بظاهر السبيل، فمن منع من شيء منها فعليه ابدالة.

مسألة ٣٥: إذا أكره المتبايعان، أو أحدهم على لعرق بالاندان، على وجه يتمكن من القسح والتخاير، فلم يفعل، بطل حذرهم، أو خيار من تمكن من ذلك.

ولشافعي فيه وجهان (٦)، فقال أبو إسحاق مثل ما فسده (٧)، وقال غيره:

(١) المذهب المطبوع في متن المجموع ٢٠١:٩، والمجموع ٤٩:٢، والوجيز ١٤٢.

(٢) المذهب المطبوع في متن المجموع ٢٠١:٩، والمجموع ٤٩:٢٠٤، وفتح العزيز ٨: ٣٢٣.

(٣) الوجيز ١٤١:١، والمجموع ٢٠٦:٩، وبداية المجتهد ٢٠٩:٢.

(٤) المجموع ٢٠٥:٩ و ٢٠٧.

(٥) مجموع ٢٠٧.

(٦) الوجيز ١٤١:١، والمجموع ١٧٤:٩ و ١٨٢ و ٢٠٧.

(٧) المجموع ١٧٤:٩ و ١٨٢ و ٢٠٧، والوجيز ١٤١:١.

لا ينقطع الخيار (١).

دليلاً: أنه إذا كان متمكناً من الإمضاء والمسح، فلم يفعل حتى وقع التفريق بالآداب، دل على الرضا والإمضاء.

مسألة ٣٦: حيز لثلاث موروثة، سواء كان هماً أو لأحدهما، ويقوم مورث مقدمه، ولا ينقطع الخيار بوفيه، وكذلك إذا مات لشمع قبل الأحد بالشمعة، قام وارثه مقامه.

وهكذا في خيار موصية إذا أوصى له تثنى ومات الموصى، كان الخيار في قبوله، فإن مات ٢٩ ورثة مقدمه، ولم يتنفع أحد روثه. وبه قال مالك والشافعي (٢).

وإن أوصى بمائة: كان هذا ينقطع بالموت، ولا يقوم مورث مقدمه. فقال في بيع: يرمي لبيع عبده، ولأخيه لورثته (٣)، وبه قال شوري وأحمد (٤).
دليلاً: إن هذا الخيار إذا كان حراً، يجب أن يرثه مثل مائر الحقوق، لعموم الآية (٥)، ومن أخرج شيئاً منها فعليه الدلالة.

مسألة ٣٧: إذا خُيّر من له خيار، أو أعمى عنه، صدر خياره في وليه. وبه قال للشافعي (٦).

(١) المجموع ١: ١٨٢.

(٢) به الشيخ ٢: ٢٠٩، والمجموع ٢: ٦٩ ورجح ١: ١١١، والفتح ١: ٣٤٨، وشرح صحيح الحديث ١: ١٢٥٥، والبيروت ١: ٤٢١٣، وفتح مكي ١: ٨٦٤، ومعني لاس قدمه ٧٦: ٤-٧٣.

(٣) المسالك ١: ٢٣٢، والبيروت ١: ٤٢١٣، وبه الشيخ ٢: ٢٠٢، والفتح ١: ٣٠٨، وشرح صحيح الحديث ١: ١٢٥٥، وفتح مكي ١: ٣٥١-٣٥٠.

(٤) معني لاس قدمه ١: ١١١، والفتح ١: ٣٠٨.

(٥) قوله تعالى: «إلّا ترك حرّاً، فإنه للوالدين والأقربين المعروف حقاً على استن» به ١٨.

(٦) لوحيد ١: ١٤١، والمجموع ١: ٢٠٥ و٢٠٩، وفتح التبرير ١: ٣٠٧، ومعني المحتج ١: ٤٥٢.

وقال أبو حيفة: لا ينقطع بالجنون (١).

دليلنا: أن الجنون لا يثبت معه التكيف ولا اختيار الصحيح، فيجب أن لا يثبت معه الاختيار كالموت سواء، ومن ادعى ثبوته على ما كان فعليه الدلالة. وأيضاً قوله عليه السلام: «رفع القدم عن ثلاث: المجهول حتى يهيق» (٢) يدل على أنه لا حكم لاختباره، وأنه قد زال.

مسألة ٣٨: إذا ثبت أن خيار لشرط موروث، فإن كان قد مضى بعضه، ورث الوارث ما بقي منه إذا كان حاصراً عند موت مورثه، فإن كان عدثاً فسعه الحر وقد مضى مدة الخيار بطل خياره، وإن بقي منه ورث ما بقي. وللشافعي فيه وجهان، أحدهما أنه يبطل خياره. والثاني: له ما بقي من الخيار (٣).

دليلنا: أنه إذا كان ذلك حقاً له معيماً في أيام معينة، فإذا مضت وجب أن يبطل الخيار فيما بعدها، ومن أوجب فيما بعد فعليه الدلالة، وكذلك من أطل الخيار في جميعه وقد بقي بعضه فعليه الدلالة، والأصل بقاء الحق فيها. مسألة ٣٩: إذا كان المبيع حاملاً، فإن الحمل لا حكم له، ومعناه أن الثمن لا يقسّط عليه.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه (٤). والثاني: أن له حكماً، والثمن يتقسط عليهما، كأنه اشترى ناقة وفصلها (٥). دليلنا: أن العقد وقع على الأصل، فيسعي أن يكون الثمن متعلقاً به دون

(١) الفتاوى المدة ٤٣٣، وبحر الرّحدر ٤: ٣٥١.

(٢) لخصال ٩٣: ١ حديث ٤٠.

(٣) المجموع ٢٠٨: ٩، وفتح العزيز ٣٠٥: ٨، ومعني محتاج ٤٦: ٢.

(٤) البحر ١٣٩: ١، والمجموع ٢١٩: ٩ و ٣٢٣، وبداية المذهب ١٨١: ٢.

(٥) المجموع ٢١٩: ٩ و ٣٢٣.

الحَثَل. ألا ترى أنه لو عقد على المِرْع منفرداً لم يصح، وعلى من ادعى أنه يتقسط عليها الدلالة.

مسألة ٤٠: من باع بشرط شيء، صحَّ البيع والشرط معاً إذا لم يضاف الكتاب والسنة. وبه قال ابن شبرمة (١).

وقال ابن أبي ليلى: يصح البيع، ويطل الشرط (٢).

وقال أبو حنيفة والشافعي: يبطلان معاً (٣).

وفي هذا حكاية رواها محمد بن سليمان الذهلي (٤)، قال: حدثنا عبد الوارث بن سعيد (٥)، قال: دخلت مكة فوجدت بها ثلاثة فقهاء كوفيين، أحدهم أبو حنيفة، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة.

فصرت إلى أبي حنيفة فقلت: ما تقول فيمن باع بيعاً وشرط شرطاً؟ فقال: البيع فاسد، والشرط فاسد. فأثبت ابن أبي ليلى، فقلت ما تقول في رجل باع بيعاً وشرط شرطاً؟ فقال: اسيع حائراً، والشرط باطل. فأثبت ابن شبرمة، فقلت: ما تقول فيمن باع بيعاً وشرط شرطاً؟ فقال: البيع جائز، والشرط جائز. قال: فرجعت إلى أبي حنيفة فقلت: إن صاحبك حالفاك في البيع.

(١) محلى ٤١٥: ٨، وندية المجتهد ٢: ١٥٩، وصلة القارى ٢٨٨: ١١.

(٢) ندية المجتهد ٢: ٩١٥٩ و محلى ٨: ٤١٥، وصلة القارى ٢٨٨: ١١، والألم ٣: ٨٨.

(٣) محلى ٤١٥: ٨، وندية المجتهد ٢: ٩٥٩، وصلة القارى ٢٨٨: ١١، والألم ٣: ٨٨.

(٤) م أئف به على ترجمة سوى ذكره الخطيب السعدي في تاريخه ٩: ١١٣ في ترجمة عبيد الله بن أيوب بن زاذان أنه روى عن محمد بن سليمان الذهلي. وقال: مات عبيد الله بن أيوب بن زاذان سنة اثنين وتسعين ومائتين.

(٥) أبو عبيد، عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان البصري البصري، الحافظ لمقرئ. حدث عن يزيد الرشك وأيوب السختياني، وأيوب بن موسى وجماعة. وعنه عنه عبد الصمد وأبو عمر عبيد الله بن عمرو ومحمد بن بشر بن هلال وغيرهم. ولد سنة ١٠٢ ومات في المحرم سنة ثمانين ومائة سير اعلام

نبلاء ٨ ٣٠٠ ٣٠٤ وانظر ١: ٢٧٦، وذكره الحافظ ١: ٢٥٧، وهدى التمهيد ١: ٤٤١.

فقال: لست أدري ما قال؟ حدثني عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حذو لاسي
صلى الله عليه وآله نهي عن بيع وشرط.

ثم أتيت من أبي ليلى فقلت: إن صاحبك خالفك في البيع، فقال:
ما أدري ما قال؟ حدثني هشام بن عروة (١)، عن أبيه، عن عائشة أنها قالت لما
اشترت بركة حارثي شرط علي موالها أن أجعل ولاءها لهم إذا أعتقته، فجاء
البي صلى الله عليه وآله فقال: «الولاء لمن أعتق» (٢) فأحاز البيع، وقصد
الشرط.

فاتيت ابن شرملة فقلت: إن صاحبك قد خالفك في البيع فقال:
لا أدري ما قال؟ حدثني مسعر (٣)، عن محارب بن دثار (٤)، عن حابر بن
عبد الله قال: شاع لسي صلى الله عليه وآله مني بعت بمكة، فيما يقدي لمن
شرطت عليه أن يحملني على طهره أو المدينة، فأحار السي صلى الله عليه وآله

(١) هشام بن عروة من تلاميذ النعمان بن حبيب في سنة ١٠٠ هـ، وسمع من أبيه وعمه
من تلاميذ وأتباع عبد الله بن عروة وعبد الله بن عثمان وميرهم. ومات بعد سنة أربعين ومائة وقيل
غير ذلك. سير اعلام النبلاء ٣٤٠-٤٧، وتاريخ بغداد ٤٧: ١٤، ووفيات الأعيان ٥٨٠: ٩،
وميزان الاعتدال ٣٠٩: ٤، وتهذيب التهذيب ١١: ٤٨

(٢) صحيح البخاري ٣: ٢٥١ و ٢٥٩، وليس كبري ١٠: ٣٣٧، وبلخص الخبر ٢١٣: ٢١٥٠
(٣) مسعر بن كدام من تلاميذ عبيدة بن الحارث، أنسمة الهلالي بكوفي لأحد حافظ، روى عن
عدي بن ثابت وعمر بن مرة وأحكام بن عبيدة وعمر بن دثار ومعد بن جند ومجاعة، توفي في
ربيع سنة خمس وخمسين ومائة. طبقات ابن سعد ٦: ٣٦٤-٣٦٥، والتاريخ الكبير ١٣: ٨، وحيمة
الأنبياء ٢٠٩-٢٧٠، وتهذيب التهذيب ١٠: ١١٣-١١٥، وسير اعلام النبلاء ٧: ١٦٣ و ١٧٣

(٤) محارب بن دثار من تلاميذ كندوس بن قرواش السدوسي بكوفي. ورد قصة لكونه في امره جند من عبد الله
الفرسي وحذث عن ابن عمر وجابر بن عبد الله عنه شعبة ومهر وعنه آخرون، مات سنة ١١٦ للهجرة.
سير اعلام النبلاء ٥: ٢١٧-٢١٩، ومير لاعد ٣: ٤٤١، وتهذيب التهذيب ١١: ٤٩، وسير

البيع والشرط (١).

دليلاً: ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «المؤمنون عند شروطهم» (٢) وهذا عام في كل شرط إلا ما أخرج الدليل من شرط يخالف الكتاب والسنة.

مسألة ٤١: إذا تباعاً مطلقاً، فكان بينها خيار المجلس. أو تباعاً بشرط الخيار، فكان بينها خيار الشرط، جاز أن يتقاضا في مدة الخيار ويكون الشرط قائماً حتى ينقطع. وبه قال الشافعي (٣).

وقد مالت: يكره قبض الثمن في مدة الخيار (٤).

دليلاً: أن الأصل جوازه، ولا مانع في الشرع يمنع منه.

مسألة ٤٢: خيار الشرط يجوز بحسب ما يتفقان عليه من المدة وإن كثر وبه قال ابن أبي ليلى، وأبو يوسف، ومحمد (٥).

وقال محمد ومالك: يجوز بقدر الحاجة، وإن كان المبيع ثوباً أو داراً أو نحو هذا، جاز يوماً ولا يرد عليه. وإن كان قرية أو مالا يسقط إلا في مدة، حاز الشهر والشهرين وقدر الحاجة (٦).

(١) رواه الشيخ المؤلف مدرسه في أمه ٢ ١، وس حرم في المتي ١٥٠٨، ونعمني في عمدة

نقاري، ١١ ٢٨٩، وأن رشد في بداية المجتهد ٢ ١٥٨ - ١٥٩ باختلاف في لفظه فراجع

(٢) التهذيب ٧ ٣٧١ حديث ١٥٠٣، والاستبصار ٣ ٢٣٢ حديث ٨٣٥، والمعي لاس قدامة ٣٨٤٠٤،

ونشرح الكبير ٤ ٣٨٦، وتنبيه الخبير ٣ ٢٣ حديث ١١٩٥ وص ٤٤ حديث ١٧٤٦، وكفاية

الأخبار ١ ١٩٣، والمصنف لاس أبي شه ٦ ٥٦٨ حديث ٢٠٦٤

(٣) مجموع ٩ ٢٢٣، والمعي لاس قدامة ٤ ٧٠، ونشرح الكبير ٤ ٨٦

(٤) معتمد من رشد ٢ ٥٦٢، والمجموع ٩ ٢٢٣، وأبهر لرحار ٤ ٣٤٩، والمعي لاس قدامة ٤ ٧٠٠٤،

ونشرح الكبير ٤ ٨٦.

(٥) المحلى ٨: ٣٧٠ و ٣٧٣، واللباب ١: ٢٣١، وبداية المجتهد ٢: ٢٠٧، وعمدة القاري ١١: ٢٣٤.

(٦) بداية المجتهد ٢: ٢٠٧، وعمدة القاري ١١: ٢٣٤.

وقد أوحيتة والشافعي والثوري، لا تجوز الريادة على ثلاثة أيام، ويجوز أقل من ذلك (١).

دليلنا: قوله عليه السلام: «المؤمنون عند شروطهم» (٢) وهذا عدم، ولمع من ذلك يحتاج إلى دليل.

وأيضاً عليه إجماع الفرقة، وأحدهم متواترة.

وأيضاً قوله تعالى «وأحل الله البيع وحرم الربا» (٣) فطلق بيع على كل حال.

مسألة ٤٣: وقد يتأن ما راد على ثلاث من الشرط صحيح (٤)، وحكي عن أبي حنيفة والشافعي أن ما راد عليها باطل، قالوا: وإن حاد بشرط أكثر من ذلك كان البيع فاسداً عند الشافعي، سواء انفق على مفاطه في مدة خياره، أو لم يتفقاً على ذلك (٥).

وهكذا إذا شرطاً تحلاً مجهولاً كمنه: بعثت إلى لبعة، أو إلى حصاد، أو حداد اسحل كذا في سنة، ولا يلحقه الصحة بعد هذا (٦) وبه قال زفر (٧).

(١) كفاية الأحبار ١٥٥، والمجموع ٢٢٥، وبه به عهد ٨٢، وكتاب ٢٣٠، على ٣٧٠ ٨، وعنده لقاري ١١ ٢٣٥.

(٢) التهذيب ٣٧١: ٧، حديث ١٥٠٣، والامتناع ٢٣٢: ٣، حديث ٨٣٥، والمغني لأبي قسلة ٣٨٤: ٤، وشرح بكم ٣٨٦: ٤، وشرح حد ٢٣ ٤١، حديث ١١٩٥ و ١٢٤٦، وشرح أبي شيبة ٥٦٨: ٦، حديث ٢٠٦٤.

(٣) البقرة ٢١٥.

(٤) انظر المسألة السابقة.

(٥) الباق ١ ٢٣، وعنده على ١ ٢٣٢، وعلى ٩ ١٩٤، ٢٣٥، وكذا ١٠٠ ١٥٥، والميسر ١٣-٦٢، والوجيز ١٤١: ١.

(٦) المجموع ٣٣٩: ٩، وكذا به ١٦١: ١، والمغني ٤٤٤: ٨-٤٤٥، وبديهة المصنف ٢١١ ٢١١، والميسر ١٣: ٦٢.

(٧) الباب ٢١٦: ١، والميسر ١٣: ٦٢.

وقال أبو حنيفة وحده: إذا اتفقا على إسقاط ما راد على الثلاث قبل انقضاء
لثلاث صح العقد، وإن سكتا حتى مضى بعد الثلاث جزء من الزمان، بطل
العقد، ولا سبيل إلى إسقاطه.
وهكذا لأحسن إذا اتفقا على إسقاطه صح العقد، وإن لم يتفقا على ذلك
بطل (١).

هذه طريقة أهل العراق، وأصحها به سحراسد بقولهم: لا يقرب العقد وساء،
ولكنه مراعى، فإن سقط ما راد على الثلاث قبل انقضاء الثلاث تبطل أن
العقد وقع صحيحاً، وإن لم يتفقا على ذلك، تبطل به وقع وساء (٢).
دليلاً على صحة المذهب: ما قدمناه في المسألة الأولى، فإذا ثبت ذلك، فهذا
الفرع يسقط عنه.

مسألة ٤٤: مدة خيار الشرط من حين انقضاء الأمدان، لا من حين حصول
العقد.

وطشعي به وجهان: أحدهما مثل ما قبله. والثاني: أنه من حين
لعقد (٣).

دليلاً: أن خيار يشت بعد ثبوت العقد، والعقد لا يشت إلا بعد التفرق،
فوجب أن يكون خياراً متأماً من ذلك الوقت.

مسألة ٤٥: إذا ثبت أنه من حين التفرق، فشرطاً به من حين الإيجاب
والقبول صح.

وقال لشافعي على قوة أنه من حين العقد متى شرطاً من حين التفرق

(١) للباب ٢٤٦:١، والمجموع ١٩٤:٩، ومدة محمد ٢١١:٢، والمبوط ١٣:٦٢.

(٢) للباب ٢٤٦:١، ومدة محمد ٢١١:٢، والمجموع ١٩٤:٩، والمبوط ١٣:٦١.

(٣) لمجموع ١٩٨:٩، وكلمية لأخبار ١٥٥:١، ومعني المحتاج ٤٨:٢، والمعني لاسن قدامة ١١٢:٤ -

١١٦، والشرح الكبير ٧٦:٤.

نزل العهد (١)، وعلى فوه أنه من حين انصرف - فشرطاه من حين عقد على وجهين: أحدهما لا يصح. ولثاني يصح (٢).

دليلنا: قوله عليه السلام: «المؤمنون عند شروطهم» (٣) ونصاً لأصل حوار ذلك، والمنع يحتاج إلى دليل.

مسألة ٤٦: إذا تعدى برأ، وشرطه في الليل، انقطع مدحول الليل وإن تعاقداً سلاً، وشرطه في النهار، انقطع بطلوع النحر لثاني. وبه فإن الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة: إن كان البيع برأ كره قلبه. وإن كان ليلاً لم يقطع بوجود النهار، وكان لخياره أن يغيره عند غروب الشمس (٥).

وهكذا إن قل: أن البرأ، وإن وقف لعصر، اتصل إلى الليل (٦).

دليلنا: أن ما قلناه متفق عليه، وما بدعاه ليس عليه دليل.

مسألة ٤٧: إذا احتار من به انفسخ في مدة اختياره كان ذلك به. ولم يفتقر إلى حضور صاحبه. وهكذا فسخه بالغيث لا يقتصر إلى حضور صاحبه، وفي انقضاء بعده سواء، وانكسر ليس به أن يصح بغير حضور موكله، وكذلك انوصي ليس له أن يعزل نفسه. وبه قل: أبو يوسف وأصحابه، إلا أنها فلا في

(١) مجموع ١٩٨ ٩، ١٩٩، المعني عند ١١٢، والمعني لاس قدامة ١١٢-١١٦، وشرح الكبير ٧٦

(٢) مجموع ١٩٨ ٩، ٩٩، والمعني لاس قدامة ١١٢-١١٦، وشرح الكبير ٧٦

(٣) تهذيب ٧ ٣٧١، حديث ١٥٠٣، والامسعر ٣ ٢٣٢، حديث ١٣٥، وحسب لاس وشبه

٦ ٥٦٨، حديث ٣٠٦، وسحب الخبر ٣ ٢٣ و٤٤، حديث ١١٩٥ و١٢٤٦، والمعني لا، قدامة

٣٨٤:٤، والشرح الكبير ٣٨٦:٤.

(٤) المجموع ١٩١، ٩، والمعني لابن قدامة ١١٧:٤.

(٥) الفتاوى هدية ٣ ٤، والمجموع ١٩١ ٩، والمعني لاس قدامة ١١٧.

(٦) المبسوط ١٣ ٥٢، والفتاوى هدية ٣ ٤، والمجموع ١٩١ ٩، والمعني لاس قدامة ١١٧.

الوكيل والوصي . ثم دلت بقوسها من غير حكم حاكم (١).
وقال أبو حنيفة ومحمد: إذا حاصر فتح أسع في مدة حيدره، لم يصح إلا
محصور صاحبه، وإذا كان حاصراً لم ينقل إلى رصده، وهكذا فسخته بالعيب
فمن لم يفسح كان صحيح بغير شرط، فإن كان ذلك بعد القصد، فلا يصح إلا
بتراضيهما أو حكم الحاكم.

وأما لو كس فلا يصح حتى يفسح موكله.
وإن بوصى فلا بد أن يعزل نفسه، وما يعزله الحاكم بالحياة، وإن
يهر بالعجز فعليه الحكم (٢).

دليلاً على مسألة الخيار: أنه إذا ثبت الخيار، فمن ادعى أنه يحتاج إلى
حضور صاحبه فعليه الدلالة.

وإن الوكيل والوصي، فإن وكأته ووصته قد ثبتت، ولا يدل على أن لها
الفسخ، فمن ادعى ذلك فعليه الدلالة.

مسألة ٤٨: إذا راع عبد بشرط خيار لأجنبي، صح ذلك.
وقال محمد في جامع الصغير قد أوجبته: لو قال بعثك على أن الخيار
لفلان، كان الخيار له ولفلان (٣).

وقال أبو يوسف رحمه الله في هذا، به إذا راعه وشرط الخيار لفلان،
طهرت، فإن حصل فلاناً وكلاً في الإمضاء وارتد صبح قولاً واحداً.
وإن أطلق خيار لفلان، أو قال: لفلان دولي بمعنى فوس، أحدهما يصح

(١) مجموع ٢٠١: ٩، وفتح العريض ٣١٤: ٨.

(٢) باب ٢٣٢: ١، وأيضاً في جامع الصغير ١٤٨: ٤، وفتح العريض ٢٣٣: ٤، وشرح فتح عميد ٢٠: ٥.

- ١٢١، وفتح العريض ٣١٤: ٨.

(٣) شرح فتح القدير ١٢٦: ٥، وفتح العريض ٣١٥: ٨.

على ما شرط (١).

والثاني: لا يصح (٢). وهو احتيار لمزني.

دليلاً: قول النبي صلى الله عليه وآله: «المؤمنون عند شروطهم» (٣) وهذا عام في جميع المواضع.

وماروي عنهم عليهم السلام من أن كل شرط لا يخالف الكتب وسنة فإنه جائز (٤) يتناول هذا الموضع.

مسألة ٤٩: إذا ثبت أن ذلك يصح، فماذا يكون لمن شرط، وإن كان للأحيى وحده، كان له. وبشرط لهما، كان هما، وإن أطلق للأحيى، كان له دونه.

ولشافعي فيه - على قوة أنه يصح إن ذلك للعامة، على وجهين:

أحدهما: يكون له، فيكون هما لخبر (٥) وهو قول أبي حنيفة (٦).

والثاني: يكون على ما شرطاه، ولا يكون لموكل شيء من هه (٧).

دليلاً: ما قصاه في المسألة الأولى (٨)، فلا وجه لاعادته.

(١) كفاية الأحيار ١: ١٥٥، والمجموع ٩: ١٩٥-١٩٦.

(٢) المجموع ٩: ١٩٥-١٩٦، وكفاية الأخبار ١: ١٥٥.

(٣) التلخيص ٦: ٣٦١، حديث ١٥٠٣، والاسسصار ٣: ٢٣٢، حديث ٨٣٥، والمصنف لأبي شعبة

٦: ٥٦٨، حديث ٦١، ٢. ونلاحظ أنه ٣: ٢٣ و ٤٤ حديث ١١٩٥ و ١٣٤٦، والمصنف لأبي قدامة

٤: ٣٨٤، والشرح الكبير ٤: ٣٨٦

(٤) المعركة ١: ١٦٩، حديث ١، ومن لا يخفى ٣: ١٢٧، حديث ٥٥٣، والمهذب ٧: ٢٢، حديث ٩١.

ومن ٢٥: ١٠١.

(٥) المجموع ٩: ١٩٥ و ١٩٧، وفتح المبرر ٨: ٣١٥

(٦) صف ١: ٤١، وشرح فتح المبرر ٥: ١٢٧، وفتح المبرر ٨: ٣٠٥

مجموع ٩: ١٩٥ و ١٩٧، وفتح المبرر ٨: ٣١٥، والفتا ١: ٤٤٨.

.....

مسألة ٥٠: إذا باعه بشرط أن يستأمر فلاناً، فليس له الرد حتى يستأمره.

وللشافعي فيه وجهان:

أحدهما وهو ظاهر المذهب مثل ما قلناه (١).

والثاني: له الرد من غير استيعار (٢).

دليلاً: ما قلناه في المسألة الأولى سواء (٣)، لأن الأخبار على عمومها.

مسألة ٥١: إذا صح الاستيعار، فليس له حدة، إلا أن بشرط مدة معينة، قلت أم كثرت.

وللشافعي فيه وجهان:

أحدهما: لا يصح حتى يشترط (٤).

والثاني: مثل ما قلناه، من أنه يمتد ذلك بدأ (٥).

دليلاً: أنه قد ثبت صحة هذا الشرط مع الاطلاق، فتقيده بزمان مخصوص يحتاج إلى دليل.

مسألة ٥٢: إذا باع عدي، وشرط مدة من الحمار في أحدهما، فإن أهم ولم يعين من باعه عنها بشرط خبير، فالبيع باطل بخلاف، لأنه مجهول. وإن عيّن، فكان: على أن لك الحمار في هذا بعد دون هذا، ثبت الحمار فيما عيّن فيه.

وقول أنواع الناس، على قوبل: أحدهم يصح. والآخر لا يصح. مثل أن يجمع بين بيع وصرف، فيقول بعثتك هذا الثوب وهذا الدرهم بهدين، الديارين، فإنه

(١) المجموع ١٩٧: ٩، معي لا من قدمه ١١٠: ٤، وشرح الكبير ٧٧٤

(٢) عم ١٩١: ٩

(٣) انظر ما قلناه من القول في المسألة ٤٨٨.

(٤) المجموع ١٩٧: ٩

(٥) عم ١٩٧: ٩

على قولين (١).

دليلاً: فوجه عليه السلام: «المؤمنون عند شروطهم» (٧) وهذا شرط، فمن أبطله فعليه الدلالة.

مسألة ٥٣: إذا صبح هذا السبع كان لكل واحد منها ما لقسط من ثمن، وسواء قدر ثمن كل واحد منهما، فقال: هذا بألف وهذا بألف، أو أطلق فقال: بعتهما بألفين.

وقال لشافعي: «مكن على قولين» (٣).

وقال أبو حنيفة: إن قدر ثمن كل واحد منهما صبح، وإن أضحى بطل (١).
دليلاً: به إذا ثبت صحة البيع بما قدمناه، ولم يتعين ما يستفد به، فلا بد من لتفسيره، وإلا أدى إلى بطلان العقد.

مسألة ٥٤: روى أصحابنا أنه إذا اشترى عبداً من عبيدين على أن للمشتري أن يحاربه شيء، أنه جائز (٥)، ولم يرووا في التوبين شيئاً.
وقال الشافعي: إذا اشترى ثوباً من ثوبين على أنه باع أحدهما ثلاثة أيام لم يصح اسع، وكذلك إذا اشترى ثوباً من ثلاثة أثواب على أنه باع أحدها ثلاثة، أو ثوباً من أربعة أثواب أو أكثر من ذلك لم يصح البيع (٦).

(١) المجموع ٣٨٨:٩ - ٣٨٩، ومعنى المحتاج ٤٤:٢.

(٢) تهذيب ٧ - ٣٧ حديث ١٥٠٣، والاصح ٣ - ٢٣٢ حديث ٨٣٥، وحلف لاس في شيعة ٦٨٦ - ٥٦٨ حديث ٢٦٤، وبعث من ٣ - ٢٣ و ٤٤ حديث ١١٩٥ و ١٢٤٦، ومعنى لاس قدومه ٣٨٤:٤ والشرح الكبير ٣٨٦:٤.

(٣) المجموع ٣٨٩:٩

(٤) مسند ١٣ - ٦٧، وهذا نص في بعض النسخ، تهذيب ٥ - ١٧٨، وشرح فتح البدير ٥ - ٢٨٨
(٥) عزمه ورواه الشيخ النكفي في النكفي ٥ - ٢١٧ حديث ١، والشيخ الباقون في من لا يخبره العقد ٣ - ٨٨ حديث ٣٣١، والشيخ المصنف في التهذيب ٧ - ٧٢:٧ حديث ٣٠٨.

(٦) مجموع ٢٨٨ - ٢٨٩، وفتح البدير ٨ - ١٣٤، وكذا في الإيجاز ١٠ - ١٥٠، ولوحجراً ١٣٤، وسين خلاق ٢١ - ٢٩.

وقال أنوحيفة: يصح أن يشتري ثوباً من ثوبين، على أنه بالخيار ثلاثاً، والقياس يدر عليه، ويجوز أن يشتري ثوباً من ثلاثة أثواب على أنه بالخيار ثلاثاً، والاستحسان يدر عليه، ولا يجوز أن يشتري ثوباً من أربعة أثواب والقياس يدر على أنه لا يجوز (١).

وإن ساع شمس من ثلاثة ثمان، قال أنوكر الرازي: لا يحفظ ذلك من أبي حنيفة، ويسعى أن يجوز لأنه لا فرق بين اثنين واثنين.

دليلاً: إجماع العروة، وقوله عليه السلام: «المؤمنون عند شروطهم» (٢).

مسألة ٥٥: إذا هلك المسع في مدة خيار بعد قبض، لم ينعص الخيار. وبه قال الشافعي (٣).

وقال أنوحيفة: يقطع (٤).

دليلاً: إن انقطاع الخيار يحتج إلى دليل، والأصل ثبوته.

مسألة ٥٦: إذا قل: بغير تلف، فعلى: معك. لم يصح البيع حتى يقوى المشتري بعد ذلك: اشتريت، أو قلت.

وقال الشافعي: يصح وإن لم يقل ذلك (٥).

وقال أنوحيفة: إن كان لفسول يقطع الخيار، كقوله: اشتريت منك، أو

(١) المسوط ١٣: ٥٥، وشرح فتح العبد ٥: ١٣٠، وأعلى ٨: ٤٣٠، والمحفوظ ٩: ٢٨٨، وفتح العزيز ٨: ١٣٤، وأشرح الكرم ٤: ٣٣، وجوز ١: ١٣٤، وابن حزم ٤: ٢١، والهدوى طبع ٢٣: ٥٤، وحاشية رد المحتار ٤: ٥٨٥، ٥٨٦.

(٢) التهذيب ٧: ٣٧١، حديث ١٥٠٣، والاستبصار ٣: ٢٣٢، حديث ٨٣٥، والمصنف لابن أبي شيبة ٦: ٥٦٨، حديث ٢٦٤، وتلخيص خزانة ٣: ٢٣، حديث ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣

تعت مئ صبح السبع. وإن كان لفظ الأمر لم يصب، فإذا قال: بعي، فقال،
بعك، لم ينعقد البيع حتى يقرب الشري بعد هذا قلت (١).

دليلاً: إن ما عسر به مجمع على ثبوت العقد به، وما دعوه لادلالة على
صحته، ولأصل عدم العقد، ومن ادعى ثبوته فعليه الدلالة.

مسألة ٥٧: إذا قال: يعتك على أن تسقني الثمر إن ثلاث، فإن سقنتي
ثمر إن ثلاث وإذا فلا بيع، صبح السبع وبه قال أبو حنيفة (٢).
وقال الشافعي: البيع باطل (٣).

دليلاً: قول النبي صلى الله عليه وآله: «للمؤمن عند شروطهم» (٤) مع
قوله تعالى: «وأحل الله البيع وحرم الربوا» (٥) وهذا بيع وشروط، فصح أن
يصحها معاً للآية والخبر.

مسألة ٥٨: إذا قال: واحد لاثنين، يعتكما هذا العقد دالف، فصح أحدهما:
قلت بضمه بحقه، ورد الآخر، لم ينعقد العقد، وبه قال أبو حنيفة (٦).
وقال شافعي: ينعقد العقد في حقه، سواء قبل صاحبه أو رده (٧).

(١) سيب ١: ٢٢١، والمجموع ٩: ١٦٨، والقصوى المدة ٢: ٤٠، وفتح الصانع ٥: ١٣٣، وشرح فتح
القدير ٥: ٧، وفتح العزيز ٨: ١٠١٨.

(٢) المسود ١٣: ٥٠، وشرح نعمانه ١١٤، والمجموع ٩: ٣٧٩، وشرح فتح القدير ٥: ١١٤، والمعني لاس
قدامة ٤: ١٢٩، والشرح الكبير ٤: ٦٧.

(٣) مجموع ٩: ٣٧٩، ومعني محتج ٢: ٤٧، والمعني لاس قدامة ٤: ١٢٩، والشرح الكبير ٤: ٦٧.

(٤) التوبة ٧: ٣٧١، حدث ١٥٠٣، والاستبصار ٣: ٢٣٧، حدث ٨٣٥، والمصنف لاس في شعبة
٦: ٥٦٨، حدث ٢٠٦٤، وتلخيص الخبير ٣: ٢٣ و ٤٤، حدث ١١٩٥ و ١٢٤٦، والمعني لاس قدامة
٤: ٣٨٤، والشرح الكبير ٤: ٣٨٦.

(٥) نقره ٢٧٥.

(٦) المبسوط ١٣: ٥، والمعني لاس قدامة ٤: ٢٦٨.

(٧) المجموع ٩: ٣٣٧، والمبسوط ١٣: ٥٠، والمعني لاس قدامة ٤: ٢٦٨، والشرح الكبير ٤: ١٠٦.

دليلاً: إن قوله غير مطابق للايجاب، وإن عقد يندح إى دلالة، ولادلل على ثبوت هذا العقد.

مسألة ٥٩: إذا دفع قطعة إلى لىلى، أو إى اشارب، وقال: «عطي بقلا أو ماء، فاعطاه، فإنه لا يكون بيعاً، وكذلك سائر المحقرات، وإنما يكون بحة، به أن يتصرف كل واحد منهما فيما أحده، تصرفاً مباحاً من غير أن يكون ملكه. ووئدة ذلك، أن لىلى إذا أراد أن يسترجع البقل، أو أرد صاحب قطعة أن يسترجع قطعتة كان لها ذلك، لأن الملك لم يحصل لها. وبه قال لشافعى (١).

وقال أبو حنيفة: يكون بيعاً صحيحاً وإن لم يوجد الايجاب والقبول، قال ذلك فى المحقرات دون غيرها (٢).

دليلاً: إن العقد حكمه شرعى، ولادلالة فى اشرع على وجوده هاهنا، فيجب أن لا يثبت. وإنما لاستباحة بذلك فهو مجمع عليه، لا يختلف السعفاء فيه.

مسألة ٦٠: إذا شترى، فدل به العن فيه، كان له الحبر رد كان ممّا لم تحري العادة مثله، لا أن يكون عالمٌ بذلك، فيكون العقد موصفاً لارجوع له فيه.

وقال أبو حنيفة والشافعى معاً ليس له الحبر، سوء كان العن قللاً أو كثيراً (٣).

(١) المجموع ١٦٣:٩، وكفاية لأخبار ١٤٧، وفتح حربر ٩٩

(٢) التتف ٤٤٢:١، والمجموع ١٦٢:٩ و ١٦٣، وفتح العزيز ١٠١.٨

(٣) عمده بدرى ١١ ٢٣٣، وأبو حبر ١ ١٤٣، وعللى ٨ ٤٣٩، وعللى لاس مدة ٤ ٩٢-٩٣، والام

٩١.٣، وانشرح كبير ٤ ٨٨، وفتح حربر ٨ ٢٢٥، وفتح حدير ٦ ٤٣١

وقال مايت: إن كان الغن دون الثلث فلا حبار له، وإن كان الثلث ممثلاً فوقه كان له الخيار (١). وله قال أنويوسف ورفقه (٢).

دليلنا ما روي عن أبي صلي الله عليه وآله أنه قال: «لا صرر ولا صرر» (٣) وهذا صرر، لأنه إذا شترى ما يساوي عشرة مثله وإن ذلك غاية الضرر، وقول أبي صلي الله عليه وآله يطله.

وأيضاً روي عنه عليه السلام أنه سئل أن تدفن الركبان (٤)، فسئلته فصاحت بالخيار إذا دخل السوق، ومعلوم أنه إنما جعل له الخيار لأجل العس.

مسألة ٦٦: بيع درهم بدرهمين، ودينار بدينارين بسبب اختلاف في تحريره، وبيعه كذلك نقداً وموارة رأياً محرم. وله قال جميع الفقهاء ولعلماء (٥).

وروي بمجاهد بن جبر قال: سمعت ثلاثة عشر رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يجرمون ذلك (٦). وله قال جميع المتأخرين، وجميع الفقهاء المعروفين (٧).

ودهب أربعة أنفوس من أصحابنا، وإن حوّل النصاصل في خمس نقداً، فأجاروا بيع الدرهم بدرهمين نقداً. ذهب إليه عبد الله بن عباس، وعبد الله بن

(١) المعنى ٨، ١٣٩، وعمدة القاري ١١، ٢٣٣، وأبي لاس فدامه ٤، ٩٢، والشرح الكبير ٨٨، ٨٩.

(٢) محلى ٨، ٤٣٩، وصلة القاري ١١، ٢٣٥.

(٣) موطأ حديث ٢، ٨٠٥، وسنن بن رجب ٤، ٢٢٧، وبيص لغير ٦، ٤٣١.

(٤) انظر ذلك في الكافي ١٦٩، حديث ٤، وصحيح البخاري ٣، ٩٢، وسنن بن رجب ٣، ٥٢٤، حديث ١٢٢٩.

(٥) المجموع ١٠، ٢٦١، وأبي لاس فدامه ٤، ١٣٤، والمعنى ٨، ٤٧٩، وبداية المجتهد ٢، ١٢٨، وكفاية الأخيار ١، ١٥٣، والشرح الكبير ٤، ١٣٤.

(٦) لمجموع ١٠، ٤٠، والمعنى لاس فدامه ٤، ١٣٤، والشرح الكبير ٤، ١٣٤، وشرح الآثار ٣، ٦٩.

(٧) أبي لاس فدامه ٤، ١٣٥، وبداية المجتهد ٢، ١٢٨، و١٩٤، والشرح الكبير ٤، ١٣٥.

والخنطة، والشعر، والتمر، والملح، وما عدا ذلك فلا ربا فيه (١).

وقال أهل القيس كلهم: إن الربا شئت في غير لأحاسيس ستة، على

اختلاف بينهم إن الربا فمعدا يشئت (٢).

دليلا: إجماع العرقة، وأخبارهم صريحه في ذلك ذكرها في الكتاب

المتقدم ذكره (٣)، وطريقة الاحتياط تقتضي مقابلة أحد من استند فلا
خلاف فيها بين الأمة.

مسألة ٦٤: ما شئت فيه الرب بها شئت ربح، لا عنة من ربح. وحتف

أهل القيس في عنة ربا في لدرهم ودرهم.

فقال لشعبي: عنة لربا فيها أتم حس، ورد في لواء حس

الأثمان، وعلى المولى غير معتدة إلى غيرهما (٤).

وقال أبو حنيفة: العنة موروث حس، ولعنة معتدة عنده إن كل موروث

كالحديد، والصفير، والفضة، والقطر، ولا يرسم وعبدك (٥).

واختفوا فيما عدا الأثمان:

(١) المجموع ٩: ٣٩٢ و ١٠: ٤٠٠، ومن السلا ٣: ١٤٥، وعنده مدر ١: ٢٥٢. ورواه محمد ٢: ٢٩٠.

ونجس ٨: ٤٨٩.

(٢) عنده بقري ١: ٢٥٢ - ٢٥٣، والمجموع ٩: ٣٩٣ و ١٠: ٤٠١، وفتح تحرير ٨: ٦٣، ومن

السلام ٣: ٨٤٥.

(٣) تهذيب ٦: ١٩ - حديث ٨١، وفتح تحرير محمدي ١: ١٥٢ - حديث ٤٠٥، وكذا ١: ١٤٦ - حديث ١٠.

ومن لا يضره المقي ٣: ١٧٥ - حديث ٦.

(٤) الام ٣: ١٥٣، والمجموع ٩: ٣٩٣، ونجس ١: ٤٦٩، وعنده مدر ١: ٢٥٢، وفتح تحرير ٨: ٥٨.

وتفسير القرطبي ٣: ٣٥٣، ومعني اعم ٢: ٢٢٠، والمراج ٦: ٧١، ومعني لامة ٦: ٢٢٠.

١٣٨ ٤

(٥) عملة لقري ١١: ٢٥٢، والمجموع ٩: ٤٠١، ونجس ٨: ٤٧٢، وفتح التحرير ٨: ١٦٣، واللباب

٢٥٥، والفتاوى المكية ٣: ١١٧، وشرح مع ٥: ٢٠٤، وفتح تحرير ٣: ٢٥٢.

فقل الشفعي في القديم. عنها ذات أوصاف ثلاثة: مأكول، مكيل أو موزون، جنس.

فعلى هذا كتبنا يؤكل منه لا يكر ولا يوزن كالثاء، والبطيخ، والسفرجل، والرمون، والموز، والقمح لا يرب فيه، لأنها لا تكرر ولا توزن (١).

وقد ملئنا: العلة ذات أوصاف ثلاثة: مأكول، ممتات، حسن فكل مأكول لا يقاب كالثاء، والصبيح، وحب الرشاد لا يرب فيه، لأنه لا يقتات (٢).

وقال الشفعي في الجديد: العلة ذات وصفين: مطعوم، حسن. فكل مأكول ومطعوم فيه الربا، سواء كان منه يكر أو يوزن كالحبوب، ولأدهن، واللحم. أو لا يكر ولا يوزن كالثاء، والصبيح، والرمون، والسفرجل ونحو هذا فيه الربا (٣).

وقال أبو حنيفة: العلة ذات وصفين أيضاً: مكيل أو موزون، جنس. فكل مكيل فيه ربا سواء كُلي أو يؤكل كالحبوب ولأدهن وأخضر ولوزة ولا شدة، ومنه يوزن ما لم يؤكل كالحبة والسكر والتمر والحاس والقطن والصوف (٤).

(١) المجموع ٩: ٣٩٧، ٤٠١، وفتح العزيز ١: ١٦٣، وعمدة البحري ١١: ٢٥٢، وتفسير القرطبي ٣: ٣٥٣،

وتفسير المحرر ٢: ٢٢، وشرح الشيخ ١: ١١٦، وشرح الكبير ٢: ١٣٧، وفتح القدير (١٣٧) ١٣٧،

(٢) نسخة ٢٤٢، والمجموع ٩: ٤٠١، ونحو ١: ٤٦٩، وعمدة البحري ١١: ٢٥٢، وبيانه محمد

١٧٩-٢، وفتح العزيز ٨: ١٦٣، وتفسير القرطبي ٢: ٣٥٣، شرح الكبير ٣٨، وفتح القدير ١٣٨

(٣) المجموع ٩: ٣٩٥، وفتح العزيز ٨: ١٦٣، وعمدة القاري ١١: ٢٥٢، والمغلي ٨: ٤٧١، وبداية

مجتهد ١٢٩: ٢، وتفسير القرطبي ٢: ٣٥٣، وفتح العزيز ٨: ٤٧١، والمجموع ٩: ٤٠١، وفتح العزيز ٨: ١٦٣، وبداية محمد

(٤) ١٣١، ٢، وتفسير القرطبي ٢: ٣٥٣، وفتح القدير ١٣٨، والمغلي ٨: ٤٧١، وشرح فتح القدير ٢٧٤

وقال ربيعة: العلة دلت وصف: حسن، تحب فيه الركعة، فأجوزي الرضا في الحبوب التي تحب فيه الركعة، وفي اسمه أيضا (١).

وقال ابن سيرين: العلة دلت وصف واحد: وهو حسن، وحرى الرضا في الثياب وحيوان والحشب، وكل شيء هو حسن واحد (٢).

وقال سعيد بن حبيب: دلت وصف واحد. وهو تفرد المصلحة، فأجوزي الرضا في الجس أن واحد لا تفاد المصلحة، وكل حسن يشار به معنى كثره والريب والجاورس والدهن (٣).

دليلنا: إجماع الصرفة، وأحارهم (٤)، وأيضاً: وهذا الخلاف بين لم يسن بالقاس، وعبد بن لقيس باطن، لما هو فرع عن ثوبه ساقط عنه.

مسألة ٦٥: إذا باع مائة بر من النكس والمورون، مختلف الحسن، مثل الطعام وتقر، حاز بيع بعضه بعضاً ومنفصلاً.

ويجوز بيع الحسن بعضه بعضاً من مثلاً: من نكس، ونكره بيعة، وإن تفرق قبل الفسخ لم يطل اسم. وبه قول أبو حنيفة (٥).

وقال الشافعي: يبطل بيع إذا تفرق قبل الفسخ (٦).

(١) عمدة القاري ١١: ٢٥٢، ومجموع ٨: ١٦٩، ومجموع ٩: ١٠١، شرح كنه ٤: ٣٨٤، ومعي ١: ١٣٨: ٤.

(٢) المجموع ٩: ١٠١، ومعي ١: ٢٦٩، ومعه ٢: ١٠١، ومجموع ٩: ٢٥٢، ومعي ١: ١٣٨، ومعي ١: ١٣٨: ٤.

(٣) أعلى ٨: ٤٦٩، وعمدة القاري ١: ٢٥٢، ومجموع ٩: ١٠١.

(٤) تفسير العياشي ١: ١٥٢، حديث ٥٠٤، وكافي ٥: ١٨٧، حديث ١٠١، ومن لا يخبره عنه ٣: ٣٧١، حديث ١٧٥١، والتهذيب ٧: ١٧٥، حديث ٧٤.

(٥) اللباب ١: ٢٥٧، وفتح العزيز ١: ١٦٥.

(٦) الام ٣: ٣١، والمجموع ٩: ٤٠٤، وفتح العزيز ٨: ١٦٥.

مسألة ٦٨: بيع الحيوان باحيوان حائر، متفصلاً ومتماثلاً بقدر، سواء كانا كبيرين أو صغيرين، أو أحدهما كبيراً ولاخر صغيراً. وبه قول الشافعي، وأجاز بقداً ونسيئة (١).

وقال مالك: إذا كان كبيراً لا يصححان لعير الدبح، وكان ممتاً يؤكل لحمه كالعم، ولا يفسح به سرح ولا ركوب، ولا يصح شئ من غير اللحم، ثم يحرق ببيع بعضه ببعض (٢).

دليلاً: الآية، وهي قوله تعالى: «وَحَلَّ اللَّهُ الْمَعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» (٣)، فمن خصصه فعليه الدليل.

مسألة ٦٩: لطی ایسی رکھ کر نہ اس حرم، لاحقاً اُکھد ولا یبعہ.

وقد الشافعي: حور ذلك، ولاريا فيه (١).

دليلنا: جماع عرفة، وأخبارهم (هـ).

ونصاً روى عن أبي بصير أنه قال لعائشة: «لأنك ليه
يا حميراء فيه بصر يوم» (٦) وهذا هو المنصى التحريم.

مسألة ٧٠: الماء لأربا فيه.

١٩، ر. ٣، ص. ٢٩، والمحمود، ٩، ص. ٤٠٥، ورسالة رقم ٣، ج. ٢، ص. ١٢٣٦، ورسالة رقم ٢، ص. ٣٣٨.

(٢) بداية العهد ١٣٣:٢ ، والمختوم ١٣٣:٢ ، ١٣٣:٢ .

(٣) لقرة: ٢٧٥.

1943 9 29 (1)

(5) نظر ماروہ شہر کے لیے ۶۶۵۶ جہاز ۲۰۹ سے تعمیراتی کام کے لیے

٢٩٣، وكذا: شماره ٣٣٢٧ حدیث ١، و در سری فی بحیثیه ٣، ٢٦٣، ب. نسبی: نظر

(٦) وری ایچہ شریس شریس (١) ٢ (٢) ٣ (٣) ٤ (٤) ٥ (٥) ٦ (٦) ٧ (٧) ٨ (٨) ٩ (٩) ١٠ (١٠) ١١ (١١) ١٢ (١٢) ١٣ (١٣) ١٤ (١٤) ١٥ (١٥) ١٦ (١٦) ١٧ (١٧) ١٨ (١٨) ١٩ (١٩) ٢٠ (٢٠) ٢١ (٢١) ٢٢ (٢٢) ٢٣ (٢٣) ٢٤ (٢٤) ٢٥ (٢٥) ٢٦ (٢٦) ٢٧ (٢٧) ٢٨ (٢٨) ٢٩ (٢٩) ٣٠ (٣٠) ٣١ (٣١) ٣٢ (٣٢) ٣٣ (٣٣) ٣٤ (٣٤) ٣٥ (٣٥) ٣٦ (٣٦) ٣٧ (٣٧) ٣٨ (٣٨) ٣٩ (٣٩) ٤٠ (٤٠) ٤١ (٤١) ٤٢ (٤٢) ٤٣ (٤٣) ٤٤ (٤٤) ٤٥ (٤٥) ٤٦ (٤٦) ٤٧ (٤٧) ٤٨ (٤٨) ٤٩ (٤٩) ٥٠ (٥٠) ٥١ (٥١) ٥٢ (٥٢) ٥٣ (٥٣) ٥٤ (٥٤) ٥٥ (٥٥) ٥٦ (٥٦) ٥٧ (٥٧) ٥٨ (٥٨) ٥٩ (٥٩) ٦٠ (٦٠) ٦١ (٦١) ٦٢ (٦٢) ٦٣ (٦٣) ٦٤ (٦٤) ٦٥ (٦٥) ٦٦ (٦٦) ٦٧ (٦٧) ٦٨ (٦٨) ٦٩ (٦٩) ٧٠ (٧٠) ٧١ (٧١) ٧٢ (٧٢) ٧٣ (٧٣) ٧٤ (٧٤) ٧٥ (٧٥) ٧٦ (٧٦) ٧٧ (٧٧) ٧٨ (٧٨) ٧٩ (٧٩) ٨٠ (٨٠) ٨١ (٨١) ٨٢ (٨٢) ٨٣ (٨٣) ٨٤ (٨٤) ٨٥ (٨٥) ٨٦ (٨٦) ٨٧ (٨٧) ٨٨ (٨٨) ٨٩ (٨٩) ٩٠ (٩٠) ٩١ (٩١) ٩٢ (٩٢) ٩٣ (٩٣) ٩٤ (٩٤) ٩٥ (٩٥) ٩٦ (٩٦) ٩٧ (٩٧) ٩٨ (٩٨) ٩٩ (٩٩) ١٠٠ (١٠٠) ١٠١ (١٠١) ١٠٢ (١٠٢) ١٠٣ (١٠٣) ١٠٤ (١٠٤) ١٠٥ (١٠٥) ١٠٦ (١٠٦) ١٠٧ (١٠٧) ١٠٨ (١٠٨) ١٠٩ (١٠٩) ١١٠ (١١٠) ١١١ (١١١) ١١٢ (١١٢) ١١٣ (١١٣) ١١٤ (١١٤) ١١٥ (١١٥) ١١٦ (١١٦) ١١٧ (١١٧) ١١٨ (١١٨) ١١٩ (١١٩) ١٢٠ (١٢٠) ١٢١ (١٢١) ١٢٢ (١٢٢) ١٢٣ (١٢٣) ١٢٤ (١٢٤) ١٢٥ (١٢٥) ١٢٦ (١٢٦) ١٢٧ (١٢٧) ١٢٨ (١٢٨) ١٢٩ (١٢٩) ١٣٠ (١٣٠) ١٣١ (١٣١) ١٣٢ (١٣٢) ١٣٣ (١٣٣) ١٣٤ (١٣٤) ١٣٥ (١٣٥) ١٣٦ (١٣٦) ١٣٧ (١٣٧) ١٣٨ (١٣٨) ١٣٩ (١٣٩) ١٤٠ (١٤٠) ١٤١ (١٤١) ١٤٢ (١٤٢) ١٤٣ (١٤٣) ١٤٤ (١٤٤) ١٤٥ (١٤٥) ١٤٦ (١٤٦) ١٤٧ (١٤٧) ١٤٨ (١٤٨) ١٤٩ (١٤٩) ١٥٠ (١٥٠) ١٥١ (١٥١) ١٥٢ (١٥٢) ١٥٣ (١٥٣) ١٥٤ (١٥٤) ١٥٥ (١٥٥) ١٥٦ (١٥٦) ١٥٧ (١٥٧) ١٥٨ (١٥٨) ١٥٩ (١٥٩) ١٦٠ (١٦٠) ١٦١ (١٦١) ١٦٢ (١٦٢) ١٦٣ (١٦٣) ١٦٤ (١٦٤) ١٦٥ (١٦٥) ١٦٦ (١٦٦) ١٦٧ (١٦٧) ١٦٨ (١٦٨) ١٦٩ (١٦٩) ١٧٠ (١٧٠) ١٧١ (١٧١) ١٧٢ (١٧٢) ١٧٣ (١٧٣) ١٧٤ (١٧٤) ١٧٥ (١٧٥) ١٧٦ (١٧٦) ١٧٧ (١٧٧) ١٧٨ (١٧٨) ١٧٩ (١٧٩) ١٨٠ (١٨٠) ١٨١ (١٨١) ١٨٢ (١٨٢) ١٨٣ (١٨٣) ١٨٤ (١٨٤) ١٨٥ (١٨٥) ١٨٦ (١٨٦) ١٨٧ (١٨٧) ١٨٨ (١٨٨) ١٨٩ (١٨٩) ١٩٠ (١٩٠) ١٩١ (١٩١) ١٩٢ (١٩٢) ١٩٣ (١٩٣) ١٩٤ (١٩٤) ١٩٥ (١٩٥) ١٩٦ (١٩٦) ١٩٧ (١٩٧) ١٩٨ (١٩٨) ١٩٩ (١٩٩) ٢٠٠ (٢٠٠) ٢٠١ (٢٠١) ٢٠٢ (٢٠٢) ٢٠٣ (٢٠٣) ٢٠٤ (٢٠٤) ٢٠٥ (٢٠٥) ٢٠٦ (٢٠٦) ٢٠٧ (٢٠٧) ٢٠٨ (٢٠٨) ٢٠٩ (٢٠٩) ٢١٠ (٢١٠) ٢١١ (٢١١) ٢١٢ (٢١٢) ٢١٣ (٢١٣) ٢١٤ (٢١٤) ٢١٥ (٢١٥) ٢١٦ (٢١٦) ٢١٧ (٢١٧) ٢١٨ (٢١٨) ٢١٩ (٢١٩) ٢٢٠ (٢٢٠) ٢٢١ (٢٢١) ٢٢٢ (٢٢٢) ٢٢٣ (٢٢٣) ٢٢٤ (٢٢٤) ٢٢٥ (٢٢٥) ٢٢٦ (٢٢٦) ٢٢٧ (٢٢٧) ٢٢٨ (٢٢٨) ٢٢٩ (٢٢٩) ٢٣٠ (٢٣٠) ٢٣١ (٢٣١) ٢٣٢ (٢٣٢) ٢٣٣ (٢٣٣) ٢٣٤ (٢٣٤) ٢٣٥ (٢٣٥) ٢٣٦ (٢٣٦) ٢٣٧ (٢٣٧) ٢٣٨ (٢٣٨) ٢٣٩ (٢٣٩) ٢٤٠ (٢٤٠) ٢٤١ (٢٤١) ٢٤٢ (٢٤٢) ٢٤٣ (٢٤٣) ٢٤٤ (٢٤٤) ٢٤٥ (٢٤٥) ٢٤٦ (٢٤٦) ٢٤٧ (٢٤٧) ٢٤٨ (٢٤٨) ٢٤٩ (٢٤٩) ٢٥٠ (٢٥٠) ٢٥١ (٢٥١) ٢٥٢ (٢٥٢) ٢٥٣ (٢٥٣) ٢٥٤ (٢٥٤) ٢٥٥ (٢٥٥) ٢٥٦ (٢٥٦) ٢٥٧ (٢٥٧) ٢٥٨ (٢٥٨) ٢٥٩ (٢٥٩) ٢٦٠ (٢٦٠) ٢٦١ (٢٦١) ٢٦٢ (٢٦٢) ٢٦٣ (٢٦٣) ٢٦٤ (٢٦٤) ٢٦٥ (٢٦٥) ٢٦٦ (٢٦٦) ٢٦٧ (٢٦٧) ٢٦٨ (٢٦٨) ٢٦٩ (٢٦٩) ٢٧٠ (٢٧٠) ٢٧١ (٢٧١) ٢٧٢ (٢٧٢) ٢٧٣ (٢٧٣) ٢٧٤ (٢٧٤) ٢٧٥ (٢٧٥) ٢٧٦ (٢٧٦) ٢٧٧ (٢٧٧) ٢٧٨ (٢٧٨) ٢٧٩ (٢٧٩) ٢٨٠ (٢٨٠) ٢٨١ (٢٨١) ٢٨٢ (٢٨٢) ٢٨٣ (٢٨٣) ٢٨٤ (٢٨٤) ٢٨٥ (٢٨٥) ٢٨٦ (٢٨٦) ٢٨٧ (٢٨٧) ٢٨٨ (٢٨٨) ٢٨٩ (٢٨٩) ٢٩٠ (٢٩٠) ٢٩١ (٢٩١) ٢٩٢ (٢٩٢) ٢٩٣ (٢٩٣) ٢٩٤ (٢٩٤) ٢٩٥ (٢٩٥) ٢٩٦ (٢٩٦) ٢٩٧ (٢٩٧) ٢٩٨ (٢٩٨) ٢٩٩ (٢٩٩) ٣٠٠ (٣٠٠) ٣٠١ (٣٠١)

نظير و سابقه داشت چون در باره آن، در بعضی از متون و بعضی در بعضی دیگر ذکر شده است.

محبہ بھادر عظیم، فی علیہ السلام علی حدیب اسکا حصہ جو روپی کر کے اٹھ گروہی لاکھ دیکھ

ايشور: ۵۵ بزرگشتي، جلد ۵۵، ۱۵۶، موضوع: ب ل ا ن، جوری ۳ ۳۳ ولا حظ

وللشافعي فيه وجهان:

أحدهما: فيه الربا. والثاني: لاربا فيه (١).

دليلاً: أنه ليس بمكس ولا موروث فيدخل تحت لأحد (٢)، وقد ثبت أنه لاربا إلا فيما يكال أو يوزن (٣).

مسألة ٧١: يجوز بيع الخمر بعصه ببعض مثلاً بمش، إذا كانا من جنس واحد، وإن كان محتوي الخمر متفاضلاً، سواء كان يابساً أو لئلاً وقال الشافعي: إن كان ليناً لا يجوز بيع بعضه ببعض، لامتماثللاً ولا متفاضلاً. وأم إذا جف ودق فاصحح أنه لا يجوز، ذكره في الام (٤)، وقول في الحرمة يجوز (٥).

دليلاً: قوله تعالى: «وَأَحِلَّ اللَّهُ اسَّعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» (٦) وهذا بيع، فمن بيع منه فعليه الدلالة.

مسألة ٧٢: لاربا في المعدودات، ويجوز بيع بعضه ببعض متماثللاً ومتفاضلاً، نقداً ونسيئة.

وللشافعي فيه قولان:

قال في القديم مثل ما قلناه (٧).

(١) المجموع ٣٩٥:٩ - ٣٩٦ و ٣٩٨.

(٢) رواها الشيخ الكليني في الكافي ٥: ١٤٦ حديث ١٠، والشيخ الصدوق في من لا يضره عقبه ٣: ١٧٥.

حديث ٧٨٦، والشيخ نوع في سبب ١٩١ حبيب ٨١.

(٣) انظر إلى ما قاله المؤلف فتمس ستره في المسألة ٦٣ المتقدمة.

(٤) لا ٣: ٧٩، والمجموع ١٢٤: ١١، والشرح الكبير ٤: ١٦٣.

(٥) المجموع ١٢٥: ١١، والشرح الكبير ٤: ١٦٣.

(٦) البقرة ٢٧٥.

(٧) المجموع ٣٩٧: ٩، وفتح العزيز ٨: ١٦٩.

وقال في الحديث: فيه ربما إذا كان مطعوماً. مثل السفرحس ورمال
ولطبخ وما أشبه ذلك. فعلى هذا يجوز بيع حس حس غيره متفاضلاً بدلاً،
مثل رمانة سفرحس، وسفرحلة نحوحتس، وما أشبه ذلك، لأن استفاض
لا يحرم في حسس، وما يحرم السنة والتعرف قبل بعض (١).

وأما اجتنس الواحد فإنه لا يجوز بيع بعضه بعض متفاضلين، مثل رمانة
رمانتس، وسفرحلة سفرحس، ونحوحة نحوحتس، وطبخة بطححتس.

وهل يجوز بيع بعضه بعض متساويين؟ نظريه.

فإن كان مما يبيع ويبقى متفخته بساً. مثل الخوخ والكثري. فإنه لا يجوز
بيع الرطب بالرطب حتى يبيع.

وإن كان مما لا يبيع مثل اعتاء وما أشبه ذلك، أو كان رطباً لا يصير
تمراً، أو عنباً لا يصير زبيباً، ففيه قولان:

أحدهم: لا يجوز بيع بعضه بعض، وإن باع بغير حسه، وهو مذهب
المشهور (٢).

والقول الثاني: يجوز بيع بعضه بعض (٣).

دليلاً: لأنه (٤)، وبص الأضالحة، ولعل منه بخذح إن دليل، وبص
عنه اخرج لفرقة، وأحدهم (٥) تدان على ذلك.

مسألة ٧٣: يجوز بيع قطع م بالدقيق إذا كان من حسه، مثلاً مثل، بدلاً

(١) مختصر المرقى ٧٧، واجمع ٣٩٧:٩، وفتح العزيز ١٦٩:٨.

(٢) مختصر م ٧، ونية عليه ١٣٨٢، وبني لابن قدامة ١٢٥، وفتح المبرر ١٦٩.

(٣) المعنى لابن قدامة ١٢٥، وفتح العزيز ١٦٩:٨.

(٤) البه ٢٧٥.

(٥) بك في ١٦١:٥ حبسه، وهدية، ١١٧-١١٩ حديث ٥١٠ و٥١٣ و٥١٥ و٥١٧ و٥١٨.

وم لا يحصره الفقيه ١٧٧:٣ حديث ٧٩٧ وص ١٧٨ حديث ٨٠٧.

وقال أنوثور^١ الحظوة والدوق حسان، يجوز بيع أحدهما بالآخر، متمثلاً ومتفاضلاً^(١).

دليلاً: إن الأصل حوزة، والمفعول محجج في دلالة. وأيضاً قوله تعالى: «وأحلّ
لله اسمع» (٢) وهذا مع، وخصصه يحتاج إلى دليل. ولا دلالة.

مسألة ٧٤: يجوز بيعه بخصه بأسوس منه، وبالحرق، وبما يؤول إلى الانتفاع من
النشأ مثلاً عثل.

وقد التفتعي : لا يجوز ذلك ، ولا سمع شيء منها ، والآحر (٣)
 دليلنا : مرفاه في المسألة الأولى سوء ، من الالة ودلالة لاصل ، وأن اسم
 والتخصيص يحتاج إلى دلالة .

مسألة ٧٥: خروج دوقى لخدمة دوقى لخدمة، ودوقى لتعريف دوقى
اشعره، مثلاً بمش.

وفد لشافعي: (لا حول:)).
وروي المزني في استور أنه حو، وكذلك كل حسن من مطعومات بني
فيها الربا (هـ).

وقاب أنوحه خزر دشت بد سود في لذي و حشونه (١٦).

104. $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{2} + \frac{1}{2} = 1$ or $\frac{1}{2} + \frac{1}{2} = 1$

Y Y O O, A, (Y

(٣) مجلہ سرب، ۶۱، مجموعہ ۱۱۶، ۱۱۷ء، صفحہ ۴۸۔ ۱۹، وائسلی (۲۰۰۵ء، ص ۱۵۱)

مصر: فتح عديب، ٦٠، ٢٦٢

(٤) المجموع ١١٧: ١١٨، والمجموع ٥٤: ٥٥، ١٦٢: ١٦٣ - فتح بغداد ٢٥٩ هـ

(٥) المجموع ١١، ١١٧-١١٨، وفتح العزيز ١٨١٧٨.

(٦) ٢٥٨٩، وحمود: ١، ١٠٩، وبعي: ٢، قدمه: ١٥٣، وسرخ: كج: ٤، ١٦٢، وبنات:

مصنوع ١٨٧:٥، وشرح فتح القدير ٢٨٩:٥.

- مسألة ٧٩: يجوز بيع حلّ ربيب محلّ القم، متمثلاً ومتعاصلاً.
- وقال الشافعي فيه قولين:
- أحدهما: يجوز إذا لم يعتد لربا في الماء (١). والآخر: لا يجوز إذا اعتد لربا في الماء (٢).
- دليلاً: الآية (٣)، ودلالته لأصل، واسع يحتاج إلى دليل.
- مسألة ٨٠: لا يجوز بيع مكمل بمكمل جرافاً، سواء كان ذلك في إحصار أو في السفر. وبه قال الشافعي وأبو حنيفة (٤).
- وقد مك: إذا كان المسع في سدو عور مع الحصرة بالحصرة بانتحمين والحزر (٥).
- دليلاً: ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه نهى عن بيع الغرر (٦) (٧)، وهذا غرر.

- (١) الآم ٣، ٨، ومختصر برز ٧٦، والمجموع ١٤٦: ١١، وفتح المبرر ١٨٢.
- (٢) الآم ٨١: ٣، والمجموع ١٤٥: ١١، وفتح المبرر ١٨٢: ٨.
- (٣) قوله تعالى «وأحل الله بيع وحرم ربا» برز ٢٧٥.
- (٤) الآم ٦٥: ٣، والمجموع ٢١١: ٩، والوسط ١٣٧، وفتح المبرر ١٦٩: ٨، وسدانة محمد ١٤٥: ٢.
- والوسط ١٩١: ١٢، وأبراج الوهاج: ١٧٨، ومعنى المحتاج ٢٥: ٢.
- (٥) الوسط ٦٤٧: ٢، وسدانة محمد ١١٥: ٢، وفتح المبرر ١٦٩: ٨، وفتح برز ١١٠: ٢.
- وسد ٢٢١: ١.
- (٦) مع أن البيع كلّه مباح، ويجوز بيع مكروه في الاصطلاح، كلّه هو محبوس خصواً ومحبوس صفة.
- (٧) من رمي ٥٣٢: ٣، حديث ١٢٣٠، ومن رمي ١٥: ٣، حديث ٤٦، وسد أحدس حل ٣: ٢، ومن رمي ٢٥١: ٢، وسد ٦٦٤: ٢، حديث ١٥٥، ومصحح مسلم ٣: ١٥٣، حديث ٥١٣، ومن رمي ٢٦٢: ٧، ومن رمي ٢٥٤: ٣، حديث ٣٣٧٦، ومن رمي ٧٣٩: ٢، حديث ٢١٩٤، والسنن الكسرى ٣٣٨: ٥، ودع الإسلام ٢١: ٢، وعيون أخبار الرضا ٤٥: ٢، حديث ١٦٨.

وفي أصحابه من قال مثل ماقلناه (١).

دليلاً: إجماع عريقة على أن كل مكمل ومورون فيه لربنا، وهذا إما أن
يكن أو يورن بحسب عدة لسداد، فقد دخل تحته، وطريقة الاحتياط أيضاً
تقتضي الجمع منه.

مسألة ٨٤: عصير العسل، والسفرجل، والنعج، والرمون، ونقصت وغير
ذلك يجوز بيع حسن واحد منه بعصه بعض، مثلاً بمثل، مثلاً كان أو مضوحاً،
ولا يجوز متفاضلاً.

وقال الشافعي: إن كان مثلاً مثلاً مرفده. وإن كان مضوحاً لا يجوز (٢).

دليلاً: الآيه (٣)، ودلالة لأخص، ولمع يحتاج إلى دليل.

مسألة ٨٥: لعسل اثنين فيه شمع - وهو لشهد - يجوز بيع بعصه بعض،
مثلاً بمثل.

وقال الشافعي: لا يجوز ذلك، سواء كان اشمع فيها أو في أحدهما (٤).

دليلاً: الآية (٥)، ودلالة لأخص، ولمع يحتاج إلى دلالة.

مسألة ٨٦: لعسل الذي صفي عور بيع بعصه بعض منماتلاً، سواء صفي
بالشمس أو بالنار.

وقال الشافعي: إن صفي بالشمس يجوز بيع بعصه بعض مثلاً بمثل، وإن
صفي بالنار بطر، فإن كان قد أذيب - بار وأخذ أول ما داب قبل أن يعقد
أجزءه عور ذلك مثلاً بمثل، وإن ترك حتى تعقد أجزءه وثخن لم يجوز بيع

(١) المجموع ٩: ٣٩٦ و ٣٩٨.

(٢) الام ٣: ٢٣، ومختصر الخري ٧٧، والمجموع ١١: ١٣٧ - ١٣٨.

(٣) سورة ٢٠٥.

(٤) الام ٣: ٢٤، ومختصر الخري ٧٧، وفتح مبرير ٨: ١٨٤، والمجموع ١١: ٩٦.

(٥) سورة ٢١٥.

بعضه ببعض (١).

دليلنا: الآية (٢)، ودلالة الأصل، والمنع يحاج إلى دليل.

مسألة ٨٧: يساع العمل بالعسل وزناً دون الكيل، مثلاً عثش. وبه قال الشافعي نصاً (٣).

وقال أنوسحق المروزي: يسع كيبلاً، لأن أصله لكيل (٤).

دليلنا: ما قد أجمعنا على صحة سعه وزناً، ولادليل على حواربعه كيبلاً. وأيضاً فإن لوبعه كيبلاً لم تأمن فيه انفصال، وقد ورده الله ذلك فيه ويصاً المرحع في ذلك إلى العادة، ولم تخر العادة يسع العسل والسمن إلا بأجر. مسألة ٨٨: يحوربع مئة من طعام مئة من طعام وب كد في أحدهما فصل، وهو عقدة التمس، أو روى - وهو حب أصعرمه دبق الطرف - (٥) و شسم (٦) وهو معروف.

وقال الشافعي: لا يجوز (٧).

دليلنا: الآية (٨)، ولا مانع يمنع منه.

مسألة ٨٩: لألوان أحساس مختلفة، فمن الله لأهي جنس واحد وإن اختلفت نوعه، وليس لعم لوحش - وهو الطء - حبس آخر.

(١) المجموع ١١: ١٠٠-١٠١.

(٢) لبره ٢٧٥.

(٣) الام ٣: ٢٤٤، ومختصر المزني: ٧٧، والمجموع ١١: ١٠١.

(٤) المجموع ١١: ١٠١.

(٥) أنروان بكر أنري مع نوق، سباب عشبي يست عجباً من أنزحه يشبه حبه، لأن أنه أصعرمه، فيكسب البرزء.

(٦) الشيلم: حب يست عالياً بين الخنطة فيكسب رداة.

(٧) الام ٣: ٢٤٤، ومختصر المزني: ٧٧.

(٨) البره ٢٧٥.

وكذلك من لغير الأهلى جنس واحد وإن احتضت نوعه، ولجواميس منها، وبين البقر الوحشي جنس آخر.

ومن الإبل جنس منفردة وإن احتضت نوعه، ويس في الإبل وحشي. ولشاعبي فيه قولان: أحدهما مثل ماقلناه (١)، والثاني: أن الألبان كته جنس واحد (٢).

دليلاً على اختلاف أحاسيسها: أن الإسم ينوب كل واحد منها ولا يتنوب الآخر، ولأن أصول هذه لألوان أحاسيس مختلفة، فوجب في الإنسان مثله.

مسألة ٩٠: يجوز بيع لبس ناربد ممدثاً، ولا يجوز متفاضلاً.

وقال الشافعي: لا يجوز (٣).

دليلنا: الآية (٤)، ودلالة الأصل، والمنع يحتاج إلى دلالة.

مسألة ٩١: يجوز بيع لبس خبيب مددوع - وهو مخبص - مثلاً بمثل.

وقال الشافعي: لا يجوز (٥).

دليلنا: الآية (٦)، ودلالة الأصل، ولأنه مع مع عه.

مسألة ٩٢: يجوز بيع لبس حش، وامص، ورافعة مثلاً بمثل.

وقال الشافعي: لا يجوز (٧).

دليلنا: الآية (٨)، والمنع يحتاج إلى دليل.

(١) لام ٢٧:٣، ومختصر المرقى ٧٧، والمجموع ١٦٩:١١ و ١٨٧.

(٢) المجموع ١٦٤:١١ و ١٨٧.

(٣) الام ٢٧:٣، ومختصر المرقى ٧٧، والمجموع ١٧١:١١ و ١٧٢.

(٤) البقرة ٢٠٥.

(٥) المجموع ١٦٩:١١ و ١٧٥.

(٦) البقرة ٢٧٥.

(٧) المجموع ١٦٩:١١ و ١٩٣.

(٨) البقرة ٢٧٥.

مسألة ٩٣: بيع الربد بالربد يجوز مماثلاً، ولا يجوز منه أصلاً.

وقال الشافعي: لا يجوز بيع بعضه ببعض (١).

دليلنا: الآية (٢)، ودلالة الأصل، والمع يحتج به دليل.

مسألة ٩٤: بيع اخس باخس، والافظ بالافظ، واصبل بالصل يجوز.

وقال الشافعي: لا يجوز (٣).

دليلنا: مطلقه في المسألة الاولى سواء.

مسألة ٩٥: اخس، والافظ، والسمن، واصبل كن واحد منهما بالآخر يجوز

متماثلاً، ولا يجوز متفاضلاً.

وقال شافعي: لا يجوز بيع بعضه ببعض على حاب (٤).

دليلنا: الآية (٥)، ودلالة الأصل، والمع يحتج به دليل.

وأما الفاصل فلأنه قد بينا أن كل مورود ومكيل فيه امرئ إذا كان

الجنس واحداً (٦)، وهذه جنس واحد.

مسألة ٩٦: بيع الربد بالسمن مثلاً مثل يجوز.

وقال الشافعي: بيع بعضه ببعض لا يجوز أصلاً (٧).

دليلنا: الآية (٨) ودلالة الأصل، والمع يحتج به دليل.

(١) المجموع ١١: ١٨٣.

(٢) البقرة: ٢٧٥.

(٣) المجموع ١١: ١٩٣، وضع العزيز ٨: ١٨٣.

(٤) المجموع ١١: ١٨٧، ١٨٨.

(٥) البقرة: ٢٧٥.

(٦) انظر ما بينه في المسألة ٦٣ من المتقنة.

(٧) الام ٣: ٢٧، ومختصر لثري ٧٦، ومجموع ١: ١٨١، ١٩٠، وضع العزيز ٨: ١٨٣.

(٨) البقرة: ٢٧٥.

مسألة ٩٧: بيع الربد «مغيص» نخوز مثل بمش، ونصّ الشافعي على جوازها (١).

وقال أصحابه: إن الذي يحىء على قناس مذهبه أنه لا يجوز (٢).

دليلاً: الآية (٣)، ودلالة الأصل، واسع يحتاج إلى دليل.

مسألة ٩٨: يجوز بيع مذ من تمر ودرهم بمذ من تمر، وبيع مذ من حسطة ودرهم بمذ من حسطة، ومذ من شعير ودرهم بمذ من شعير. وهكذا إذا كان بدل الدرهم في هذه المسائل ثوب أو حشة أو غير ذلك مما فيه الربا، أو مالا ربا فيه.

وهكذا يجوز بيع درهم وثوب بدرهمين، وسع دينار وثوب بدينارين، وبيع دينار قناسي ودينار بربري بدينارين نساوورين.

وحسنه أنه يجوز بيع ما يجري فيه لربا بحسه ومع أحدهما غيره مما فيه ربا أو لاربا فيه. وبه قال أبو حنيفة (٤).

وقال الشافعي: إن جميع ذلك لا يجوز (٥).

دليلاً: إجماع العروة، وأخبارهم التي ذكرها (٦)، وقوله تعالى: «وأحل الله البيع» (٧) وقال: «إلا أن تكون نخارة عن تراص» (٨) وهذه الأشياء كلها بيع

(١) مختصر بري ٧٧، ومجموع ١١ ١٩١.

(٢) مجموع ١١ ١٩١.

(٣) سورة ٢١٥.

(٤) امتداد، ص ٣ ٢١٩، ٢٢٠، ومعنى (٥) ص ٤١ ١٧٠، ونشر الكبير ٤ ١٦٠.

(٥) ٣٨٦، ٢١، ومختصر بري ٧٧، ومعنى (٦) ص ٤١ ١٦٩، والنشر الكبير ٤ ١٧٠.

(٦) مرقا في حبيب ١٠٤٧ حسب ٤٤٥ و ٤٤٨ ود بعده، ونشر مرواه 'سبح يكتفي في الكافي

٢٤٦،٥ حديث ٩ و ١١.

(٧) "بقرة" ٢٧٥.

(٨) النساء - ٢٩.

وتحارة، فوجب أن يكون مباح عموم الأيسر، وخصص بحدس في دليل.

مسألة ٩٩: إذا دأب شاة في صرعها ليس من كذب حثراً.

وقال الشافعي: لا يجوز، لأن ذلك ر (١).

دليلنا: الآية (٢)، ودلالة الأصل، ولمنع بحدس في دليل.

مسألة ١٠٠: إذا دأب شاة مدبوحة في صرعها ليس من كذب حثراً.

وقال الشافعي: لا يجوز إن كان في صرعها ليس معها من، وإن لم يكن في

صرعها ليس كان جائزاً (٣).

دليلنا: الآية (٤)، ولا مانع يمنع منه.

مسألة ١٠١: إذا دأب شاة في صرعها من، مدبوحة في صرعها من، كان

جائزاً.

وقال جميع أصحاب الشافعي: لا يجوز (٥).

وقال أبو الطيب من سمة منهم: يجوز (٦).

دليلنا: الآية (٧)، ولا مانع يمنع منه.

مسألة ١٠٢: انقصة تمر لحقن، وليس بيع.

والشافعي فيه قولان: أحدهما مشرقه، والآخر أنه بيع (٨).

(١) لا ٢٧ ٣ ٢٨ و ٨١، مختصر في ١٥٢، مجموع ١٥٢، معنى لا ٢٧ ٣ ٢٨ و ٨١.

والشرح الكبير ٤: ١٧٣.

(٢) البقرة ٢٧٥.

(٣) عموم ١٠٣ و ١٥٥، وفتح العزيز ٨: ١٨٩.

(٤) البقرة ٢٦٥.

(٥) مجموع ١٠١ و ١٥١، وفتح العزيز ٨: ١٨٩.

(٦) المجموع ١١: ١٥٧.

(٧) البقرة ٢٦٥.

(٨) شرح ٢: ٢٢٩، وفتح ٢: ١٧٣، شرح ٢: ١٧٣، معنى ٢: ١٧٣، شرح ٢: ١٧٣.

دليلاً على أنه ليس بيع: أن لفظ البيع من الإيجاب والقبول ليس موحود فيه، ولأنه لا خلاف أن المرفة تستعمل في ذلك، ولا تستعمل في شيء من عقود البيع، فذلك على أنه ليس ببيع.

مسألة ١٠٣: إذا ثبت أنه تمييز الحق، فإذا كان المال مشترك مكيلاً أو موروثاً - ممّا يجري فيه لرباً أو ممّا لا يجري صبح بيع بعضه بعض، مثل الرطب، والعنب، وسائر الثمار وما أشبه ذلك - فإنه يصح القسمة فيه. وللشافعي فيه قولان:

١. قول: هو تمييز الحق، قال مثل ما قبله (١).

وإذا قال: هو بيع، فإن كان مشترك مكيلاً أو موروثاً لم يجرئ يقسمها ما أصبه الكيل إلا كيلاً، ولا يجوز ورثاً، وما أصبه الورث لا يجوز إلا ورثاً (٢) ولا يجوز كيلاً.

وعلى القول الآخر، يجوز القسمة كيلاً وورثاً وعلى كل حال.

وقال: ما لا يجوز بيع بعضه بعض مثل الرطب، والعنب، وسائر الثمار، فإن قال: نه بيع لم يجر قسمته، وإذا قال: بيع حق حار ذلك.

دليلاً: ما قد بينا أن ذلك تمييز حق، وليس بيع، فمن مع منه إنما يبيع منه ما يؤدي إلى الربا، وهذا لا يتم مع ارتجاع البيع.

مسألة ١٠٤: إذا كانت الثمرة على أصولها مشتركة، يصح قسمتها بغير عرض، سواء كان فيه العشر أو لم يكن.

وللشافعي فيه قولان. إذا قل أن القسمة بيع لم يجر ذلك، لأنه لا يجوز بيع ما على رأس النخل بالتمر (٣).

(١) المجموع ٤٣٨: ١٠ و ٤٣٩، ومعي المحتاج ٤: ٢٤٤، والوجيز ٢: ٢٤٩ والسراج الوهاج ٦٠٢.

(٢) المجموع ٤٣٨: ١٠ و ٤٣٩، والوجيز ٢: ٢٤٩، ومعي المحتاج ٤: ٢٤٤، والسراج الوهاج ٦٠٢.

(٣) الوجيز ٢: ٢٤٩، والمصنف ٤٣٨: ١ و ١٧٣: ٢.

وإذا قال تميز الحقي، فإن كان ممّا لا يحب فيه عشر لا يصح فيه
القسمة، لأن الحرص لا يجوز فيه، وإن كان ممّا يحب فيه لعشر كالرطب
والعنب يجوز، لأنه يجوز فيه الحرص ليعرف مقدار حق الفقراء ويصممه رب
المال (١).

دليلنا: أنا قد بينا القسمة تميز حق، وبدا ثبت ذلك فالأصل حوار
القسمة، والمنع يحتاج إلى دلالة.

مسألة ١٠٥: لا يجوز بيع الرطب بالتمر، فأدب مع بعض العرب، وشعره
رطبة بيابسها مثل التمر الرطب بالخاف، وأخرج رطب بالمقدد وما أشبه
ذلك، فلا يصح لأصحابنا فيه، والأصل حوره، لأن حملها على الرطب فاسد،
ونحن لانقول به.

وقال شافعي: إن جمع ذلك لا يجوز (٢). وفيه قول سعيد بن المسيب،
ومالك، والبيهقي بن سعد، وأحمد، وإسحاق، ونوويوسف، ومحمد (٣).

وقال أبو حنيفة: يجوز ذلك كله (٤).

وأظن أبانور معه.

دليلنا على منع بيع الرطب بالتمر، إجماع عروقه وأحبارهم (٥)، وعلى حوار

(١) المجموع ٤٣٨:١٠ و ١٧٣:٢٠، والوحي ٢: ٢٤٩.

(٢) لام ٢٠٣ و ٢٥٠، والمجموع ١: ٤٤٤ و ٤٥٠، ١١ و ٣٦، وندوة كبرى ٣٠٢، وفتح ٨: ٤٥٩.

ومعنى الأمر قدامه ١٤٤٤، وشرح كبرى ٦١٤، وشرح ٥٥٦، وفتح ٢٦٢.

(٣) عمدة مداري ١١: ٢٩٠، وشرح فتح مداري ٥: ٢٩٣، ومعنى ٣٠٢ و ١٤٤٤، وفتح ٨: ٤٥٩.

ومدانة محمد ٢: ١٣٨، وندوة كبرى ١٢٤، والمجموع ١: ٤٤٠، وشرح ١٦١.

(٤) اللسان ١: ٢٥٨، وشرح فتح مداري ٥: ٢٩٢، وندوة كبرى ١: ٢٩٠، وفتح ٨: ٤٤٤.

والفتاوى لابن قدامة ٤: ١٤٤٤، وندوة محمد ٢: ١٣٨، وفتح العزيز ٨: ١٧٩، والوحي ١: ١٣٧.

(٥) الكافي ٥: ١٨٩ و ١٩٠، حديث ١٦ و ١٦٠، تهذيب ٤: ٩٤ و ٩٦، حديث ٣٩٨ و ٤٠٤، ولا يصح.

الباقي الآية (١) ودلالة الأصل، والمفعول يحتاج إلى دليل، وحمده على الربط قياس، وهو عتدنا قاسد.

مسألة ١٠٦: يجوز بيع الربط بالربط. وبه قال محمد، وأبو يوسف، ومالك، والشافعي (٢).

وقال الشافعي: لا يجوز (٣).

دليلنا: الآية (٤)، ودلالة الأصل، والمفعول يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٠٧: الربط الذي لا يصير تمراً يجوز بيع بعضه ببعض، مثل الدقل، والعمرى وغيره.

وقال شافعي: لا يجوز (٥)، وكذلك قال في لمواكه التي لا يمكن إحداها (٦).

وفي أصحابه من قال مثل ما قساه (٧).

دليلنا: الآية (٨)، ودلالة الأصل، والمفعول يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٠٨: لمحل المعروس في الأرض، والشلح، والخز، إذا اشترى ورقه شرط المطع أو غير شرطه، أو أوصاه شرط لقطع أو بشرط التبقية، فإنه يجوز.

(١) البقرة ٢٧٥.

(٢) فتح المعبر ١٧٩٨، ووجيز ١٣٧١، وشرح فتح المعبر ٢٩٤٥، والمدينة الكبرى ١٠٢٤، والذيل ٢٥٨١.

(٣) الإمام ٣، ٢، ومختصر بري ٧٧، ومجموع ٤٥٠١٠ و ٣٦٠١١، وبه الجهد ١٣٨٢، ووجيز ١٣٧٢، وشرح فتح القدير ٢٩٤٥، ومغني الحاج ٣٦٢٢، والشرح الوهاب: ٩٧٨.

(٤) البقرة ٢٧٥.

(٥) الإمام ٣، ٢، ومجموع ٤٤٥١٠ و ٤٤٦، ومغني الحاج ٢٦٢، والشرح الوهاب ١٧٨.

(٦) المجموع ٤٤٦١، والشرح الوهاب ١٧٨، ومغني الحاج ٢٦٢.

(٧) المجموع ٤٤٦٢، والشرح الوهاب: ٩٧٨.

(٨) البقرة ٢٧٥.

وقال الشافعي: انه إن اشترى ورقة بشرط الفضع حرة، وإن لم يشترط ذلك لم يصح (١)، وفقاً بيع أصله فانه لا يجوز على (٢)،

دليلاً: الآية (٣)، والمنع يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٠٩: إذا اشترى سلعة من غيره ولم يقصصها، فهلك في يد سابع، فانها هلك من ضمانه، وبصح البيع، ولا يجب على المشتري تسليم ثمنها إليه. وانه قال أبو حنيفة والشافعي (٤): إلا أنا نشترط أن يكون النافع لم يملكه من التسليم، ولم أجد لهم نصاً في ذلك.

وقال مالك لا يفسح بيع، ويتلف المبيع من ضمان المشتري، وعنه تسليم ثمن إن سابع، ولا شيء على السانع، إلا أن يكون طالع له المشتري تسليمه به فلم يستمه حتى تلف، فحب عنه قيمته للمشتري (٥)، وانه قال أحمد وإسحاق (٦).

دليلاً على أنه لا يلزمه ثمن: أنه لم يملك من العوض، فلا يزمه لانه في مقاسمه، فتي لم يحصل لم يجب عليه ذلك، ولأصل براءة ائمة، وعلى مسألة اجماع الفرق، وعليه تدل أحاديثهم (٧).

(١) المجموع ٣: ٨٤٩، فتح العزيز ٩: ١٣ - ٨٤.

(٢) مجموع ٣: ٨٩، فتح مبرور ٩: ١٤، ومعنى زاد فقه ٤: ٢٢٥، ومعنى ج ٣: ٢٢٠، والشرح الكبير ٤: ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٣) لقطة: ٢٧٥.

(٤) مختصر لسري ٧٧ - ٧٨، ومعنى صناع ٥: ٢٩٩، وعمدة ١١: ٢٥٥، ومعنى ١١: ٢٥٥، ١٢: ٢٥٤، وأرشاد الساري ٤: ٥٩٤، والوجيز ١: ١٥٥، وفتح العزيز ٨: ١٣، وسر - فتح مبرور ١١: ١٦٥، وسبب ١: ٢٣١، والشرح موضح ٩: ٩١، ومعنى ج ٣: ٢٥٢ - ٢٦٠.

(٥) معلومات ابن رشد ٢: ٥٦٣، وندوة كوكب ٤: ٩٢ - ١٩٣، وعمدة ١١: ٢٥٥.

(٦) المعنى لاس فقه ٤: ١٤ - ٢٣٧، وعمدة الفاري ١١: ٢٥٥.

(٧) انظر في لكالي ٥: ٦٧١ حديث ٩ و ١٢، والتهذيب ٧: ٢١٧ حديث ٨٩ - ٩٠.

مسألة ١١٠: الدراهم والدنانير يتعينان بالعقد، فإذا اشترى سلعة بدراهم أو دنانير بعين م محرله أن يسلم غيرها. وبه قال الشافعي (١).

وقول أبو حنيفة: لا يتعينان، ويجوز أن يسلم غير ما وقع عليه لعقد (٢).

دليلاً: إن ما وقع عليه لعقد مجمع على حواره، وقامة لدل مقامه يحتاج إلى دليل أو تراض، وليس هاهنا واحد منهما.

ويصبر روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «لا تسعوا الذهب بالذهب، ولا اللوز باللوز، ولا البر بالبر، ولا الشعير بالشعير، ولا التمر بالتمر، ولا الملح بالملح إلا سواء، عيناً بعين، يداً بيد» (٣).

فقوله عليه السلام: «عيناً بعين» يدين على أيهما يتعين، وسوكان لا يتعينان لما كان عيناً بعين.

مسألة ١١١: إذا ثبت أيهما يتعينان، ففي باع دراهم بدنانير، أو دنانير بدراهم، ثم حرج حديهما رائفاً، بأن يكون الدراهم رصاصاً، أو الدنانير نحاساً كان البيع باطلاً، وبه قال الشافعي وأكثر أصحابه (٤).

وقال أبو علي الطبري في الانصاح من أصحاب الشافعي: ومن أصحابنا من قال البيع صحيح، ومخير فيه (٥).

(١) المجموع ٣٣٢:٩، وفتح المبرر ٤٣٠، ومعنى لابن قدامة ١٨٤:٤، والشرح الكبير ١٩٠:٤.

(٢) بدائع الصنائع ٢٣٦، ٥، ومجموع ٣٣٢:٩، وفتح العزيز ٤٣٠:٨، وشرح فتح القدير ٢٨١:٥، و ٣٨٢، ومعنى لابن قدامة ١٨٤:٤، وشرح الكبير ١٩٠:٤، ومعنى إمامه ٢١٨٣، وسحر الرحر ٣٨٨:٤، واللباب ٢٢٩:١.

(٣) سريته عند الشافعي ١٥٧٢، حديث ٥٤٥، ٥٤٦، وأسن أدواره ٢٦٨، حديث ٢٢٦، والشرح الكبير ٢٧٦:٥.

(٤) لام ٣١٣، ومجموع ٣٣٢:٩، وفتح العزيز ٣٨٩، وندية محمد ١٩٦:٢، ١٩٧، ومعنى لابن قدامة ١٧٩:٤، والشرح الكبير ١٨٢:٤، والوجيز ١٤٦:١.

(٥) فتح العزيز ٣٩١:٨، ٣٨٩.

قال أبو علي الطبري: وفيه نظر، وأكثر أصحابه على الأول، وهو نص للشافعي.

دللنا على بطلان العقد: إن العقد وقع على شيء بعينه، وإذا لم يصح بطل، وانحياز يحتاج إلى دليل، وليس في الشرع ما يدل عليه.

مسألة ١١٢: إذا وُجد بالدرهم عيباً من حسه، مثل أن يكون قصة حشنة، أو دهناً حشناً، أو يكون سكة مصطربة مخالفة لسكة لسطان، فهو بالخيار بين أن يردده ويسترجع ثمنه وليس له بدله.

فإن كان العيب في الجميع، كان بالخيار بين رد الجميع وبين إرجاعه. وإن كان عيب في البعض، كان له رد الجميع لو حوّل العيب في الصفة، وليس له أن يرد البعض ويمسك الباقي.

وبه قال الشافعي، إلا أنه قال: إذا وُجد العيب في البعض منه أن يرد المعيب دون الصحيح (١).

وله في المسألة قولان: أحدهما مثل ما قلناه. والثاني: ما حكاه (٢). وإذا فارق: له إمساكه، فهل يمسكه محضاً من نفس أو بجميع النقص؟ فعلى قولنا (٣).

دللنا: أن العيب إذا وُجد كان له رد الجميع بخلاف، وهل له رد البعض دون الجميع؟ يحتاج إلى دليل، وليس في الشرع ما يدل عليه وحمد على تفريق الصفة قياساً، ونحن لا نقول به.

(١) الأم ٣ ٢٢٥، ومجموع ٩ ٣٢٩، و ١٢ ١٧٣، وفتح المعبر ٩ ٣٨٩، والمعني المح ٢ ٦٠، والمعني لابن قدامة ٤ ١٨١-١٨٢، والشرح الكبير ٤ ١٨٢.

(٢) الأم ٣ ٢٢٥، ومجموع ٩ ٣٢٩ و ١٢ ١٧٣، وفتح المعبر ٨ ٣٨٩، والمعني لابن قدامة ٤ ١٨١-١٨٢، والشرح الكبير ٤ ١٨٢.

(٣) فتح العزيز ٨ ٣٩٠، والمعني لابن قدامة ٤ ١٨١-١٨٢.

مسألة ١١٣: إذا باع دراهم مدراهم، أو ديناراً بدينارين بأعيانها، فوجد بيع بعضها عيباً من حسنها، كان ذلك عيباً، له رده وفسخ العقد، وله الرضا به. وإن كان العيب من غير حسنه، كان البيع باطلاً.

وقال أبو طيب لطبري من أصحاب الشافعي: الأمران سواء عدي، والبيع باطل، فله باع جيداً ومعيباً بحسه، فيقسم الثمن عليهما على قدر ثمن فيؤدي إلى التفاضل، ويكون مثل أن يبيع ديناراً جيداً وديناراً ردياً بدينارين (١).

دليلاً على صحة البيع: الآية (٢)، وظلاله يحتاج إلى دليل، وردّها بالعيب وفسخ العقد به لا خلاف فيه.

مسألة ١١٤: إذا باع دراهم بدينارين في الذمة، وتمرقا بعد أن تقابضا، ثم وُجد أحدهما بما صدر إليه عيباً من حسنه في الكل، كان له رده واسترجاع ثمنه، وكان له الرضا به، وإن أراد بداله بغير معيب كان له ذلك. وبه قال أبو يوسف، ومحمد، وأحمد (٣)، وهو أحد قولي الشافعي (٤)، وهو احتيار المزني (٥).

وقول الثاني: يس له ذلك، ويبطال العقد (٦).

دليلاً على أن له ذلك: أن ذلك عيب، والعيب لا يبدل على بطلان العقد، وإنما يجب للمشتري إما الرضا به أو الفسخ، وإن كان ذلك كذلك كان البيع صحيحاً، وله الرضا والفسخ، ومن حكم بطلان العقد فعلياً الدلالة.

(١) مجموع ١٠ ٣٦٩

(٢) سورة ٢٧٥

(٣) المعنى لاس قدامة ٤ ١٨٤، والشرح الكبير ٤ ١٨٥، ومختصر لمري ٦ ٧٨، ومجموع ١٠ ٩٨١.

(٤) مختصر لمري ١ ٧٨، ومجموع ١٠ ٩٨، والمعنى لاس قدامة ٤ ١٨٤، والشرح الكبير ٤ ١٨٥.

(٥) مختصر لمري ١ ٧٨

(٦) المجموع ١٠ ٩٨، والمعنى لاس قدامة ٤ ١٨٥، والشرح الكبير ٤ ١٨٥.

مسألة ١١٥: إذا باع مائة دينار حياض ومائة دينار ردية، فمائي دينار وسط، كان ذلك جازراً.

وقال الشافعي: لا يجوز ذلك (١)، لأن مائة الحيدة تأخذ من المائتين أكثر مما تأخذ الردية، فتؤدي إلى نقائص، كما كان في مدى عروة (٢).

دليلاً: الآية (٣)، ودلالة الأصل، والمنع يحتاج إلى دليل.

وقوله عليه السلام: «لا تسعوا الذهب بالذهب إلا سوء بسوء» (٤) وهذا باع سوء بسوء، فيجب أن يكون حائزاً.

مسألة ١١٦: يجوز بيع دينار صحيح ودينار فرصة بدينارين صحيحين، ودينارين قرصة، ويجوز بيع درهم صحيح ودرهم مكتر، بدينارين صحيحين، أو مكشرين.

وقال الشافعي: لا يجوز ذلك لمثل، عليه في مدى عروة مدى عروة (٥).
وأما إذا باع دينارين حيديين أو صحيحين بدينارين أو مكشرين، جاز ذلك بلا خلاف بسماوي الشافعي، لأن أجراء الدينارين الجيدتين متساوية القيمة، وأجراء الدينارين لرديين متساوية القيمة، وإذا قسم أحدهما على الآخر على قدر أجراء انقسم أحد كل جزء مثل ما يأخذ الجزء الآخر من عوضه، فلا يؤدي إلى التفاضل.

دليلاً: الآية (٦)، ودلاله الخبر المتناول في حواريع لذهب بالذهب سواء

(١) مختصر المزني: ٧٨، والوحي: ١: ١٣٧، والمجموع ١٠: ٣٠٦ و ٣١٤ و ٣١٨، وفتح المبرور: ١٧٣، ٨.

(٢) المجوعة: وهو نوع من تمر المدينة أكثر من الميخاني يصحب إلى البوادي من غرس النبي صلى الله عليه وآله وسلم. النهاية ٣: ١٨٨ مادة «عروة».

(٣) البقرة: ٢٧٥.

(٤) صحيح البخاري ٣: ٩٧.

(٥) المجموع ١٠: ٣٠٦ و ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨٣، ٣٨٥.

(٦) الفرة ٢٧٥.

سواء (١) ولم يفصل، فن فصل فعله بدلالة، وما اختره صرب من القياس، وعندنا لا يجوز.

مسألة ١١٧: إذا باع شيئاً مئتي نصفه بدراهم، أو كان مئتي مائة بدنانير، وكان الثمن أكثر مما فيه من اذهب أو عصف، كان ذلك حائزاً وإن كان مثله أو أقل منه لم يجوز.

وقال الشافعي: لا يجوز ذلك على كل حال (٢).

دليلنا على ذلك: لانه (٣)، ودلالة لأصل، والمع يباح إلى دليل. ولأنه إذا كان الثمن أكثر، كان ما يمانه مثلاً مئتي، وما حصل ثمن القصف والعلافة مثل ما قلناه فيما تقدم.

مسألة ١١٨: وإن باع السف بعير حسن خلته، مثل أن يكون مئتي نصفه بدراهم، أو يكون مئتي مائة بدنانير، كان ذلك صحيحاً على كل حال.

ولنا في هذه قولان: أحدهم مثل قساة (٤).

والثاني: لا يجوز، لأنه بيع وصراف، وهما عقدان مختلفان في الأحكام، فبه يجوز الجمع بينهما في عقد واحد (٥).

دليلنا: الآية ٦، ودلالة لأصل، ومع يباح في دين، وعنه جمع الفرق وأخبارهم (٧)، وكذلك المسألة الأولى.

(١) انقدم في المسألة السابقة ولا حظ.

(٢) لام ٣٣: ٣، والمجموع ٣٦٤: ١٠، وبداية المجتهد ١٩٥: ٢.

(٣) البقرة: ٢٧٥.

(٤) د (٥) الام ٣٣: ٣، والمجموع ٣٦٤: ١٠.

(٦) البقرة: ٢٧٥.

(٧) الكافي ٢٤٩: ٥، حديث ٢٣، والتهذيب ١١٢: ٧، حديث ٤٨٥، وص ١١٤، حديث ٤٩٢، والاستبصار

مسألة ١١٩: إذا ربح حتماً من قصه دراهمه أكثر منه فيه من لفصة، كان ذلك حائراً.

وقال شافعي: لا يجوز على كذا (١).

دليلنا: الآية (٢)، ودلالة الأصل، ولمع يباح إن دلس.

مسألة ١٢٠: فإن بيع الخاتم بذهب كان جائزاً.

ولشافعي فيه قولان. أحدهما مثل ما قلناه. والثاني: أنه لا يجوز، لأنه بيع

وصرف (٣).

دليلنا: الآية (٤)، ودلالة الأصل، ولمع يباح إن دلس.

مسألة ١٢١: إذا كان مع إنسان دراهمه صحاح يريد أن يشتري به مكشرة

أكثر من وزن، واشترى بالصحاح دهناً ثم اشترى بذهب مكشرة أكثر من

الصحاح، كان حائراً بعد أن يتدبها ويصرفه لا بدال، ولا فرق بين أن يكون

ذلك مرة أو متكرراً منه. وبه قال الشافعي (٥).

وقال مالك: إن كان ذلك مرة حار، وإن تكرّر ذلك لم يجز، لأنه يضرع

الربا (٦).

دليلنا: الآية (٧)، ودلالة الأصل، ولمع يباح إن دلس.

وقوله عليه السلام: «إذا اختلف أحدكم فسمعوا كيف شتم» (٨). وهذا

(١) الام ٣٣: ٣، والمجموع ١٠: ٣٦٥.

(٢) البقرة: ٢٧٥.

(٣) الام ٣٣: ٣، ومجموع ٢: ٣٦٤.

(٤) البقرة: ٢٧٥.

(٥) فتح العزيز ٨: ١٦٧.

(٦) البقرة: ٢٧٥.

(٨) رواه ابن قدامة في شرحه الكبير على متن صحيح ١: ٩٦٥، وقد روي في مصادر حديثه كثيرة بالفاظ

مختلفة دلالة على المعنى يطول ملابها.

بيع جنس غيره، فوجب أن يكون حائراً.

مسألة ١٢٢: اللعمان أحناس مختلفة. وبه قال أبو حنيفة (١).

ولشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قبله، وهو احتساره، والصحيح عند

أصحابه (٢). والآخر: أنها جنس واحد (٣).

دللتنا على أنها أحناس: أنها لحوم أحناس من الحيوان مختلفة، مثل الأبل والبقر والغنم، وينفرد كل جنس منها باسم وحكمه في لركاة (٤)، ولا يضم بعضها لبعض، ولو كان حساً واحداً لضم بعضها إلى بعض، وذلك باطل بالاجماع.

مسألة ١٢٣: قد بنا أن اللعمان أحناس مختلفة، والسمك كلها يختص

باسم فهو جنس مخالف للجنس الآخر.

وعلى قول الشافعي الذي يقول: أنها جنس واحد (٥)، اختلف قول أصحابه في السمك، فنقض لشافعي على أنها من جنس مائثر اللحوم، لأن اسم اللحم يجمعها (٦). وبه قال أبو اسحاق في الشرح، وأبو حامد المروزي في جامعه (٧).

وقال أبو علي الطبري في الإفصاح: من قال أن اللعمان صنف واحد

(١) نصاب ١: ٢٥٩، وبدلته عهد ٢: ١٣٥. ومعنى لاس مد منه ٤: ١٥٥، وشرح الكثر ٤: ١٥٥.

والمجموع ١٠: ٢٠٢، وفتح المبرور ١: ١١٥.

(٢) الأم ٣: ٢٥، ٢٦، ومختصر بري ١: ١٨، والمجموع ١٠: ١٩٢، وبدلته المجهد ٢: ١٣٥، والمعني لابن

قدامة ٤: ١٥٥، والشرح الكثر ٤: ١٥٥، والشرح الوهاج ١: ١٧٧.

(٣) الأم ٣: ٢٤، ٢٦، ومختصر بري ١: ١٨، والمجموع ١٠: ١٩٣، وشرح الوهاج ١: ١٧٧، ومعني لابن

قدامة ٤: ١٥٥، والشرح الكثر ٤: ١٥٤، وبدلته عهد ٢: ١٣٥.

(٤) تقدم في السنة ٢٠: ١٤ و١٧ من كتب تركه ١٥٠٠.

(٥) المجموع ١٠: ٢١٥، وفتح المبرور ١: ١٨٥، والشرح الوهاج ١: ١٧٧، وبدلته المجهد ٢: ١٣٥.

(٦) الأم ٣: ٢٦، والمجموع ١٠: ٢١٤، ومعني مجد ٢: ٢٩.

(٧) انظر المجموع ١٠: ٢١٤.

فيه عظم، قال كان مسروع اعظم حار قولاً واحداً. وإن بيع مع لعظم قال
 توسعيد لاصطحري: يجوز ذلك (١). وحكى عن أبي سحاق انه لا يجوز (٢)
 دليلنا: الآية (٣)، ودلالة الأصل، والمبيع يحتاج الى دليل.
 مسألة ١٢٥: يجوز بيع لحم مطبوع بحسه بعض، وبيع المشوى بحسه
 بعض، وبيع لمشوي بالمطبوخ، وبيع لمطبوخ أو المشوي بالي.
 وقال الشافعي: كل ذلك لا يجوز (٤).
 وقال: اذا بيس ثم أصابه سدى حتى سل لم يبع بحسه بعض (٥).
 دليلنا الآية (٦)، ودلالة الأصل، ولا مانع يمنع منه لأنه بيع.
 مسألة ١٢٦: لا يجوز بيع لحم الحيوان بالحيوان إذا كان من حسه، مثل لحم
 اشفة بالشفة، ولحم بمر سقر، وإن اختلف لم يكره بفس. وبه قال في
 اصحابة أبو بكر (٧)، وهو مذهب مالك، والشافعي، والفقهاء السبعة من أهل
 المدينة (٨)، إلا أن للشافعي في بيعه بغير حسه قولان:
 أحدهما: لا يجوز (٩)، لعموم الخبر.

(١) المجموع ٢٢١: ١١ و ٢٢٣، وفتح العرير ٨: ١٨٤.

(٢) المجموع ٢٢٣: ١١، وفتح العرير ٨: ١٨٤.

(٣) البقرة ٢٥٧.

(٤) الام ٣: ٨١، والمجموع ١١: ٩١-٩٢، وفتح العرير ٨: ١٨٤، وسراج الوهاج ٢٠٩.

(٥) الام ٢٦: ٣.

(٦) بقره ٢٧٥.

(٧) مختصر ابن أبي ٧٨، والمجموع ١٩٥: ١١ و ١٩٩، وفتح العرير ٨: ١٨٨.

(٨) مختصر ابن أبي ٧٨، والمجموع ١١: ١٩٩، وسراج الوهاج ١٧٩، وكفه بالأجر ١: ١٥٢، وسنده
 المجهد ٢: ١٣٦، وسعي لاس عدسه ٤: ١٥٩-١٦٠، والشرح بكسر ٤: ١٥٩، وسبحر السراج.

١٨٨، وفتح العرير ٨: ٣٣٧.

(٩) الام ٣: ٨١، والمجموع ١١: ٢٠٩، والوجيز ١: ١٣٨، وسراج الوهاج ١٧٩، وسنده المجهد ٢: ١٣٦.

والثاني: يجوز، لأنه يؤمن فيه الربا (١).

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف، يجوز (٢). وهو اختيار المزي (٣).

وقال محمد بن الحسن: يجوز، على اعتبار اللحم الذي في الحوان، قال كان أقل من اللحم الذي في مقابلته يجوز، فيكون مسعاً بقدره من اللحم والزيادة في مقابلة حلد الحيوان والسواقط، كما قال أبو حنيفة في بيع الشرح بالسهم، والزيت بالزيتون (٤).

دليلنا: إجماع الفرقة وأحارهم (٥).

وروى سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وآله هو عن بيع اللحم بالشاء الحية (٦). وفي بعضها أنه عن مع الحي باليت (٧).
وروي هذا الحديث مسدأً، عن سهل بن سعد الساعدي من جهة الزهري، ومن جهة الحسن بن سمرة، ومن جهة عبدالله بن عمر عن النبي

والنبي لاس قدامه ١٥٩٠: ١٦، وشرح الكبير ١٥٩: ٤، والبحر الرجاد ٣٣٧

(١) المجموع ١١: ٢٠٩، والبحر ١: ١٣٨، وكذا في الأخبار ١: ١٥٢، والشرح بوجه ١٧٩، والنبي لاس

قدامه ١٥٩٠: ١٦٠، والشرح كبير ١٥٩: ٤، والبحر الرجاد ٣٣٧، وندابه بمجد ٢: ١٣٦

(٢) الباب ١: ٢٥٨، وشرح فتح القلندر ٥: ٢٩٠، والمجموع ١١: ١٩٩، وندابه بمجد ٢: ١٣٦، ونبيل

الأوطار ٥: ٣١٤، والنبي لاس قدامه ١٥٩: ١٦٠، وشرح الكبير ١٥٩: ٤، والبحر الرجاد ٣٣٧.

(٣) مختصر المزي ٧٩، والمجموع ١١: ٢٠٠

(٤) الباب ١: ٢٥٨، وشرح فتح القلندر ٥: ٢٩٠-٢٩١، وانتهى الفتية ٢: ١٢٠، والمجموع ١١: ١٩٩،

ونبيل الأوطار ٥: ٣١٤، والبحر الرجاد ٣٣٧.

(٥) الكافي ١٩٦: ٥، حديث ٧، ومن لا يحضره الفقيه ٣: ١٧٦، حديث ٧٩٤، وانظر عموم الأخبار لندابه عليه في

الكافي ١٩٦: ٥، حديث ١٠، ومن لا يحضره الفقيه ٣: ١٧٥، حديث ٧٩٦، والتهذيب ٧: ٩٤، حديث ٣٩٧،

والاستبصار ٣: ١٠١، حديث ٣٥١-٣٥٠.

(٦) المختص لعبد الرزاق ٨: ٢٧-٢٨، حديث ١٤١٦٢.

(٧) الموطأ ٢: ٦٥٥، حديث ٦٤ و٦٦، ومن لا يحضره الفقيه ٣: ٧١، حديث ٢٦٦-٢٦٧، والنبي الكبير

٢٩٦: ٥، والمستدرک علی الصحيحین ٢: ٣٥٠.

صلى الله عليه وآله انه سبي عن بيع اللحم بالحيوان (١).
وأيضاً اجماع الصحابة.

روي عن ابن عباس ان حروراً بحرت على عهد أبي بكر، فحده رجل بمناق
فقال: عطوني حراً هذه لعاسى، فقال أبو بكر: لا يصح هذا (٢). ولا يعرف
له مخالف (٣).

مسألة ١٢٧: إذا باع حماً مذكى بحيوان لا يؤكل لحمه، مثل الحمار
ولبع، والبعيد، لم يكن به بأس وللشافعي فيه قولان (٤).
وكذلك إذا باع سمكة ملحم شاة، أو بقرة، أو حن، أو باع حيواناً بلحم
سمك لم يكن به بأس. وللشافعي أيضاً فيه قولان (٥).

دليلنا: الآية (٦)، ودلالة الاصل، والمصلحة يحتاج إلى دليل
مسألة ١٢٨: يجوز لمسلم أن يشتري من اخري درهمين بدرهم، ولا يجوز أن
يسعه درهمين بدرهم، من يسمى أن يأخذ لفصل ولا يعطيه، وكذلك جميع
الاجناس التي فيها الربا.

وقد الشافعي: لا يجوز ذلك، والربا في دار الحرب ودار الاسلام، في جميع
ما يجري فيه اربا سواء، ولا فرق فيه بين الدارين، ولا فرق بين المسلمين، وبين

- (١) لمصنف هذا الم. ٨ ٢٧ حبيب ١٤١٦٥، ورواه النووي في مجموع ١١ ١٩٥
- (٢) من بعض الخبر ٣ ١٠ حديث ١١٤٣، ورواه من قدمه أيضاً في المقي ٤ ١٦٢، وفي الشرح الكبير ٤ ١٥٩، وذكره الشافعي في الممه ٣ ٨١ في نقاط اخرى فلاحظ.
- (٣) وان الشافعي لا علم بمذموم لا في سكر في ذلك حكاه عنه من قدمه في المقي ٤ ١٦٤، والشرح الكبير ٤: ١٥٩ في دليل الحديث المتقدم.
- (٤) لا م ٨١، ٣، والمجموع ١١ ٢١٣ و ٢١٦، وكهذه الأحيار ١٠٥٢، والشرح انوهاج ١٧٢، والمغني ٨ ١٦٨
- (٥) لا م ٣ ٢٦، ومجموع ١١ ٢١٦، وفتح لغيره ٨ ١٨٨.
- (٦) ليعرة ٢٧٥.

مسلم وحرثي (١).

وقال أبو حنيفة: إذا دع حرثي من مسلمة في دار الحرب درهمين بدرهم، أو قهقريين من طعام بقصر حازه، ولم يكن ذلك ر (٢).

وحكي عنه أنه قال في رحمن أسدي في دار الحرب ولم يخرجها في دار الاسلام، فسايعا درهما بدرهمين، أنه حور، ولا يكوب ذلك ر (٣).
دليلنا: إجماع الفرق.

وما روى عنهم عنهم السلام من قوله: «من سب وبن أهل حوسا ر (٤)».

وروى ذلك عمرو بن حمر (٥)، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «ليس سب وبن أهل حربا رب، يأخذ منهم ألف درهم بدرهم، وأحد منهم ولا يعطيه» (٦) وهذا نص فيما قلناه.
مسألة ١٢٩: من باع عملاً مطلعة، فإن كان ثمره لطلعة، وثمرة لداغ، إلا

(١) المجموع ١١ ٢٢٨، ومعي لاس قدومه ١٧٦٤، شرح ج ١ ١٩٩.

(٢) استيف ١ ١٦٥، وندب ٢٥٩، وشرح فتح بدر ٥ ٣٠، وندب ج ٥ ١١٢، ومعدو.

المندبه ٣ ٢٤٨، ٢٤٩، والمجموع ١١ ٢٢٨، ومعي لاس قدومه ١٧٦٤، وشرح الكبير ٤ ١٩٩.

وشرح بر حار ٤ ٣٤٠ و ٣٩١.

(٣) لاساوى المندبه ٣ ٢٤٨، وندب ج ٥ ١٩٢، ومعي لاس قدومه ١٧٦٤، وشرح

لكبير ٤ ١٩٩، وشرح بر حار ٤ ٣٤٠.

(٤) بكافي ٥ ١٤٧ حديث ٢، ومن لا يحضره الفقيه ٣ ١٧٦، حديث ٧٩٠، والتهذيب ٧ ١٨: حديث ٧٧.

(٥) أبو عثمان، عمرو بن حمر، مصري، وصفي أنري، صفته أكثر من برحم له، وسب له أنه

نثري، عنه شيخ الطوسي وعمره من أصحاب الإمامين باقر والصادق عليهما سلام انظر حصار

معرفة الرجال ٣٩٠ ٧٣٣، رجال نجاشي ٢٠٥، رجال الشيخ الطوسي ١٣٠ و ٢٤٩،

المهرست: ١١١، الخلاصة: ٢٤١، وتفتيح المقال ٢: ٣٢٦.

(٦) لكافي ٥ ١٤٧ حديث ٢، ومن لا يحضره الفقيه ٣ ١٧٦، حديث ٧٩٠، وتهذيب ٧ ١٨: حديث ٧٧.

أن يكون المشتري قد اشترطها وإن لم يكن أثرها فاشترى للمشتري إلا أن يشترط البائع أن يكون له، وبه قال الشافعي (١).

وقال من أتى بلى، ثمرة بمشتري سوء أثرها أو لم يؤثرها (٢).

وقال أبو حنيفة: ثمرة لم تنفع سوء أثرها أو لم يؤثرها (٣).

دليلاً: إجماع الفرق وأخبارهم (٤)، وبصحة من أصل الحبل وثمرته لسائغ قبل البيع، وانتقل الحبل إلى ملك المشتري بالإجماع، ولا دليل على استقلال ثمرة.

وروى سالم، عن أبيه، عن عبدالله بن عمر، عن النبي صلى الله عليه وآله. أنه قال: «من ساع بخلاً من بعد أن يؤثر ثمرتها للسائغ، لا أن يشترط المبتاع» (٥). وهذا نص.

وأخبارنا في هذا المعنى قد أوردناها في الكتاب الكبير (٦).

مسألة ١٣٠: إذا أثر بعض ما في ابستان مثل حبة واحدة، لم يضر لائق في

(١) لام ٤٣٣ و ٨٣، ومختصر مربي ٢٧٩، مجموع ١١: ٣٣٩، ومعني شرح ٢: ٨٦٢، وسراج الوهيج.

١٩٨، وفتح مبرر ٩: ٤٢، وفتح - ن ٤: ٤٠٢، وشرح فتح مبرر ٥: ٩٩، وسدنه محمد

٢: ١٨٨، وسحب خبر ٩: ٤٠، والمعني لابن قدامة ٤: ٢٠٦، والشرح الكبير ٤: ٢٠٦.

(٢) سدنه محمد ٢: ١٨٨، وفتح المبرر ٤: ٤٠٢، ومجموع ١١: ٣٣٩، شرح فتح مبرر ٥: ٩٩، ومعني

لابن قدامة ٤: ٢٠٦، والشرح الكبير ٤: ٢٠٦.

(٣) الباب ١: ٢٢٧، والفتاوى المسندة ٣: ٣٥، وفتح الباري ٤: ٤٠٢، والمجموع ١١: ٣٣٩، وشرح فتح

مبرر ٥: ٩٩، وسدنه محمد ٢: ١٨٨، وفتح مبرر ٩: ٤٢، والمعني لابن قدامة ٤: ٢٠٦، وشرح

الكبير ٤: ٢٠٦.

(٤) لكاتب ١٧٧٥: ١٢-١٣، والتهذيب ٧: ٨٧، حديث ٣٦٩-٣٧١.

(٥) ترتيب مسند الشافعي ٢: ١٤٨، حديث ٥٠٤، وروى في غوط ٢: ١٢٩، وصحيح مسلم ٣: ١١٧٢.

١١٧٣، حديث ٧٧ و ٨٠، ومن الترمذي ٣: ٤٦٠، حديث ١٢٤٤.

(٦) التهذيب ٧: ٨٧، حديث ٣٦٩-٣٧١.

حكم المؤترة، وإذا باع محل البستان كانت ثمرة السخنة المؤترة للسائغ، ومالم يؤتّر يكون للمشتري.

وقل لشافعي: إذا كانت واحدة مؤترة صار الجميع لسائغ (١).
وقال جميع أصحابه: حكم جميع الثمار حكم النحل (٢). لا ابن حيران فإنه قال: التأثير لا يكون إلا في لعل (٣).

دليلاً: طاهر الحر الذي قدّماء من أنه إذا باع نخلاً قد أثمر ثمرة لسائغ ومالم يؤتّر للمشتري، وذلك يتناول عن المؤترة دون غيرها، ومالم يؤتّر يتناول حكم المشتري (٤)، كذلك أحاربنا (٥).

مسألة ١٣١: إذا باع محلاً مؤتراً، فقد قبل أن الثمرة لسائغ ولأصل للمشتري، فإذا ثبت هذا، فلا يجب على السائغ نقل هذه الثمرة حتى يسع أبان الجذاذ (٦) في العرف والعادة.

وكذلك إذا باع ثمرة معمره بعد بدو لصلاح فيه، وحب على السائغ تركها حتى يسع أبان الجذاذ. وبه قل لشافعي (٧).

(١) الأم ٣٨٣-٨٤، والمجموع ١١-٣٥٩، وفتح المبرور ٩-٤٦، وشرح الوهاج ١٩٩، ومعني المحتاج ٨٧،٢، وفتح الباري ٤٠٣:٤.

(٢) المجموع ١١-٣٥٨، ومعني المحتاج ١٨٦:٢، وفتح المبرور ٩-٥٠، والسراج الوهاج: ١٩٨، وفتح الباري ٤٠٣:٤.

(٣) المجموع ١١-٣٥٩، وفتح المبرور ٩-٥٠.

(٤) انبند في خمس رقم «١٥» من نسخة نسخة.

(٥) انظرها في كوفي ١٧٧:٥، ح ١٢-١٣، وسهيب ٧-٨٧، ح ٣٦٩-٣٧١.

(٦) الجذاذ: هو عطف.

(٧) الأم ٤٣٣، ومختصر ابن ربي. ٧٩-٧٨، والمجموع ١١-٤٣٤-٤٣٥، وفتح المبرور ٩-٦٠، وكندة لأخبار ١٥٨١، والسراج الوهاج ١٩٩، وشرح فتح المبرور ٥-١٠، ومعني لابن قدامة ٤-٢٠٧، وشرح الكبير ٤-٢٠٦.

وقال أبو حنيفة: يبرمه قطعها، ويبيع النخل منها (١).
 دليماً على وجوب تصفته: أن المرحع في ذلك إلى العادة، والعادة حارئة أن
 يشر لا تشتري إلا على أن تأخذ في أوانها، فأما قل أوها فإن ذلك م تحريمه
 العادة.

ولأن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لا ضرر ولا ضرار» (٢) وقطعها في غير
 وقتها فيه ضرر.

مسألة ١٣٢: إذا قل بمالك هذه الأرض، ولم يقل بحقوقها، وهي ماء
 وشجر، لم يدخل في البيع ماء والشجر.

ولشافعي فيه ثلاثة أقوال:
 أحدها: يدخل ماء وشجر في البيع (٣). وفي الرهن، قل: لا يدخل فيه
 إلا إذا قال بحقوقها (٤).

والثاني: قال بعض أصحابه: لا فرق بين بيع والرهن، ولا يدخل الماء
 ولشجر فيها، لأن يقول بحقوقها (٥). مثل قول

ومهم من قال: لا يدخلان في الرهن، لأن يقول بحقوقها، ويدخلان في

(١) السبأ ٢٢٨، وشرح فتح القدير ١٠٠ ٥، والمجموع ١١ ٤٣٥، وفتح المبرر ٦٠ ٩، ونسفي
 صاوي ٤٨٣، والمقي لاس مدام ٤ ٢٠٧، وشرح الكبير ٢٠٦ ٤.

(٢) للحديث وللمغلة الآخر لا ضرر ولا ضرار طرق وأسانيد كثيرة لا يسع ذكرها، مكتني بالاشارة إلى
 بعضها. لكافي ١٦٩ ٥ حديث ٤، وصحيح البخاري ٩٢٣ و ٩٥، ومسنن الترمذي ٣ ٥٢٤
 حديث ١٣٢١.

(٣) المجموع ١١ ٢٤٧، وفتح المبرر ١٨٠ ٩، ومقي المحتاج ٨١ ٢، والسراج نوهج ١٩٦، ومقي لاس
 مدام ٤ ٢١٥.

(٤) المجموع ١١ ٢٤٧، ومقي المحتاج ٨١ ٢، ومقي لاس مدام ٤ ٢١٥.
 (٥) المجموع ١١ ٢٤٧، وفتح المبرر ١٨٠ ٩-١٩٠، ومقي المحتاج ٨١ ٢، والمقي لاس مدام ٤ ٢١٥،
 والسراج الوقاج ١٩٦.

البيع بمطلق العقد (١).

دليلاً: أنه إذا أتيق السبع، وإنما تناول العقد، لأرض دون الباء واشجر،
فمن قال بدحن منه الباء واشجر فعليه لدالة، ولا يبرم مثل ذلك إذا كان
محموقها، فإن ذلك مجمع عليه، وهو داخل في حقوقها.

مسألة ١٣٣: إذا باع در وفي رحى مسترة، وعقب مصوب، دحل لرحى
النحلي والعوي في البيع بلاحلاف، وعقد أن رحى لفيوق ولفتاح أيضاً
يدخلان فيه.

ولشافعي فيه وجهان: أحدهما مثل ما قبله (٢).

والثاني لا يدخلان فيه، لأنها مفصلا (٣).

دليلاً: أن ذلك من حقوق الراء، لأن هكذا ستبيع برحى، وكذلك
ينصب الأغلاق، وهما من حقوقها.

مسألة ١٣٤: إذا باع في لزم موك أصح حب لدار.

ولشافعي فيه وجهان: أحدهما مثل ما قبله (٤)، وهو حذر من

أبي هريرة (٥).

والثاني لا يثبت. وهو حذر المروزي في سحاق (٦).

دليلاً على أنه يثبت: أنه في ملكه، وله مع لغيره، ومن التصرف فيه،

(١) فتح العربر ١٨ ١٩، و مجموع ١ ٢٤٨، والمعني لاس قدومه ٢٦٥ ٤

(٢) مجموع ١ ٢٦٥ ٢٧١، وفتح العربر ٣٢ ٩، ومعني المحتج ٢ ٨٥، والمعني لاس قدومه ١٦ ٤
والسراج بفتح ١٩٨

(٣) معني المحتج ٢ ٨٥، و مجموع ١١ ٢٦٥ ٢٧١، وفتح العربر ٣٢ ٩، والمعني لاس قدومه ٢٠٦ ٤
والسراج بفتح ١٩٨

(٤) مجموع ١١ ٢٨٢، وفتح العربر ٣٤ ٩، والمعني لاس قدومه ٢١٧ ٤

(٥) حكاة النووي في المجموع ١١: ٢٨٢.

(٦) حكاة النووي أيضاً في المجموع ١١: ٢٨٢.

قدن على أنه منكه، وقولهم: أنه ليس مملوك لأنه للمستأحر أن يستيح الماء من غير أن يشتمل عنه عقد الإحارة باطل، لأن ذلك معلوم بالعادة، لأن لانسلا لا يؤجر دراً، ولا ويسح التصرف في مائها، فطرد بذلك ما قالوه.

مسألة ١٣٥: معدن لذهب يحوز بفضة بالفضة، ومعدن لفضة يحوز بفضة بالذهب.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قبله (١).

والثاني: لا يجوز لأنه بيع وصرف (٢).

دليلاً قوته تعالى: «وأحل الله البيع» (٣) ولأصل أيضاً الإباحة، والبيع من ذلك يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٣٦: إذا باع رصاً وفيها حصه أو شعير مطلقاً من غير اشتراط انزراع، فما ربح له ثمن، وسم اشترى نقيه في الأرض في وقت الحصاد. وبه قال الشافعي (٤).

وقد أوجيئة: بدمه نقله وتفريغ الأرض (٥).

دليلاً: أن هذا إصرار، وليس صلى الله عليه وآله قال: «لا ضرر ولا ضرر» (٦) ولا يبرم مثل ذلك المشتري، فمن عليه ضرر في التقية، فانه اشترى مع علمه بدخول هذا الضرر عليه.

(١) المجموع ٣٠٧: ٩، وفتح العزيز ٣٥

(٢) الام ٣٣٣: ٣، والمجموع ٣١٧: ٩، وفتح العزيز ٣٤

(٣) سورة ٢٧٥

(٤) الام ٣٤١: ١١، والمجموع ٣٩٤: ١١، وفتح العزيز ٢١: ٩، ومعني مجدح ٨٢: ٢، ولشرح «توهم»

١٩٧، وشرح فتح القدير ١٠٠: ٥

(٥) باب ١ ٢٨٨، وشرح فتح القدير ١٠٠: ٥، والمجموع ٣٩٤: ١١، وفتح العزيز ٢١: ٩

(٦) تقدمت الإشارة إلى بعض هذه حديث، بلفظه في هامش رقم «٤» من كتابه «١٣١» مرجع

مسألة ١٣٧: يجوز بيع الحطة في سلسها مفرداً من الأرض، ومع الأرض.
وبه قال الشافعي في القديم (١).
وقال في الجديد: لا يجوز (٢).
دليلنا: الآية (٣)، ودلالة الأصل، والمع يحتاج الى دليل.
مسألة ١٣٨: إذا بع أرضاً فيها ندر مع الدر فليس صحيح.
ولشافعي وأصحابه فيه قولان: أحدهم مثل ما قدمناه (٤)، والآخر أنه بطل
البيع فيهما (٥).
وله قول آخر وهو أنه يبطل في الندر دون لأرض، ويأجدها بجميع الثمن،
لأن لنذر مجهول، لا يمكن أن يتمتط على ثمن (٦).
دليلنا: الآية (٧)، ولأما مع في الشرع يجمع منه.
مسألة ١٣٩: إذا بع ثمرة مفردة عن الأصل، مثل ثمرة لثمل أو لكرم
أو سائر اثمار، فلا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون قبل بدو لصلاح، أو بعده،
فإن كان قبل بدو لصلاح، فلا يخلو البيع من أحد أمرين: إما أن يسع سنتين
فصاعداً، أو سنة واحدة، فإن باع سنتين فصاعداً فإنه يجوز عسده حد صفة،
وخالف جميع الفقهاء في ذلك.

-
- (١) المجموع ٣٠٥:٩، وفتح المبرر ٨٣:٩، وشرح فتح القدر ١٠٦، وسراج الوهاج ٢٠.
(٢) الام ١٧٣، والمجموع ٣٠٥:٩ و ٣٠٩، ومعني يحتاج ٩٠:٢، وفتح ندرى ٤٠٤، وندوة المحبة
١٥٢:٢، وفتح المبرر ٨٣:٩، والسراج الوهاج: ٢٠٠.
(٣) بقرة: ٢٧٥.
(٤) الام ٤٥٣، والمجموع ٣٩٩:٩، وسراج الوهاج ١٩٧، وفتح المبرر ٨٥:٩.
(٥) المجموع ٣٩٩:٩، ومعني يحتاج ٨٢:٢، وسراج الوهاج ١٩٧، وفتح المبرر ٨٥:٩.
(٦) معني يحتاج ٨٢:٢، والمجموع ٣٠٩:٩، والسراج الوهاج ١٩٧، وفتح المبرر ٨٥:٩.
(٧) بقرة: ٢٧٥.

دليلنا: جماع العرقه، وأحارهم (١)، ودلالة الأصل بدلال عليه.
مسألة ١٤٠: وإن باع سعة واحدة فلا يحكو البيع من ثلاثة أحوال: إما أن
يبيع بشرط القطع، أو مطلقاً، أو بشرط التفتية.
فإن باع شرط لقطع في الحال، جاز بالاجماع، وإن باع مطلقاً أو بشرط
التفتية لم يصح البيع. وبه قال الشافعي، ومالك، وأحمد، وإسحاق (٢).
وقرأ أبو حنيفة: يجوز بشرط القطع، ويجوز مطلقاً، ويجب عليه لقطع في
الحال، ولا يجوز بشرط التفتية (٣)، فحصل اختلاف في البيع المطلق.
دليلنا: اجماع لفرقة وأحارهم، وقد ذكرناها في الكتاب المذكور (٤).
وأيضاً روى عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن بيع
الثمار حتى يبدو صلاحها، وبهى البائع والمشتري (٥).
وروى أيضاً عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن بيع
الثمار حتى يذهب الغمامة، فقبيل لعبد الله بن عمر: مني ذلك؟ قال: إذا طلع الثريا (٦).

- (١) الكافي ١٥٥٥ الحديث الثوب، ومن لأخضره المعبى ١٥٧٣ حديث ٦٩، وإسهاب ٨٥٧
حديث ٣٦٤ وص ٨٧ حديث ٣٧٢، ولا سبيل ٨٦ ١٧ حديث ٢٩٣ و ٢٩٩
(٢) الام ٤٨٣، والمجموع ١١ ٤١٤، وفتح مغيث ٦١ ٦٣، والمعني لاس مقدمة ٢١٩ ٤، وعمدة
القاري ١ ٢٩٨، وشرح فتح القدير ١٠٢ ١٠٢، وانسرح لوهج ١٩٩ ٢٠ ٢، والجمل على شرح
لمنج ٣ ٢٠٣، ونعمه استاذك لأعرب مسائل ٢ ٨٤-٨٥، وشرح الكبير ٢٣١ ٤.
(٣) انساب ١ ٢٢٨، وعمدة القاري ١١ ٢٩٩، وشرح فتح القدير ١٢ ١، والمجموع ١١ ٤١١، وفتح
لمغيث ٩ ٦٣، والمعني لاس مقدمة ٤ ٢١٩، وسبل السلام ١٦٣ ٨١٦، وشرح الكبير ٢٣١ ٤
(٤) انظرها في التهذيب ٨٤: ٧ باب بيع الثمار.
(٥) صحيح البخاري ٣ ٩٥، وأبو ط ٢ ٦١٨ حديث ١٠، ومن الدرر ٢ ٢٥٢ وانسح لماثورة. ٢٥١
حديث ١٩٨ و ٢٠٠، وريب مسند الشافعي ٢ ١٤٨، حديث ٧ ٤، ومن أبي دود ٣ ٢٥٢
حديث ٣٣٦٧، ومعه لعمود ١ ٢٦٥ حديث ١٣٣٠، ومسند أحمد من حبيب ٢ ٨٠
(٦) انسح لماثورة ٢٥١ حديث ١٩٩، وترتيب مسند شافعي ٢ ١٤٩ حديث ٥١٢، ورواه البيهقي في
سننه الكبرى ٥: ٣٠٠ باختلاف يسير في اللفظ.

وروى أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله صلى عن بيع الثمار حتى ترهق، قل رسول الله وما ترهق؟ قال: «حتى تحمر» (١).
وروى رسول الله صلى الله عليه وآله «أرأيت إذا بيع الله الثمرة فم واحد أحدكم مال أخيه» (٢).

وروى حاتم بن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وآله صلى عن بيع ثمرة حتى تشفق، قيل: وما تشفق؟ قال: «حمر وتصغر ويؤكل منه» (٣).
وروى نوسع بن الخدرى أن النبي صلى الله عليه وآله صلى قال: «لا تسابعوا الثمرة حتى يبدو صلاحها» قل ومبدو صلاحها؟ قال: «يذهب عذاتها ويخلص طيبها» (٤).

وروى أنس بن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله صلى عن بيع ثمرة حتى تطعم (٥).

وروى أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله صلى عن بيع العنب

(١) الموطأ ٦١٨:٢ حديث ١، وسنن أبي داود ١٤٠:٢، وصحاح البخاري ٥٠٩، وصحاح مسلم ٢٥٢:٢، وصحاح الترمذي ٢٠١:٢، وصحاح النسائي ٢٦٤:٧، والسنن الكبرى ٥:٣، وفي صحيح البخاري ٩٥:٣ عه

(٢) صحيح البخاري ١٣:١، ١٣:١، ١٣:١، وصحاح البخاري ١١٩:٢، وصحاح الترمذي ٢٦٤:٧، وصحاح النسائي ٢٠١:٢، وصحاح مسلم ٢٥٢:٢، وصحاح الترمذي ٢٠١:٢، وصحاح النسائي ٢٦٤:٧، والسنن الكبرى ٥:٣، وفي صحيح البخاري ٩٥:٣ عه

(٣) صحيح البخاري ١٠١:٣، وصحاح البخاري ١١٩:٢، وصحاح الترمذي ٢٦٤:٧، وصحاح مسلم ٢٥٢:٢، وصحاح النسائي ٢٦٤:٧، والسنن الكبرى ٥:٣، وفي صحيح البخاري ٩٥:٣ عه

(٤) رواه أحمد بن حنبل في مسنده ٨٠:٢ عن ابن عمر.
(٥) المصنف بعد نزول ٦٣:٨ حديث ١٤٣١٨، ورواه الله بن عيسى في مسنده ١٤:٣ حديث ٤٢ باختلاف يسير في العبارة.

حتى يسود، وعن بيع الحب حتى يشتد (١).

مسألة ١٤١: إذا كانت الأصول لرحل، والثمره لآخر، فباع الثمرة من صاحب الأصول، فلا يصح أيضاً سعيها قبل بدو الصلاح.
وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه، وهو انقباس عندهم (٢)، والثاني: أنه يجوز (٣).

دليلنا: عموم الأحبار (٤)، وتخصيصها يحسب أن دليل.

مسألة ١٤٢: إذا باع الثمرة بعد بدو الصلاح صح البيع، سواء كان مصقاً أو شرط انتصية، أو بشرط القمطع. وبه قال الشافعي (٥).
وقال أبو حنيفة: إذا باع مطلقاً حار وحار عن القمطع، وإذا باع بشرط القمطع حار، وإذا باع بشرط انتصية لم يحرث (٦).

دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم (٧).

ولأخبار التي قلدها من أن النبي صلى الله عليه وآله سعى عن بيع الثمار

(١) سنن أبي داود ٣: ٢٥٣ حديث ٣٣٦١، ومسند من صحيحه ٢: ١٤٧ حديث ٢٢١٧، ومسند الأذاريقي ٤٧٣ حديث ١٩٦، ومسند بكرى ٥: ٣٠١.

(٢) المجموع ١١: ٤١٠ و ٤٢٣، وفتح العزيز ٦٥: ٦٧، ومغني المحتاج ٢: ٨٩، والمغني لابن قدامة ٤: ٢١٩، والشرح الكبير ٤: ٢٣٦.

(٣) المجموع ١: ٤١٠ و ٤٢٢، ومغني المحتاج ٢: ٨٩، وفتح العزيز ٦٥: ٦٧، ومغني لابن قدامة ٤: ٢١٩، والشرح الكبير ٤: ٢٣٦.

(٤) انظر في النكاح ٥: ١٧٤، ومن لا يخبره الفقه ٣: ١٥٧، والهدى ٧: ٨٤.

(٥) المجموع ١١: ٤١٤، وفتح العزيز ٦٠: ٦١، والمغني ٤: ٢٢٢، وبدلته لمحمد ٢: ١٥٠، والشرح الكبير ٤: ٢٦٣، وكفاية الأحبار ١: ١٥٨، وعمدة القاري ١٢: ١٢٤.

(٦) بدو ١: ٢٢٨، وشرح فتح القدير ٥: ١٢ و ١١: ٤١٤، ومغني لابن قدامة ٤: ٢٢٢، والشرح الكبير ٤: ٢٦٤، وفتح العزيز ٦٠: ٦٣، وعمدة القاري ١٢: ١٢.

(٧) نظري في النكاح ٥: ١٧٤، ومن لا يخبره الفقه ٣: ١٥٧، والهدى ٧: ٨٥.

حتى يبدو صلاحها (١)، يدل على أن بعد الصلاح يجوز بيعها

مسألة ١٤٣: لا اعتبار بمصوغ الثريا في بدو الصلاح في الثمار بل المراعى منه صلاحها بأنفسها بالملوع أو التلوي. وقدل الشافعي مثن ذلك (٢).

وقال بعض ساس: ان الاعتبار بمصوغ ثريا لما روه اس عمر (٣).

دليلا: الأحبار لتي قنعهاها من تقيد حواز ذلك حتى ترهي (٤)، وهي تعارض حر اس عمر (٥)، ولأن عدمه فلناه يجوز بيعه بلا خلاف عدم من أحرار بيعه، ولم يقم دليل على حوار بيعه عند ملوع الثريا، لم بد صلاحه، على أن قول اس عمر: «د. طلع لثريا» ليس من قول النبي صلى الله عليه وآله، وإنما هو من قوله، ولا يجب اتباع قوله.

مسألة ١٤٤: اذا بد الصلاح في بعض الخس، حر بيع الجميع مقاي الستن من دست الخس وإن لم يبد صلاحه وكذلك إذا بد صلاح بعض الثمار في سنان واحد ولم بد صلاح نوع آخره، فانه يجوز بيع الجميع. وإن كان ذلك في ستانين، أو في ستانين، فلا يجوز، لأن بد صلاح في كل ستان، مقاي جمعه، أو في بعضه.

(١) صحيح البخاري ٩٥٣، ومن الدراري ٢٥٢:٢، والموطأ ٦١٨:٢ حديث ١٠، وتوتيب مسند شافعي ١٤٨ ٢ حديث ٥٠٧، ومن أبي داود ٢٥٢ ٣ حديث ٣٣٦٦، ومسند أحمد بن حنبل ٨٠٢، وليس آثاره ٢٥١ حديث ١٩٨ و ٢٠٠، ومعه مسند ٢٦٥ حديث ١٣٣٠ (٢) الام ٤٨٣-٤٩، ومجموع ١١ ٤٤١ ٤٤٦، اسراج الوقح ٢، كونه لاحدرا ١٥٨، وفتح مغرب ٧٣:٩-٧٥.

(٣) وبه قول مالك وريد بن ثابت، انظر مدانة الحميد ٢ ١٥، وموطأ مالك ٦١٩ ٢ حديث ١٣

(٤) انظر مقدم من الاحبار في المسألة (٣٦٤٠) من هذا الكتاب

(٥) حيث قال: إن لي صلى الله عليه وآله من بيع ثمرة حتى يذهب لدهه فعيل لعبد الله بن عمر من ذلك، قد إد طلع ثوب وقد ضعف الاشارة إلى حديث ومصادر روته في المسألة ١٤٥ من هذا الكتاب فلاحظ.

وقال لشافعي: يعبر في بعض الثمرة وإن قل، حتى لو وجد في سرة واحدة، لكان له في ذلك النوع في ذلك البستان تابعاً لها، وجاز بيع الجميع من غير شرط القطع (١).

وهو يكون بدو صلاح في نوع بدو الصلاح في نوع حر من جنس واحد في بستان واحد؟ فيه وجهان:

أحدهما: أنه يكون بدو صلاح فيه، ويخوز بيع الجميع (٢).
والثاني: لا يكون بدو صلاح فيه، ولا يكون نوعه تابعاً لنوع حر، وهو الصحيح عندهم، ولا يحسف مذهبه أن بدو الصلاح في جنس لا يكون بدو الصلاح في جنس آخر (٣).

هذا كله في بستان واحد، وأما في بستانين فلا يتبع أحدهما الآخر، فإذا بدا الصلاح في نوع من الثمرة في بستان، لا يجوز بيع ذلك النوع في بستان آخر إذا لم يبدأ فيه الصلاح (٤).

وقال مالك: يجوز (٥).

-
- (١) الام ٤١٣، ٤١٢ و ٧٣-٧٠، وشرح الوهاج ١٩٩، ومعني لمحتاج ٢٨٧، ومعني لاس مقدمة ٢٢٢ ٢٢٣، وشرح الكبير ٢٩٠-٢٩٧، ومعني لباري ٤٣٦٤، وعمدة القاري ١٢-١٢، ومعني التقرير ٤٩: ٤٩-٥١ و ٧٣-٧٠.
- (٢) لام ٤١٣، ٤١٢، وشرح الوهاج ١٩٩، وعمدة القاري ١٢-١٢، ومعني لاس مقدمة ٣٩٦، ومعني لاس مقدمة ٢٢٣، وشرح الكبير ٢٩٠-٢٩٧.
- (٣) الام ٤١٣، ٤١٢، وشرح الوهاج ١٩٩، ومعني لباري ٤٣٦٤، ومعني لاس مقدمة ٢٢٣، وعمدة القاري ١٢: ١٢، وشرح الكبير ٢٩٠-٢٩٧.
- (٤) الام ٤١٣، ومعني التقرير ٤٩-٥١، وعمدة القاري ١٢-١٢، ومعني لباري ٤٣٦٤، ومعني لاس مقدمة ٢٢٣، وشرح الوهاج ١٩٩.
- (٥) بداية المجتهد ١٥٦، ومعني لاس مقدمة ٨٤٢-٨٥، وشرح حسن ٣٠٤، ومختصر العلامة حسن ١٨٩، ومعني لاس مقدمة ٢٢٣، وعمدة القاري ١٢-١٢، ومعني التقرير ٤٩-٧١، وشرح الكبير ٢٩٧: ٤، ومعني لباري ٤٣٦٤.

دللتنا: اجماع الفرفة وأحارهم (١)، وأيضاً هي اسي صلى الله عليه وآله
عام في بيع الثمار قبل بدو صلاحها (٢)، لا مدحضه الدلس.

مسألة ١٤٩: اذا باع من الصبح، والدنحان، وبقائه، وما أشبه ذلك
الحمل الموحود، وما يحدث بعده من الأحمال دون الأصول، كان بيع صحيحاً.
وبه قال مالك (٣).

وقال الشافعي: يبطل في الجميع (٤).

دللتنا قوله تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ» (٥) ودلالة لأصل، والمع يحتاج الى
دليل، وعليه اجماع الفرفة.

مسألة ١٤٦: يجوز بيع الدقلاء الأخصر في الفشر لأخصر لموق في، ويجوز
بيع الحور والبلور وما أشبه ذلك في الفشر لموق في لأخصر على الأرض، وعن
اشعر مفرداً عن الشحر، ومع اشحر، وبه قال نوحسفة (٦).

وقال الشافعي: كل ذلك لا يجوز (٧).

وقال أبو عباس بن الفاض، ونوسعد الاصطخري من أصحابه: يجوز
ذلك (٨)، مثل ما قبله، لا نهى ولا يجوز ذلك، كما كان رطباً، فاذا حقت

(١) انظرها في الكافي ١٧٤:٥، ومن لا يحضره الفقيه ٥، ١، ٥٥.

(٢) غريب إشارته في حديثه المصنف من حديثه ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧.

(٣) مداه مجله ٢، ٥٦، ومعني لاس قدمه ٤، ٢٢٥، وشرح الكبر ٤، ٢١٩، مداه مسدك لافوت

المالك ٨٤١:٢، والمجموع ١١:٤٦٢.

(٤) الام ٣:٤٤ و ٦٥، والمجموع ١١:٤٦١-٤٦٢، ومعني لاس قدمه ٤، ٢٢٥، ومداه المجتهد ٢:١٥٦، والمعني
لاس قدمه ٤، ٢٢٥، والشرح الكبير ٤:٢١٩.

(٥) سورة ٢٧٥

(٦) لاس ٢٢٩، وشرح فتح القدير ٥، ٢٠١، معني لاس قدمه ٤، ٢٢٥، والبحر الزخار ٤:٣١٧.

(٧) المجموع ٩:٣٠٥-٣٠٦، ومعني المحتاج ٢:٩٠٢، معني لاس قدمه ٤، ٢٢٥، والمعني لاس قدمه ٤، ٢٢٥.

(٨) ٢٢٥، ٤، والشرح الوهاج: ٢٠٠، والبحر الزخار ٤:٣١٧.

(٩) المجموع ٩:٣٠٥-٣٠٦، وفتح المبرر ٩:١٢.

ذلك لقشر فلاخوز (١).

دسلسا: الآ٥ (٢)، ودلالة لأصل، والممع يحتاج الى دليل.

مسألة ١٤٧: يجوز بيع الحطة في سلسها، وبه قال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي في القديم (٣).

وقاب في الحديد: لا يجوز بيع الحطة في سلسها (٤).

دليلها: الآية (٥)، ودلالة لأصل، واسع يحتاج الى دليل.

وروي أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله «هى عن بيع العنب حتى يسود، وعن بيع الحب حتى يشتد» (٦)، ولم يفضل.

وروي عبدالله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله «هى عن بيع لسل حتى يبيض ويأمن العاهة» (٧).

وروي عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله «هى عن بيع الحب حتى يفرك» (٨) وهو أن يلع أو أن لعرك، كما يقال: حصص، دال مع أو الحصص.

مسألة ١٤٨: اد باع ثمرة نستان، حاراً بستانى رط لا معلومة. وبه قول مالك (٩).

(١) مجموع ٣٠٦، وفتح العزيز ٨٢٩

(٢) البقرة ٢٧٥

(٣) الباب ٢٢٩، وشرح فتح البدير ١٠٦، والمجموع ٣٠٥، وفتح العزيز ٨٣٩، والخوهر سبي

في هامن أنس الكبرى ٣٠٣، ولام ٣٦٧، وشرح البهجة ٢٠٠، ونبه لسك ٨٥٢

(٤) لام ٣٦٧، والمجموع ٣٠٥، ومعني مجمع ٩٠٢، وفتح العزيز ٩٣٩، وشرح البهجة ٢٠٠.

(٥) البقرة ٢٧٥

(٦) سن أبي داود ٣٥٣ حديث ٣٣٧١، وسن بن ماجة ٦٤٧ حديث ٢٢١٦، وسن الد رطبي

٤٧٣ حديث ١٩٦، والسن الكبرى ٣٠٦.

(٧) أنس الكبرى ٣٠٣.

(٨) لمصنف لعبد الرزاق ٦٤٠٥ حديث ١٤٣٢١، والسن الكبرى ٣٠٣.

(٩) الموطأ ٢: ٦٢٢، وشرح فتح البدير ١٠٥، والمعني لابن عدامة ٢٣١: ٤.

وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يجوز ذلك، لأن ثمرة مقدارها مجهول (١).
 دليلنا: أن لأصل جوار ذلك، ولمع محتاج إلى دليل، وعليه إجماع الفرق.
 مسألة ١٤٩: لا يجوز أن يبيع شاة ويستثنى رأسها أو حنصها، سواء كان
 ذلك في سفر أو حصر، وعلى كل حال، ومتى باع كذلك كان شريكاً له بمقدار
 ما يستثنى منه من الثمن.

وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يجوز ذلك على كل حال (٢).
 وقال مالك: إن كان في حصر لا يجوز، وإن كان في سفر يجوز (٣).
 دليلنا: إجماع الفرق، وأيضاً فاستثناء الرأس من الشاة استثناء من غير
 حنصه، فنأجازه فعليه الدلالة.

مسألة ١٥٠: إذا باع ثمرة وسلمها إلى المشتري، وتبين أن يحلّي بها
 وبيعه، ثم أصابها حاجبة، فهلك أو هلك بعضها، فانه لا يفسخ البيع.
 وقال الشافعي في القديم: يفسخ البيع (٤). وقال في لام: لا يفسخ (٥).
 وذكر في الصرف قولين:

أحدهما: يفسخ في السالف، وهو قوله في القديم.
 والثاني: لا يفسخ وهو قوله في الام (٦). وبه قال أبو حنيفة (٧) وهو المشهور

(١) الباب ١، ٢٢٨، وشرح فتح البدير ١٠٥٥، والام ٣، ٨٤، والمعني لاس قدامة ٤، ٢٣١.

(٢) المتأوى الهدية ١٣٠:٣، والمجموع ١١:٤٤٧.

(٣) المدونه الكبرى ٤، ٢٩٣، ونداية المجتهد ٢، ١٦٢، ومجموع ١١، ٤٤٧.

(٤) لمجموع ١١، ٤٦٤، وفتح التحرير ٩، ١٠٢، وعمدة القاري ١٢، ٦، والمعني لاس قدامة ٤، ٢٣٤،
 والشرح الكبير ٤، ٢٧١.

(٥) الام ٣:١٣، والمجموع ١١:٤٦٤، وعملة القاري ١٢، ٦.

(٦) الام ٣:١٣، والمجموع ١١:٤٦٤.

(٧) عمدة القاري ١٢، ٦، والمعني لاس قدامة ٤، ٢٣٤، وشرح الكبير ٤، ٢٧٢، وفتح التحرير ٩، ١٠٢.

من مذهب الشافعي.

وقال مالك: إن كان ذلك فيما دون الثلث فهو من صمان المشتري، وإن كان الثلث فصاعداً فهو من صمان البائع (١).

دليلنا: أنه قد ثبت العقد، من فسخه في جميعه أو في بعضه فعليه لدلالة مسألة ١٥١: القبض في ثمرة على رؤوس السخل، هو التحلصة بينه وبين المشتري.

وشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قبله، وهو قوله الجديد (٢). والثاني: قبوه القديم، وهو أن القبض فيها لقل، مثل أن يكون على وجه الأرض (٣).

دليلاً على ما قلناه: أن العادة في الشجرة أنها لا تنقل ولا تحوّل، والثمرة ما دامت متصلة بها كانت مملكتها، فيكون القبض فيها لتحلية.

مسألة ١٥٢: لا يجوز المحققة، وهو بيع السائل التي تعقد فيها الحب واشتد، بحب من جنسه ومن ذلك السبل.

وروي أصحابنا أنه إن بيع حب من جنسه من غير ذلك السبل فإنه يجوز (٤).

وقد الشافعي: لا يجوز بيعها بحب من جنسها على كل حال (٥).

(١) بوط ٢ ٦٢١، ومعه لسان ٢ ٨٧، ومعه نف ١٢ ٦، والمعنى لأم مقدمة ٤ ٢٣٤، ومع

تعريف ١ ١٠٣، والشرح الكبير ٤ ٢٧١ و ٢٨٢.

(٢) مجموع ٩ ٢٧٦ - ٢٧٧، ومعنى المحتج ٢ ٧٢، ومعنى تعريف ٨ ٤٤١ - ٤٤٤.

(٣) مجموع ٩ ٢٧٦ - ٢٧٧ و ٢٨٣، ومعنى التعريف ٨ ٤٤١ - ٤٤٤، والشرح بوجه ١٩٣، ومعنى المحتج

٧٢ ٢.

(٤) نك ٥ ٢٧٤ حديث ١.

(٥) الام ٣ ٦٣، والشرح انوهاج ٢٠١، والمجموع ٩ ٣٠٩، ومعنى المحتج ٢ ٩٣، وبدانة مجتهد ٢ ١٥١.

والله ذهب قوم من أصحابنا (١).

وحكى عن مالك أنه قال: المحاققة إكراء الأرض لثمن (٢).

دليلاً: أحد رُأصدنا (٣) واحده على أن ما قبله لا يجوز، وإن احتسوا فيما عداه، فالأصل فيما عداه الإباحة.

وأبصاراً روى حارس عبدالله بن لبي صلى الله عليه وآله هي عن المحاققة والمزاينة (٤).

واحدية: أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة.

ولماسة: أن يبيع ثمرى رؤوس لثمن مائة فرق تمرأ.

مسألة ١٥٣: لماسة. يبيع ثمر على رؤوس لشجر، شمر موضوع على الأرض، وهو محرم بالخلاف.

ومن أصحابنا من قال: أن المحرم أن يبيع ما على رؤوس من شجر تمر منه (٥).

فما تمر آخر فلا بأس به، وآخر لبي قدمه يذب على ذلك (٦).

وأبصاراً روى نافع، عن ابن عمر أن نبي صلى الله عليه وآله هي عن

الماسة، ولماسة يبيع التمر بالتمر كلاً، وبيع العنب بالبر كلاً (٧).

(١) مهم الشيخ المفيد قلت مؤيد في الفقه ٩٣

(٢) البواب ٢ ٦٢٥ حديث ٢٤ و ٢٥.

(٣) الكافي ٥ ٢٧٥ حديث ٥، والتهذيب ١ ٤٣٦ حديث ٦٣٣ و ٦٣٥، ولاستبصار ٣ ٩١ حديث ٣٠٩-٣٠٨

(٤) ليس بكبرى ٥ ٣٠٧، ورواه ساجدي ١ ٦٣٣، والمزي في مختصره ٨١، وبتحقيق خبر

الطبيع في ذيل المجموع ٨٧:٩.

(٥) لم أعثر على هذا القول في الكتب المتوفرة

(٦) تقدم في هامش رقم «١٦» من المسألة «١٥٢» فلاحظ.

(٧) المصنف بعد إيراد ١٠٤ حديث ٤٤١٩، مصنف ٤ ٩٨٣، وصحيح مسلم ٣ ١١٧١ حديث ٦٢

مسألة ١٥٤: يجوز بيع لعرايا - وهو جمع عربة - وهو أن يكون برجل بخلة في ستن بعيره أو دار، فتق دحوله ناسن، فيشترها منه بخرصها تمرأ بتمر ويعجله له. وبه قال مالك (١).

وقد الشافعي: يجوز بيع لعرايا - وهو بيع التمر على رؤوس الحبل - حرصاً مثله من التمر كلاً، ويجوز فيما دون حصة أو سق قولاً واحداً (٢)، وفي حصة أو سق على قولين (٣)، وفيما زاد على حصة أو سق لا يجوز (٤).

واحتسب قوته، فقال في الام: المعنى والمقبر المحتاج سواء (٥). وقال في اختلاف لاحديث والاملاء: لا يجوز، لا بلفظ (٦)، وهو اختيار المزني (٧). وقال أبو حنيفة: لا يجوز ذلك في القليل والكثير، وهوريا (٨).

دللنا: اجماع القرقة وأخبارهم (٩).
وأيضاً روى سهل بن أبي حنيفة أن لبي صتي لله عليه وآله نهى عن بيع التمر بالتمر إلا أنه رخص في عربيا أن تسع بخرصها تمرأ، يأكلها أهلها

(١) البدوه الكبير، ٢: ٢٥٨، وشرح معاني الآثار ١: ٣٠١، وشرح فتح البدير ٥: ١٩٥، ونحو ٨: ٤٦٧، وفتح الباري ٤: ٣٩٠، والمجموع ١١: ١٠١، وسبل السلام ٣: ٨٥٩.

(٢) الام ٣: ٥٦٢، ومختصر بري ٨١، والحدود ١: ١٥، والشرح لأوهج ٢٠١، ونحو ٨: ٤٦٧، وفتح الباري ٤: ٣٠٨، وسبل السلام ٣: ٨٥٩، والمجموع ١١: ٦١، وشرح فتح البدير ٥: ١٩٥.

(٣) الام ٣: ٥٦٠، ومختصر بري ٨١، والحدود ١: ١٥، والمجموع ١١: ٦١، وفتح الباري ٤: ٣٠٨، والمعني لابن قدامة ٤: ١٩٧، وشرح فتح البدير ٥: ١٩٦.

(٤) الام ٣: ٥٤٠، ومختصر المزني ٨١، والمجموع ١١: ٤٤، والمعني لابن قدامة ٤: ١٩٧، وسبل السلام ٣: ٨٥٩.

(٥) الام ٣: ٥٦٠.

(٦) مختصر المزني: ٨١، والمجموع ١١: ٢٥٠.

(٧) مختصر المزني ٨١، والمجموع ١١: ٢٥٠.

(٨) المعني لابن قدامة ٤: ١٩٧.

(٩) التهذيب ١٤: ٧، حديث ٦٣٤، والاستبصار ٣: ٩١، حديث ٣١١-٣١٠.

رطباً (١)، وهذا نص.

وما ذكرناه من تفسير العرية قول أبي عبيدة من أهل النعة.

مسألة ١٥٥: إذا كان لرجل نخلة عليها تمر، ولآخر نخلة عليها تمر،

فخرصهما تمرين، فإنه لا يجوز بيع أحدهما بالآخر، إلا أن يكونا عريتين.

وللشافعي فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يجوز. ذهب إليه ابن حبان أبو علي (٢).

ولثاني: إن كانا نوعاً واحداً لا يجوز، وإن كانا نوعين يجوز ذلك. حكى

عن أبي إسحاق (٣).

والثالث: لا يجوز بحال، وبما يجوز بيعه بالتمر الموصوع على الأرض كيلاً.

حكى عن أبي سعيد الاصطخري (٤).

دليلاً على ما قلناه: عموم الأحاديث التي عن بيع لمراصة (٥)، وإنما

استثنى من جمعتها المرايا.

مسألة ١٥٦: إذا قسرت المرايا ما تقدم ذكره، فلا يجوز لأحد أن يبيع ثمرة

بستانه نخلة نخلة بيع العرية.

وقال الشافعي: يجوز أن يبيع نخلة نخلة، أو نخلتين إذا كان ذلك دون

الخمسة أوساق (٦).

(١) السنن الكبرى ٣: ٣١٠، ورواه الشافعي في أمه ٥٤: ٣، والمزي في مختصره ٨١، ورواه البحري

في صحيحه ٩٩: ٣ باختلاف يسير في القاطعة.

(٢) المجموع ٣٢: ١١، وفتح العزيز ٩٧: ٩، وفتح الباري ٤: ٣٨٥.

(٣) فتح الباري ٤: ٣٨٥، والمجموع ٣٣: ١١، وفتح العزيز ٩٧: ٩.

(٤) المجموع ٣٣: ١١، وفتح الباري ٤: ٣٨٥، وفتح العزيز ٩٧: ٩.

(٥) تضمنت الإشارة إليها في المسألة «١٥٢» فلاحظ.

(٦) الأم ٥٥: ٣، ٥٦.

دليلاً: أما قد يتبين حقيقة العربة، وذلك لا يتأتى في نخل البستان كله.
مسألة ١٥٧: عربة لا تكون إلا في لنخل خاصة، فأما لكرم وشجر
الموكة فلا عربة فيها، ولا يمكن أن يقاس على ذلك لصلان اقياس عندما.
وقال الشافعي: في لعب عربة مثل ما في اسحل قولاً واحداً (١).
وفي سائر الأشجار به فيها قولان، أحدهما أن فيها عربة (٢)، والثاني:
لا عربة فيها (٣).

دليلاً: أن أجمع على ثبوت لعربة في السحل، ولابدل على ثبوتها في غيرها
من الكرم والأشجار، وبحق غيرها باسحل قدس، وذلك لا يجوز عندما.
مسألة ١٥٨: يجوز بيع ما عدا الطعام قبل أن يقص. وله قول ثالث (٤).
وقال الشافعي: لا يجوز بيعه قبل تقصص، ولا فرق بين الطعام وبين
غيره (٥). وبه قال عبدالله بن عباس (٦).
وقال أحمد بن حنبل: أن كان مكياً أو موزوناً لم يخرجه قبل التقصص،
ويجوز في غيرها (٧). وله قال الحسن البصري، وسعيد بن المسيب (٨).

(١) الام ٥٥٣، ومختصر بري ٨، والمجموع ١١: ١١١، والشرح بوهج ٢٠١، والمعني لاس
قدامة ٢٠١، وشرح الكبير ١٦٩: ٤، ومدينة القاري ١١: ٣٠٤.

(٢) الام ٥٥٣، والمجموع ٧١: ١١، وفتح العزيز ٩: ٩٤.

(٣) المجموع ٧١: ١١، وفتح العزيز ٩: ٩٤.

(٤) بدنه المجتهد ١٣٢، ومختصر بري ٨، والمجموع ٢٧٠: ٩.

(٥) الام ٦٩٣، ومختصر بري ٨٢، ووجه ١: ١٤٦، وكافية لأحمر ١: ١٥٢، والمجموع ٢٦٤: ٩ و
٢٧، ومختصر ٨: ٥٢١، وبدنه مجتهد ٢: ١٤٣، والشرح بوهج ١٩١، ومعني لاس قدامة
٢٣٩: ٤، ومفتي المحتاج ٦٨: ٢، وبدائع الصائغ ١٨١: ٥.

(٦) صحيح بخاري ٣: ٨٩، ومختصر بري ٨، ومختصر بري ٨٢، والمجموع ٢٧٠: ٩، وبدنه المجتهد
١٤٣: ٢، والمعني لاس قدامة ٢٣٩: ٤، ومفتي المحتاج ٦٨: ٢، والام ٦٩: ٣، والتنف ٦٩: ١.

(٧) معني لاس قدامة ٢٣٩: ٤، والمجموع ٢٧٠: ٩، وبدنه المجتهد ١٤٣: ٢، والتنف ٦٩: ١.

(٨) المجموع ٢٧٠: ٩، والمعني لابن قدامة ٢٣٩: ٤.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: إن كان مفا ينقل ويخون م يخر يبعه قبل القص، وإن كان مفا لا ينقل ويخون من العمار حار يبعه قبل القص (١).
 دليلنا على ما قلناه: أن الطعام مجمع عليه، ولادليل على ما عداه، وطاهر الآية (٢) يقتضي جوازه.

ويصق قول النبي صلى الله عليه وآله: «من استأع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه» (٣).

فحص الطعام بذلك، ولو كان حكم غيره حكمه لينه.
 مسألة ١٥٩: القص فيما عدا العمار والارضين نقل المسع الى مكان آخر.
 وبه قال الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة: المص هو التحلية في جمع الأشياء (٥).
 دليلنا: أن ما عرياه لاحلاف في أنه قص، وما ادعوه لادليل على ثبوته قصاً.

مسألة ١٦٠: يجوز بيع اصدق قبل لقص، ويجوز بيع مال لخنق قبل قبضه. وبه قال أبو حنيفة (٦).

(١) الباب ١، ٢٥٣، والبنو اهدية ١٣٣، وشرح فتح العدير ٢٦٥، وشرح لعديه على لعدة المطبوع هامش شرح فتح لعدير ٢٦٥، وجميع ٢٧١، وندوة عهد ١٤٣، والمعني لاس قدامة ٢٣٩:٤، وبدائع الصنائع ١٨١:٥.

(٢) لعدة ٢٧٥.

(٣) صحيح لبحري ٩٠٣، بنو بر ماجة ٢٤٩، حدث ٢٢٢٦، وبنو بنو ٢٨٥، واستغ ٤٦٩.

(٤) الوجيز ١٤٦، وجميع ٢٧٦، ٢٨٣، وشرح الوحد ١٩٣، ومعني نسخ ٢٢٢، ولسحر الزحار ٣٦٩:٤، والمعني لاس قدامة ٢٣٨:٤.

(٥) البنو اهدية ١٦٣، وندوة العهد ١٤٤، وجميع ٢٨٣، وبنو الزحار ٣٦٩، ومعني لاس قدامة ٢٣٨:٤.

(٦) البنو اهدية ١٣٣، وشرح فتح العدير ٢٦٥، وبداية العهد ١٤٥:٢.

وقال الشافعي: لا يجوز (١).

دليلنا: قوله تعالى: «وأحل الله البيع» (٢)، ودلالة الأصل، والمنع يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٦١: الثمن إذا كان معيناً يجوز بيعه قبل قبضه ما لم يكن صرفاً، وإن كان في الذمة أيضاً يجوز.

وقال الشافعي في المعين لا يجوز قولاً وحداً (٣)، وفيما في لئمة فولان (٤).

دليلنا: الآية (٥)، ودلالة الأصل، وحوار التصرف، والمنع يحتاج إلى دليل.

وروى سعيد بن حبيب، عن ابن عمر أنه قال: كنت أبيع الابل بالمقيع، فبيع بسدبير واخذ الدراهم، وبيع بالدرهم وآخذ الدينير، آخذ هذه من هذه، وأعطى هذه من هذه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا بأس أن تأخذها ما لم تغترقا وسكما شي» (٦).

مسألة ١٦٢: إذا قال لمن أسلم إليه: إذهب إلى من نسيت فيه وكن من له طعام لمفسك، فذهب وأكله، لم يصح فسخه بالاخلاف.

وإذا قال: إحضر اكتبالي منه حتى أكلته بك، فحضر معه وأكله، لم يحرم أيضاً بالاخلاف.

ون قال: إحضر معي حتى أكلته لمسي، ثم رآه ثب من غير كين،

١. مجموع ٩: ٢٦٤، ونحوه ١١٥، ومعي ٨: ٥٢١، وسنة عهد ٢: ١٤٥، وفتح العزيز ٨: ٤٢٥، والاشبه ونظائر ٤٥٦.

(٢) سورة ٢٧٥.

(٣) المجموع ٩: ٢٦٩ و ٢٧، ومعي مج ٢: ٦٩، وسراج الموضح ١٩١.

(٤) المجموع ٩: ٢٧٢ و ٢٧٤.

٥. لبعره ٢٧٥.

(٦) سنن أبي داود ٣: ٢٥، حبيب ٣٣٥٤، ومسنن عبد بن يسي: ٢٥٥ حديث ١٨٦٨، وصحة المعبود

١: ٢٧٠، حديث ١٣٦٢، ورواه سنن أبي في سنة ٧: ٢٨١ و ٢٨٢ باختلاف في بعض نكته

فإن رضي ما كتب إليه لنفسه كان عندنا جائزاً، ولا يجوز ذلك عند الشافعي (١).
وإذا اكتاله لنفسه، ويتركه ولا يفرغه، ويكون ماعيه مكيالاً واحداً،
فكاله عليه، حار عندنا، وللشافعي فيه وجهان (٢).

وإن كتاله المشتري منه وفرغه، ثم كاله كلاً مستأنفاً عن من باع منه،
كان اقتضاه جميعاً صحيحين بلا خلاف.

دليلنا على المسألتين: إجماع المرفقة، وأحاديثهم تدل على أن قبضه عنه
صحيح (٣)، ثم يحتسب لنفسه.

مسألة ١٦٣: إذا كان لرحل على غيره فقير طعام من جهة السلم، ولدي
عليه الطعام من جهة السلم له على غيره طعام من جهة لقرض، فحده المسلم
فطالب المسلم إليه بالطعام، فاحاله على من له عليه من جهة لقرض، كان
حائراً. وكذلك إن كان لطعم الذي له قرضاً والذي عليه سماً كان حائراً.
وقال الشافعي في المسألتين: لا يجوز (٤).

دليلنا: إن لأصل جوار ذلك، والمبيع يحتاج إلى دليل.
وأيضاً فإن هذه حوالة ليست ببيعاً، فلا وجه للمنع منه، فمن قال إنه بيع
فعليه الدلالة.

مسألة ١٦٤: إذا كان الطعامان قرضين، يجوز الحوالة بلا خلاف. وإن كانا
سلمين يجوز أيضاً عندنا.

وعند الشافعي لا يجوز (٥).

(١) مختصر المري. ٨٢.

(٢) مختصر المري: ٨٢، والمجموع ٢٧٩: ٩.

(٣) نظره في التمهيد ٣٥٤٧-٣٦ حديث ١٤٦ و ١٥٢.

(٤) مختصر المري ٨٢، والوجيز ١١٦، والمجموع ٢٧٩: ٩، وفتح العزيز ٨٣٣.

(٥) مجموع ٧٠٧: ١٣، و ٢٩٥ و ٤٤٦، والوجيز ١٤٦، وكفاية الأخير ١٦٢ و ١٧٠، وفتح العزيز ٨٣٣ و ٢١٣.

وفي أصحابه من قال: لا يجوز أيضاً، د كما في قرضين، وهو ضعيف عندهم (١).

دليلنا: أن لأصل حواره، والمع يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٦٥: إذا انقطع لسم فيه لم يفسح لبيع، ويبقى في الدمة.

وللشافعي فيه قولان، أحدهم: أنه يفسح السلم (٢).

ولآخر: أنه لا يفسح، إن شاء رضى بتأخيرته في قابل، وإن شاء فسخه (٣).

دليلنا: أن هذا عقد ثلث، وفسحه يحتاج إلى دليل، وليس في الشرع ما يدل

عليه.

مسألة ١٦٦: إذا باع طعاماً قعيراً عشرة دراهم مؤجلة، فيها حلّ لأجل أخذ

بها طعاماً حاز ذلك إذا أخذ مثله، فإن زاد عليه لم يجز.

وقال الشافعي: يجوز على القول المشهور، ولم يفصل (٤). وبه قال بعض

أصحابنا.

وقال مالك: لا يجوز، ولم يفصل (٥).

دليلنا: جماع المعرفة، وأحارهم (٦)، ولأن ذلك يؤدي إلى بيع طعام طعام،

فالتفاضل فيه لا يجوز.

والقول الآخر الذي لأصحابنا قوي، لأنه بيع طعام بدراهم في القعيرين

معاً، لا يبيع طعام طعام، فلا يحتاج إلى اعتبار المثلية.

(١) المجموع ٩٣: ٤٢٦ و ٤٢٩.

(٢) فتح المبرر ٩: ٢٤٥، وكذا في الأخير ١: ١٦١.

(٣) فتح المبرر ٩: ٢٤٥، وكذا في الأخير ١: ١٦١.

(٤) المجموع ٩: ٢٧٥، وبداية المجتهد ٢: ١٤٢.

(٥) بداية المجتهد ٢: ١٤٢ والمجموع ٩: ٢٧٥.

(٦) عموم الأحبار المروثة في الكافي ٥: ١٨٧، وللمبس ٧: ٩٤ حدث ٣٩٩-٤١١.

وصاعاً من تمر» (١) وفي بعضها «سمر» (٢) يريد به حنطة.
وروى عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «من ابتاع محملة
فهو بالخيار ثلاثة أيام، فإن ردها رد معها مثل لبها، أو مثني لبها فمحملة» (٣).
مسألة ١٦٨: مدة الخيار في المصرة ثلاثة أيام مثل مدة الخيار في سائر
الحيوان.

واختلف أصحاب الشافعي فيها.
فقال أبو سحاق: قدر استلثة لوقوف على التبدليس، ومعرفة عبث
التصيرية (٤).
وقال ابن أبي هريرة أبو علي: الثلاثة إذا شرع الخيار فيه، وخيار التصيرية
على الفور (٥).
ومهم من قد وقف على خيار التصيرية فيما دون استلثة كان له
الخيار في بقية الثلاث بلسة، ذهب إليه أبو حامد لمروزي في جامعه، وعليه
بعض الشافعي في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي جلي (٦).

(١) شرح معاني الآثار ٤: ١٩٠، وسنن أبي داود ٣: ٧٤٣ حديث ٢٧٩، ورسالة مسند الشافعي ٢: ١٤٢
حديث ٤٦٨، وروى نحوه في الموطأ ٢: ٦٨٣ حديث ٩٦.

(٢) كذا في نسخة المصنف، وسنن أبي داود ٣: ٧٤٣ حديث ٢٧٩، ورسالة مسند الشافعي ٢: ١٤٢
حديث ٤٦٨، وروى نحوه في الموطأ ٢: ٦٨٣ حديث ٩٦.
(٣) كذا في نسخة المصنف، وسنن أبي داود ٣: ٧٤٣ حديث ٢٧٩، ورسالة مسند الشافعي ٢: ١٤٢
حديث ٤٦٨، وروى نحوه في الموطأ ٢: ٦٨٣ حديث ٩٦.
(٤) وعنه «الاستبراء» وأما بعض من ذهب إلى أن الخيار في التمر يكون ٥ - ٣٢٠ (رب حكيم) فيمن
اشترى مصرة).

(٥) سنن أبي داود ٣: ٢٧١ حديث ٣٤٤٦، وسنن ابن ماجه ٢: ٧٥٣ حديث ٢٢٤٠، والسنن الكبير
٥: ٣١٩، وتلخيص الخبير ٣: ٢٣ حديث ١١٩٤.

(٦) المجموع ١٢: ٣٣، وإرشاد الساري ٤: ٦٦٤.

(٥) مجموع ١٢: ٣٢ - ٣٣، ولسرغ البوهاج ١٩٠، وفتح ساري ٤: ٣٦٢، وفتح مبرير ٨: ٣٣٤
(٦) الام ٧: ١٠٠، ومجموع ١٢: ٣١، وأبني لاس عدامه ٤: ٢٥٥، وفتح ساري ٤: ٣٦٢ - ٣٦٣، وفتح
المبرير ٨: ٣٣٤.

دلتنا: اجماع العرقة على ثوب آخر في خمسون ثلاثة أيام شرط ولم
يشترط، وقد تقدم (١). وهذا داحل في ذلك، والخبر لدى روياه عن أبي هريرة
وابن عمر صحيح بذلك (٢).

مسألة ١٦٩: غوص المني منى محله صاع من تمر، أو صاع من برع
ماض النبي صلى الله عليه وآله (٣).
واختلف أصحاب الشافعي:

فقال أبو العباس بن سريج: يرد في كل منى من غلب فيه (٤).
وقال أبو اسحق لم يرد: الصاع من التمر هو لأصل، فيضري الحصة فإن
كانت أعلا منه وأكثر ثمناً حرم، وإن كانت دونه لم يجر، وإن كان في موضع
لا يوجد فيه تمر وحسب قيمة الصاع من تمر المدينة، وإن كان في بلد يوجد إلا
أن ثمنه كثير يأتي على ثمن الشاة أو على أكثره قوة قيمة المدينة (٥).
ومنهم من قال: التمر هو الواجب وإن أتى على ثمن الشاة بسبعة، وهو
لصحيح، أو التمر الذي ثبت أنه غوص عنه (٦).

(١) تقدم في المسألة «٨٨» من هذا الكتاب ملاحظ.

(٢) انظر السنن الكبرى ٣: ١٩٠، وسنن ابن ماجه ٢: ٧٥٣ حديث ٢٢٤٠، وسنن الترمذي ٣: ٥٥٣
حديث ١٢٥١، ١٢٥٢، ونصف عبد بن رافع ٨: ١٩٦ حديث ٤٨٥٩، ١٤١٦، وصحيح
بخاري ٩٢: ٣.

(٣) صحيح البخاري ٣: ٩٢، ٩٣، وسنن أبي داود ٣: ٢٦٠ حديث ٣٤٤٣، ٣٤٤٧ وسنن
٢: ٧٥٣ حديث ٢٢٣٩، ٢٢٤١، وشرح معاني الآثار ٤: ١٧٤، ونصف عبد بن رافع ٩: ١٩٧
١٩٨ حديث ١٤٨٥٨، ١٤٨٦٦، وحكي مصلا في صحيح - ب ٤: ٣٦٤ عن سرر حفظ الرداء
رذاهومها صاع من بر.

(٤) المجموع: ٤٨: ١٢، وفتح العزيز ٨: ٣٣٥

(٥) المجموع ١٢: ١٨، والمعي لاس فداية، والشرح الكبير ٤: ٩١، وصححه بغيره ٨: ٣٣٥

(٦) المجموع ١٢: ٤٩، وفتح العزيز ٨: ٣٣٥

دليلاً: جماع الفرقة واحد رهم (١)، وانصافاً لأحد ر لتي قدماها تصمص عمر
أو بر (٢)، فمن قبل غيره تقوم مقه فعينه الدلاء.

مسألة ١٧٠: التصرية في سفره مثل التصرية في سفة ولشاه وبه قول
الشافعي (٣).

وقاب دود: لا يجوز له رد البقر (٤).

دليلاً: اجماع الفرقة.

ويصاف حرم عدايته من عمر من حي صنيته عده وآله بقاب (٥) من
اسرى محبته فهو له رثالة (٥) (٥) وذلك يتناول القرة، وساقه، ولشاة
على حد سواء.

مسألة ١٧١: د صري حاربه ورعها، به يشب له حمار لمكان التصرية.

ولشافعي فيه ثلاثة أوجه.

أحدها، ان ذلك مسرة التصرية في الابل وسفر واعيم، وهو لأصح
عندهم (٦).

واشئ أنه يردده ولا يرد معها صاعاً من نمر (٧).

(١) انظرها في الكا ١٦٣٥ حدث ١، وسهبت ٣٥١ حدث ١٠١، ومعنى لآخر ٢٨٢ (ب)
معنى الماخلة والربية ()

(٢) حديث لأشياء أبي في هـ من حديث ١١٠ من حديث ١٠٠

(٣) مختصر بروي ٨٢، والمجموع ١٢ و ١٤ و ١١٠، ومعنى صحيح ٦٤٢، والشرح الوهاب ١٩٠،
وسبل السلام ٨٢٦، ٣.

(٤) معني لاس قدمه ٢٥٦، والشرح كثير ٩٢، و شرح رح ٣٥٣

(٥) السنن الكبرى ٣١٩، وسنن من حجه ٧٥٣، حديث ٢٢٤٠

(٦) المجموع ٨٥، ١٢، وفتح شرح بروي ٣٣٦، ومعنى صحيح ٦٤٢، والشرح الوهاب ١٩٠، ومعني لاس
قدامة ٢٥٦، ٤

(٧) المجموع ٨٧ و ٩١، والشرح الوهاب ١٩٠، وفتح شرح بروي ٣٣٦، ومعني صحيح ٦٤٢،

والثالث: لا يردها أصلاً (١).

دليلاً: أن ثبوت ذلك غير في الجمع مقتضوع به عنه دلالة واضحة، ولأنه
على ثبوت مثله في الحرة، فمن ادعى الجمع بينها فعليه دلالة.

مسألة ١٧٢: إذا صرى أتماً (٢) فلا ثبت فيه حكم بصرية

وقال أصحاب الشافعي: له ردها (٣).

وأما ردة التمر فبني على طهارة لبنها.

وقال أبو سعيد لا يصحرون. سمى صاهراً (٤).

وقال باقي أصحابه: - حس (٥).

فمن قرأ صاهراً رده عنه صدى من تمر، ومن قرأ حس لا يرد مسألاً.

دليلاً: أن ثبوت ذلك غير في الجمع مجمع عنه، ولأنه على ثبوت ذلك

غير في لائق، وأما سمى صاهراً صاهراً، وسماه حرج بقره.

مسألة ١٧٣: إذا سترها بمصره، أو بغير مصره، وحسن عدده لحدوة

المرعى، لم يثبت الخيار.

وللشافعي وأصحابه فيه قولان:

أحدهم: مثله قد ه، وهو لا يقرى بعدهم، فمن أحبب رده رده عنه (٦).

ولآخر: أن الحب لا يفسد، رده يفسد، وهو ضعيف (٧).

فتح الباري ٣٦١:٤

(١) المجموع ٨٧:١٢، فتح ٣٣٦:١٠

(٢) الأناذ: الحماره الاثني عشرة

(٣) مجموع ٨٨:١٢ - ٨٩، فتح العزيز ٣٣٦:٨، فتح الباري ٣٦١:٤.

(٤) و(٥) المجموع ٨٨:١٢ و ٥٦٩، فتح العزيز ٣٣٦:٨.

(٦) المجموع ٤٧:١٢، فتح العزيز ٣٣٧:٨، فتح الباري ٣٦١:٤.

(٧) المجموع ٤٧:١٢، فتح الباري ٣٦٧:٤، فتح العزيز ٣٣٧:٨.

وعندي ان هذا الوجه قوى لمكان الخبر.

دليلاً على أن ليس له الرد: هو أنه إنما كان له الرد لمكان العبء، وهذا من لعبه ولحقه الرد، لأنه تابع له. وإذا قسما له الرد، فممكن الخبر، لأنه لم يفضل بين أن تزول التصرية وأنه لا تزول.

مسألة ١٧٤: إذا حصل من ابيع فائدة من ساح أو ثمرة بعد القصاص، ثم ظهر به عيب كان فيه قبل انعقد، كان ذلك للمشتري. وبه قال الشافعي (١).

ووب مايك ابود بيرده مع الام، ولايرد الثمرة مع لاصوب (٢).

وقد أُنشِئت - سقط رد الأصل بالعب (٣).

دليلنا: اجماع الفرقه.

وروت عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله قضى أن الخراج بالضمان (٤).
وم يفرق بين الكسب ولولد والثمرة، فهو على عمومه.

مسألة ١٧٥: إذا اشترى حوراً حاملاً، فولد في ملك المشتري بعد المض،
 حمد به عبداً كان به قبل البيع، ردّها ورث أولاد معها.

ولشافعی فیہ قولان:

أحدهما مثل ما قسناه، داقل سويد وسط من انش (ه).

(١) مختصر البرقي: ٨٣، وفتح التحرير: ٣٨٩، وبدنه المجتهد: ١٨١:٢، وسبل السلام: ٨٣٢:٣.

(٢) بداية المجتهد ١: ٢، ونبذة السالك ٦٦: ٢، وفتح العزيز ٨: ٣٧٩، وسبل السلام ٣: ٨٣٧.

(٣) الباب ١: ٢٣٩، وندبه المجلد ٢، ١٨١، وفتح البحر ٨، ٣٧٩، وسيل سلام ٣، ٨٣٢، ومعدنات
 ر. رشدي: ٥٧٢.

(۱) سن ۱۳۰۶ ۱۵۴۲ حدیث ۲۲۴۳، ومن مریدی ۵۸۲۳ حدیث ۱۲۸۵-۱۲۸۶، ومن

السنة ٢٥٥٧، وزيب محمد - فعلى ٢٤٣١ حدود ١٣٧٩، ومحمد محمود ٢٦٧

۱۳۸۵

(٥) فتح العزيز ٨: ٣٨١.

والآخر: لا يرد الولد، لأن الولد ليس له قصص من الثمن (١).
 دليلنا: أن عهد البيع قد شتم على حارية حامة، واختم دحل في الثمن.
 فإذا أراد الرد، وجب أن يرد جميع المبيع.
 مسألة ١٧٦: إذا اشترى حارية حاملة فولدت في بيتك لمشتري عبداً
 مملوكاً، ثم وجد نالام عيباً، فإنه يرد الام دون ولد.
 ولشافعي فيه قولان: أحدهم مثل ما قدمه (٢).
 والثاني: له أن يردّها معاً، لأنه لا يجوز أن يفرق بين لاء وولده في دون
 سبع سنين. والأول أصح عندهم (٣).
 دليلنا: عموم قوله عليه للسلام: «الخراج بالصحة» (٤).
 مسألة ١٧٧: من اشترى حارية فوطأها، ثم عده بعد لوطء أن به عيباً، لم
 يكن له ردها وبه الأثر. وبه قال أبو حنيفة، وسهم بن الثوري (٥)، وهو لم يروي
 عن علي عليه السلام (٦).
 وقول الشافعي، ومالك، ونسوة، وعثمان لشي: له ردها، ولا حب عليه
 مهرها إن كانت حبلاً، وإن كانت بكرأ لم يكن له ردها (٧).

(١) مختصر المزني: ٨٣، وفتح العزيز: ٣٨١

(٢) مختصر المزني: ٨٣، والمجموع: ١٢، ٢١٥، وفتح بربر: ٣٨١، ٣٨٢

(٣) المجموع: ١٢، ٢١٥، وفتح العزيز: ٣٨٢.

(٤) من لساني ٧، ٢٥٥، ومن سمرقدي ٣، ٥٨٢، حبيب: ١٢٨٥، ١٢٨٦، ومن من مائة ٣، ١٥٤.

حديث: ٢٢٤٣، وترتيب مسند الشافعي ٢، ١٤٣، حبيب: ٣٧٩، وصحة يعقوب: ١، ٢٦٧، حبيب: ١٣٤

(٥) فتاوى أهديه ٣، ٧٥، ٧٦، ونجدي ٩، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، يعني رأس فاهه ٤، ٢٥٩

٢٦٠، والمجموع: ١٢، ٢٢٢، وسبل السلام: ٨٣٢.

(٦) السنن الكبرى: ٥، ٣٢٢، ونجدي ٩، ٧٦، ويعني رأس فاهه ٤، ٢٥٩، والمجموع: ١٢، ٢٢٢

(٧) مختصر المزني: ٨٣، وندوة أهديه ٢، ١٨، والمجموع: ١٢، ٢٢٢، ونجدي ٩، ٧٦، ويعني رأس فاهه

وفار ابن أبي رزده ورد معه مهر مثله (١) وزوج ذلك عن عمر بن الخطاب (٢).

دليلاً: اخرج حرفة وأحمد ربه، وقد ذكره في الكتب المتعددة ذكره (٣).
وأيضاً منه خرج لصحة، لأنه بين قسيتين، فاش يقو بمافساة (٤).
واشاني: رزده ورد معها مهر (٥) وقول شفعي خارج عن جامع
نصحة، وذلك لا يجوز، لأنه لا يجوز إحدث قول شلت إذا أجمعوا على قوبين،
كما لا يجوز إحدث قول ثاب إذا أجمعوا على قوب واحد.

مسألة ١٧٨: إذا حدث، لمسح عصب في يد البايع، كد للمشترى الرذ
ولامسات، وبس له إحارة سبع مع الأرش، ولا عر اسنح على يد الأرش
بلا خلاف، فاب تراصا على الأرش كان حثراً وقد قال ابن سريج (٦).
وظاهر مذهب الشافعي أنه لا يجوز (٧).

دليلاً: فونه عنه لسلام «الصبح حارس لمسمين، إلا محترم حلالاً أو
أحل حراماً» (٨).

(١) نخس ٩، ٧٧، وبداية العهد ٢، ١١١، وجموع ١٢، ٢٢٢، وبني لاس قد مره ٤، ٢٥٩، ٢٦٠،
وهاروي الهندية ٣، ٧٥-٧٦.

(٢) بنى ٩، ٧٦، وبني لاس قد مره ٤، ٢٥٩، وجموع ١٢، ٢٢٢.

(٣) العهد ٧، ٦٠، حديث ٢٦١-٢٧٢، والكافي ٥، ٢١٤-٢١٥، حديث ٢، ٥.

(٤) السنن الكبرى ٥، ٣٢٢، وبنى ٩، ٧٦، وبني لاس قد مره ٤، ٢٥٩، وجموع ١٢، ٢٢٢.

(٥) السنن الكبرى ٥، ٣٢٢، وأعلى ٩، ٧٦، والمقي لابن قدامة ٤، ٢٥٩.

(٦) المجموع ١٢، ١٣٢-١٣٣، ١٦٨.

(٧) مجموع ١٢، ١٣٢، وبداية العهد ٢، ١٧٧، والمقي لابن قدامة ٤، ٢٥٩، والشرح الكبير ٤، ٩٧.

(٨) ابن ندر قطي ٣، ٢٧، وسنن بن جرير ٢، ١٨١، حديث ٢٣٥٣، وسنن الترمذي ٣، ٦٣٤.

حديث ١٣٥٣، وسنن ابن رزده ٣، ٤، ٣، ٣٥٩٤، ومبدأ أحمد ٢، ٣٦٦، ومن لا يخبره لقيه.

٢٠، ٣، حديث ٥٢.

مسألة ١٧٩: إذا اشترى عبداً من أسب عداً أو حريرة وقصدها، ثم وحداها عبداً، كان لها ردّ العبد إحصاءً، وإن أراد أحدهما أن يردّ نفسه وأراد الآخر إمساكه، لم يكن لمن أراد ردّه أن يردّ نفسه حتى يمقاً. وبه قال أئحيفة (١).

وقال الشافعي: له أن يردّ نفسه (٢).

دليلنا: إن أئحيف أن لها الخيار عند الاحتماع، ولأدس عن أن لها الرد عند الانرد، وإن قلنا له ردّ عموم الأئحار، لأنه عنه سلام - بمقتضى (٣)، كان قوياً.

مسألة ١٨٠: إذا اشترى عتس صفة واحدة، فوحد بأحداهما عبداً، ثم عكر له أن يردّ العتس دون المصحيح، وبه أن يردّهم وبه قول الشافعي (٤).

وقل أئحيفة: له أن ردّ العتس دون الآخر (٥).

دليلنا: ائماع الفرقة وأئبارهم (٦).

(١) بسوط ١٣، شرح فتح العتس ٣٦٧، ومعنى لاس قدمه ٢٦٨، شرح كنز ١٠٦، وبتأية المئتد ١٧٨، ٢.

(٢) مختصر ائري ٨٣، وقصة العتس ٣٦، ومعنى لاس قدمه ٢٦٨، شرح كنز ١٠٦، وبتأية المئتد ١٧٨، ٢، والبسوط ١٣، ٥.

(٣) العتس وه "سج كئس في سؤى ٥، ٢١٣، شرح فتح العتس ٣٦٧، باب العتس الموحة للرد.

(٤) مختصر ائري ٨٦، وفتح العتس ٢٤٢: ٨، ٣٦٨، ومعنى المئتد ٢٠٢، وانشف ١، ٤٥، ومعنى لاس قدمه ٢٦٨، شرح كنز ١٠٦، وعكس ١٠٦، ١٣، وبتأية المئتد ١٧٨، ٢، وانشف ١٢، ١١٣، ١٧٤.

(٥) انشف ١٠٩: ٤، والبسوط ١٣، ١٠٢، وشرح فتح العتس ١٧٥، ومعنى لاس قدمه ٢٦٨: ٤، وانشف الكئس ١٠٦: ٤، وبتأية المئتد ١٧٧، ٢، وانشف ٧٦: ٩، وفتح العتس ٢٤٣: ٨، ٢٤٤، ٣٦٨.

(٦) انظر دعائم الاسلام ٤٧: ٢، حدث ١١٦.

وأيضاً فإن الصفقة اشتملت عليها، فمن أحرر لتعويض فيها فعليه لدلالة،
فأما رد الكل فعليه، جماع القرعة على مدلهاء.

مسألة ١٨١: إذا كان واحد لإثنين: بعثك هذا لعدد ألفي، فقال
أحدهما: قلت نصفه بحسمائة، ورد الآخر، لم يسعقد العقد. وبه قال
أبو حنيفة (١)

وقال الشافعي: يسعقد العقد في حقه، سواء قبل صاحبه أو رد (٢).
دليلنا: أنه لا دليل على ثبوت هذا العقد في حصصه، وقوله غير مطابق
للإيجاب، فوجب أن لا يثبت العقد.

مسألة ١٨٢: إذا اشترى حارثة رأى شعره حمداً، ثم وحده سقطاً، لم يكن
له الخيار. وبه قال أبو حنيفة (٣).

وقال الشافعي: له الخيار (٤).
دليلنا: أنه قد ثبت العقد وإن ثبت الرد يثبت وجوبه عيباً يحتاج إلى دليل.
مسألة ١٨٣: إذا بعت وجهها بأصلاء، ثم أسمر أو أحرر حديثها بالدم
وهو الكدكوب. ثم صبر، لم يكن له خيار.
وقال الشافعي: له الخيار (٥).

(١) الفتاوى الهندية ١٥: ٣، وبذائع الصنائع ٢٨٤: ٥.

(٢) المجموع ٣٣٧: ٩.

(٣) نقل مقصود من قول المؤلف قد مر سره «أنه لو كان أبو حنيفة» مراد به ما مرجه شعر وسقطه
عيباً موجباً لرد، لا يجوز له صرحه، ثم عمده بمرجعي في بسوط وعمره حب من التصريح
بعدمه، بل عدمه من لغوب موحه بردد وجهه، لا كره، وجهه أصلاً وردد.

(٤) لا م ١١٩: ٣، ومختصر بري ٨٣، ومجموع ١٢ و ٩٥ و ٩٦ و ١٤٢، وفتح المصنف في شرح
فقه العن ٧٠، والسراج الوهاج ١٩٠، وفتح العزيز ٣٢٦: ٨.

(٥) المجموع ١٢: ٩٧-٩٨، والسراج الوهاج ١٩٠.

دليلنا: مقدماته في المسألة لا أولى سواء.

مسألة ١٨٤: إذا اشترى حرية على ابن بكر فكيف ثبأ، روى أصحابنا أنه ليس له الرد.

وقال الشافعي: له الرد (١).

دليلنا: أخبارهم التي رويها (٢).

وأبصرنا بذلك عند برء منه بخارج أو دليل.

مسألة ١٨٥: إذا اشترى عبد على ابن بكر فخرج مسلماً لم يكن له خدر وبه قال المزني (٣).

وقال باقي أصحاب الشافعي: له الخدر (٤).

دليلنا: أن الثابت الخيار في ذلك بخارج أو شرع، ورفض صحة لعدم.

مسألة ١٨٦: إذا اشترى عبد أو ثمة، فوجدهم راسين، لم يكن له خدر.

وقال الشافعي: له الخيار (٥).

وقال أبو حنيفة في الحرية له الخيار، وفي لعدم لاحتار له (٦).

(١) مجموع ١٢ ٣٣٣، فتح مرقب ٨ ٣٢٩، وندبه عهد ٢

(٢) بكر ٥ ٢١٥ حديث ١١١، وندب ٧ ٦٥ حديث ٩ ١٠٣، وندب ٢٣ حديث ٢ ١١٠

(٣) فتح مرقب ٨ ٣٢٥.

(٤) المجموع ٩ ٣٥٦، ومعي المحتاج ٢ ٥١

(٥) مجموع ١٢ ٣٤١، وشرح فتح ١٨٦، فتح مرقب ٨ ٣٢٩، ومعي عهد ٢ ٥٠ وكندبه

الأخبار ١ ١٥٥، وندبه عهد ٢ ١١٣، وعمدة الخرج ١ ٢٧، ومعني لاس عهد ٤ ٢٦٣.

والبسوط ١٣ ١٠٦.

(٦) اللسان ١ ٢٣٩، وعمدة الخرج ١١ ٢١٧ ٢١١، وندبه عهد ٣ ٦٧، وشرح فتح مرقب

٥ ١٥٥، ومجموع ١٢ ٣٤١، وفتح مرقب ٨ ٣٢٩، وندبه عهد ٢ ١٧٣، وشرح مرقب

٤ ٣٥٦، والمعني لاس عهد ٤ ٢٦٣، وفسوم ١٣ ١٠٦، وفتح معني في شرح عهد ٦٠

وطائغ تصانيع ٥ ٢٧٤.

دليلنا: ماقتناه في المسألة الاولى سواء.

مسألة ١٨٧: إذا اشترى عبداً فوجده حراً، وأخذه كذلك، لم يكن له خيار

وقل شفعي له الخ (رقم ١١).

وقل أبو حنيفة: يشترى الحرة في حرة دون العبد (٢).

دليلنا: ماقتناه في المسألة الاولى سواء.

مسألة ١٨٨: إذا كان العبد سواً في العرش لا يشترى فيه الحرة، سواء كان صغيراً أو كبيراً.

وقل شفعي: يشترى الحرة في كبير دون الصغير (٣).

وقل أبو حنيفة: يشترى في الجارية دون العبد (٤).

دليلنا: ماقتناه من أنه لا يشترى في العبد يوجب الرد.

مسألة ١٨٩: إذا كان العبد غير محتون، ولا حرة فيه، صغيراً كان أو كبيراً.

وقل شفعي: يشترى الحرة في كبير دون الصغير، لأنه لا يشترى عليه من قطعه (٥).

(١) مجموع ٢ ٤ ٣، شرح توهج ١٨٦، ومعنى مجروح ٢ ٥، وكذا في الإباحة ١٥٥١، وفتح

الحرير ٨ ٣٢٧، والبحر ٤ ٣٥٧، ومعنى لاس فداؤه ٤ ٢٦٣، ولاشده ويطار ٤٥٥

(٢) السبب ١ ٢٣٩، ومعنى لاس فداؤه ٣ ٦٩، وفتح مجروح ٥ ١٥٥، وفتح الحرير ٨ ٣٢٧،

وبحر راجح ٤ ٣٥٩، ومعنى لاس فداؤه ٤ ٢٦٣، وفتح مجروح في شرح فداؤه ٧٠، وندائع

النصائح ٢٧٤:٥

(٣) لمجموع ١٢ ٣٢١، وفتح الحرير ٨ ٣٢٧، ومعنى مجروح ٢ ٥٠، وشرح توهج ١٨٦، وندائع

لمحمد ٢ ١٧٤، وفتح المعين في شرح فداؤه المعين ٧، ولاشده ويطار ٤٥٥

(٤) السبب ١ ٢٣٨، والفتاوى المختصية ٣ ٦٩، والوجيز ١ ١٤٢، وفتح الحرير ٨ ٣٢٧، والمجموع

١٢ ٣٢١، وندائه لمحمد ٢ ٧٤، والبحر راجح ٤ ٣٥٧، وندائع النصائح ٥ ٢٧٤

(٥) المجموع ١٣ ٣٢٢، وفتح الحرير ٨ ٣٢٩، ومعنى لاس فداؤه ٤ ٢٦٤، ولاشده ويطار ٤٥٦

وأما الحاربة فلا خلاف أنه لا خيار فيها.

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ١٩٠: إذا شري حاربة فوجده معيبة فكأن له خيار. وبه قال

الشافعي (١).

وقال مالك: له الخيار (٢).

دليلنا: ما قلناه من أن مات ذلك عبداً يرد به يفتح إن دس.

وأيضاً فإن أعلمه بالعباء ليس محرراً، وقد صغره ومعه له حرره.

فلا يشترط بالعلم الرد.

مسألة ١٩١: إذا شري عبداً ففتنه، ثم علم أنه كان له عيب، كان له

لرجوع بالأرش. وبه قال الشافعي (٣).

وقال أبو حنيفة: ليس له ذلك (٤).

دليلنا: أنه إذا ثبت أن ذلك عيب لم يوجب لأرش، فمن أسقطه فعليه

الدلالة.

مسألة ١٩٢: إذا اشترى شيئاً ومعه عيب، ثم وجد له شيئاً كان له عيب الدرع

وحدث عنده عيب آخر، لم يكن له رده إلا أن يرضى بهائع من عيبه باقياً،

فيكون له رده ويكون له لأرش إذا منع باقياً من قبوله معه. وبه قال

الشافعي (٥).

(١) مجموع ١٧: ٣٢٢

(٢) المغني لابن قدامة ٢: ٢٦٤، والشرح مبك ٤: ٩٦، ومجموع ١٣: ٣٢٢

(٣) مختصر المزي ٨٣، وأبو حنيفة ١: ١٤٣، ومجموع ١٥: ٥٤٠، وفتح العزيز ٨: ٣٤٢، وشرح

فتح بقدره ١٦٣

(٤) أنساب ١: ٢٤، والعقود ٣: ١٣، وشرح فتح بقدره ١٦٢، ١٦٣، وفتح بقدره

٨: ٣٤٢، والبحر الزخار ٤: ٣٦٧.

(٥) لوحي ١: ١٤٣، ومغني لابن قدامة ٤: ٢٦، وفتح بقدره ١١٠، وشرح نكته ٤: ٩٩

وقال أبو ثور، وحماد بن أبي سليمان: إذا حدث عند المشتري عيب ووجد عيباً قديماً كان عبد الله ثمة، رده ورده معه أرش لعب (١).
وقال مالك وأحمد المشتري بالخيارين أن يردّه مع أرش لعب الحدث،
ويش أن يسكه ويرجع على ثمن بأرش عيب لعديم (٢).
دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٣).
مسألة ١٩٣: إذا اشترى رجل من غيره عديس، أو ثوبين، أو درهمين،
فوجد أحدهما عيباً، لم يكن له أن يردّ اللعب منهما، وكان الخيار بين ردّه
الجميع أو يأخذ أرش اللعب.
ولش فقي فيه قولان: أحدهم - وهو الظاهر من مذهبه - مثل ما مضى أنه:
يس له رده (٤).

وقال أبو حنيفة: يجوز له رده وفسخ البيع في المعيب منها (٥).
دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم (٦).
وأيضاً فإن جمع أن له الخيار في ردّ الجميع، ولا دلل على أن له الخيار في
ردّ المعيب دون غيره، في دعي أن له ذلك فعنه لدلالة.

-
- (١) المغني لابن قدامة ٢٦١: ٤ - ٢٦١، والشرح الكبير ٩٩: ٤.
(٢) لمي لاس قدامة ٣٦٠: ٤، والشرح الكبير ٩٩: ٤، وبدلية العهد ١٨٠: ٢.
(٣) انظرها في الكافي ٢٠٧: ٥ حديث ٣ - ٣، وص ٢١٤ حديث ٥٠٤، وسجلت ٦٠٧ حديث ٢٥٧ و ٢٦١،
(٤) الام ٣٢٥٥، ومختصر بري ٨٦، ومجموع ١٧٣: ٢، ومعنى المحسح ٦٠: ٢، وفتح العزيز ٢٤٧: ٨،
وبدلية العهد ١٧٨: ٢، ومعنى لاس قدامة ٢٦٨: ٤، وشرح كبير ١٠٧: ٤.
(٥) المتأوى حسنية ٨١: ٣، وشرح فتح مدير ١٧٥: ٥، ومعنى لاس قدامة ٢٦٨: ٤، والشرح الكبير
٤١: ٤، ومجموع ١٧٧: ١٢، وفتح العزيز ٢١٣: ٨، وبدلية العهد ١٧٨: ٢، وتبين الحقائق ٤١: ٤.
(٦) لم ألق على أخبار مخصوص عند عبد الله بن موسى مرفوعة في مسألة (١٨٠) عن دعائه لاسلام ٤٧: ٢
حديث ١١٦، ولعل المصنف قدس سره أثبت أن الأحاب يوجبون ردّ لعب بصد، لأن حيدر تفرق
لصقته بمنزلة خيار العيب، والله أعلم بالمراد.

مسألة ١٩٤: اذ اشترى عسديس، ووجد بها عيأ، ثم مات أحدهما، لم يثبت به اضرار في اساق وكان له لأرش.

ولشفعي فيه قولاب: أحدهما مثل ماقلناه (١).

والثاني: به ردة إذ فان يتمريق الصفقة، ويرده خصته من اثني (٢).

وقب بعض أهل حرسان، يفسح لعقد على هذ نفوس فيها جمعا، ثم يرد اساق وقيمة التلف، ويسترجع اثني (٣).

دليلنا: ان قد نبها أنه إذا حدث عند اشترى عيب احرم لم يكن به الرد، وله لأرش، ولو لم يثبت في أحدهما من أكثر لعيوب، فوجب أن لا يثبت له اضرار.

مسألة ١٩٥: إذا أراد أن يرده العيب بامعيب، حرله فصح بيع في عنة اساع وحضرته، قبل انقص ويعدده وبه وان اشفعي (٤).

وقد أوجبه ان كان قبل انقص بخلافه فسجد عسرة اساع وفي عيبته، وب كان بعد انقص فلا يجوز إلا تخصوره ورصاه أو يحكمه الحكم (٥).

دليلنا: أن الرد إذا كان حقا بمشترى كان له رده متى وقف شاء، ومن قال أن له ذلك في حال دواب حان فعله ادلالة

مسألة ١٩٦: إذا كان مع ما يكون مأكولا في حوفه وبعد كسره، مثل سبب والنور والخور وغير ذلك، فليس للمشتري رده، وبه الأرش مدين قمه صحاح ومعي.

(١) المجموع ١٢، ١٨٠، والشرح الكبير ٤: ١٠٧.

(٢) مختصر لمري ٨٦، والمجموع ٩: ٢٤٩ و ١٢: ١٨٠ - ١٨١، وفتح المبرر ٨: ٢٤٦.

(٣) المجموع ١٢، ١٨١، وفتح المبرر ٨: ٢٤٨.

(٤) المجموع ٩: ٢٠٠، وفتح المبرر ٨: ٣١٤، والمعي لاس قدامه ٤: ٢٦٦.

(٥) للب ٢٣٢٠١، وسف ١: ٤٤٨، وسف ٣: ٤٣، وشرح فتح القدير ٥: ١٢٠ - ١٢١.

والمجموع ٩: ٢٠٠، والمعي لاس قدامه ٤: ٢٦٦، وفتح المبرر ٨: ٣١٤.

وللشافعي فيه ثلاثة أقوال على ما وله أبو اسحاق في الشرح:

أحدها: أنه لا يرده، مثل ما اقتناه.

والثاني: يرده ولا يرده معه شيئاً.

والثالث: يرده ويرد معه أرش النقص الذي حدث في يده (١).

دليلنا: أنه قد تصرف باسمع، فليس به رده للعموم لأخبار لو ارده في

ذلك (٢).

مسألة ١٩٧: إذا اشتري ثوب، وبسره فوجد به عيب، فإن كان الشرع يعص

من ثمنه - مثل أنه يهدى بمطوي على صدق - لم يكن له رده.

وقال أصحابنا: لا يصح: إن كان ممة لا يمكن الوقوف عليه إلا بالشر

فعلى الخلاف يدي سهم، وقد أقرت ثلاثة أي في المسألة الأولى (٣).

دليلنا: ما قبله في المسألة الأولى سواء

مسألة ١٩٨: إذا كان لرجل عيب فحس، فبسه مولاه بعبد المحبي عنه،

فإن كان حسانه وحب انقص من فلا يصح اسمع، وإن كانت حباية توجب

لأرس صح، بدسره مولاه لأرس

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: يصح سعه. وهو حذر لمرى، وأني حقة ولم يفسد (٤).

والثاني: لا يصح. ولم يقبل (٥).

(١) مختصر مرقى ٨٣، والمجموع ١٢: ٢٧٩، وشرح الكبير ١٥: ١، ومعني لاس قدامة ٤: ٢٧٢-٢٧٣.

فتح العزيز ٨: ٣٦٠-٣٦١، معني شرح ٣: ٥٩٣-٦٠ (٢) مختصر مرقى ٥: ٢٠٦ حديث ٣٠٢.

ومس لا يخصص الفقيه ٣: ١٣٦ حديث ٥٩٢، والتلخيص ٧: ٦٠، حقيق ٢٥٧-٢٥٨.

(٣) المجموع ١٢: ٢٧٩، ومختصر مرقى ٨٣، ومعني لاس قدامة ٤: ٢٧٢-٢٧٣، وشرح الكبير ١٥: ١٠٥.

وفتح العزيز ٨: ٣٦٣-٣٦٤.

(٤) مختصر مرقى ٨٣، والمجموع ١٢: ٣٤٤، ومعني لاس قدامة ٤: ٢٧٤، وشرح الكبير ١٢: ١٢.

(٥) مختصر مرقى ٨٣، والمجموع ١٢: ٣٤٤، ومعني لاس قدامة ٤: ٢٧٤، وشرح الكبير ١٢: ١٢.

إلا أن أصحاب الشافعي وهو فيه ثلاث طرق

أحدهم أن في إعمد إلى نوحب لقصة ص، وفي هذا الذي نوحب المال قولين، فلا فرق بينهما.

وفيه من قال: القولان في نوحب مال، وما من نوحب لقصة ص فلا يمنع من صحة البيع قولاً واحداً (٢).

ومهم من قال: القولان في إعمد الذي نوحب لقصة ص، وأما ما نوحب المال فيمنع من صحة سعة كما يمنع البره (٣).

دليلنا: أنه إذا وحب عنه المود فلا يصح بيعه، لأنه قد راع منه ما لا يملك، لأن ذلك حق للمعنى عليه.

وأما إذا وحب عنه لأيش فإنه يصح سعة، لأن رفته سعة من العيب، وحماية أرسته فقد ترمي لسد، فلا وجه لهذا منع.

مسألة ١٩٩: إذا باع ذهباً بقصة، ومع أحدهم عوص، مثل أن باع دراهم وثوباً بذهب، أو ذهباً وثوباً بقصة، فهو بيع وصرف، فإنها يصحان معاً، وبه قال أبو حنيفة (٤).

ولشافعي فيه قولان، أحدهم: يصح - ٥١٤ -، والآخر: بطلان - ٦١٤ -.

دليلنا: الآية (١٦)، ودلالة الأصل، والمنع يحتاج إلى دليل.

(١) المجموع ١٢: ٣٤٦ - ٣٤٧.

(٢) المجموع ١٢: ٣٤٦.

(٣) المجموع ١٢: ٣٤٤ و ٣٤٦.

(٤) الباب ١: ٢٦٦، وشرح فتح القدير ٣٧٣: ٥.

(٥) الام ٣: ٣٦٢ و ٣٣، والمجموع ١: ٣٦٤.

(٦) الام ٣: ٣٥٣، والمجموع ١٠: ٣٦٤.

(٧) انظره ٢٧٥.

مسألة ٢٠٠: إذا راع ثوباً وذهباً، بذهب أو فضة، وثوباً بدرهم، وإن كان لثوب مع ثوب، ورُصِّح. وإن نسي في الثوبين أن يورث لم يصح.

وقال الشافعي: يبطلان قولاً واحداً (١).

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٢٠١: إذا قرأ بعدة، بعث عني هـ، وكنتك رُف، و يحمين.

واسع باطل بلا خلاف. فإنه لا يصح بيع عدة من عدة.

وهل تصح الكتابة؟ فعندنا نصح.

ولم ينع في قولنا نصح عن ثوبين (٢).

دليلنا: ما قلناه من الآية (٣). ودفعه الأصل، وقوله تعالى: «فكاتبوهم إن

عمنهم فيهم حراً» (٤). وهذا كونه، ونصح جرح في نفسه.

مسألة ٢٠٢: إذا قرأ عني هـ، لثوب وحضه رُف، أو رُف، يعني

هذه حضة وتصحبها رُف، أو عني هذه حضة وتعدها رُف، فهذا صحيح، وهو

كالكتابة يصح جميع ذلك.

والشافعي فيه قولان (٥).

دليلنا: ما قلناه في الآية (٦). وجماع شريعة، وأخبارهم وردت

بمثل هذا (٦).

(١) الام ٣٣: ٢، وسنة المجتهد ١٩٥: ٢.

(٢) المجموع ٣٣٦: ٩، ٣٨، ٣٩، ٤٠، فتح حرره ٢١٢ و ٢١٣، وشرح النووي ٦٣٦، ومعني

المجموع ٥١٩.

(٣) الصمد ٢٦٥.

(٤) النور ٣٣.

(٥) مجموع ٣١٩: ٣، وشرح ١٨٠، ومعني المحتاج ٣١٢: ٢، وفتح العروبة ١٩٦.

(٦) بقره في بيب ٣٦١: ٦، ص ١٥٠٣، والمستقر ٢٣٢: ٣، ص ١٣٥، وغيره.

مسألة ٢٠٣: إذا قل له: روحك سيئ هذه ومعتك عنده هذه خسر
بألف، فهذا بيع وبكاح، فبهم تصح، ونفسه يعرض عنهما بخصة.
وشرعي في قولنا: أحدهم مثل ما قبله (١)، وفي قولنا: بطلان (٢).
دليلنا: ما تقدم في مسكن لأقوة سوء.

مسألة ٢٠٤: إذا قل: ثوبه سرور حبه. روحك سيئ هذه ولك هذا الألف
بعثت هذا، وأبعد بعضه مبيع وبعضه مهر، فعقد تصح،
وبت فعي منه قولان: أحدهم مثل ما قبله (٣)، ونفسه بعد عن مهر أمش.
والألف بالحساب (٣).

والآخر: يبطلان (٤).

دليلنا: ما تقدم في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٢٠٥: إذا قال لرجل: روحك سيئ هذه وبك ألف مع
هذين الألفين من عدك، صح بيع والمهر معد، ويكون صره وبكاح.
وقال شافعي: يبطل قولاً واحداً، وبكاح قصة ويصح بقصة، فهو كم
لرباعه ثوباً وقصة بقصة (٥).

دليلنا: ما قبله في المسألة الأولى سواء، ولأن بيده أن لأصل يدين بي عنه
غير صحيح عدداً.

(١) الأم ٥٥، والمجموع ٩: ٣٨٩، وفتح العزيز ٨: ٢٨١-٢٨٢، والسراج الوهاج ١٨٣، ومعني المحتاج
٤٢٢، ومعني لأمر قدامة ٤: ٣٩٥، وهداية المجهد ٢: ٢٧، والشرح لكثير ٤: ٤٥

(٢) الأم ٥٥، والجوهر ١: ١٤، والمجموع ٩: ٣٨٩، ومعني عند ٢: ٤٢٢، والسراج الوهاج ٨٣،
وفتح العزيز ٨: ٢٨١، ومعني لأمر قدامة ٤: ٣٩٤، والشرح لكثير ٤: ٤٥

(٣) الأم ٥٥، والمجموع ٩: ٣٨٩، والوحد ١٤، وفتح العزيز ٨: ٢٨١-٢٨٢.

(٤) الأم ٦٧: ٥، والمجموع ٩: ٣٨٩، وفتح العزيز ٨: ٢٨١-٢٨٢.

(٥) الأم ٣٥: ٣، والمجموع ٩: ٣٨٨ و ٣٨٩.

مسألة ٢٠٦: د فـ و حـ نـ سـ هـ و ت هـ أ ف د هـ م هـ د
أ ف د يـ اـ رـ كـ صـ حـ جـ ، و كـ و بـ كـ حـ و صـ و مـ عـ حـ لـ اـ فـ حـ سـ .
وللشافعي فيه قولان (١).

دليلنا: ما تقدم في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٢٠٧: ر م ت عـ د سـ د سـ د م ت بـ صـ ر ف هـ ، و لا يملكه.
وللشافعي فيه قولان:

قال في غـ مـ مـ تـ ر مـ كـ سـ د هـ (٢) و هـ و ت مـ لـ ث ، و عـ نـ مـ بـ سـ يـ ،
و د و د ، و هـ نـ جـ د هـ ر (٣) ، و ر مـ د مـ ت فـ نـ عـ نـ و ت مـ لـ ث كـ هـ سـ يـ د هـ (٤) .
و و ت في حـ د هـ لـ مـ ت (٥) و هـ و ت كـ ز هـ نـ عـ نـ هـ نـ العـ رـ ف ، و حـ د هـ ،
و اسـ حـ اـ ق (٦) .

دليلنا على أنه لا يملكه قوله تعالى "فصرفه مطلقاً عند تمكوك لا يقدر على
شيء" (١) ، (٢) .

وفيه دليلان:

أحدهما: أنه قال " (١) فصرفه على سبيل (٢) " ، وحيث نعلم أنه مطلق القدرة

(١) المجموع ٩، ٣٨٩، والمعني لأين فداية ٣١٤، ٤.

(٢) المجموع ١٤، ٣٩٧، وفتح مغرب ٩، ٤١٧، وشرح موجز ٤، ٣، والمعني شرح ٢، ١٠٢، والمعني

لأين فداية ٤، ٢٠٢١٧، ٢٩، وشرح موجز ٤، ٢٩٢، وفتح الاورد ٥، ٣٧٤، وفتح الرحيم ٣، ٣٢

(٣) معني لأين فداية ٤، ٢١٦، وفتح مغرب ٩، ٤١٧، وشرح موجز ٤، ٣، وفتح الرحيم ٣، ٣٢

بمخصص ٣، ١، وفتح الاورد ٥، ٢٧٤

(٤) أشار إلى ذلك في الموطأ ٢: ٦١٦، فلاحظ.

(٥) لمخصص ١٤، ٣٩٧، وفتح مغرب ٩، ٤١٧، ٤١٨، وشرح موجز ٤، ٣، والمعني شرح ٢، ١٠٢، والمعني

والمعني لأين فداية ٤، ٢٧٦، وفتح الاورد ٥، ٣٧٤، وفتح الرحيم ٣، ٣٢

(٦) معني لأين فداية ٤، ٢٧٧، وفتح مغرب ٩، ٤١٨، وفتح الاورد ٥، ٢٧٤

(٧) و (٨) سجل ١٥

على الفعل، لأنه قادر على الأفعال، فبقي أن يكون أراد أنه لا يمكنه.

لثاني. أنه بقي عنه القدرة على كل حال، فوجب حمل الآية على عمومها إلا ما أخرجه الدليل.

وأما قوله تعالى: «صرت لكم مثلاً من نفسيكم» هي بكم مما يمكنكم أنما كنتم من شركاء في رزقكم فأنتم فيه سواء» (١)، فبقي أن يشاركه أحد في ملكه، وجعل الأصل العبد مع مولاه، فقد ساء إدارته به ربه عبد أحدكم مولاه في ملكه مساوياً به، فكذلك لا يشارك في أحد في ملكي فسوياً به، تست أن العبد لا يملك أبداً.

وأما قوله من العبد لأدى إلى أنه فصل الإحكام، لأنه إذا ملك سببه عنده مالا، وسيرى العبد بذلك لما عدا، ثم ملك ماله، فبقي عبد عبد في سيد سببه فاشترى سيده منه، فيصير كل واحد به عبداً لصاحبه، وهذا باقض، وليس لأحد من أن يفرق بينه وبين مولاه أن يكون له أسير، فأنك عبيد، وقد قضى في هذا بطل في نفسه.

وستدل من حاله على ما عسى أن يكون أن أحسن صني الله عنه وآله قال: «من مع عبده ماله، فله ماله، لا أن يشرط المتاع» (٢).

وروي هذا الخبر عن علي عنه السلام، وعمر، وحسن، وعائشة (٣)، وفيه دليلان:

أحدهم: أنه أصرف من أن يعبد بلام المبتدأ، وقد قيل: «وبه مال».

(١) لرواه ٢٨

(٢) من سنن أبي داود ٤٠٤٩، سنن الترمذي ٣٢٢٠، وفي من أس مائة ٧٤٦:٢ حيث ٢٢١١.

وصححه مسلم ١١٧٣، حديث ٨٠٠

(٣) صحيح مسلم ١٦٣٣، حديث ١٠، وابن جرير ٥٥٦، سنن أبي داود ١٢٤٤، وابن جرير

٣٢٤٠ و٣٢٦، ورواه مالك في الموطأ ٦١١:٢ حديث ٢ عن عمر.

وَحَقِيقَتُهُ يَقْتَضِي صِحَّةَ الْمَلِكِ .

وَأَشَارَ: قَالَ: «فَلَوْلَا أَنَّهُ هَٰذَا مَا يُوْهُمُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلٌ لِّلْعَدُوِّ»
فَيَبْقَى عَلَى مَلِكِهِ لَمَّا قَالَ فَهُوَ لِلْبَائِعِ .

وَأَيْضاً رَوَى بَعْضُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ ابْنَ صَوْتٍ أَتَى اللَّهَ عَلَيْهِ وَلَهُ قَوْلٌ: «مَنْ
أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ، فَهُوَ لِمُعْدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَشِيرَ السُّدَّ» (١) .

وَرَوَى أَنَّ سَمْعَانَ كَانَ عَبْدًا، فَأَتَى ابْنَ صَوْتٍ لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَتَى شَيْئًا،
فَقَالَ: «هُوَ صَدَقَةٌ فَرَدَهُ» فَأَبَاهُ شَيْئًا، فَقَالَ: «هُوَ هَدِيَّةٌ فَقَبِلَهُ» (٢) .

فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ يَمْلِكُهُ لَمَّا قَبِلَهُ .

وَأَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَسْكِنُوا الْأَنْبِيَاءَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ
وَمَا نَكُمُ بِهِ أَنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ قِبَلِهِ» (٣) فَتَرَى أَنَّهُ يَعْنِيهِمْ بَعْدَ فَقْرِهِ، فَلَوْ
أَمْ يَكُنْ يَمْلِكُ لَمَّا كَانُوا الْأَمْرَ كَذَلِكَ، وَلَمْ تَصُورْ فِيهِ الْعَمَى .

وَأَخْبَرَنِي عَنْ لَآئِمَةٍ أُولَى: أَنَّ مَعْنَاهُ يَعْنِيهِمْ بِأَعْتَقَ، سَدِّدِينَ أَنْ مَنْ كَانَ فِي
يَدِهِ مَالٌ سَعِيرًا لَمْ يَمْلِكْ مَعْنَاهُ فَلَيْسَ بِمَعْنَى: وَهَذِهِ صَفَةُ الْعَبْدِ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ أَرَادَ
مَقُولَهُ .

وَأَخْبَرَنِي عَنْ خَيْرِ الْأَوَّلِ أَنَّ إِصْطِفَاءَ الْمَالِ لِلْعَبْدِ إِصْطِفَاءٌ مَحَلٌّ، لَا إِصْطِفَاءَ
مِلْكٍ، وَصَفَةُ حَوَارِئِ النَّصْرِ فِيهِ، لِأَنَّهَا لَا تُحَرِّدُ دَسْخًا، بِدَلَالَةِ أَنَّهُ أَضَافَ
لِلْمَالِ لِلْعَبْدِ بَعْدَ لَيْعِهِ، فَقَالَ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ» .

وَأَيْضاً فَإِنَّهُ قَالَ: «فَلَوْلَا أَنَّهُ هَٰذَا مَا يُوْهُمُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلٌ لِّلْعَدُوِّ»
مِنْهَا، ثَبَّتَ أَنَّهُ أَضَافَ إِلَى الْعَبْدِ بِرَأْيِ لَاحِظِهِ .

(١) مَنِ اسْتَشَارَ السُّدَّ، حَبِيبٌ ٣١، ٤٦ سَنَ فِي رَوَاهُ ٢٨ حَدِيثٌ ٣٩٦٢ مَعْنَاهُ

(٢) أَشْرَفَ فِي هَذِهِ الْحَدِيثِ أَنَّ حَرَمَ فِي عَمَلِ ٣٧٢ وَلَا حَظَّ لَهُ

(٣) بَرَاءٌ ٣٢

وأيضاً ذكر أنه «للبائع» لأن هناك ميوهم، لأن العادة أن أحداً لا يبيع عبده وعليه ثياب إلا والثياب يأخذها المشتري، فأراد أن يزيل هذا الظاهر لئلا يظن أنه ليس للبائع أخذ ثيابه.
وأما الحديث الثاني فإنه ضعيف.

وقال أحمد: من أعتق عبداً وله مال، فإنه سده إلا أن يصح حديث عبد الله بن أبي حفص (١).

وأيضاً فقد روي أنه قال: «ما من العبد له» (٢).
وروي أيضاً أنه قال: فإنه لسيدته إلا أن يحمله به، فتعارض.
وأما حديث سلمان فقيه جوابان:

أحدهما: ما كان سيدان عبداً، وإما كان معلوماً على نفسه، مسترقاً بغير حق، والدليل عليه أن النبي صلى الله عليه وآله قال له: «سهم أن يكاتوك» فلما فعلوا قال النبي صلى الله عليه وآله: «استقذوه» وإما يقال هذا فيمن كان مقهوراً بغير حق.

والثاني: أنه لو كان مملوكاً لائحة فيه، لأنه لا خلاف أن هدايا المملوك لا تقبل بغير إذن سيده، فلما قبلها النبي صلى الله عليه وآله ثبت أنه كان بذن سيده.
مسألة ٢٠٨: إذا كان مع لعبد مائة درهم، فباعه بمائة درهم لم يصح البيع، فإن باعه بمائة درهم ودرهم صح. وبه قال أبو حنيفة (٣).
وللشافعي فيه قولان (٤).

(١) المغني لابن قدامة ٢٩: ١٢، والشرح الكبير ١٢: ٢٤٧.

(٢) وسن ابن ماجه ٢: ٨٤٥، حديث ٢٥٢٩، ولسن الكبير ٥: ٣٢٥.

(٣) مدني الصنيع ٢١٧٥، والقابولي الهدية ٣: ٢٢٢، ونيس الحقائق ٤: ١٣٦-١٣٧، وبيدة محمد ١٩٥: ٢.

(٤) المجموع ٣٨٨: ٩ و ٣٦٤: ١٠، وبيدة محمد ١٩٥: ٢.

دليلاً: قوله تعالى: «وأحل الله البيع» (١) ولمنع منه يحتاج الى دليل
مسألة ٢٠٩: إذا كان ماله ديناً، فباعه وماله صح البيع.
وقال الشافعي: باطل، لأن بيع الديون لا يصح (٢).
دليلاً قوله تعالى: «وأحل الله البيع» (٣) ولمنع يحتاج الى دليل، وأيضاً فإن
بيع الدس عند صحيح، فمنه عيب من الأصل غير مسلم.
مسألة ٢١٠: إذا باع عبده ومالاً، ثم علم بالعيب، وما حدث به عنده
عيب، ولا نقص، كان له رده ولما لمعه. وبه قال الشافعي (٤).
وقال داود: يردّه دون المال (٥).
دليلاً على أن له ردها أنه شترى عبداً ماله، فلا يجوز له رده عند العيب
غير ذي مان، لأنه يردّه غير لصفة فلا يقبل منه.
مسألة ٢١١: من راع شئ وبه عيب لم يسه، فهل فعلاً محطوراً، وكان
للمشتري خيار بين إمضاء للعقد وإرضاء بالعيب وبين فسخه. وبه قال
الشافعي (٦).
وقال داود: البيع باطل (٧).

(١) البقرة ٢٧٥

٢. مجموع ١٠ ١٠٧، وأبو حنيفة ١٤٦، وفتح المبريد ٨ ٤٣٩ و ٤٤٠، ومعنى فتح ٢ ٧١، وبداية
المجد ٢ ١٩٨

(٣) البقرة ٢٧٥

(٤) لا م ٣: ٢٢٤.

(٥) معي لاس مقدمة ٤ ٢٧٦، ونجس ٨ ٤٢٢، وشرح كثير ٤ ٣٢٣

(٦) المجموع ١٢ ١٢٢ ١٢٣، ومعنى فتح ٢ ٥٠٢، وكذا لأحمد ١ ١٥٥، والسراج الوهاج: ١٨٦،
وفتح المبريد ٨: ٣٢٦-٣٢٧.

(٧) أنسحر الزخار ٤: ٣٥٦

دليلاً: الآية (١) ودلالة الأصل، وبطلانه يحتاج الى دس.
وأيضاً روى أبوهريرة أنه سبي صبي الله عليه وند قال: «لا تصروا الامل
ولغتم، فمن ساعه بعد ذلك فهو حير الطيرين بعد أن يحسم، فان رصيه
أمسكها، وان سقطها ردها وصاعاً من تمر» (٢).
فهي عن ابنه دس وجعل المشتري بالخيار بين لامساك والرد، فلو كان
البيع باطلاً ما جعله بالخيار فيه.

مسألة ٢١٢: من احتلط ماله الحلال باحرام، فالشراء مكروه منه، وليس
محرام اذا لم يكن ذلك احرام بعبه، سوء كان الحرام أقل أو أكثر ومتساوياً.
وبه قال الشافعي (٣).

وقال مالك ان كان الحرام أكثر حرم كله، وان كان الحلال أكثر فهو
حلال (٤).

دليلاً: قوله تعالى: «وأحل الله البيع» (٥) ومن حكمه يحرم اكل فعليه
الدلالة.

وأيضاً روى اسمعيل بن بشير قال (٦): سمعت رسول الله يقول: «الحلال

(١) البقرة ٢٧٥.

(٢) صحيح مسلم ٣ ١١٥٥ حديث ١١، وشرح معاني الآثار ٤ ١١٠، وسه مدار عطي ٣ ٧٤ حديث
٢٧٦، ورسيد مستد الشافعي ٢ ١٤٢: ٤٦٨، وفي صحيح أبيخاري ٣ ٩٢، والطوطأ ٢ ٦٨٣
حديث ٩٦ خلاف سري سقط

٣، المجموع ٩ ٣٥٣، والمعي لاس لدا ٤ ٣٣٤، وشرح كبر ٤ ٢٥٤ مختصر مري ٨٧

(٤) انتهى ١٦٩

(٥) البقرة ٢٧٥

٦، أبو عبد الله، اسمعيل بن بشير بن ثعلبة بن سعد بن حلاس الخرجي و. قبل وفاته وسور الله شدي
صين وسبعة أشهر، وقبل بست سن. روى عنه مسد محمد بن سير وسلي وسلي وسلي وسلي وسلي
وعبرهم استعنه مدونة على حصن ثم عن بكوفه، وكان هوام مع مدونه وميله اليه و. به ريد،

بين وأحرام بين وبين ذلك أمور مشتهات لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام، فمن تركها مستتراً لذنته وعرضه فقد سلم، ومن واقع شيئاً منها يوشك أن يوقع الحرام، كما أنه من يرى حوال أخمى يوشك أن يواقع، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه» (١).

مسألة ٢١٣: إذا باع عبداً، أو حيواناً، أو غيرهما من المتاع بالبراءة من العيوب، صح البيع، وبرء من كل عيب ظاهراً كان أو باطناً، عنه ولم يعلمه. وبه قال أبو حنيفة (٢).

ولشافعي فيه ثلاثة أقوال: أحدهم مثل ما قاله (٣)، والثاني: أنه لا يبرء من عيب محال، علمه أو لم يعلمه، محبوس كان أو بغيره (٤)، وهو مذهب الاصطخري، وبه قال أحمد، وسحاق (٥).

والثالث: أنه لا يبرء من عيب محال عنه أو لم يعلمه، إلا من عيب واحد وهو عيب باطن الحيوان لم يعلمه السامع، فأما غير هذا فلا يبرء منه، سواء كان

عليه من مدونه من يرد على من يرد عليه من ربرب الشام فعليه أهل حصن فخرج من ديمره وقتلوه وحدث سنة أربع وستمائة في ذي الحجة فإنه ابن الأثيري صدق عليه ٢٢ - ٢٤ (١) من الترمذي ٥١١٣، والمندوبه نكرى ٣ ٤٤١، ورواه من لا يبرئ أسد العادة ٢٣٥ عبد البره لمعان من بشر ورواه أيضاً مسم في صحيحه ٣ ١٢١٩ حديث ١٠٧، وسخري في صحيحه ٣ ٦٩٣، و من حجة في سنة ١٣١٨ حدث ٣٩٨٤، ومودودي في سنة ٣ ٢١٣ حديث ٣٣٢٩ - ٣٣٣٠ بالالفاظ عنده

(٢) المبسوط ١٣ ٩١، ومساوي هديه ٣ ٦٧ و ٩٥، وسبأ ١ ٢٤١، وشرح فتح بقدير ٥ ١٨٢، ونجنى ٩ ٤١، ولازم ٣ ٧٠، والمجموع ١٢ ٣٥٧، وفتح العربر ٨ ٣٣٩، ونداهه مجتد ٢ ١٨٢؛ (٣) لازم ٣ ٧٠، ونجنى ٩ ٤١، وفتح العربر ٨ ٣٣٩، وشرح بدهج ١١٠، وفتح العربر ٨ ٣٣٩، وكندية الألب ١ ١٥٦، ونداهه مجتد ٢ ١٨٣، والمبسوط ١٣ ٩١ و ٩٢، ومعني مجتد ٢ ٥٣، وشرح فتح البشير ٥ ١٨٢

(٤) مجموع ١٢ ٣٥٥ - ٣٥٧، وأنسرح بدهج ١٨٧، وفتح العربر ٨ ٣٣٩ - ٣٤٠

(٥) المجموع ١٢ ٣٥٥، وشرح بدهج ١٨٧، وفتح العربر ٨ ٣٣٩ - ٣٤٠

ساطر الحيوان يعصمه أو يطاهر الحيوان، أو في غير الحيوان علمه أو لم يعصمه (١).
وبه قال مالك (٢)، وهو الأطهر عندهم.

فإن كان المبيع غير حيوان كالشاة ولحش و العقار فقها قولان:

أحدهما: يبرء بكل حال (٣).

والثاني: لا يبرء من عيب نعال (٤).

والثالث: يسقط، لأنه لا ياطر لغير حيوان إلا ويمكن معرفته، ولا يمكن

ذلك في الحيوان (٥).

وقال غيره من أصحاب الشافعي: المسألة على قول واحد، فإنه لا يبرء إلا

من عيب واحد، وهو عيب ساطر الحيوان لم يعصمه، ولا يبرء من عيب سواه.

وهذا هو المذهب (٦).

وقال ابن أبي ليلى: يبرء من كل عيب يعذه عن المشتري، وإن وجد به عيباً

غير اندي عذه البائع عليه كان له رذه، ولا يبرده من عذه عليه (٧).

دليلاً: إجماع لفرقة على أن البراءة من العيوب صحيحة، وأحارهم عامة في

ذلك (٨)، فوجب حملها على ظاهرها، وتخصيصها بعيب دون عيب يحتاج إلى

دليل.

(١) المجموع ١٢: ٣٥٧، وفتح المبرر ٨: ٣٣٩، والمحلّى ٩: ٤١.

(٢) المدونة لكبرى ٤: ٣٤٩، وندابه المحب ٢: ١٨٣، وجمع ١٢: ٣٥٧، وفتح المبرر ٨: ٣٣٩، والمحلّى

٩: ٤١، وشرح فتح عذره ٥: ١٢٢.

(٣) مجموع ٩٢: ٣٥٥.

(٤) مجموع ١٢: ٣٥٥، والراجح الوهاج ١٨٧، ومفاتيح المحتاج ٢: ٥٣.

(٥) مجموع ١٢: ٣٥٥.

(٦) المجموع ١٢: ٣٥٧، و"شرح مجمع" ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣

ثم باعه كان له الرجوع (١).

وهذه لمأته مئة على الأولى، وقد بنا مذهب.

مسألة ٢١٦: إذا وكل وكلاً لبيع عبد له فباعه، فظهر عبد لمشتري، فصارت الوكيل فانكر أن يكون العيب به قبل نقص فلقول قوله، وإن حذف سقط ردة، وإن بكل رددنا المني على المشتري، فإن حذف ردة على الوكيل، فإذا رده عنه لم يكن له ردة على الموكل لأنه عاد إليه باختياره. وبه قال الشافعي (٢).

وقال أبو حنيفة: القبول قول الوكيل، فإن حذف سقط الردة، وإن لم يحلف حكماً عليه بالكلول ورد عنه بعد ذلك، وكان له ردة على موكله (٣).
دسلاً ما أشرب له من أنه عاد إليه باختياره، وبكونه عن المني فيه إيجاب على الغير لا يقل منه.

مسألة ٢١٧: إذا ادعى عمرو عبداً في يد زيد، وأقام البيّنة أنه له اشتراه من زيد، وأقام زيد البيّنة أنه له وأنه هو اشتره من عمرو، فبيّنة بيّنة الخارج وهو عمرو. وبه قال محمد (٤).

وقال أبو حنيفة والشافعي: البيّنة بيّنة الداخل (٥).

(١) مسند ١٣، مسند فتح صدر ١٦١:٥، واللباب ٢٣٩:١، والبحر الزحار ٣٦٥:٤، والحنلي

٧٨٩، والقدر، مذهب ٥٥٣

(٢) مجموع ٥٢

(٣) الفتاوى الهندية ٩٩٣، بدائع الصانع ٢٨١، وموسم ١٩

(٤) بدائع الصانع ٢٣٣، وموسم ٧٤٤، والمعني لأبي عبد الله ١٢، ١٧٣، وشرح كبير ١٢، وحاشية رد المحتار ٥٧٦

(٥) المجموع ١٨٩:٢٠، والسراج الوهاج ٦٢٠، ومعني رد المحتار ٤٨١-٤٨٢، وشرح الهدى ١٤٤، وبدائع الصانع ٢٣٣:٦، وحاشية رد المحتار ٥٧٦:٥

دليلاً: قول النبي صلى الله عليه وآله: «السَّيِّئَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» (١).

ولمدعى عليه ههنا زيد، لأنَّ لعدد في يده.

مسألة ٢١٨: إذا اشترى رجلان من رجل عبداً صفقة واحدة، ثم عاب أحد المشتريين قبل منضم وقيل دفع ثمن، فللحاظر أن يفتص قدر حقه ويعطى ما يخصه من الثمن، وله أن يعضي كل الثمن بصفه عنه، وبصفه عن شريكه، وإذا فسخ وقبض نصيبه دون نصيب شريكه، فإذ عاد شريكه كان له قبض نصيبه من لثامه، وليس لشريكه الرجوع عليه بما مضى عنه من ثمن. وبه قال الشافعي وأصحابه (٢).

ونخاف أن حقيفة في المسائل ثلاث قد لا تسر للهاصر أن يفسد بقص نصيبه بدفع نصيبه من الثمن، وقاب محاصر أن يدفع جميع ثمن عن نفسه وعن شريكه، وإذا دفع كان له قبض كل أحد نصيبه ونصيب شريكه، قال: وإذا حصر له ثب كان محاصر أن يرجع عليه بما قضى عنه من ثمن (٣).
دليلاً على أن له قبض نصيبه أنه حقه فله قبضه، ومن منع منه احتج به دليل، وقبض نصيب الغير يحتاج إلى دليل في صحته، والرجوع عليه بما دفع عنه من الثمن مثل ذلك، لأنه قضى إليه بعد إدبه، فاحتج به دليل في صحته رجوعه عليه.

مسألة ٢١٩: الأسير وأحب على له ثمن في أخيرة، وعلى المشتري معاً.

(١) إك في ٤١٥٧ حديث ١، وسهت ٢٢٩٦ حديث ٥٥٣، ومن لا يحضره فقه ٢٠٣ حديث ١،

ونسخت الكبرى ٢٥٢: ١٠، والبراه في تخریج أحاديث الهداية ١٧٥: ٢ حديث ٨٤٠.

(٢) فتح العزيز ٢٠٨.

(٣) شرح فتح عبد الله ٣٦٠، وشرح المعاني عن محمد بن محمد شرح فتح عبد الله ٣٦٤، وبيبي

حديث ١٢٩، وبني أبي عمير ٣٣٦، وفتح عبد الله ٢٣١.

وبه قال الثوري، والحسن البصري، وإسحق، وابن سيرين (١).
وقال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي ومالك: الاستبراء مستحب للبائع،
وحب على المشتري (٢). وبه قال أكثر الفقهاء (٣).

وقال عثمان أنبي: الاستبراء واجب على الساع، مستحب للمشتري (٤).
دليلاً: إجماع العروة وأخبارهم طهرها الوجوب (٥)، وطريقة الاحتياط
تقتضيه، لأن بعد استبراءها يحل وطؤها بخلاف، وقبل ذلك فيها خلاف.
مسألة ٢٢٠: إذا حاصت الحارّة في مدة الخيار عند المشتري، حر أن يعتد
به في الاستبراء، وبكفيه ذلك.

وقد لشافعي: إن كان الخيار للبائع أو لها لا يعتد به، وإن كان
للمشتري وحده لم يعتد به على أقوله الثلاثة في استقل ملك، وإذا كان أنه يتقل
نفس لعقد أو مراعى بعد كفاه في الاستبراء، وإذا كان مجموعها لم يعتد
بذلك (٦).

دليلاً: ما روي عنهم عليهم السلام أنه «إذا اشترى حارّة وهي حائض،
حر أن يعتد بذلك في الاستبراء» (٧) وهو إجماع بينهم لأعرف فيه خلافاً.

(١) المحلى ٣١٨: ١٠، والمغني لابن قدامة ١٥٩: ٩ و ١٦٥.

(٢) المبسوط ١٣ ١٤٦ و ١٥١ و ١٨ ٢٠٣، وبدائع الصانع ٥ ٢٥٣، ومغني لأمير قدامة ٩ ١٥٩ و

١٦٥، ومختصر المزي ٢٣٦، والمجموع ١٨ ٣ ٢، وكذا في الأحكام ٢ ٨١، وندوة بكرى ٣ ١٢٦،

ومقدمات من رشد ٢ ٦٠٣، والمحلى ٣١٨: ١٠، والشرح الكبير ٩ ١٧٣ و ١٨٣

(٣) مجموع ١٨ ٢٠٣، ومغني ١٠ ٣١٨، والمغني لابن قدامة ١٥٩: ٩ و ١٦٥، والشرح الكبير ٩ ١٧٣ و ١٨٣

(٤) مغني لابن قدامة ٩ ١٥٩، والشرح الكبير ٩ ١٧٣.

(٥) طهرها في الكافي ٥ ١٧٢ (باب شراء لامة)، ومن لا يحضره نفسه ٣ ٢٨٣ (باب استبراء

الاماء)، والتهذيب ٨: ١٧٠ حديث ٥٩٣-٥٩٤ والاستبصار ٣ ٣٥٨-٣٥٩ حديث ١٢٨٤ و ١٢٨٧.

(٦) نظر الام ٥ ٩٧، والمجموع ١٨ ٢٠٤.

(٧) الكافي ٥ ١٧٣ حديث ١١٦، والتهذيب ١١ ١١٤، حديث ٦٦، والمستدر ٣ ٣٥٩ و ٣٥٨

حديث ١٢٧٨ و ١٢٨٦.

مسألة ٢٢١: لا استبراء يكون عند المشتري سواء كانت حمية أو فيحة، ولا ثبت الموصعة - وهو جعلها عند عدل حتى تستبرأ - وبه قال أبو حنيفة ولشافعي (١).

وقال مالك: لا كذب وحشة (٢) مثل ما فاهاه، وإن كانت حمية رابعة وحبت الموصعة عند عدل حتى تستبرأ، ثم يقصها المشتري (٣).
دليلنا: أن النبي صلى الله عليه وآله أوجب الاستبراء على المشتري ومع من وطئها (٤)، ولا يكون ذلك إلا مع تمكنه من ذلك، ومع الموصعة لا يتم ذلك.

وروي عنه عليه السلام أنه قال: «لا توطأ حامل حتى تصنع، ولا حنثل حتى تحيض» (٥).

مسألة ٢٢٢: إذا شترى حرة في حبل حصنها، حسب بقية الحيض وكفاه.

وقال الشافعي: لا حسب بقية، وعنه أن يتأنف للاستبراء حيضة أخرى (٦). وبه قال أبو حنيفة (٧).

(١) الأم ٣ ٨٧ ٥ ٩٦-٩٧، ومجموع ٨ ٤٢٧، وكذا في الأحكام ٢ ٩، والمختار ٨ ٤٢٧، واليسوط ١٤٦١٣-١٤٧.

(٢) وحسن الشيء، رغبته وجوسه في صدد ربه، وسوجس من حسن بره، يستوي فيه المدكر والمؤنث، والواحد والجمع، قاله ابن الأثير في النهاية ٥: ١٦٤.

(٣) المدونة الكبرى ٣: ٩٣٤، والمختار ٨ ٤٢٧.

(٤) انظر ما تقدم من مسائل الاماء والاستبراء من هذا الكتاب.

(٥) سنن الكبرى ٩ ١٢٤، وقد روي حديثه في بعض النسخة أيضاً انظرها في سنن الكبرى ٩ ١٢١، والبصائر والمصنف لمحمد بن رافق ٧ ٢٢٧، وسنن أبي داود ٢ ٢٤٨، ومسلم أحمد بن حنبل ٢ ٨٧ وغيره.

(٦) الأم ٥: ٩٧، ومختصر ابن أبي شيبة ٢٢٦، والمجموع ١٨: ٢٠٢.

(٧) اليسوط ١٣: ١٤٧.

مسألة ٢٢٤: إذا اشترى سلعة بمائة إلى ستة، ثم باعها في الحان مربعة، وأخبر أن ثمنها مائة، فباع صحيح بالإحلاف، وإذا علم المشتري بذلك كان بالخيار أن يقضيه بثمن حالاً أو يردّه بالعيب، لأنه تدليس. وبه قال أصحاب الشافعي (١)، وقالوا: لا يضر له في المسألة، وأبدي يحيى عن المذهب هذا.

وقول أبو حنيفة: يلزم البيع مائة قد علمه، ويكون الثمن حالاً لأنه قد صدق فيما أخبر (٢).

وقال الأوزاعي: يلزم العقد. ويكون الثمن في دمة للمشتري على ابوجه الذي هو في دمة البائع إلى أجل (٣).

دللتنا على أن به الخيار: أن هـ تدليس وعيب، لأن مبيعاً ثمن إلى أجل لا بد أن يكون رنداً في ثمنه على ما ساع حالاً، فمقام يسر كان ذلك تدليساً، وله رده به.

مسألة ٢٢٥: إذا قال: بعك هذه السبعة مائة ووصيعة درهم من كل عشرة، كان الثمن سبعة. وإن كان قال: بوصيعة درهم من كل أحد عشر درهماً، كان ثمن سبعة درهماً ودرهماً لا جزء من أحد عشر جزء من درهم. وحكى أبو الطيب الطبري (١) أن هذه المسألة التي يقول بها أبو ثور، ومحمد

(١) الوجيز ١: ١٤٧، والمعني لابن قدامة ٤: ٢٨٥.

(٢) الميسوط ١٣: ٧٨، والمعني لابن قدامة ٤: ٢٨٥.

(٣) محب ١٣: ٤

١. أبو عصب، محمد بن عبد الله بن طاهر بن عمر بن طري المدايني، همداني، صولي، ولد زمن طبرستان سنة ٣٤٨، وسمع حديث بحر جاح وبيساور وبعد دوسوى الغصاء، وتوفي ببغداد في ثمانين من شهر ربيع الآخر سنة ٤٥٠ هجرية. انظر طبقات الشافعية، الكبرى ٣: ١٧٦، ١٩٧، وطبقات الشافعية، الكبرى ١: ١٠٦، وطبقات الشافعية: ١٥.

بن الحسن دون الأخرى التي حكاهما البديهي (١) في تعليقه.
وقال أبو الطيب الطبري: وهكذا إذا قال: بعثك بوصبة عشر أحد عشرة
كان مثل ذلك، وإن قال: بعثتها بمائة مواضة العشرة درهماً اختف الناس
فيها.

فقال توحيدة وأصحابه والشافعي: يكون مبلغ الثمن الذي وقع به البيع،
ووجب للسابع على المشتري تسعين درهماً ودرهم إلا جزء من أحد عشر جزء من
درهم (٢).

وقال أبو ثور: الثمن تسعون درهماً (٣). وبه قال أبو الطيب الطبري في تعليقه.
وحقناً لأحمد الأسفراييني فيها لأنه لو باعه مائة ربح درهم على كل عشرة
كان قدر ربح عشرة، وكان مبلغ الثمن مائة وعشر، فإذا قل: مواضة درهم
من كل عشرة كانت المواضة عشرة، فيكون المبلغ تسعين.

دليلاً: ما ذكره حذق العلماء، وهو أن البيع مائة ومواضة، فإذا باعه
مائة ربح درهم على كل عشرة كان مبلغ الثمن مائة وعشرة، وكان قدر الربح
جزء من أحد عشر جزء من المبلغ، وحب أن يكون المواضة حط جزء من أحد
عشر جزء من الثمن، فإذا كان الثمن مائة حطت منه جزءاً، من أحد عشر جزءاً
ينحط.

(١) بوحي، حسن بن عبد الله (عبد الله) البديهي - نسبة إلى بديحين وهي بلدة مشهورة تدعى في
طرف بهروان من ناحية الجبل من أعمال بغداد - شافعي، من أصحاب أبي حامد، وبه عنه تعليقه
مشهورة، فقيه، تولى القضاء. وتوفي ببديحين في حدودي الأور من سنة ٤٣٥ هجرية. انظر طبقات
الشافعية ٤٦، وطبقات شافعية لكبرى ١٣٣٣-١٣٤٤، ومعجم ليدان ٤٩٩١، وتاريخ بغداد
٣٤٣٧.

(٢) مبسوط ١٣ ٩١، وبدائع نصاب ٢٢٨.٥، وانصاف ١٦٥٣، ومجموع ٨٣-٩٠، وفتح
المرمر ١٠ ٦٠٥، والشرح الوهاب ١٩٥، والشرح الكبير ١١٢٤، والمعي لاس فدايه ٢٨٧.٤.

(٣) مجموع ١٣ ٩١، والشرح الكبير ١١٢٤، والمعي لاس فدايه ٢٨٧.٤.

سعة من سعة وتسعين، لأشهر حرة من أحد عشر حرة من تسع وتسعين فيكون تسعين، ويبقى هذا واحد يحد به حرة من أحد عشر حرة من الثمن، فيكون المبلغ ما ذكرناه.

وقيل فيه أيضاً، قوله: وضعة درهم من كل عشرة، معناه يوضع من كل عشرة سبي له درهم من أصل رأس المال.

وتفسره، وضعة درهم بعد كل عشرة، ود حصل له تسعون من المائة، ووضع سبكي عشرة درهماً، فصاع سعة ويبقى درهم تصاع منه حرة من أحد عشر حرة، فيكون ثمن تسعين ودرهماً إذا حرة من أحد عشر حرة من درهم، وعلى هذا ابداً.

قوله: إذا ردت مبيع الثمن في ذلك، فبعد الدار فيه أن تصيف الوضعة إلى رأس المال بمقداره، ثم سطره قدره؟ فما حتمه وسقط ذلك القدر من رأس المال وهو الثمن.

وربه إذا قال: رأس من عشرون بعكها برأس مالي موضعة للعشرة درهمين ونصف، فصيف من العشرين قدر الوضعة وهو خمسة دراهم، فيصير خمسة وعشرين، فتعديركم خمسة من خمسة وعشرين، فإذا هو خمسة وسقط من رأس المال وهو عشرون الخمس، وهو أربعة، يكون ثمن ستة عشر درهماً، وعلى هذا ابداً.

وقول أبي ثور أقوى عندى، لأنه إذا قل: مواضعة عشرة واحدة صاف المواضعة إلى رأس ماله، ورأس ماله مائة، فصاحب فيه عشرة، فيبقى تسعين ولم يصعه إلى ما يبقى في يده. ويوفى ذلك لكأن الأمر على ما قالوه، فأما حمل الوضعة على الريح وإضافة ذلك إلى أصله فهو قياس، ونحن لا نقول به.

مسأله ٢٢٦: إذا قل: هذا عبي مائة، بعثك بريح كل عشرة درهم، فقار: إشتريت، ثم قال: عطط، إشتريه تسعين، كان البيع صحيحاً. وبه

قال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، وأبو أيوب، والشافعي قولاً واحداً (١).

وحكى أبو حامد المروزي في حقه معه وجه آخر أنه لا حرج (٢).

وقال مالك: البيع باطل (٣).

دللتنا: أن المشتري إذا باع له بقصد في الشيء، فقد راب ما ليس له، ودين

لا يصد البيع، ولأن الأصل صحته، وبطلانه يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٢٧: إذا ثبت أن البيع صحيح، فلم يلزمه عبثاً، أنه لا حرجين

أن يأخذه مائة وعشرة أو يرد، والخيار إليه. وبه قال أبو حنيفة، ومحمد، وأحد

قولي الشافعي (٤).

وقال أبو أيوب، وأبو يوسف، يلزمه تسعة وتسعون درهماً (٥)، وهو قول

لشافعي الثاني (٦)، وهو قوي، لأنه ناعه مرة.

دللتنا على الأول: أن العقد وقع على مائة وعشرة، فإذا تبين نقضاً في شيء

كان ذلك عيباً له رده أو إرضاء به، والخيار له في ذلك، ومن أثره بدون

ذلك فعليه دلالة، ولو قل له بعث برأس مالي وريادة عشرة وخذ كذا

القول قول أبي يوسف.

مسألة ٢٢٨: إذا باع سبعة، ثم حط من ثمنه بعد لزوم العقد، وأرد بيعه

(١) مختصر لمربي ٨٤، والمجموع ١٣ ٩ ١١، وشرح بوهج ١٩٥-١٩٦، ومعني محتاج ٧٩٢،

صف ٤٤٠

(٢) المجموع ١٣ ٩، وفتح العزيز ١٣ ٩

(٣) معذب من رشد ٥٩٢ ٢، وفتح العزيز ١٣ ٩

(٤) البسيط ١٣: ٨٦، والام ١٣: ٩٣، والمجموع ١٣ ١١، وفتح العزيز ١٣ ١٤، ومعني محتاج ٧٩٢،

وشرح بوهج ١٩٥ ١٩٦، وبه محمد ٢ ٢١٣

(٥) البسيط ١٣ ٨٦، والمجموع ١٣ ١١، وبه محمد ٢ ٢١٣

(٦) الام ١٣: ٩٣، والمجموع ١٣: ١١، وفتح العزيز ١٣: ٩٣.

مرحته م يرمه حظه، وكان الثمن م بعد عليه قبل خط، وكان خط هبة للمشتري. وبه قال الشافعي (١).

وول أبو حنيفة: يلحق ذلك بالعقد، ويكون الثمن م بعد العقد (٢).
دللتنا: أن ثمن قد مستغر، فمن و إن الخط بعد م يرمه يلحق به، فعليه الدلالة.

مسألة ٢٢٩: إذا استوفى ثوباً بعشرة ودعه بحمسة عشر، ثم اشتراه بعشرة، فقد ربح خمسة، وإذا زاد بعد مراخه ثمنه لثاني وهو عشرة، وم يربح عليه أن يخبر بدونه. وبه قال الشافعي (٣).

وقال أبو حنيفة: عمه أن يخبر به فإم عمه، وهو أن يحط لحمسة لتي قد ربحه (٤).

دليلنا: أنه قد مضى، فمن أن يجر له أن يخبر به، ولا يبي عقد على عقد، لأنه لا دليل عليه.

مسألة ٢٣٠: إذا باع م بدأ وسعة، وقصص المشتري المبيع، ولم يقصص البائع الثمن، يجوز له أن يشتره منه بأى ثمن شاء، نقداً وبسي، وعلى كل

(١) مجمع ١٣، ١٢، وفتح المبرر ١٠٩، وشرح فتح القدير ٢٧١٠، وشرح الهداية على الهداية في هامش شرح فتح القدير ٢٧٠٥.

(٢) الموطأ ١٣، ٨٤، وبدائع الصانع ٢٢٢، ومجموع ١٣، ١٢، وفتح المبرر ١٠٩، وسبحر الزخار ٣٧٨، وشرح فتح القدير ٢٧٠٥، وشرح الهداية على الهداية في هامش شرح فتح القدير ٢٧٠٥.

(٣) مجموع ١٣، ٦، وسعي ذات قدمه ٢٨٤، وفتح المبرر ١٠٩، وشرح الكبير ١١٦، وشرح فتح القدير ٢٥٧٠.

(٤) لموطأ ١٣، ٨٤، وسعي ذات قدمه ١٦٣، ١٦٤، وبدائع الصانع ٢٢٤، والمعي لأن قدامه ٢٨٤، وشرح الكبير ١١٦، وفتح المبرر ١٠٩، ومجموع ١٣، ٦، وشرح الهداية على الهداية في هامش شرح فتح القدير ٢٥٧٠، وشرح فتح القدير ٢٥٧٠.

وب أن كمن مخصي ورد، مثل أن رعه عينة درهم، وشتراه بحمسين م بخر.
واحكمه أن يسعه بقا ويشتره بذلك إلى ستة، أو إلى عنة ويشتره في
ستين، كل هذا لا حور.

قل وب أن كمن مخصي حور يشتره دأف إلى الذهب والورق، فإن
ب من مخصي به حور، لكن لا حوز استحساناً، وهذا إنما يتصور في القيمة،
وإذا باعه بمائة درهم لم حوز أن يشتره بدينار قيمته أقل من مائة.

هـ وب أن كمن مخصص في لا حوز أن يشتره ببيع من اشترى، وكذلك عند
البيع بأدوية في مخره، وكذلك مكره بمدبره ومضاربه، وكذلك سريكة
أن دفع من من مكره، وبه وب أبو يوسف ومحمد (٢).

و وب مخصص، وكذلك لا حوز أن يشتره بأولاد مع ولاولده، وحده
أبو يوسف ومحمد هاهنا (٣).

و وب مخصص في مكره، حور أن يشتره منه دأف ثمن شاء.
و وب حرج أحد من مكره مكره مكره.
و وب حرج من مكره مع أو هبه، حور أن يشتره من أثقل المثل إليه
كيف شاء.

و وب حرج من مكره مكره في ورته لم يحركه أن يشتره من وارثه (٤).
و بخلاف معه في قصص وحد، وهواد كمن أحسن واحداً، وأراد أن
يشتره دأف من دأف اثمن كلاً أو ورثاً أو حكماً على مفضاه.

دلسيا: قوله هـ ن. «وأحل الله البيع» (٥) وهذا بيع، وقوله: «لا أن

(١) المبوط ١٣-١٢٢، ١٢٣، والمجلي ٤٨:٩.

(٢) مبوط ١٣:١٢٣.

(٣) و (٤) مسود ١٣ ١٢٤.

(٥) البقرة ٢١٥.

تكون تجارة عن تراض منك، (١) وهذه تجارة عن تراض، ومن منع منه فعليه الدلالة، وأكثر حديثاً عنه عن ماله (٢).

واحتجوا بما روي أن رجلاً حج من رجل حريرة مدية، ثم شرهه بحمصين، فسئل عن عتق من ذلك فقال: درهمه درهم، ثم دخلت بيها حريرة (٣).

وروي يونس بن أبي سحاق السعدي (٤) عن ماله مدية بنت أبيع (٥) قال: خرجت في حج، ووه محبة (٦) فدخلت من عتقة فاستمسا عليهما، فقالت: من نس نبي؟ فعتق من الكوفة وكربلاء عتقت، فذلك هام محبة؛ يا أم المؤمنين كانت في حريمي، فعتق من ريد من رقبته مدية درهم إلى عتقانه روي بعضها إلى العطاء، فورد أن سعد بن مسعود ستمائة مدية، فعتق من نس من شريب ونس من سعد بن مسعود، فعتق من رقبته أنه أعتق جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وآله إلا أن يوفى، فذلك، فثبت أن أحد رُس

(١) نساء ٣٩.

(٢) نسخة في ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥

فإن كان الثاني فهذا طهر على الصحابي ولا يقولون به.

واقول الأول لا يحط الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وآله، لأنه صادر عن اجتهاد، فعلم بذلك بطلان الخبر، وبوصح، فابن عمر، ويريد من رقم يخافان فيه (١)، والمسألة خلاف من الصحابة.

على أنه لو سلم الخبر من كل طهر، لم يكن فيه دلالة، لأن المرأة أحررت لريداً اشترى الحارية إلى العطاء، ثم باعها، والشراء إلى العطاء باطل، لأنه أحل محض، والشراء بعد البيع الفاسد باطل، وكذلك يقول.

وكلامنا إذا كان بيع صحيحاً، يذك على ذلك قولها: (شئ مشريت وشئ مابعت) يعنى شئ شراء والبيع معاً.

مسألة ٢٣١: إذا اشترى سمعتين ثمن واحد، فإنه لا يجوز أن يبيع أحدهما مراخعة، ويقسم الثمن عليهما على قدر قسمتهما. وبه قال أبو حنيفة في سمعتين، وأجاز في القفيزين (٢).

وقال الشافعي: يجوز في الكل (٣).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٤)، وأيضاً فإن تقويعه ليس هو الذي انعقد عليه، فلا يجوز أن يجر بذلك شراء، لأنه كذب.

مسألة ٢٣٢: إذا باع شيئين صفقة واحدة، أحدهما يبعد فيه لسع والآخر لا يبعد فيه البيع، بطل فيما لا يبعد البيع فيه، وصح فيما يبعد فيه، سواء كان أحدهما مالاً والآخر ليس بمال ولا في حكمه المان، مثل أن باع حلاً وحرراً، أو

(١) تقدم ذلك في أول هذه المسألة مراجع.

(٢) مسوط ٨١٣، والفوى حصة ١٦١٣، وشرح فتح القدر ٢٦٣-٢٦٤، وفتح المربع ١١٩، وشرح الكبير ١١٤: ١١٤.

(٣) المجموع ١٤١٣، وفتح المربع ١١٩، ونحوه لاس عدده ٢٨٣، وشرح الكبير ١١٤: ١١٤.

(٤) الكافي ١٩٧٥ حديث ١، ومن لا يتحضره العبد ١٣٦٣ حديث ٥٩، والتهذيب ٥٥٧ حديث ١٣٩.

حرأً وعدأً، أو شاةً وخنزيراً.

وم يكون أحدهم ملاً ولا حر في حكمه لال، مثل أن باع أمته وأم وده، أو عبده وعد موقوف، أو كان أحدهم ملاً ولا حر ملاً لئكه ملك لغير، البت واحد.

وقال السافعي: بطل في لا ينفذ فيه بيع قولاً وحداً. وهل يطل في الآخر؟ على قولين: أصحهما عندهم أن البيع يصح في أحدهما (١).
وقال أبو حنيفة: إن كان أحدهم ملاً ولا حر ليس ملاً ولا في حكم المان، بطل في - ب. - وب كان أحدهم ملاً ولا حر في حكمه لال، صح في لال. وإن كان أحدهم ملاً ولا حر لغيره، نفذ في ماله وكان في ماله لغير موقوفاً (٢).

وقال مالك وداود: يبطل فيها (٣).

دليلاً: قوله علي: «وَأَحَلَّ اللَّهُ بَيْعَهُ» (٤) وعند بيع في يصف أن ينفذ بيعه، فوجب أن يكون صحيحاً، فمن أنصفه فعليه أدلأه، وعليه جمع لفرقة، ولا يختصون فيه.

مسألة ٢٣٣: إذا راع حرأً وعدأً، بطل بيع في الحر وصح بيع في العبد.

وقال أبو حنيفة: بطل بيع في العبد قولاً وحداً (٥).

(١) المجموع ٩: ٣٨١ و ٣٨٢، شرح ٤١. وفتح حر ٢٣٣ و ٢٣٧، والمعني لاس قدامة ٣١٦: ٤، والشرح الكبير ٤٤: ٤.

(٢) بد ١: ٢٤٧، وشرح فتح عذر ٥: ٢٢٥-٢٢٦، وشرح نصابه على عذر به في هامش شرح فتح عذر ٥: ٢٢٥، وجمع ٩: ٣٨٨، وفتح البد ٩: ٢٣٧، والمعني لاس قدامة ٣١٦: ٤، وتبيين الحقائق ٦٠: ٤، والشرح الكبير ٤٤: ٤.

(٣) مجموع ٩: ٣٨٨، والمعني لاس قدامة ٣١٦: ٤، والمعني ١٦: ٩، والشرح الكبير ٤٣: ٤.

(٤) بفرقة: ٢٧٥.

(٥) بد ١: ٢٤٧، وشرح فتح القدير ٥: ٢٢٥-٢٢٦، والمجموع ٩: ٣٨٨، وتبيين الحقائق ٦٠: ٤.

وعند الشافعي لا يظن في أحد منهما (١).

دليلاً: قوله تعالى: «وَأَحْسَنَ اللَّهُ إِلَهُكُمْ (٢)» وهذا بيع، وقوله تعالى: «لَا تَلْبِسْ بَيْنَهُمَا» (٣) وهذا عبارة عن ترك، فمن يظن فعيده به. مسألة ٢٣٤: قد فسد أحد إذا جمع في المصنفه يصح بعده ولا يصح بعده. فمما يصح، ويظن في لا يصح. وقد فسد قولك على ما مضى (٤). فمما شرى له من أن يرد أو يمسك به يصح فيه البيع من جهة من ثم الذي يتقسط عليه.

ومما فسد فيه قولك، أحدهم مثل ما قد (٥).

والآخر، أن له أن يمسكه جميع ثم أو يرد (٦).

دليلاً: أن جميع ثم من كان في ماله، وغنمه من سبيلين معه، فإذا بطن مع أحدهم سقط عنه حصانه، فمن أوجب جميع فعليه أن يمسكه. مسألة ٢٣٥: إذا كان له من كل شيء، فلا يرد به، وإلا أحسن. أما أنه يمسكه من ثم، فلا يرد به أحد من

ومما فسد فيه وجهه، أحدهم من ماله، فسد والآخر، لا يرد به (٧).

دليلاً: أن البيع صحيح من جهته، فمن أنسب له أن يرد به، ولا يرد به. فدخل مع العلم بأنه لا يمسكه إلا بعض الثمن، وهو ما كان بعد دون الخبر،

(١) مجموع ٣٨٨:٩ - ٣٨٩، وفق العرير ٣٣٤:٨

(٢) سورة ٢٧٥

(٣) النساء: ٢٩

(٤) لقد مضى الحديث عنها في المسألة «٢٣٢» فلاحظ.

(٥) مجموع ٣٧٩ - ٣٨٠، وبخبر ١٤، وفق العرير ٢٢٥ - ٢٢٦، وشرح الكفر ٤٤

(٦) المجموع ٣٨٠ - ٣٨١، وبخبر ١٤، وفق العرير ٢٥٤، وشرح الكفر ٤٤

(٧) المجموع ٣٨٠:٩، وفق العرير ٣٥٨:٨

فلهذا لم يكن له الخيار

مسألة ٢٣٦: إذا احتشف المتبايعان في قدر الثمن، فقال البائع: بعته
بثلث، وقول المشتري: بخمسائة، فالقول قول للمشتري مع يمينه إن كانت
السعة تالفة، وإن كانت سالمة فالقول قول للبائع مع يمينه.

وقول الشفيعي: يتحلان ويصح البيع بهما أو يفسح، ومواء كانت
السعة دئمة أو تالفة، وبما يتصور الخلاف إذا هكت في يد المشتري، فما إذا
هكت في يد البائع يطل اسم (بلا خلاف) (١).

وقال الشافعي: رجع بمحمد بن الحسن إلى قول وحالف صاحبه (٢).
وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: إن كانت السلعة قائمة تحالف، وإن كانت
تالفة فالقول قول المشتري لأنه غارم (٣).

وقال مالك: إن كانت تالفة فالقول قول المشتري، وإن كانت قائمة فعنه
روايتان:

أحدهما: القول قول المشتري أيضاً (٤).

والثانية: القول قول من في يده السلعة والآخر مدعى عليه، فإن كانت في
يد سائح فالقول قوله، وإن كانت في يد المشتري فالقول قوله وأبى مدعي (٥).

(١) في بعض النسخ الغشقة: (ولا تحالف).

(٢) الإجماع ٣٠٣، ومختصر لمري ٨٦ ٨٧، ومجموع ١٣ ٧١ و٧٦، وفتح التحرير ١٥٤٩، ومعي المصحح
١٥٢، ومعي ٨ ٣٦٨، وسود ١٣ ٣٠، وذهب إليه المصنف ١٦٠٢، والمعي لابن قدامة ٢٨٨.٤ -
٢٨٩، وبحر الزخار ٤١٢.٤، وتبيين الحقائق ٣٠٧:٤.

(٣) سود ١٣ ٣، ومعي ٨ ٣٦٨، والمعي لابن قدامة ٢٨٨ ٢٨٩، ومجموع ١٣ ٧١ و٧٦،
وذهب إليه المصنف ١٦٠٢، وفتح التحرير ١٥٤٩، والبحر الزخار ٤١٢.٤، وسنن الحقائق ٣٠٧.

(٤) ذهب إليه المصنف ١٩٠٢، وسنن مالك ٩٠٢، ومعي ٨ ٣٦٨، وفتح التحرير ١٥٤٩، والبحر الزخار ٤١٢.٤.

(٥) ذهب إليه المصنف ١٩٠٢، وذهب إليه مالك ٩٠٢، وفتح التحرير ١٥٤٩، والمعي لابن قدامة ٢٨٨-٢٨٩.

وقال زفر وأبو ثور: القول قول المشتري، سواء كاتب السبعة سالمة أو تالفة (١).

دلينا: اجماع الفرقة وأخبارهم (٢).

وأيضاً روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لبيبة على المدعي واليمين على من أنكر» (٣).

والمشتري مدعى عليه وهو المسكر، لأنها قد تعقا على العهد وانتقد الملك، والمشتري معترف بذلك ويذكر أن الثمن خمسمائة ولسع يدعي عنه خمسمائة، فوجب أن يكون القول قول المشتري، ولا يبرمها ذلك مع بدء السلعة أن انقوت قول الداع، لأنها لو جلبها وطاهر الحزم لعلنا بذلك.

ولكن روي عن أئمتنا عليهم السلام أنهم قالوا: «لقول قول الساع» (٤) فحملناه على أنه مع بقاء السلعة.

فأما ما روي أن مسعود بن السي صنى الله عليه وآله قال: «إذا حلف المتبايعان ولا بية مع واحد منها والسلعة قائمة تحاه أوتر ذاً» (٥) فهو حرج واحد

(١) المحس ٨ ٣٦، وبه نسخة ١٩٠٢، وخرجه ٢٤٤.

(٢) انظرها في النكاح ١٧٤:٥ حديث ٢٠٦، ومن لأخضره نسخة ١٧١٣ حديث ٧٦٥، وبهذه

٢٦:٧ حديث ١٠٩-١١٠ و٢٢٩:٧ حديث ١٠٠٩.

(٣) الكافي ٤١٥:٧ حديث ١، وبهذه ٢٢٩:٦ حديث ٥٥٣، ومن لأخضره نسخة ٢٠٣ حديث ١.

وأنس لكبرى ١٠ ٢٥٢، وبهذه في تخريج أحداث الهدية ١٧٥:٧ حديث ٨٤١.

(٤) أشرنا إلى مصادرها في هامش رقم (٧) المتقدم من هذه المسألة.

(٥) رواه نسبي في نسخة ٣٣٣:٥ اختلاف بين في نسخة واحدة وهو نسبي في نسخة أخرى.

٣٦٣ نسخة «وفي رواية إذا حلف أحد بقاء السلعة وفي رواية حرج واحد أوتر ذاً» وبهذه

لتحالف في عرف الرافعي ١٠٠٠ نسخة أنه لا ذكره في شيء من كتب الحديث، وإنما توجد في

كتب العهد، وكأنه عن نعيم بن كهر ١٠٠٠ نسخة، وبهذه نسخة الإمام في الإصاليب، وإنما رواه

نثره فرواه مايت به عن ابن مسعود ورواه أحمد والترمذي وابن ماجه بسند مضعف. «في آخره»

الاختلاف في شيء من هذا، فيقول قول سائغ مع يمينه.

وقال الشافعي: يتحالفان (١).

وقال أبو حنيفة لا يتحالفان، ويكون لقول قوب من بني النضر (٢).

دليلاً: عموم الأحكام، وأنه متى اختلفت أسسها فاقول قول السائغ (٣).

وحديث من مسعود المقدم ذكره أن أبا حنيفة رضي الله عنه وآله قول (٤) إذا

اختلفت المسامحة فلعوق قول سائغ وإسراع الحصار (٥)، وهو على عمومته في

كل شيء.

مسألة ٢٣٨: إذا اختلف في شرط يفسد البيع، فقال سائغ: يعتك إلى أجل

معصوم، وقال بشرى: إلى أجل مجهول. وقول: يعتك بدينهم أو دنانير، فقال:

اشتريته بدينهم أو حرير، كان لقول قوب من يدعي الصحة، وعلى من ادعى

الفساد البيعة. وبه قال الشافعي (٥).

وقال أبو علي إن أبي هريرة من أصحابه في الإفصاح فيه وجهان، وصوبه

أبو الطيب الطبري (٦).

دليلاً: أن الأصل في عقد الصحة، لمن ادعى الفساد فعليه بدلالة.

(١) المجموع ١٣، ٨١، وأصح ١٥٣، وفتح العزيز ٩، ١٥، وبيبي الحقائق ٣١٧:٤، والمعي لاس

قدامة ٢٩١:٤

(٢) مبوط ١٣، ٣٥، والمجموع ١٣، ٨١، وسر حديث ٣٦٤، وسر ٦، قدامة ٢٩١

(٣) نظره في النكاح ١٧٤:٥، حديث ٢-١، ومن لأخضره لعمقه ١٧١:٣، حديث ٧٦٥، وسهيب

٢٩٦:٧، حديث ١٠٩-١١٠.

(٤) تنجيس الحر ٣، ١٢٢١، وروى عنه وغيره بحقه نص في مسند أحمد

حسن ٤٦٦، وحسن كبير ٣٣٢، وسر ٣، ٢٨٥، ومسنود صحيح ٢، ٤٥

ومن لأدركتي ١٨٣-٢١

(٥) المجموع ١٣، ٧٩، وفتح العزيز ٩، ١٦٥، و١٦٥.

(٦) المجموع ١٣، ٧٩، وفتح العزيز ٩، ١٦٥.

مسألة ٢٣٩: إذا باع مبيعاً ثمن في الذمة، فقال البائع: لا أستلم المبيع حتى أقصر ثمن، وول مسرى لا أستلم الثمن حتى أقبض لمبيع، فعلى الحاكم أن يجبر البائع على تسليم مبيع أولاً، ثم يجبر المشتري على تسليم الثمن بعد ذلك، بعد أن يحصر الثمن والمبيع.

وقال الشافعي فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: يجبر البائع، وهو ظاهر كلامه.

والثاني: يجبر كل واحد منهما، مثل مقدمه، وهو لصحيح عندهم.

والثالث: لا يجبر واحد منهما (١).

وقرأ أوحسنة ومالك: يجبر المشتري على تسليم الثمن أولاً (٢).

دليلاً على ما قدمه: أن الثمن لا يستحق على المبيع، فيجب أولاً تسليم المبيع فيستحق ثمنه، فإذا سلمه المبيع استحق ثمنه، فوجب حبس البائع عليه على تسليمه، فلا بد إذاً مما قلناه.

مسألة ٢٤٠: إذا كان لبيع عساً بعين، وحكم فيه كالحكم في المسألة الأولى سواء.

وللشافعي فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: يجبر كل واحد منهما على احصاء ما عليه.

والثاني: لا يجبر واحد منهما، وأيهما تطوع بادفع جبر الآخر على التسليم.

والثالث: يجبر الحاكم أيهما شاء على التسليم، فإذا سلمه جبر الآخر على

(١) انظر لأقوال ثلاثة في الأم ٣/٨٧، ومختصر بري: ٨٧، والمجموع ١٣: ٨٤ و ٨٦ و ٨٧، ومعي المحتاج

٧٤: ٢، وأنسراج الوهاج: ١٦٣-١٦٤، وأبني لأمر مدانه ٤: ٢٩٢

(٢) الصاوي الهندية ١٦: ٣، وشرح فتح القدير ٥: ١٠٨، وشرح العناية على الهداية المطبوع في هامش فتح

قدير ٥: ١٠٩، والمجموع ١٣: ٨٦، وأبني لأمر مدانه ٤: ٢٩٢.

نظر هذه مسألة وقال يتجه في ذلك، فقال: قد حتمت لرواح فقال الروح.
مهرتك أباك، وقالت: مهرتي امني تحالفا.

وقال وكذلك إذا قال. مهرتك أراء وصف منك، وقالت بل مهرتي
امي ونصف اسي تحالف، قال. ولا يختلف أصحاب في ذلك، فسقط ما قبل
أبو حامد (١).

دليلنا على ما قلناه. أن هذا دعوى، حب في كل واحد منها لستة، وقد
عدمه كان في معاملة المحسن، وبيع اد دعوى الشئ المعدل عليه البيعة،
ود عدمه على المشترى حين يراه، وكذلك إذا دعوى لمشتري أنه
سرى بحرية كان عليه التمس، وإذا عدمه كان على الشئ المحسن، ولا وجه
للتحالف في شيء واحد، ولا دليل عليه.

مسألة ٢٤٢: إذا مات متبع بعد، وأحسب ورثته في مقدار الشئ أو
الشمس، ويقول قول ورثته لمشتري مع ممسكه في مقدار الشئ، وقول ورثته يبيع في
الشئ مع الممين.

وقال الشافعي: يتحالفان (٢).

وقال أبو حنيفة: إن كان المسع في يد ورث الشئ تحلف، وإن كان في يد
ورث لمشتري كان لقول قوله مع يمينه (٣).

دليلنا على أن لقول قول ورثته لمشتري في مقدار الشئ: أنه قد اتفقوا على

١ - قوله. هو. قوله. مصر. وأما هذا. منه عشر وثلاثمائة وجميع بصري والاصطخري، صف
كان. لغزو. وعده. في يوم. ١٠٠٠. يبيع بعض من ثمره منه خمس وأربعين وقيل منه أربع
و بعد. وسنة. وعس. بعد. وسنة. وشهر. مصر طبع. بتأليفه بكرى ١١٢٢. ١٢٥.

(١) فتح العريض ١٥٥-١٥٦.

(٢) المجموع ١٣ ٧٧-٧٨، وفتح العريض ١٥٤-١٥٥، ومضي المحتاج ١٧:٢.

(٣) فتح العريض ١٥٥:٩.

مسألة ٢٤٥: إذا كانت له أجنة يحبس فيه سمك، فحسب فيه سمكاً وباعه، لا يخلو من أحد أمرين:

أما أن يكون ماء قبل أن يثهد فيه سمك، ويمكن به أوله من غير مؤنة، ويسع حذر بلا خلاف، فإنه يسع مقدور من سمكه، وإن كان ماء كدرأ بطل البيع، لأنه مجهول.

والأمر الآخر أن يكون ماء كبيراً صافياً وسمكه فيه لا يمكن أحده من مؤنة وجب حتى يصطاد، فمعدناته لا يصح بيعه، فلو بيعه مع ما فيه من اعصاب، ويصتد بشئ منه وسمكه مع ما بقي فيه، شي من ذلك بطل البيع.

وقال أبو حنيفة ومالك في البيع باطل (١)، ومحمد بن وهب بن أبي إسحاق (٢)، وفي قول عمر بن عبد العزيز (٣).
دلتنا على حوز سمكه مع شيء آخر: إجماع الفرق، وعلى طلالته منفرداً نصاً دلت.

وروي عن أبي بصير أنه عليه وآله أنه يبي عن بيع السمك (٤)، وهذا عري، ولأن صحة بيعه تختص في ذلك شرعي.

١ أحمد بن حنبل ١٠٠، ومحمد بن ١١٠، وفيه ٢٦٤، وفيه عمر بن ١٢٦، وفيه لسان له ٢٩٤،
وسرخ في ٥٠٠، وفيه ١٩١، وفيه المحقق ٤٥٤، وحاشية رد المحتار ٦٠٥.
(٢) و(٣) المعني لابن قدامة ٢٩٤: ٤.

٤ صحيح مسلم ٥٣٢، حديث ١٥١٢، وفيه أحمد ٥٣٢، حديث ١٢٣٠، وفيه بن رظي
٥٣، حديث ٤١٠٤، وفيه أحمد بن حنبل ٣٠٢، وفيه بن رظي ٣٥١٢، وفيه الشافعي
٢٦٢، وموطأ ٢٦٤، وفيه بن رظي ٢٥٤، حديث ٣٣٧٦، وفيه بن ماجه
٣٩٢، حديث ٢١٩٤، وفيه بن رظي ٣٣٨، وفيه بن رظي ٣١٢، وفيه بن حبان
الرمضا ٤٥٢، حديث ١٦٨.

مسألة ٢٤٦: إذا باع عبداً بيعاً فاسداً وتقابصاً، فأكل الناع الثمن وفسس، كان على المشتري ردّ العبد على الناع، وكان أسوة للغرماء. وبه قول أبو العباس بن سريج (١).

وقال أبو حنيفة المشتري أحقّ بعين العبد - يعني له إمساكه على قبض الثمن، ويكون ثمنه مقدماً على الغرماء - (٢).

دليلنا: أنه إنما قصده على أنه ملكه، فإذا لم يكن ملكاً له فعليه ردّه إلى مالكه، فمن قال له إمساكه فعليه الدلالة.

مسألة ٢٤٧: إذا قال لرجل: مع عبدك هذا من فلان بخمسمائة، على أن عليّ خمسمائة، قال أبو العباس بن سريج يحتمل معيين، أحدهما: البيع باطل، والثاني: يصحّ ويكون على الصمن (٣).

والذي عندي أن هذا بيع صحيح، لأنه شرط لا يباقي الكتاب والسنة، والبي صلى الله عليه وآله قال: «المؤمنون عند شروطهم» (٤).

مسألة ٢٤٨: إذا قال له: مع عبدك منه بألف، على أن على فلان خمسمائة، فيه مسألتان.

ان سبق الشرط العقد، وعقد البيع مطلقاً عن الشرط، بزم لبيع ولم يزم الضامن شيء ٥.

وان قارن العقد فقال: معتك بألف على أن فلاناً ضامن خمسمائة، صحّ

(١) المجموع ٩: ٣٧٧، والشرح الكبير ٤: ٦٥، والمعي لاس قدامة ٤: ٣١٢

(٢) المعني لاس قدامة ٤: ٣١٢، والمجموع ٩: ٣٧٧، وشرح الكبير ٤: ٦٥، والبحر الزخار ٤: ٣٨٤.

(٣) المجموع ٩: ٣٧٥، وفتح المبرر ٨: ٢١٠.

(٤) التهذيب ٧: ٣٧١، حديث ١٥٠٣، ولاسهباص ٣: ٢٣٢، حديث ٨٣٥، والمعي لاس قدامة ٤: ٣٨٤.

والشرح الكبير ٤: ٣٨٦، وللحصن الخبر ٣: ٢٣ و ٤٤، حديث ١١٩٥ و ١١٤٦، وكفاية الأحيار

١: ١٩٣، والمصنف لابن أبي شبة ٦: ٦٨، حديث ٢٠٦٤

البيع بشرط بضماء، فمن ضمنه كان ديث مضمي، وإن لم يضمن كان البائع
دخرا، أنه لم يصح به المصداق، وأنه كان نوعه من (١) وأبوابه (٢).

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٢٤٩: إذا اشترى حاربه بشرط أن لا يحسره عليه، أو غيرها، أو
بشرط أن لا يبعه، أو لا يعتقه، أو لا يهدى، أو هو هذا كان العقد صحيحاً،
وبشرط أخيراً، وقد روي عن أبي بن سفيان، والشافعي، وأحمد بن حنبل (٣).

وقال أبو حنيفة وأبو يعقوب بشرط واسع (٤).

وقال من شرطه البيع حر، وبشرط حر (٥).

دليلنا على صحة البيع قوله تعالى: «وَأَوْحَىٰ إِلَيْهِ يُبْعَ» (٦) وهذا بيع.

وعلى بطلان الشرط: أنه شرط له كسب وسمه، وكان شرط بحالهما فهو

باطل.

وأما روي أن عائشة اشترت بريرة بشرط العقب، ويكون ولائها لمواليها،

(١) حكى لسانه في شرح قوله: «وَأَوْحَىٰ إِلَيْهِ يُبْعَ» نصف وجهه لله فثلاثا فهل
يصح المقدر؟ فيه وجهان انظر المجموع ١٤: ٢٠، ٢١.

(٢) القاهر هو أبو حنبل، رحمه الله، محمد بن أبي بكر بن عيسى التميمي الشافعي.

(٣) أحمد بن حنبل، روي، وشرح صحيحه ٢١٤: ٢٠٥، وشرح صحيحه ١٦٥: ٣٧٦،
وإدب المفيد ١٥٩: ٦٦، والشرح الكبير ٦٦: ٤٤٥، ومفاتيح ابن رشد ٤٤٥.

(٤) أحمد بن حنبل، روي، وشرح صحيحه ٣٦٨: ٢٠٥، وشرح صحيحه ١٤٨: ٤٨،
وشرح صحيحه ٢١٤: ٢١٦، وشرح صحيحه ٢٨٩: ١١، وشرح صحيحه ١٥٩: ٢، وشرح
صحيحه ١٧٥: ٤٤٥، وشرح صحيحه ٤٤٩: ٤٥٣، والشرح الكبير ٦٦: ٤٤٥، ومفاتيح ابن
رشد ٤٤٤.

(٥) أحمد بن حنبل، روي، وشرح صحيحه ٢٨٨: ٢٨٩، وشرح صحيحه ٣٦٦: ١٧٥، وشرح صحيحه ٤٤٥: ٤٤٥،
وشرح صحيحه ٢١٤: ٢١٦، وشرح صحيحه ٢٨٩: ١١، وشرح صحيحه ١٥٩: ٢، وشرح
صحيحه ١٧٥: ٤٤٥، وشرح صحيحه ٤٤٩: ٤٥٣، والشرح الكبير ٦٦: ٤٤٥، ومفاتيح ابن
رشد ٤٤٤.

(٦) سورة البقرة ٢٧٥.

فأحاز لي صتي لله عليه وآله سبيع وأبطل الشرط، فإنه صعد المنبر وقال: «ما دال أقوام يشربون شروطاً ليست في كتاب الله، كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، كتاب الله أحق، وشروطه أوثق» (١).

مسألة ٢٥٠: إذا اشترى حارية شراءً فاسداً، ثم قصها فاعتقها، لم يملك بالقصر ولم ينفذ عتقها، ولا يصح شيء من تصرفه فيها، مثل السبع والهبة والوقف وغير ذلك، ويجب عليه ردّها على النائع بجميع مائها لتفصل ماله. وبه قال الشافعي (٢).

وقال أبو حنيفة: يملك بالقصر، ويصح تصرفه فيها، ويجب على كل واحد منهما فسخ الملك وردّ المسع على صاحبه (٣).

دليلاً على ذلك: أنه إذا كان البيع فاسداً فملك الأول باق لم يزل، وإذا لم يزل فكل من تصرف في ملكه غير إدارته يجب أن لا يصح تصرفه، لأنه لا دليل على صحته.

مسألة ٢٥١: إذا اشترى حارية بيعاً فاسداً فوطئها، فإنه لا يملكها ويجب عليه ردّها، وعليه إن كانت سكرًا عشر فمئتها، وإن كانت ثياباً نصف عشر قيمتها.

وقال الشافعي: إن كانت ثياباً فمئتها شيب، وإن كانت سكرًا فمهر

(١) روي الحديث بألفاظ مختلفة انصرف في صحيح حديثي ٩٥ ٩٦، وصحيح مسلم ١١٤١ ١١٤٢ حديث ٦، والوطأ ٢ ٧٨٠ حديث ١٧، و... بكرى ٣٣٨ و... له رطبي ٣ ٢٢ حديث ٧٧

(٢) مختصر المري ٨٧، والمجموع ٩ ٣٧٧، وفتح المبرور ٨ ٢١٢، وشرح فتح بقدير ٥ ٢٢٧، وشرح بداية على الهداية لمصوع ٢٢٧، وشرح فتح بقدير ٥ ٢٢٧، وشرح حديث ٤ ٦٢

(٣) للباب ٢٤٦-٢٤٧، وشرح فتح بقدير ٥ ٢٢٧، وشرح العبدية على الهداية هامش شرح فتح بقدير ٥ ٢٢٧، والمجموع ٩ ٣٧٧، وفتح المبرور ٨ ٢١٢، وتبيين الحقائق ٤ ٦١٠، والمجنى ٨: ٢٢١.

السكر وأرشد الافتضاض (١).

دليلاً: جماع بعرفة وأحد رهنه، فانه روى ذلك مخصوصاً عن الائمة عليهم
لسلام (٢)، وإجماعهم حجة.

مسألة ٢٥٢: اذا حدث وثبت يومه، كان الولد حراً لا جماع، وعن لواطىء
قصة ابود يوم سبعة حراً. وبه قال من فقهى (٣).

وقال أبوحنيفة: يوم التحاكم (٤).

دليلاً عن ذلك ما أخرجه عن وجوب قسمته يوم سبعة حراً، ولا دليل على
وجوب قسمته يوم التحاكم. وأصل براءة الائمة، من دعى ذلك فعليه
الدلالة.

مسألة ٢٥٣: إذا ثبت هده خبره في بعد عقد صحيح، وكانت ولدت
منه بالعقد الفاسد، فانها تكون ام ولده.

وبه فقهى من قولنا، أحد عشر من مائة (٥).

والثاني: انها لا تصير ام ولده (٦).

دليلاً: ان له ولداً من قبله، وثبت له نسب من نسب شرعياً، فوجب أن تكون
م وبه، ولأن صاهر أمه وشرح بعتسه، ومن بعد فساد النسبة.

(١) المجموع ٣٦٨:٩ و ٣٧١، وفتح العزيز ٢١٣:٨.

(٢) انظره في الكافي ٢١٤:٥ حديث ٢ و ٣ و ٤٦٨:٥ حديث ١، ومن لا يخبره نفسه ٢٨٩:٣ حديث
١٣٧٧، والتهذيب ٦١:٦١ - ٦٢ حديث ٢٦٦ و ٢٧٨، و ٢٤٤:٧ و ١٠٦٤:١، والاستبصار ٣: ٨١
حديث ٢٧٠ و ٢٧٢.

(٣) معصر رب ٧٥ و ٨٧، والمجموع ٢١٨:٩ و ٣٦٨ و ٣٧١، وفتح العزيز ٢١٣:٨.

(٤) غنف ٢: ٧٣٧، والباب ١٣٧:٢، والوسط ٢٦:١٣، وبنائع الصانع ٣: ٣٠٢ و ١٥١:٧، وشرح
فتح بقدر ٧: ٣٦٤، وشرح العامة على مداره من شرح فتح القدير ٦: ٣٦٤، والشرح الكبير ٥: ٤٣١.

(٥) المجموع ٣٧١:٩، وفتح العزيز ٢١٣:٨.

(٦) المجموع ٣٧١:٩ - ٣٧٢، وفتح العزيز ٢١٣:٨.

مسألة ٢٥٤: إذا شترى من رجل عبداً، وشرط الساتع على المشتري أن يعتقه، كان لعقد صحيحاً وشرط صحيحاً. وهو الذي نص عنه الشافعي في كنهه (١).

وروى أبو ثور عنه أنه قال: اشترط فسد والبيع صحيح حكاه لقاضي أبو حامد عنه، والأول هو المشهور (٢).

وقال أبو حنيفة: الشرط فسد وبيع فاسد (٣).
 دليلنا: قوله عليه السلام: «للمؤمن عند شروطهم» (٤). ولأنه لا مانع من بيع من كتاب ولا مئة ولا إجماع.

مسألة ٢٥٥: إذا باع داراً وامتنع سككها سبعة مدة معلومة جاز البيع وثبت الشرط، وكذلك إذا باع دابة ومنتحن ركوبها مدة أو مئة مدة معلومة صح بيع وشرط. وبه قول الأوراعي، وأحمد، وأبو حنيفة من حرمة (٥).
 وول ذلك: يجوز في مدة يسيرة كاسنوه واليومين (٦).
 وقل أبو حنيفة والشافعي لا يصح بيع في جميع ذلك (٧).

(١) الام ٨٨٣، والمجموع ٣٦٤ و ٣٦٦، ومعي ٣٣٢، وشرح ١١١ - ١١٢ من دمه ٣٩٤، وشرح ٦٢٤، وعمدة ٢٨٩، وشرح فتح عدير ٢١٤

(٢) عمود ٣٦٦: ٩، وعمدة القاري ٢٨٩: ١١، وفتح العزيز ٢١١: ٨.

(٣) اللب ٢٤٤، وعمدة القاري ٢٨٩: ١١، وشرح ١١١ على الهداية به مثل شرح فتح عدير ٢١٤، وشرح فتح عدير ٢١٤، والام ٨٨٣، والمجموع ٣٦٦: ٩، وفتح العزيز ٢١٢، ولعلي لأن مدة ٣٠٩، وشرح ٦٢٤، وبه انه المجد ١٥٩، وتبيين الخلفاء ٥٧

(٤) تهذيب ٣٧١: ٦، حديث ١٥٣، لا تصح ٢٣٢، حديث ٨٣٥، وحذف لأن في مبداه ٦٨٦، حديث ٢٦١، وحذف خبر ٢٣٣، ٤٤، حديث ١١٩٥، ٢٤٦، ومعي لأن دمه ٣٨٤: ٤، وشرح الكبير ٣٨٦: ٤.

(٥) المجموع ٣٦٦: ٩، وفتح العزيز ٢٠٩، وعمدة القاري ٢٨٩: ١١.

(٦) المجموع ٣٧٨: ٩، وعمدة القاري ٢٨٩: ١١.

(٧) اللب ٢٤٤، ٢٤٥، وعمدة القاري ٢٨٩: ١١، وشرح فتح عدير ٢١٧، والمجموع ٣٦٦: ٩.

دليلاً: قول النبي صلى الله عليه وآله «للمؤمن عند شروطهم» (١) وهذا شرط، ولأنه لا مانع من بيع منه في الشرع من كتاب أو سنة أو إجماع، ولأصل حوزة.

وروى حماد بن عمار عن عبد الله بن ماعز عن رسول الله صلى الله عليه وآله حملاً وشرطاً حملاً في أهله سنة (٢)، وهذا يدل على حوزة.

مسألة ٢٥٦: إذا قرأ بعثت هذه يدروا حركت هذه أمدار لا حرك، فجمع بين البيع والجارحة في صيغة واحدة كان صحيحاً، وثبت لبيع والجارحة، وهو أصح قول الشافعي (٣).

والقول الآخر: أنها يبطلان (٤).

دليلاً: أن البيع والجارحة من حال، فمن أنصبتها في حال لا اجتماع فعنده لدلالة.

مسألة ٢٥٧: إذا راع ردعاً شرط أن يحصده، وكان الرع مثلاً يجوز بيعه، فإن كان يكون فصلاً أو يكون قد عمداً حب وشدة وهو شعب، لأن بيع سبيل الشعر حرام، ولا يجوز بيع سبيل حصة لأنه في علاف، كان بيع صحيحاً، ووجب عليه أن يحصده له.

٣٧٨ وفتح المبرور ٢٠٩:٨.

٣٧١ حديث ١٥٠٣، و٢٣٢ حديث ٨٢٥، والمصنف لاس في شعبه ٥٦٨، حديث ٢٠٦، وتلخيص الخبير ٣٣ و ٤٤ حديث ١١٩٥ و ١٢٤٦، والمصنف لاس في قدامة

٣٨٤، وشرح الكبير ٤: ٣٨٦.

٣، روى الشيخ أبيه في أمه ٤: ٢، وروى في مسند ٣: ٢٨٣، حديث ٣٥٠٣، وروى في حوزة

(٣) مجموع ٩: ٣٨٨، وشرح صحيح ١٨٣، ومعني صحيح ٢: ٤١-٤٢، والمعني لاس في قدامة ٣١٤.

٣١٥، وشرح الكبير ٤: ٤٥٤.

(٤) مجموع ٩: ٣٨٨، وشرح صحيح ١٨٣، ومعني صحيح ٢: ٤٢، وروى به المحقق ٢: ١٦٣، والمعني لاس

قدامة ٣١٥: ٤، وشرح الكبير ٤: ٤٥٤.

وقال أنو اسحاق المروزي: فيه قولان، أحدهما: بطلان. والثاني: يصحان، لأنه بيع وإجارة في صفقة واحدة (١).

وقال غيره: لا يصح هذا قولاً واحداً (٢).

دليلنا: أنه لا مانع من بيع منه في الشرع، والأصل حواره.

ونصاً قوله عليه السلام: «للمؤمن عند شروطهم» (٣) وهذا شرط

مسألة ٢٥٨: مبيع كيبلاً لا يصح بيعه حرراً وإن شوهه.

وقال الشافعي: إذا قال: بعك هذه العسرة، وقد شاهدتها، ضمن معلوم

كان صحيحاً (٤).

دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم (٥)، ولأننا أجمعنا على أنه إذا باعه كيبلاً صح

البيع، ولم يدل دليل على أنه إذا باعه حرراً كان صحيحاً.

مسألة ٢٥٩: إذا قال: بعك هذه العسرة كل قدر بدرهم صح البيع وإن

قال الشافعي (٦).

وقال أبو حنيفة: لا يصح (٧).

(١) المجموع ٩: ٣٧٣، وفتح العزيز ٨: ١٩٥، ومعنى لابس قد منه ٤: ٢٧.

(٢) مختصر مرق ٨٧، والمجموع ٩: ٣٧٣، ومعنى لابس ٢: ٣١٢، شرح المفرد ١٨: ١٦٨، وفتح العزيز ٨: ١٩٥، والمعنى لابس قدامة ٤: ٢٢٧.

(٣) تهذيب ٢: ٣١١، حديث ١٥٠٣، والاسم ٣: ٢٣٢، حديث ٨٣٥، وقصد لابس أي منه ٦: ٥٦٨، حديث ٩٤، مختصر ٣: ٢٣٣، و٤٤، حديث ١٩٥، ١٢٤٦، ومعنى لابس أي منه ٤: ٣٨٤، وشرح الكبير ٤: ٣٨٦.

(٤) المجموع ٩: ٣١٢، وفتح العزيز ٨: ١٩٥.

(٥) من لا يضره عنه ٣: ١٤، حديث ٦١٨، وتهذيب ٧: ١٢٢، حديث ٥٣٠، ٥٣١، والاسم ٣: ١٠٢، حديث ٣٥٥ و٣٥٦.

(٦) مجموع ٩: ٣٧٣، وفتح العزيز ٨: ١٩٥، ومعنى لابس ٢: ٣١٢، وشرح المفرد ١٨: ١٦٨، وفتح العزيز ٨: ١٣٩، ١٤٠، والبحر الرخاء ٤: ٣٢٧.

(٧) المبسوط ١٣: ٥٥، وفتح العزيز ٨: ١٣٩، والبحر الرخاء ٤: ٣٢٧.

دليلاً: قوله تعالى: «وأحل الله البيع» (١) ولأصل يُصاً جواره، والمنع يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٦٠: إذا قال: بعك عشرة قمزة من هذه الصرة بكذا، صح البيع. وبه قال الشافعي (٢).

وقال داود: لا يصح (٣).

دليلاً: الآية (٤)، ولا مانع يمنع منه.

مسألة ٢٦١: إذا قال: بعك من هذه الصرة كذا قدر بدرهم صح البيع، إذا لم يرد عن السعصع، وإن أريد سبعين لم يصح، لأن السعصع معهود.

وقال الشافعي: لا يجوز، ولم يفضل (٥).

دليلاً على جوارمه هذه: أن الأصل جواره، والآية (٦) تدل عليه، والمنع يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٦٢: إذا قال: بعك نصف هذه الصبرة، وثلاثها، أو ربعها، لا يصح البيع.

وقال الشافعي: يصح (٧).

دليلاً: ما قد ساء من أن ما ساء كثيراً لا يصح بيعه حرفاً، وهذا بيع من غير كيل، فوجب أن لا يصح.

مسألة ٢٦٣: إذا قال: بعك هذه الدار بكل درع بديار، كان حثراً. وبه

(١) البقرة ٢٧٥.

(٢) المجموع ٣١٣:٩.

(٣) محمى ٩: ٢، ومعنى لا: لا بد منه ٣٤٩، وسحر لرحمة ٣٢٦.

(٤) البقرة ٢٧٥.

(٥) مجموع ٣١٣:٩، وكذلك لا حد ١٥١: ١، وفتح عربي ١٤٣: ٨.

(٦) البقرة ٢٦٥.

(٧) المجموع ٣١٢:٩، وفتح العزيز ١٣٥: ٨ و١٤٣.

قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: لا يجوز (٢).

دليلاً: الآية (٣)، ودلالة الأصل، والمع يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٦٤: إذا قال هذه الدار مائة ذراع، وقد نعتك عشرة أذرع منها بكذا، كان حاشراً. وله قال الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة: لا يجوز (٥).

دليلاً: الآية (٦)، ودلالة الأصل، ولا مانع يمنع منه. ولأن عشرة أذرع من مائة عشرها، فلا فرق بين أن يقول: نعتك عُشرها، وبين أن يقول: عشرة أذرع من مائة.

مسألة ٢٦٥: إذا قال: نعتك من هذه الدار عشرة أذرع، من موضع معين إلى حيث ينتهي، كان البيع صحيحاً.

ولشافعي فيه وجهان، أحدهما: مثل ما قلناه (٧) وإثني: أنه لا يصح (٨).

(١) المجموع ٩: ٣١٦، فتح العزيز ٨: ١٤٣، ومعني لاس قدامة ٤: ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٢) بسوط ١٣: ٦، وسدائع الصائغ ٥: ١٥٩، فتح العزيز ٨: ١٤٣، ومعني لاس قدامة ٤: ٢٥٠، واللباب ١: ٢٢٥ - ٢٢٦، وشرح فتح القدير ٥: ٩٠.

(٣) البقرة ٢٧٥.

(٤) المجموع ٩: ٣١٦، فتح العزيز ٨: ١٣٦ و ١٤٣، ومعني لاس قدامة ٤: ٢٤٩ - ٢٥٠، وشرح فتح القدير ٥: ٩٣.

(٥) بسوط ١٣: ٦، وسدائع الصائغ ٥: ١٥٩، فتح العزيز ٨: ١٣٦ و ١٤٣، والمجموع ٩: ٣١٦، ومعني لاس قدامة ٤: ٢٥٠، وأبحر الرجاد ٨: ٣٢٨، وشرح فتح القدير ٥: ٩٣، وشرح العناية على الهدية المطبوع بها مش شرح فتح القدير ٥: ٩٣.

(٦) البقرة ٢٧٥.

(٧) المجموع ٩: ٣١٧، فتح العزيز ٨: ١٣٦.

(٨) المجموع ٩: ٣١٦ - ٣١٧، فتح العزيز ٨: ١٣٦.

دليلاً: أنه راعه حرء معسوماً من موضع معين، فيحب أن لا يبيع منه ماع، لأنه ليس بمجهول.

مسألة ٢٦٦: إذا باع دراعاً معساً من ثوب، كان ابيع صحيحاً، مثل ما قلناه في الدار.

و حذف أصحاب الرعي، فقال بعضهم مثل ما قلناه (١)، واليه ذهب من اقل (٢) في الترس، واحداً رة ثوب حبب القصري (٣).

وقال بعضهم: لا يجوز ذكره أو اقله من من ماص (٤).

دليلاً: الآية (٥)، ودلالة الأصل، والمع يحتاج إلى دس.

مسألة ٢٦٧: إذا قل: بعثت هذا من مع صرف كل رطل بدرهم، كان جائزاً.

وال شافعي. ب كان ورد كل واحد منها معلوماً، بأن يكون لغير ربيعاً وسدساً أو عردين كان جائزاً، وإن لم يكن كذلك بطل لعقد، لأنه د ناع مواربة يجب أن يكون مقدار المبيع من كل جنس لدي جعل الثمن في مقابلته معسوماً، وهذا مجهول (٦).

دليلاً: الآية (٦)، ودلالة الأصل، والمع يحتاج إلى دليل.

(١) المجموع ٣١٧:٩، وفتح العزيز ١٣٧:٨.

(٢) أخرجه، انما من عتد من علي بن مه عا عا شافعي، فقه، بولي في حدود سنة ٤٠٠ هجرية، مطر طبقات الشافعية الكبرى ٣١٤:٢، وطبقات الشافعية لابن هداية الله: ٣٨.

ومعجم بولس ١١٩.

(٣) المجموع ٣١٧:٩، وفتح العزيز ١٣٧:٨.

(٤) فتح العزيز ١٣٧:٨ - ١٣٨ و ١٤٤.

(٥) البقرة: ٢٧٥.

(٦) مختصر الزبي: ٨٧، والمجموع ٣١٨:٩ و ٣١٩.

(٧) البقرة: ٢٧٥.

مسألة ٢٦٨: إذا اشترى من رجل عشرة قفزة من صرة، فكألفا على المشتري وقصها، ثم ادعى للمشتري أنه كان تسعة، كان المبيع قول المبيع مع بيمه.

وإذا ادعى فيه فولان، أحدهما وهو الصحيح من مذهب (١).

والثاني: أن القول قول المشتري مع بيمه (٢).

دليلنا: أن المشتري قد قص حق في إظهاره، وإنما يدعي الخطأ في الكيل، فعليه البيّنة.

مسألة ٢٦٩: حارة رجل بمصرات مكروه، وليس بمحظور، وعقد الإحارة عليه غير فاسد.

وقال مالك: يجوز، ولم يكرهه (٣).

وقال أبو حنيفة ولشعبي: إن الإحارة فاسدة، ولا حارة محصورة (٤).

دليلنا: أن الأصل الإباحة، فمن ادعى لخطره والمبيع فعليه الدلالة. فام

كرهية ما قبله فعليه الجمع بغيره وأحذرهم (٥).

مسألة ٢٧٠: سخص م لا يؤكل لحمه لا يجوز أكله ولا بيعه، وكذلك مسني

م لا يؤكل لحمه. ولشعبي فيه وجهان (٦).

(١) مجموع ١٣ ٨٠، وفتح المبرور ١١١ ٩

(٢) مجموع ١٣ ٧٩، وفتح المبرور ١٦٠ ٩

(٣) بدونه لكن ٤ ٤٢٧، وفتح المبرور ١١٢، وفتح ٤ ٤٦

(٤) المجموع ٥ ٤٠٣، وفتح المبرور ٨ ١٩١، وسر ١٦٩، ومعني المصحح ٢ ٣٠٢، وفتح

لبري ٤ ٤٦١

(٥) الكافي ٥ ١١٥ حديث ٢، ومن لا يخبره لعقبيه ٣ ١٠٥ حديث ٤٣٣، وتهذيب ٦ ٣٥٤

حديث ١٠٠٩، والاستبصار ٣ ٥٨ حديث ١٩٠

(٦) مختصر المزني: ٨٧، والمجموع ٩: ٢٥٣.

دليلاً: اجماع اعرقة وأحارهم (١)، فإنها تنصص ذكر البيض، فأما التي فإنها بحس عدد، وما كان محسلاً لا يجوز بيعه ولا أكله بلاحلاف.

مسألة ٢٧١: بيض مذكول لحمة، إذا وجد في خوف الدحاجة الميتة واكتسى لحدن فوقاني، فإنه يجوز أكله وبيعه.

ولشافعي فيه وجهان، أحدهما: مثل مقدسه. والذلي لا يجوز (٢).
دليلاً: إجماع اعرقة وأحارهم (٣)، ودلالة الأصل، وقوله تعالى: «وأحل الله البيع» (٤) والمع يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٧٢: بذر دود القز يجوز بيعه.

ولشافعي فيه وجهان (٥).

دليلاً: الآية (٦)، ودلالة الأصل، والمع يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٧٣: حور بيع دود الغر، ومع اسحل اد رآها، ثم احتتمعت في بيتها وحسها فيه حتى لا يمكن أن يصير، ثم يعقد اسبع عينا. وبه قال شافعي (٧).
وقال أبو حنيفة: لا يجوز بيع دود الغر، ولا مع الحل (٨).

١. يستد من عموم الاحاديثي وهو: بيع الكسبي كذا ١٢١ ٥ (رب المكسب المحرم) وفي ٣٤٨ ٦ (باب ما يعرف به نص)، وما رواه سيد برقي في يمينه بحكم ومثله ٥٧، وابن شعبه في بحف لمعون ٣٣٣، وما رواه بعد شيخ يوسف قدس سره في تهذيب ٣٦٩ ٦ (باب أحبار ما لا يجوز تركه) حديث ١٠٦٧ و١٠٦٨ وغيره.

(٢) مجموع ٥٧٠ ٢، ونعي لاس فداة ٦٩٠:١، والشرح الكبير ١٠٢ ١.

(٣) كذا في ٢٥٨ ٦ حديث ٥٣، والتهذيب ٧٦٩ و٧٨٠ حديث ٣٢٢ و٣٢٤ و٣٢٦.

(٤) سورة ٢٧٥.

(٥) مجموع ٢٥٣ ٩.

(٦) الغر ٢٧٥.

(٧) مجموع ٢٥٣ ٩، وشرح صانع ١٤٤ ٥، وشرح تحرير ١١٨ ٥، وشرح فتح العدير ١٩٨ ٥.
(٨) مع حد ١٤ ٥، ومجموع ٢٥٣ ٩، وعنى ٣١ ٩، والبحر بركة ٣٢١ ٤، وشرح الكفر.

دليلاً: الآية (١)، والمفعول يحتاج إلى دليل

مسألة ٢٧٤: لا يجوز بيع العبد الآتق مفرداً، ويجوز بيعه مع سبعة حرة.

وقال الفقهاء بأسرهم: لا يجوز بيعه (٢)، ولم يفضلوا.

وحكي عن ابن عمر أنه أحاره (٣)، وعن محمد بن سيرين أنه قال: إن لم

يعلم موضعه لم يجوز وإن علم موضعه حر (٤).

دليلاً على منع بيعه مفرداً: إجماع الفرق، ولأنه لا يقدر على تسليمه، ولأنه

بيع الغرر، وما حواره مع سلعة الأخرى وإجماع الفرق، ودلالة الأصل، ولمنع

يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٧٥: إذا باع بستان مثلاً عشرة غير ذرة، كتب البيع بطلاً، وانه

قال الشافعي (٥).

وقال أبو حنيفة: يعقد سبع، ويقف على حرة واحدة (٦). وانه قال قوم

من أصحابنا (٧).

دليلاً: إجماع الفرق، ومن حلف منهم لا يعتد بقوله، ولأنه لا خلاف أنه

ممنوع من التصرف في ملك غيره، وسبع تصرف.

١: ٩، وشرح مع التقدير ١٩٨، وشرح العاصم على هديه بستان شرح مع غيره ١٩٨.

وحاشية رقة المختار ٥٨٠٥.

(١) أسره ٢٧٥.

(٢) مجموع ٩، ٢٨٤، وسبب ١٣، ١٠، والمحل ٨، ٣٩١، وبداية التمهيد ٢، ١٥٦، والمعنى لا ينقدامة

٤، ٢٩٣، وأبو حنيفة ١، ١٣٤، وعنده ١١، ٢٦٤، وفتح ٢، ٢٨٤، وشرح مع غيره

١٩٩:٥.

(٣) المجموع ٩، ٢٨٥، وعش ٨، ٣٩١، والمعنى لا ينقدامة ٤، ٢٩٣.

(٤) المحلى ٨، ٣٩١، والمعنى لا ينقدامة ٤، ٢٩٣.

(٥) مجموع ٩، ٢٢٥، ٢٦١، وأبو حنيفة ١، ١٣٤، وفتح العريض ٨، ١٢١.

(٦) المجموع ٩، ٢٦١، والوجيز ١، ١٣٤.

(٧) منهم الشيخ المعيد قلبي سره في الفتحة: ٩٤، وابن حزم في بوسنة ٧٠٧.

وَيْضاً رَوَى حَكَمٌ (١)، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ هِيَ عِزُّ بَيْعِ مَا لَيْسَ عَنْدهُ (٢)، وَهَذَا بَص.

وروى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حمزة، عن أبي بصير، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «لا صلح إلا فيما ملك، ولا علق إلا فيما يملك، ولا بيع إلا فيما يملك» (٣). وفيه عليه السلام البيع في غير ملك، ولم يعقل.

مسألة ٢٧٦: لا يخرج اصفر على ظهور العم مسرداً. وبه قول توحيدة والشافعي (١).

وقال مالك والليث بن سعد: يجر (٥).

دليلنا: اجماع العروة، ولأنه بيع الغرر.

وروى ابن عديس بن أبي سفيان عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «من يبيع الثمرة حتى يتيسر صلاحها، أو يبيع صوف على طهر» (٦).

(١) حكيم من حيرة من حوطة من أمه من عبد بحري المعروف لأستدي، كان مؤيد قبل بعث ثلاث عشرة سنة على خلاف في ريث، وداش دمه وعشرين سنة وبعثي سنة ربع وحسن أيام مفودة، وشهد مدراً مع الكفار وعجا مبرماً، أسد القابة ٤٠٢-٤٤.

(۲) قد میں سرمدی ۵۳۴ ۳ حلیہ ۱۲۳۲ و ۱۲۳۳ و سن اُبی د ود ۷۸۳ ۳ حدیث ۳۵۰۳، و برص
مسند شافعی ۱۳۲ حلیہ ۱۶۸، و مسند أحمد بن حنبل ۱۰۲ ۳ و ۱۳۴، و سن انسجری
۵ ۲۶۷، و قد اخذتہ [لا مع] حسن عسکری «و لا یبای رموز اللہ علی اللہ غیبی [واللہ] وسلم أن
مع مالک بن عقیق»۔

(٣) مصنف عبد الرزاق ١٦٦، حديث ١١٤٥٦، ومسنن سمرقني ٣، حديث ٤٨٦، ومسنن أحمد ١١٨١، ومسنن أحمد ٣، حديث ٢٠٦، ومسنن لکھری ٣١٨٦، ومسنن ابن رجب ١٤، حديث ٤٢، اختلاف في الألفاظ.

(١) الباب ٢٤٣:١، وتبويب صفوان ١٦١، وشرح فتح القدير ١٩٧:٥، والمجموع ٣٢٧ ٣٢٨، والشمس الزخراء ٣٢١:٥، وحاشية ردة المختار ٦٣:٥.

(٥) المجموع ٣٢٨:٩، والبحر الزخار ٣٢١:٤ - ٣٢٢.

(٦) من الدارقطبي ١١٦٣ - حبيث ٤٠، والمسنن الكبرى ٣٤١٠.

والنهي يدل على فساد المنهى عنه.

مسألة ٢٧٧: المسك طاهر بخور بعبه وشرؤه وبه ولا أكثر لهفهه. (٢)
وفي الناس من قال: يحس لا بخور بعبه، لأنه دد (٣).

دليلنا: أن الحائض حكم شرعي، ودلالة في شرح على حقه ليست
وروى أبو سعيد خدرى أن سبي صني بعبه وانه ولا (أطرب
أطرب المسك) (٣) ولا خلاف أن سبي صني بعبه وانه كان يتصب به، وله
يكن يتطيب بالنجاسات.

مسألة ٢٧٨: يجوز بيع مسك في أهله، والاحوط أن يفتح ويشاهد، وبه
قال ابن سريج (٤).

وهو لا يبيعه بعبه ولا بخور بعبه في أهله حتى يفتح (٥).

دليلنا: الآية (٦)، ودلالة في شرح إسن

مسألة ٢٧٩: يجوز بيع ثمن مسك بعبه، سواء كان عصباً أو عصباً
صنعه. وبه قال أبو حنيفة (٧).

وقال سفيان بن عيينة: لا يبيعه بعبه ولا بخور بعبه في أهله، ولا
يؤكل. وإن كان بعبه أو عصباً، فلا بأس به ولا يؤكل.

(١) المجموع ٥٧٣:٢ و ٣٠٦:٩، وعمدة القاري ١١: ٢٢ وأرشاد الماري ٣٩:٢، وفتح الباري ٤: ٣٢٤.

(٢) عمدة القاري ١١: ٢٢١، والمجموع ٣٠٦:٩.

(٣) انظر روي في صحيح مسلم ١١: ٢٢١، وفتح الباري ٣: ٣٢٤، والمجموع ٣٠٦:٩، و ٣١٦:٣ و ٤٠: ٦٢ و ١٨٦:٦.

(٤) المجموع ٣٠٦:٩.

(٥) مختصر المزي ٨٧، والمجموع ٣٠٦:٩، وكفه ١٦: ١٦٤، وفتح الباري ٤: ٦٣.

(٦) لقره ٢٧٥.

(٧) انساب ٢٣٥: ١، وفتح الباري ٤: ٢٨، وشرح فتح الباري ٥: ١٤٦، وشرح فتح الباري ٥: ١٤٦.

(٨) انطوى في هامش شرح فتح الباري ٥: ١٤٦، والمجموع ٣٠٦:٩.

بيعه وشراؤه، وإن كان قد رآه وإن كان يرمان يسراً لا يتعتر في إعادة، أو كان
أشياء مما لا يفسد في الرمان الطويل مثل الخند والرصاص خاربيعه، وإن
وجد على مارة فلاحه به، وإن وجد صغيراً كان بخار.

وإن كان الرمان قد واد وأشياء مما يتعتر، مثل أن يكون عدداً صغيراً
فكر، أو شجرة صغيرة فكبرت، وإن سعه لا يجوز، لأن المبيع مجهول بصفة.

هذا إذا قال: إن بيع خيار برؤية لا يجوز، وإذا قال: إنه يجوز بيع خيار
الرؤية، ففيه وجهان:

أحدهما: لا يجوز، لأن بيع خيار للرؤية يعلق برؤيته، وهذا لا يصح في
الاعمى.

والثاني: يجوز ويؤكد من بصفه، فإن رصبه فصفه، وإن كرهه فصح
بيع (١).

دليلاً: قوله تعالى: «وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ» (٢) ولم يخص. وقوله: «واشهدوا»
باعتق (٣) ولم يصر.

وأيضاً فإن جماعة من الصحابة كفوا ولم نقل أحد أنهم منعوا من بيع ولو
منعوا لنقل ذلك.

مسألة ٢٨٠: إذا عجز بأمر المانع ومواطته، وهو أن يريد في السعة،
لنقتدي به المشري فشره، يصح اسع بلا خلاف، ولكن للمشتري الخيار.

واختلف أصحاب الشافعي في ذلك، فقالوا: لو اسحق لمروري مثل
ما قدمه (٤).

(١) مختصر ابن أبي ٨٨١، ومجموع ٣٠٢، ٣٠٣، وشرح الغاية على الهداية في هامش شرح فتح القدير ١٤٧٥.

(٢) أنقرة ٢٧٥.

(٣) عدد ٢٨٢.

(٤) فتح مبرور ٨٢٥، وعملي لأمم فداة ٤ ٣٠١.

ومعه من قال: لا حيلة له. وهو قول من في هريرة وهو شافعي (١).
 دللنا: أن هذا يدعى، وعب وحسنه أن شب اختيار مثل مسأرا يعوب.
 ويرى من: أنه لا حيلة له كذا قوله. لأن العيب ما يكون بالمسح، وهذا ليس
 كدبت. ولبيان والمشرق حكمه نفسه في شره دون حكم غيره، فاد شترى
 مضي شراؤه.

مسألة ٢٨١: لا يجوز أن يسع حاصر لباد، سواء كان بالباس حاجة إلى
 مامعه، أو لم يكن به حرج، فإن حرجه أثم، وهو لظهر من مذهب
 الشافعي (٢).

وفي أصحابه من قال: إذا لم يكن به حرجة من مامعه حرجة يسع
 لهم (٣).

دللنا: عموم الخبر في أبي عن ذلك من قوله عند الإسلام، «لا يبيع
 حاضر لباد» (٤).

مسألة ٢٨٢: تبقى الركبان لا يجوز، فإن تقى واشترى كان أبغض
 إذا ورد لسوق، إلا أن ذلك محدود بأربعة فراسخ، فإن زاد على ذلك كان
 جلباً، ولم يكن به بأس.

وللشافعي فيه قولان، أحدهما: لا يجوز، ولم يكده (٥).

(١) الام ٩١:٣، والمجموع ١٣: ١٥، وفتح المبرر ٨: ٢٢٥، ومعني المحتاج ٢: ٣٦٢، وشرح بهج
 ١٨٢، والمعني لابن قدامة ٤: ٣٠١.

(٢) الام ٩٢:٣، والمجموع ١٣: ٢٠ و ٢٢، وفتح المبرر ٨: ٢١٨، ومعني المحتاج ٢: ٣٦٢، وشرح بهج
 ١٨١، وفتح الباري ٤: ٣٧٢.

(٣) للمجموع ١٣: ٣، وفتح المبرر ٨: ٢١٨، وفتح الباري ٤: ٣٧٢.

(٤) صحيح البخاري ٣: ٩٥، والكافي ٥: ١٧٧، حنبلي ١٥.

(٥) الام ٩٣: ٣، والمجموع ١٣: ٢٣، وفتح المبرر ٨: ٢١٩، ومعني المحتاج ٢: ٣٦٢، والشرح الوهاب
 ١٨٢، وفتح الباري ٤: ٣٧٤، والمعني لابن قدامة ٤: ٣٠٥.

والثاني: ليس له الخيار (١).

دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم (٢).

وروي تهريرة أن لسي صني لله عنه وآله عني عن أبي الخليل، قال
سقي مسي وستره، فصد حب السعة بأخباره (٣) ورد مسوف (٣)، وهذا نص.

مسألة ٢٨٣: كره البيع والسلف في عقد واحد، وليس محظور ولا فاسد،
وهو أن يبيع دار من أن يقرض مئتين ألف درهم، أو يقرضه المئتين ألف
درهم، وليس ذلك محظور.

وقال الشافعي: ذلك حرام (٤).

دليلنا: حرم مكره وحرامه (٥) وأيضاً الأصل لأخذه، ولمنع يحتاج إلى
دليل.

وأضد البيع صحيح ولا ينفرد، والقرض صحيح مثله، فمن ادعى أن الجمع
بينها فاسد فعليه الدلالة.

مسألة ٢٨٤: من قرض غيره مالا عني أن يأخذه في بلد آخر، ويكسبه
به نسخة كان جائزاً.

وقال الشافعي: إذا شرط ذلك كان حراماً (٦).

(١) الام ٩٣:٣، والجموع ٢٣:١٣، وفتح الميرزا ٢١١:٨، والمعي لأين قدومه ٣٠٥:٤.

(٢) انظر ذلك في الكافي ١٦٩:٥ حديث ٤.

(٣) في رد ٢٦٩:٣ حديث ٣٤٣٧، ومعه سمرقاني ٥٢٤:٣ حديث ١٢٢١.

(٤) مختصر سري ٨٩، وجموع ١٦١:١٣، ومعه به محمد ١٦٠:٢، وفتح الميرزا ٣٨٤:٩، والمعي لأين

قدومه ٣١٤:٤.

(٥) الكافي ٢٠٥:٥ حديث ١٢، وحيث ٥٢٧:٧ حديث ٢٢٦ و٢٢٨.

(٦) مجموع ١٣:١١ و١٦٢، والوحي ١٥٨:١، وفتح الميرزا ٣٧٥:٩، ومعنى الخراج ١٢٠:٢، ومعني

لأين قدومه ٣٩٠:٤، والشرح الكبير ٣٩٢:٤.

مسألة ٢٨٧: إذا لم يجد مال القرص بعينه، وحب عليه مثله. وعليه أكثر أصحاب الشافعي (١).

وفهم من قال: يجب عليه قيمته كالتلف (٢).
دليلنا: أنه إذا فُصل مشه برئت ذمته، وإذا رد قيمته لم يدل دليل على براءتها.

وأيضاً فانذي أحده عن مخصوصة، من نقل إلى قيمتها فعليه الدلالة.
مسألة ٢٨٨: كَلَّمَا بَصَطَ بِالْوَصَفِ أَوْ بَصَحَ السَّلْمُ فِيهِ بِحُزْرِ إِقْرَاصِهِ مِنَ الْمَكِيلِ، وَالْمُورُونَ، وَالْمُدْرُوعُ، وَالْحَيَوَانُ وَغَيْرِهِ. وَهَذَا قَالَ شَافِعِي (٣).
وقل 'نوحمة': لا يجوز المرض في الشد، ولا في الحيوان، ولا يجوز إلا فيما له مثل من المكيل والموزون (٤).

دليلنا: عموم لأخبار في حوز مرض، ونُحْتُ على فعله (٥)، واستحصيص يحتاج إلى دلالة، وأيضاً الأصل لإحالة، واخصر يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٨٩: يجوز استعراض الخبر. وهَذَا قَالَ شَافِعِي (٦).
وقال أبو حنيفة: لا يجوز (٧).

(١) المجموع ١٣: ١٧٤، وفتح العزيز ٩: ٣٤٥-٣٤٦.

(٢) مجموع ١٣: ١٧٤.

(٣) مجموع ٣: ١٦٨، وفتح العزيز ١: ١٥٨، وفتح العزيز ٩: ٣٥٨، ومعنى الخراج ٢: ١١٨، والشرح لمصنف ١: ٢١١، والبسيط ١٤: ٣٢٢.

(٤) مسند ٤: ٣٢، ومعنى لاس مدونه ٤: ٣٥٤.

(٥) ظرهما في كذا ٣: ٥٥٨، مسند ٣: ٥٥٨، ومن لا يخبره عنه ٣: ١١٦، حديث ٤٩٤، وثواب الاعمال ١٦٦: ١، حديث ٥.

(٦) مجموع ٣: ١٧٥، وفتح العزيز ٩: ٣٦٥، والشرح لمصنف ٢: ٢١١، وسير لرحمة ٤: ٣٩٣.

(٧) البسيط ١٤: ٣١٠، والمجموع ١٣: ١٧٥، وفتح العزيز ٩: ٣٦٥، ومعنى لاس مدونه ٤: ٣٨٩، والشرح الكبير ٤: ٣٨٩، وفتح الرحار ٤: ٣٩٣.

وقال أبو يوسف: يجوز زناً (١).

وقال محمد: يجوز عدداً (٢).

دليلاً: عموم الأحاديث في حوز الفرض (٣)، ودلالة الأصل

وأيضاً هو إجماع، فإن أساس استقراء من عهد النبي صلى الله عليه وآله
في يومنا الحاضر من غير تناكر بينهم، فمن خالف خالف الإجماع.

مسألة ٢٩٠: سئل لأصحابه بعض في حوار فراض أخوري، ولا يعرف لهم
فيه فتيا، وأدى يقتضيه الأصوب أنه على الإباحة، ونحو ذلك سواء كان ذلك
من أجنبي أو من ذي رحم لها، ومضى فرصه مبكراً لمستقرص تعرض، ونحو
له وطؤها إن لم تكن ذب رحم محرمة وبه قال داود، ومحمد بن حنبل
الطبري (٤).

وقال الشافعي: يجوز فراضها من ذي رحم، مثل نبي أو أجنبي أو عمه أو
حائها، لأنه لا يجوز هم وطؤها، فأما الأجنبي ومن يجوز له وطؤها من القرية
فلا يجوز قولاً واحداً (٥).

دليلاً: أن الأصل لإباحة، ولحظر يحتاج إلى دليل.

وأيضاً الأحاديث التي روي في حوار انقراض وبحث عليه عامة في جميع
الأشياء (٦)، إلا ما أخرجه الدليل

وأيضاً روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «لا بأس مستطون على

(١) و(٢) المبوط ٣٦:١٤.

(٣) انظره في نكاحي ٥٥٨ حديث ٣، ومن لا يحضره فقهه ١١٦ حديث ٤٩٤، وثواب الاعمال ١٦٦
حديث ٥٠١.

(٤) المجموع ١٦٩:١٣، والبحر الرخا ٣٩٣:٤.

(٥) لمجموع ١٦٩:١٣، وروحه ١٥٨، وفتح الباري ٣٦٣:٩، وأبواب رجا ٣٩٣:٤.

(٦) تقدمت الإشارة إليه في هامش سابق، انظره ولا حظ

أموالهم» (١) وول لا يخل من امرئ مسلم إلا بصل نفسه منه» (٢).

وقال نه تدعى: «أوفو ما عقود» (٣) والقرض عقد بلا خلاف.

مسألة ٢٩١: المستقرض يملك القرض بالقبض.

واحد صاحب الشافعي في ذلك، فبه من قال مثل ما جاء (٤). ومنهم

من قال: يملك بالتصرف فيه (٥).

دليلاً على أنه عند القبض: أنه إذا قبض، حاربه التصرف فيه، فهو

يملكه لم يجز له التصرف فيه.

مسألة ٢٩٢: يجوز للمستقرض أن يرث ما بال القرض على المقرض بلا خلاف،

وأما المقرض فعندنا أن له الرجوع فيه.

ولأصحاب الشافعي فيه قولان، أحدهما: مثل ما قبله (٦).

ومنهم من قال: إن قسماً عند القبض، فليس له الرجوع، وإن قبض يملك

بالتصرف، فليس له الرجوع بعد التصرف (٧).

دليلاً: أنه عين ماله، فكان له الرجوع فيه، لأن المصالح يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٩٣: من كان له على غيره دين من ثمن مدع حلاً، أو أجرة، أو

صدقة، فحفظ منه شيئاً، أو حفظ جميعه، كان حائراً وإن أخذه لم يصير مؤجلاً

ويستحب له الوفاء به، سواء كان ذلك ثمناً، أو أجرة، أو صدقة، أو كان

(١) السنن الكبرى ١: ١٠٦، وصنن الدارقطني ٢: ٢٩٦، حلية ٩١.

(٢) لم ألق على مصدر هذا الحديث في كتب الخصاصين - روى مرسلًا العلامة ابن أبي شامة

١، ٤٨٩، وهو من أي جمهور أصحابي في عواب ثلاثي ملاحظ

(٣) المائدة ١.

(٤) المجموع ١٣: ١٦٦، والوجيز ١: ١٥٩، وفتح المبرر ٩: ٣٨٨، ومعني المحتاج ٢: ١٢٠، والراجح نوهاج: ٢٢١.

(٥) الوجيز ١: ١٥٩، والمجموع ١٣: ١٦٦، ومعني المحتاج ٢: ١٢٠، وفتح المبرر ٩: ٣٨٨، والشرح لنهاج ٢: ١٢٠.

(٦) المجموع ١٣: ١٦٦، وفتح المبرر ٩: ٣٩٨، والشرح لنهاج ٢: ١٢٠، ومعني المحتاج ٢: ١٢٠.

(٧) المجموع ١٣: ١٦٦، وفتح المبرر ٩: ٣٩٨، ومعني المحتاج ٢: ١٢٠.

فرصاً. وأُرش حصة، وإن أُعبد على إريده م صبح وم يصب، وإن حظ من
ثمن شيئاً أو حظ جميعه كـ ذلك يبرء ولا يحق له عقد، ويكون إبراء في
الوقت الذي أُرأه فيه، وإن كان له فعلى (١).

وقال أبو حنيفة: إذا حُصلت في الثمن أو حرة واحدة، ولم يلحق
باعتقه، وكذلك إريده، وإن أخذ فيصير فيه، وإن كان بعض ثمن حق
والعقد، وإن كان جميع الثمن لم يلحق به عقد، وكذا يبرء من أوجب الذي
أُبرأه منه.

قال وفيه من جهة سترض وأُرش حصة ولا يشك فيه
التأجيل ولا الزيادة محال (٢).

وقال أبو حنيفة: إذا حُصل في جميع من ثمن، وإلا حرة واحدة
ومعروض وأُرش حرة، وفيه إريده من قول أبي حنيفة (٣)،
دليلاً أنه يبرئ من حق واحد بأشياء مطلق عنه، وإريده عنه،
والحق فيه حاشي على دلائله، وأصله في (٤).

مسألة ٢٩٤: لا يصح بيع عصى وسرويه، سواء كان له أو غيره.
وبه قال الشافعي (٥).

وقال أبو حنيفة: إن كان بإذن الولي صحت، وإن كان بغير إذنه وقف على
إجازة الولي (٥).

دليلاً: أن لبيع والشراء حكم شرعي، ولا يشترط الإجازة، ومنه
ما يدل على أن بيع العصى وشراؤه صحيحان.

(١) و(٢) و(٣) مجموع ١٣، ١٦٥، يعني لا يبرئه ١٦٤، وشرح رحمه الله ٣٨.

(٤) المجموع ٩، ١٥٨، ولو جاز ١٣٣، وفيه التعريف ١٦٩، والله أعلم.

(٥) انظر في حدة ٣، ١٥٤، وحاشيته رد المحتار ٢٥، ١، ومجموع ٩، ١٥٨، وفيه تعريف ١٠٦، ١٠٦.

وأيضاً قوله عليه سلام: رفع العلم عن ثلاثة: «عن المخنون حتى يفيق، وعن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ» (١).

مسألة ٢٩٥: أبول د كان فصر حارله أن يأكل من مال لبيم ثقل الأمرين من كدهيه، وأحرة مثله، ولا يجب عليه القضاء.

وللشافعي فيه وجهان، أحدهما: مثل مقدمه. ولثاني أن عليه القضاء (٢).
دليلنا: قوله تعالى: «ومن كان فصرأ فمساكل المعروف» (٣) ولم يوجب القضاء.

مسألة ٢٩٦: لا يصح شراء العبد بغير إذن مولاه شمس في دمه. وبه قال أبو سعيد لا يصح حري من أصحاب الشافعي (٤).

وقال ابن أبي هريرة: يصح (٥).

دليلنا: قوله تعالى: «عبداً مموكاً لا يصدر عن شيء» (٦)، واللع من حمة الأشياء، فوجب أن لا يكون قادراً عليه.

مسألة ٢٩٧: إذا أذن المولى للعبد في التجارة، فركه دين، وإن كان أذن له في الاستدانة فبقي ماله في يده من لئان، وإن لم يكن في يده مال كان على المولى إفضاء عنه، وإن لم يكن أذن له في الاستدانة كان ذلك في دمه، يطالب به

(١) حبيب بن عبد الله، ومعه كره، ومعه واحد، بطرما وب في سنن أبي داود ١٤١

حديث ٣٤٤، ومن سنن أبي داود ٦٥١١ حديث ٢٤٤، ومعه أحمد بن حنبل ٦٠١، وعصا

٩٣ حديث ٤٠، وتكلمة مجموع ٢٠ ٢٩٠.

(٢) مجموع ٣ ٣٥٧، وأبو حنبل ١٧٧، وفتح مبرر ٢٩٣، ومعه ابن قدامة ٣١٩

(٣) لسان: ٦

(٤) المجموع ١٤: ٣٩٦، وفتح العزيز ٩: ١٤٣.

(٥) المجموع ١٤: ٣٩٦، وفتح العزيز ٩: ١٤٢-١٤٣.

(٦) الحل: ٧٥.

إذا أُعتق.

وقال الشافعي: متى أدب له في السحارة، فركبه دين، فإن كان في يده مال
قصي عنه، وإن لم يكن في يده مال يهضي منه كـ في دمه يشع به، إذا علق،
ولا يباع فيه (١)؛

وقال أبو حنيفة: يباع العبد فيه إذا طأ له العرماء سبعة (٢).

دليلنا: إجماع الفرق وأحبارهم وقد ذكرناها (٣).

وأيضاً فقد ثبت أن العبد لا يبيح، وإذا أدب له في شحرة فركبه ادس
فلان يجوز أن يباع فيه، لأنه منك غير، وإجماع سعد وانصاء به حـ ح في دلالة،
ولشرع حان منه، وأصل براءة الدمه

مسألة ٢٩٨: إذا أقر العبد على نفسه بحماية نوحب لفصاص عليه، أو
الحذ، لا يفسل، فدره في حق أمون، ولا يقتض من مادام مملوكاً، وإن كان رفر،
والزني، وداود، وأبن جرير (٤).

وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، يفضل فدره ويقتض منه (٥).

دليلنا: إجماع الفرق، ونصاً فإن أقره على نفسه يقتض فقراراً على العبد،
لأنه منك العبد، وإذا أقر بما يوجب قصاص كان ذلك إقراراً بتلاف من
الغير، فيجب أن يكون باطلاً.

مسألة ٢٩٩: إذا أقر لعبد سرقه نوحب انقطع، لا يفسل قراره.

(١) مجموع ١٤ ٣٩٦، ونوحب ١ ١٥٢، وفتح تحرير ٩ ٣٦ ١٣٨.

(٢) نوحب ١٥٢.

(٣) تهذيب ٦ ٢٠٠ حديث ٤٤٥، وانظر هاتفي الكافي ٥ ٣٠٣ حديث ٣، والامتنع ٣ ١١١ حديث ٣٦.

(٤) فتح التحرير ١١ ٩٣.

(٥) الام ٦ ٢١٧، ومجموع ٢ ٣٩١، وفتح تحرير ١ ٩٣، شرح سـ ح ٢٥٥، ومعني المحتاج

وقال لشافعي: 'يقبل قرره قوياً واحداً، ونقطع يده (١)'.
 دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٣٠٠: إذا أقر العبد مالاً وقد تلف المال، لا يقبل قراره.

وقد قال شافعي: إن كان قد نفد ماله وجهان، أحدهما: مثل ما فاساه، وهو

يصحح عبده. والثاني: 'يقبل قرره (٢)'.
 دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٣٠١: إذا أقر عبد ماله في يده لغير سيده، لا يقبل قراره.

وقد ابن سريج: فيه قولان (٣).
 وفي أصحابه من قال: لا يقبل قرره قولاً واحداً (٤).
 دليلنا: ما فاساه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٣٠٢: حور بيع كلاب الصيد، ونحو على قتلها، فيمتد إذا كانت

معلمة، ولا يجوز بيع غير الكلب المعلم على حال.

وقد أبو حنيفة ومالك: يجوز بيع الكلاب مطلقاً، إلا أنه مكروه. فإن باعه

صحت بيعه ووجب ثمنه، وإن أتته متلف لرميه قيمته (٥).

(١) المجموع ٢٠: ٢٩٠، والوجيز ١: ١٩٥، وفتح العزيز ١١: ٩٢-٩٣، والسراج الوهاج ٢٥٥، ومعني

الاحتجاج ٢: ٢٣٩.

(٢) المجموع ٢٠: ٢٩١، والوجيز ١: ١٩٥، وفتح العزيز ١١: ٩٣، ومعني شرح ٢: ٢٣٩.

(٣) فتح العزيز ١١: ٩٣.

(٤) مختصر برقي ١٩، المجموع ٢: ٢٩١، وفتح العزيز ١١: ٩٣.

(٥) سير أعلام ٤: ١٢٥-١٢٦، وشرح فتح العزيز ٥: ٣٥٧، وشرح الصانعة على الهداية هامش شرح

فتح العزيز ٥: ٣٥٧، وفتح العزيز ٣: ١١٤، وهداية محمد ٢: ١٢٦، والام ١٣: ١١١، والمجموع

٢٢٨: ٩، والوجيز ١: ١٣٣، وفتح العزيز ٨: ١١٣، وكفاية الأحبار ١: ١٤٨، ومعني المنح ٢: ١١٢،

والمعني لاس قدمه ٤: ٣٢٤، وشرح انكبي ٤: ١٥، والشرح الوهاج ١٧٣، والبحر السراج

٣٠٧: ٤، وبدائع الصنائع ٥: ١٤٢-١٤٣.

مسألة ٣٠٤: يجوز اقتناء الكلب لحفظ البيوت.

ولأصحاب الشافعي فيه قولان:

أحدهم: مثل ما قلناه. وهو الصحيح عند محضليهم (١).

ومهم من قال لا يجوز، لأن لسته خصت كلب الصيد، والماشية،

والزرع (٢).

دليلاً: جماع الغرقة، وأحارهم (٣).

مسألة ٣٠٥: يجوز قناء الكلب لحفظ الماشية، أو الحرث، أو لصيد إن

حتاج إليه، وإن لم يكن به في الحار مرساة ولا حرث.

ولأصحاب الشافعي فيه قولان:

أحدهم: مثل ما قلناه (٤)، والثاني: أنه لا يجوز (٥).

وقالوا في تربية الحرو وهو فرج الكلب نصف وجهان (٦).

دليلاً: بواهر لأحار (٧)، ولأن لأصل لاحتة، والمع يحتاج إلى دليل.

مسألة ٣٠٦: القرد لا يجوز بيعه.

وقال الشافعي: يجوز بيعه (٨).

(١) المجموع ٢٣٤:٩، ومعني إندج ١١:٢، والمعني لابن قدامة ٣٢٦:٤، والشرح الكبير ١٦:٤.

(٢) الأم ٣:١، ومختصر بري ١:٩، والمجموع ٢٣:٩، ومعني إندج ١:٢، وسلا ٤:١٣٩٩.

(٣) نظر الكافي ١٢٩:٥، حديث ٥٠٢، ومن لا يفتنه لعنه ١٠٥:٣، حديث ٤٣٤ و ٤٣٥، والتهذيب

٣٥٦:٦، حديث ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٣٥:٧، حديث ٥٩٩ و ٨٠٩، حديث ٣٤٠ و ٣٤٢ و ٣٤١.

(٤) مختصر بري ١:٩، والمجموع ٢٣٤:٩، ومعني إندج ٢:٢، ومعني لابن قدامة ٤:٢٢٦.

(٥) الأم ١١:٣، والمجموع ٢٣٤:٩، ومعني المحتاج ١١:٢.

(٦) المجموع ٢٣٤:٩، ومعني المحتاج ١١:٢.

(٧) تهذيب الإ ٥:١، وعمود إندج ١:١، وسلا ٢:٢٠٢، ولا حظ

(٨) المجموع ٢٤١:٩، وفتح القدر ١١:١، ومعني لابن قدامة ٤:٣٢٨، وشرح الكفر ١١:٤.

دليلنا: إجماع الفرقة على أنه مسح نحس، وما كان كذلك لا يجوز بيعه مالا تفاق.

مسألة ٣٠٧: لا يجوز بيع العرب الأقحاحاء، ولأسود عبدنا مثل ذلك، سواء كانت كباراً أو صغاراً.

وقال الشافعي: الصغار منها على وجهين (١).

دليلنا: إجماع الفرقة، وأحاديثها فيها غمرة (٢).

مسألة ٣٠٨: لا يجوز بيع شيء من لمسوح مثل القرد، والخسبر، ولذب، والشعب، والأرب، والذئب، والغبر، وغير ذلك مما سببه.

وقال الشافعي: كتب يستعمله يجوز بيعه مثل القرد، والقبيل، وغير ذلك (٣).
دليلنا: إجماع الفرقة.

ويصاً قوله عليه السلام: «إن الله يدين إدا حرمه شيء حرم ثمه» (٤).

وهذه لأشياء محرمة بالحكم لا خلاف، لا شعب، ولا قبيل، ولا حلقاء، وهذه نص.

مسألة ٣٠٩: أريد لنحس لا يمكن طهره بالعسل.

واختلف أصحاب الشافعي فيه:

فقال أبو سحر المروزي، ونوع من من سريح عكس عسبه وتنطسه،

وهل يجوز بيعه؟ فيه وجهان، والصحيح عنده أنه لا يجوز (٥).

(١) المجموع ١٨٩، وفيه بعض في حرمه أكله، وما حرم أكله حرم بيعه فلا جد.

(٢) مسند أحمد ١٠٠، ورواه أحمد بن حنبل في مسنده المحكم ٥٧، ومسند أبي داود في الخصايا ٢٩٧ حديث ٦٦.

(٣) لام ١١٣، والمجموع ١٠٢٤٠، وسحر ١٣٤، وكفاية الأ ١١٨، ومسح العبر ١١٨، والمعني لابن قدامة ٣٢٨، والشرح الكبير ١٠٤.

(٤) سنن الدارقطني ٧:٣ حديث ٢٠.

(٥) مجموع ٢٣٧-٢٣٨، ومسح العبر ١١٤، ومدايه المحمد ٢٢٦.

وقال أبو عبيد ابن أبي هريرة في الإفصاح: من أصحاب من قال: لا يصح غسله كالسمن (١).

دليلنا: أننا قد علمنا بحاسته ولا تعاق، وطريق تطهيره شرع، وليس في الشرع ما يدل عليه.

مسألة ٣١٠: سرح من مايؤكل لحمه بخور سعه.

وقال أبو حنيفة: يجوز بيع السراجين (٢).

وقال الشافعي: لا حوز سحها. ولم يفصلا (٣).

دليلنا: على حوز ذلك أنه طاهر عندنا، ومن مع منه فاعلم مع لحاسته، ويدل على ذلك بيع أهل الأمصار في جميع الأعصر ورووعهم وثمارهم، ومن بعد أخذ كره ذلك، ولا خلاف فيه، فوجب أن يكون حائراً.

وأما النجس منه، فللدلالة إجماع الفرق.

وروي عن أبي بصير قال: «إن الله تعالى إذا حرم شيئاً حرم شمله» (٤). وهذا محرم ولا حوز، فوجب أن يكون سعه محرماً.

مسألة ٣١١: لا يجوز بيع الخمر. وبه قال الشافعي (٥).

(١) أشار إلى هذا القول النووي في مجموعه ٢٣٨:٩ ملاحظ.

(٢) بدائع الصنائع ١٤٤:٥ وشرح مع القدير ٢٠٣:٥ و٣٥٧:٥ و٣٥٨:٥ و٣٥٩:٥ و٣٦٠:٥ و٣٦١:٥ و٣٦٢:٥ و٣٦٣:٥ و٣٦٤:٥ و٣٦٥:٥ و٣٦٦:٥ و٣٦٧:٥ و٣٦٨:٥ و٣٦٩:٥ و٣٧٠:٥ و٣٧١:٥ و٣٧٢:٥ و٣٧٣:٥ و٣٧٤:٥ و٣٧٥:٥ و٣٧٦:٥ و٣٧٧:٥ و٣٧٨:٥ و٣٧٩:٥ و٣٨٠:٥ و٣٨١:٥ و٣٨٢:٥ و٣٨٣:٥ و٣٨٤:٥ و٣٨٥:٥ و٣٨٦:٥ و٣٨٧:٥ و٣٨٨:٥ و٣٨٩:٥ و٣٩٠:٥ و٣٩١:٥ و٣٩٢:٥ و٣٩٣:٥ و٣٩٤:٥ و٣٩٥:٥ و٣٩٦:٥ و٣٩٧:٥ و٣٩٨:٥ و٣٩٩:٥ و٤٠٠:٥ و٤٠١:٥ و٤٠٢:٥ و٤٠٣:٥ و٤٠٤:٥ و٤٠٥:٥ و٤٠٦:٥ و٤٠٧:٥ و٤٠٨:٥ و٤٠٩:٥ و٤١٠:٥ و٤١١:٥ و٤١٢:٥ و٤١٣:٥ و٤١٤:٥ و٤١٥:٥ و٤١٦:٥ و٤١٧:٥ و٤١٨:٥ و٤١٩:٥ و٤٢٠:٥ و٤٢١:٥ و٤٢٢:٥ و٤٢٣:٥ و٤٢٤:٥ و٤٢٥:٥ و٤٢٦:٥ و٤٢٧:٥ و٤٢٨:٥ و٤٢٩:٥ و٤٣٠:٥ و٤٣١:٥ و٤٣٢:٥ و٤٣٣:٥ و٤٣٤:٥ و٤٣٥:٥ و٤٣٦:٥ و٤٣٧:٥ و٤٣٨:٥ و٤٣٩:٥ و٤٤٠:٥ و٤٤١:٥ و٤٤٢:٥ و٤٤٣:٥ و٤٤٤:٥ و٤٤٥:٥ و٤٤٦:٥ و٤٤٧:٥ و٤٤٨:٥ و٤٤٩:٥ و٤٥٠:٥ و٤٥١:٥ و٤٥٢:٥ و٤٥٣:٥ و٤٥٤:٥ و٤٥٥:٥ و٤٥٦:٥ و٤٥٧:٥ و٤٥٨:٥ و٤٥٩:٥ و٤٦٠:٥ و٤٦١:٥ و٤٦٢:٥ و٤٦٣:٥ و٤٦٤:٥ و٤٦٥:٥ و٤٦٦:٥ و٤٦٧:٥ و٤٦٨:٥ و٤٦٩:٥ و٤٧٠:٥ و٤٧١:٥ و٤٧٢:٥ و٤٧٣:٥ و٤٧٤:٥ و٤٧٥:٥ و٤٧٦:٥ و٤٧٧:٥ و٤٧٨:٥ و٤٧٩:٥ و٤٨٠:٥ و٤٨١:٥ و٤٨٢:٥ و٤٨٣:٥ و٤٨٤:٥ و٤٨٥:٥ و٤٨٦:٥ و٤٨٧:٥ و٤٨٨:٥ و٤٨٩:٥ و٤٩٠:٥ و٤٩١:٥ و٤٩٢:٥ و٤٩٣:٥ و٤٩٤:٥ و٤٩٥:٥ و٤٩٦:٥ و٤٩٧:٥ و٤٩٨:٥ و٤٩٩:٥ و٥٠٠:٥ و٥٠١:٥ و٥٠٢:٥ و٥٠٣:٥ و٥٠٤:٥ و٥٠٥:٥ و٥٠٦:٥ و٥٠٧:٥ و٥٠٨:٥ و٥٠٩:٥ و٥١٠:٥ و٥١١:٥ و٥١٢:٥ و٥١٣:٥ و٥١٤:٥ و٥١٥:٥ و٥١٦:٥ و٥١٧:٥ و٥١٨:٥ و٥١٩:٥ و٥٢٠:٥ و٥٢١:٥ و٥٢٢:٥ و٥٢٣:٥ و٥٢٤:٥ و٥٢٥:٥ و٥٢٦:٥ و٥٢٧:٥ و٥٢٨:٥ و٥٢٩:٥ و٥٣٠:٥ و٥٣١:٥ و٥٣٢:٥ و٥٣٣:٥ و٥٣٤:٥ و٥٣٥:٥ و٥٣٦:٥ و٥٣٧:٥ و٥٣٨:٥ و٥٣٩:٥ و٥٤٠:٥ و٥٤١:٥ و٥٤٢:٥ و٥٤٣:٥ و٥٤٤:٥ و٥٤٥:٥ و٥٤٦:٥ و٥٤٧:٥ و٥٤٨:٥ و٥٤٩:٥ و٥٥٠:٥ و٥٥١:٥ و٥٥٢:٥ و٥٥٣:٥ و٥٥٤:٥ و٥٥٥:٥ و٥٥٦:٥ و٥٥٧:٥ و٥٥٨:٥ و٥٥٩:٥ و٥٦٠:٥ و٥٦١:٥ و٥٦٢:٥ و٥٦٣:٥ و٥٦٤:٥ و٥٦٥:٥ و٥٦٦:٥ و٥٦٧:٥ و٥٦٨:٥ و٥٦٩:٥ و٥٧٠:٥ و٥٧١:٥ و٥٧٢:٥ و٥٧٣:٥ و٥٧٤:٥ و٥٧٥:٥ و٥٧٦:٥ و٥٧٧:٥ و٥٧٨:٥ و٥٧٩:٥ و٥٨٠:٥ و٥٨١:٥ و٥٨٢:٥ و٥٨٣:٥ و٥٨٤:٥ و٥٨٥:٥ و٥٨٦:٥ و٥٨٧:٥ و٥٨٨:٥ و٥٨٩:٥ و٥٩٠:٥ و٥٩١:٥ و٥٩٢:٥ و٥٩٣:٥ و٥٩٤:٥ و٥٩٥:٥ و٥٩٦:٥ و٥٩٧:٥ و٥٩٨:٥ و٥٩٩:٥ و٦٠٠:٥ و٦٠١:٥ و٦٠٢:٥ و٦٠٣:٥ و٦٠٤:٥ و٦٠٥:٥ و٦٠٦:٥ و٦٠٧:٥ و٦٠٨:٥ و٦٠٩:٥ و٦١٠:٥ و٦١١:٥ و٦١٢:٥ و٦١٣:٥ و٦١٤:٥ و٦١٥:٥ و٦١٦:٥ و٦١٧:٥ و٦١٨:٥ و٦١٩:٥ و٦٢٠:٥ و٦٢١:٥ و٦٢٢:٥ و٦٢٣:٥ و٦٢٤:٥ و٦٢٥:٥ و٦٢٦:٥ و٦٢٧:٥ و٦٢٨:٥ و٦٢٩:٥ و٦٣٠:٥ و٦٣١:٥ و٦٣٢:٥ و٦٣٣:٥ و٦٣٤:٥ و٦٣٥:٥ و٦٣٦:٥ و٦٣٧:٥ و٦٣٨:٥ و٦٣٩:٥ و٦٤٠:٥ و٦٤١:٥ و٦٤٢:٥ و٦٤٣:٥ و٦٤٤:٥ و٦٤٥:٥ و٦٤٦:٥ و٦٤٧:٥ و٦٤٨:٥ و٦٤٩:٥ و٦٥٠:٥ و٦٥١:٥ و٦٥٢:٥ و٦٥٣:٥ و٦٥٤:٥ و٦٥٥:٥ و٦٥٦:٥ و٦٥٧:٥ و٦٥٨:٥ و٦٥٩:٥ و٦٦٠:٥ و٦٦١:٥ و٦٦٢:٥ و٦٦٣:٥ و٦٦٤:٥ و٦٦٥:٥ و٦٦٦:٥ و٦٦٧:٥ و٦٦٨:٥ و٦٦٩:٥ و٦٧٠:٥ و٦٧١:٥ و٦٧٢:٥ و٦٧٣:٥ و٦٧٤:٥ و٦٧٥:٥ و٦٧٦:٥ و٦٧٧:٥ و٦٧٨:٥ و٦٧٩:٥ و٦٨٠:٥ و٦٨١:٥ و٦٨٢:٥ و٦٨٣:٥ و٦٨٤:٥ و٦٨٥:٥ و٦٨٦:٥ و٦٨٧:٥ و٦٨٨:٥ و٦٨٩:٥ و٦٩٠:٥ و٦٩١:٥ و٦٩٢:٥ و٦٩٣:٥ و٦٩٤:٥ و٦٩٥:٥ و٦٩٦:٥ و٦٩٧:٥ و٦٩٨:٥ و٦٩٩:٥ و٧٠٠:٥ و٧٠١:٥ و٧٠٢:٥ و٧٠٣:٥ و٧٠٤:٥ و٧٠٥:٥ و٧٠٦:٥ و٧٠٧:٥ و٧٠٨:٥ و٧٠٩:٥ و٧١٠:٥ و٧١١:٥ و٧١٢:٥ و٧١٣:٥ و٧١٤:٥ و٧١٥:٥ و٧١٦:٥ و٧١٧:٥ و٧١٨:٥ و٧١٩:٥ و٧٢٠:٥ و٧٢١:٥ و٧٢٢:٥ و٧٢٣:٥ و٧٢٤:٥ و٧٢٥:٥ و٧٢٦:٥ و٧٢٧:٥ و٧٢٨:٥ و٧٢٩:٥ و٧٣٠:٥ و٧٣١:٥ و٧٣٢:٥ و٧٣٣:٥ و٧٣٤:٥ و٧٣٥:٥ و٧٣٦:٥ و٧٣٧:٥ و٧٣٨:٥ و٧٣٩:٥ و٧٤٠:٥ و٧٤١:٥ و٧٤٢:٥ و٧٤٣:٥ و٧٤٤:٥ و٧٤٥:٥ و٧٤٦:٥ و٧٤٧:٥ و٧٤٨:٥ و٧٤٩:٥ و٧٥٠:٥ و٧٥١:٥ و٧٥٢:٥ و٧٥٣:٥ و٧٥٤:٥ و٧٥٥:٥ و٧٥٦:٥ و٧٥٧:٥ و٧٥٨:٥ و٧٥٩:٥ و٧٦٠:٥ و٧٦١:٥ و٧٦٢:٥ و٧٦٣:٥ و٧٦٤:٥ و٧٦٥:٥ و٧٦٦:٥ و٧٦٧:٥ و٧٦٨:٥ و٧٦٩:٥ و٧٧٠:٥ و٧٧١:٥ و٧٧٢:٥ و٧٧٣:٥ و٧٧٤:٥ و٧٧٥:٥ و٧٧٦:٥ و٧٧٧:٥ و٧٧٨:٥ و٧٧٩:٥ و٧٨٠:٥ و٧٨١:٥ و٧٨٢:٥ و٧٨٣:٥ و٧٨٤:٥ و٧٨٥:٥ و٧٨٦:٥ و٧٨٧:٥ و٧٨٨:٥ و٧٨٩:٥ و٧٩٠:٥ و٧٩١:٥ و٧٩٢:٥ و٧٩٣:٥ و٧٩٤:٥ و٧٩٥:٥ و٧٩٦:٥ و٧٩٧:٥ و٧٩٨:٥ و٧٩٩:٥ و٨٠٠:٥ و٨٠١:٥ و٨٠٢:٥ و٨٠٣:٥ و٨٠٤:٥ و٨٠٥:٥ و٨٠٦:٥ و٨٠٧:٥ و٨٠٨:٥ و٨٠٩:٥ و٨١٠:٥ و٨١١:٥ و٨١٢:٥ و٨١٣:٥ و٨١٤:٥ و٨١٥:٥ و٨١٦:٥ و٨١٧:٥ و٨١٨:٥ و٨١٩:٥ و٨٢٠:٥ و٨٢١:٥ و٨٢٢:٥ و٨٢٣:٥ و٨٢٤:٥ و٨٢٥:٥ و٨٢٦:٥ و٨٢٧:٥ و٨٢٨:٥ و٨٢٩:٥ و٨٣٠:٥ و٨٣١:٥ و٨٣٢:٥ و٨٣٣:٥ و٨٣٤:٥ و٨٣٥:٥ و٨٣٦:٥ و٨٣٧:٥ و٨٣٨:٥ و٨٣٩:٥ و٨٤٠:٥ و٨٤١:٥ و٨٤٢:٥ و٨٤٣:٥ و٨٤٤:٥ و٨٤٥:٥ و٨٤٦:٥ و٨٤٧:٥ و٨٤٨:٥ و٨٤٩:٥ و٨٥٠:٥ و٨٥١:٥ و٨٥٢:٥ و٨٥٣:٥ و٨٥٤:٥ و٨٥٥:٥ و٨٥٦:٥ و٨٥٧:٥ و٨٥٨:٥ و٨٥٩:٥ و٨٦٠:٥ و٨٦١:٥ و٨٦٢:٥ و٨٦٣:٥ و٨٦٤:٥ و٨٦٥:٥ و٨٦٦:٥ و٨٦٧:٥ و٨٦٨:٥ و٨٦٩:٥ و٨٧٠:٥ و٨٧١:٥ و٨٧٢:٥ و٨٧٣:٥ و٨٧٤:٥ و٨٧٥:٥ و٨٧٦:٥ و٨٧٧:٥ و٨٧٨:٥ و٨٧٩:٥ و٨٨٠:٥ و٨٨١:٥ و٨٨٢:٥ و٨٨٣:٥ و٨٨٤:٥ و٨٨٥:٥ و٨٨٦:٥ و٨٨٧:٥ و٨٨٨:٥ و٨٨٩:٥ و٨٩٠:٥ و٨٩١:٥ و٨٩٢:٥ و٨٩٣:٥ و٨٩٤:٥ و٨٩٥:٥ و٨٩٦:٥ و٨٩٧:٥ و٨٩٨:٥ و٨٩٩:٥ و٩٠٠:٥ و٩٠١:٥ و٩٠٢:٥ و٩٠٣:٥ و٩٠٤:٥ و٩٠٥:٥ و٩٠٦:٥ و٩٠٧:٥ و٩٠٨:٥ و٩٠٩:٥ و٩١٠:٥ و٩١١:٥ و٩١٢:٥ و٩١٣:٥ و٩١٤:٥ و٩١٥:٥ و٩١٦:٥ و٩١٧:٥ و٩١٨:٥ و٩١٩:٥ و٩٢٠:٥ و٩٢١:٥ و٩٢٢:٥ و٩٢٣:٥ و٩٢٤:٥ و٩٢٥:٥ و٩٢٦:٥ و٩٢٧:٥ و٩٢٨:٥ و٩٢٩:٥ و٩٣٠:٥ و٩٣١:٥ و٩٣٢:٥ و٩٣٣:٥ و٩٣٤:٥ و٩٣٥:٥ و٩٣٦:٥ و٩٣٧:٥ و٩٣٨:٥ و٩٣٩:٥ و٩٤٠:٥ و٩٤١:٥ و٩٤٢:٥ و٩٤٣:٥ و٩٤٤:٥ و٩٤٥:٥ و٩٤٦:٥ و٩٤٧:٥ و٩٤٨:٥ و٩٤٩:٥ و٩٥٠:٥ و٩٥١:٥ و٩٥٢:٥ و٩٥٣:٥ و٩٥٤:٥ و٩٥٥:٥ و٩٥٦:٥ و٩٥٧:٥ و٩٥٨:٥ و٩٥٩:٥ و٩٦٠:٥ و٩٦١:٥ و٩٦٢:٥ و٩٦٣:٥ و٩٦٤:٥ و٩٦٥:٥ و٩٦٦:٥ و٩٦٧:٥ و٩٦٨:٥ و٩٦٩:٥ و٩٧٠:٥ و٩٧١:٥ و٩٧٢:٥ و٩٧٣:٥ و٩٧٤:٥ و٩٧٥:٥ و٩٧٦:٥ و٩٧٧:٥ و٩٧٨:٥ و٩٧٩:٥ و٩٨٠:٥ و٩٨١:٥ و٩٨٢:٥ و٩٨٣:٥ و٩٨٤:٥ و٩٨٥:٥ و٩٨٦:٥ و٩٨٧:٥ و٩٨٨:٥ و٩٨٩:٥ و٩٩٠:٥ و٩٩١:٥ و٩٩٢:٥ و٩٩٣:٥ و٩٩٤:٥ و٩٩٥:٥ و٩٩٦:٥ و٩٩٧:٥ و٩٩٨:٥ و٩٩٩:٥ و١٠٠٠:٥

(٤) سنن الدارقطني ٧:٣ حديث ٢٠.

(٥) لمجموع ٢٢٧:٩ وفتح العزيز ١١٣:٨ وكفاية الأخيار ١:٤٨٠ والمعني لأين قدامة ٣:٧:٤ وشرح فتح القدير ٥:٢١٣.

وقال أبو حنيفة: يحوز أن يؤكل دميماً سيعها وشراتها (١).

دليلنا: إجماع الفرقة.

وأيضاً روي عن عائشة أنها قالت: أن النبي صلى الله عليه وآله حرّم
التجارة في الخمر (٢).

وروي عنه أنه قال: «الذي حرّم شره حرّم بيعه» (٣).

وروي عن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أه حرام
فقل: يا محمد إن الله لعن الخمر وعصرها ومعتصرها وحملها وأعمور أبيه
وشاربها وبائعها ومبتاعها وساقها» (٤).

وروي حبر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله عام الفصح بمكة يقول:
«إن الله ورسوله حرّم بيع الخمر والميتة والخمرير والأصنام» فقيل: يا رسول الله
أفرايت شحوم الميتة فإنه يباع؟ فقال: «لا، هو حرام» ثم قال: «والسنة لليهود، إن الله لما حرّم
عليهم شحومها، حملوها» (٥)، ثم روي عنده «وكنوا نكحاً» (٦).

(١) شرح فتح البدر ٥/٢١٣، وسنن أحمد ٤/٥٦، ومعه ٣/١١٥، وشرح الأئمة عن
الهداية ١/١٢٣، وشرح فتح البدر ٥/٢١٣، ومعه ٩/٢٢٦، وبعي لاس فدايه ٤/٣٠٦، وشرح
الوفا ٤/٣٠٨، ٣٠٩.

(٢) انظر ما رواه مسلم في صحيحه ١٢/٦٣، حديث ١٧٠٧، وفيه ٢/٧٥٥، وفيه ٢/٧٥٥.

مسند ١١٢٢، ٢/٣٣٨٢، وسنن أبي داود في مسنده ٣/٣٠٨، وفيه ٣/٢٨٠، حديث ٣٤٩٠.

(٣) صحيح مسلم ٣/١٢٠٦، وفيه ٦٦، وفيه ٢/١٤٦، وفيه ١٧٠٧، وفيه ٢/١١٥٢، وفيه
٢/٤٥٦، وفيه ٧/٣٠٨.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ١/٣١٦، ورواه مسلم في مسنده ٣/٥٨٩، حديث ١٢٩٥، عن أنس بن مالك
عن النبي صلى الله عليه وآله: «أه حرام فقل: يا محمد إن الله لعن الخمر وعصرها ومعتصرها وحملها وأعمور أبيه
وشاربها وبائعها ومبتاعها وساقها» (٥) حديث ١٢٩٥، وفيه ٢/١٤٦، وفيه ١٧٠٧، وفيه ٢/١١٥٢، وفيه
٢/٤٥٦، وفيه ٧/٣٠٨.

وفي بعض نسخ مسنده وكذا في بعض نسخ الأحاديث «أه حرام» بدلاً من «أه حرام».

(٦) صحيح مسلم ٣/١٢٠٧، حديث ٧٦، وفيه ٢/٥٩١، حديث ١٢٩٧، ورواه بسنن أبي داود في مسنده

مسألة ٣١٢: يجوز بيع الزيت النحاس لمن يستصيح به تحت السماء.

وقال أبو حنيفة: يجوز بيعه مطلقاً (١)

وقال مالك والشافعي: لا يجوز بيعه محال (٢).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٢)، وأيضاً قوله تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» (٤) وقوله: «إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَخْرُوعاً عَنْ تَرَاضٍ» (٥) وهذا بيع ومحررة. وأيضاً دلالة الأصل، ولمع يحتاج إلى دليل.

وروى أبو يعقوب من أبي هريرة في الإفصاح أن أبا سفيان صلى الله عليه وآله أدلى في الإفصاح بالريث لحسن (٦)، وهذا يدل على حوار معه للإفصاح، وإن غيره لا يجوز إذا قلنا بدليل الخطاب.

مسألة ٣١٣: يجوز بيع الآدميات، وبه قال لشافعي وأحمد (٧).

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز (٨).

٧ ١٣٩٩ هـ، وأبوابه في سنة ٢٧٩٠ هـ، حيث أن ٣٤٨٦ ر. ح. لا تقبل في مدخله

(١) شرح فتح بقدر ٣٥٠، وحاشية ج ١٣٥، والحاشية ١١٦٣، وأحكام القرآن

المجلد ص ١١٨، والمجلد ٩، رقم ٢٤٦، ورجع خريز ١١٦-١١٧، يد له مجلد ٢ ١٢٩

(٢) مجموع ٥٩٩ ٢، و ٣٨ ٩، و ٣٨ ٩، و ٢٣١ ٩، و ١٣٣. وبلغ المبرور ١٦٨، و الحكم عرب

المختصر ٨١، زاد في عقبه ١٢٦

(۳) سورت ۷ و ۱۲۹ حدیث ۵۶۲ و ۵۶۳

$$VV = \text{مصفوفة } (1)$$
$$Y_A = \text{a.s.} \lim_{n \rightarrow \infty} \{A_n\}$$

(۶) انوں میں کتبہ الافصح میں کتبہ شہداء شہیدانہ، واکہ میں علی دست (نص) ضروری ہے
تہ ہدی علیہم فصل سجدہ و سلام جو فی سجدہ، بصر غریب لاء و ۶ ویکو ۶۶۱
جلدیت ۱۷۱، و انتہیت ۸۵:۹ جلدیت ۳۶۰ و ۳۶۲۔

(٧) المجموع ٢٥٤:٩، وتفتح العريتر ١٢٦، ٨، والمعني لاين قدامة : ٣٣٠، والشرح الكبير ١٤: ١٤، وبتائع

انصاف ۱۴۵۵، وشرح فتح القدير ۲۰۱۵، وتبيين الحقائق ۵، ۵، ومدح محمد ۲، ۱۳۱

(٨) بدائع الصنائع ٥: ١٤٥، ومشرح فتح القدير ٥: ٢٠١، وحاشية ردة المختار ٥: ٧١٥، والفقوى الهندية

دليلاً: الآية (١)، ودلالة الأصل، والمنع يحتج الى دليل.

مسألة ٣١٤: يجوز بيع لبن الاثن (٢).

وخالف جميع الفقهاء في ذلك.

دليلاً: اجماع لمرة، وأيضاً فقد ثبت عندنا لحم الحمار غير محترم، من هو مسح، وكل من كان ما ناحتته قال بجواز بيع لبه.

مسألة ٣١٥: اذا شترى كافر عبداً مسلماً، لا يبعد الشراء، ولا يملكه

الكافر. وبه قال الشافعي في الاملاء (٣).

وقال في الام: يصح الشراء ويملكه، ويخرج عن بيعه (٤). وبه قال أبو حنيفة

وأصحابه (٥).

دليلاً: قوله تعالى: «ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً» (٦) وهذا

عدم في جميع الأحكام.

مسألة ٣١٦: لا يجوز بيع ربع مكة وخارجها، وبه قال أبو حنيفة ومالك (٧).

وقال الشافعي: يجوز (٨).

١١٦:٣، وتبيين الحقائق ٥٠:٤، والمجموع ٢٥٤:٩، وفتح العزيز ١٢١:٨، والمعني لأبي قدامة

٣٣٠:٤، والشرح الكبير ١٤:٤.

(١) البقرة ٢٧٥.

(٢) الأمان لمادة لا في مادة لبه ٣١١ مادة (أ).

(٣) مجموع ٣٥٥:٩، وفتح العزيز ١٠٨:٨، والمعني لأبي قدامة ٣٣٢:٤، والشرح الكبير ٤٧:٤.

(٤) تحكي في مجموع ٣٥٥:٩، وفتح العزيز ١٠٧:٨ عن الام أيضاً.

(٥) نفوس لمادة ٣١٥، والمعني لأبي قدامة ٣٣٢:٤، وشرح الكبير ٤٧:٤، وفتح العزيز ١٠٨:٨.

وأنظر لرجاء ٣١.

(٦) لسان ١٤١.

(٧) بدائع الصنيع ١٤٦:٥، والمجموع ١١٤:٣، وأحكام بقران سبب ٣٢٩:٣، والمعني

لأبي قدامة ٣٣٠:٤، والشرح الكبير ٢٢:٤، والمجموع ٢٤٨:٩.

(٨) المجموع ٢٤٨:٩، والمعني لأبي قدامة ٣٣٢:٤، وشرح الكبير ٢٣:٤، وفتح العزيز ٢٤٨:٩.

دليلاً: قوله تعالى: «ان الذين كفروا يصدون عن سبيل الله والمسجد
الحرام الذي جعلناه للناس سوءا لعداوتهم والناد» (١)
والمسجد الحرام، سم جميع الحرم بدلالة قوله تعالى: «مسجد النبي
أسرى بعده لئلا من المسجد حرام من المسجد الأقصى» (٢)، واما أسرى به
من ست حديثه (٣)، وروى من شعب أبي طالب (٤)، فسماه مسجداً، قد عني
مقدسه.

وروي عن عبد الله بن عمر أنه قال: حرم كله مسجد.
وبدل عني أن سمعها و... لا يجوز ما روه عبد الله بن عمرو بن العاص
عن أبي صفي الله عليه وآله أنه قال: «مكة حرم وحرم بيع ردها وحرم
جرة بيوتها» (٥) وهذا نص.

وروى عن عبيد بن ربيعة الكندي (٦) أنه قال: كانت يدعى بيوت مكة
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وفي بكر وعمر: السونب لا تناع من
احتاج سكن، ومن استغنى أسكن (٧).

(١) الخ ٢٥

(٢) لاسراء ١

(٣) روه القصة روي في غير هذا المخرج ١٤ (نصه حديثه)، وحكاها عنه الشيخ المحمدي في
مع ١٨ ٣٦٨ حديث ١٤ عنه وحكي في ص ٣٨٠ عن حكي ورواه في كتابه بيت حديثه

(٤) روه بن سعد في الطباق ٢١٤١، واستغنى في در المنور ١٤٩

(٥) من الدرر فدي ٥٧٣ حديث ٢٢٢، وسند في تصحيح ٥٣٢

(٦) عبيد بن ربيعة بن عبد الرحمن بن عبيد الكندي، ورواه الكندي، سكن مكة، روى عثمان بن
أبي سليمان عن عبيد بن ربيعة قال: روي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر وما
تدعى رباغ مكة، لا سونب من احتاج سكن ومن استغنى أسكن وروى بن مسلمة ذكر في

التصحيح وهو من تدعى في ابن الأثير في خبر في حديثه ١٣ ١٥

(٧) من بدا لفظي ٥٨٣ حديث ٢٢، ومن من حديث ١٣٧٢ حديث ٣١٠٧، وحكاها في كتاب

ومهم من قال: لا يصح قولاً واحداً (١).
 دليلنا: ان الأصل حوار ذلك، ولمع محتاج إلى دليل.
 مسألة ٣٢٠: اد اشترى رجل من غيره عبداً فقصه، ثم طهر به عيب، فإنه
 رده بكل عيب يطهر فيه في مدة اثلاثة أيام من حين يعقد.
 وما يظهر بعد لثلاث فإنه لا رده منه إلا لثلاثة عيوب: الخون، والخدام،
 والبرص فإنه يرده بها إلى سنة، ولا يرده بعد سنة شيء من العيوب.
 وقال الشافعي: لا يرده شيء من العيوب حتى يحدث بعد القص (٢).
 دليلنا: اجماع الفرقة وأخبارهم (٣).
 وأيضاً فقد ثبت في تقدم أن الخيار في الحيوان ثلاثة أيام شرط أو لم بشرط،
 وإذا ثبت ذلك فكل عيب يحدث في مدة لثلاثة للمشتري الخيار فيه.
 ونصاً روى الحسن بن نصر، عن عتبة بن عمر، أن النبي صلى الله عليه
 وآله قال: «عهد لرقين ثلاثة أيام» (٤).
 مسألة ٣٢١: إذا رهن لمع قبل قصه من النع صخ رهنه.
 ولأصحاب الشافعي فيه قولان:
 أحدهم: مثل ماله، وهو نص شافعي في التخييص (٥).
 والآخر: لا يصح إلا بعد تقصص (٦).
 دليلنا: أنا قد سألته بذلك فإجابته، فإذا ثبت ذلك فلا مانع يمنع من إرهائه
 ما يملكه، ولا دليل عليه.

(١) المجموع ٩ ٣٥٩

(٢) الام ٣: ٦٩، والمجموع ١٢: ١٢٧، وفتح المبرر ٨: ٣٣١.

(٣) انظرها في الكافي ١٧: ١٠٥ حديث ٤ ٦، ومن لا يحضره الفقيه ١٢: ١٢٦٣ حديث ٥٤٩، ولتهيب

٢٣: ٧٤٠ حديث ٩٩ و١٠٣.

(٤) مسند أحمد ٢: ٢٥٠، ومن لا يحضره الفقيه ٦: ٣٥٠، وصمد محمد بن حبل ٤: ١٥٢

(٥) (٦) المجموع ١٣ ٢٥٥

كتاب السَّلم

وأقرهم على ما كانوا عليه من سلف في التمسيس، ونحن نعلم أن تقرير يقطع في خلال هذه المدة.

مسألة ٢: إذا أسلم في رطب إلى أحل، فلم يحل لأحل لم يتمكن من مطالسه بعية المستأجر، أو لعبته، أو هرب منه، أو سار من سلع، وما أشبه ذلك ثم قدر عليه وقد انقطع الرطب، كان أسلف بخير من أن يصح العقد ويبطل بصرى لعدم النسي.

وللشافعي فيه قولان. أحدهما مثل ما قدمه، وهو الصحيح عنده (١).

والآخر: أن العقد يتفسخ (٢).

دليلاً: أن هذا العقد كان ثابتاً بالأحلاف، فمن حكمه - بمساحه فعليه الدلالة.

مسألة ٣: أسلم لاسكون إلا مؤحلاً، ولا يصح أن يكون حلاً، قصر الأهل أم طال. وبه قال أبو حنيفة (٣).

وقال الشافعي: يصح أن يكون حلاً إذا شرط ذلك، أو يطبق فيكون حالاً (٤).

١ في داود ٣ ٢٦٥ حديث ٣٦٦٣. وفي نسائي ٦ ٢٩٠. وفي سنن أبي داود ٢ ٦٦٥ حديث ٢٢٨١. والسنن الكبرى ٢٤: ٦ باختلاف يسير في العاظم.

(١) الام ٣ ٣٧، والمختصر سري ٩، والمجموع ١٣ ١٥٨، والوجوه ١ ١٥٥، وكفاية لأحيان ١ ١٦١. وبداهة العهد ٢ ٢٠٣، يعني لاس قدومه ٢ ٣٦١، وشرح بكني ٤ ٣٦١، وفتح العزيز ٢٤٥: ٩.

(٢) مختصر لمروني ٩٠، والمجموع ١٣ ١٥٨، وكفاه أولاد ١ ١٦١، وفتح العزيز ٩ ٢٤٥.

(٣) المسوط ١٢ ١٢٥، والمصاب ١ ٢٦١، المعجم ١٣ ١٠٣، وفتح العزيز ٥ ٢١٢، وفتح العزيز ٥ ٣٣٥، وشرح بكني ٤ ٣٥٤، وبداهة المجتهد ٢ ٢٠١، وفتح العزيز ٩ ٢٢٦.

(٤) لام ٣ ١٦٧، والمجموع ١٣ ١٠٧، ١ ٨، ١١، والوجوه ١ ١٥٤، وفتح العزيز ٩ ٢٢٦، وكفاه

ومنهم من قال من شرطه أن يكون حالاً، ويكون السهم في الموجد.
فأم إذا أسد في المعدوم، فلا يجوز حالاً ولا مؤجلاً إلى حين لا يوجد فيه،
وإنما يجوز إلى حين يوجد فيه عاصاً (١). وبه قال عطاء، وأبو ثور (٢)، وهو حنبل
أبو بكر بن المنذر (٣).

وعن مالك روايتان: أحدهما مثل ما قدمناه، روى عنه ابن عبد الحكم (٤).
والأخرى: لا بد فيه من أيام يتغير فيه لاسواق، روى عنه ابن القاسم (٥).
وقد لا وراعي: إن سقت أحلاً ثلاثة أيام فهو سعة السلف، فحل أقل
الأجل ثلاثة أيام (٦).

دللسا: إجماع المرفقة، وإيضاً فلاحلاف في صحة م عشريناه، ومقاله
المخالف ليس عليه دليل.

وروى ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من سلف
فليست في كل معلوم، وورن معلوم، وأحل معلوم» (٧) وروى «نأحل
معلوم» والأمر يقتضي الوجوب.

الأح ١٥٨١، والشرح المبرج ٢٦، ومعي المصاح ٢ ١٠٥، وسنة محمد ٢ ٢٠١، والمعي
لاس قدامه ٤ ٣٥٥، والشرح الكبير ٤ ٣٥٤، وبدفع النصاب ٥ ٢١٢، وعمدة مدني ١٢ ٦٣،
وشرح فتح القدير ٥ ٣٣٥

(١) عمدة القاري ١٢: ٦٧.

(٢) عمدة مدني ١٢ ٦٧، ومجموع ١٣ ١٤، وشرح فتح القدير ٥ ٣٣٥

(٣) شرح فتح القدير ٥: ٣٣٥، والمجموع ١٣: ١٤٠.

(٤) معجم ابن ساد ٢ ٥٦، وسنة محمد ٢ ٢ ٢٠٢، وفي تحرير ٩ ٢٢٦

(٥) معجم ابن ساد ٢ ٥١٧، وسنة محمد ٢ ٢ ٢٠٢، وشرح الصنعاء لمصنوع ٢ مشر سعة

السالك ٢ ١٤٤.

(٦) المعني لابن قدامة ٤: ٣٥٧، والشرح الكبير ٤: ٣٥٥.

(٧) تقلعت الإشارة إلى مصادر الحديث في سنة لأور ملاحظ

مسألة ٤: رأس المال إن كان معيَّباً في حان لعقد، وبطرايه، فإنه لا يكتفي
إلا بعد أن يذكر مездاره، سواء كان مكيبلاً أو موروئاً أو مذروعاً، ولا يخور
حزافاً، وإن كان مما ساع كذلك مثل الجوهر، وللؤلؤ، فإنه يعي الله هدة عن
وصفه.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما مثل مقلده (١)، وهو احتساب أبي اسحاق المروزي في شرح (٢)،
ولثاني لا يصح (٣)، وهو احتساب المروزي (٤)، وهو الصحيح عند سائر
أصحابه.

وقال أبو حنيفة: إن كان رأس المال من حسن المكس أو لمورون، لابد من
بيان مездاره، وصطته بصدقه، ولا يخور أن يكون حرافاً.
وإن كان من حسن المذروع مثل لثب، فلا تحب ذلك، ويكتفي بصدقه
ومشاهدته (٥).

وقال أصحاب مالك: لا يعرف لذلك حص (٦).

دللسنا أن ما اعتزده لأخلاف أنه يصح معه تسليم، ولادس على صحة
ما قالوه، فوجب اعتبار ما قلناه.

(١) المجموع ١٣: ٤٤، وفتح المزي ٩: ٢١٦، ومعجم ٢: ١٠٤، شرح الوهاج ٢٠٥.

(٢) فتح المزي ٩: ٣١٨، ومجموع ١٣: ١٤٤.

(٣) لام ٣: ١١٦، ومختصر مري ٩، ومجموع ١٣: ١٤٤، وفتح المزي ٩: ٢١٦، وشرح الوهاج ٢٠٥.

(٤) مختصر مري ٩، وفتح المزي ٩: ١٥٤، ومجموع ١٣: ١٤٥، ومعجم ٢: ١٠٤، وشرح الوهاج ٢٠٥.

(٥) فتح المزي ٩: ٣١٨.

(٦) المسوط ١٢: ١٣١ و ١٣٣، وأمس ١: ٢٦١، ونقد من هدية ١٣: ٥٨٣، وشرح الوهاج ٢٠٥.

(٦) بداية المتهجد ١١٦٦: ٢، وبداية المتهجد ٢٠٣: ٢.

(٦) بداية المتهجد ٢٠٣: ٢.

مسألة ٥: كل حيوان يحور سعه يحور السلم فيه، من لرمق، والإبل، ولبهر، وسعم، ولحمر، والدواب، وأسفال. وبه قال مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق (١).

وقال أبو حنيفة: لا يحور السلم في الحنون (٢). وبه قال الثوري، والأوزاعي (٣).

دليلاً: إجماع الفرقة وأحاديثهم، وقد ذكرناها في الكتاب الكبير (٤).

ويُصاغ قول الله تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ» (٥) وهذا بيع.

وروى عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله أن أحفر حيشاً، وليس عندنا طهر، فأمر النبي صلى الله عليه وآله أن يتنازع العيرين صغيرين ولا أعرة لي حروح لصديق (٦)، وهو نص.

(١) الام ١١٨:٣، ومختصر المزي: ٩١، والمجموع ١٣: ١١٤، والوجيز ١: ١٥٦، وفتح مبرر ٩: ٢٨٥، وبديع مجهد ٢: ٢٠، ومصنفات ابن رشد ٢: ٥١٢، وأسراج الوهاج ٢٠٨، ومعني المحاج ٢: ١١١، وشرح بكرة ٤: ٣٣٩-٣٤٠، وشرح فتح القدير ٥: ٣٢٧، والمبسوط ١٢: ١٣١، وأغنى ٩: ١٠٧، وبين الخفص ٤: ١١٢، وشرح بصري هامش قرب المسالك ٧: ٩٦، وبعده السالك ٢: ٩٦، حواهر الاكلیل ٢: ٦٨.

(٢) المبسوط ١٢: ١٣١، واللباب ١: ٣٦١، وشرح فتح القدير ٥: ٣٢٧، والفتاوى الهندية ٣: ١٨١، وشرح العناية على الهداية هامش شرح فتح القدير ٥: ٣٢٨، وتبيين الحقائق ٤: ١١٢، وأغنى ٩: ١٠٧، وبداية المجتهد ٢: ٢٠٠، والمجموع ١٣: ١١٤، وفتح العزيز ٩: ٢٨٥، والمعني لأبن قدامة ٤: ٣٤٠، وأشرح الكبير ٤: ٣٣٩، والوجيز ١: ١٥٦.

(٣) مجموع ١٣: ١١٤، وبديع مجهد ٢: ٢٠، والمعني لأبن قدامة ٤: ٣٤٠، وشرح فتح القدير ٥: ٣٢٧، وأشرح الكبير ٤: ٣٣٩.

(٤) انظرها في تهذيب ٧: ٤١، ٤٢ حديث ١٧٣ و ١٧٩، وسكالي ٥: ٢٢٠، حديث ١ و ٣ و ٦، ومن لا يحضره لعمه ٣: ١٦٦، حديث ٧٣٣، والامتنعار ٣: ٧٤-٧٥، حديث ٢٤٨ و ٢٤٩.

(٥) لعمره ٢٧٥.

(٦) رواه الدارقطني في سنه ٣: ٦٩-٧٠، وأبو في سنه الكبرى ٥: ٢٨٧، وأبو داود في سنه ٣: ٢٥٠.

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (١).

ويُصَدَّقُ إذا عَيِّنَ أَحَدًا مَعْنُومًا، فَلَاحْتِلَافٍ فِي صِحَّةِ الْعَقْدِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى صِحَّتِهِ إِذَا ذَكَرَ مَقَالَهُ الْمُخَالَفَ.

وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَبْسُغُوا لِي الْخِصَادَ وَلَا إِلَى أَدْيَسٍ، وَكَانَ فِي شَهْرِ مَعْنُومٍ (٢) وَهَذَا نَصٌّ

مُسَائِلُهُ ٨: إِذَا جَعَلَ مَعْنُومًا فِي يَوْمٍ كَذَا، أَوْ فِي شَهْرٍ كَذَا، أَوْ فِي مَسَةِ كَذَا، حَرًّا، وَسَرْمَةً يَدْخُولُ أَشْهُرَ وَأَيَّامَ وَالسَّيَةِ. وَيَذْهَبُ عَنْ أَنَّ فِي هَرِيرَةٍ مِنْ أَصْحَابِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) (٣)، وَفِي أَصْحَابِهِ لَا يَخُورُونَ (٤)، لِأَنَّهُ جَعَلَ الْيَوْمَ طَرَفًا لِحَوْلِهِ، وَلَمْ يَسِمْ، فَصِيرَ بِتَدْبِيرِهِ يَحُلُّ فِي مَدَّعِهِ مِنْ مَدَّعِيهِ، وَوَقْتُهِ مِنْ أَوْقَاتِهِ، وَذَلِكَ لَا يَخُورُ.

دليلاً: أَنَّ هَذَا مَعْنُومٌ، وَسَيِّمَ مَحْجُوهٌ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْيَوْمَ مَعْنُومًا، وَأَوَّلُهُ مَعْلُومًا وَهُوَ طَلُوبُ الْحَجَرِ، وَحَبِّ النَّبُوَّةِ، فَصَارَ الْوَقْتُ وَالسَّاعَةُ مَعْلُومَيْنِ. وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ شَهْرٌ مَعْلُومًا، وَأَوَّلُهُ مَعْنُومًا، فَجَبَّ دَنَتْ مَحْجُوهٌ، فَطُلَّ قَوْلُ الْمُخَالَفِ.

مَسْأَلَةٌ ٩: إِذَا كَانَ السَّيِّمُ مُؤَحَّلًا، فَلَا يَدُ مِنْ ذِكْرِ مَوْضِعِ السَّيِّمِ، فَإِنْ كَانَ فِي حِمِّهِ مَوْثَنٌ، فَلَا يَدُ مِنْ ذِكْرِهِ أَيْضًا. وَلِلشَّافِعِيِّ فِي ذِكْرِ الْمَوْضِعِ قَوْلَانِ:

(١) السَّكَنِيُّ ١٤٥ حَدَّثَنَا، وَهَبُ بْنُ ٢٦٧ حَدَّثَنَا، وَمَنْ لَا يَحْصُرُهُ الْعَقْدُ ٣ ١٦٧ حَدِيثُ ٧٤٠.

(٢) وَهُوَ فِي مَعْنَى ٣ ٩٦، وَفِي مَعْنَى ١ ٣٥٦، وَتُشْرَحُ الْكُتُبُ ١ ٣٥٩.

(٣) الْمَجْمُوعُ ١٣: ١٣٦، وَالْوَحْيُ ١: ١٥٥، وَفَتْحُ الْعَرَبِ ٩: ٢٢٨.

(٤) يَحْصُرُهُ فِي ٩٠-٩١، وَمَعْنَى مَحْجُوزٍ ٢ ١٠٦، وَالْمَجْمُوعُ ١٣: ١٣٦، وَبُحْرَانُ ١: ١٥٥، وَفَتْحُ الْعَرَبِ ٩: ٢٣٨.

أحدهما: يحب ذكره (١)، وأبوه ذهب نوسحق في لشرح، قل: فإذا أحل به بطل السلم (٢).

وثاني: لا يحب ذكره (٣)، وأبوه ذهب لقاضي أبوح مدني ح معه، وقل: أولى لقويي أنه يحب ذكره (٤)، وهكذا ذكر أبوعلي في لافصاح. وقد مؤنة بن كبت، وحب ذكره، ذكره بن القاص (٥). وقال أبو طيب نصري: لصحيح أنه يحب ذكر الموضع والمؤنة (٦). دللنا: طريقة الاحتياط، لأنه إذا ذكر الموضع والمؤنة صح اسلم بلا خلاف، وإذا لم يذكرهما فلا دليل على صحته.

مسألة ١٠: يجوز اسلم في الأيمان، مثل الدراهم والدينار، ذكر رأس لما من غير حبه، مثل الثياب، والحنون أو غيرها. وبه قول الشافعي (١). وقل أبو حنيفة: لا يجوز اسلم في الأيمان (٢). دللنا: عموم الأحكام المتضمنة لذكر اسلم، مثل قوله عليه لسلام. «من

(١) مجموع ١٣ ٤٣، ولشرح وفتح ٢٠٦، وكفه بالأحرار ١٦١، وفتح العزيز ٢٥٢:٩، ومعي ١١٠:٩، والمضي لابن قدامة ٣٦٨:٤، والشرح الكبير ٣٦٩:٤.

(٢) فتح العزيز ٢٥٣:٩.

(٣) مجموع ١٣ ٤٣، وفتح العزيز ٢٥٢:٩، ومعي ١١٠:٩، والشرح الكبير ٣٦٩:٤.

(٤) فتح العزيز ٢٥٢:٩.

(٥) المجموع ١٤٣:١٣، وفتح العزيز ٢٥٢:٩.

(٦) فتح العزيز ٢٥٢:٩.

(٧) لام ٩٨٣، وفتح العزيز ٣١٦ ٣١١، ومعه ٢ ٦٢، ومعي ١١٠:٩، والشرح الكبير ٣٦٩:٤، والبحر الرخاير ١٠٦:٤.

(٨) مسود ٢ ١٨٢، ومعه ٦٢ ١٢، وفتح العزيز ٣٢٥ ٣٢٥، وشرح بعبارة عن الهداية ٣، مشر شرح فتح القدير ٣٢٥، وحاشية رد المحتار ٢٠٩ ٢٠٩، وسين الحقائق ١١١:٤، وفتح العزيز ٣١٦:٩، والفتوى الهدية ١٨٠:٣، والبحر الرخاير ٤٠٦:٤.

سلف فیستف کی کین معلوم و ورن معلوم و أحل معلوم» (.) و م یشرق، و هی علی عمومها.

وقوله تعالى: (رواحل الله السم) (٢) وهذا يعم.

وأيضاً دلالة الأصل.

مسألة ۹۹: بدست درهم فی درهم، اوی دایر مصدقاً، کان باطل.

وفاء الشافعي، بدأ أصلق كان حالاً، فان قصبه في المجلس وقصبه رأس

اسم واخر. لانه لا يحصر، وذلك يورى في كونه مجهولاً.

مسألة ١٣: لإقالة مسح في حق مُتْعَدِّس، سواء كان قبل القبض أو بعده، وفي حق غيرهم، وبه قول شافعي (١).

وقال مالك: الإقالة بيع (٢).

وقال أبو حنيفة: في حق مُتْعَدِّس مسح، وفي حق غيرهم بيع (٣).
وحدثته في وجوب لشفعة الإقالة، بعد أي حصة يحب شفعة لإقالة،
وعندنا وعند الشافعي لا تجب.

وقال أبو يوسف الإقالة مسح قبل القبض، وبيع بعده، لا في لعقر، فإن
لإقالة بيع فيه، سواء كان قبل القبض أو بعده (٤)، لأن بيع العقار حرق قبل
القبض وبعده عنده.

دليلنا: ما روى أبو بصير (٥) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله أنه
قال: من أقال دماً في بيع أقاله الله بفسخ يوم القيامة (٦).

وأقالة نفسه هي العفو والترك، فوجب أن يكون لإقالة في ابيع هي
الترك والعفو.

وأيضاً فهو كان لإقالة سباعاً، فوجب أن يكون في المنايين بقصد التمس

(١) لأ ٣ ٩٣ و ١٣٣، ومجموع بري ١، ٩٢، ومجموع ١٣ ١٦٠.

(٢) المدونة الكبرى ٤: ٦٩ و ٧٦، ومجموع ١٣ ١٦٠.

(٣) مس ١ ٢٥٠، وشرح فتح لقدير ٥: ٢٤٦، وبدائع الصنائع ٥: ٢١٥، والمنايا المبدية ٣: ١٥٦.

وشرح معديه، مشرح فتح لقدير ٥: ٢٤٦، ومجموع ١٣ ١٦٠، وتبيين الحقائق ٤: ١١٩.

(٤) مد ١١٥ و ٢١٩، وشرح فتح لقدير ٥: ٢٤٦ و ٢٥٠، وشرح المعديه على هداية
٥: ٢٤٧، ومجموع ١٣ ١٦٠.

(٥) مشترك بين عدة، ولا يمكن التحديد منها.

(٦) سن الكبرى ٦ ٢٧، الاحسان ترتيب صحيح من حديث ٦ ٢٤٣ باختلاف يسير في لفظ

وريدته، وتأخيل وتعميل، فلم أحصها على أن الإقالة لا يصح فيها شيء من ذلك، دلّ على أنها ليست بيع.

وأيضاً لو كانت الإقالة بيعاً، يصحّ الإقالة في السلم، لأنّ البيع في السلم لا يجوز قبل بعض، فيه صحّت الإقالة فيه إجماعاً، دلّ على أنها ليست بيع. ونصاً فقد أحص على أن رجلاً أو شريعتين، مات أحدهما، ثم تقبلا، صحّت الإقالة، ولو كانت بيعاً، وجب أن لا يصح، لأنّ بيع الميت مع أخيه لا يصح.

مسألة ١٤: إذا قاله بكتر من اثنين، أو أقل، أو خمس غيره، كانت لاقالة وسدة، والمسع على منك المشتري كما كان. وبه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: يصحّ الاقالة، ويبطل الشرط (٢).

دليلنا: أن كل من قال دُلّ لاقالة مسح على كل حال، قال بهه لمسألة، فاعرف بين الأمرين خارج عن الإجماع.

مسألة ١٥: تصحّ الإقالة في بعض السلم، كما تصح في جميعه. وبه قال شافعي، وأبو حنيفة، وسفيان ثوري، وبه قال عطاء، وطاوس، وعمر بن دينار، والحكم بن عيسى، وفي الصحابة عبد الله بن عباس، وقال: لا بأس به، وهو من المعروف، وهو اختيار أبي بكر بن المنذر (٣).

وقال مالك، وربعة، والنسب بن سعد، ومن أبي ليلى: لا يجوز ذلك (٤).

(١) مجموع ١٣، ١٦٠، وشرح الزحراء ٤٩٤.

(٢) شرح فتح القدير ٢٤٨، ٢٤٩، والعاوي اهديه ٣٥٦، وشرح لمعة هامش شرح فتح القدير ٢٤٩، ٢٥٠.

والمجموع ١٣، ١٦٠، وشرح الزحراء ٤٩٤.

(٣) مختصر بري ٩٢، ومجموع ١٣، ١٦٠، وشرح فتح القدير ٣٥٣، ٣٥٤، ومذاهب مصنف ٢١٥.

ولمعي لاس فدمه ٣٧٢، والشرح الكبير ٢٧٢، وبداية المجتهد ٢٠٤.

(٤) بداية المجتهد ٢٠٤، ومجموع ١٣، ١٦٠، ولمعي لاس فدمه ٣٧٢، والشرح الكبير ٣٧٢.

والمدونة الكبرى ٧٨٤.

وكره أحمد بن حسن ذلك (١)، وقال أبو بكر بن اسد بن هوقول بن عمر،
والحسن البصري، وسيرين، و شامي (٢)،
دليلاً: مرويه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من
أقال نادماً في بيع أو به الله نفسه يوم القيامة» (٣) وهذا قوله.
وروى عن بن عبد بن أنه قال: لا بأس بدست، وهو من المعروف (٤)،
ولا يخلف له.

مسألة ١٦: إذا أقاله جارا أن يأخذ مثل ما أعطاه من غير حسنة، مثل أن
يكون أعطاه دينارين، فأخذ درهمين وعرضاً، فأخذ درهمين وأشبه ذلك، وبه
قال الشافعي (٥).

وقال أبو حنيفة: لا يجوز أن يأخذ بدله شيئاً آخر يستحسنه (٦).
دليلاً: قوله تعالى: «وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ» (٧) وقوله «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» (٨) وهذا
عام.

(١) و(٢) المعني لاس قدمه ٤٣٧٢، وشرح الكبير ٤٣٢٤.
(٣) ابن بكير ٢٧٩، والاحمد بن محمد بن حاتم ٢٤٣٧، حديث ٥٠٧، وحذف من
في اللفظ.
(٤) المعني لاس قدمه ٤٣٧٢، وشرح الكبير ٤٣٧٢، وقال شافعي في ٨٩١ (١) من حسنة
كان يقول هو جارا، لمع من عبد الله بن عبد من به، وأبى المعروف الحسن الحسن) وقال
لشافعي يصد (وقد صلت عن عبد من عبد من به، وقال عبد المعروف الحسن الحسن)
(٥) الإم ٣١٣٢، والمجموع ١٣١٦١، والمعني لاس قدمه ٤٣٧٣، وشرح الكبير ٤٣٧٣، وسنن
الحقاني ١١٩٤.

(٦) شرح فتح مديرة ٢١٩-٢٥٠، وبدل في المجموع ٢١٤٥، وسنن الحديث ١١٩٤، وشرح المعاني
على الهدية ٣٣٣، وشرح فتح مديرة ٢١٩-٢٥٠، والمعني لاس قدمه ٤٣٧٣، وشرح الكبير ٤٣٧٣

(٧) بقره ٢٧٥

(٨) مائدة ١

والتولية، واشتركة بيع قبل القبض، وصرف للمسلم فيه قبل قبضه،
فوجب أن لا يصح لعموم الخبر.

مسألة ١٨: إذا قدر استلزام المسلم به: عجن في حقي وأرأى حد دون
ما استحققه، أو أدى منه بطنه من نفسه، كان حائراً.

وقال الشافعي: لا يجوز (١).

دليلاً: أن يصح ولتراضي بين المسلمين حشر، والمنع منه يحتاج إلى
دليل.

مسألة ١٩: لا يجوز السهم في حشر، والبيع إلا ورأى أنه قد
الشافعي (٢).

وقال أبو حنيفة: يجوز عدداً (٣).

دليلاً: أن ذلك يختلف، لصغر والكبر، وخفيف ثمنه وثقله، فلا يصح
بالصفة، فوجب أن لا يصح السهم فيه لثقل
فأما المصير فلا يجوز لسهم فيه جمداً.

مسألة ٢٠: لا يصح السهم في ترويس سوء كات مشوية أو بيثة.
فما المشوية فلا خلاف فيها، مثل اسحب المطبوخ، فيه لا خلاف أنه لا يجوز
سهم فيه.

وأما بيثة فليشافعي فيه قولان

(١) مجموع ١٣: ١٥٠.

(٢) لام ٣: ١٢٧، مختصره في ٩٢، ومجموع ١٣: ١٣٥، وجوه ١: ١٥٥، ومجموع ٩: ٢٦،
وعنده على ١٢: ٦٢، وفيه ٣٤١ و ٣٥٤، وشرح الكبير ٣٤١ و ٣٥٤،
وعنده القاري ١٢: ٦٢.

(٣) المبسوط ١٢: ١٣٦، واللباب ١: ٣٦٠، وعمدة ٢: ١٢: ٦٢، وندائع الصائغ ٢٠٨: ٥، وشرح
فتح عبد ٥: ٣٢٦، وفيه ٣: ١٦٣، ومجموع ١٣: ١٣٥، ومجموع ٩: ٢٦، وفيه
لابس قدامة ٤: ٣٥٤، وشرح الكبير ٣٥٤.

أحدهما: يجوز (١). وبه قال مالك (٢).

والثاني لا يجوز (٣) وبه قول أبو حنيفة (٤)

دليلاً: أن ذلك نجس، ولا يمكن صطه بالصفة، فحب أن لا يجوز.

مسألة ٢١: أحسن روات أصحابنا في السلم في الخلود، فروي أنه

لا بأس به إذا شاهد نعم (٥)، وروي أنه لا يجوز (٦).

وقال لتأعني لا يجوز (٧)، ولم يفصل.

دليلاً على حواره: قوله تعالى: «وأحل الله البيع» (٨) وم يفصل والأخبار

الروية في هذا المعنى مؤكدة له.

ويصاً الأصل إخبار، ولا مانع في شرح مع منه.

مسألة ٢٢: إذا سلم مئة درهم في كرم من طعام، وشرط حميين نقداً

وحسين ديباً له في دمة السلم إليه، صحح السلم في بقده خصه من المسلم فيه،

(١) مجموع ١٣: ١٢١، وأبو حنيفة ١٥٧، وكثيره لاحق ١٥٩: ١، وفتح العريعر ٣: ٣٩، ومعني لاس

قدامة ٣٤١: ٤، والشرح الكبير ٣٤١: ٤-٣٤٢، والبحر المحرر ٤: ٥٤

(٢) دمه محمد ٢: ٢، ومعني لاس قدامة ٣٤١: ٤، شرح الكرم ٣٤٢: ٤، والمجموع ١٣: ١٢١،

ومعني عريعر ٣٠٣: ٩، والبحر الزخار ٤٠٥: ٤.

(٣) الأم ٣: ١١٢، والمجموع ١٣: ١٢٦، وأبو حنيفة ١٥٧، وفتح العريعر ٣٠٤: ٩، وكفاية الأخبار ١٥٩: ١،

ومعني لابن قدامة ٣٤٢: ٤، والبحر الزخار ٤: ٥٤

(٤) مبسوط ١٢: ١٣١، وشرح فتح العريعر ٣٣: ٥، وفتح العريعر ٣٠٤: ٩، ومعني لاس قدامة ٣٤١: ٤،

١٨٤: ٣، ومعني لاس قدامة ١١٢: ٤، والمجموع ٣: ٢١، وفتح العريعر ٣٠٤: ٩، ودمه محمد ٢: ٢،

٢٠٠: ٢، والمعني لابن قدامة ٣٤٢: ٤، والشرح الكبير ٤: ٣٤٢

(٥) المبكر ٢٢١: ٥، حديث ١٠، ومن لا يخبره الفقهاء ١٦٥: ٣، حديث ٧٣، وفتح العريعر ٣٠٤: ٩، وفتح العريعر ٣٠٤: ٩،

(٦) الكافي ٢٩٣: ٥، حديث ٤، والتهذيب ٧٩: ٧، حديث ٣٤١.

(٧) الأم ٣: ١٢٣، ومختصر مربي ٩٢، والمجموع ١٣: ١١١، ومعني لاس قدامة ١١٢: ٤، وشرح بوهاج

٢٠٩، وفتح العريعر ٣١٨: ٩، ومعني لاس قدامة ٣٤٢: ٤، وشرح الكبير ٣٤٢: ٤.

(٨) سورة: ٢٧٥.

ولا يصح في الدين منه فإن توحشقه (١).
وقال أصحاب الشافعي: لا يصح في الدين (٢)، كي فله. وهو يصح في
النقد؟ قولان بناء على تفریق الصفقة (٣).
دليلنا: قوله تعالى «وَأَحْرَقَ سَبْعَ» (٤)، ونص أحمد على فساد العقد في
دين، ومن ادعى فساد في النقد فعليه الدلالة.
مسألة ٢٣: إذا سلم في حسيين محتجبين، في حصة وشعر صفعة واحدة، أو
سلم في حسي واحد لي أحسن، أو آحاد، وإن سلم صحيح.
وهو لأظهر من قول الشافعي (٥)، وله قول آخر أنه لا يصح (٦).
دليلنا: الآية (١)، ودلالة الأصل، ولأنه يحتاج إلى دليل.
مسألة ٢٤: إذا احتسب في قدر سبع، أو قدر لأحد، كان لقول قول السامع
مع يمينه، وإن احتسب في قدر ثلث، كان لقول قول المشتري مع يمينه، إذا لم
يكن مع أحدهما يمين.
وقال شافعي: يمينه في جميع ذلك (١).

- (١) لم يسطر ١٢: ١٤٢-١٤٣، وحاشية رد المحتار ٥: ٢١٨، وتبيين الحقائق ٤: ١١٨، والجموع
١٣: ١٤٥، والمعني لابن قدامة ٤: ٣٦٤، شرح ٤: ٣٦٥.
(٢) مجموع ٩: ٤١٣ و ١٣: ١٤٥، وكذا في الآية ١: ٦٢، شرح ٤: ٣٦١، والمعني لابن قدامة
٤: ٣٦٣-٣٦٤، وشرح الكبير ٤: ٣٦٣-٣٦٥.
(٣) مجموع ٩: ٣٨٧، والمعني لابن قدامة ٤: ٣٦٣، وكذا ٣٦٣.
(٤) البقرة: ٢٧٥.
(٥) لام ١٣: ١، والمجموع ١٣: ١٤١-١٤٢، وشرح ٩: ٢٤١، والمعني لابن قدامة ٤: ٣٧٤.
(٦) المجموع ١٣: ١٤١، واللام ١٣: ١، وشرح ٩: ٢٤١، والمعني لابن قدامة ٤: ٣٧٤.
(٧) البقرة: ٢٧٥.
(٨) الام ٣: ١٣٦، ومختصر المزي ١٦: ١٥٢، مجمع ٢: ٩٥٢، وشرح ١٥٢، وشرح ٩: ١٥٢.
١٥٥، والسراج الوهاج ٢: ٢٠٢، وشرح ٢: ١٩٠، وشرح ٤: ٣٦٦، وحاشية ٤: ١٥٥.
لطالبي ٣: ٤٤-٤٥.

منصوصة لهم (١).

مسألة ٢٩: إذا شرط عليه مكن التسميم، وأعطاه في غيره، وبدل به أجرة الحمل، وتراضيا به، كان جائزاً.

وقال شافعي: لا يجوز أن يأخذ العوض عن ذلك (٢).

دليلاً: أنه لا مانع يمنع منه، والأصل الإباحة.

مسألة ٣٠: إذا أخذ المسلم السلم، وحدث عبده فيه عيب، ثم وحده عيباً كان قبل القبض، لم يكره رده، وكان له المصالحة بالارش. وبه قول الشافعي (٣).

وقال أبو حنيفة: ليس له الرجوع بالارش (٤).

دليلاً: أنه ثابت أنه لم يستحق بريئاً من عيب، فإذا أحده معيباً كان له ارش عيبه، فأما الرد فليس له إجماعاً.

مسألة ٣١: إذا جاء المسلم به المسلم فيه أخود مما شرط من الصفة، وقال: حد هذا، وعصيى به أخوده دراهم، لم يجر به قول الشافعي (٥).

وقال أبو حنيفة: يجوز (٦).

دليلاً: أن الخودة صفة لا يمكنفرادها بالبيع، ولا دليل على صحة ذلك.

مسألة ٣٢: إذا أسلم حارية صغيرة في حرية كسرة كان حائراً.

(١) انظر سنن الدارقطني ١٢٢: ٤ حديث ٣.

(٢) المجموع ١٣: ١٥٠، وشرح شرح ٢٠٩، ومعني المحاج ١١٥٢، وحاشية عنة الطائين ١٩٣.

(٣) لمجموع ١٣: ١٥٧، والبخاري ١٤٤، وفيه التحرير ٣٥٠-٣٥١.

(٤) لمب ١: ٢٤٠، والفتاوى المصنوعة ٨٠٣ و١٩٨، وشرح فتح القدير ١٥٩-١٦٠، والمجموع ١٣: ١٥٧-١٥٨.

(٥) المجموع ١٣: ١٤٦ و١٤٨.

(٦) شرح فتح القدير ٣٥٣، والفتاوى المصنوعة ١٨٦٣، والشرح الكبير ٣٥١، وبيسوط ١٥٣٢، والمغني لابن قدامة ٣٧٦: ٤.

قال أبوحنيفة (١).

وقال الشافعي: لا يجوز (٢).

دليلاً: اخرج لفرقة، وأخبارهم تدل عليه (٣).

وأيضاً لأصل حواره، ولعل يحتاج إلى دلالة

وأيضاً وليس يصحون هذا من عهد أبي صفي الله عنه وآله إلى يومنا
هذا، وما أنكر ذلك أحد عليهم.

مسألة ٣٥: إذا قال: اشرب منك هذه القلعة، وستأخرتك على أن
تشرکہا أو نخذوها كان جائزاً.

واختلف أصحاب الشافعي:

فهم من قال: فيه قولان، لأنه بيع في عهد أحادة (٤).

ومهم من قال: لا يجوز قولاً واحداً، لأنه ستأخره في العمل في لايملك (٥).

دليلاً: أن اسع والاحادة جمعاً جائزاً على الأفراد بخلاف، فمن مع
الجمع سها وحكم بمصاده فعليه لدلالة.

مسألة ٣٦: إذا أدن لملوث عسره أن يشتري نفسه له من مولاه بكذا،
فاشتراه به لا يصح ذلك.

ولأصحاب الشافعي فهو جهاً: أحدهما مثل ما قبله. والثاني: أنه يجوز (٦).

(١) بسوط ١٣، وآله: من مسند ١٣٣٣ وسنن خذ ثقب ٥٧:٤ و ٥٩، وشرح فتح القدير

٢٢٦:٥، وشرح لصاية على الهدية بامش شرح فتح القدير ٢٢١٥، والشرح الكبير ٥٨:٤.

(٢) مجموع ١٣، وشرح الكبير لاس مناه ٤، ١٣، ومعني مدح ٣١٢، وشرح الوهاب
١٨٠، وفتح العزيز ٨: ١٩٩.

(٣) انظر التهذيب ١٨٥٧، ١٨٧، حديث ٨١٧ و ٨٣٢ و ٨٢٤ و ٨٢٥.

(٤) المجموع ٩، ٣٨٩، وفتح العزيز ١٩٠، ١٩٥ و ٢٧٩، ٢٨٠، ومعني مدح ٣١٢، وشرح الوهاب ١٨٠.

(٥) مجموع ٩، ٣٨٩، وفتح العزيز ١٩٥، ١٩٦ و ٢٧٩، ومعني المدح ٣١٢، وشرح الوهاب ١٨٠.

(٦) مجموع ١٤، ١٢٢، وفتح العزيز ١١، ٧٢، ومعني مدح ٣٢٨.

دليلاً: ما ثبت أن العبد لا يملك شيئاً، وليس له تصرف في نفسه، وإذا ثبت ذلك لم يجز أن يكون وكلاً لغيره إلا إذا أدل له مولاه فيه.

مسألة ٣٧: إذا شري العبد نفسه من مولاه لعمره، فصدقه ذلك بيع، ولم يصدقه، لم يكن البيع صحيحاً، ولا يبرمه شيء.

وقال الشافعي على قوله بصدقه ذلك: إن صدقه لزمه إضرار، وإن كذبه حلفه وبرء، وكان شراء لعبد فمكنته يسه ويسعق، ويكون ثمن في ذمته يتبعه السيد فيطالبه (١).

دليلاً: ما قد ثبت أن بيعه فسد، وإذا كان كذلك فالبيع عنه فسد. مسألة ٣٨: إذا مال شترت منك أحد هذين بعدين بك، وأحد هؤلاء لعبد لثلاثة بك، لم يصح الشراء، وبه قال الشافعي (٢).

وقال أبو حنيفة: إذا شرط فيه أحار ثلاثة أيام حار، لأن هذا عرر بسير، وأما في الأربعة أراد عليها فلا يجوز (٣).

دليلاً: أن هذا بيع مجهول، فوجب أن لا يصح، وأنه بيع عرر لا خلاف فيه اعين، ولأنه لا دليل على صحة ذلك في شرع. وقد ذكرنا هذه المسألة في السبوع، وقد أن أصحابنا روي جوردت في العدين (٤)، وإن مما يذكرك نعت فيه الرواية، ولم نقس غيرها عليها.

-
- (١) مجموع ١٤ و ١٢٣، يعني لا بد منه ٥٠٤، شرح ك ٥٠٢١١، ٢٠٠
 (٢) بوجز ١، ١٣٤، وفيه العبد ٨، ١٣٤، عني ٥٠٢١١، كذبه لا بد ١٥، وإرشاد أساري
 ٣٥٨ ٦، وبين حديث ٢١ ٤
 (٣) المبسوط ١٣ ٥٥، وشرح فتح عبد ٥، ١٣٠، عني ١، ٤٣٠، ووجز ١٣٤، وفيه خبر
 ٨، ١٣٤، والمجموع ٩، ٢٨٨، شرح حد ٤، ٣٣، وعبدون الهدية ٣ ٥٢ و ٥٤، وحاشه د
 خبر ٤، ٥٨٥، ٥٨٦، وبين حديث ٢١ ٤
 (٤) انظر المسألة ٥٤ من كتاب بئنه

كتاب الرهن

مسألة ١: يجوز الرهن في لئمر وخصر وبه قال جمع لعنه (١)،
 وقال محمد: لا يجوز إلا في سفر (٢). وحكى ذلك عن داود (٣).
 دليلنا: إجماع الفرقة، وأخبارهم (٤).
 وأيضاً روى أسد أن لى صنى الله عليه وآله رهن درعه بامدينة عند
 يهودي وأخذ منه شعيراً (٥)، وهذا نص.
 مسألة ٢: يجوز أخذ الرهن في كل حي ثابتي لئمة. وبه قال جمع لعنه (٦).

(١) الام ١٣٨:٣، والمجموع ١٣: ١٧٧، واللبوط ٢١: ٦٤، وأحكام القرآن لمصالح ١: ٥٢٣،
 وانماوى عنه ٥: ٤٣٢. وفتح ١١٥: ١٤١، والمعنى لاير قدامة ٤: ٣٩٨، والشرح الكبير
 ٤: ٣٩٨، والافقار ٢: ١٥٠، وسنن ٥: ٣٥٢، وبداية المجتهد ٢: ٢٧١.
 (٢) أحكام القرآن ١: ٥٢٣، وفتح الباري ٥: ١٤٠، والمجموع ١٣: ١٧٨، والمعنى لاير قدامة ٤: ٣٩٨،
 والشرح الكبير ٤: ٣٩٨، ومحرر ٥: ١٠٠، وسنن ٥: ٣٥٢، وسنة
 المجتهد ٢: ٢٧١.

(٣) المعنى ٨٧: ٨، وفتح ١١٥: ١٤١، وفتح ١٢: ١١١، وسنة المجتهد ٢: ٢٧١، وعمدة ٥: ٢٠.
 ١٣: ٦٧، وسنن الأوطار ٥: ٣٥٢، والحرز ٥: ١١١.

(٤) نظرها في الكافي ٥: ٢٣٣ (باب الرهن)، ومن لا يخره الفقيه ٣: ١٦٥-١٦٨، والتعليق ٧: ٤٢ و
 ١٦٨: ٧ (باب الرهن).

(٥) صحيح لئد ٣: ٧٤، وسنن ٢: ٨١٥، حديث ٢٤٣٧، وحكم امرأت سمعاص
 ١: ٥٢٣، ورواه النسائي ٧: ٢٨٨ باختلاف يسير في اللفظ.

(٦) لم ٣: ٣٩، ومختصر مروي ٩٣، وانوار ١٥٩: ١٦١، والمجموع ١٣: ١٨٠، وكفه لأخبار
 ١: ١٦٢، ١٦٣، وفتح الباري ٥: ١٤٠، وسنة المجتهد ٢: ٢٧١، والمعنى لاس فده ٤: ٣٩٩،
 والشرح الكبير ٤: ٣٩٩، وسنن السلام ٣: ٨٦٩.

وحكي عن بعضهم - ولم يذكر اسمه بدوره - أنه قال: لا يجوز رهن إلا في السلم (١).

دليلاً: إجماع الصرقة، من إجماع المسلمين، لأن هذا الخلاف قد انقضى، ودأن النبي صلى الله عليه وآله رهن درعاً عند يهودي في المدينة وأخذ شعيراً لأهله (٢). وأيضاً قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إذا نذيتكم بدين إلى حل - إلى قوله - فلهن مفضضة» (٣) وكان أبو الآبة عاماً في جميع الأحوال، وكذلك آخرها.

مسألة ٣: إذا قام إنسان بعينه: من ردة عبيد فله خيار، لم يجوز له أخذ الرهن عنه إلا بعد ردة العبد. وبه قال ابن أبي ليلى. وبس أبي هريرة من أصحاب الشافعي في الإفصاح، واحتاره أبو لطيف الطبري، وقد: وهو الصحيح عندي (٤).

وفي أصحابه من قال: يجوز ذلك، لأنه يؤل إلى اسروم (٥).
دليلاً: أنه لم يستحق فسل لرد شيئاً، فلا يجوز له أخذ برهن على ما لا يستحقه.

مسألة ٤: لا يجوز شرط الرهن، ولا عقده قبل الحق. وبه قال لشافعي (٦).
وقد أنوحسة: يجوز عقده، وقد: إذا دفع إليه ثوباً وقال: رهنتك هذا الثوب على عشرة دراهم تقرصنيها، وسلم إليه، ثم أقرصه من الغد، جاز ولم (٧).

(١) المجموع ١٣: ١٨٠، وبداية المجتهد ٢: ٢٦٩ و ٢٧١.

(٢) مقدم في المسألة السابقة الإشارة إلى حديث فلاحط ٣، لقره. ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٣) المجموع ١٣: ١٨١، والوجيز ١: ١٦١، وفتح العزيز ١٠: ٣٤.

(٤) المجموع ١٣: ١٨١، وفتح العزيز ١٠: ٣٤، ومعني المحتج ٢: ١٣٧.

(٥) الام ٣: ٣٩، ومختصر سري ٩٣، والمجموع ١٣: ١٦٢، وسري ٢: ٢١٢، وكذا في لاجه.

(٦) ١٦٣، على لاس قدمة ٤: ٣٩٩، والشرح الكبير ٤: ٣٩٩، وفتح العزيز ١: ٤٢١، وسري ٢: ٢١٢، وسري ٢: ٢١٢.

(٧) فتاوى حدة ٥: ٤٣١، وسري الخط ٦: ١٧٧، وسري ٦: ١٧٧، وسري ٦: ١٧٧، وسري ٦: ١٧٧.

ومعني لاس قدمة ٤: ٣٩٩، وشرح الشك ١: ٣٩٩، وفتح العزيز ١٠: ٤٣، وسري ١٠: ١٢٠.

دليلاً أن ما عسرا به مجمع على حواره، وماد كروه ليس على حوزة دليل.
مسألة ٥: يلزم الرهن بالإنجاب والقبول. وبه قال أنوثر، ومالك (١).
وقال أبو حنيفة، والشافعي: عقد الرهن ليس بلازم، ولا يجر الرهن على
تسليم الرهن، فإن سلم باختياره، لم يبال تسليم (٢).
دليلاً: قوله تعالى: «أوفوا بالعقود» (٣) وهذا عقد مأمور به، والأمر يقتضي
الوجوب.
وقوله تعالى: «أوفوا بمصوصة» (٤) لا يدل على أن قبل القصد لا يلزم، لأن
ذلك دليل للحطاب، وقد تركه أيضاً الآية الأولى.
مسألة ٦: إذا عقد الرهن وهو حائز التصرف، ثم حرّ الرهن، أو أغمى
عنه، أو مات، لم يبطل الرهن. وبه قال أكثر أصحاب الشافعي (٥).
وقال أبو سحاق المروزي في الشرح: يبطل الرهن (٦).
دليلاً: أن الرهن قد ثبت صحته، وإنطاعه يحتاج إلى شرع، وليس في الشرع

(١) بداية المجهد ٢: ٢٧٠-٢٧١، وسهل المذكر في شرح إرشاد سائت ٢: ٣٦٨، وشرح الصمد
لطبوع هاشم بن محمد سائت ٢: ١١٢، ومجموع ١٣: ١٨٥، والمعنى لا من فداه ٤: ١٤، وشرح
الكبير ٤: ٢٠٤

(٢) اللباب ٤: ٢، وتبيين الحقائق ٦: ٦٣، والمبسوط ٢١: ٦٨، وشرح فتح القدير ٨: ١١٣، وشرح انعابة
عل مقدمة هاشم بن محمد شرح فتح القدير ٨: ١١٣، والمجموع ١٣: ١٨٥، وكفاية الأخبار ١: ١٦٣، وفتح
العرير ١٠: ٦٦، والمعنى لا من فداه ٤: ٣٩٩، وشرح الكبير ٤: ٢٢٠، وسهل المذكر ٢: ٣٦٨،
وحاشية إمامة بطالين ٥٨٣

(٣) مدته ١

(٤) مدته ٢٩٣

(٥) المجموع ١٣: ١٩٢، ووجه ١: ١٦٣، والمعنى لا من فداه ٤: ١٢٩، وسراج الموهج: ٢١٥، وفتح العرير
١: ٧٦ و٧٨، وحاشية إمامة بطالين ٥١٣

(٦) المجموع ١٣: ١٩٢، وفتح العرير ١: ٧٦ و٧٨، وفتح الموهج ٥: ١١٣

وقرأ نوسحاى' سفع مثل الوكالة (١).

دليلنا: أن الرهن كد صحيحاً، ولا دلالة على أن الموت سطله، فمن دعاه فعليه الدلالة.

مسألة ١٠: إذا عتب على عقل المرتهن، فوفى الخكم عبده رجلاً، رم الرهن تسليم الرهن له، ولا ينصح الرهن.

وقال الشافعى: يكون الرهن باختيار (٢).

دليلنا: أن قد ثبت أن الرهن يجب إقصاه بالايحاب والقبول، فمن قال بذلك قال بما قلناه.

مسألة ١١: إذا أدن الرهن سمرتته في قصص الرهن، ثم رجع عن الادن ومنعه، لم يكن له ذلك.

وقال الشافعى: له ذلك (٣).

دليلنا: ما ذكرناه في المسألة الاولى، لأن هذا فرع عليها.

مسألة ١٢: إذا أدن له في قصص الرهن، ثم حُسن، أو أغمى عليه، جاز سمرتته قصصه.

وقال الشافعى: ليس له ذلك (٤).

دليلنا: أنه قد ثبت أن إدنه صحيح قبل حووه وعمائه، فمن أنطه فيما بعد فعليه الدلالة.

مسألة ١٣: إذا رهه ودبعة عبده في يده، وأدن له في قصصه، ثم حُسن، فقد

(١) مجموع ١٣: ١٩٢، وفتح المبرر ١٠: ١٦٦، وسحر ٢: ٣٥.

(٢) الام ٣: ١٤٠، ومختصر المزي: ٩٣، وفتح المبرر ١: ١٠٠، وعبه ٢: ٢٧١، ٢٧٢.

(٣) الام ٣: ١٣٩، والمجموع ١٣: ١٩١، والوجيز ١: ١٦٠، وكه ١: ١٦٣، وفتح المبرر ١٠: ٧٥.

والسراج الوهاج: ٢١٥، ومعني المحتاج ٢: ١٢٩.

(٤) الام ٣: ١٣٩، والمجموع ١٣: ١٩١، وفتح المبرر ١٠: ٧٨.

رهناً عنه بدس له عنه، كان الرهن صحيحاً بخلاف، ويصير للرهن مقبوضاً باذنه فيه.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل مذهب (١).

والثاني: يصير مقبوضاً وإن لم يأذن له فيه (٢).

دليلنا: أن الشيء إذا كان في يده، وأذن له في قبضه عن الرهن، كان ذلك قبضاً، وأعني من قبض. وبضاً إذا أذن له صديقه قبضاً بالاجماع، وإن لم يأذن له، فليس على كونه قبضاً دليل.

مسألة ١٧: إذا عصب رجل من غيره عبداً من لأعبيد، ثم جعلها المقنوب منه رهناً في يده، العصب بدس له عنه قبل أن يقبضه منه، والرهن صحيح بالاجماع، ولا يروى صمد لعصب. وقد قال للشافعي، ومالك، وأبو ثور (٣).

وقد توحىفة وربي. بس عنه صمد لعصب (٤).

دليلنا: أن أحمداً على أن عبده صمده قبل رهنه، فليس ادعى برأيه منه بعد الرهن فعليه الدلالة.

وروي عن أبي صفي أنه عليه وثه أنه قد. «على سد ما حدث حتى تؤديه» أو «حتى تؤدي» (٥).

١. الأثر ١١٣ ١٢٢. ومختصر بري ١٢ ١٤. ومجموع ٣ ١٩. و٢٠. ٦٧. ومعنى صحيح

١٢٨:٢. والراح الوهاج: ٢١٥، وفتح العزيز ١٠ ٦٥

(٢) المجموع ٣ ١٨٩. ومعنى صحيح ٢ ١٢. - مذهب ٢١٥، وفتح العزيز ٦ ٦٥

(٣) الأثر ٣ ١٢٢. ومختصر بري ١٤. وفتح بري ١٦٣. ومجموع ١٣ ١٩. وشرح الوهم ٢١٥،

ومعنى صحيح ٢ ٢٨. وفتح العزيز ١ ٧١-٧٢، والمعني لأين قدامة ٤: ١٥٤، والشرح الكبير

٤: ٢٧٤. وفتح بري ١٠ ١٠٥. - مذهب ٢١٥، وفتح العزيز ٣ ٥٩

(٤) مختصر بري ١٤. وفتح بري ١٦٣. ومجموع ١٣ ١٨٩. وفتح العزيز ١٠ ٧٢، ومعني لأين قدامة

٤: ٢٧٤. وفتح بري ١٠ ١٠٥

(٥) سنن أبي داود ٢ ٨٠٢. حديث ٢٤. وصنن الترمذي ٣: ٥٦٦. حديث ١٢٦٦، وصنن أبي داود

مسألة ١٨: إذا رهن حاربه وقد فرغوصتها، فودعت اسمه شهر من وقت الوطاء فصاعداً إلى تمام سبعة أشهر، وودع لاحق له وعده نصفه من أربع سنين (١).

ولا يفسخ الرهن في الام عندنا.

وقول لثافعي في حاربه ثلاثه احوال:

ما أن يكون اقرب الوطاء في حال العقد، أو بعد العقد وقبل انقضاء، أو بعد القبط.

فإن كان في حال العقد، فإن الرهن إذا عده - قر ٥، ودخل فيه - فقد رصي حكم الوطاء، ولم يودع اسمه، فعلى هذا يخرج من الرهن، ولا حرج للمرهن بـ كان ذلك منوطاً في عقد اسع

وإن كان اقرب ذلك بعد عقد الرهن، وقبل انقضاء، فكذلك، لأنه من عدم باقرار الرهن بوطئها، وفصلها مع اعلم بذلك، كان صوابه

وإن كان اقرب ذلك بعد انقضاء، فهل يخرج من الرهن "فيه فودعت" أحدهما يصل بفرده، والله أن لا يصح بفرده (٢).

ثانياً: مثبت عدد من أمة جلد بمسكة بخور سبعة، على ما سئل عنه فيما بعد، وقد ثبت ذلك م يفسخ الرهن، سواء كان باقرار الوطاء قبل العقد أو بعده، وقبل انقضاء أو بعده، وعلى كل حال.

مسألة ١٩: إذا وطأ الراهن حاربه الموهبة، وحبس، وودع، وقد تصدق م وده، ولا يظن برهن، وإن كان موثقاً لقيمة الرهن من غير خرمه

٣ ٢٩٦ حديث ٣٥٦١، ومعه أحمد بن حنبل ٨٥ ١٢٠ ٣٠، وابن كبري ١٥٠

(١) الام ٣: ١٥٧-١٥٨، والوجيز ١: ١٦٤، وفتح القريب ١: ١٨٦

(٢) لام ٢: ١٥٨، ووجيز ١: ١٦٤، وفتح القريب ١: ١٨٧، ونسفي لاس في الامه ٤: ٤٣٨-٤٣٩، وشرح

ولده، ويكون رهناً مكانها، وإن كان معسراً كان الدين باقياً، وحاز بيعها فيه.

وللشافعي فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: يفرق بين الموسر والمعسر، فإن كان موسراً صارت أم ولده، فإن اعتقها عتقت، ووجب عليه قيمتها، يكون رهناً مكانها، أو قضاه من حقه. وإن كان معسراً، لم تخرج من الرهن، وتباع في حق المرتهن، هذا نكته المزني (١).

والثاني: تصير أم ولده، وتعتق، سواء كان موسراً أو معسراً، ولكنه يوجب قيمتها على الموسر يكون رهناً مكانها (٢).

والثالث: لا تخرج من الرهن، وتباع في دين المرتهن، سواء كان موسراً أو معسراً (٣).

وقال أبو حنيفة: تصير أم ولده، وتعتق، سواء كان موسراً أو معسراً، وإن كان موسراً لم يره قيمتها، يكون رهناً مكانها، ويب كره معسراً تستسعي للجارية في قيمتها، إن كانت دون الحق، ويرجع به على الراهن (٤).
دليلنا: ما ثبت من كونها ممنوكة، وقد ثبت ذلك حارسها إلا أن يمنع من

(١) لا م ١٤٠٣، ومختصر رمي ٩٤، ومجموع ١٣ ٢٣٦ ٢٣٧، ومختصر ٨ ٩٤، وعمدة ٨ ٩٤.
٧٣:١٣-٧٤، وتبيين الحقائق ٨٥:٦

(٢) لا م ١٤٠٣، ومختصر رمي ٩٤، ومجموع ١٣ ٢٣٦ ٢٣٧، وعمدة ٨ ٩٤، ومختصر ٣ ٧٣-٧٤، وتبيين الحقائق ٨٥:٦.

(٣) المجموع ٣ ٢٣٦ ٢٣٧، ومختصر ٨ ٩٤، وعمدة ٨ ٩٤، ومختصر ١٣ ٧٣-٧٤، وألف ٢ ٩ ٦ وتبيين الحقائق ٨٥:٦.

(٤) ألف ٢ ٩ ٦، ومختصر ٨ ٩٤، وعمدة ٨ ٩٤، ومختصر ١٣ ٧٣-٧٤، وألف ٢ ٩ ٦، ومختصر ٨ ٩٤.
٢٧٧ ٨، وسنن الحقائق ٨٥ ٨٠، وخاشعة مختارة ٥٠٩-٥١٠، ومختصر ٨ ٩٤.

بيعها اذا كان موسراً، لئلا كان ولدها مادام ولدها حياً، وإن مات حاربه عني كل حين، وسدّل على ذلك فيما بعد، وعيه اجماع الفرقة وأخبارهم (١) تدب عليه.

مسألة ٢٠: لايجوز للراهن أن يطلّ الخارية المرهونة، سواء كانت ممن تحل أو لا تحل.

واختلف أصحاب الشافعي، فقال ابن أبي هريرة مثل ما قدمه (٢).

وقال المروزي: يجوز له وطئها (٣).

دليلاً على اجماع الفرقة، وأخبارهم يدل على ذلك، لأبى عامة في الجمع من وطئها (٤)، ولم يفرقوا.

مسألة ٢١: إذا وطأ الراهن الخارية المرهونة بأذن المهرس، لم يفسخ الرهن، سواء حملت أو لم تحمل. لأن عبداً لا يرون منكبه بحسن. وإن أعتقها فادبه انفسخ.

وقال شافعي: إذا وطأ راهن الخارية المرهونة بأذن المهرس، وأحببها، فاسألهما تخرج من الرهن، ولا يجب على الواطئ قيمتها، لأنه أدنى من فعله في الرهن، ويصل الرهن، كما إذا أدنى في البيع فدعه أو أدنى في الأكل في يؤكل (٥).

(١) انظر الكافي ١٩٢:٦ حديث ٥ و ٥٥، والتهذيب ٨٠:٧ حديث ٣٤٤

(٢) المجموع ٢٣١:١٣، وفتح العزيز ٩٧:٦٠.

(٣) مجموع ٢٣١:١٣، وفتح العزيز ٩١:١، ومعني لأبى هريرة ٤٣٦:٤، وسرخ جرد ٤٣٦:٤، وعمدة القاري ٧٣:١٣، والبحر ١٢:٥.

(٤) الكافي ٢٣٥:٥ حديث ١٥ و ٢٠، ومن لا يخبره الفقيه ٢٠١:٣ حديث ٩٠١، والتهذيب ١٦٩:٧.

حديث ٧٥٢ و ٧٥٣.

(٥) لام ١٤٣:٣، ومختصر ترمذي ٩١، وفتح العزيز ١١١:١، ومعني الخراج ١٣٢:٢، وسرخ جرد ١٣٦:٢.

٢١٦، ومعني لأبى هريرة ٤٣٧:٤، وسرخ جرد ٤٣٧:٤، وسرخ جرد ٤٣٨:٤.

دليلنا: ما ثبت عندنا من أن ملكه باق لم يزن، وما ثبت فالرهس بحاله، فمن ادعى زواله فعليه الدلالة.

مسألة ٢٢: إذا **وطأ** المرتن الحارية المرهوبة بادن براهس، مع لعنم بحرمه ذلك، لم يجب عليه المهر.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قدمه (١) والآخر: يجب (٢).

دليلنا: أن لأصل برعة اذمة، وليس في لشرع ما يثبت على وحوه عنه.

مسألة ٢٣: إذا أتت هذه الحارية الموطوءة بادن لراهس بوسد، كان حراً لاحقاً بالمرتن بالاجماع، ولا يلزمه عندنا قيمته.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما يجب عليه قيمته. وبه قال المروزي (٣)، والآخر: لا يجب (٤).

دليلنا: ما قدمه من أن لأصل برعة اذمة، ووجوب لقبعة يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٤: إذا بيعت هذه الحارية، ثم اشتراها لمرتن، فإنها تكون أم ولده.

(١) الأم ٣ ١٤٥ - ١٤٦، ومختصر المزي ٩٤، ولوحج ١ ١٦٦، والمجموع ٩ ٢١٨، وفتح المبرير

١٠ ١٤٣، والمعني لابن قدامة ٤ ٤٤١ - ٤٤٢، وشرح الكبير ١ ٤٩٠، وحاشية إمامة إبطالين

(٢) الأم ٣ ١٤٥ - ١٤٦، ومختصر المزي ٩٤، ولوحج ١ ١٦٦، والمجموع ٩ ٢١٨، وفتح المبرير ٣ ٦٤

١٠ ١٤٣، ومعني المصحح ٢ ١٣٨، وشرح الموهج ٢١٩، ومعني لابن قدامة ٤ ٤٤١ - ٤٤٢،

والشرح الكبير ١ ٤٩٠.

(٣) الأم ٣ ١٤٥ - ١٤٦، ومختصر المزي ٩٤، والمجموع ٩ ٢١٨، وفتح المبرير ١٠ ١٤٣، ومعني المصحح

٢ ١٣٨، وشرح الموهج ٢١٩، ومعني لابن قدامة ٤ ٤٤١ - ٤٤٢، وشرح الكبير ١ ٤٩٠،

ولوحج ١ ١٦٦.

(٤) مختصر المزي ٩٤، والمجموع ٩ ٢١٨، ولوحج ١ ١٦٦، وفتح المبرير ١٠ ١٤٣، ومعني لابن قدامة

٤ ٤٤١ - ٤٤٢، والشرح الكبير ٤ ٤٩٠.

لو أذن الميراث للرهن في بيع الرهن ٢٣٣

وللشافعي فيه قولان، أحدهما من مذهبنا، والذي في ص ٨
ولده (٢).

دليلنا: أن لا اشتقاق بين بيع الرهن، لأن الرهن لا يملكه، وهذه
أما، فينبغي أن تسمى أم ولده.

مسألة ٢٥: إذا أذن ميراث ميراث في بيع رهن شرط أن يكون
الرهن رهناً، كان صحيحاً

وللشافعي فيه قولان: أحدهما من مذهبنا، والذي في ص ٨ (١).

دليلنا: قوله تعالى: «وأحل الله البيع» (٥).

وأيضاً قوله عنه لئلا يفسد «بموجب شرطه» (٦).

مسألة ٢٦: إذا قال الميراث ميراث في بيع رهن شرط أن يكون
رهنه، فماذا يصح من بيع الرهن شرط أن يكون رهنه، لأن
ولا يبرمه لوفاء بتدبير الحق من الأحل، لأنه لا دليل على ذلك.

وللشافعي فيه قولان:

(١) مختصر الميراث، ٩٤، والمجموع ٢١٨:٩ و ٢٣٨:١٣، وفتح العزيز ١٠: ١٤٣.

(٢) الام ١٤٦:٣، ومختصر الميراث ٩٤، والمجموع ١٠: ٢١٨ - ح ١٠١٩، ومعنى ح ١٠١٩.

١٣٨:٢، وفتح العزيز ١٠: ١٤٣.

(٣) المجموع ٢٤٠:١٣، وأبو حنيفة ١٦٥، وفتح العزيز ١٠: ١١٤، والسراج الوهاج: ٢١٧، ومعنى احتاج

١٣٣:٢، والمعنى لا يبرم فداء ٤٨٧:٤ - ٤٨٨.

(٤) لا م ٣: ١٤٥، ونحوه ١٦٥، ومختصر ميراث ٩٤-٩٥، والمجموع ٢٤٠:١٣، والسراج الوهاج:

٢١٧، ومعنى احتاج ١٣٣:٢، وفتح العزيز ١٠: ١١٤، وسراج الوهاج ١٢٠: ٥.

(٥) لقره ٢٧٥.

(٦) البديع ٣٧١: ٧، حديث ١٥٠٣، والاستبصار ٣: ٢٣٣، حديث ١٣٥، وفتح العزيز ١٠: ١١٤.

٥٦٨: ٦، حديث ٢٠٦٤، ومختصر الخبير ٣: ٢٣، حديث ٤٤١، ومعنى لا يبرم

٢٨٤: ٤، والشرح الكبير ٤: ٢٨٦.

أحدهما: أن البيع باطل، وهو المنصوص عليه (١).

وقال المرني: يصح، ويكون ثمنه رهناً مكانه (٢).

دليلاً: قوله تعالى: «وأحل الله البيع» (٣)، ودلالة لأصل أيضاً، ولأنه يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٧: رهس أرض الحراج - وهي أرض سواد العراق وحده، من القادسية إلى حيوان عرصاً، ومن الموصل إلى عبادان طولاً - باطل، والشافعي فيه قولان:

أحدهما: أن عمر قسم بين العاميين، وشتموا بها سنتين أو ثلاثاً، ثم رأى من المصلحة أن يشتريهم منهم لئلا يلبس المال، فاسترلهم عنها، ففهم من يرى عنها بعوض، ومهم من ترك حقه، فلما حصلت سنت المال لأمانيك لها معش، وقمها على ليلتين، ثم أخرجها منهم باحرة صر بها على الحروب، فحصل على كل حرب غن عشرة دراهم، وعلى كل حرب كرم ثمانية درهم، وعلى حرب شجر ستة دراهم، وعلى حرب اخضة أربعة، وعلى لشجر درهمين (٤). وبه قول الاصطخري (٥) والمأخوذ من عموم حرة باسم الحراج. وقال أبو العباس: ووقفها، ولكن راعها من المسلمين شمن مصروب على الجربان، فالأخوذ من القوم ثمن (٦).

(١) لا م ٣ ١٤٥، ومختصر البري ٩٤، ٩٥، ووجز ١ ١٦٥، والجميع ١٣ ٢٤١، وفتح العربر

١١٥ ١٠، وكعدة الأخبار ١ ١٦١، والسراج الوهاج: ٢١٧، ومعني المحتاج: ٢ ١٣٣

(٢) مختصر البري ٩٥، والجميع ١٣: ٢٤٠، وفتح العربر ١٠ ١١٥

(٣) البقرة: ٢٧٥.

(٤) الجميع ١٣ ٢٠٩، ووجز ١ ١٥٩، وفتح العربر ١٠ ٧، والاحكام سلطانية ١ ١٤٦

(٥) الجميع ١٣: ٢٠٩.

(٦) الجميع ١٣ ٢٠٩، ووجز ١ ١٥٩، ١٦٠، محرراته ٥ ٤ ١

فعلى قول أبي نعيم الرهب وسيع فيها صحيح.

وعلى قول الشافعي ولا يصحري (١)

وقال أنوحيمة: أن عمر قره هذه لأرض في يد ربه شركتها، وصرحت
عليهم الخرية هذه القدره من ربه فيها حقه على نفسه أو أسسه كإن المأخوذ منه
حرراً، ولا ينفذ ذلك الحريه دسلا، فهي ظلي ندر، وبورث، وبره (٢).
دليلاً: إجماع عرفة على أن أرض حرج لا يصح بيعها، ولا رهها، لا
أرض المسمنه، ولا يفتقر ملاكها، ومن دعى أحد الأحكام التي ذكرها،
فعلية الدلالة.

وكونها أرض الحرج، وإنها لجميع المسلمين على ما قوله، ومث نعيم
على ميقول المخالف، لا خلاف فيه، فمن دعى نقاه عنها، فعليه دلالة.

مسألة ٢٨: بد حي العبد حاية، ثم رهه، بطل لرهه، سوء كات
الجنة عمداً أو خطأ، أو توجب الفضاصل أو لا يوجب

ولأصحاب الشافعي فيه ثلاث طرق:

فإن أنوإسحاق، المسألة على قولين عمداً كنت أو خطأ، أحدهم يصح
والآخر: لا يصح (٣).

ومهم من قول إن كات عمداً صح، قولاً واحداً. وإن كات خطأ فعلى
قولين (٤).

ومهم من قول إن كنت خطأ بطل، قولاً واحداً وإن كات عمداً فعلى

(١) لمي لاس فدادنه ٤١٦، والشرح كبره ٤١٥، والوحر ١٥٩، وحر رحره ١٤٥.

(٢) انظر خراج لأبي يوسف ٣٨٠، لأحكام بن عثية ١٥١-١٥٢.

(٣) المجموع ١٣: ٢٠٧-٢٠٨، والمعي لاس فدادنه ٤٨٤، والبحر برحره ١٢٤.

(٤) المجموع ١٣: ٢٠٧-٢٠٨، والبحر الزحار ١٢٤.

ومعهم من قال: الرهن باطل، سواء قلنا التدبير وصية، أو عتق بصفة (١).
 دليلنا: إجماع العروة، وأخبارهم على أن التدبير بمنزلة الوصية (٢)، والوصية
 له الرجوع فيها بلا خلاف، فكذلك التدبير.

فأما إذا لم يقصد الرجوع، فلا دلالة على بطلانه، ولا دلالة على صحة
 الرهن، فينبغي أن يكون باطلاً.

وإن قلنا أنه يصح التدبير والرهن معاً، لأنه لا دلالة على بطلان واحد منهما،
 كان قوياً وبه قال قوم من أصحاب الشافعي، واحتروه، وهو المذهب
 عندهم (٣)، لأن ما حاربه حاربه، وبمع المدبر حاربه بلا خلاف عندنا،
 وكذلك عندهم، وهذا قوي.

مسألة ٣٢: إذا عتق عبده بصفة، ثم ربه، كان الرهن صحيحاً
 والعتق باطل، سواء كان حلوق الحق قبل حلول الشرط أو بعده، أو لا يدري
 أيهما سبق.

وقال الشافعي وأصحابه فيها: ثلاث مسائل:

أحدها: محل الحق قبل العتق، مثل أن عتقه بصفة و ربه، ثم ربه
 بحق يحل بعد شهرين، والرهن صحيح (٤).
 والثانية: يوحد البعثة قبل محل الحق، مثل أن قال: أنت حر بعد شهر، ثم

(١) مختصر بري ٩٦، ومجموع ١٣ ٢٠١ ٢٠٢، ومعني مج ٢ ١٢٣، والوحد ١ ١٦٠، وفتح لغير
 ١٤ ١٣ ١٠.

(٢) الكافي ٩ ١٨٣ حديث ١ و ٢، ومن لا يحضره الفقيه ٧٢٣ حديث ٢٤٨، وأنها ٨ ٢٥٨ حديث
 ٩٢٨ و ٩٣٩، والاستبصار ٤: ٣٠٤ حديث ١٠١ و ١٠٥.

(٣) معني لاس قدمه ١٢ ٣١٦، وشرح لكبر ١٢ ٣١٦ ٣١٧.

(٤) المجموع ١٣ ٢٠١، والوحد ١ ١٦، ومعني مج ٢ ١٢٣، وشرح مج ٢ ١٣ ٢٠٥، وفتح
 العزيز ١٠ ١٦-١٧.

رهنه بحق يحلّ الى سنة، فالرهن باطل (١).
 والثالثة: إذا لم يعلم أيها السابق، مثل أن يقول: إذا قدم زيد فانت حر، ثم
 رهنه بحق يحلّ الى سنة، ولا يعلم متى يقدم زيد.
 فهذه على قولين: أحدهما يصح (٢)، والثاني باطل (٣).
 دليلنا: إجماع الفرقة على أن العتق صفة لا يصح، وقد لم يصح ذلك، كان
 الملك باقياً، وصحّ رهنه.
 مسألة ٣٣: إذا رهنه عبداً، ثم دثره، كان التدبير مطلاً. وبه قول الشافعي
 وأصحابه (٤).

وحكى الربيع فيها قولاً آخر: إن الرهن صحيح، والتدبير صحيح (٥).
 دليلنا: إجماع عمدة على أن الرهن لا يجوز به التصرف في رهن غيره، بل
 المرتهن، والتدبير تصرف، فصح أن يكون مطلاً.
 مسألة ٣٤: إذا كان الرهن شاه فثبت، وإن ملك الرهن غيره، وانضم
 رهن إجماعاً، وإن أخذ الراهن حداها، فدينه، لا يعد ملكه.
 وقال الشافعي: يعود ملكه، قولاً واحداً (٦).

(١) الام ٣ ١٥٩، ومجموع ١٣ ١٠٢، ١٦ ١٦، ومعنى المحتاج ٢ ١٢٣، ومصحح تحرير ١٠ ١٧.

والإمام ٥٥ بعد ٤٥٦، ومعنى الشاهد ٤ ٤٠٩، ٤ ٤٠٢، ٤ ٤٠٢.

(٢) مجموع ١٣ ٢٠، ومعنى المحتاج ٢ ١٢٣، ١٣ ١٣، وسراج الموهج ٢ ٢١٣، ومصحح تحرير ١٧: ١٠، والمحقق لابن قدامة ٤: ٤٠٩، والشرح الكبير ٤: ٤٠٢.

(٣) مجموع ١٣ ٢٠، ومعنى الشاهد ٤ ٤٠٩، ومعنى المحتاج ٢ ١٢٣، وسراج الموهج ٢ ٢١٥، ٢١٦، وفتح العزيز ١٠: ١٧، والشرح الكبير ٤: ٤٠٢.

(٤) الام ٣ ١٥٨، ومختصر بري ٩٦، والمجموع ١٣ ٢٠٣، وسراج الموهج ٢ ٢١٥، ومعنى المحتاج ٢ ٢١٩.

(٥) مختصر لمري ٩٦، ومجموع ١٣ ٢٠٣، وسراج الموهج ٢ ٢١٥، ومعنى المحتاج ٢ ٢١٩، وسراج
 لرحار ٥: ١١٩.

(٦) المجموع ١٣ ٢٤٨.

وهل يعود الرهن؟ على وجهين.

قال ابن خيران: يعود الرهن (١).

وقال أبو اسحاق: لا يعود (٢).

دليلاً: اجماع الفرق على أن جلد الميتة لا يطهر بالدباغ، وإذا ثبت ذلك لم يعد الملك إجماعاً، لأن من حالف في ذلك خالف في طهارته. ويدن عليه أيضاً قوله تعالى: «حرمت عليكم الميتة» (٣) وذلك على عمومه.

مسألة ٣٥: إذا اشترى عبداً بالف، ورهن به عصيراً، وقبضه، وحتمها، ففقد الراهن: قبضتك عصيراً، وقدر المرتن: قبضته حرماً، في الخيار كان القبول قول المرتن مع يمينه. وبه قال أبو حنيفة والمري (٤)، وهو أحد قولي الشافعي (٥).

وشني. يقول قول لراهن، وهو اختيار الاسبرابي (٦).

دليلاً: أن هذا اختلاف في مبص، لأنه إذا دعى المرتن أنه قبضه خراً، وقبض الحمر كلافبص، فصار كأنه اختلاف في قبص، وفي اختلاف المبص القول قول المرتن، لأنه يكون فائدته أن المرتن يقول ما قبضت رهناً، واراهن يقول قبضت رهناً، فمن يدعي قبص فعليه بينة، وعلى من ينكره اليمين.

والقول الآخر أيضاً قوي، لأنها اتفقا على قبص، وإنما يدعي المرتن أنه قبض فاسد، فعليه البينة، والأصل الصحة.

(١) و(٢) المصدر السابق.

(٣) لائحة ٣.

(٤) و(٥) مختصر المري ٩٦، والمجموع ١٣: ٢٥٩، وفتح لمرير ١٠: ١٩٤.

(٦) مختصر المري ٩٦، ولوحد ١٦٨، والمجموع ١٣: ٢٥٩، وفتح لمرير ١٠: ١٩٤.

مسألة ٣٦: الخمر ليست مملوكة، وجوز إمساكها، ونسحب
وقول شافعي، ليست مملوكة، ولا يحل إمساكها، ويحب إزالتها (١).
وقار 'نوحمة' هي مملوكة كالعصير، ولا حب عليه رقبته، ويجوز له
إمساكها للتخليل أو التخليل (٢).

دليلاً: جمع المفرقة على محاسة الخمر، وعلى تحريمها لاجتماع، فمن دعى
صحة أنه يملكها، فعليه الدلالة.

وأما يتحلل ويتحيز فلا خلاف بين الطائفة فيه، فلا حب ذلك لم يتشاغل
به، ولأنه لو صار خلا، تساوت له لطاير لمساولة لاجابة لخل، فمن حصص
ذلك فعليه الدلالة.

مسألة ٣٧: إذا رهن غلاماً مطلقاً، ولم يشترط أن يكون الطلع رهناً، لم يدخل
الطلع في الرهن.

ولشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه، وهو قوله لحديد (٣).

والثاني يدخل فيه، وهو قوله بتقديم (٤).

دليلاً: أن الأصل عدم كونه رهناً، فمن دعى دخوله في الرهن لدخول
النخل فيه، فعليه الدلالة.

مسألة ٣٨: إذا رهن ما يسرع إليه الفساد، ولم يشترط أنه إذا حيف هلاكه
بعضه، كان الرهن فاسداً.

ولشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه (٥).

(١) لا م ١٥٩، ٣، ومجموع ٥٧٧، ٢ و ٢٤٧، ١٣، وفتح العزيز ٨٢: ١١ و ٨٥.

(٢) الفتاوى الهندية ٤٣٧، ٥، وتبيين الحقائق ٩٣: ٦، والمجموع ٢٤٧: ١٣، وفتح العزيز ٨٢: ١٠.

(٣) مختصر المربي ٩٦ و ٩٩، ومجموع ٢١٠ - ٢١١، والوجيز ١٦٢: ١، وفتح العزيز ٥٥: ١٠.

(٤) المجموع ٢١٠: ١٣ - ٢١١، والوجيز ١٦٢: ١.

(٥) مجموع ١٣ و ١٩٩، والوجيز ١٦٠: ١، وشرح السويع ٢١٣، ومعني المصنف ١٢٤، ٢، وفتح العزيز

والثاني: يصح الرهن، ويجوز على بيعه (١).

دليلاً: أنه لا دس على أنه يجوز على بيعه، وإذا لم يكن عليه دلالة لم يستمع المرتهن بهذا الرهن أصلاً، فيجب أن يكون باطلاً.

مسألة ٣٩: إذا رهن عند غيره شيئاً، وشرط بمرهين، هل يلحق أن يبيعه، صح شرطه، ويجوز توكيل المرهين في بيع الرهن، وإن كان يوصف (٢).

وقال الشافعي: لا يصح شرطه، ولا توكيده إلا بخصرة الرهن، وإن حضره الراهن صح بيعه (٣).

ومهم من قال: لا يجوز على كل حال (٤).

دليلاً: أن الأصل جواز ذلك، فمن منع منه فعليه الدلالة.

وأيضاً قال النبي صلى الله عليه وآله: «المؤمنون عند شروطهم» (٥) وذلك عام.

مسألة ٤٠: إذا رهن عند غيره شيئاً، وشرط أن يكون موضوعاً على يد

١١: ١٠، والمعني لأين قدامة ٤١٠: ٤، والشرح الكبير ٤: ٤٠٣.

١، مختصر المزي ٩٦، والمجموع ١٣: ١٩٩، والموجز ١: ١٦، وشرح الموهج ٢١٣، ومعني مختص

٢: ١٢٤، وفتح المزي ١٠: ١، ومعني لأين قدامة ٤: ٤١٠، وشرح الكفاية ٤: ٣٠٤

(٢) أصله ب ٨٢، وفتح المزي ٦: ١٤٦، والمجموع ١٣: ٢٢٥، ومعني لأين قدامة ٤: ٤٦٤، وفتح

المزي ١٠: ١٢٩

(٣) المجموع ١٣: ٢٢٥، ومعني مختص ٢: ١٣٥، وشرح الموهج ٢١٧، وفتح المزي ١٠: ٢٩، ومعني

لأين قدامة ٤: ٤٦٤.

(٤) مختص من المزي، انظر المجموع ١٣: ٢٢٦، ومعني مختص ٢: ١٣٥، وشرح الموهج ٢١٧، وفتح

المزي ١٠: ١٢٩.

(٥) الحديث ١: ٣٧١، حديث ٣: ١٥، والامساجيد ٣: ٢٣٢، حديث ١٣٥، وقصة لأين قدامة

٦: ٥٦٨، حديث ٢٠٦٤، ومختص حديث ٣: ٢٣، و٤٤ حديث ١١٩٥، و١٢٤٦، ومعني لأين قدامة

٤: ٣٨٤، والشرح الكبير ٤: ٣٨٦.

عدل، صح شرطه، ود قصصه عدل، لم يره رهن، وله قس جميع بمقهاء (١)،
لا أن في س، فانه قال: لا تصح قصصه (٢)

دليلا حرج لامة، وحلاف س في املي قد انصرص.

وأيضاً: قوة عنه بسلام «المؤمنون عند شروطهم» (٣)

مسألة ٤١: إذا عرب الرهن العدل عن شيع، م يفسخ وكس، وحره
بيع الرهن.

وقال الشافعي: يفسخ وكس، ولا يجوز له بيعه (٤).

دليلا: أنه قد ثبت وكالته دلا حرج، فس دعى بمقها، فعنه دلا.

مسألة ٤٢: إذا عرب المرتين لعدب م يعرف أيضاً.

ولشافعي فيه قولان: أحدهم مثل ما فسد (٥).

وفي أصحابه من قال: ينزل (٦).

دليلا: أن الأصل ثبوت بوكلة، وثبوت لعرب بعده يحتاج إلى دليل.

(١) المسبوق ٧٧٢، مدعي مسجع ١٣٦، مسج مسج ٢٢١، ومقها ٥٠٤، ٥٠٥.

وتبيين الخصائق ٦: ٨، مجموع ٣، ٢٢، ١٦٥، والمعني مسج ٣٣٢، مسج

نوع ٢، ٢، مسج مسج ١٢، والمعني لاس قدامة ٤١٩، مسج ٤٤، ٤٤

(٢) مجموع ١٣، ٢٢١، المعني لاس قدامة ٤١٩، مسج ٤٤، ٤٤، المسبوق ١٦٢، ١٦٢

المعني ٨٠٦، ومدعي المسج ١٣٦

(٣) عدل لامة، مصدر الخلف ٤، م م م م م م

(٤) الام ١٦٩: ٣، والمجموع ١٣، ٢٢١، ومعني مسج ١٣٥٢، مسج مسج ١٠، ١٣٠، والمعني لاس

قدامة ٤٢٣: ٤، والشرح الكبير ٤: ٤٥٤، والبحر الزاخر ١٢٢

(٥) المجموع ١٣، ٢٢١، ومعني المحتاج ١٣٥: ٢، مسج مسج ١١، ١٣٠، والمعني لاس قدامة ٤٢٣: ٤

٤٢٤، والشرح الكبير ٤: ٤٥٤ - ٤٥٥، والبحر الزاخر ١٢٢

(٦) مجموع ١٣، ٢٢١، مسج مسج ١١، ١٣، والمعني لاس قدامة ٤٢٣ - ٤٢٤، مسج الكبير

مسألة ٤٣: إذا أُرِدَ لعدد سبع رهس، فلا بد من رد المرتب، ولا يبرم رد الراهن.

وبشأنه في رد الراهن وجهان. أحدهما من مذهبنا (١).

والثاني: لا بد من إيدنه (٢).

دليلاً: أنه قد أدّن له في سبعة في ح - ثوكس، فهو بحث الأدن فيه، فلا يحتاج إلى تحديد، ولأنه لا دلالة عليه، ولأنه يؤدي إلى أن لا يسع رهس أصلاً، أن امتنع من الأدن أبداً.

مسألة ٤٤: لا حور لعدد ثلث بيع رهس، لا شمس مثله حلاً، وكون من نقد ليل، إذ أصح به الأدن، فإن شرط له حور ذلك كان حائراً. وبه قول الشافعي (٣).

وقرأ أبو حنيفة حور له سبعة رطل من ثمن مثله، ومسبية، حتى قال: لو وكله في سبع صعه ساوى مائة ألف دينار، فذهب يدق سبعة في ثلاثين سنة كان حائراً (٤).

دليلاً: أن قد اتعتب أنه إذا راعه في قنده كان يسع ماصياً، ولا دلس على أن ما قبله صحيح.

(١) مجموع ١٣ - ٢٢٣، ومعنى ج ٢ - ١٣٥، وفتح العزيز ١٠ - ١٢٩: ١٣٠، والسراج الوهاج: ٢١٧، وشرح منة محمد ٣ - ٦٢، والمعي لابن قدامة ٤ - ٤٢٣: ٤٢٤.

(٢) مجموع ١٣ - ٢٢٣، ومعنى ج ٢ - ١٣٥، والسراج الوهاج: ٢١٧، وفتح العزيز ١٠ - ١٢٩: ١٣٠، والمعي لابن قدامة ٤ - ٤٢٣: ٤٢٤.

(٣) الوجيز ١٠١ - ١٦٥، والسراج الوهاج ٢١٨، ومعنى المحتاج ٢ - ١٣٥، وفتح العزيز ١٠ - ١٣٢: ١٣٢، والمعي لابن قدامة ٤ - ٤٢٦: ٤٢٦، والشرح الكبير ٤: ٤٥٢.

(٤) المسوط ٢١ - ٨١، وبتدوينه ٥ - ٤٤٣، وبتدوينه ٦ - ١١٩، وشرح الخليل ٦ - ٨١، والمعي لابن قدامة ٤ - ٤٢٦: ٤٢٦، والشرح الكبير ٤ - ٤٥٢.

شيء. وبه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: يسقط من دين المرتب إذا تلف ثمن الرهن (٢).

دللنا: أن قد بينا أن الرهن بماله غير مضمون، وإذا كان كذلك، فصالح قيمته أولى بذلك.

وأيضاً لأصل براءة الدمة، ومن جعله مضموناً فعليه الدلالة.

وأما ثبت الدين في دمة الرهن، ولأدليل على براءة ذمته بهلاك ثمن الرهن، فيجب أن يكون نافذاً على أصله.

وأيضاً روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «الرهن من صاحبه أيدي رهنه له عمنه وعليه عمنه» (٣) يعني ضمانه من صاحبه الذي رهنه.

مسألة ٤٨: إذا راع العدل الرهن بتوكيل الرهن، وفحص الثمن، وصاع في يده، واستحق المبيع من يده لمشتري، فإن لمشتري يرجع على الوكيل، والوكيل يرجع على الراهن.

وكذلك كل راع شيئاً فاستحق وصاع الثمن في يده لوكيل، فإن المشتري يرجع على وكيل، ولو وكيل يرجع على الوكيل. وبه قال أبو حنيفة (٤).

(١) الإلهام ٣ ١٩٢ و ١٩٨، والمجموع ١٣ ٢٢٥، وأخر - ج ٢ ٢١٨، ومعه مجمل ١٣٥: ٢، وفتح المعبر ١٠ ١٣١، والمجموع ١ ١٦٥، والنفاء ١ ٦١٢، يعني (لا ضمانه) ٤٢٧، والشرح الكبير ٤٥٢ ٢١، مسعود ٢١ ٨١، ومعه ج ٢ ٤٤١، والنفاء ١ ٦٢، والنفاء ٢ ٦٢، وشرح به يده على الهداية به من شرح فتح القدير ٨ ٢٢١، والمجموع ١٣ ٢٢٥، والإلهام ٣ ١٩٨، وفتح المعبر ١١ ١٣١، والمغي لابن قدامة ٤ ٤٢٧، والشرح الكبير ٤ ٤٥٢.

(٢) من الشارح ٣ ٢٣ حديث ١٣١ و ١٣٣، برسمه الشافعي ٢ ١٦٣ ١٦٤، وفتح المعبر ١ ٣٩٦، وبل الأوطار ٥ ٣٥٤.

(٤) بدائع الصنائع ٦ ١٤٩، والنهاية ٥ ٢٤، شرح فتح القدير ٨ ٢٢١، وشرح به يده على الهداية به من شرح فتح القدير ٨ ٢٢١، وسير الحقائق ٦ ٨٢، والمغي لابن قدامة ٤ ٤٢٧، والشرح الكبير ٤ ٤٥٢.

وقال لشافعي في جمع هذه المسائل. يرجع على الموكل دون الوكيل (١).
 وأما إذا كان الوكيل صبيًا، أو دعيًا لحاكم على اليمين، أو أمين الحاكم،
 فإنه يرجع على الموكل إجماعاً.
 دليلنا: أن لوكيل إذا كان هو لعقد لمسه، فمحب أن يكون هو الصمد من
 لدرك، ومن قال: أن الموكل صمد من من غير وسطية، فعنه لدلالة.
 مسألة ٤٩: إذا عاب المراهنة، وأراد بعد رد الرهن بعد رده، لم يجر
 له رده إلى الحاكم، ومضى رده إلى الحاكم كأنه صمد من
 وقال لشافعي: إن كان سعره عيب يحب فيه التفحص، وهي ستة عشر
 فرسخاً عنده حارسه أن يردّه إلى الحاكم، وإذا رده أن يعقبه منه وبه نقص
 عن هذا المقدار كان حكمه لحصري (٢).
 دليلنا: أنه قد ثبت الرهن عنده بموته رحت رده، ولادس على حوار دفعه
 إلى الحاكم، فمحب أن لا يجوز ذلك له.
 مسألة ٥٠: إذا شرط أن يكون الرهن عند عدس، وأراد أحدهما أن يسم
 إلى الآخر حتى يفرد حفظه، لم يكن به ذلك.
 وللشافعي فيه قولان:
 قال أبو العباس بن سريج: فيه وجهان، أحدهما: لا يكون به ذلك (٣).
 والثاني يجوز (٤).

(١) المجموع ١٣: ٢٢٥، وفتح العزيز ١٠: ١٣١، والمعني لابن قدامة ٤: ٤٢٧، وشرح الكبير ٤: ٤٥٢.
 (٢) المجموع ١٣: ٢٢٢، والمعني لمحمد ٢: ١٣٤، وفتح العزيز ١٠: ١١٩، وشرح بدهج ٢١٦.
 والمعني لابن قدامة ٤: ٤١٩ - ٤٢٠، وشرح الكبير ٤: ٤٤٩.
 (٣) المعني لمحمد ٢: ١٣٤، والمجموع ١٣: ٢٢٠ و ٢٢٢، وفتح العزيز ١٠: ١١٩، والشرح بدهج ٢١٦.
 والمعني لابن قدامة ٤: ٤٢٠، وشرح الكبير ٤: ٤٤٩.

دليلنا: أنه لا دليل على حور ذلك، وأخص كون برهن عبدهما
وأخص كون برهن له برهن بعبده أحدهما، وأما برهن بانه بهما جميعاً،
فلا يجوز لأحدهما أن يشترط خفصه.

مسألة ٥١: لا حور بعد أن لا يصح برهن إذا كان ممد بفتح قسمته من
غير ضرره، مثل الطعام والشيرج وغير ذلك.
وشافعي فيه وجه (١)، مثل نسبه لأول سوء.

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.
مسألة ٥٢: إذا استعرض دمي من مسلم ولا برهن عبده مدان حر يكون
على يد دمي أحريسه عبداً من أحريه، فدعه وأنى تمسها، حار له أن يأخذه
ولا يجبر عليه.

وأصحاب شافعي في لأخذ عبده وجهان:
أحدهما مثل ممد (٢) وأنه لا خير فيه (٣).
دليلنا: أنه لا دليل على أحده عبده، وأنه لا يطلب له لا يكون من ثمن
محرم، فلا وجه للإجبار.

مسألة ٥٣: إذا أقر لعبد لموهون خداية بوجوب انصاف، أو حياية الخطأ،
فاقراره باطل في الحالين.

وإن شافعي إن أقرتم بوجوب انصاف قبل إقراره، لأنه لا تنهيه
نفسه، وإن أقر خداية حصلاً لم يقبل إقراره، لأنه إقرار على الموتى (٤).
دليلنا: إخراج امرأته على أن إقرار لعبد لا يقبل على نفسه بحياية، ولأن في

(١) انظر المجموع ١٣: ٢٢٣، وفتح العزيز ١٠: ١٢٠.

(٢) و(٣) المجموع ١٣: ٢٢٤.

(٤) لا ٣: ١٨٩، والمجموع ٣٠: ٢٩٠، وفتح العزيز ١١: ٩٣، والمعنى لأبى أمامة ٤: ٣٢٣-٣٢٤.

لا دليل عليه، والأصل براءة الذمة.

وأيضاً فقد بينا أن الفصاح يحسب على المكروه، وكل من قد بدلت، فإن
عاقبها.

مسألة ٥٦: إذا راع شيئاً من مملوك، أو أحل مملوك، وشرط رهناً مجهولاً،
فإن الرهن فاسد، وبه قال الشافعي (١).

وقال مالك: يصح، ويحبر على أن يبي برهن قيمته بقدر الدين (٢).
دليلنا: أنه لا دلالة على صحته، فمن ادعى صحته فعليه الدلالة.

مسألة ٥٧: إذا اختلف المرهون في عدين، ففان المرهون: رهني عدين.
وقال الرازي: رهنتك أحدهما.

وكذلك إن اختلف في مقدار الحق، ففان الراهن: رهنتك جميعاً.
وقال المرهون: كذا أعوب قول الراهن مع نفسه، وبه قال الشافعي (٣).
وقال مالك: القول قول من شهد به قيمة الرهن، وإن كان الحق أنما،
وقيمة كل واحد من العدين أنما، كان قول قول الراهن مع نفسه، لأن
الظاهر أن أحد العدين رهن، وإن كان قسميه جميعاً أنما، وقيمة أحدهما
جميعاً، كان القول قول المرهون، لأن أحد العدين رهن.

(١) الام ١٦١:٣، ومختصر الزبي ١٠، وجمع ١٣ ٢٠٨، وفتح العزيز ١٠ ٥٧، والمعني لاس قدامة
٤٦٠:٤، والشرح الكبير ٤٦٠:٤.

(٢) نسخة السالك ٢ ١١١، والشرح الصغير في هامش نسخة السالك ٢ ١١١، والمعني لاس قدامة
٤٦٠:٤، والشرح الكبير ٤ ١٥٩ ٤٦٠.

(٣) الام ٣ ١٩٢، ومحيي المصالح ٢ ١٤٢، والشرح لوهج ٢٢٠، وكفاه الأخر ١ ١٦٤، وجمع
١٣ ٢٥٣-٢٥٤، وفتح العزيز ١٠ ١٦٩-١٧٠، وعمدة القاري ١٣ ٧١، وحاشية عانة بطريق
٣ ٦٤، والمعني لاس قدامة ٤ ٤٨٢، والشرح الكبير ٤ ٤٦٥-٤٦٦، وندية المجتهد ٢ ٢٧٤-٢٧٥،
وارشاد الساري في شرح صحيح البخاري ٤ ٢٩٩.

وكذلك إذا كان الخلاف في قدر الحق من فيه للرهن، إذا كانت قيمة
 رهن نسبه قول أحدهما، كان غن قوله (١١).
 دللت: أن الأصل عدم رهن، وما أقر له رهن فقد تفقا عنه، وما راد
 عليه فالمرهن مدع فعليه بینه، وإلا فعلى رهن التمس
 وكذلك لقول في مقدار حق، لأن الأصل براءة الدعة، وما أقر به وجب
 عليه، وما راد عنه يحتاج إلى بینه، وإلا فعليه الدلالة.
 مسألة ٥٨: منفعة الرهن للرهن دون المرتهن. وذلك مثل: سكي الدر
 وحديقة بعد، وركوب بدنة، ودراسة لأبى.
 وكذلك عاء رهن استعصم عن رهن لا يدخل في الرهن مثل: شجرة،
 ووصوف، وبنود، ونس ونه من السقي (١٢).
 وقول أبو حنيفة: منفعة رهن سفل. فلا تخص للرهن ولا للمرتهن
 وأما الداء لمقتضى، فإنه يدخل في رهن من الشجرة، والولد، والوصوف،
 ونس وما أشبه ذلك، ويكون حكمه حكم لأصل (١٣).
 وفي ذلك: يدخل الولد، ولا يدخل الثمرة، لأن ولد سبه الأصل، وثمره

(١) مدونة الخمر ٥ ٣١٢، وبنود محمد ٢ ٢٦٤ ٢٧٥، وسفل مد في شرح رماد سفل
 ٢ ٣٦٩، ومعنى لاس في مد ٤ ٤٨٢، وشرح سفل ٤ ٤٦٦، وفتح حرير ١ ٧
 ٢، لاس ٣ ١٥٥ و ٦٣، ومختصر بري ٩٩، ومجموع ١٣ ٢٢٩، ومعنى سفل ٢ ١٣١، وفتح حرير
 ١ ٤٨١، والفتح ١ ١٦٤، شرح سفل ٦ ٢، ومختصر ٩٩، وسفل ٤ ٦، وسفل
 ٢ ٧٥٢، ومجموع ٤ ٣ ١٣، وسفل ٦ ١٣٩، وبنود محمد ٢ ٢٧٢، ومعنى لاس
 فدانة ٤ ٤٧١، والشرح الكبير ٤ ٤٤٠.

(٣) سفل ١ ٤١، وسباب ٢ ١١، وسفل ٥ ٥٢، وسفل ٦ ١٣٩، ومحمد القاري
 ١٣ ٧٣، وسفل لمقتضى ٦ ٩٤، ومجموع ١٣ ٢٢٩، وفتح حرير ١ ١٤١، ومختصر ٩٩
 ومعنى لاس فدانة ٤ ٤١١، وشرح سفل ٤ ٤٤٠، وبنود محمد ٢ ٢٧٢

لا تشبهه (١).

دليلنا: أنه لا دليل على بطلان هذه المنفعة، ولا على دخوله في الرهن، فيجب أن يكون للراهن، لأن الأصل له.

وروى أنهريرة عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «لرهن محبوب ومركوب» (٢) فأثبت للرهن منفعة الخلق والركوب، ولا خلاف أنه ليس ذلك للمرتهن، ثبت أنه للراهن.

وأيضاً روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «رهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعبده غنمه» (٣) وقفاؤه غنمه، فيجب أن يكون به، من ادعى خلافه فعليه الدلالة.

مسألة ٥٩: ليس للراهن أن يكرى داره المرهونة، أو يسكنها غيره إلا بإذن المرتهن، فإن أكرها وحصلت آخرتها كانت به.

وقال الشافعي: به أن يؤجرها ويسكنها غيره (٤).

وهل له أن يسكنها نفسه؟ هم فيه وجهان (٥).

(١) مدونة نكري ٥ ٣٠١، وندوة محمد ٢ ٢٧٢، جواهر لاكبير في شرح مختصر شيخ حنبلي ٨٢ ٢، وأسهل مدارك في شرح الشارح ٢ ٣٧٤، السلف ٦٠٤، والمجموع ١٣ ٢٧٩، وعمدة القاري ١٤ ٧٣، ومعني لسان قدومه ٤ ٤٧١، وشرح الكيفي ٤: ٤٤١، وفتح القدير ١١٠ ١٤٨.

(٢) سنن الدارطني ٣ ٣٤ حديث ١٣٦، و سنن نكري ٦ ٣٨، والام ٣ ١٥٥.

(٣) سنن الدارطني ٣ ٣٣ حديث ١٢٣، وتريب مسند شافعي ٢ ١٦٣ حديث ٥٦٧، والمستدرک علی الصحیحین ٢: ٥١، والسنن الكبير ٦ ٣٩، ورواه ابن حبان في صحيحه بختلاف يسير في اللفظ، انظر الاحسان بترتيب ابن حبان ٧ ٥٧٠، حديث ٥٩٠٤.

(٤) المجموع ١٣ ٢٣٠ - ٢٣١، ومعني لسان قدومه ٤ ٤٧٢، وشرح الكرمي ٤ ٤٣١.

(٥) السلف ١ ٦٠٦، والمجموع ١٣ ٢٣٠ - ٢٣١، والوجيز ١ ١٦٤، ومعني المحتاج ٢: ١٣١، والراجح الوهاج: ٢١٦، وإرشاد الساري ٤: ٢٩٨.

دليلنا: حجاج المرقه، وأحارهم (١)، ولأنه لا دليل على حوار ذلك
مسألة ٦٠: إذا روج الرهن عنده مرهون، وجارته المرهونة، كان تروجه
صحيحاً، وبه قال أبو حنيفة (٢).

وقال الشافعي: لا يصح ترويجه (٣).

دليلنا قوله تعالى: «وانكحوا اليتامى منكم والصالحين من عبادكم
وما نكحكم، (٤) ولم يقص، فمن ادعى استحصيل فعله ابدالة.

مسألة ٦١: إذا شرط في حل عقد الرهن شروطاً وسدة، كانت لشروط
وسدة، وبطل الرهن، ولا يقع الذي كان الرهن شرطاً فيه.

وقد لشافعي، ب. كان الشرط يقص من حق المرهن، وبه يفسد الرهن
قولاً وحداً (٥)، وإن راد في حق المرهن ففسد قولاً.

أحدهما: يفسده (٦). والآخر: لا يفسده (٧).

وقد قال: فسد رهن، فهل يتبدل لبيع فيه قولاً.

(١)، انظر لكاي ٢٣٢٠ (باب رهن)، ومن لأخصه الفقه ١٩٥٣ (ب ب ٩٥)، وانتهى ١٦٨
(باب ١٥)، والاستبصار ١١٨:٣ (باب ٧٩).

(٢) عتوى عنه ١٣١٥، ومعنى لاس له ٤٣٥، وشرح كبير ٤٣٦، وفتح المبرر ٨٨
٨٩، والبحر الزخار ١١٩:٥.

(٣) لام ٣ ١٤، ومجموع ٢٣١ ١٣، ووجهاً ١٦٤، وفتح المبرر ١٠٨٨، وكلمة لأحد ١٦٣،
واشرح بوهام ٢١٦، ومعنى الفبا ٣ ١٣، ومعنى لاس له ٤٣٥، وشرح لكم
٤٣٥، وحاشه عنه انطاب ٣ ٦٣، والبحر الزخار ١١٩:٥.

(٤) انور ٣٢.

(٥) الام ٣ ٥٥، ومجموع ٢١٦ ١٣، وفتح المبرر ٤٦١ - ٤٧، والمعنى لاس له ٤٦٥،
والشرح الكبير ٤٥٧:٤.

(٦) الام ٣ ١٥٥، ومجموع ٢١٦ ١٣، وفتح المبرر ٤٣ ١٠، والمعنى لاس له ٤٦٥،
والشرح الكبير ٤٥٧:٤.

(٧) المصادر السابقة.

أحدهما: بطل، وهو الصحيح عندهم (١).

والثاني: لا يفسد البيع (٢).

وإد قول أبيع صحيح، كان الشائع ما خير بين أن يخبره بالرهن، وبين أن يفسخه، لأنه لم يسلم له الرهن.

دلتنا: إن فساد شرط لا ينعدي في فساد الرهن، ولا في فساد البيع، لأن تعديه اليه يحجج في دليل، ولا دليل على ذلك.

مسألة ٦٢: إذا كان له على غيره ألف فعدل، فقصي أنه أحرقني رهني عندك هذه الصيغة بالألفين، صحت ذلك، ولم يبيع منه شيء. وقال الشافعي: لا يصح الرهن. ولا يقرض الشافعي (٣).

دلتنا: إن فساد ذلك يحجج أن شيء، وليس في الشرع ما يدل عليه.

مسألة ٦٣: إذا كتب لمسألة حرمه إلا أن من عليه لألف قال للذي له لألف: يعني عندك هذا ألف درهم، على أن يرهنيك ذري هذه بهذا لألف، ولا لألف لآخر الذي عني، فصح، صحت بيع.

وقال الشافعي: لا يصح (٤).

دلتنا: إن بيع ورهن جميعاً حائرين على الاستراد، فمن حكم بمسادهما عند الاجتماع فعليه الدلالة.

مسألة ٦٤: إذا رهن خلا، أو ممشة، من أن مأمورة أو سحت يكون

(١) الام ٣: ١٥٥ - ١٥٦، ومجموع ١٣: ٢١٦، وفتح العزيز ١٠: ٤٣ - ٤٤.

(٢) انصاف سائعه.

(٣) الام ٣: ١٥٥، ومختصر مرق ١٠، ومجموع ١٣: ٢١٨، وكعبه الا ١٠: ١٦٤، وفتح العزيز.

١٠٢١، ومعني لام قدمه ٤: ٤٦٦، شرح كذا ٤: ٥٨٨.

(٤) الام ٣: ١٥٥، ومختصر المرق ١٠٠، والمجموع ١٣: ٢١٧، وفتح العزيز ١٠: ٥٢، والشرح الكبير.

٤٥٨ - ٤٥٩.

رهناً معه، كان لشرط صحيحاً، ولرهن صحيحاً، ولبيع الذي يكون هد شرطاً فيه صحيحاً.

ولشافعي فيه أربعة أقوال: أولها مثل ما مضاه (١).

والثاني: أن الثلاثة فاسدة (٢).

وثالث: أن الشرط فاسد، والرهن والبيع صحيحان، ويكون الناع

حبيب (٣)

ولربع يكون لرهن وشرط فاسدين، والبيع صحيحاً (٤).

دليلنا: أنه لا دلالة على فساد ذلك، ولأصل حواره.

وأيضاً قوله: «كل شرط لا يخالف الكتاب والسنة فهو حاش» (٥).

وقوله: «المؤمنون عند شروطهم» (٦).

مسألة ٦٥: إذا قال رهنك هذا الحق عاميه، لا يصح لرهن بها فيه

بلا خلاف، لنجهن بما فيه، ويصح عبدنا في الحق.

ولشافعي في الحق قولان، ساء على تفرق الصفة (٧).

دليلنا: أنه لا دلالة على بطلانه في الحق، فوجب أن يصح.

(١) لام ٣ ١٩٥، ومختصر بري ١٠٠، ومجموع ١٣ ٢١٨ - ٢١٩، وفتح حرير ١ ١٩١ و ٥١ و ٥٢

(٢) لام ٣ ١٥٦ و ١٩٥، ومختصر بري ١٠٠، ومجموع ١٣ ٢١٨ - ٢١٩، وفتح حرير ١٠ ٥٢

(٣) لام ٣ ١٥٦ و ١٦١ - ١٦٢، ومختصر بري ١٠٠، ومجموع ١٣ ٢١٨ - ٢١٩، وفتح حرير ١٠ ٥٢

(٤) مختصر بري ١٠٠، ومجموع ١٣ ٢١٨ - ٢١٩، وفتح حرير ١٠ ٥٢

(٥) الكافي ٥ ١٦٩ حديث ١، ومن لا يتحصره انفعه ٣ ١٢٧ حديث ٥٥٣، والتهذيب ٦ ٢٢٦ حديث ٩٤

و ٢٥ حديث ١٠٧

(٦) تهذيب ٦ ٢٧١ حديث ١٥٠٣، ولا سيغفار ٣ ٢٣٢ حديث ٨٣٥، ونصف لاس أي شنة

٦ ٥٦٨ حديث ٦٤ ٢، ونحو خبر ٣ ٢٣ و ٤٤ حديث ١١٩٥ و ١٢٤٦، ولم يأت لاس فداعة

٣٨٤:٤، والشرح الكبير ٤ ٣٨٦.

(٧) الام ٣ ١٦١، ومختصر بري ١٠٠، ومجموع ١٣ ٧٠٨، وفتح حرير ١٠ ٥٧.

دليلاً: جماع المارقة، وأخبارهم ذكرناها في الكتاب المذكور (١)، وما روي
عن أبي عبيد لسلام دليل عليه، لأن قوله حجة.
وروى سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه
قال: «لا يعلق لرهن وارهن من صاحبه الذي رهنه له عمه وعليه غرمه» (٢).
وفيه دليلان:

أحدهما: أنه قال: «له غنمه وعليه غرمه».

والثاني: أنه قال: «لرهن من صاحبه» يعني من صمد صاحبه.

ومعنى قوله: «لا يعلق لرهن» أي لا يملكه المرتب.

وأيضاً قد أسي صتي لله عليه وآله: «أخرج بالصمان».

وخرجه للرهن بالاحلاف، فوجب أن يكون من صمانه.

مسألة ٩٧: إذا دعى المرتب هلاك الرهن فليس قوته مع نفسه، سواء دعى

هلاكه بمرطهر مثل: عرق، واحرق، وذهب. أو بأمر حي من: استقص،

والسرقة الخفية، واضعاع. وله قال الشافعي (٣).

وقل مالك: إن ادعى هلاكه بمرطهر فليس قوته مع نفسه، وإذا حلف

(١) الكافي ٥: ٢٣٤، حديث ٨، ومن لا يخبره نفسه ٣: ١٩٦، حديث ٨٩٣، والتهذيب ٧: ٢٦٥، حديث

٧٦٢، والاستبصار ٣: ١٢٠، حديث ٤٢٧-٤٢٨.

(٢) من البحار ٣: ٣٣، حديث ١٢٣، ومن لا يخبره نفسه ٢: ١٦٣، حديث ١٠٥٦.

بكري ٦: ٣٩، والمستدرک علی صحاح ٢: ٥١، والتهذيب ٧: ٢٦٥، حديث ٥٩.

حديث ٥٩.

(٣) من البحار ٣: ٧٥٤، حديث ٢٢٤٣، ومن الترمذي ٣: ٥٨٢، حديث ١٢٨٥-١٢٨٦، ومن

السنائي ٧: ٢٥٥، ورسالة مستند الشافعي ٢: ١٤٣، حديث ٣٧٩، وصحة الميود ١: ٢٦٧،

حديث ١٣٤٧.

(٤) الام ٣: ١٦٧، وكفاية الأخيار ١: ١٦٣، وفتح الغرير ١: ١٣٩، والمعني لأبي قدامة ٤: ٤٧٨،

والشرح الكبير ٤: ٤٤٤-٤٤٥، وبداية المجتهد ٢: ٢٧٣.

لاصعاد عليه، وإذا ادعى هلاكه بأمر حفي لم يقل قوله إلا بيّنة، فإن لم يكن له بيّنة وجب عليه الضمان (١).

دليلاً: إجماع سرقه، وعموم الأحرار التي أوردناها (٢)، فمن ادعى تخصيصها فعليه الدلالة.

مسألة ٦٨: إذا كانت عبده على محمين، وأحد به رهناً، صح لرهن. وبه قال أبو حنيفة (٣).

وقال الشافعي: لا يصح (٤).

دليلاً قوله تعالى: «فرهت مضمومة» (٥) ولم يصر، فهو على عمومته.

(١) بداية مجتهد ٢ ٢٧٣، والمعني لأمس مقدمة ٤ ٤٧٩، ومجموع ١٣ ٢٥٠، وفتح المبرر ١٠ ١٣٩، والشرح الكبير ٤٤٥:٤.

(٢) انظر ما تقدمت الإشارة به في المسألة السابقة من الأحرار.

(٣) أبسوط ٢١ ١٣٤، وبيبين الخفائي ٦ ٦٦، وفتح المبرر ١٠ ٣٤.

(٤) الام ٣ ١٦٠، ومعني المباح ١٢٧٢، والوجيز ١ ١٦١، وسراج الوهاج، ٢١٤، وفتح المبرر ١٠ ٣٣-٣٤، والمعني لأين مقدمة ٤ ٤٠٩، والشرح الكبير ٤ ٤١.

(٥) سورة ٢٨٣.

كتاب التفليس

مسألة ١: انفس في شرع من ركسته الذنوب. وماله لا يبق بمصائبها، ودا
 حاء عزماءه في حاكم، ومساؤه يحجر عليه. وأنه حب على الحاكم أن يحجر
 عنه إلا مقدار نفسه، وأثبت عنه ديته، وأنه حب بدم مؤجل، وإن صد جميع
 مفلتس لا يبق ماله بمصء ديته. ودنس جميع ذلك عنه، فنبه وحجر عليه.
 ويعنى حجره ثلاثة أحكام:

أحدها: أنه يتعلق ديونهم بعين المال الذي في يده.

وثاني: أنه يمنع من تصدق في ماله، وإن تصدق له يصح تصدقه.
 وثالث: أن كل من وجد من عزم به عن ماله سيده، لا بد حتى يده من
 عمره.

وقد روي: أنه يكون أسوة بمرء، ويتبع ديته به (١).

والصحيح الأول.

وبما مات هذا المذنب قبل أن يحجر حاكم سيده، فهو عملة ما هو حجر عنه
 في حال الحياة، يستحق بماله لأحكام الثلاثة التي ذكرناها. وهذا قول علي
 عليه السلام، وعثمان بن عفان، وأبو هريرة، وفي المصنف أحمد، وسحق،
 والشافعي (٢).

(١) التهذيب ١٩٣:٦ حديث ٤٢١، والاستبصار ٨:٣ حديث ٢٠.

(٢) الام ٣:١٩٩، والمجموع ٢٧٩:١٣ و٢٩٨، ومعني المحتاج ٢:١٤٦-١٤٧، والوجيز ١:١٧٠ و١٧٢،

وقال أوحسبه لا يجوز لعمره أن يسبح بحجر عليه، فإن سألوه وأدنى حثه في الحجر عليه، وإن دونه لا يتعلق بعين ماله، بل تكون في دمه، ويمنع من تصرف في ماله كمن فساه، لأن حجر الحياكم عنده صحيح، ولا يجوز من واحد من العمره أن يسبح به، وإن يكون نوبة لعمره كما روينا في بعض لأحد (١)، وكذا حكمه في ما (٢).

وقال مالك مثل قول إذا حجر عليه الحكة، وما بعد الموت فإنه قال: يكون أسوة لعمره، ولا يكون صحت أحق بها من عمره (٣).
دسليما: إجماع الفرقة وأحد رده، وقد أوردناه في الكس، وسألوها في الرواية التي تخالفها (٤).

وروى أبو هريرة ر: فمسي رسول الله صلى الله عليه وآله أنه رجل مات أو أفسس، فصاح ابنه أحق مناعه إذا وحده بعينه (٥).
وروى عبد الله بن براهيم، عن جعفر بن محمد، عن ثوبان عن أنس بن

الشيخ حرره ١٠٠٠، وكذا في الآخر ١٦٦١، وأجم ١٦٠٠، ومعنى ذلك قد مر ٤٩٣

٤٩٤، مع أن ٤٩٥، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨،

يفتس الرجل إذا اتوى على عرمانه، ثم يأمره فيقسم ماله سهم بالخصص،
فإن أبي، باعه فقسمه بينهم (١)، يعني: ماله.

وروى اسحق بن عمار (٢)، عن جعفر، عن أبيه: أن علياً عليه السلام
كان يفتس الرجل إذا اتوى على عرمانه، ثم يأمره فيقسم ماله سهم بالخصص،
فإن أبي باعه فيقسم بينهم (٣). - يعني: ماله.

ومما لم يذكر في نسخة يد عبد مرواه حماد بن عيسى، عن عمر بن
يبريد (٤)، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سأله عن الرجل يركبه الدين،
فيوجد ماع رجل عنه؟ قال: لا يذوقه العراء (٥).

مسألة ٢: إذا مات لديون عليه، فكل من وخدم عرمانه عين ماله كان أحق
بأن يرد له دينه، وإن لم يجد له ديناً، سأل عنه كانوا سواء، ولم
يكن واحد منهم أحق من غيره بعين ماله.

وروى أبو بصير عن أبي بصير عن أبيه: أن علياً عليه السلام قال: لو
مات رجل منكم وله دين، لم يكن له دين، وإن لم يجد له ديناً، سأل عنه كانوا سواء، ولم
يكن واحد منهم أحق من غيره بعين ماله.

وقال الباقر بن أبي بصير: إذا خلف وفاء للديون، لم يكن لأحد

(١) التهذيب ٢٩٩٦ حديث ٨٣٣

(٢) اسحق بن عمار بن موسى الساباطي، عن روى عن الإمام الصادق عليه السلام، قيل: أنه مطحي
ثقة له أصل، وأصله معتمد عليه، انظر تنقيح المقال ١١٥

(٣) كافي ١٠٣٥ حديث ١٠٣٥، التهذيب ٢٩٩٦ حديث ١٣٥، والاصح ٧٣٣ حديث ١٥

(٤) عمر بن محمد بن محمد، أبو بصير، عن جعفر، عن أبيه: أن علياً عليه السلام قال: لو
مات رجل منكم وله دين، لم يكن له دين، وإن لم يجد له ديناً، سأل عنه كانوا سواء، ولم
يكن واحد منهم أحق من غيره بعين ماله. - يعني: ماله.

(٥) التهذيب ١٩٣٦ حديث ٤٢٠، والاصح ٨٢٣ حديث ١٩.

(٦) مجموع ٣٤١: ١٣، وفتح المبرور ١٩٩: ١٠، والشرح الكبير ٥٠١

المشتري بالتش، وكان قد قبض منه قبل الإفلاس نصف ثمنها، فإن حقه يثبت في العين. وبه قال الشافعي في الجديد (١).

وقال في القديم: إذا قبض بعض ثمن لعين، لم يكسبه فيها حق إذا وجدها (٢). وبه قال مالك (٣).

دللسا: قوله عليه السلام «فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وحده بعينه»

وهذا واحد عين متاعه، فيحب أن يكون أحق.

مسألة ٦: إذا باع ريساً، فحلقه المشتري بأخود منه، ثم أفسس المشتري دائره، سقط حق النافع من عين ريس، وبه قال الشافعي (٤).

وقال المزني: لا يسقط حقه من عينه (٥).

دللسا: أن عين ريسه نافذة، بدلالة أنها لبست موحودة مث هدة، لأن لا يشهد بها، ولأن طريق الحكم، لأنه يمس به أن يفتك بفسمته. وإذا لم تكن موحودة من الوحيين، كانت عمره التابعة، فسقط حقه من عينها.

مسألة ٧: إذا باع رجل ثوباً من رجل وكان حاءاً، فقصره أو قطعه فيصاً، وحاطه بحبوط منه، أو باعه حطة فطحنها، أو عزلاً فسحبه، ثم أفسس دائره، ثم

(١) مختصر إمامي ١٠٣، والمجموع ١٣ ٣، وفتح العزيز ١٠ ٢٤٨، وعمدة ١٢ ٢٣٨-٢٣٩، وبيدة المجتهد ٢٨٤.٢.

(٢) الام ٢٠٢:٣، والمجموع ١٣ ٣٠٣، وفتح العزيز ١٠ ٢٤٨، وعمدة القاري ١٢ ٢٣٨-٢٣٩.

(٣) اللوط ٢ ٦٧٩، وبيدة المجتهد ٢٨٤:٢، وخواهر الأكيل ٢ ٩٥٢، وشرح الصغير بإمضاء بلغة السالك ٢ ١٣٦، وعمدة القاري ١٢ ٢٣٨، والمجموع ١٣ ٣٠٣.

(٤) الام ٢٠٣ ٣، ومختصر إمامي ١٠٣، وفتح العزيز ١٠ ٢٦٥، ومعني لسان قدامه ١ ٥٠، والشرح الكبير ٤ ٥١٩.

(٥) الام ٣ ٢٠٣، ومختصر المزني: ١٠٣، وفتح العزيز ١٠ ٢٦٥.

وحد يافع عن ماله، فاشترى أخق بعين ماله، وبشركه المفلس فيه، ويستحق
أجرة لمن في العمل عنه، وهو حبر الشافعي (١).

وقال المرئي: لا يشركه فيه، ويختص المانع (٢).

دليلاً: أن هذه المصلحة إذا كان لها أخوه، والعمل غير مفصل من بعين،
فحب أن يشاركه صاحب العين فيه بصعته، ولا أذى إلى بطلان حقه،
وذلك لا يجوز.

مسألة ٨: إذا قسم الحاكم مال المفلس بين عزمه، ثم طهر عزم آخر، فإن
الحاكم يخصص نفسه، ويشاركهم هذا العزم في أخذه. وبه في
الشافعي (٣).

وقال مالك: لا يخصص الحاكم نفسه، وإنما يكون دين هذا العزم فيما
يظهر للمفلس من المال بعد ذلك (٤).

دليلاً: عموم لأخبار التي رويها في أن المال يقسم بين العزماء (٥)،
وذلك عام فمن حصر ومن لم يحصر، فيسعي أن يكون مستحقاً بنفسه، وإذا
قسم في غره م يطل قسمته، لأنه لا دليل عليه.

(١) لام ٢١٣ ٢١٤، ومختصر مرئي ١٠٣، ومجموع ١٣ ٣٢٢-٣٢٣، وفتح للعزم ١٠ ٢٦٧،
ومعني لاس قدامة ٤ ٥٠٣، وشرح الكبير ٤ ٥٢٠.

(٢) لام ٢١٣ ٢١٤، ومختصر المرئي ١٠٣، ومجموع ١٣ ٣٢٢، وفتح للعزم ١٠ ٢٦٧، والمعني لاس قدامة
٤ ٥٠٣، وشرح الكبير ٤ ٥٢١.

(٣) مختصر مرئي ١٠٤، ومجموع ١٣ ٣٤٢، ومعني مح ٢ ١٥٢، وفتح للعزم ١٠ ٢٦٧، وفتح للعزم
١٠ ٢١٩، والمعني لاس قدامة ٤ ٥٣٢، والشرح الكبير ٤ ٥٤٦.

(٤) جوهرة الأكبر ٢ ٨٩، ومجموع ١٣ ٣٤٢، والمعني لاس قدامة ٤ ٥٣٢، والشرح الكبير ٤ ٥٤٦.

(٥) الكافي ٥ ١٠٢، حديث ١، ومن لا يضره إجمعه ٣ ١٩، حديث ٤٣، ونهيب ٦ ٦٠، حديث ٤٤٤،
والاستبصار ٣ ٧، حديث ١٥.

مسألة ٩: عبداً أن للمحاكم أن يحجر على من عليه الدين. وبه قال
شافعي (١).

وقال أبو حنيفة: "حوز له الحجر عليه بحال، بل يحبسهُ أبداً إلى أن
يقضه" (٢).

دليلاً: حرج صرفه وأخبارهم (٣)، وقد أوردناها فيما مضى

مسألة ١٠: حوز للمحاكم أن يسع من ثلثه. وثلاثة من ماله. وبه
قال شافعي (٤).

وقال أبو حنيفة: "سكن به يسعه، وقد حصر على يسعه، وسكن به يسعه
في آل يسعه، ولا يتولاه ثلثه من غير حيلة" (٥).

دليلاً: إخراج صرفه وأخبارهم، وقد أوردناها فيما مضى (٦).

(١) مختصر ابن أبي شيبة ١/ ٥٠٠، عملي ١٣/ ٢٧٩، والوجه ١/ ١٧١، وفتح العزيز ١/ ١٩٦ و٢١٦،
ومعجم المحقق ١/ ٤٠٤، والشرح لمحمد بن يوسف ٤/ ٤٦٠، ومعني لأبي قدامة ٤/ ٥٢٩، وشرح
نكح ٤/ ٥٠٥، وابن أبي عمير ٥/ ٢٠٥، ١٩٥.

(٢) التلخيص ٢/ ٢٠١، ومبسوط ٢٤/ ٦٣، وشرح ابن أبي عمير ٥/ ١٩٢ و١٩١، وهذه هي المثلث مع شرح فتح
العدير ٦/ ٣٢٤ و٣٢٧، ومعني لأبي قدامة ٤/ ٥٢٩، شرح نكح ٤/ ٥١١، وفتح العزيز ١/ ١٩٦
و٢٦٩، والمجموع ١٣/ ٢٧٩.

(٣) نظر التهذيب ٢٩٩: ٦، حديث ٨٣٣ و٨٣٥.

(٤) الأم ٣/ ٢١٢، والمجموع ١٣/ ٢٧٢، والوجه ١/ ١٧١، وفتح العزيز ١٠/ ٢١٦، ومعني المصالح ٢/ ١٥٠،
وأنسرح الوهاج ٢٢٤، ومعني لأبي قدامة ٤/ ٥٢٩، وندبه محمد ٢/ ٢٨٠.

(٥) مبسوط ٢٤/ ١٦١ و١٦٥، وشرح فتح العدير ٧/ ٣٢٨، والمبسوط ٣/ ٤١٩، وشرح المحقق
٥/ ١٩٩-٢٠٠، وشرح مائة على مائة شرح فتح العدير ٧/ ٣٢٨، والمجموع ١٣/ ٢٧٢،
ومعجم العزيز ١٠/ ٢١٦، ومعني لأبي قدامة ٤/ ٥٢٩-٥٣٠، وندبه محمد ٣/ ٢٨٠، والتهذيب ٢/ ٢٠٢.

(٦) انظر نكح ١٠٢/ ٥، حديث ١، ومن لا يخبره انفعيه ٣/ ١٩، حديث ١، وتهذيب ١٩١/ ٦، حديث
٤١٢ و٢٩٩: ٦، حديث ٨٣٣، والاستبصار ٣/ ٧، حديث ١٥.

ويصح أن تكون من ثلاث (١) من صهي إلى عتبة وإلى حجة على
معد، وباع عنه ماله في دينه (٢). وهذا ينص أنه باعه بغير أخذ به
وعد روي عن حماد بن عمار أنه باع حصة أبيه في دار
المنية ٣٠٠ من حصة، فباعها بثلث مائة وثلث مائة من درهمين
١٠٠ من درهمين، فباعها بثلث مائة (٣). ثم كان له عنه ذم، فباعت
عد، فأبا بائع ماله، وقاسموه بين غرامته (٤).
ولا يعرف له مخالف.

مسألة ١١: في بيع الرجل وحجر عليه حركه، لا تصرف في ماله إلا
به. وبيع أو زوجه أو عس، أو كذا، والوقف كالتصريف
باطلاً.

ولشافعي فيه قولان:

(١) في بيع الرجل وحجر عليه حركه، لا تصرف في ماله إلا
به. وبيع أو زوجه أو عس، أو كذا، والوقف كالتصريف
باطلاً. (٢) في بيع الرجل وحجر عليه حركه، لا تصرف في ماله إلا
به. وبيع أو زوجه أو عس، أو كذا، والوقف كالتصريف
باطلاً. (٣) في بيع الرجل وحجر عليه حركه، لا تصرف في ماله إلا
به. وبيع أو زوجه أو عس، أو كذا، والوقف كالتصريف
باطلاً. (٤) في بيع الرجل وحجر عليه حركه، لا تصرف في ماله إلا
به. وبيع أو زوجه أو عس، أو كذا، والوقف كالتصريف
باطلاً.

(٢) في بيع الرجل وحجر عليه حركه، لا تصرف في ماله إلا
به. وبيع أو زوجه أو عس، أو كذا، والوقف كالتصريف
باطلاً. (٣) في بيع الرجل وحجر عليه حركه، لا تصرف في ماله إلا
به. وبيع أو زوجه أو عس، أو كذا، والوقف كالتصريف
باطلاً. (٤) في بيع الرجل وحجر عليه حركه، لا تصرف في ماله إلا
به. وبيع أو زوجه أو عس، أو كذا، والوقف كالتصريف
باطلاً.

٣. في بيع الرجل وحجر عليه حركه، لا تصرف في ماله إلا
به. وبيع أو زوجه أو عس، أو كذا، والوقف كالتصريف
باطلاً. (٤) في بيع الرجل وحجر عليه حركه، لا تصرف في ماله إلا
به. وبيع أو زوجه أو عس، أو كذا، والوقف كالتصريف
باطلاً.

(٤) في بيع الرجل وحجر عليه حركه، لا تصرف في ماله إلا
به. وبيع أو زوجه أو عس، أو كذا، والوقف كالتصريف
باطلاً. (٥) في بيع الرجل وحجر عليه حركه، لا تصرف في ماله إلا
به. وبيع أو زوجه أو عس، أو كذا، والوقف كالتصريف
باطلاً.

أحدهما: مثل ما قبله، وهو اختاره المزي، وهو الصحيح عنده (٢).
والثاني: أن تصرفه موقوف، وبفساده له سوى ما تصرف فيه من عرمانه،
فإن كان وفاء لهم صح تصرفه، وإن لم يف من تصرفه (٣).
دليلاً: ظاهر الخبر أنه كان ينسب رجلاً (٤)، وقد ثبت ذلك من خبر جعفر
أمر لأمم أو الدثب عنه كان تصرفه باطلاً، وأنه كان يودى إلى أنه لا فائدة
بمحرمتي فربما أن تصرفه يكون صحيحاً.
مسألة ١٢: إذا أقر لمحجور عنه بدين لغيره، ورغب فيه كما عنه قبل الخبر
قبل إقراره، وشاركت العزماء وهو اختاره الشافعي، وقول: «أقول» (٥).
وبه قول آخر وهو أن يكون في دمه، بفحصى من أنه حصل من دس
عرمانه (٦).
دليلاً: أن إقراره صحيح، وقد ثبت صحته، فخير على عمومه في قسمة
ما به بين عرمانه (٧)، فمن حصصه فعليه الدلالة.

(١) مختصر مزي ١٤

(٢) الأم ٣، ٢، ومختصر لمزي ١١٤، ومجموع ١٣، ٢٨٢، ومعني مختار ١٤٨٢، والشرح الوهاب

٢٢٣، وفتح العزماء ٢٠٤، ومعني لأس فدمه ٤، ٥٣، والشرح الكبير ٥١٤

(٣) الأم ٣، ٢١١، ومختصر مزي ١٠٤، ومعني مختار ١٤٨٢، والشرح الوهاب ٢٢٣،

ومجموع ١٣، ٢٨٢، وفتح العزماء ٢٠٤، ومعني لأس فدمه ٤، ٥٣، والشرح الكبير ٥١٤.

(٤) انظر في تركي ١٠٢٥ حديث ١، ومن لا يخبره بضمه ١٩٢، قال الحديث لأول، والتهذيب

٢٩٩ حديث ٨٣٥، والاستبصار ٧: ٣ حديث ١٥.

(٥) الأم ٣، ٢١٠، ومختصر مزي ١٠٤، ومجموع ١٣، ٢٨٦، ومعني مختار ١٤٨٢، والشرح

٢٢٣، وفتح العزماء ٢٠٤

(٦) الأم ٣، ٢١٠، ومختصر مزي ١٠٤، ومعني مختار ١٤٨٢، والشرح الوهاب ٢٢٣، والمجموع

١٣، ٢٨٥، ٢٨٦، وفتح العزماء ٢٠٤

(٧) انظر تركي ٢٥٠، والشرح الكبير ١٩٦، ١٩٦، حديث ٤٦٢، والاستبصار ٧: ٣ حديث ١٥

مسألة ١٣: من كان عليه ديون حاله ومؤخنه، وحجر عنه الحاكم بسبب
اليون الحقة، لا تصير لمؤخنه حاله، وله قول لرفق، وهو الصحيح من أحد
قولي الشافعي عند أصحابه (١).

وقوله الآخر: أنها تصير حاله (٢)، وله قول ثالث (٣).

دليلاً: أن لأصل كونها مؤخنة، ولا دال على أنها تصير غير مؤخنة، فمن
ادعى ذلك فعليه الدلالة.

مسألة ١٤: من مات وعليه دين مؤجل، حل عليه بموته. وله قول
الحنيفة، والشافعي، ومالك، وأكثر الفقهاء (٤). لا لحس لصري، فانه
قال: لا تصير المؤجلة حالة بالموت (٥).

وأما إذا كانت له ديون مؤجلة، فلا تحل بموته سراحاً، لا رواية شدة
رواها أصحابنا أنها تصير حالة (٦).

(١) الأ ٣ ٣١٢، ومعنى شرح ٢ ١٤٧، وشرح الوهاج ٢٢٣، وشرح ١ ١٧٣ والمجموع ١٣ ٢٨٩،

وفتح العزيز ١ ٢٠١، والمعني لاس قدامة ٤ ٥٢٥، وشرح الكبير ٤ ٥٤٣

(٢) مجموع ١٣ ٢٨٩، والشرح الوهاج ٢٢٣، ومعنى شرح ٢ ١٤٦، وفتح العزيز ١٠ ٢٠١، والمعني

لاين قدامة ٤ ٥٢٥، والشرح الكبير ٤ ٥٤٣.

(٣) مدونه بكبرى ٥ ٢٣٥، وصحة مالك ٢ ١٢٧، وندوة مجتهد ٢ ٢٨٢، وخواهر الاكسل ٢ ٨٨،

وشرح نصير هامش سبعة اسانث ٢ ١٢٧، وفتح ترجم ٢ ١٤٣، والمجموع ١٣ ٢٨٩، وفتح

العزيز ١٠ ٢٠١، والمعني لاس قدامة ٤ ٥٢٥، وشرح الكبير ٤ ٥٤٣

(٤) لام ٣ ٢١٢، والمجموع ١٣ ٣٣٨، وفتح العزيز ١٠ ٢٠١، والشرح الوهاج ٢٢٢، وندوة مجتهد

٢ ٢٨٢، وخواهر الاكسل ٢ ٨٨، وشرح نصير المصنوع بهامش أقرب سائث ٢ ١٢٧، والمعني

لاين قدامة ٤ ٥٢٦، والشرح الكبير ٤ ٥٤٥

(٥) المعني لاس قدامة ٤ ٥٢٦

(٦) انظر الكفاي ٩٩:٥ حديث ١، ومن لا يحضره الفقيه ١١٦:٣ حديث ٤٩٦، والتهذيب ١٩١:٦

حديث ٤٠٧

دليلنا على بطلان مذهب الحسن: إجماع الفرقة، بل إجماع المسلمين، لأن خلافه قد انقرض، ولأنه واحد لا يعتد به لشذوده.

مسألة ١٥: إذا أفس من عسبه الدين، وكان مدي نده لا يبي بمصء ديونه، لا يؤخر ليكتسب، ويدفع إلى العرماء. وبه دل أنوحيفة، وشفعى، وبه لك، وأكثر الفقهاء (١).

وور أحمد، واسحق، وعمر بن عبد العزيز، وعبيد الله بن الحسن العسري، وسوار بن عبد الله بن صبي: أنه يؤخر، ويؤخذ احرفته، فتقسم بين غرمائه (٢).

دليلنا: أن الأصل براءة دعه، ولا دليل على وجوب إحرفته وتكسبه. وأيضاً قوله تعالى: «وإن كان ذو عسرة فسطرة إلى ميسرة» (٣) وم يأمر بالكسب.

مسألة ١٦: ائمنس بد ماتت روحته، وجب أن يجهرها من مائه.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: يجب عليه تجهده ومقنتها (٤).

والثاني: لا يجب ذلك عليه (٥).

دليلنا: إجماع لفرقة، وأخبارهم على أن كفن المرأة على زوجها (٦)، وذلك

عام في كل موضع.

(١) الإلم ٣ ٢٠٢، ومختصر لربي ١٠٤، ومعي مختار ١٥٤:٢، والراجح الوهاج ٢٢٥، والمجموع ١٣ ٢٧٧.

وفتح العزيز ١٠ ٢٢٣، والمدينة الكبرى ٥ ٢٠٦، والمعي لابن قدامة ٤ ٥٣٩، والشرح الكبير ٤ ٥٤٧.

والشف ٢ ٧٥٣، والمسوط ٢٤ ١٦٦، وسين الحقائق ٥ ١٩٩، وقدي ي صاحبان ٥ ٢٢٤.

(٢) المجموع ١٣ ٢٧٧، ومعي العزيز ١٠ ٢٢٣، والمعي لابن قدامة ٤ ٥٤١، والشرح الكبير ٤ ٥٤٨.

(٣) سورة، ٢٨٠.

(٤) مختصر لربي ١٠٤، والمجموع ١٣ ٢٩١.

(٥) المجموع ١٣ ٢٩١، والمعي لابن قدامة ٤ ٥٣٤ - ٥٣٥، والشرح الكبير ٤ ٥٣٩.

(٦) من لا يخضره الفقيه ٤ ١٤٣:٤ حديث ٤٩١.

مسألة ١٧: لا يجب على المثلّس بيع داره التي يسكنها، ولا حادّته نذري
يخدمه.

وقرر الشافعي: يجب عليه ذلك (١). وبه قال باقي الفقهاء (٢).
دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٣)، ولأنّه لا دسّ على وحبّ بيع ذلك
عليه.

مسألة ١٨: انفسد إذا دعى على غيره مالا، ولم نعم له بية، فردّ عليه
اليمين فلم يختلف، لا تردّ على العرماء النيين.
وشافعي فيه قولان: أحدهما: قوله في الحديد مثل قولنا.
والثاني: قوله في لعدم. أنه يرد على العرماء، فإذا حلّصوا استحقوا لمال
وقسموه بينهم (٤).

دليلنا: أن لأصل برءه بدمّة من الأيمان، وإحدى ردّ يمين على العرماء
يحتاج إلى الدلالة.

مسألة ١٩: إذا باع لوكيل على رجل ماله، أو الولي مثل. لأب، والجد،
والحكم، وأميه، ولوصي ثم استحق لمال على المشتري، فإن صدّق العهدة
يجب على من يبيع عنه ماله، فإن كان حياً كان في دمه، وإن كان مستأ
كان عهدة في تركته. وبه قال الشافعي (٥).

(١) لا ٢٠٣، والمجموع ١٣ ٢٩١، ومعني نصح ٢ ١٥٤، والراجح لو نصح ٢٢٥، وفتح العربر
١٠: ٢٢١، والمعني لأب قدامة ٤: ٥٣٦، والشرح الكبير ٤: ٥٣٦.

(٢) فتح العربر ١٠: ٢٢٢، ومعني لأب قدامة ٤: ٥٣٦، والشرح الكبير ٤: ٥٣٦.

(٣) بكرى ٩٦٥ حديث ٣، وانتهى ١٨٦٦ حديث ٣١٧، وأمسد ٦٣٣ حديث ١٢.

(٤) الام ٣: ٢٠٣، والمجموع ١٣ ٢٨٧، والمعني لأب قدامة ٤: ٥٢٤، وشرح الكبير ٤: ٥٥١.

(٥) الام ٣: ٢٠٣، ومختصر شرف ١٠٤، وشرح وفتح ٢٢٥، والمجموع ١٣ ٢٩٦، وفتح العربر
١٠: ٢٢٠، والمعني لأب قدامة ٤: ٥٣٩، والشرح الكبير ٤: ٥٣٩.

وقال أبو حنيفة: يجب على الوكيل (١).

وقال في الحاكم وأميته: أهما لا يضمنان (٢).

دليلاً: أن الأصل براءة الذمة، ولا دليل على لزوم ديث لوكيل أو هؤلاء،
فيجب أن يلزم الموكل، وإلا لم يكن من يستحق عليه.

مسألة ٢٠: إذا كان للمعلن دار، بيعت في دية، ودعاها أمين المقاصي،
وقص اثمن، فهل في يده، واستحب الدار، فإن لعهدت تكون في مال
المعلن، فيوفى المشتري جميع الثمن الذي ورثه في ثمن الدار. وبه قال الشافعي
على ما نقله المزني (٣).

وروى حرمة عنه أنه قال: يكون المشتري كأحد العرماء، فيصرب معهما
عاً ورن من اثمن، ويأخذ ما خصه من المال (٤).

وقال أصحابه: هذه المسألة على قولين

ومنهم من قال: على طريقين (٥).

دليلاً: أن المال أحد منه بيع لم يسلم به، فوجب أن يرد عنه الثمن، وليس
هذا دليلاً على المعلن، فيكون كأحد العرماء، ومن لحقه هم فعليه الدلالة.

مسألة ٢١: تنقل السنة على إعراب الناس. وبه قال أبو حنيفة،

والشافعي (٦).

(١) من المعنى ٥: ٢٢١.

(٢) بوط ١٩: ٢٩، ومجموع ١٣: ٢٩٦.

(٣) الإلهام ٣: ٢٩، ومختصر بري ١٠٤، ومجموع ١٣: ٢٩٧، وفتح مبرور ١٠: ٢٢١، وفتح الكه

٥٤١، ٤.

(٤) و(٥) المجموع ١٣: ٢٩٧، وفتح المبرور ١٠: ٢٢١.

(٦) الإلهام ٣: ٢١٧، ومختصر بري ١٠٤، ومجموع ١٣: ٢٧٤-٢٧٥، وأنبأ ب ٢: ٢٢٢، ومعني لمباح

٢: ١٥٦، ومعني دار فعدة ٤: ٥٤٥، وشرح الكبير ٤٩٧-٤٩٨، وسنده مختار ٢: ٢٨٩.

وبدائع الصائغ ٧: ١٧٣.

ديلمنا: ان اخص براءة ائمة من ذلك، وبيع منه، ومن أوجب ذلك فعليه الدلالة.

وأما قوله به ان (الاول كان دوعسره فمطرة من ميسره) (١) ولم يذكر للضرورة.

وروي ابو سعيد خدرى بن رجب صيب في تاريخه، فكثر ديه، فقال صبي صبي لله عسره وآه، فاصدقوا عسره، فم يسمع ووء ديه، فقال صبي صبي لله عسره وآه، خدوه وخدم ومنكم، لا ذلك (٢).

وهذا يدل على انه ليس هو ملازمه، وليس هو إلا موحده مسأله ٢٥: د فت حجرة، ودعى الحرماء ان له مالاً، ساء الحكم، فان قرنه وه يكن لال وفاء سيوهم، وحدث دين آخر عد فت حجرة، سوى في قسمته من الحرماء، ليس حدثو عد فت حجرة عسره ومن الأولين. وبه قال الشافعي (٣).

وقد مك اخص به الحرماء ليس حدثو عد فت حجرة (٤).
ديلمنا: ان هذه دين ساوي في شئوت، ودمه حصة من الحجرة، فحب ان تساوى في عسمة، لأن تخصص قوه دون قوه يفتح لي دين.
مسأله ٢٦: من كان على غيره مال مؤجل من شهر، وأراد من عليه الدين ان يقرن موضع بعد مدة سنة، لم يكن لصاحب الدين معه منه ولا

(١) ليقوه ٢٨٠.

(٢) من بره ٢٨٩، حديث ٢٣٥٦، مسند ٣٦٣ و ٥١٠، سنن ترمذي ٤٤٣، حديث ٦٥٥.

وليس تكبرى ٥٠٦. خلاف سير في بعض العاظم.

(٣) المجموع ٣٤٢: ١٣.

(٤) جواهر الاكبل ٨٩: ٢، والمجموع ٣٤٢: ١٣.

مطالته بالكفيل. وانه قال الشافعي، وتوضيحه (١).

وقال مالك، به مطالته بالكفيل (٢).

دليلاً: أن الأصل براءة دمه من المحدثه بالكفيل، فمن أوجب دمه فعليه الدلالة.

مسألة ٢٧: إذا كان متبره أن جهده، فليس له أيضاً معه دمه وهو طاهر قوب لشافعي (٣)، وانه قال المرنى من أصحابه (٤).

وفي أصحابه من قال: به اعتد به بنفسه، أو معه من جهده (٥).

دليلاً: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

وبعد عن المسألة أيضاً أن هذا مدعى لاستحقاق على وجه مستأن في الحجاب، فكيف يطالبه بإقامة كفيل في الحال.

(١) مختصر المرنى ١٠٥، والمجموع ١٣: ٢٧٢، ومعني المحتج ٢: ١٥٧، والوحد ١: ١٧١، وفتح العزيز ١٠: ٢١٥، والذات ٢: ٢٢٢، وحاشية المختار ٥: ٣٨٤، وهدة ٧: ٣٢٩، وشرح لسانه عن الهدية بفتح شرح فتح نقدير ٧: ٣٢٩، ولعلي لا بد من إمامة ٤: ٥٤٩، وندائع الصائغ ٧: ١٧٣.

(٢) المجموع ١٣: ٢٧٢، وفتح العزيز ١٠: ٢١٥.

(٣) المجموع ١٣: ٢٧٢ - ٢٧٣، وفتح العزيز ١٠: ٢١٦.

(٤) ثم أقف عليه في مظانه من الكتب المتوفرة.

(٥) وهو قول الاصطحري والقاسمي الروياني، انظر المجموع ١٣: ٢٧٣، وفتح العزيز ١٠: ٢١٦.

كتاب الحجر

مسألة ١: الإثبات دلالة على بلوغ المسلمين وشركتي.

وقال أبو حنيفة: الإثبات ليس بدلالة على بلوغ المسلمين، ولا لشركتي، ولا يحكم به بحال (١).

وقال الشافعي: هو دلالة على بلوغ لشركتي (٢)، وفي دلالاته على بلوغ المسلمين قولان (٣).

دليلاً: إجماع العروة، وأحارهم (٤) من غير تفصيل.

وأيضاً ما حكم به سعد بن سعد (٥) في بني قريظة، فإنه قال: حكمت أن يقتل مفاتيهم، ويسبي ذرارهم، وأمر بأن يكشف عن مؤثرهم، فمن ثبت فهو من المفاتنة، ومن لم يست فهو من الذررى، فبيع ذلك لبي صلى الله عليه وآله

(١) عمدة بقاري ١٣ ٢٣٩، وحاشية رقم مختار ١٥٣٦، والمجموع ١٣ ٣٦٤، ومعني لابن قدامة ٥٥٦:٤، والشرح الكبير ٤:٥٥٧، وفتح العزيز ١٠:٢٧٩.

(٢) المجموع ١٣ ٣٦٤، والبرهان ١ ١٧٦، ومعني المحتاج ٢ ١٦٧، ومعني لابن قدامة ٥٥٦:٤، والشرح الكبير ٤:٥٥٧، وعمدة بقاري ١٣ ٢٣٩، وفتح العزيز ١٠ ٢٧٧.

(٣) المجموع ١٣ ٣٦٤، والبرهان ١ ١٧٦، ومعني لابن قدامة ٤:٥٥٦، والشرح الكبير ٤:٥٥٦، وفتح العزيز ١٠ ٢٧٧.

(٤) الكافي ٧:١٩٧ حديث ١.

(٥) سعد بن سعد بن النعمان بن امرئ القيس الأنصاري، الأموي ثم الأشعري. أبو عمرو. اسم عن يد مصعب بن عمير لما أرسله لبي صلى الله عليه وآله إلى المدينة ليعلم المسلمين شهد بداراً وهداً والخيلق ومات سنة خمس من الهجرة النبوية تهديت ٣ ٤٨١، ورواه عنه ٢٩٦-٢٩٩.

وحكي عن مالك أنه قال: البلوغ: ما يعطى الصوت، وأن سنن
لعصرون وهو رأس لاف، وأما سن فلا يعطى به السمع (١).
وقال داود: لا يحكم بالبلوغ بالسن (٢).
دليلاً: إجماع الفرق، وأحد ربه قد أورد به في كتاب الكبير (٣).
وروى أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «إذا سنكمل المولود
حس عشرة سنة كتب ما له، وما عساه، وأحدث منه الحدود» (٤).
وروى عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله
عم يدور سن ثلاث عشرة سنة فردى، ولم يرقى سبع، وعرضت له
وأن سن ربع عشرة سنة فردى، ولم يرقى سبع، وعرضت له حدق و
خمس عشرة سنة، فأجازني في المقاتلة (٥).

فمن حكمه وهو لرد وذخيرة، وسنه وهو السن.
مسألة ٣: لا يدفع ما إذا أصبى، ولا يعطى حقه حتى يسع روحه فيه.
ذكره، ويكون رشيد وحده. أن يكون مصححاً له، عدلاً في دينه، ود كان
مصححاً له غير عدل في دينه، أو كان عدلاً في دينه غير مصححاً له، فله

(١) المجموع ١٣: ٣٦٢.

٢ مجموع ١٣: ٣٦٢.

(٣) الكافي ١٩٧، ٧ (باب حد العلام والحد)، الحديث ٢٠٩، والتهذيب ٩: ١٨٣-١٨٤ حديث
٧٣٩ و ٧٤٢، ومن لا يحضره الفقيه ٤: ١٦٣ حديث ٥٧٠ و ٥٧٥.(٤) حكمة حجة الله، المحقق ٢٣: ١٢٤، مسبق في حديثه
له وهو من مسبق له الإمام في النهاية رواه الدارقطني بمساعده طبعته في الأفراد وغيرها
وهو من مسبق له مسبقاً، وذكره المسبق في السنن الكبرى عن قتادة عن أنس، ورواه نوافعي
كفي في صحيحه ١: ٣٨١.

(٥) السنن الكبرى ١: ٥٥، مسبق حد ١٣: ٤١٠، ١٢٤، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١

لا يدفع اليه ماله. وانه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: إذا كان مصححاً لماله، ومدبراً له، وجب فك الحجر عنه، سواء كان عدلاً في دينه، مصححاً له، أو لم يكن (٢).

دليلنا: قوله تعالى: «فإن آتستم مهمم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم» (٣) فاشترط الرشد، ومن كان فاسقاً في دينه كان موصوفاً بالغيّ، ومن وصف بالغيّ لا يوصف بالرشد، لأن الغيّ والرشد صفتان متاويتان، لا يجوز اجتماعهما.

ولأنه إذا كان عدلاً في دينه، مصححاً له، فلا خلاف في حوار دفع المال اليه، وليس على حوار الدفع مع المراد إحدى صفتين دس.

وروى عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى: «فإن آتستم مهمم رشداً» (٤) هو أن يبيع ذا وفار، وحتم، وعقل (٥).

و يدل أبصاً على ذلك قوله تعالى: «ولا يؤمر لسفه أموالكم التي جعل الله لكم قياماً» (٦) والقاسم سفيه

(١) الام ٣ ٢١٥، ومختصر لمري ١٠٥، والمجموع ١٣ ٣٦٨، ونوحد ١ ١٧٦، وفتح العزيز ١٠ ٢٨٦، والمعني لأبن قدامة ٤ ٥٦٦، ومعني المحد ٣ ١٦٨، ودراسة المحبد ٢ ٢٦٨، وبعده السالك ٢ ١٣٨، والشرح الكبير ٤ ٥٥٩، والتفسير الكبير بر ي ٩ ١٨٨، وشرح معانيه على الهدية ٣١٥:٥، ولبسوط ٢٤ ١٥٧.

(٢) كتاب ٢ ١٧، وسبوط ٢٤ ١٥٧، وبدائع الصلتع ٧ ١٧٠، وشرح فتح القدير ٥ ٣٢١ - ٣٢٢، ٣١٤:٧ و٣١٥، وشرح معانيه على الهدية به مش شرح فتح القدير ٧ ٣١٥، واماوى الخليفة ٥ ٥٦، وحاشية رذ مختار ٦ ١٥٠، والمعني لأبن قدامة ٤ ٥٦٦، وشرح الكبير ٤ ٥٥٩، والمجموع ١٣ ٣٦٨، والتفسير الكبير بر ي ٩ ١٨٨، وفتح العزيز ١٠ ٢٨٦.

(٣) و(٤) النساء ٦.

(٥) أخرجه السيوطي في الدر المنثور ٢: ١٢١ في منه الآية الكريمة، والنووي في المجموع ١٣: ٣٦٨.

(٦) النساء ٥.

دفع إليها، لكن لا يجوز لها أن تنصرف فيه إلا بدد روحها (١).
 دليلنا: إجماع المرفق، وقوله علي (حتى إذا سعو سكاح) (٢)، وإبنا لمعي
 رقب السكاح، وأيضاً قوله نعي: «ول آسم مهم رشداً فادفعوا إليهم
 أموالهم» (٣) ولم يشرط الروح، فمن ادعى فعله دلالة.
 مسألة ٦: إذا كان لها روح فنصرفها لا ينصرف في ذلك روحها، وروي أن
 ذلك يستحب لها. وبه قال الشافعي (٤).
 وقول مالك: لا يجوز لها تنصرف إلا بدد روحها (٥).
 دليلنا: قوله نعي: «ول آسم مهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم» (٦) ولم
 يشرط لروح، ولا دد، فمن ادعاه فعليه الدلالة.
 وروي أن لفصل أرسلت إلى رسول الله قدحاً من لبن، وهو وقف
 بعرفة، فشربه (٧)، ولم يسأل عن ذلك روحها.
 وروي أن أساء بنت أبي بكر قالت: يا رسول الله أتني أمي رابعة
 "صمها" فقال النبي صلى الله عليه وآله: «نعم» (٨) وم يعتز إذل روحها
 الربيع.

مسألة ٧: إذا بيع أخصى، وأوبس منه رشداً، ودفع إليه ماله، ثم صار مملوكاً

(١) نسخة بخط ٢١٦ و ٢١٨، ونسخة بخط ١٣١٢، ومعني لاس قدامة ٥٦، والنسخة المكتبة
 ٥٦١:٤، والمجموع ٣٧٢:١٣، وفتح الميرز ٢٨٦:١٠.

(٢) و (٣) نسخة ٦.

(٤) الام ٣١٦.٣ و ٢١٧، والمجموع ٣٧٢:١٣.

(٥) نسخة بخط ٢١٦ و ٢١٨، ونسخة بخط ١٣١٢ و ١٤٦٦، والمجموع ٣٧٢:١٣، ومعني لاس قدامة
 ٥٦١:٤، وسيل السلام ٨٨٢.٣، وفتح الميرز ٢٨٦:١٠.

(٦) نسخة ٦.

(٧) رواه أحمد بن حنبل في مسنده ٣٣٨:٦ و ٣٤٠ باختلاف يسير في بعض الألفاظ.

(٨) رواه أحمد بن حنبل مسنده وطرق وخط مختلفة، منها ورواه في مسنده ٣٤٤:٦ فلاحظ.

مصيغاً لماله في المعاصي، ححر عليه. وبه قال الشافعي، ومالك، وأحمد وسحق، والاوزاعي، وأبو ثور، وأبو عبيد وغيرهم (١)، وهو مذهب أبي يوسف، ومحمد (٢).

وقال أبو حيفة وزفر: لا يححر عليه وتصرفه فاعدي ماله (٣).

وحكي ذلك عن السخمي وابن سيرين (٤).

دليلنا قوة تعالى: «فإن كان الذي عليه الحق سقيماً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالعدل» (٥).

وقيل: السقيه المبذون والصغير، والشيخ الكبير، والذي لا يستطيع أن يمل المغلوب على عقله (٦).

فذلك هذا على أن المبذر يحجر عليه.

وأيضاً قوة تعالى: «ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً» (٧) والمبذر سفيه، فوجب أن لا يدفع إليه المال.

(١) الام ٣: ٢١٩، ومختصر المزني ١٠٥، والمجموع ١٣: ٣٧٧، والفتاوى لابن قدامة ٤: ٥٦٨، والشرح الكبير ٥٧٠: ٤، وبداية المجتهد ٢: ٢٠٦، وأبوعبيد ١: ١٧٦، والتفسير الكبير ٩: ١٩٠، وفتح المبرور ١٠: ٢٨٥، وبيل الأوطار ٥: ٣٦١، والقرطبي ٥: ٣٠٥.

(٢) المجموع ١٣: ٣٧٧، والفتاوى لابن قدامة ٤: ٥٦٨، وشرح الكبير ٤: ٥٧٠، وبيل الأوطار ٥: ٣٦٨، وتفسير القرطبي ٥: ٣٠٥.

(٣) شرح معتمد ١: ٣٦١، والمجموع ١٣: ٣٧٧، وندوة مجتهد ٢: ٢٧٦، وفتاوى لابن قدامة ٤: ٥٦٨، والشرح الكبير ٤: ٥٧٠، وتفسير الكبير ٩: ١٩٠، وفتح المبرور ١٠: ٢٨٥، وبيل الأوطار ٥: ٣٦٨، وتفسير القرطبي ٥: ٣٠٥.

(٤) المجموع ١٣: ٣٧٧، وندوة مجتهد ٢: ٢٧٦، وفتاوى لابن قدامة ٤: ٥٦٨، والشرح الكبير ٤: ٥٧٠، وبيل الأوطار ٥: ٣٦٨.

(٥) لقرة ٢٨٢.

(٦) نظر لفتاوى لابن قدامة ٤: ٥٦٩-٥٧٠.

(٧) لساء ٥.

وروي بغير هذه الآية عن س عاص: أن لا يدفع الإنسان ماله إلى امرأته، وإن من يرمه نفسه، ولكن يحفظه نفسه، ويتفق منه بالمعروف (١).
وأَيْضاً قال ابنه عاص: «بأن المدرس كدس بحوال الشططين» (٢) فذم المدرس، فوجب المنع، ولا يصح منع الآء الحجر.
وروي عن النبي عليه السلام أنه قال: «فصو عن أيدي سمهاتكم» (٣) ولا يصح القبض إلا بالحجر.
وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أن الله كره لكم ثلاثاً قبل ومهلى» (٤) كسرة السؤال، وصاعقة السوء (٥) وما يكرهه الله تعالى لا يكون إلا محرماً، ويجب المنع منه.

وروي عروة بن الزبير أن عثمان بن جعفر ساع بعاً، وإلى الزبير، فقال له: أني قد سمعت بعاً، وأن عبداً يريد أن يتي عثماناً ويسأله أحجر عني، فقال الزبير: أن شريكك في بيعه، ثم أتى على عثمان، فهدى له. إن ابن جعفر ابتاع بيع كذا، فأحجر عليه، فقال الزبير: أن شريكه في بيعه، فقال عثمان: كيف أحجر على رجل شريكه الزبير (٥).

(١) ذكره السيوطي في تاريخ مشهور ٢، ١٢، وعروة بن الزبير في تفسيره ٥، ٢٩، حواه فلاحي ١١٢.

(٢) الأسير ٢٧.

(٣) لم ألق لهذا الحديث في المصادر المتوفرة مكاناً.

(٤) روى عنه في صحيحه ٣، ١٣٤١، حديث ١٣، وفيه ما أنه كره لكم ثلاثاً: نفس وبقول، وكثرة نسوة، وأصابعه، وأنها في سنة ٦٣٦، مثله، وروى حواه مسلمة، ثم أورثها في نفس الباب حديث ١٠، ٢، و١٤، فلاحي، وكذا في حواه في مؤلف ٢، ٩٩٠، حديث ٢، وأحمد بن حنبل في مسنده ٢، ٣٢٧، ٢٤٦، ٢٤٩.

(٥) يختلف في حفظ الحديث ورواه في حكمه هذه الفصحة وقد كلف بحمله، نحو ما تقدم بغيره على سبيل المثال، رواه الشيخ في مسنده الكبير ٦، ٦١، وعروة بن الزبير في تفسيره ٥، ٣٠، ٣١، وأبو حنيفة في مجموع ١٣، ٣٧٦، وأبو حنيفة في شخصه ٣، ٤٣، حديث ١٢٤٥، وس حرره في المحلى

ولم يقل عثمان، ولا أحد، أن الحجر على العاقل لا يجوز.
وروى أبو بكر بن لمير أن عثمان مرسحة، فسأل عنها، فقالوا: مملوءة،
اشترها عبد الله بن جعفر بن أبي أمية، فقال: ما يسترني أنها لي بنعلي هذه، ثم لقي
عبيد، فقال له: ألا تأخذ عني بد من حيك، اشترى سبعة بساتين ألباناً،
ما يسترني أنها بنعلي (١).

وهذا يدل على أن محجر حائض جامع الصحة، لأن أحد أهم لم يسكره،
وأما دفعه برير بمشاركة، ومتع عثمان لكون برير شريكاً فيه.
مسألة ٨: إذا صدر مسدّد، لا أنه غير مدّن، والأحوط أن يحجر عليه.
وللشافعي فيه وجهان:

أحدهم مثل ما قسأه، وهو حنظل في العباس بن سريج (٢).
والثاني لا يحجر عليه وهو احتدر المزي (٣).
دليل قوة تعالى: «ولا سئوا السفهاء أموالكم» (٤) وروى عنهم عليهم
السلام^{عليهم} قالوا: «اشربوا لخم سفه» (٥) فوجب أن يجمع دفع أدب الله.
مسألة ٩: المحجور عليه إذا كان له بقعة صلاحية. وبه دل جميع الفقهاء (٦).

كتاب الصلح

مسألة ١: يصح على الإنكار جائر. وبه قال أنوحيقة، ومالك، وقالوا:
لا يكون الصلح إلا مع الإنكار (١).

وقال لشافعي: لا يجوز صلح على الإنكار، قال: وصورة المسألة أن يدعي
رجل على غيره عساً في يده، أو ديباً في دمنه، فنكر المدعى عليه، ثم صاحبه منه
على ما رتبته عليه، لم يصح صلح، ولم يملك المدعي مال الذي قبضه من
المدعى عليه، وله أن يرجع قبضه به، ووجب على المدعي ردّه عليه، وكان
على دعواه كما كان قبل الصلح، وإن كان قد صرح بإسائه بما دعاه عليه،
واسقاط حقه عنه، لأنه أراه يسلم له ما قبضه، فإذا لم يسلم ماله، لم يلزمه
مأخذه (٢).

وعندنا، وعند أبي حنيفة ومالك يملك المدعي المال، وليس للمدعى عليه
مطالبته به.

(١) انساب ١١١: ٢، وسيف ٥٠٤: ١، والموطأ ١٣٩: ٢٠ و ١٤٣-١٤٤، ومدايع مصانيع ٤٠: ٦،
وشرح فتح لقدير ٢٤٧، وشرح المصنف على الهداية هامش شرح فتح القدير ٢٤٧، وتبيين الحقائق
٣٠: ٥، ومدة الكرى ٣٧٤: ٣٧٥، وبلغة مالك ١١٦: ٢، وبدية المجتهد ٢٩٠: ٢، والام
٢٢٨: ٣، والمجموع ١٣: ٣٨٨، وسعي لاس عدمه ١٠: ٥، والشرح الكبير ١٠: ٥، وسحر الزخار ٩٥: ٦.
(٢) الام ٣: ٢٢١ و ٢٢٨، والمجموع ١٣: ٣٨٨، وسعي لاس عدمه ١٠: ٥، وسراج المودع ٢٣٤،
وكدة الأبحر ١٦٧: ١٠، وسعي لاس عدمه ١٠: ٥، والشرح الكبير ١٠: ٥، وبدية المجتهد ٢٩٠: ٢،
وسيف ٥٠٤: ١، والموطأ ١٣٩: ٢٠، ومدايع مصانيع ٤٠: ٦، وشرح فتح لقدير ٢٩٧، وتبيين
الحقائق ٣٩: ٥، والبحر الزخار ٩٥: ٦.

دليلاً: قوله تعالى: «وواصلح حير» (١) ولم يفرق بين الأقرار والإقرار.

وقوله عنه اشلام: «الصلح حائز بين المسلمين» (٢) وم يفرق.

وروى عنه عليه السلام أنه قال: «كل مال وفي السرح به عرصه وهو صدقة» (٣) فوجب أن يكون ما بذله المدعى عليه حائزاً، ويكون صدقة، لأنه قصد به وقاية عرصه.

مسألة ٢: إذا أخرج من دهره وشأراً في طريق المسلمين، وكان عاباً لا يبصر دهره، ترك ما لم يعارضه فيه واحد من المسلمين، فإن عارض فيه واحد منهم وجب قلعه. وبه قال أبو حنيفة (هـ).

وقال الشافعي: لا يجب قلعه إذا لم يبصر بالمارة، وتروث (٦). وبه قال مالك، والأوزاعي، وأحمد، ومشاف، وأبو يوسف، ومحمد (٧).

(١) نسخة ١٢٨.

(٢) من لا يخبره عنه ٣ حديث ٥٢، وحب ٢٢٦، حديث ٥٤، وسنن أبي حنيفة ٣، حديث ٩٧، وسنن أبي داود ٣٠٤، حديث ٣٥٩٤، وسنن أبي حنيفة ٣٥٢، وسنن أبي حنيفة ٦٥٠٦٣، وسنن أبي حنيفة ٤٩٠٢، وسنن أبي حنيفة ٣٦٦٢، وسنن أبي حنيفة ٧٨٨٠٢.

(٣) ما أخرجه عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «كل ما عارض صدقة، ولا تفرق بين رجلين على شيء واحد» (١) ورواه عنه غيره من الصحابة. وذكر في سنن أبي حنيفة ١٠٣، حديث ١٠٠٠، وسنن أبي حنيفة ٢٤٢، وسنن أبي حنيفة ١٣٦٠٢، وجميع الزوائد ١٣٦:٣.

(٤) الروض وفي أن خرج أحدهما من دهره، وهو عليه، وعرضه من غير أن يفرق في جميع البحرين ٢٥٥:٦ مادة (رشد).

(٥) نسخة ٢٤٢، وجميع ١٣، وسنن أبي حنيفة ٣٤٠، وسنن أبي حنيفة ٢٤٠٢٧، وسنن أبي حنيفة ٢٤٠٢٧.

(٦) الإله ٢٢١٣، وجميع ٢٢٢، وجميع ٣٣٦٦، وجميع ٤٠٣، وجميع ١٠٦، وسنن أبي حنيفة ١٨٢:٢، والسراج الوهاج: ٢٣٥، وكفاية الأحياء: ١٦٨٨.

(٧) ببسوط ١٤٤٢، وجميع ١٣، وجميع ٣٩٦، وجميع ٤٠٢، وجميع ٤٠٣، وسنن أبي حنيفة ٣٤٠، وسنن أبي حنيفة ٢٧:٥، وجميع المحتاج ١٨٢:٢.

وإنما هو مضمون وأما غير عليه حدود. وفي الحكمه روح من حدود له. وفي
قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: يحكيه، وحفظه حب حديثه، كونه حديثاً
وحد، فان كان واحداً فلا نقده، ولا خلاف (٢).

دليلنا: قوله عليه السلام: «اسية على مدعي وانص على المدعي منه»، ولم يفرق.

وأيضاً فإن هذا الحفظ قل صرح خدوع عنه كـ ...
بلا خلاف، فإن قال بطرح خدوع بغير حكم، فعليه ...
لصاحب الخدوع: أقم البينة على أنك وصفت هذه الخدوع قد حق، وإن لم يمتد
والأمر كان على حاله قبل وضعها فيه.

وأيضاً فوضع الخدع يجوز أن يكون مدنية، لأن في ذلك من يوجب
 عبارة ذلك وهو مدني، فانه قال: حذر على راسه بموته عند الله؛ (لا تمنع
 أحدكم حذره أن يضع حشمة على حذره) ١٤١١.

مسألة ٥: إذا سارع في نية، أخدمه ركعاً، ولا حر أحد منهما، ولم يكن مع أحدهما نية، جعلت بينهما نصيبين. وهو أن أواسطى بروري ٥.

(الم ٢٥٣) وتفسيره من ١٠٦، وعلى الحد = ١٩٢، و - م = ٢٣٩، والمجموع

7A 4 2000 - 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024 2025 2026 2027 2028 2029 2030 2031 2032 2033 2034 2035 2036 2037 2038 2039 2040 2041 2042 2043 2044 2045 2046 2047 2048 2049 2050 2051 2052 2053 2054 2055 2056 2057 2058 2059 2060 2061 2062 2063 2064 2065 2066 2067 2068 2069 2070 2071 2072 2073 2074 2075 2076 2077 2078 2079 2080 2081 2082 2083 2084 2085 2086 2087 2088 2089 2090 2091 2092 2093 2094 2095 2096 2097 2098 2099 2100 2101 2102 2103 2104 2105 2106 2107 2108 2109 2110 2111 2112 2113 2114 2115 2116 2117 2118 2119 2120 2121 2122 2123 2124 2125 2126 2127 2128 2129 2130 2131 2132 2133 2134 2135 2136 2137 2138 2139 2140 2141 2142 2143 2144 2145 2146 2147 2148 2149 2150 2151 2152 2153 2154 2155 2156 2157 2158 2159 2160 2161 2162 2163 2164 2165 2166 2167 2168 2169 2170 2171 2172 2173 2174 2175 2176 2177 2178 2179 2180 2181 2182 2183 2184 2185 2186 2187 2188 2189 2190 2191 2192 2193 2194 2195 2196 2197 2198 2199 2200 2201 2202 2203 2204 2205 2206 2207 2208 2209 2210 2211 2212 2213 2214 2215 2216 2217 2218 2219 2220 2221 2222 2223 2224 2225 2226 2227 2228 2229 2230 2231 2232 2233 2234 2235 2236 2237 2238 2239 2240 2241 2242 2243 2244 2245 2246 2247 2248 2249 2250 2251 2252 2253 2254 2255 2256 2257 2258 2259 2260 2261 2262 2263 2264 2265 2266 2267 2268 2269 2270 2271 2272 2273 2274 2275 2276 2277 2278 2279 2280 2281 2282 2283 2284 2285 2286 2287 2288 2289 2290 2291 2292 2293 2294 2295 2296 2297 2298 2299 2300 2301 2302 2303 2304 2305 2306 2307 2308 2309 2310 2311 2312 2313 2314 2315 2316 2317 2318 2319 2320 2321 2322 2323 2324 2325 2326 2327 2328 2329 2330 2331 2332 2333 2334 2335 2336 2337 2338 2339 2340 2341 2342 2343 2344 2345 2346 2347 2348 2349 2350 2351 2352 2353 2354 2355 2356 2357 2358 2359 2360 2361 2362 2363 2364 2365 2366 2367 2368 2369 2370 2371 2372 2373 2374 2375 2376 2377 2378 2379 2380 2381 2382 2383 2384 2385 2386 2387 2388 2389 2390 2391 2392 2393 2394 2395 2396 2397 2398 2399 2400 2401 2402 2403 2404 2405 2406 2407 2408 2409 2410 2411 2412 2413 2414 2415 2416 2417 2418 2419 2420 2421 2422 2423 2424 2425 2426 2427 2428 2429 2430 2431 2432 2433 2434 2435 2436 2437 2438 2439 2440 2441 2442 2443 2444 2445 2446 2447 2448 2449 2450 2451 2452 2453 2454 2455 2456 2457 2458 2459 2460 2461 2462 2463 2464 2465 2466 2467 2468 2469 2470 2471 2472 2473 2474 2475 2476 2477 2478 2479 2480 2481 2482 2483 2484 2485 2486 2487 2488 2489 2490 2491 2492 2493 2494 2495 2496 2497 2498 2499 2500 2501 2502 2503 2504 2505 2506 2507 2508 2509 2510 2511 2512 2513 2514 2515 2516 2517 2518 2519 2520 2521 2522 2523 2524 2525 2526 2527 2528 2529 2530 2531 2532 2533 2534 2535 2536 2537 2538 2539 2540 2541 2542 2543 2544 2545 2546 2547 2548 2549 2550 2551 2552 2553 2554 2555 2556 2557 2558 2559 2560 2561 2562 2563 2564 2565 2566 2567 2568 2569 2570 2571 2572 2573 2574 2575 2576 2577 2578 2579 2580 2581 2582 2583 2584 2585 2586 2587 2588 2589 2590 2591 2592 2593 2594 2595 2596 2597 2598 2599 2600 2601 2602 2603 2604 2605 2606 2607 2608 2609 2610 2611 2612 2613 2614 2615 2616 2617 2618 2619 2620 2621 2622 2623 2624 2625 2626 2627 2628 2629 2630 2631 2632 2633 2634 2635 2636 2637 2638 2639 2640 2641 2642 2643 2644 2645 2646 2647 2648 2649 2650 2651 2652 2653 2654 2655 2656 2657 2658 2659 2660 2661 2662 2663 2664 2665 2666 2667 2668 2669 2670 2671 2672 2673 2674 2675 2676 2677 2678 2679 2680 2681 2682 2683 2684 2685 2686 2687 2688 2689 2690 2691 2692 2693 2694 2695 2696 2697 2698 2699 2700 2701 2702 2703 2704 2705 2706 2707 2708 2709 2710 2711 2712 2713 2714 2715 2716 2717 2718 2719 2720 2721 2722 2723 2724 2725 2726 2727 2728 2729 2730 2731 2732 2733 2734 2735 2736 2737 2738 2739 2740 2741 2742 2743 2744 2745 2746 2747 2748 2749 2750 2751 2752 2753 2754 2755 2756 2757 2758 2759 2760 2761 2762 2763 2764 2765 2766 2767 2768 2769 2770 2771 2772 2773 2774 2775 2776 2777 2778 2779 2780 2781 2782 2783 2784 2785 2786 2787 2788 2789 2790 2791 2792 2793 2794 2795 2796 2797 2798 2799 2800 2801 2802 2803 2804 2805 2806 2807 2808 2809 2810 2811 2812 2813 2814 2815 2816 281

(٢) اسود ۱۵۶ : عوارضه ۹۹ و منی ۳ - قنده ۲۴ - ز ۱۰۰ =

١٦٩:١٢، وفتح المبرور ٢٢٣:١٠ - ٢٢٤.

{٣} لكي ٤١٥:٧ حديث ٢، ومي لا يجره اسعه ٢٠٠٣ حديث ٥٢، والتعليق ٢٢٩:٦ حديث ٥٥٣،

وصحیح ابجد ری ۳ ۱۸۶۱ء مصر دہ قصی ۱۵۷ حدیث ۸ و ۲۱۸ حدیث ۵۳

(٤) مسيد احمد + حسن ٢ ٣٤٤ + ٤٤٧ و - خسرو ٢ ٦٨ و منحصر حيدر ٣ ٤٤٠ و جلاله نبي

اھدی فی کبر اعمال ۶۱-۹۰ حقیث ۲۴۹۱۶ عن الخزانگی و مساوی الأھلاق

(٥) فتح التحرير ١٠: ٢٣٤

وقال أبو حنيفة وباقي الفقهاء: يحكم بذلك لبراك (١).
دليلنا: أنه لا دلالة على وجوب تقديمه على الآخر، فمن ادعى تقديمه فعليه
الدلالة.

مسألة ٦: إذا كان حائط مشترك بين نفسي، لم يجر لأحدهما أن يدخل فيه
حشة حفيضة لأنصر دخله صرراً كثيراً إلا بأذن صاحبه. وبه قال الشافعي
في الجديد (٢).

وقال في مبدع: يجوز ذلك (٣). وبه قول مالك (٤).
دليلنا: أنه قد ثبت أن الحائط مشترك بينهما، فلا يجوز له مع ذلك استصرف
فيه إلا بأذن صاحبه وشريكه، فمن ادعى جواز ذلك فعليه الدلالة.
وروي عن أبي حنيفة عليه وآله أنه قال: «لا يجر مال امرئ مسلم إلا
بطيب نفس منه» (٥) وهذا الحائط فيه ملك لشريكه، فلم يجر لأحدهما إلا
بطيب نفس من الآخر على ظاهر الخبر.

مسألة ٧: إذا كان حائط مشترك بين نفسي، فأذن أحدهما لصاحبه أن
يضع عليه حشاً يبني عليه، فبني عليه، ثم تهدم السقف أو وقع، فليس له أن
يعيدها إلا بأذن محدد. وهو أحد قولي الشافعي، ومالك (٦).

- (١) لسان المصنف ٤٩٥، والوجيز ٥٧٨، والمبدع ١٠١، وفتح العزيز ١٠٣٤.
(٢) المجموع ١٣٤٥، والوجيز ١١٦١، ومعنى المحتاج ١٨٩٢، وسراج الموضح ٢٣٧، ومعنى
الأس قدامة ٣٧٥، وسراج الكبير ٣٦٥، وفتح العزيز ٣١٦١.
(٣) معني المحتاج ١٨٩٢، وسراج الموضح ٢٣٧، والمجموع ١٣٤٥، والوجيز ١٧٩٩، وفتح العزيز
٣١٦١، ومعني الأس قدامة ٣٧٥، شرح الكبير ٣٧٥.
(٤) المعني الأس قدامة ٣٧٥-٣٨، والشرح الكبير ٣٧٥، وفتح العزيز ٣١٥.
(٥) من ندرت طي ٣٦٣، ومسند أحمد بن حنبل ٧٢٥، والسنن الكبرى ١٠٠٦، وتلخيص الحبير
٤٥٣.
(٦) المجموع ١٣٤٥، ومعني المحتاج ١٨٩٢، وسراج الموضح ٢٣٦، ومعني الأس قدامة ٤٠٥، ٤١٠.

والقول الآخر: أنه يجوز ذلك له (١).

دليلاً: أن عدده يحتاج إلى دليل، والأصل أن لا يجوز له أن يضع يده، وليس الأدن في الأول إذناً في الثاني.

مسألة ٨: إذا كان رجل يبيع وعنه عرفة لآخر، وقد راع في سلف سبب
لدي عنه العرفة، ولم يكن لأحدهم شهادة اقترع بينهما، فمن حرج سببه حيف
لصاحبه، وحكم له به.

وإن قلنا: أنه يفسد بينهما بصفين، كان حائراً.

وقال الشافعي: يحيف كل واحد منهما، وقد خلعا جعل بينهما بصفين (٢).

وقال أبو حنيفة: فهو قوب صد حب السفل، وعلى صد حب العلو لبيته (٣).

وقال مالك: لقوب قوب صد حب العلو، وعلى صاحب السفل ببيته (٤).

دليلاً: إجماع لقوله على أن كل مجهول يستعمل فيه المهرجة، وهذا من الأمر
المشبه.

مسألة ٩: إذا كان بين رجلين حائط مشترك بينهما، وأرد أحدهم أن
يبنيه، وطالب الآخر لانه في معه، فإنه لا يجزى على ذلك.

وكذلك إن كان بينهما برزخ فله أن يأخذ منه السقف، لا يجزى عنه.

وكذلك إن كان بينهما دولاب يحد أي العمارة، وطالب شريكه السقف،
لا يجزى عليه.

وكذلك إن كان السفل لواحد والعلو لآخر فأيهما، فلا يجزى صد حب السفل

(١) معي محتاج ١٨٩٢، والمصنف ١٣ ٤٠٩، شرح الترمذي ٢٣٦، وفتح المبرور ١ ٣١٦، ومعني
لابن قدامة ٤٠٥.

(٢) الأم ٢٢٦٣، ومختصر الترمذي ٦، وفتح المبرور ١ ٣٣٤، وفتح المبرور ٢ ١٧.

(٣) لمبوط ١٥٨٢، والعلو هدية ١ ٣٢، وفتح المبرور ١ ١٧١، وفتح المبرور ١ ٣٣٤.

(٤) الشرح الكبير ١٧١: ١٢، وفتح المبرور ١٠ ٣٣٤-٣٣٥.

على إعادة الحيطان التي تكون عليها الغرفة.

ولشاعبي في هذه المسائل قولان:

أحد عشر من مائة، وهو قوله في حديث (١) وبه قول أبو حنيفة (٢).

ولآخر قوله في مائة، خبر عنه (٣)، وبه قول مالك (٤).

ووب في مسألة يعرفه أنه يجره صاحب نسف على أربعة مائة، ولا يجرم

صاحب العنوشياً.

والثاني: لا يجبر عليه (٥).

دليلاً: الأصل برقة دمه، فمن أوجب إحداه على المفقعة فعنده الدلالة.

وأيضاً قول أبي صني الله عليه وآله: «لا يجل من أمر مائة، لا تطيب

نفس منه» (٦) فيجب أن يجبر شريكه على الألف، لا تطيب نفس منه.

مسألة ١٠: إذا ألتف رجل على غيره ثوباً يسوى ديناراً، فأقرله به وصاحبه

على دينارين، لم يصح ذلك. وبه قول الشافعي (٧).

وقال أبو حنيفة: يجوز ذلك (٨).

(١) لام ٢٢٦٣، عمدة ٦، مجمع ١٣٥١٣، ومعه مجمع ٩٠٢، والشرح الوهاب

٢٣٧، ووجه ١٦٩، فتح ١٠٣٢، ومعنى لا دمه ٤٩٥، والشرح الكبار ٤٧٥

(٢) التيسير ٢٠١٥٩، والحدود ٣٤٠، ومعنى لا دمه ٤٩٥، والشرح الكبار

٤٧٥، وفتح العزيز ١٠: ٣٢٠.

(٣) المجموع ١٣: ٤١٤، والشرح الوهاب: ٢٣٧، وفيه ٢: ١٩، وفتح العزيز ١٠: ٣٢١، والمعي

لا دمه ٤٩٥، والشرح الكبار: ٤٧٥.

(٤) معني لا دمه ٤٩٥، والشرح الكبار: ٤٧٥، وفتح العزيز ١٠: ٣٢٠.

(٥) فتح العزيز ١٠: ٣٢١.

(٦) معني لا دمه ٤٩٥، ومعه مجمع ١٣: ٢٦٣، ومعنى لا دمه ٤٩٥، والشرح الكبار ٤٥٣

(٧) المجموع ١٣: ٣٨٨.

(٨) شرح فتح ٣٦٦، وشرح معناه على هذه المسألة شرح فتح ٣٦٦، والمجموع

٣٨٨: ١٣.

دليلاً: أنه إذا ثبت عليه الثوب، وحب في دمه قيمته، بدلالة أن له مطالبة بقيمته، ويحب صاحب الثوب على أحدها، فاد ثبت أن القيمة هي ابواحة في دمه، فاقبمة ههما دينار واحد، فلو أخرج أن يصاحبه على أكثر من دينار كان يعبأ بدينار بأكثر منه، وذلك ربما لا يجوز.

مسألة ١١: إذا دعى عليه مالا مجهولاً، فأقر له به وصاحبه منه على مال معلوم صحّ الصبح. وبه قال أبو حنيفة (١).

وقال الشافعي: لا يصح (٢).

دليلاً: قول لبي صلتى الله عليه وآله: «الصبح حثرت من المسلمين إلا ما أحن حراماً أو حرم حلالاً» (٣)، وم يرق. وقوله تعالى: «والصبح خير» (٤)، ولم يفرق.

مسألة ١٢: إذا كان لرجل درر في رقاقين غير باعدين، وطهر كل واحدة منها إلى الأخرى، فأراد أن يفتح بين الدارين رداً حتى يسد كل واحدة منها إلى الأخرى، كان له ذلك وبه قال أبو حنيفة. وصحى من أصحاب الشافعي (٥).

وقال باقي أصحابه: ليس له ذلك (٦).

(١) ألف ٥٠٥، وأعيان الحديث ١: ٣٥٤ و ٢٥١، ومجموع ١٣: ٣٨٨، ومحر الزحار ٦: ٩٥

(٢) لام ٣: ٢٢٣، ومجموع ١٣: ٣٨٨، ومعني دس له ٥٥: ٢٥، وسراج كنه ٩٥، ومحر الزحار ٦: ٩٥

(٣) من لا يحضره الفقيه ٣: ٢٠٣ حديث ٥٢، وآله بكرى ٦: ٦٥، مسر سمردي ٣: ٦٣٥ حديث ١٣٥٢، وسنن أبي داود ٣: ٤٠٤ حديث ٣٥٩٤، ومذهب ٦: ٢٢٦ حديث ٥٤١

(٤) النساء: ١٢٨

(٥) المجموع ١٣: ٤١٣، ومعني المحتج ٢: ١٨٦، وسراج الوهاج ٢٣٦

(٦) المجموع ١٣: ٤١٣، ومعني المحتج ٢: ١٨٦، وسراج الوهاج ٢٣٦

قال أبو الطيب: ولأعرف خلافاً فيه.

دليلنا: أنه لا يسمع من لتصرف في منكه إلا بدليل، ولا دليل على ذلك.
وأيضاً فلا خلاف أنه يجوز أن يجعل امدارس داراً واحدة، فيرفع الحاجز
بينها، ويكون لها باب في الرفاقين على حالها. وهذا يدل على صحة ما قبله.

كتاب الحوالة

مسألة ١: تحتل هو اندي نفس خواه، ولاند من اعتر رصده. وبه قال
 جميع الفقهاء (١) إلا دود، وبه قال لا يعتر رصده، وممن أحله من عليه
 الحق على غيره لزمه ذلك (٢).
 دليلنا: أن أحمد بن محمد بن إدريس صحت الخولة، وبس على صحتها مع
 عدم رضاه دليل.

وقول أبي صلي الله عنه والدة: «إذا أحسن أحدكم على مني فيحتل» (٣)
 لمرد به الاستصحاب، لأنه إذا أراد أن يحسنه على غيره، استحب له أن يحسنه
 إليه، وبه من قضاء حاجة أحبه، وحاشه من ما يستعيه.

مسألة ٢: المحل عليه يعتر رضاه وبه قال لمربي في اختياره (٤)، وبه
 ذهب أبو سعيد الاصطخري (٥).

وذكر ابن سريج في التحريض أن الشافعي ذكر ذلك في لاهلاء

(١) مد ١٨٢، وبه عليه ٢٩٥ وكفه لاحد ١٧، وجميع ١٣ ٤٣٢، وفتح حرير
 ٣٣٨، وإرشاد أساري ١٤٣، وفتح ١٤٤ ٣٩٤، ومعني ٥٨٥، وإسراج
 أنوذج ٢٣٨، وحاشيه عليه عدد ١٥٣، وسراج الكبير ٦١٥، ومعني مجروح ١٩٣،
 والبحر الرخاير ٦٧: ٦٧.

(٢) (٣) وجميع ١٣ ٤٣٢، وبه عليه ٢٩٥، وسراج ٦٧ ٦٧.

(٣) السنن الكبرى ٧٠: ٦٧، والتحريض الخير ٤٦: ٣.

(٤) المجموع ١٣ ٤٣٢.

(٥) المجموع ١٣ ٤٣٢، وفتح حرير ١٠ ٣٣٩، والبحر الرخاير ٦٧ ٦٧.

مسألة ٥: إذا انتقل الحق من دمة المحل إلى محل عبء حوالة صحيحة، فتم لا يعود عليه، سواء في محل عبء على عبء حتى أداؤه، أو حمله حقه وحذف عند الحكم أو من مفسد. وأفسس وحجر عليه احكم وبه قول الشافعي (١)، وهو مروي عن أبي عبد الله (٢).

وقال أبو حنيفة: لا يرجع عبء الحق إلى حمله المحل عليه، أو من مفسد (٣).

وقال أبو يوسف ومحمد يرجع عليه في هذين الموضعين، وإذا أفسس وحجر عليه الحاكم (٤). وبه قال عثمان (٥).

دليلنا: أنه قد ثبت سبب الحق عن دمه، ولابد من انتقاله ثانياً إليه، فمن ادعى ذلك فعليه بدلائل، فمضى أن يبرمه الاحتياط، ولا يكون له الرجوع، ولأنه شرط للملاءة في الحوالة، فلو كان له الرجوع عند الاعسار لم يكن لشرط الملاءة فائدة.

مسألة ٦: إذا شرط محل في حوالة ملاءة المحل عليه، فوحده معسراً لم تصح احواله.

(١) الام ٣٢٨، ومختصر لمري ١٠١، والمجموع ١٣٠٣، ورشد الدري ١٤٣، وفتح مغير ١١٠٣، وسراج ٥٥٦، وعمدة ١٢٠٩، والمغني ١٠٩، ومعني المصالح ١٩٥:٢، والوحي ١٨٢، والبحر الرخا ٦٨٠٦.

(٢) المجموع ١٣٠٣، ومعني لاس قدمه ٥٩٥، ومختصر لمري ٦١٦.

(٣) الباب ١٠٩، وفتح ٥٥٦، وعمدة ١٢٠٩، والمغني ١٠٩، ومعني المصالح ١٩٥:٢، والوحي ١٨٢، والبحر الرخا ٦٨٠٦.

(٤) الام ٣٢٩، ومختصر لمري ١٠٧، ومب ١٠٩، ومعني ١٠٩، والمجموع ١٣٠٣، ومعني لاس قدمه ٥٩٥، ورشد الدري ١٤٣، والبحر الرخا ٦٨٠٦.

(٥) عمدة الفري ١٠٩، ومعني لاس قدمه ٥٩٥، وفتح بيري ٤٦٤، وندبه المجدد ٢٩٦٢.

وقول الشافعي: «دا شرط الختان ملاءه لختان عبده، فوحده معسراً، أو لم يشترط فوحده معسراً، صحت الحوالة (١)».

وقال أبو العباس بن سريج الذي يقتضيه أصول الشافعي أن يكون له الرجوع، «دا شرط الملاءة فوحده بخلافه (٢)، ولأول قول لمري، وهو الذي صحت به باقي أصحانه (٣)».

دليلاً: إجماع العروة، فإنهم يعتبرون الملاءة.

وأيضاً قول النبي صلى الله عليه وآله: «إذا حبل أحدكم على ملي فليحتل» (٤) فأمر بالاحتياان إذا كان ملياً، دون أن يكون معسراً
مسألة ٧: إذا اشترى رجل من عبده ألف درهم، ثم أحاب له باع المشتري بألف على رجل بمشتري عليه ألف درهم، وقيل سباع الحوالة، صحت الحوالة، ثم إن لمشتري واحد لم يعد عيأً فردة به، وفتح ابيع، فهو تبطل أم لا؟ الصحيح أنها تطل. وبه قول المرني، وأبو اسحاق (٥).
وقول أبو علي الطبري: ذكر المرني في الجامع الكبير. أن الحوالة صحيحة، واختاره هو (٦).

قال أبو حامد المروزي: طلست في عدة بيع من الجامع الكبير ومن

(١) الام ٣ ٢٢٩، ومجموع ١٣ ٤٣٧، ومعنى الخراج ٢ ١٩٦، وفتح المبرر ١ ٣٤٤، والمعنى لاس قدامة ٦٠٥، وشرح الكبير ٥: ٦٢.

(٢) مجموع ١٣ ٤٣٧، ومعنى الخراج ٢ ١٩٦، وفتح المبرر ١ ٣٤٤، ومعنى لاس قدامة ٦٠٥، وشرح الكبير ٥: ٦٢.

(٣) المجموع ١٣ ٤٣٧، ومعنى الخراج ٢ ١٩٦، وفتح المبرر ١ ٣٤٤، ومعنى لاس قدامة ٦٠٥، وشرح الكبير ٥: ٦٢.

(٤) النبي الكبير ٦ ٧٠، وفتح المبرر ٣ ٤٦٣.

(٥) مختصر مري ١٠٦، ومجموع ١٣ ٤٣٩، وفتح المبرر ١ ٣٤٦.

(٦) المجموع ١٣ ٤٣٩، وفتح المبرر ١٠ ٣٤٦.

أحده (١).

دليلاً: أن الحوالة بما صحت عن ثمن لعد، فادّ بصرح بمقدار ثمن العبد، فيجب أن تبطل الحوالة.

مسألة ٨: إذا حار رجل عن رجل نحو له عيه، وحتف، فقال لمخيل: أنت وكبير في ذلك، وقال المحتار: إنها احسبي لأحد ديث لسعسي على وجه الحوالة بماي عيتك، واتممت على أن العبد لدي حري سبها من لفظ ته فان. أحتت عتبه بماي عتبه من الحق، وقيل لمحاسنك، كان القول قول المخيل. وبه قال لمري، وأكثر أصحاب الشافعي ١٧٠.

وقال ابن سريج: القول قول المحتال (٣).

دليلاً: إنها قد اتفقت على أن الحق كان بمحصل على الحال عليه، ونفذ له إلى محتال محتاح ي دليل، لأنه ليس في إحالة المخيل بدت دليل على أنه أقر له به، وأحاله بحق له عليه.

وبأن شئت قبل: الأصل بقاء حق يحصل على المحل عتبه، وبقاء حق محتال على المحل، والمحتال يدعى روى ذلك، ومخيل يسكره، فكان القول قوله مع يمينه.

مسألة ٩: لحوالة عند الشافعي بيع (٤)، وبس لأصحاب في ذلك نص، والذي يقتضيه المذهب أن نقول: أنه عند قائم نفسه، لأنه لا دليل على أنه بيع،

(١) فتح المريد ١٠: ٣٤٦.

(٢) مختصر مري ١٠٧، ومجموع ١٣: ٤٤١، ٤٤٣، وفتح المريد ١٠: ٣٥١، ومعني محمد ٢: ١٩٧.

والوحي ١: ١٨٢.

(٣) المجموع ١٣: ٤٤١، وفتح المريد ١٠: ٣٥١.

(٤) المجموع ١٣: ٤٢٦، وكفاية الأحيار ١٦٩، والأشياء والنصار: ٤٦١، وحاشية إمامة الطالبين

٧٤: ٣، ونوحي ١: ١٨١، وفتح المريد ١٠: ٣٣٨، ومعني المحتاج ٢: ١٩٣.

وعسى من ألفه سبع، وحده من قيس لاجور عصب، اسطلال انقوس
بالقياس.

مسألة ١٠: يجوز حوالة المثل من سبب وحوال بدئت في دمة
بالقرص، ويجوز ادك في ذمته حيوان وجب عليه باخذ به من ريش
اموصحه وغيرها، يصح حوالة فيه، وكذلك يصح ان يعطيه صدقة وامرأة
واختلف اصحاب الشافعي فيه:

فدل بعضهم لاجور، و(١) لاجور فيه من (١).

وقال ابن سريج: يجوز في شئب في ادمته، وهو معدوم (٢)، ودك في
دمته حيوان فهل يصح الحوالة فيه وجهان (٣).

دليلاً: ان الاصل جواز ذلك، ومن مع منه فعليه دلالة

ومن قال: لاجور ولا لانه مجهول، ونسب الامر على ذلك، لانه لا بد ان
يكون معنوه اوصفه وسه وحسه، وان يمكن كذبت لم تصح الحوالة به.

مسألة ١١: اذا احب رسل على عمرو نصف درهم، فعليه عمرو، صحت
الحوالة في ذلك.

ولشافعي فيه وجهان: أحدهم من رفته (٤).

واثنى في لاجور، لأن الحوالة بيع، والمعدوم لاجور سعه (٥).

دليلاً: انه باق فيه فقد اقر بتروم ذلك لما في دمه، فوجب عليه بوء
به، ومن قال لا يصح، فعليه الدلالة، على انه قد سأل الحوالة ليست سبع،
فالأصل الذي يبنى عليه غير مسلم.

(١) (٢) المجموع ١٣: ٤٢٧، وفتح العزيز ١٠: ٣٤٢.

(٣) المجموع ١٣: ٤٢٨، وفتح العزيز ١٠: ٣٤٢.

(٤) و(٥) المجموع ١٣: ٤٣٠، وفتح العزيز ١٠: ٣٣٩.

كتاب الضمان

مسألة ١: ليس من شرط الضمان أن يعرف المضمون له، أو المضمون عنه.
ولشافعي فيه ثلاثة أوجه، أحدها: مثل ما قلناه (١).
والثاني: أن من شرطه معرفتها (٢).
والثالث: أن من شرطه معرفة المضمون له دون المضمون عنه (٣).
دليلنا: ما روى أن عباً عليه السلام وأناقدة ما صمما للدين عن الميت (٤)،
لم يسلما لبي صلى الله عليه وآله عن معرفتها لصاحب دين، ولا لمت،
فدلّ على أنه ليس من شرطه معرفتها.
مسألة ٢: ليس من شرط صحة ضمان رضاها أيضاً، وإن قيل: إن من
شرطه رضا المضمون له كان أولى.
وقال الشافعي: المضمون عنه لا يعتبر رضاها (٥)، والمضمون له فيه قولان:

-
- (١) المجموع ٥: ١٤، أحكام القرآن لاسم العربي ١٨٦٣، ومعنى مجروح ٢: ٢٠٠، وشرح بوهاج ٢٤١، وفتح العزيز ١٠: ٣٥٨-٣٥٩، والمعنى لابن قدامة ٥: ٧١، وشرح كنية ٥: ٧١.
(٢) المجموع ٥: ١٤، وفتح العزيز ١٠: ٣٥٨، وأحكام القرآن لابن العربي ٣: ١٠٨٦، والمعنى لابن قدامة ٥: ٧١-٧٢، والشرح الكبير ٥: ٧٩.
(٣) المجموع ٥: ١٤، ومعنى مجروح ٢: ٢٠٢، وشرح مجروح ٢٤١، وكلمة لأخبار ١: ١٧١، وفتح العزيز ١٠: ٣٥٩، والمعنى لاسم قدامة ٥: ١١٢، وشرح كنية ٥: ٧٩.
(٤) ص ١٤٣ رقمي ٣٩١ و٣٩٢، وشرح كبير ٦: ٧٣.
(٥) المجموع ١٤: ١٣، وشرح بوهاج ١٨٣، والمعنى مجروح ٢: ٢٠٠، وكلمة الأخبار ١: ١٧١، وفتح العزيز ١٠: ٣٥٨.

دليلنا: أن علماً عليه السلام وأنا فتادة ضمنا الدينين عن الميتين (١) بشير إذن
أحد، ولو كان لهما أن يرجعا عندها إذا أديا الديني لم يكن لضمائهما فائدة،
ولكان الدين ماقياً على الميت كما كان.

مسألة ٦: إذا ضمن عنه سادته، وأدى بغير إذنه، فانه يرجع عليه واحتلف
أصحاب الشافعي في ذلك.

فصل أبو عبيد بن أبي هريرة مثل ما قبله، وهو احتير أبي الطيب
الطبري (٢).

وقال أنور إسحاق: إن أدى عنه مع إمكان الوصول اليه واستثناه لم يرجع
عليه، وإن أدى مع تعذر ذلك رجع عليه (٣).

دليلنا: إننا قد بينا أن نفس الضمان انتقل المال إلى دمه، فإذا انتقل إلى
دمه فلا اعتذار باستثنائه في القضاء، ومن قال بالخيار وبصر ما قبلناه قل: إذنه
به في الضمان بد له في القضاء، فلا يحتاج إلى استثنائه ثباً.

مسألة ٧: يصح ضمان مال الخدلة إذا فعل ما شرط الخدلة له.

وللشافعي فيه وجهان: أحدهما مثل ما قبلناه (٤).

والثاني: لا يصح ضمانه (٥).

(١) سنن الدارقطني ٣: ٧٨ - ٧٩ حديث ٢٩١ و ٢٩٣، وسنن ابن أبي شيبة ٤: ٦٥١، وسنن أبي داود ٣: ٢٤٧

حديث ٣٣٤٣، والسنن الكبرى ٦: ٧٢ - ٧٤، والمسنون على الصحيحين ٢: ٥٨

(٢) المجموع ١٤: ٢٨ و ٣، والمعي لاس عدله ٥: ٨٧، وشرح الكبير ٥: ٨٨

(٣) المجموع ١٤: ٣١، وفتح المبرور ١٠: ٣٩٠، والمعي لاس عدله ٥: ٨٧، وشرح الكبير ٥: ٨٨

(٤) المجموع ١٤: ١٨، ووجيز ١: ١٨٤، ومعني المحتاج ٢: ٢٠٢، وكفاية الأخيار ١: ١٧١، وسراج

بوهاج ٢: ٢٤١، وفتح المبرور ١: ١٨٤، والمعي لاس عدله ٥: ٧٤، وشرح الكبير ٥: ٨٧

(٥) المجموع ١٤: ١٨، وكفاية الأخيار ١: ١٧١، والشرح لوهاج: ٢٤١، ومعني المحتاج ٢: ٢٠٢، وفتح

المبرور ١٠: ٣٦٩، والمعي لاس عدله ٥: ٧٤، وشرح الكبير ٥: ٨٧

دليلنا: قوله تعالى: «ولن جاء به حل بغير وائا نه رعيم» (١) وهذا نص.
وقول النبي صلى الله عليه وآله: «الزعيم غارم» (٢) وهذا عام إلا ما أخرج
الدليل.

مسألة ٨: يصح ضمان مال المساهة.

وقال الشافعي: إن جعلناه مثل الاجارة صح ضمان ذلك (٣)، وإن جعلناه
مثل الجمالة فعلى وجهين (٤).

دليلنا: قوله عليه السلام: «الزعيم غارم» (٥) وهو على عمومه.

مسألة ٩: إذا حتى على حُرٍّ، فاستحق بالحياة بلا، صح ضمانها.

وللشافعي فيه قولان، ساء على القولين في بيعها وإصدقها (٦).

دليلنا: قوله عليه السلام: «الزعيم غارم» (٧) وهذا رعيم.

ولأنه لا مانع يمنع من صحة ذلك، ولأصل حوار.

مسألة ١٠: نفقة الروحة إذا كانت مستقلة لا يصح ضمانها.

وللشافعي فيه قولان:

(١) يوسف ٧٢.

(٢) سنن الترمذي ٣: ٥٦٥ حديث ١٢٦٥ و ٤٣٣: ٤٣٣ حديث ٢١٢٠، ومسند أحمد بن حنبل ٥: ٢٦٧ و

٢٩٣، وسنن ابن ماجه ٢: ٨٠٤ حديث ٢٤١٥، والسنن الكبرى ٦: ٧٢.

(٣) المجموع ١٤: ١٦-١٧، وفتح العزيز ١٠: ٣٦٩.

(٤) للمجموع ١٤: ١٦، وفتح العزيز ١٠: ٣٦٩، والمغني لابن قدامة ٥: ٧٤١، والشرح الكبير ٥: ٨٧.

(٥) سنن الترمذي ٣: ٥٦٥ حديث ١٢٦٥ و ٤٣٣: ٤٣٣ حديث ٢١٢٠، ومسند أحمد بن حنبل ٥: ٢٦٧ و

٢٩٣، وسنن ابن ماجه ٢: ٨٠٤ حديث ٢٤١٥، والسنن الكبرى ٦: ٧٢.

(٦) المجموع ١٤: ١٨٠، والوحيد ١: ١٨١، وسراج الوهاج ٢٤١، ومعي المعجم ٢: ٢٠٢-٢٠٣، وفتح

العزيز ١٠: ٣٧١.

(٧) سنن ابن ماجه ٢: ٨٠٤ حديث ٢٤١٥، وسنن الترمذي ٣: ٥٦٥ حديث ١٢٦٥ و ٤٣٣: ٤٣٣ حديث

٢١٢٠، ومسند أحمد بن حنبل ٥: ٢٦٧ و ٢٩٣، والسنن الكبرى ٦: ٧٢.

وصمان مجهول عرر، لأنه لا يدري كم قدرأ من المال عليه.

وأيضاً فلا دليل على صحة ذلك، فن ادعى صحته فعليه الدلالة.

مسألة ١٤: يصح الضمان عن الميب، سواء خلف وفاء أو لم يخف. وبه

قل اشفعي، ومالك، وأبو يوسف، ومحمد (١).

وقرأ أبو حنيفة وسفيان الثوري: لا يصح الضمان عن ائبت إذا لم يخف

وفاء ماب، أو ضمان صامس. وبن حنف وفاء عد، أو ضمان صح الضمان

عنه (٢).

دللتنا: حر عبي عنه السلام واني قد دة وصماهاها عن لست (٣)، وإجارة

لسى صلتى لله عنه واله ذلك مضيقاً من عر فصل، فدل على أن الحكم

لا يخف.

وروي عن أنس بن مالك أنه قال: من استطاع منكم أن يموت وليس

عنه دين فيبعص، فاني رئت رسول الله صلى لله عليه واله وقد أتى بخسارة

يقتى عيب، فقال: «هل عليه دين»^٩ فقالوا نعم، فقال: «ما تفعه صلاتي

وهو مرتين بيده، فنبوا له أحدكم فصص عنه فصلت عليه كاتب تفعه

صلاتي» (٤).

(١) الأم ٢٢٩:٣ و٢٣١، المجموع ١٤ و١٠١، بوجز ١٨٣:١، وفتح العزيز ٣٥٨:١٠، وأغنى ١١٢:٨

وبسوة المجتهد ٢٩٤:٢، والشرح الكبير ٨٣٥، وبدائع الصنائع ٦:٦، وسبل الاوطار ٣٥٨:٥،

والبحر الرخار ٧٦:٦.

(٢) الأم ١١٨٧، والمجموع ١٤ و١٠١، وفتح العزيز ٣٥٨:١٠، وعنى ١٢٨ و١٠١، وبني لاس فدمه ٧٣٥،

وبنده المجتهد ٢٩٤ و٢٩٤، وسبل الاوطار ٣٥٥، وبدائع الصنائع ٦:٦، وشرح بكر ٨٣٥

(٣) من يد فطى ١٨٣ و١٦٩، حديث ٢٩١ و٢٩٣، ومن يد فطى ٢٤٧ و٢٤٧، حديث ٣٣٤٣، ومن

اليد في ٦٥٤، وسبل الكرى ٦٢ و٦٤، وبدائع الصنائع ٦:٦

(٤) السنن الكبرى ٧٥:٦.

وهذا صريح في جوار ابتداء الضمان بعد موت المضمون عنه.
مسألة ١٥: إذا ضمن العبد الذي لم يؤذن له في التجارة بغير إذن سيده، لم يصح ضمانه. وبه قال أبو سعيد الاصطحري، وحكى ذلك عن ابن سريج (١).

وقال ابن أبي هريرة في تعليقه. يصح. وحكى ذلك عن أبي إسحاق لمروزي (٢).

دليلاً: قوله تعالى: «عبدٌ مملوكٌ لا يقدر على شيء» (٣) وضمن شيء، فوجب أن لا يصح، لأنه تعالى إنما بي حكم ذلك، لا نفس القدرة عليه.
مسألة ١٦: كفاية الأندلس تصح. وبه قال من الفقهاء أبو حنيفة وغيره، وهو المشهور من مذهب الشافعي (٤).

وله قول آخر ذكره المروزي في تعليقه: أنه لا تصح (٥).
دليلاً: قوله تعالى: «لست تسي به إلا أن يعطى بك» (٦) فطلب يعطون منهم كفيلاً بنده. وقال أبو يوسف ليوسف: «إن له أبا شجعاً كسراً فخذ أحداً

(١) لوجز ١، ١٨٣، والمجموع ٩، ١٤، وفتح حرير ٣٦١، ومعنى مجز ٢، ١٩٩، وشرح الوهاب ٢٤٠.

(٢) مجموع ٩، ١٤، ولوجز ١، ١٨٣، وفتح حرير ٣٦١، وأما نسخة ٣، ١٨٣، وشرح الوهاب ٢٤١، ومعنى المحتج ٢: ١٩٩.

(٣) النحل ٧٥.

(٤) مجموع ١١، ١٤، ١٥، ولوجز ١، ١٨٤، وكفاية ١، ١٧٣، ومعنى مجز ٢، ٢٠٣، والشرح الوهاب ٢٤١، وحاشية عنه نسخة ٣، ١٧٣، سنن ٢، ٦٥٩، وفتح ٢، ١٠٠، وفتح الوهاب ٢٥٨، وحاشية على مجز ٥، ٢٨٦، وندوة المجتهد ٢، ٢٩١، وعلامة السالك ٢: ١٦٤، ومعنى لاس نداه ٥، ٩٥، وشرح الكبير ٥، ٩٨، وفتح حرير ٦٠، ٣٧٢.

(٥) المجموع ١٤، ٤٤، وكفاية الأخبار ١، ١٧٣، وفتح لغير ١٠، ٣٧٣، ومعنى لاس نداه ٥، ٩٥، وشرح الكبير ٥، ٩٨، وفتح ٢، ٦٥٨، وندوة المجتهد ٢، ٢٩١.

(٦) يوسف: ٦٦.

مسألة ١٧: إذا تكفل بدين رجل، فعاد المكفول به عبية يعرف بموضعه،
أرم الكفيل بحصاره، وتمهل معه رومان ذهانه ومحبته لأحصاره، فإن لم يحصره
معد إنقضاء هذه المدة المذكورة حسن أبداً حتى يحصره أو يموت. وبه قال جميع
من أجاز الكفالة بالبدن (١).

وقال ابن شرملة: يحسن في الحال ولا يجهل، لأن الحق قد حنّ عليه (٢).
دليلاً: أن من شرط الكفالة إمكان تسليمه، والغائب لا يمكن تسليمه في
الحال، فوجب أن يجهل حتى يمضي رومان الامكان.

مسألة ١٨: إذا تكفل بدين رجل، فأت المكفول به، رلت لكفالة وبر
الكفيل، ولا يبرمه لما بدى كان عليه. وبه قال جميع الفقهاء الذين أحارو
كفالة الأبدان (٣).

وقد ماتك: يبرمه ما عليه، وأبه ذهب ابن سريج (٤).
دليلاً: أن الأصل براءة الدمة، فمن عتق عبه شيئاً فعليه الدلالة.
وأيضاً وأنه تكفل بدينه دون ما في دمه، فلا يبرمه تسليمه لم يتم تكفله به، ولم

(١) الباب ١٠١٢، ونسأون هذه ٣٥٨، والمجموع ١٤٠٥٢، وشرح الوهاج ٢٤٤، ومعنى
محتاج ٢٥٢، وفتح العزيز ١٠٣٧٧، ٣٦٨، والنوحي ١٨٤، وبهذه المعنى ٢٩١٢، ومعنى
لا بد منه ٩٨٥، ٩٩، وشرح الكبير ١٠٥٠١، ١٠٦، والامصاع ١١٥٢، وكفاليه الأحم
١٧٣١، وشرح ربحار ٧٤٦

(٢) المجموع ٥٢٠١٤، ومعنى لا بد منه ٩٨٥، وشرح الكبير ١٠٦، وشرح ربحار ٧٤٦
٣١، المجموع ٤٦١٤ و ٥٤١، ونوحي ١٨٤، وكفاليه الأحم ١٧٣، ومعنى يحتاج ٢٥٢، وشرح
الوهاج ٢٤٢٢، وأساب ١٠٢٢، وألف ٢٧٥٩، وألف ٢٧٥٩، ومعنى لا بد
منه ٩٨٥، والشرح الكبير ١٠٤٠٤، والامصاع ١١٨٥٢، وشرح ربحار ٧٣٦، والجامع لأحكام
القرآن للقرطبي ١٠: ٢٢٣.

(٤) بدوة الكبرى ٢٥٧٠٥، والمجموع ٤٦١٤ و ٥٤٠، وخادم لأحكام القرآن سقوي ١٠: ٢٢٣،
ومعنى لا بد منه ٩٨٥، وشرح الكبير ١٠٤، وشرح ربحار ٧٣٦.

يضمته.

مسألة ١٩: إذا رهن شيئاً ولم يسلمه، فتكفل رجل بهذا التسليم صح.

وقال الشافعي: لا يصح (١).

دليلاً: أنا قد يت أن الراهن يجب عليه تسليم لرهن، فصحت الكفالة

عنه، والشافعي ناه على أنه لا يجب عليه تسليمه، وقد يتنا خلافه.

كتاب الشركة

مسألة ١: شركة المسم لليهودي والنصراني وسائر لكفار مكروهة. وبه قال جميع الفقهاء (١).

وقال احسن النصري. إن كان المتصرف المسلم لا يكرهه، وإن كان المتصرف الكافر أوهما، كرهه (٢).

دليلنا: إجماع لفرقة من إجماع الامة، لأن خلاف الحسن لا يعتد به، ومع ذلك قد انقرض.

وروي عن عديله بن عباس أنه قال: كرهه أن يشارك المسلم ليهودي أو النصراني (٣). ولا يعرف له مخالف.

مسألة ٢: لا تسعقد اشركة إلا في ما من مثلي في جميع صفاتها، وبخلفان، ويأذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في التصرف فيه. وبه قال الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة تسعقد لشركة بالقول وإن لم يخطأهما، بأن يعقبا المال

(١) انتهى ١٢٥، وكتاب ٧٠-٢، والمجموع ١٤: ٦٤، وعمده لقري ١٣: ٦١، وفتح لعبر ١٠: ٤٠، وأبني لاس قدمه ١١٠: ٥، وشرح الكبير ١١: ٥، وسحر الزخار ٩٢: ٩٣.

(٢) لمجموع ١٤: ٦٤، وأبني لاس قدمه ١٠٩-١١٠، وشرح كبير ١١: ٥، وسحر الزخار ٩٣: ٩٣.

(٣) لمجموع ١١: ٦٤، وأبني لاس قدمه ١١٠: ٥، وشرح كبير ١١: ٥، وسحر الزخار ٩٣: ٩٣.

(٤) المجموع ١٤: ٦٦، وكفاية الأخيار ١٧٤: ١، ومعني المحتاج ٢: ٢١٣، والراجح الوهاج ٢٤٥: ٢٤٥، والمبسوط ١١: ١٥٦، وبداية المجتهد ٢: ٢٥٠، وأبني لاس قدمه ١٢٧ و ١٢٨، وفتح العبر ١٠: ٤٠٥.

ويخصرهما، ويقولان: قد تشاركنا في ذلك، صحت الشركة (١).

وقيل: هذه شركة العنان.

وإذا أخرج أحدهما درهم، والآخرون دينار، انعقدت لشركة بينهما (٢).

دليلاً: أن ما اعترياه مجمع على عقد الشركة به، وليس على عقادهما قاله

دليل، فوجب بطلانه.

مسألة ٣: اعروض التي لها أمثال، مثل: المكيلاب، والموروب تصح

لشركة فيها. واحتلف أصحاب الشافعي فيه:

فقال أنوأسحاق المروزي مثل ما قلناه (٣).

وقال غيره: لا تصح (٤).

دليلاً: أن الأصل حوز ذلك، ولمع يحتاج أن ذلك، ولابدل في الشرع.

مسألة ٤: إذا أخرج أحدهما دراهم، والآخرون دينار، م انعقد الشركة. وبه

قال الشافعي (٥).

وقال أبو حنيفة: تصح (٦).

دليلاً: أنها م لان متمبرن، ولا يحتصان، ومن حق لشركة إختلاط

المالين، فوجب أن نطل، ولأن ما عترياه لا خلاف في عقد شركة به، وما

ذكره لا دليل على صحته.

(١) الباب ٢ ٧٤، والوسط ١١ ١٥٦، ووسم ٣ ٦١٢، ومجموع ١٤ ٦٩، وبه المذهب ٢ ٢٥٠.

والعلي لابن قدامة ٥: ١٢٨، وفتح العزيز ٦٠: ٤٠٦.

(٢) باب ٢ ٧٣-٧٤، وقنوي قاصحان ٣ ٦١٢، ومجموع ١٤ ٦٩، وعلي لابن قدامة ٥: ١٢٨.

(٣) المجموع ١٤: ٦٦، وفتح العزيز ٦٠: ٤٠٧.

(٤) المجموع ١٤: ٦٥ و٦٦، وفتح العزيز ٦٠: ٤٠٧.

(٥) المجموع ١٤: ٦٨، ومفتي المحتاج ٢ ٢١٣، والسراج الوهيد: ٢٤٥، وصح لعرير ١٠ ٤٠٨، والوسط

١١ ١٥٣.

(٦) الباب ٢ ٧٣-٧٤، والوسط ١١: ١٥٢-١٥٣، والمجموع ١٤: ٦٩.

مسألة ٥: شركة المفاوضة باطلة. وبه قال الشافعي (١)، قال: ولها حكم في اللغة دون الشرع.

قال صاحب إصلاح المنطق (٢): شركة المفاوضة: أن يكون مذهبها من كل شيء يملكه بينهما. ووافق على ذلك مالك، وأحمد، وسحق، وإبوتور (٣).

وقال أبو حنيفة: هي صحيفة إذا صحت شرائطها وموحياتها.

فشرطها أن يكون لشريكين مسلمين حريين، فإذا كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً، أو كان أحدهما حراً والآخر مكاتباً، لم تخر شركة.

ومن شروطها أن يتم قدر المال الذي تستعد لشركة في حصة، وهو الدراهم وسدائير، فإذا كان مال أحدهما أكثر لم تصح هذه الشركة، أو أخرج أحدهما من الشركة من ذلك المال أكثر مما أخرج الآخر لم يصح.

وأما موحياتها فهو أن يشارك كل واحد منهما صاحبه فيما يكتسبه، قل ذلك أو أكثر، وفيما يلزمه من غراماته بمصعب وكفالة تمام، فهدية جمة ما يشرطونه من

(١) الام ٣: ٢٣١، ٢٢٤: ٦، ومختصر ابن أبي ١٠٩، والمجموع ٧٤: ١٤، ومغني المحتاج ٢: ٢١٢، والراج

ابو ح: ٢٤٤ - ٢٤٥، والمبسوط ١١: ١٥٣، وفتح سرر ١٠: ٤١٥، ونداء المجدد ٢: ٢٥١، ومغني

لابن قدامة ٥: ١٣٩، والشرح الكبير ٥: ١٩٨، والوجيز ١: ١٨٧، وبدائع الصنائع ٦: ٥٧، وسبحر

الرخار ٥: ٩١

(٢) الشيخ لأديب يعقوب بن إسحاق شهيد من السكيت، كان عادياً سحر كوفي وعلم انقرآن وادله وانشره روبة نعة، أحد عن نصري والكوفي كنهه وأبي عمرو شبي والأثرم وبني الأعرابي، وله تصانيف كثيرة في سحر ومعنى الشعر وتفسيره وبني لشعر وكان مؤمداً لأولاد المتوكل لعباسي، فله سوكل بعد سألة يعقوب من أحب إليهم أبي هذيل أم حسن والحسين؟ قال: والله أنه خير حادم علي حبر منك ومن بك، فامر لأمر بك فسلوا لسانه من فقهه، هدت يوم الاثنين لخمس حلون من رجب سنة ربح وأربعين ومئتين انظر بنية لوعة: ٤١٨ - ٤١٩.

(٣) الميسوط ١١: ١٥٣، والمغني لابن قدامة ٥: ١٣٩، والشرح الكبير ٥: ١٩٨.

الشرائط والموجبات (١). وبه قال سفيان الثوري والأوزاعي (٢).
دليلاً: أنه لا دليل على صحة ذلك، وانعقاد الشركة حكم شرعي يحتاج إلى
دلالة شرعية.

وأيضاً هذه الشرائط التي ذكروها من اكتساب المال والعرامة باطلة،
فلا يصح معها الشركة.

وأيضاً روي عنه عليه السلام أنه «نتى عن لمرر» (٣) وهذا غرر، لأنه
يدخل في العقد على أن يشاركه في جميع ما يكسبه وما يصمه بعده من غصب
وضمن وكفالة، وقد يلزمه عرامة، فيحتاج أن يشاركه فيها على حسب ما دخل
عليه في العقد، وهذا غرر عظيم.

مسألة ٦: شركة الأبدان عسنة باطلة - وهي أن يشترك صانعان على أن
ما يرتفع لهما من كسبهما فهو بينهما على حسب شرطهما، سواء كان متفقاً لصعة
كانت حارسين والخبازين، أو مختلفي لصعة كانا سحاراً والخبازين - وبه قال
الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة يجوز مع اتفاق الصعة واختلافها، ولا يجوز في الاحتياط

(١) التنقيح ١: ٣١١ واللباب ٢: ٧٠، وقرون وصبوح ٣: ٦١٨، والموسم ١: ١٥٣، والمجموع ١٤: ٧٤.

وفتح الميزان ٩٠: ٤١٥، وندوة المجتهد ٢: ٢٥١، والمعنى لاس قدمه ٥: ١٣٩، وشرح الكبير

٥: ١٩٨، والفتاوى المدة ٢: ٢٠٧-٢٠٩، وندوة المجتهد ٦: ٥٧، وبحر الرخاء ١٥: ٩١.

(٢) المجموع ١٤: ٧٤، والمعنى لاس قدمه ٥: ١٣٩، وشرح الكبير ٥: ١٩٨، وبحر الرخاء ٥: ٩١.

(٣) انظر تمهيدنا حول حديث «سنة» (١٣) من كتب الأصول لعدم.

(٤) المجموع ١٤: ٧٢، والوحيد ١: ١٨٧، وكفالة الأجر ١: ١٧٣، والمعنى للمباح ٢: ٢٢٢، وشرح

الوحد ٢٤٤-٢٤٥، وفتح الميزان ١٠: ٤١٤، والمعنى لاس قدمه ٥: ١١١، وشرح الكبير

٥: ١٨٦، وندوة المجتهد ٢: ٢٥٢، والموسم ١١: ١٥٤، والمعنى ٨: ١٢٣، وبحر الرخاء ٥: ٩٤.

وسبل السلام ٣: ٨٩٣.

والاحتشاش، والاصطياد والاعتنام (١).

وقال مالك: يجوز الاشتراك مع اتفاق الصفة، ولا يجوز مع اختلافها (٢).
وقال أحمد يجوز الاشتراك في جميع الصائغ، وفي الاحتشاش
والاحتطاب، والاصطياد والاعتنام (٣).
دليلنا: إجماع القرقة وأخبارهم (٤).
وأيضاً العمود الشرعة تحاج إلى دلة شرعية، وليس في الشرع ما يدل على
صحة هذه لشركة.

وأيضاً سمي التي صنى لله عليه وانه عن بيع العرر (٥)، وهذا غرر، بدلالة
أن كل واحد منها لا يدري تكسب صاحبه شيئاً أم لا يكسب، وكم مقدار
ما يكسبه.

مسألة ٧: شركة الوحوه باطلة - وصورتها: أن يكون رحلان وجيهان في
سوق، وليس لهما مال، فيعقدان الشركة على أن يتصرف كل واحد منهما
نحوه في دمه، ويكون ما يرفع سبها - ونه قال الشافعي (٦).

(١) بد ٢ ١٦٠٦٥، ونسب ١ ٥٣٥، وسرك ١ ١٥٤ و ٢١٦، وبن ٢ ٦٢٣-٦٢٤،

ومعنى ذلك قدومه ١١١٥، وشرح الكبير ١٨٥، والمعي ٨ ١٢٣، وندبه مجلد ٢ ٢٥٢، وكفايه

لأخبار ١٦٣، وسبل ٣٨٤ ٨٩٣، وفتح العزيز ١ ٤١٤ ٤١٥، وسحر الزحار ٩٤

(٢) نده مجلد ٢ ٢٥٢، وكفايه الأخبار ١ ١٧٣، والمعي ٨ ١٢٣، والمعي لأبى قدامة ٥ ١١٣،

وشرح الكبير ١٨٧، وفتح العزيز ١٠ ٤١٤، وسحر الزحار ٩٤

(٣) لمعي لأبى قدامة ٥ ١١١، والشرح الكبير ٥ ١٨٥ ١٨٧، وفتح العزيز ١٠ ٤١٥.

(٤) انظرها في عبود أخبار الرضا ٢ ٨٦ حديث ١٦٨، وصحيح مسلم ٣ ١١٥٣، ومن أبي داود

٢٥٤:٣، ومعنى لترمذي ٣: ٥٣٢، ومن النار قطبي ٣: ١٥-١٦.

(٥) تعلقت الإشارة في مصادر سمي في المدة (٥) من هذا لكتب فلاحظ

(٦) لمصنف ١٤ ٧٥، ومعنى لمحتاج ٢ ٢١٢، والسراج الوهاج ٢٤٤-٢٤٥، والمبسوط ١١-١٥٤،

ونده مجلد ٢ ٢٥٢، والوحي ١٨٧، وفتح العزيز ١٠ ٤١٦، وشرح الكبير ٥ ٨٨٤، ولبحر الزحار ٩٤

وقال أبو حنيفة: أنها تصح، ود عقداها كان ما يرتفع بها على حسب ما شرطاه سبها (١).

دليلنا: ما قدمناه في المسألة الأولى من أن العهود لشرعها تختص في أدلة شرعية، وليس في شرع مدونة على صحة هذه الشركة، فحسب أن يكون باطلة.

مسألة ٨: لا فرق بين أن يبيع المالك في العدة، أو يبيعه، فمخرج أحدهما أكثر مما أخرجه الآخر. وبه قال أكثر أصحاب الشافعي (٢).

وقال أبو عاصم الأيماني من أصحابه: إذا خالف مزارعين، بطلت الشركة (٣).

دليلنا: أنه لا دلالة على بطلان هذه الشركة، ولأصل حوارها

وقوله عليه السلام: «للمؤمل عند شروصهم» (٤).

مسألة ٩: لا يجوز أن يسهل شريك في الربح مع تساوي في المال، ولا أن يتساويا فيه مع استعاض في المال، ومضى شرط خلاف ذلك كانت الشركة باطلة. وبه قال الشافعي (٥).

(١) كتاب ٧٦٢، والموسوعة ١، ١٥٤، المدونة ١٠، ٦٢٣، ٦٠، ومجموع ١٤، ١١٥، وندية محمد ٢، ٢٥٢، والفتاوى عليه ٢، ٣٢٧، شرح التحرير ١، ١٨٤، وفتح المغيث ١، ١١٦، ٤٧، ٤٤، والبحر الزخار ٥، ٩٤.

(٢) معني المباح ٢، ٧١٤، ومجموع ١٤، ٦٧، وشرح التلخيص ٢٤٥، وفتح العزيز ١٠، ٤١٠.

(٣) المجموع ١٤، ٦٧، ٦٩، وفتح العزيز ١٠، ٤١٠، والوحيد ١، ١٨٧.

(٤) التلخيص ٧، ٣٧١، حديث ١٥٠٣، ولا يفسد ٣، ٢٢٢، حديث ٨٣٥، ومعني لأم القاسم ٤، ٣٨٤.

وشرح لكبر ٤، ٣٨٦، وتلخيص آخر ٣، ٢٣، ٤٤.

(٥) المجموع ١٤، ٦٩، ومعني المحتاج ٢، ٢١٥، وفتح المغيث ١٠، ٤٢٥، والموسوعة ١١، ١٥٧، وندية محمد

٢، ٢٥٠، والوحيد ١، ١٨٧، وكفاية الأحيار ١، ١٧٤، وشرح توهام ٢، ٢٤٦، والتلخيص ١، ٥٣٣،

والبحر الزخار ٥، ٩٢.

وقال أبو حنيفة: يجوز ذلك (١).

دليلنا: أن ما قلناه مجمع على حواره، وليس على حور ما ذكره دلس.
مسألة ١٠: إذا اشترى لشريك عدداً من شركة، ثم أصاب به عبثاً،
كان لها نية، وكان لها إمساك، وإن أورد أحدهما الرد ولا آخر لا إمساك
كان لها ذلك. وبه قال الشافعي (٢).

وهو أبو حنيفة: إذا تمتع أحدهما من الرد، لم يكن بالآخر نية (٣).
دليلنا: أن المانع من الرد بالعبث عبث، وليس، والأصل حوره، وليس
هاهنا ما يدل على المانع منه.

مسألة ١١: إذا ساع أحد الشريكين عدداً ناسف، فأقر لبايعه على شريكه
بأنقص، ودعى ذلك المشتري، ونكره الشريك الآخر الذي لم يبيع، لم يرد
المشتري من الثمن. وبه قول الشافعي (٤).

وله في قرار الوكيل على موكله بقص ما وكله فيه قولان:

أحدهما: بقص (٥)، وبه قول أبو حنيفة، ومحمد (٦).

والآخر: لا يقص (٧).

(١) المبسوط ١١: ١٥٦، ١٥٧، وكتاب ٢: ١٣٢، وقاود فاصحان ٣: ٦١٣، وفتح العزيز ١٠: ٤٢٦.

وللف ١: ٥٣٣، وبتدوي أصدده ٢: ٣١٩، ٣٢٠، وسبح الرحمة ٥: ٩٢.

(٢) مختصر لمري ٨٣ و ١٠٩، والمجموع ١٤: ٧٩، وندوة ٢: ١٧٩، والمعني لاس فده ٤: ٢٦٨.

والشرح الكبير ٤: ١٠٦، وشرح فتح البدير ٨: ٣٦٧، وشرح فتح العزيز ٨: ٣٦٧.

(٣) المبسوط ١٣: ٥١، وندوة الصنائع ٥: ٢٨٣، وشرح فتح البدير ٨: ٣٦٧، والمعني لاس فده ٤:

٢٦٨: ٤، والشرح الكبير ٤: ١٠٦، وشرح فتح العزيز ٨: ٣٦٧.

(٤) المجموع ١١: ٨٧، وفتح العزيز ١٠: ٤٤٨ و ٤٥٤.

(٥) المجموع ١٤: ٨٧، ١٦٣، وفتح العزيز ١٠: ٤٥٢.

(٦) المبسوط ١٩: ٦٩، ٧٥ و ١٠٣، والمجموع ١٤: ٨٨.

(٧) المجموع ١٤: ١٦٣، وفتح العزيز ١٠: ٤٤٢ و ٤٥٤.

وقال أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن: إن إقرار الشريك مقبول على شريكه، بناءً عليها على أن إقرار الوكيل مقبول على موكله بقبض ما وكله فيه (١).
 دليلنا على ذلك أن الخمسمائة التي للسائح لا يبرأ منها، لأنه يقول ما أعطيتي ولا أعطت من وكنته في قبضها، وبما أعطيتها أحنياً، ولا ترأ من حقك بذلك، وأما الخمسمائة التي للذي لم يبع فلا يبرأ منها أيضاً، لأنه يزعم أنها على المشتري لم يقبضها بعد، وإما السائح هو الذي يقر قبضه، وهو وكيل الذي لم يبع في قبض حقه.

والوكيل إذا أقر على موكله بقبض الحق الذي وكله في استيفائه لم يقبل قوله، إلا أنه إن شهد مع السائح شاهد آخر، أو امرأتان، أو عيشتري، فإنه يحكم على الشريك بدين لم يبع بقبض حقه، وإن لم يكن توحهت عليه اليمين لا غير.

مسألة ١٢: إذا كان من بين شريكين، فعصب عاصب أحد الشريكين نصيبه، وناع مع ما لشريكه، مضى للعقد فيما للشريك، ويبطل فيما للعاصب. ولأصحاب الشافعي فيه طريقتان:

مهم من قول المسألة مسبة على تفرق الصفقة، فيبطل البيع في القدر المعصوب، وهل يبطل في حصة الشريك السائح؟ على قولين:
 إذا قال: لا تفرق الصفقة، بطل في الجميع.

وإذا قال: تفرق، بطل في حصة الشريك السائح، ويبطل في الباقي (٢).
 ومهم من قول المسألة على قول واحد كما قال الشافعي، لأن هذا البيع صفقتان، لأن في طريقه عاقدان، فإذا جمع بين الصفتين في العقد بطلت

(١) البسوط ١٩ ١٠٣

(٢) مختصر ابن أبي ١ ١٠٩، والمجموع ١٤ ٨٢، وفتح المبرور ١٠ ٤٥٦

أحدهم لم تطل لأخرى، وإما نسي المسألة على تمرير الصفقة إذا كانت الصفقة واحدة (١)، وهو لصحيح عندهم.

وأما إذا عصت أحد الشريكين من الآخر، ودع الجميع، بطل في نصيب شريكه، وفي نصيبه قولان (٢):

وإذا وكل الشريك الذي لم يعصب العاصب في بيع حصته، فدع لغاصب جميع المال، وأطلق لبيع، بطل في لقدر المعصوب. وهل يطل في حصته أو كل؟ على قولين (٣)، بناءً على تمرير الصفقة، ولا خلاف بينهم إذ أُطلق ذلك لبيع، وبطل بطريق وأحر لمشري أنه وكيل، فهو على خلاف الذي مضى.

دليلنا على أنه لا يطل في الجميع: قوله تعالى: «وأحل الله البيع» (٤) وهذا بيع صدف منك، وأما ما لا يمتك فلا خلاف في أنه لا يمتضي البيع فيه.

مسألة ١٣: إذا كان لرجلين عهد، لكل واحد منهما عهد بنفردة، فباعاها من رجل واحد ثمن واحد، لا يصح البيع.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما يصح (٥).

والآخر: لا يصح (٦)، وهو الأصح عندهم.

دليلنا: أن هذا العقد بمنزلة العقدتين، لأنه لعاقدين، وثمن كل واحد منهما مجهول، لأن ثمنها يتوسط على قدر قيمتها وذلك مجهول، والثن إذا كان مجهولاً

(١) المجموع ٨٢: ١٤.

(٢) مجموع ٨٣: ١٤.

(٣) المجموع ٨٢: ١٤ - ٨٣.

(٤) البقرة: ٢٧٥.

(٥) فتح مبرير ٨ ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٦) فتح مبرير ٨ ٢٥٢ - ٢٥٣.

نظن البعض، ولا يلزم إذا كنا جميعاً لواحد فاعلمنا شمس معلوم، لأن ذلك يكون عقداً واحداً، وأما نطل الأول من حيث كانا عقدين

مسألة ١٤: إذا عقد شركة فسد، ثم رأت يتفاضل المال ويتساوى الربح، أو يتساوى المال ويتفاضل الربح، وتصرفوا، وارتفع ربح، ثم تفاضلا، كان الربح سبهما على قدر المال، ويرجع كل واحد منهما على صاحبه لاحتارة مثل عمله، بعد إسقاط قدر إحدى يقاس عمله في ماله. وبه قول الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: لا يرجع واحد منهما على صاحبه لاحتارة مثل عمله، لأن هذه لاحتارة لما تم تشب في الشركة الصحيحة، فكذلك في له سدة (٢).
دليلاً: أن كل واحد منهما قد شرط في قسمة عمله جزء من الربح. ولم يستم له فساد العقد، وقد تعذر عليه الرجوع إلى المدل، فكان له الرجوع إلى قيمته، كما لو باع مئة سبعة يبعها فاسداً وسلمها إليه وبعت في يد المشتري ربح عليه بقيمتها، لأن المسمى لم يسلم له، وقد تعذر عليه الرجوع في السعة بتلفها، فكان له الرجوع في قيمتها.

ويعارض ذلك الشركة الصحيحة، لأن المسمى قد سلم له فيها، وفي إفاسدة لم يسلم له المسمى، وقد تعذر عليه الرجوع إلى المدل، فراجع إلى عوضه أصل.
مسألة ١٥: إذا كان بينهما شيء، فباعه شمس معلوم، كان لكل واحد منهما أن يطالب المشتري عمله فإذا أخذ قدر حقه، شاركه فيه صاحبه.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما فاسده (٣).

(١) المجموع ١٤ ٧٢، ومعني المحتاج ٢ ٢١٥ ٢١٦، وسراج النور ج ٢ ٢٤٦

(٢) الفتاوى الهندية ٢ ٣٢٠، واللباب ٢ ٧٣، والمجموع ١٤ ١٢

(٣) المجموع ١٤ ٨٨، وفتح العزيز ١٠ ٢٥٠ و٢٥٤.

والآخر وهو لأطهر عندهم: أنه لا يشاركه فيه (١).
 دليلنا: إجماع الفرقة فإن هذه المسألة مصوغة لهم (٢)، وروايتهم واردة
 بها (٣).
 وأيضاً فإن لما ان الذي في دمة لشري عبر مثير فكل جزء يحصل من جهته
 فهور بينهما.

(١) المجموع ٨٨:١٤ وفتح العزيز ١٠: ٢٥٠ و ٢٥٤.

(٢) حكاه العلامة لحنى في مختلف ٢٢:٢ عن ابن أبي عمير من مضمي علمائنا تدعى على الشحير
 وعن ابن البراج وأبي الصلاح وابن حرة من المتأخرين.

(٣) استند العلامة أيضاً في مقام الرد على ابن دريس في هذه المسألة التي ذكرها أيضاً في المختلف

٢١٢ ٢٢ عاروه الشيخ في التهذيب ٧ ١٨٥ ١٨٦ حديث ٨١٨ و ٨٢١ .

كتاب الوكالة

مسألة ١: يجوز وكالة الحاضر، ويلزم الخصم محاصمة الوكيل، وله أن يوكل أيضاً كذلك. وله قس الشافعي، وسأى سبي، ونويوسف، وعلمه (١).
وقد أوحىة: وكالة الحاضر تصح، غير أنها لا تلزم خصمه، إلا أن يرصى به، ومتى أتى ذلك كان على خصمه أن يحاصمة نفسه، وأجر على ذلك إن امتنع (٢).
دلينا: أن الأحكام الواردة في حوار لتوكيل عامة في الحاضر والغائب (٣)، فمن خصص فعليه الدلالة.

وأيضاً الأصل حور ذلك، واللع يحتج لي دليل.
مسألة ٢: ليس من شرط سماع لثة على الوكالة من يوكل إحصار خصم من حصومه، أو غريم من عزمائه. وله قال شافعي (٤).

(١) المجموع ١٤: ١٠١، والنوحر ١: ١٨٨، وفتح العزيز ١١: ٩، وبداية محمد ٢: ٢٩٨، والذات ٢: ٨٧، وبدائع نصاب ٦: ٢٢، وعمدة القاري ١٢: ١٣٤، ونسب الحقائق ٤: ٢٥٥، والمضي لابن قدامة ٥: ٢٠٤، والشرح الكبير ٥: ٢٠٦، وشرح برادر ٦: ٦٥.

(٢) مسند ٢: ٥٩٨، والذات ٢: ٨٧، وبدائع الصنائع ٦: ٢٢، وعمدة القاري ١٢: ١٣٤، ونسب الحقائق ٤: ٢٥٥، والمجموع ١٤: ١٠٠، ومعني لاس قدامة ٥: ٢٠٤، والشرح الكبير ٥: ٢٠٧، وفتح العزيز ١١: ٩، وشرح برادر ٦: ٦٦.

(٣) انظر الكافي ٦: ١٢٩ (باب الوكالة في انطلاق)، ومن لا يضره عقبه ٣: ٤٧ (باب ٣٧)، والتهذيب ٦: ٢١٣ (باب ٨٦) والاستبصار ٣: ٢٧٨ (باب ١٦٦).

(٤) فتح العزيز ١١: ٥٥، ومعني لاس قدامة ٥: ٣٦٧ و ٢٧٠، والشرح الكبير ٥: ٢٦٧ و ٢٧٠، وبداية محمد ٢: ٢٩٨.

وقال أبو حنيفة: من شرطه ذلك، وإذا حضره ودعى حق الموكل على خصمه أو غريمه، وتوجه الجواب على لدعى عنه، فحيث يسمع لحاكم سنة الوكيل (١).

فحوز سماع الدعوى قبل ثبوت الوكالة، وتلزم الخصم الجواب، وحصل تقديم لدعوى شرطاً في سماع البينة بناءً منه على أصله، لأن عبده لا يبرم وكالة الحاضر، لا برضا الخصم، ولا يجوز لقضاء على العائب. وهذا عبداً حائراً على ما بينه، لأننا لا نعتبر برضا الخصم، ويجوز انقضاء عن العائب، وقد مضى الكلام في حوار وكالة الحاضر وإن لم يرخص للخصم، وسجيء الكلام في لقضاء على العائب في موضعه.

مسألة ٣: إذا عزل الموكل وكيله عن الوكالة في عبء من الوكيل، فلا أصحابنا فيه روايتان:

أحدهما: أنه يعزل في الحال وإن لم يعلم الوكيل، وكل تصرف يتصرف فيه بوكيل بعد ذلك يكون سطلاً (٢)، وهو أحد قول الشافعي، أو أحد وجهيه (٣). والثانية: أنه لا يعزل حتى يعلم بوكيل ذلك، وكلما يتصرف فيه يكون وقعاً موقعه إلى أن يعلم (٤)، وهو قول الشافعي الآخر (٥). وبه قال

(١) لمساوي لخدمة ١١١٤، وشرح الكبير ٢٦٧ و ٢٧، والمعني لأش قدامة ٢٦٧ و ٢٧، وبداية المجتهد ٢: ٢٩٨، وفتح المبرر ١١: ٥٥.

(٢) لم أظفر عن رواية تدل على خلاف انعم وبه العلم.

(٣) لوجهر ١: ١٩٣، والمجموع ١٤: ١٥٥، ومعني المحتاج ٢: ٢٣٢، وشرح المدهج ٢: ٢٥٢، وفتح المبرر ١١: ٦٧، والمعني لأش قدامة ٢٤٣: ٥، والشرح الكبير ٢٦٧-٢٦٨، وقين الحقائق ٤: ٢٨٧.

(٤) انظر الكافي ١٢٩: ٦ حديث ٤، ومن لا يخشوه الفقه ٣: ٤٧ و ٥١ حديث ١٦٦ و ١٧١، والتهذيب ٦: ٢١٣ و ٢١٤ حديث ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٥.

(٥) المجموع ١٤: ١٥٥، ولوجهر ١: ١٩٣، ومعني المحتاج ٢: ٢٣٢، والشرح المدهج ٢: ٢٥٢، وفتح المبرر ١١: ٦٧، والمعني لأش قدامة ٢٤٣: ٥، والشرح الكبير ٢٦٨: ٥.

أبو حنيفة (١).

دلينا على ذلك : أختار الطائفة، وهي مختلفة، وقد ذكرناها في الكتابين المتقدم ذكرهما (٢).

ومن راعى لعلم، يستدل على ذلك، بأن قول : أن النهي لا يتعلق به حكم في حق المهي، إلا بعد حصول العلم به.

وهكذا أبواب نواهي الشرع كلها، ولهذا لما سئل أهل قبا أن القبلة قد حولت إلى الكعبة وهم في صلاة داروا وسوا على صلاتهم، ولم يؤمروا بالاعادة، وكذلك نهى الموكل وكله عن التصرف ينبغي أن لا يتعلق به حكم في حق الوكيل إلا بعد العلم، وهذا القول أقوى من الأول، وقد رجحناه في الكتابين (٣).

مسألة ٤ : إذا وكل رجل رجلاً في الخصومة عنه، ولم يأذن له في الإقرار، فأقر على موكله نقبض الحق لنفي وكل في الخصومة فيه، لم يلزمه إقراره عليه بذلك، سواء كان في مجلس الحكم أو في غيره. وبه قال مالك، ولشافعي، وابن أبي ليلى، وزفر (٤).

وقال أبو حنيفة ومحمد : يصح إقراره على موكله في مجلس الحكم، ولا يصح

(١) الباب ٩٣:٢، والمسوط ١٩:١٦، والنسب ٢:٦٠٢، وبدائع الصنائع ٦:٣٧ وحاشية رد المحتار ٥:٣٧٠، والمعي لاس قدمه ٥:٢٤٣، والشرح الكبير ٥:٢١٨، وفتح لعرير ١١:٦٧.

(٢) تهذيب ٦:٢١٣ و٦:٢١٦ حديث ٥٠٢ و٥٠٨ و٦:٢١٤ حديث ٥٠٤ و٥٠٦، والاستبصار ٣:٢٧٨، حديث ٩٨٦ و٩٨٨.

(٣) تهذيب ٦:٢١٣ حديث ٥٠٢، والاستبصار ٣:٢٧٨ حديث ٩٨٦-٩٨٨.

(٤) الام ٣:٢٣٢، وعنصر الزني ١١٠، والمجموع ١٤:١١٥، وفتح لعرير ١١:٥٣، والنسب ٢:٥٩٩، وبدائع الصنائع ٦:٢٤، والمسوط ١٩:٤٠، وتبيين الحقائق ٤:٢٧٨ و٢٨٠، والمعي لاس قدامة ٥:٢١٨، والشرح الكبير ٥:٢٤٣، وبدلية المجتهد ٢:٢٩٧.

في غيره (١).

وقد أبو يوسف: يصح في مجلس الحكم وفي غيره (٢).

دليلاً: أن الأصل براءة الدمة، فمن ألزمه بإقراره وكبته فعليه لدلالة.

مسألة ٥: إذا أدن له في لإقراره، صح إقراره، ولم لموكل ماقره، فإن كان معلوماً لزمه ذلك، وإن كان مجهولاً رجع في تفسيره إلى الموكل دون الوكيل.

وللشافعي فيه قولان (٣)، وفي أصحهما من قال مثل مقلناه (٤).

وقال ابن سريج: لا يصح من الوكيل الإقرار عن الموكل بحسب، ولا يصح الوكالة في ذلك (٥).

دليلاً: أنه لا مانع من ذلك، ولأصل حواره.

وأيضاً قوله عليه السلام: «المؤمنون عند شروطهم» (٦) وهذا شرط إن يلزمه ماقره الوكيل، فيجب أن يكون ذلك حائراً.

مسألة ٦: إذا وكل رجل رجلاً في تثبيت حد القذف، أو القصاص عند

(١) الباب ٢: ٩٩، والنسب ٢: ٥٩٩، واسموط ١٦: ٥، وندب الص ٦: ٢٤٤، والمعني لاس قداسة ٢١٨: ٥، والشرح الكبير ٥: ٢٤٣، والمجموع ١٤: ١١٥، ومصح التحرير ١١: ٥٣، ورسن خفاق ٢٧٩: ٤.

(٢) المتن ٢: ٥٩٨، والنسب ٢: ٩٩، وندب الص ٦: ٢٤٤، ورسن الخ ٤: ٢٧٩ - ٢٨٠، والمعني لاس قداسة ٢١٨: ٥، والشرح الكبير ٥: ٢٤٣.

(٣) معني محتاج ٢: ٢٢١، والسراج الوهاج ٢٤٨، ومصح التحرير ١١: ٨، وحاشية رد مختار ٥: ٥١٥ (٤) السراج الوهاج: ٢٤٨، ومعني المحتاج ٢: ٢٢١، ومصح التحرير ١١: ٨، وحاشية رد مختار ٥: ٥١٥ (٥) فتح العزيز ٩١: ٨، وحاشية رد المختار ٥: ٥١٥.

(٦) التهذيب ٣٧١: ٧، حديث ١٥٠٣، والاحتصار ٣: ٢٣٢، حديث ٨٣٥، والمصنف لاس أبي شيبة ٦: ٥٦٨، حديث ٢٠٦٤، وتلخيص خبر ٣: ٢٣ و ٤٤، ومعني لاس قداسة ٤: ٣٨٤، والشرح الكبير ٤: ٣٨٦.

الحاكم، أو إقامة سيرة عليه، وتوكيل صحيح. وانه قال جميع لفقهاء (١)، إلا أبيوسف، وانه قال: لا يصح التوكيل في تثبت الحد بـ (٢).

دليلاً: عموم لأخبار في حوار التوكيل (٣)، والأصل أيضاً حوزة، ولمع يحتاج إلى دلالة.

مسألة ٧: نصح التوكيل في سببها الحدود اني بآدميين وإن لم يحصر الموكل.

واختلف أصحاب الشافعي على ثلاثة طرق:

فذهب أبو اسحق لمروزي، أن الصحيح ما ذكره في كتب الحديث من: أن لتوكيل صحيح مع عية لموكل (٤).

ومهم من قال: أن الصحيح ما ذكره هاها من: إعتذر حضور لموكل (٥).

ومنهم من قال: المسألة على قولين.

واحتار أبو اسحق لطري قول المروزي (٦).

وقال أبو حنيفة: لا يجوز إستيفؤها مع عية الموكل (٧).

(١) لام ٣ ٢٢٢، وندع الصنيع ٦ ٢١، وندابه المجد ٢ ٢٩٧، وسنن الخلف ٤ ٢٥٥، والبحر الرخا ٦٢-٦٣.

(٢) ندع الصنيع ٦ ٢١، وسنن خلف ٤ ٢٥٥، والبحر الرخا ٦٢-٦٣.

(٣) انظر الكافي ٦ ١٢٩ (باب التوكيل في خلاف)، ومن لاجزها امعه ٣ ٤٧ (ب ٣٧ من نوكة)، وانهديب ٦ ٢١٣ (باب نوكة)، ولاستب ٣ ٢٧٨ (ب ١٦٦ نوكة).

(٤) الوجيز ١ ١٨٨، وسراج بوهاج ٢٤٨، ونج حريز ١١ ١٠، وعنده لغري ١٢ ١٥١، وبسوط ١٩ ٩، وتبيين الحقائق ٤ ٢٥٥، والبحر الرخا ٦٣-٦٤.

(٥) السراج الوهج ٢٤٨، والوجيز ١ ١٨٨، ونج حريز ١١ ١٠، وبني لاس قدمة ٢٠٨.٥، والشرح لكبر ٥ ٢٠٨، وسحر الرخا ٦ ٦٣.

(٦) لبحر الرخا ٦٣-٦٤، والوجيز ١ ١٨٨.

(٧) بسوط ١٩ ٩ و ١٠٦ و ١٠٧، وعنده لغري ١٢ ١٥١، وندانغ الصنيع ٦ ٢١، وتبيين الحقائق

دليلاً: أن الأصل حواز ذلك، واسع يحتاج إلى دلالة، ومن قول: لا يجوز، لا مع حضور الموكل استدلال بقول النبي صلى الله عليه وآله: «إدروا وأحدود بالشهادتين» (١) قال: وفي استيفاء هذا أحد شبهة، لأنه لا بدري الوكيل هل عني عن هذا انقضاء الموكل فيه أو لم يعف؟ ومذكره أولى.

مسألة ٨: إذا وكله في تصرف ماله، ثم قال: (وقد أدت بك أن تصنع ما شئت) كان ذلك إذناً في التوكيل.

والشافعي فيه وجهان، أحدهما: مثل ما قبله (٢).

والثاني: ليس له ذلك، لأنه ما صرح بالآذن فيه (٣).

دليلاً: أنه إذا قال: (أدت لك أن تعمل ما شئت) دخل فيه التوكيل، لأنه من جملة ما يشاء، فحمل قوله على عمومته أولى.

مسألة ٩: جميع من يبيع مال غيره، مئة أنفس: الأب، والجد، ووصيهما، والحاكم، وأمين الحاكم، والوكيل. لا يصح لأحد منهم أن يبيع المالك أدي في يده من نفسه إلا لائس: الأب، والجد، ولا يصح لغيرهما أنه قد مالك، والشافعي (٤).

١ ٢٥٥، وحاشية رد المحتار ٥١٣، والمعني لاسن قدامة ٢٠٧: ٢٠٨، وشرح الكبير ٢٠٨: ٢٠٨،

وفتح المبرر ١١، والبحر الزخار ٦٣: ٦٣.

(١) من لا يحضره الفقيه ٥٣٤ حديث ١٩٠، وفيه سقط في الجمع الصغر ١٠٢ حديث ٣١٤ عن ابن عدي في حقه من حديث هل مصر وخبره، وعن أبي مسلم كحفي ومن سبه في مصر تفصيل ذلك في عيش التقدير للتناوي ٢٢٧: ١.

(٢) مجموع ١٤، والمعني لاسن قدامة ٢١٥، وشرح الكبير ٢٠٩.

(٣) معني محتاج ٢٢٦، ومجموع ١٤، والمعني لاسن قدامة ٢١٥، وشرح الكبير ٢٠٩.

(٤) المجموع ١٤، ١٧٣، ١٢٤، ومعني محتاج ٢، ٢٢٤، وسراج الودج ٢٤٩، والوجز ١٩٠، وكفاية الأبحر ١٧٧، ودرر محمد ٢٩٨-٢٩٩، ومعني لاسن قدامة ٢٣٧، وشرح الكبير ٢٢١، وفتح العزيز ٢٩٩: ٢٩٩، وتبيين الحقائق ٢٧٠: ٢٧٠.

وقال الأوزاعي: يجوز ذلك للجميع (١).
 وقال رفر: لا يجوز لأحد منهم أن يبيع من نفسه شيئاً (٢).
 وقال أبوحنيفة: يجوز للأب، والجد، والوصي إلا أنه يعتبر في الوصي أن يشتريه زبيدة طهرة، مثل أن يشتري مايساوي عشرة نحاس عشرة، فإن اشتراه بزيادة درهم لم يمس ذلك لبيع. قاله استحسناً (٣).
 دليلنا: إجماع الفرقة، وأحاربهم أنه يجوز للأب أن يقوم حارية إسه الصغير على نفسه، ويستبيع وطفوه بعد ذلك (٤).
 ويصاً روي أن رجلاً أوصى إلى رجل في بيع فرس به، فاشتراه الوصي لنفسه، وستمى عبدالله بن مسعود، فقال: ليس له ذلك (٥)، ولا يعرف له مخالف.

وإن قيل: عندكم أن البيع من صحة إنعقاده التفرق بالأندال، ولا يتصور ذلك بين الإنسان وبين نفسه.

قيل: أجيب عن ذلك بمجولين:

أحدهما: أن لبيع قد يلزم من غير استمرق، وهو أن يقول بعد العقد: (أحترت) (٦) هذا البيع، وأمصيته) فإنه يلزم ولا يحتاج إلى التفرق.
 والثاني: أنه إذا عقد الأب أو الجد هذا العقد، وله يقوم من موضعه حتى يلزم العقد ويمضي، فيكون ذلك بمنزلة افتراق المتبايعين.

(١) المجموع ١٢٣: ١٤، والمغني لأبى قدامة ٢٣٧: ٥، والشرح الكبير ٢٢١: ٥، وسبيل الحقائق ٢٧٠: ٤.

(٢) المجموع ١٢٤: ١٤.

(٣) تبين الحقائق ٢٧١: ٤، والمغني لأبى قدامة ٢٣٧: ٥، والشرح الكبير ٢٢٢: ٥.

(٤) الكافي ٦٧: ٧، حديث ٢، ومس لا يصره انعقده ١٦١، حديث ٥٦٤، ولتهدب ٢٣٩: ٩، حديث ٩٢٨.

(٥) روي في المجموع ١٢٤: ١٤، والمغني لأبى قدامة ٢٣٨: ٥ مع اختلاف يسير في بعض النسخ.

(٦) في بعض النسخ «أحترت».

مسألة ١٠: إذا أطلق الوكالة في البيع، فإطلاقها يقتضي أن يبيع سقذ ذلك البلد، شمس المثل حالاً، فإن خالف في ذلك، كان البيع بطلاً. وبه قال مالك، والشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: لا يقتضي الإطلاق الخلول، ولا نكاح البدن، ولا عوض المثل. فإذا باعه بخلاف ذلك صح، حتى قال: لو أن السعة تساوي الوفاً، فباعها بذائق إلى أجل، صح البيع (٢).

دليلنا: أنه إذا بيع بما وصفناه صح بيعه بخلاف، وإذا حلف لم يدل دليل على جواز بيعه، فوجب المنع منه.

مسألة ١١: إذا أحلف الخياط وصاحب الثوب، فقال صاحب الثوب: أدت لك في قطعه قبصاً، وقال الخياط: أدت لي في قطعه قبصاً، وقد عملت. فالقول قول الخياط.

وبالشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه (٣).

ولثاني: لقول قول صاحب الثوب (٤). وبه قال ابن أبي سبي (٥).

(١) بداية المتهجد ٢٩٨:٢، والمجموع ١٤: ١٣٠، وكلمة الأثير ١: ١٧٧، وبحر ١: ١٩٠، ومغني المحتاج

٢: ٢٢٣ - ٢٢٤، وشرح الوهاج ٢٤٩: ٢، وفتح العزيز ١١: ٢٦، والمعي لابن قدامة ٥: ٢٥٤ -

٢٥٥، وبدائع الصنائع ٦: ٢٧، ونسب الحقائق ٤: ٢٧٠، والبحر الرخا ٦: ٥٩.

(٢) التفت ٢: ٥٩٧، وكتاب ٢: ٩٥، وبدائع الصنائع ٦: ٢٧، وهاوي صاحبها ٢: ٢٩٣، وسبب

الحقائق ١: ٢٧٠، وحاشية ردة المختار ٥: ٥٢٢، والمعي لابن قدامة ٥: ٢٥٤ - ٢٥٥، والشرح الكبير

٥: ٢٢٦، والمجموع ١٤: ١٣٠، وفتح العزيز ١١: ٢٦، وبداية المتهجد ٢: ٢٩٨، والبحر الرخا ٦: ٥٩.

(٣) المجموع ١٥: ١٠٥ - ١٠٦، ومعي المحتاج ٢: ٣٥٤، وشرح الوهاج ٢: ٢٩٨، ولوحير ١: ٢٣٨، وفتح

العزيز ١١: ٧٤، والمعي لابن قدامة ٦: ١٢٥.

(٤) الام ٤: ٤٠، ولوحير ١: ٢٣٨، والمجموع ١٥: ١٠٥ - ١٠٦، وشرح الوهاج ٢: ٢٩٨، ومغني المحتاج

٢: ٣٥٤، وفتح العزيز ١١: ٧٤، والمعي لابن قدامة ٦: ١٢٥.

(٥) المجموع ١٥: ١٠٧.

دليلاً على ما ذهبنا إليه: أن صاحب انبوت مدّع بذلك أرش لفضع على المحيط، فعليه لينة، وإلا فعلى الخطاط اليمنى.

مسألة ١٢: إذا كان برجل على غيره دين، فحذّ آخر فادعى أنه وكيله في المطالبة، وأنكر ذلك الذي عنه الدين، فماذا كان مع الوكيل بيّنة أقامها وحكم له بها، وإن لم يكن معه بيّنة، وطالب من عليه الدين بيمين لا يجب عليه، فإن دعى عليه علمه بذلك لم يدرمه أيضاً اليمنى. وبه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: يدرمه اليمنى، سواء دعى على أصله أنه بوصّفته، أو جبر على التسليم إليه (٢).

وحكم سبي على أصلنا أنه بوصّفته من عليه دين في نوكيته، لم يجز على التسليم إليه.

دليلاً: لأصل رداء الدمة، ويحتاج يمين عليه يحتاج إلى دليل شرعي، ولادليل في الشرع يدل عليه.

مسألة ١٣: إذا صدّقه من عليه الدين في نوكيته، لم يجز على التسليم له. وبه قال الشافعي (٣).

وقال أبو حنيفة: إن كان ذلك ديباً، أحرر على الدفع إليه، وإن كان عبداً فالشهور من مذهبه أنه لا يجبر عليه (٤).

(١) المجموع ١٤: ١٥١ و ١٥٣، وفتح العزيز ١١: ٨٥، والشرح الكبير ٥: ٢٦١.

(٢) لباب ٢: ٩٩، ومبسوط ١٩: ٧٦، وبدائع الصانع ٦: ٢٦، وسبيل الخفائق ٤: ٢٨٤، والمجموع ١٤: ١٥٣، والشرح الكبير ٥: ٢٦١.

(٣) للمجموع ١٤: ١٥١، والراجح لوهاج ٢٥٤، ومعني لمخشاح ٢: ٢٣٧، والشرح الكبير ٥: ٢٦١، وفتح العزيز ١١: ٨٦.

(٤) المبسوط ١٨: ٢٠، وبدائع الصانع ٦: ٢٦١، وسبيل الخفائق ٤: ٢٨١ و ٢٨٤، والشرح الكبير ٥: ٢٦١، والمجموع ١٤: ١٥٢.

وعنه رواية أخرى شادة: أنه يحجر عليه (١).
 دليلنا: أنه لا دليل على إجباره على ذلك، ولأن ذمته مرتبة بالوديعة والدين
 وغيره، ولا يقطع على راءتها بالدفع إلى الوكيل المدعي له ذلك، وتصديقه إياه،
 لأن لصاحبه أن يكدها، فيجب أن لا يجب عليه التسليم.
 مسألة ١٤: إذا وكل رجلاً في كل قبيل وكثير، لم يصح ذلك. وبه قال جميع
 الفقهاء (٢)، إلا ابن أبي ليلى، فإنه قال: يصح ذلك (٣).
 دليلنا: أن في ذلك غرراً عظيماً، لأنه رعا الرمة بالعقود ما لا يمكنه الوفاء به،
 وما يؤدي إلى ذهاب ماله، مثل أن يزوجه بأربع حرائر، ثم يطبقهن قس
 الدخون، فيلزمه نصف مهورهن، ثم يتزوج بأربع أخرى، وعلى هذا أبدأ. ويشترى
 له من لأرضين والعقارت وغيرها ما لا يحتاج إليه، وي دس غرر عظيم، فما
 يؤدي إليه فهو باطل.

وأيضاً فإنه لا دليل على صحة هذه الوكالة في الشرع.
 مسألة ١٥: يكره أن يتوكل مسلم لكافر عن مسلم.
 ولم يكره ذلك أحد من الفقهاء.
 دليلنا: إجماع لمرقة، لأنه لا دليل على حوزة
 مسألة ١٦: إذا وكل رجلاً في بيع ماله، فباعه، كان للوكيل ولوكل
 المطالبة بالثمن. وبه قال الشافعي (٤).

(١) تبيين الحقائق ٤: ٢٨٤.

(٢) الام ٣: ٢٣٣، والمجموع ١٤: ١٠٦-١٠٧، وكده الأحبار ١: ١٧٦، ومعني نحو ج ٢: ٢٢١، والشرح
 لوهج ٢٤٨، والنوحي ١: ١٨٨، والمبسوط ٩: ٧٠، وفتح العزيز ١١: ١١، ومعني لاس فدايه
 ٢٩١: ٥، والشرح الكبير ٥: ٢٤١، ودهه مجهد ٢: ٢٩٧.

(٣) المبسوط ١٩: ٧٠، المعني لاس فدايه ٥: ٢١١، وشرح الكفر ٥: ٢٤١.
 (٤) الوجز ١: ١٩٢، وفتح العزيز ١١: ٦٠ و٦٤، وسدع مسائل ٦: ٣٣، والمعني لاس فدايه ٥: ٢٦٢.

وقال أبو حنيفة: لو وكيل المطالبة به، وليس ذلك للموكل (١).
 دليلنا: أن الثمن قد ثبت أنه للموكل دون الوكيل، ويدخل في ملكه في
 مقابلة المبيع الذي رآه ملكه بالفعل، وإذا كان الثمن ملكاً له كان له المطالبة
 به، ولأن المطالبة بالثمن من حقوق ينفذها له لا من شئ نصه. مثل خيار المحبس
 والتصرف بالأسدان، فإن ذلك من شرط انعقد فلا حل ذلك يتفق بالعقد دون
 الموكل.

مسألة ١٧: لا يصح إبراء الوكيل من دون موكل، من الثمن الذي عني
 المشتري. وبه قال الشافعي (٢).

وقد أوجبنا: يصح إبراء الوكيل بغير إذن موكله (٣).
 دليلنا: أن الإبراء تابع للملك، وإذا كان الوكيل لا يملك شيء، فلا يصح منه
 الإبراء، وإنما قلنا أنه لا يملك، لأنه لا يملك هبة بلاحلاف، فهو ملكه نصيب منه
 هبته.

مسألة ١٨: إذا وكل رجلاً في شراء سبعة، فاشترى ثمن مثله، وإن
 ملكه يقع للموكل من غير أن يدخل في ملك الوكيل. وبه قال الشافعي (٤).
 وقال أبو حنيفة: يدخل أولاً في ملك الوكيل، ثم ينتقل ملك إلى الموكل (٥).

٢٦٤، والشرح الكبير ٥: ٢٣٧-٢٣٨.

(١) سداد ٨٩٢، وسدح المصنف ٦: ٣٣٠، وسين المحقق ٤: ٢٥٧، والمعي لاس قدما ٥: ٢٦٤،
 وشرح الكبير ٥: ٢٣٨.

(٢) المصنف ١٤: ١١٦، وفتح العزيز ١١: ١٤١، وسين المحقق ٤: ٢٥٦.

(٣) المصنف ١٩: ٣٥، وتبيين الحقائق ٤: ٢٥٨، وحاشية المحقق ٥: ٥٢١ و٥٢٣، والمصنف ١٤: ١١٦.

(٤) المصنف ١٤: ١٤٦، وندبه مجتهد ٢: ٢٩٨، والمعي لاس قدما ٥: ٢٦٣، والشرح الكبير ٥: ٢٣٧،
 وتبيين الحقائق ٤: ٢٥٦.

(٥) تبيين الحقائق ٤: ٢٥٦، والمصنف ١٤: ١٤٧، وندبه مجتهد ٢: ٢٩٨، والمعي لاس قدما ٥: ٢٦٣،
 والشرح الكبير ٥: ٢٣٧، وفتح العزيز ١١: ٧٦.

دليلاً: أنه لو وُكِّه في شراء من يعتق عبده لم يعتق عليه، فلو كان المثل قد انتقل إليه بوجوب أن يعتق عليه، فلما أحصا أنه لا يعتق على لوكل لو اشترى من يعتق عبده إذا اشتراه لنفسه، دل ذلك على أنه لا يعتق المثل إلى لوكل.
مسألة ١٩: إذا وُكِّل مسلم دميّاً في شراء حر، لم يصح أو كره، وإن تناهه لزمي له، لم يصح بيعه وبه قال الشافعي (١).

وقد أوجبه: يصح تنوكل، ويصح السبع، وعنده أن اسم لا يملك الحر إذا تولى الشراء بنفسه، ولا يصح ذلك، ويملكه شراء بوكل الدمي (٢).
دليلاً: أن عقود سبع تحتاج إلى دلالة شرعية، ولا دليل في الشرع على صحة هذا العقد، فوجب أن يكون باطلاً. على أن يب في لمسه الأول: أن شراء لوكل يقع لموكله. وإذا كان كذلك، فوجب أن لا يصح شراؤه، كما واشتره بنفسه.

مسألة ٢٠: إذا وُكِّل في بيع فاسد، مثل أن يوكله في سبع و شراء من أجل مجهول مثل قدوم لحاح، وإدراك ثمار، لم يثبت بذلك التوكيل البيع بصحيح وبه قال الشافعي (٣).

وقد أوجبه: يثبت بذلك البيع بصحيح، ودفع أو شترى إلى من معلوم صح بيعه والشراء (٤).

دليلاً: أنه لو لم يوكله في هذا العقد، فوجب أن لا يصح، وإمّا وُكِّه في غيره،

(١) المني لابن قدامة ٢٦٣، وشرح الكبير ٢٣٧.

(٢) الميسر ١٩، وتبيين المعاني ٢٥٤، وحاشية رد المحتار ٥١١، والمني لابن قدامة ٢٦٣، وشرح الكبير ٢٣٧.

(٣) لمجموع ١٤، والوجيز ١٩٢، وفتح المبرور ١١، والمني لابن قدامة ٢٥٢، والشرح الكبير ٢٤٠، والبحر الزخار ٦٠٦.

(٤) المني لابن قدامة ٢٥٢، والشرح الكبير ٢٤٠، ومجموع ١٤، وفتح المبرور ١١، والبحر الزخار ٦٠٦.

وقال الطبري: لا وجه لهذا القول، إلا أن يكون ساء على من حكى عنه من أنه يجوز بيع الموقوف.

وحكى المروزي في الجامع عن الشافعي أنه قال: إذا وكنه في بيع سلعة فدعاها عما لا يتغاس الناس منه، كان له أن يرد.

وهذا أيضاً ساء على ما ذكرناه من ذلك القول.

قال أبو الطيب الطبري: والمذهب لصحيح الأول.

وقال أبو حنيفة: يلزم لو كمل البيع في إحدى الشاتين نصف دينار، ولا يلزم

للموكل في الأخرى نصف دينار، ويرجع الموكل عليه بنصف دينه (١).

دليلاً: أن شراء الشاتين وقع للموكل عامة، وقد سئنا أن نعلم لو كمل

للموكل، فيحب أن يكون شراءهما له.

وأيضاً روي عن النبي عليه السلام أنه عرض له حلب، فأعطى عمرو

البارقي (٢) ديناراً ليشتري به شاة للصحة، فاشترى به شاتين، ثم باع أحدهما

بدينار، فجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله شاة ودينار، فقال: هذه اشاة

وهذا ديناركم، فقال النبي كيف صنعت؟ فذكر له ما صنع، فقال له النبي:

«بارك الله لك في صفقة يمينك» (٣).

مسألة ٢٣: إذا قاب: إن قدم الحاج، أو جاء رأس الشهر، فقد وكتكت في

(١) المعني لاس قدمه ٢٥٩ ٥، وشرح كبيره ٢٣١ ٥، ومحق ١٤ ٩٦.

(٢) عمرو بن الحارث ويقال إن أبي الحارث، وهو - عمرو بن عباس بن أبي حنيفة الأثري - في مكة الكوفة وروى حبل برقه سعد بن عدي بن عمار روى عن أبيه وعن عمرو وسعد بن أبي وهب

وعنه شيب بن عمرو والشعبي وبوصة في حبيبي وغيرهم. بقى حديث ليهدي ١٧٩ ٧.

(٣) روى البخاري في صحيحه ٢٥٢ ٤، وأبو داود في سننه ١٠٣ حديث ٣٠٩ و٣١٠، وأبو داود في

سننه ٥٥٩ ٣ حديث ١٢٥٨، وأبو داود في سننه ٢٥٩ ٣، وأحمد بن حنبل في مسنده ٣٧٥ ٤.

٣٧٦، وفي بعضها اختلاف يسير في ما عدا ذلك ومبهم من غير حديث حكيم بن حزام فلاحظ.

البيع، فإن ذلك لا يصح. وبه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: يصح (٢).

دليلنا: أنه لا دليل على صحة هذا العقد، وعقد الوكالة يحتاج إلى دليل.

(١) مجموع ١٠٨٠١٤ ١٠٩، فتح مرمز ١١ ٢١-٢٢، ومعي لبحث ٢ ٢٢٣، والمراج الوهاج.

٢١٨، واسمي لاس قدامه ٥ ٢١٠

(٢) لمي لابن قدامة ٥: ٢١٠، وفتح المرفز ١١: ٢٢.



كتاب الاقرار

مسألة ٩: إذا قال: به عدي من حبل، أو عظيم، أو عيس، أو حطر، م
يتعدر ذلك بمعدر، وأي مقدار فسر به كـ مقولاً، فليلاً كـ أو كثيراً، وبه
قال الشافعي (١).

وإن قال: له عدي مال كثير، فانه يكون قرراً شماس على الرواية التي
تضمنت أن الوصية بالمال لكثير وصية شماس (٢).
ولم يعرف تعبير «كثير» بمقلده أحد من الفقهاء.
وحذف أصحاب أبي حنيفة في الألفاظ الأولى:
فهم من قال: لا يوصل منه بأقل من عشرة دراهم، وهي مقدار رصاص
القطع عندهم (٣).

ومهم من قال: لا يقل منه أقل من مائتي درهم، وهو مقدار رصاص

(١) لا م ٣ ٢٣٧، ومجموع ٢٠ ٣١٠ و ٣١٧، وسراج سوانح ٢٥٧، ومعنى محصاح ٢ ٢٤٨، ومع
العزيز ١١ ١٢٤، ومسوط ١٨ ٩٨، وشرح الكبير ٥ ٣٣٩، والمعنى لابن قدامة ٥ ٣١٦، وسحر
الرّحار ٨ ٩

(٢) تعبير لم يشر إليه ٨٤ حديث ٣٧، وكوفي ٤٦٣٧ حديث ٢١، والتهذيب ٨ ٩٨ حديث ١١٤٧،
و ٣١٧ ٨٨٠ حديث ١١٨٠، ومعاني الأخبار ٢١٨ حديث ١.

(٣) لمسوط ١٨ ٩٨، والصاب ٢ ٢٥، وبتائع اصباح ٧ ٢٢٠، وشاؤون الهدنة ٤ ١٦٤، وتبيين
المخاتق ٥ ٥، والمعنى لابن قدامة ٥ ٣١٦، وشرح الكبير ٥ ٣٣٩، ومع العزيز ١١ ١٢٤، وسحر
الرّحار ٨ ٩

وروي عن النبي عليه السلام أنه قال: «لا يجن من مرى مسلم لا يظلم نفس منه» (١) وهذا يفسر إذا فسر بقرره بمقد رما، وحب أن لا يظلم من أكثر منه، لظاهر الخبر، وبس لأحد أن يقول بأن ذلك لا يسمى عصى، وذلك أنه قد يكون ذلك عظيماً في حال الضرورة.

ويحتمل أن يكون أرد عظمياً، لإضافة إلى ما هو دونه. ويحتمل أن يكون أرد عظمياً عند الله، لأنه يستحق لعقاب محجوده، قد تعالى: «وخصونه هيباً وهو عداثة عصى» (٢) وقوله تعالى: «وإن كان مثقال حبة من حردن ثيباًها وكفى ب حامسين» (٣). وروي عن عائشة أنها قالت: كان رسول الله يها عن المحقرت، ويقول: «إن لها من الله طالباً» (٤).

وروي عن ابن عباس أنه قال: كلنا عصى الله به كان عظيم (٥). وإذا احتمل هذه لوجه وحب الرجوع أن تفسره ما أراد. مسألة ٢: إذا قال: فلان عصى مال أكثر من مال فلان، أرم مقدر مال لذى سماء، وقبل منه تفسره في سريفة قليلاً كان أو كثيراً، وإن فسر الكل بمثل ماله لم يقبل ذلك منه.

١- سنن ابن رطبي ٣ ٢٥ حديث ٨٧ و ٨٩ و ٩١، ومسند أحمد بن حنبل ٥ ١١٣ و ١١٤، وسنن الكبرى ٦: ١٠٠، ٨ و ١٨٢.

(٢) النور: ١٥.

(٣) الآية ١٧.

(٤) أخرجه الذهبي في سننه ٢ ٣٠٣ حديثاً عن عائشة بن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [ونه] وصنم «باعتشة يدك ومحقرت المسودون هذا من الله طالباً»، وكذلك أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ٦ ٧٠ و ١٥١.

(٥) الدر المنثور ٢ ١٤٤ أخرجه هكذا عن أبي عبد الله وهو كسرة.

وقال الشافعي : يصل منه إذا فسره بمثل ماله من غير زيادة (١).
 دليلنا أن هذه السقطة موصوعة في لعة سريادة، لأن أمشة «أفعل من
 كد» تعيد مساواته له، والريادة عليه، وما من غير زيادة لا يناف أنه أكثر منه،
 والرجوع في مثل ذلك يجب أن يكون إلى اللمعة
 فأما حين أكثر على أن المراد به أنفع، أو ثرك، فانه ترك بلطاهر.
 مسألة ٣: إذا قال: له عليّ دراهم، فانه يلزمه ثلاثة درهم.
 وإن قال: درهم عطيمة، أو كثيرة، أو حاضرة، فعلى مامضى من
 الخلاف.

وقال الشافعي . يلزمه ثلاثة على الأخوان كلها (٢).
 وفي الدس من قال . يلزمه درهما (٣).
 دليلنا: إن قلّ جمع ثلاثة على مسببها في أصول المعنى، وبضاقول من
 يقول أن أفقه إثنان (٤).
 مسألة ٤: إذا قال. له عليّ ألف ودرهم، لزمه درهم، ويرجع في تفسير
 الألف إليه.
 وكذلك إن قال: مائة ودرهم، أو عشرة ودرهم، أو ألف ودينار، أو ألف
 وعد، فان جميع ذلك كالألف. وبه قال الشافعي (٥).

(١) الام ٣ ٢٣٨، وجميع ٢٠ ٣١١، وفتح العزيز ١١ ١٢٥-١٢٦، والمعي لابس قدامة ٥ ٣١٧،
 والشرح الكبير ٥ ٣٤٨

(٢) لام ٦ ٢١٧ و ٢٢٠، وجميع ٢٠ ٣١٣، وفتح العزيز ١١ ١٣٣، والمعي لابس قدامة ٥ ٢٩٩،
 والشرح الكبير ٥ ٣٤١، والبحر الزخار ٦: ٩.

(٣) انظر فتح العزيز ١١ ١٣٣.

(٤) علّة الأصول: ١١٦ (طبعة معي).

(٥) الام ٦ ٢٢٣، وجميع ٢٠ ٣١٤، ومعني المحتاج ٢ ٢٤٩، والسراج سراج ٥٨ ٢٥٨، وسوحيب
 ١ ١٩٨، وفتح العزيز ١١ ١٣٠، واسنود ١٨ ٩٩، والشرح الكبير ٥ ٣٤٦.

وقال توحيدة: إن عطف على ألف من لمكين أو المورون كان ذلك تفسيراً لألف، وإن عطف عليه غير لمكين والمورون لم يكن تفسيراً لها (١).
دليله أنه صرح فيما راد على ألف، والألف مهم، فيجب أن يرجع إليه في تفسيره.

ولأن الأصل راءة الدمة، وما يمتد منه مقطوع به، وما لم يصرح به يحتاج إلى دليل.

فأما إذا قل: له عدي مائة وحسون درهماً، فانه يكون لكل دراهم، لأن الخمس أواحد برادة ولم تعد التفسير والتغيير.
وقوه: درهم في آخر الكلام بقية تفسير وتمسراً، فوجب أن يكون تمييزاً وتفسيراً لجميع العدد.

ومن أمثلة من قل: أن الدنة تكون مهمة، وقوله: «وحسون درهم»
يكون قوه درهم تفسيراً لمحمسن دون امانة، لأنه جملة أخرى.

واصحح هو لأو. وبه قال أكثر أصحاب الشافعي.

وباشاني قال أبو عيسى بن خيران، وأبو سعيد لا يظن حري (٢).

وقوه: ألف ودرهم مفرق لذلك، لأن قوله ودرهم لا يكون مفسراً للألف، لأن فيه واو لعطف، والمفسر لا يكون واو لعطف.

مسألة ٥: إذا قل: لفلان علي ألف ودرهمان، كان مثل قوه: ألف ودرهم، وقد مضى.

وإن قل: ألف وثلاثة دراهم، كان ذلك مفسراً للألف، لأن فيه واو العطف.

(١) لسطح ١٨ ٩٩، ولعلي لار قدادة ٥ ٣٠٧، ولشرح الكم ٥ ٣٤٤، ومج لعرير ١١ ١٣٠

(٢) فتح العرير ١١: ١٣٠، ومقتي المحتاج ٢: ٢٤٩.

وكذلك إذا قال: ألف وحمسون درهماً، أو ألف ومائة درهم، أو مائة وثلاثة دراهم، أو مائة وحمسون درهماً، أو مائة وخمسة عشر درهماً، أو حمسون وألف درهم، أو حمسون ومائة درهم، أو خمسة وعشرون درهماً في كل ذلك يكون مفسراً لجميع وبه قال أبو إسحاق لمروزي، وأكثر أصحاب الشافعي (١).

وقال أبو علي بن حيران، وأبو سعيد الأصبهاني: أن التفسير يرجع إلى ما أوله، والأول على إيهامه (٢).

وعلى هذا قالوا: لو قال: بعثت مائة وخمسين درهماً، كان أسبع باطلاً، لأن بعض الثمن مجهول.

وعلى قول أبي إسحاق: يصح البيع (٣)، لأن الجميع معلوم، وهذا هو الصحيح.

دليلاً: أن إرادته إضافة معطوفة بالو وعلی الأولى، فصارت عبارة واحدة، فإذا جاء بعد ذلك التفسير والتبسيط وجب أن يكون راجعاً إلى الجميع، ويفرق ما فله في ألف ودرهم، وألف ودرهمين، لأن تلك زيادته، وليس تفسير، فلا يجوز أن نحصل الزيادة في بعد تفسير على ما يتبين من التفسير لا يكون نواو لعطف، فلا يصح ذلك فيه.

مسألة ٦: إذا قال: ملان علي درهم ودرهم إلا درهماً، فانه يدرم درهم واحد.

(١) مجموع ٢٠: ٣٦٤، وشرح النوح ٢٥٨، ومعني المحتاج ٢: ٢٤٩، وأوجز ١: ١٩٨، وفتح العزيز

(٢) المجموع ٢٠: ٣٦٤، وفتح العزيز ١١: ١٣٠.

(٣) فتح العزيز ١١: ١٢٨.

وقال الشافعي نصاً: أنه يلزمه درهمان (١).

وفي أصحابه من قال: أنه يصح لأشياء، ويرمى درهم واحد،
وكذلك إذا قال: أنت مدني طلعة وصقة إذا طمعة، بقع طفله وحدة،
وعلى قول الشافعي يقع طلقتان.

دليلاً: أن خمسين إذا كان بينهما حرف العطف كانت عشرة خمسة
الواحدة، فهو يرمي أن يقول: لفلان عني درهمان إذا درهم، وثبت طالق
طلقتين إذا صممه، وأنه يكون إقراراً بدرهم، ومع صقة وحدة فكذلك ذهب.

مسألة ٧: إذا قال عصمتك ثوباً في مدين كان إقراراً بعصب لثوب دون
المنديل. وبه قال الشافعي (٢).

وقال أبوحنيفة: يكون إقراراً بهما (٣).

دليلاً: أنه يحتمل أن يكون الرد (في مدين ب) فلا يرمي، لا لثوب، كما لو
قال: عدي ثوب في مدين، أو يرمي حرب.

أو قال عصمتك دية في حصص، أو تحلاً في بيتك، أو عم في صيغة
ولا فرق بينهما.

مسألة ٨: إذا قال: لفلان عدي كذا درهم، فانه يكون إقراراً بعشرين
درهماً. وبه قال محمد بن الحسن (٤).

(١) الام ٦٢١، والمجموع ٣١٢: ٢٠ و ٣١٤، والشرح الكبير ٣٠٦.

(٢) الام ٣٤٠، والمجموع ٣١٩: ٢٠، ومعني محمد ح ٢٥١، وشرح الوهاج: ٢٥٨، والوجيز
١٩٨: ١، وبدائع الصانع ٢٢١: ٧، والمعني لابن قدامة ٣٠٠: ٥-٣٠١، والشرح الكبير ٣٥٢: ٥،
والبحر الزهراء ١٠: ٦.

(٣) اسباب ٢٨، وبدائع الصانع ٢٢١: ٧، ونسب الحقائق ٩٠: ٩، ومعني لابن قدامة ٣٠١: ٥.

والشرح الكبير ٣٥٢-٣٥٣، والبحر الزهراء ١٠: ٦، والمجموع ٣٢١: ٢٠.

(٤) لمخني لابن قدامة ٣١٩: ٥، والشرح الكبير ٣٤٣: ٥.

وقال الشافعي . يكون إقراراً بدينهم واحد (١).

دليلاً: أن ذلك أقل عدد ينصب الدين بعده فيجب حمله عليه.

مسألة ٩: إذا قال: له عندي كذا درهماً، يرمه أحد عشر درهماً، وبه

قال محمد بن الحسن (٢).

وقال الشافعي: يرمه درهم واحد، وبها كره (٣).

دليلاً: أن ذلك أقل عدد بين ركب ونصب بعدهما الدرهم، فيوجب حمله

عليه.

مسألة ١٠: إذا قال: له عندي كذا وكذا درهماً، لرمه أحد وعشرون

درهماً. وبه قال محمد بن الحسن (٤).

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: أنه يلزمه درهم واحد (٥).

والثاني: أنه يلزمه درهماً (٦).

دليلاً: أن ذلك أقل عدد بين عطف أحدهما على صاحبه، ونصب بعدهما

(١) المجموع ٢٠: ٣١٤، ومعني المحاج ٢: ٢٤٨، والشرح الوهاب ٢٥٧، وفتح المبرر ١١: ٢٧، ومعني

لاين مقدمة ٥: ٣١٩، وشرح الكبير ٥: ٣٤٣، والبحر المختار ٦: ٩

(٢) معني لاس مقدمة ٥: ٣١٩-٣٢٠، والشرح الكبير ٥: ٣٤٣

(٣) الام ٢٢٣: ٦، والمجموع ٢٠: ٣١٤، والشرح الوهاب ٢٥٧، ومعني المحاج ٢: ٢٤٨، والوجيز

١: ١٩٨، وفتح المبرر ١١: ١٢٧، والمعني لاس مقدمة ٥: ٣١٩، والشرح الكبير ٥: ٣٤٣، والبحر

المختار ٦: ٩

(٤) انفي لابين مقدمة ٥: ٣١٩، والشرح الكبير ٥: ٣٤٣.

(٥) الام ٢٢٣: ٦، ومختصر لمري ١١٢، والمجموع ٢٠: ٣١٤، والشرح الوهاب ٢٥٧، ومعني المحاج

٢٤٩: ٢، والوجيز ١: ١٩٨، وفتح المبرر ١١: ١٢٨، والمعني لاس مقدمة ٥: ٣١٩، وشرح كبير

٥: ٣٤٣

(٦) انظر المصادر المتقدمة

الدرهم.

مسألة ١١: إذا قال: له عليّ كذا درهم، برمه مائة درهم. وبه قال محمد

بن الحسن (١).

وقال الشافعي: بلمره أقل من درهم واحد، ويفسره بما شاء (٢).

وفي أصحها من قال: بلمره درهم واحد. وهو غلط عندهم (٣).

دليلاً: أن ذلك أقل عدد يخص هذه الدرهم، فوجب حمله عليه.

مسألة ١٢: إذا قرّنين في حال صحته، ثم مرض، فأقرّدين أحرفي حال

مرضه، نظر، فإن تبع لما به استوف معاً، وإن عجز المال قسم الموحود على

قدر الدينين. وبه قال الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة: إذا صاف أدب. فذهب دين لصحة على دين المرض، وإن

فضل شيء صرف إلى دين المرض (٥).

دليلاً: قوله تعالى: «من بعد وصية يوصي بها أو دين» (٦) ولم يفصل أحد

الدينين على الآخر، فوجب أن تساوي فيه.

وأيضاً: فإنها ديان ثنائي الذمة، فوجب أن يتساويا في الاستيفاء، لأن

(١) المعنى لأن قدامة ٣١٩-٣٢٠، والشرح ك ٣٤٣-٣٤٤، ومصحح تحرير ١١: ١٢٧

(٢) الام ٦: ٢٢٣، والوجه ١: ١٩٧، والمعنى لأن قدامة ٣١٩، والشرح بكير ٥: ٢٤٣

(٣) مختصر المزي ١١٢، ومجموع ٢٠: ٣١٣، والوجه ١١: ١٢٧، والمعنى مخرج ٢: ٢٤٨، ومصحح تحرير

١١: ١٢٧، والمعنى لأن قدامة ٣١٩: ٥، والشرح الكبير ٥: ٣٤٣

(٤) مجموع ٢٠: ٢٩٥، وكلمة لأحد ١: ١٨٠، ومصحح التحرير ١١: ٩٧، والمجلس ٨: ٢٥٥، والمبسوط

١٨: ٢٦، وبدائع الصانع ٦: ٢٢٥، وتبيين الخلف ٥: ٢٣، والمعنى لأن قدامة ٥: ٣٤٣، والشرح

الكبير ٥: ٢٧٥.

(٥) للشافعي ٢: ٣٧-٣٣، والمبسوط ١٨: ٢٦، وبدائع الصانع ٧: ٢٢٥، وسنن الحقائق ٥: ٢٣، والمجلس

٨: ٢٥٥، والمعنى لأن قدامة ٥: ٣٤٣، والشرح الكبير ٥: ٢٧٥، ومصحح التحرير ١١: ٩٧.

(٦) النساء: ١١.

تقديم أحدهما على الآخر يحتاج الى دليل.

مسألة ١٣: يصح لإقرار اللوارث في حال المرض، وبه قال نوعس، وأبو ثور، وعمر بن عبد العزيز، وحسن بن نصر (١)، وهو أحد قولي شافعي (٢)، وأما الأخر: أنه لا يصح، وبه قال مالك، وأبو حنيفة، وسعد بن شبيب، وأحمد (٣).

وقال أبو إسحاق المروزي: المسألة على قول واحد، وهو أنه يصح إقراره (٤).
 دليلنا: أنه لا مانع منعه، والأصل جواره.
 وأيضاً قوله تعالى: «أكون قوامين بالعبادة شهداء لله وبوعى نفسك و أولادك و أولادك و أولادك» (٥)، والشهادة على النفس هو الإقرار، وديث عام في جميع الأخوان، لكن أحد، والتحصيل يحتاج إلى دلالة.
 وبصاً قوله تعالى: «أما أقرب قال فاشهدوا» (٦) وهذه أيضاً عامة.
 وعلى المسألة جميع الفرق.

مسألة ١٤: بما قد بسا أن لإقرار مورث يصح، وعلى هذا لا يرى من حال الإقرار وبين حال نفاء، وبه يشب الإقرار. وكذا من قال: لا يصح الإقرار للوارث، فإنما عثر على الوفاة كونه وارثاً لأجل الإقرار، حتى قالوا: لو أقر

(١) المعنى لابن قدامة ٣٤٤ هـ

(٢) المجموع ٢٠: ٢٩٣، وكذا ١٠: ١٨٠، وفتح عمر ١: ٩٦١، وسبوت ١: ٣١، ومع الصنيع ٦: ٢٢٤، وسنن حنبل ٥: ٢٥، والمعنى لابن قدامة ٣٤٤ هـ

(٣) المسبوط ١٨: ٣١، ومع ١: ٢٢٤، وسنن حنبل ٤: ١٦٦، وسنن حنبل ٥: ٢٥، والمعنى لابن قدامة ٣٤٤ هـ و ٣٤٧، ومع ١: ٢٧٩، والمجموع ٢٠: ٢٩٣، وكذا ١٨٠: ١٨٠، وفتح العزيز ١٩: ٩٦، والمعنى ٨: ٣٥٥.

(٤) المجموع ٢٠: ٢٩٤، وفتح العزيز ١٩: ٩٦.

(٥) النساء ١٣٥.

(٦) آل عمران: ٨١.

لأحبه ولد اس، ثم مات لإن ومات هو بعده، لا يصح إقراره لأحبه. ولو قرّر لأحبه وليس له ولد، ثم رزق ولداً، صحّ إقراره به، لأنه حال الموت نسّ نوارث (١).

وقال عثمان بنّي: لا عسار محل للإقرار، وإن قرّر لأحبه وليس له اس لم يصحّ إقراره وإن رزق ولداً بعد ذلك ثم مات، لأنه كان في التصديق ورث محل الاقرار. وإن قرّر لأحبه وله اس صحّ الإقرار له وإن مات اسه قبله ثم مات هو (٢).

وهذا المصنع به قصه عتاء، ما قدمناه من أن لا يقرر للورث يصحّ على كل حال، من الوصية لنوارث عند صحبته على ما سببه فيما بعد، وعلى ذلك إجماع الطائفة.

مسألة ١٥: إذا كات له حاربه، ولها ولد، فقرر في حال مرضه بأن يدها ولده منها، وليس به من غيرها قبل إقراره والحق للولد به، سواء أطلق ذلك أو بنى كيميه لاستيلاذها في ملكه، أو في ملك الغير، بعقد أو شبهة. وأما إقراره فإنها صيرام يده على كل حال أيضاً، إلا أنها تباع في الدين إذا لم يحلف غيرها، فإن حلف غيرها شيئاً قصي منه الدين واعتقت هي على الولد، وبقي شيء من الدين ستسعت فيما بقي من الدين.

وقال الشافعي: لا يجوز أن يبنى كيميه لاستيلاذ أو يطلق.

فإن بين فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن يقول: ستولدها في ملكي. فعلى هذا القول يكون الولد حرّ الأصل، ولا يكون عنه ولاء، ونسب نسبه، ونصره خريجه أم ولده، وتعتق بموته

(١) فتح العزيز ١١: ٩٧، والشرح الكبير ٥: ٢٧١، والفتاوى الهندية ٤: ١٧٦، وتبيين الحقائق ٥: ٢٦٥.

(٢) فتح العزيز ١١: ٩٧، والشرح الكبير ٥: ٢٧١.

من رأس المال، فإن كان هناك دين فتم عليه، لأنه لو ثبت بالسنة يقدم عليه وكذلك إذا ثبت بالإقرار (١).

وإن قال: استولدها في ملك الغير بشبهة، فإن الولد حر الأصل، وهل تصير الجارية أم ولده؟ على قولين (٢).

وإن قال: استولدها سكاك. فإن الولد قد ينفق بموكل، وعنى عليه لما ملكه، ويثبت عليه الولاء، والجارية لا تصير أم ولده. خلافاً لأبي حنيفة (٣). وإن أطلق، ولم يعين حتى مات، فأسوة حر في جميع الأحوال، ولا ولأه عليه (٤).

والجارية فيها خلاف بين أصحابه:

منهم من قال: لا تصير أم ولده، وتباع في ديون لعماء ومنهم من قال: تصير أم ولده (٥).

دليلنا: إجماع افرقة على أن إقراره جائز، وأن الولد يدرج في حرية على كل حال، وعنى إجماعنا في الدين، وهو يعتق على الولد إذا ملكه، وذلك يأتي على التفصيل الذي ذكرناه.

مسألة ١٦: إذا أقر تحمل وأطلق، فإن إقراره باطل على مفاكه لشافعي في كتاب الاقرار والمواهب (٦)، وهو قول أبي يوسف (٧).

وذكر في كتاب الافرار: أن الحاكم لظاهره يصح (٨). وله قال

(١) و(٢) مجموع ٢ ٣٣٣ ٣٣٤، وفتح العري ١١ ١٩ و١٩٧

(٣) و(٤) نفس المصدر.

(٦) الام ٢١٩٢٦ - ٢٢٠، ومختصر كربي ١١٢، ولوحير ١ ١٩٥ - ١٩٦، وفتح العري ١١ ١٠٠ ١٠١.

ولمعي لاس قدامه ٥ ٢٧٦، وانشرح بكتب ٥ ٢٩٢

(٧) سبب ٢ ٣١٢، وتبيين الحقائق ٥ ١٢، والعمدة ٤ ١٦٦

(٨) الام ٣ ٢٤٠، ولوحير ١ ١٩٥ - ١٩٦، وفتح العري ١١ ١ ١٠١، ومعي لاس قدامه ٥ ٢٧٦، وانشرح

مختصر ١١، وأصحاب أئ حصة يصرون قون أبي يوسف (٢)

فالمسألة على قولين على مذهب الشافعي.

ولأولى أن يقول: أنه يصح إقراره، لأنه يحتمل أن يكون إقراره من جهة صحة مثل ميراث أو وصية، ويحتمل أن يكون من جهة فاسده، والظاهر من الإقرار الصحة، فوجب حمله عليه.

مسألة ١٧: إذا أقر العبد بما حب عليه به الخذ - مثل القصاص والقطع والجلد - لم يقبل إقراره.

وقال جميع الفقهاء: يقبل إقراره (٣).

دليلنا: إجماع المروءة، وأحدهم قد ذكره في كتاب الكسر (٤).

مسألة ١٨: إذا أقر عده لمرء، لا يقبل إقراره، ولا يقص. وعند الفقهاء يقبل ويقطع (٥).

ولا يباع في المال المسروق.

وعند الشافعي فيه قولان (٦).

دسما: ما قدمناه في المسألة الأولى سوء (٧).

(١) اللباب ٣١٠٢، والفتاوى الهدية ٤: ١٦٩، وسنن خديق ٥: ١٢

(٢) اللباب ٣٢٠٢، والفتاوى الهدية ٤: ١٦٩، وتبيين الخديق ٥: ١١ ١٢

(٣) الام ٣: ٢٣٤، والمحفوظ ٢٠: ٢٩٠، والفتاوى الهدية ٤: ١٧، وسنن خديق ٥: ٢٧٣-٢٧٤، وفتح العزيز ٩٣: ٩٣.

(٤) الكافي ٧: ٣٠٥، حديث ١٠، ومن لا يصرف عنه ٤: ٥٠ حديث ١٧٤، و٩٥ حديث ٣١٤، والتهذيب ١١٢: ٩١ حديث ٤٤٠، و١٩٤ حديث ٧٦٨، والاستبصار ٢٤٣: ٢٤٣ حديث ٩٢.

(٥) الام ٣: ٢٣٤، والمحفوظ ٢٠: ٢٩٠، وفتح العزيز ٩٣: ٩٣، وسنن خديق ٥: ٢٧٤، والفتاوى الهدية ٤: ١٧٠.

(٦) الام ٣: ٢٣٤، والمحفوظ ٢٠: ٢٩١، والمغني لابن قدامة ٥: ٢٧٤.

(٧) تقدم في المسألة «١٧» ملاحظ.

مسألة ١٩: إذا قال: لعلاء عني ألف درهم، فجاء بألف، فقال: هذه التي فُرت لك بها كسب لك عسدي وديعة، كتب شئون قومه، وله قال الشافعي (١).

وقال توحسفة، يكون ذلك للمقرض، وله أن يصاحبه بالالف التي أقرض بها (٢).

دليلاً: أن لأصل براءة الدمة، ولا يعنى عني شيء إلا بدليل. ويُصاحبه قومه: «لا يخجل من أمرئ منه إلا تطيب من نفسه» (٣) من عند. فإن قيل: لفظة «عني» تقتضي الاحتياج في الدمة بدلالة أنه إذا قال: الألف الذي على فلان عني، كان ذلك صدقاً، فدل على أنها تقتضي الاحتياج في الدمة، فإذا كان كذلك فقد رُمى بمسألة في الدمة مدلاً، فجاءت آخر، فلم يسقط ما لزم في الدمة، كما هو آخر ثوب، وأتاه بعد، فإن بعد يكون له، وله المطالبة بالثوب.

قيل فيه: لفظة «عني» وإن كانت تقتضي الاحتياج، فقد يكون الحق في الدمة، فيجب عليه تسليمه بقراره، وقد يكون في يده، فيجب عليه ردّه وتسليمه في المقر له بقراره، فساوياً فسرّه كان مقبوضاً، كما إذا قال: عني ثوب لعلاء، كان عنه أن يعينه من شيء، وإذا عنه كان يقول قومه فيه

(١) الام ٢٢١: ٦، والمجموع ٣٢٠: ٢٠ و ٣٧٢، والوجيز ٢٠٠: ١، ومغني المحتاج ٢: ٢٥٩، وسراج الوهاج ٢٥٩، وفتح العريز ١١: ١٦٤ و ١٧٠، وأصح ٥: ٣٢، ومغني عن ٥: ٣٠٩.

(٢) مدافع المصالح ٢٠٩: ٦، وفتح ١١: ١٦٠، ومغني عن ٥: ٣٩٥، و ٣١٠، والكبير ٣٢٠: ٥.

(٣) من الدرر قضي ٣٥٣ حديث ٨٧ و ٨٩ و ٩١، ومحمد أحمد ٥: ٣٠٧٢، وسراج الكبري ١: ١٠٦ و ١٨٢.

ألا ترى أنا جمعاً عسي أنه إذا قل: فعلان علي ألف درهم وديعه. فل
ذلك منه، ولو كان قوله فعلان عني ألف. يقتضي اديعه، لوحب أن لا يعين
تفسيره بالوديعة، لأنه قرأ ألف ثم عقه مما يفظه، فيها جمعاً على قور تفسيره
بذلك، دل ذلك على ما ذكرناه.

عني أن حروف اصمات يهضم بعضها مقام بعض، دلالة قوله تعالى:
«ولهم علي دين وحرف أن يهضم» (١) عني عدي وقوله: «ولاصلكم
في حدود الحبل» (٢) يعني: عني حدود الحبل فحور أن يكون قوله: «علي»
يريد به عندي.

وأما قور لقائل: لألف التي عسي فعلان عني. فإنها جعله صمماً في
لده، لأنه يقصد به ثبات الدن في دمه عني نفسه، وذلك لا يشت إلا على
وجه اصمات، فكان ذلك دليلاً على أنه قصد به لالتزام في ادمه، وليس في
مسألتنا قرينة تدل على ذلك.

مسألة ٢٠: إذا قل: فعلان عني قهر، لابل قهران، ودرهم، لاس
درهم. برمه قهرن ودرهم. وبه قال شافعي (٣).

وقل رفر وداود: برمه ثلاثة أفعرة وثلاثة دراهم (٤).

دللتنا: أن قوله. (لا بل) للاصراب عن لأو، والاقتصار على الثاني،
وستدراك للريادة على الأول، وإن كان من حسه لم يبرمه، لا ما استدركه.
كما لوقل. فعلان عني درهم لاس أكثر، وبه لا يلزمه إلا درهم بزيادة،

(١) الشعر: ١٤٠.

(٢) طه ٧١

(٣) الام ٢٢١ ٦، والمجموع ٣١٣ ٢٠، ونوحد ١٩٩، وفتح المعمر ١١ ١٥٢، ١٥٣، ويعني لابن

قدومه ٢٩٧ ٥، والشرح الكبير ٣٥١ ٥

(٤) المعنى لاس دماة ٢٩٧: ٥، والشرح الكبير ٣٥١ ٥، وتبيين المعاني ٢٣: ٥.

ولا يلزمه درهم و درهم زيادة. ويقارق إذا قال: قفّر حبطة لائل قفّر شعير، لأنه استدرك حنساً آخر، فلم يقطّ احسن الذي أقرّه أولاً.

مسألة ٢١: إذا أقرّ لرحل يوم السبت بدرهم، ثم قال يوم لأحد له علي درهم. لم يلزمه إلا درهم واحد، ويرجع إليه في التفسير. وبه قال الشافعي (١). وقال أبو حنيفة: يلزمه درهماً (٢).

دليلاً: أنه يحتمل أن يكون ذلك تكراراً وإحباراً عن الدرهم المقدم، والأصل براءة الدمة، فلا يرم ما لا دليل عنه.

ولأن هذا يؤدي إلى أن يكفّ المقر على نفسه م. ب.، إذا أراد أن يسهّد على نفسه، أن يجمع الشهود، فيقرّ دفعة واحدة، لأنه إذا أشهد دفعتين م تنقّ الشهادة على مقدار واحد، لأن الأقرار كتبها تكرر عند شاهد أو حب لزيادة على ما تقدم، وهذا يدل على بطلان قولهم.

مسألة ٢٢: إذا قرّ: له عليّ من درهم ي عشرة. لرمته تسعة. وبه قال بعض أصحاب الشافعي (٣).

ومهم من قال: يبرمه ثمانية. وبه قال زفر، قالوا: لأنه حمل الأول والعاشر حداً، والحد لا يدخل في المحدود (٤).

(١) الام ٢٢١٦، ومختصر مري ١١٣، ومجموع ٣١٢. ٢٠، والسراج الوهاج: ٢٥٩، ومعني المحتاج ٢٥٤ ٢، ونوح ١١٩ ١٢٠، وفتح العزيز ١١١، ومعني لابن قدامة ٢٩٥ ٥، والشرح الكبير ٣٣٠: ٥، والبحر الزخار ١٢: ٦.

(٢) الفتاوى المسوية ١٦٦: ٤ و ١٦٨، والمعني لابن قدامة ٢٩٥ ٥، والشرح الكبير ٣٣٠: ٥، والبحر الزخار ١٢ ٦.

(٣) المجموع ٣١٣-٢٠، ومعني لمحب ٢٥٠ ٢، والشرح الوهاج ٢٥٨، ونوح ١١٩ ١٢٠، وفتح العزيز ١١١ ١٣٤.

(٤) المجموع ٣١٣-٢٠، وفتح العزيز ١١١ ١٣٤، والسراج الوهاج ٢٥٨، ومعني لمحب ٢٥٠ ٢، واللباب ٢٩: ٢، وبلدات الصنائع ٢٢٠-٢٢١، وبيبي الحقائق ١١: ٥.

ومهم من قال يدرمه لعشرة، لأن «من» للابتداء، وهو داخل، ولعشر
حذ، وهو داخل في المحدود (١).

دليلاً: أن «من» بلا بدء، كما إذا قال: سرت من الكوفة إلى لبصرة.
واحد هو لعشرة، ويحتمل أن يكون داخلة فيه، ويحتمل أن لا يكون كذلك،
ولا ينزيم إلا اليقين، لأن الأصل براءة الذمة.

مسألة ٢٣: إذا قال: به عدي مائس لوحدا إلى عشرة. لزمته ثمانية. وبه
قال أكثر أصحاب الشافعي (٢).

وقال أبو العباس بن السكيت: يدرمه تسعة. وبه قال محمد بن الحسن، لأن
عندهما أن الحذ يدخل في المحدود (٣).

وقد قلنا: أن ذلك محتمل، ولا يلزم مع الاحتمال.

مسألة ٢٤: إذا قال: له على ألف درهم من ثمن مبيع، ثم قال: لم أقصه.
م يدرمه عن المبيع إن لم يعينه. وبه قول الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة: إذا عتبه قبل منه، وصل أو فصل. وإن أصغره لم يقل منه،
ولزمه الألف، لأنه مبيع مجهول. ولمنع إذا كان مجهولاً لم يشتت ثمن في
مقابله، كما لا يثبت في مقابلة الخمر والحريز، فإذا ثبت ذلك فقد فسر إقراره
بما لم يقل، فلم يصح (٥).

(١) السرح أبو حنيفة: ٢٥٨، ومعنى المحتاج ٢: ٢٥٠، وفتح العزيز ١١: ١٣٤، والليباب ٢: ٢٩٦، وبدائع

النداء ٧: ٢٢٠-٢٢١، وتبيين الحقائق ٥: ١١

(٢) المجموع ٢٠: ٣١٣، ومعنى المحتاج ٢: ٢٥، وفتح العزيز ١١: ٣٤

(٣) انظر المجموع ٢٠: ٣١٣، وفتح العزيز ١١: ١٣٤

(٤) المجموع ٢٠: ٣٢٣، وفتح العزيز ٢: ٢٥٥، ومعنى المحتاج ٢: ٢٥٥، وفتح العزيز ١١: ١٦٧، والعي

لاب قدامة ٥: ٣٢

(٥) سبأ ٢: ٣٠، وبدائع الصانع ٦: ٢١٦، وتبيين الحقائق ٥: ١٨، وحاشية ردة المختار

٥: ٦٠٨، وفتح العزيز ١١: ١٦٧، والمجموع ٢٠: ٣٢٥.

دللتنا: أنه أقر بحق في مقابلة حق لا يملك أحدهم عن الآخر، فادّعى لم يسلم ماله لم يلزمه ما عليه كما لو عثر المسع، هذا دليل الشافعي.
ودللتنا: أن الأصل براءة الدعة، ولا دليل على أنه يلزمه.

مسألة ٢٥: إذا شهد به رجل بلف، وشهد آخر بنفس، وم يصيباه لى سبين محتلين، أو أضافاه الى سب منق، أو أضاف أحدهم الى سب وأطلق الآخر، مثل أن يقول أحدهم: ألف من ثمن عمه. ويقول الآخر: نفس. في هذه المسئلة الثلاث تنص شهادة على ألف، فيحكم به بألف شهد بهما، ويحصل به بألف الآخر شاهد واحد، فيحلف معه، ويستحق به وبه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: لا يكون ذلك إتصاف شهادة على شيء من الأثام، ولا يحكم له بألف (٢).

دللتنا: أن هذه الشهادة منقعة، فيثبت له بألف شهادة لشهود، لأن من شهد بالنفس شهد بألف وريادة، فعد انعم. ويستحق الألف الثاني إذا حلف، «لأن النبي صلى الله عليه وآله حكم شاهد وعن» (٣) وعنه إجماع الفرق المحقة (٤).

مسألة ٢٦: قد مضى لنا أن شرط خيار يصح في الكفارة والصمان (٥).

(١) الام ١٢٣:٧، وفتح العزيز ١١: ١٥٨.

(٢) مبسوط الهدية ١٦٨، ولام ١٢٢، وفتح تحرير ١١: ١٥٨.

(٣) انظر التهذيب ٢٧٣-٢٧٣:٦ حديث ٧٤١ و ٧٤٥.

(٤) انظر دلائل في بعض المسح المصنعة كم يثبت بالألف على شاهد واحد داخل في الألف ولا خلاف بينهما، فيثبت شاهدان على ألف وفي شاهد لألف منفرد بالألف، فوجب أن يحكم له به.

(٥) تقدم في المسألة «١١» ملاحظ.

وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يصح (١).

وإن شرط: اجتماع، فقد لا شافعي بطل العقد والشرط (٢).

وقال أوحيفة: بطل شرط، ويصح العقد (٣).

دليلاً: ما قدمناه من أنه لا مانع من ذلك في الشرع، فوجب أن يصح.

مسألة ٢٧: إذا فتر كلفناه أو ضمن بشرط الحذر، صح إفراره، ولا يقل

دعوه في شرط الخيار، ويحتاج إلى بيّنة.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: نفس إفراره، ولا يبرمه شيء، وهو حذر لئلا يسهل (٤).

والثاني: يتعص إفراره، فيبرمه عقد، ويسقط الشرط الذي دعاه (٥).

دليلاً: أنه فتر كلفناه أو ضمن، وإدعى شرط الحذر، فلا يسهل ولا

يسه.

مسألة ٢٨: إذا ورن: له عبي ألف درهم في وقت كذا، لزمه الألف،

ويحتاج في ثبوت التأجيل إلى بيّنة. وبه قال أبو حنيفة (٦).

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه (٧).

(١) المجموع ٢٢: ١٤.

(٢) المجموع ٢٢: ١٤، والوجيز ١: ١٨٥، وفتح العزيز ١٠: ٣٨.

(٣) الباب ٢٧: ٢، والمجموع ٢٢: ١٤، وفتح العزيز ١٠: ٣٨.

(٤) الام ٣: ٢٣٠، ومختصر الزلي ١١٤.

(٥) الام ٣: ٢٣٠، ومختصر الزلي ١١٤.

(٦) الباب ٢٦: ٢، وبدائع الصنائع ٧: ٢١٧، وتيسر الخدم ٨: ٥، والشرح الكبير ٥: ٣١٥، وفتح

حز ١١: ١٦٤ و ١٦٩.

(٧) المجموع ٢٠: ٣٢٤، والوجيز ١: ٢٠٠، وفتح العزيز ١١: ١٦٤ و ١٦٩، والشرح الكبير ٥: ٣١٥.

والآخر: يثبت التأخير فيلزمه الألف مؤحلاً (١).
 ومهم من قال فيها قول واحد في ثبوت التأخير (٢).
 دليلنا: أنه أقر دأف، وادعى ثبوت التأخير، فكان عليه الية فيما ادعاه.
 مسألة ٢٩: إذا مات رجل وله إسان، فأقر أحدهما بأخ ثالث، فشاركه
 الآخر، لا خلاف أنه لا يثبت نسبه، وإنما الخلاف في أنه يشاركه في إسان أم لا؟
 فعندنا أنه يشاركه ويلزمه أن يرد عليه ثلث ما في يده. وبه قال مالك، وابن
 أبي ليلى (٣).
 وقال أبو حنيفة: يشاركه بال نصف مما في يده، لأنه يقر أنه يستحق من المال
 مثل ما يستحقه. فحب أن يفسمه المال (٤).
 وقال لشافعي لا يشاركه في شيء مما في يده (٥).
 وقال أبو الطيب الطبري: هذا في حكم إظهاره، فأما فيما بينه وبين الله فإن
 كان سمع لأب يقره أو بأنه ولد على فراشه فإنه يزمه تسليم حقه إليه، كما
 قال مالك (٦).
 وحكي ذلك عن قوم من أصحابه. وبه قال محمد بن سيرين (٧).

-
- (١) مجموع ٢٠ ٣٢٤، ووجيز ١ ٢٠٠، وفتح التحرير ١١ ١٦٤ و١٦٩.
 (٢) المجموع ٢١ ٣٢٤، ووجيز ١ ٢٠٠، وفتح التحرير ١١ ١٦٤ و١٦٩.
 (٣) بداية المجتهد ٢ ٣٥٠، وفتح التحرير ١١ ٢٠٣، وسعي لابن قدامة ٣٢٦:٥، والبحر الزخار ١٣:٦.
 (٤) شرح فتح العدير ١٩٧، وسعي لاس قدامة ٣٢٥.٥ - ٣٢٦، وفتح التحرير ١١ ٢٠١ و٢٠٣، وبداية
 المجتهد ٢ ٣٥٠، والبحر الزخار ١٣ ٦.
 (٥) الام ٦ ٢٢٥، ومختصر التري ١١٤، ووجيز ١ ٢٠٣، وشرح لوهج ٢٦٢، والمجموع ٢٠ ٣٢٨.
 وفتح التحرير ١١ ٢٠٣، وبداية المجتهد ٢ ٣٥٠، وسعي لاس قدامة ٣٢٥.٥، وشرح فتح العدير
 ١٩٧، والبحر الزخار ١٣ ٦.
 (٦) لم أشر على هذا القول في مقامه من الكتب المتوفرة.
 (٧) شرح فتح القدير ١٩:٧ - ٣٠.

دليلاً: إجماع لفرقة، وأيضاً فإنه يقر بأنه يستحق من التركة شيئاً، وهو ثلث ما في يده، وما زاد عليه فللنبي أقر له به، فوجب تسليمه إليه.
ولأن الإقرار قائم مقام السبب، ولو فاته لسهة لم يلزمه أكثر من ثلث ما في يده

مسألة ٣٠: إذا كان لوارث جماعة، فأقر بثلاث رجال أو رجل وامرأتان بسبب، وكانوا عدولاً، ثبت السبب وبقي سهم الميراث. وبه قال أبو حنيفة إلا أنه لم يعتبر العدالة في المقرين (١).

وقال الشافعي: إذا قرّر جميع الورثة سبب، مثل أن يكونوا سبب، فيقرّوا سبب أح، فإنه يثبت سبه ويثبت له المال، ولا فرق بين أن يكون من يرث المال جماعة أو واحداً، ذكرراً كان أو أنثى (٢).

وفي سبب من قول: لا يثبت السبب بإقرار لورثة (٣).

دليلاً: إجماع لفرقة وأحاديثهم (٤).

وأيضاً فإن إقرار شاهدين على نفوسهما حائز، وشهادتهما على غيرهما لا مانع منه.

وقوله تعالى: «ولا تكفوا الشهادة إن كنتم أهل فهم» (٥) يدل عليه أيضاً، لأن هذه شهادة في يتعلق بحق الغير.

مسألة ٣١: إذا قرّر سبب صبي، لم يكن ذلك إقراراً بروحته أمه، سواء

(١) المغني لابن قدامة ٥: ٣٢٧ و ٣٣٣، وفتح المبرور ١١: ٢٠٦.

(٢) مختصر بري ١١٤، والمجموع ٢٠: ٣٣٥، وفتح المبرور ١: ١٩٩، وبني لسان عدده ٣٢٦ و ٣٢٧.

(٣) فتح المبرور ١١: ١٩٩ و ٢٠١ و ٢٠٢، وبني لسان عدده ٣٢٨ و ٣٣٣.

(٤) قرب لسان ٢٥، ومن المختصر عدده ٣: ١١٦ حديثه ٥٠٠، وفتح المبرور ٦: ١٩٨ حديثه ٤١٢، و

١٦٣، ١٦٤ حديثه ٦٧٠، والامتنع ٤: ١١٤، حديثه ٤٣٥.

(٥) البقرة ٢٨٣.

كانت مشهورة الحرية أو لم تكن. وانه قال الشافعي (١).

وقال أبوحبيبة: إن كانت معروفة الحرية كان ذلك قريناً بروحيتها، وإن لم تكن معروفة الحرية لم يثبت زوجيتها.

قال: لأن أنساب المسلمين وأحوالهم يسعى أن نحمل على الصحة، فإذا قرئ نسوة الصبي، فوجه الصحة أن يكون ذلك الولد مكح، وإذا كان مكحاً يثبت روحية أمه (٢).

دليلاً: أنه يحتمل أن يكون الولد من مكح صحيح كما قال، ويحتمل أن يكون من مكح فاسد، أو من وطء شهة، وإذا حتمل الوحوه لم يحمل على الصحيح دون غيره، وقوله باطل نسوة أمه.

مسألة ٣٢: إذا دحت امرأة من دار الحرب إلى دار الإسلام ومعها ولد، فأقر رجل في دار الإسلام أنه ولده، ويمكن أن يكون كما قال. بأن يجوز دخوله إلى دار الحرب، أو يعنى المرأة إلى دار الإسلام. الحق به.

وإن علم أنه لم يخرج إلى دار الحرب، ولا للمرأة دحت إلى بلد الإسلام، لا يلحق به.

وقال الشافعي: يدق به إذا أمكن ذلك، وإن كان الظاهر أنه ما دخل إلى بلد الكفر ولا للمرأة دحت إلى بلد الإسلام. لأنه يجوز أن يكون أبعد ليه مدته في ضرورة فاستدخلته فخلق منه الولد (٣). وهذا بعيد جداً.

(١) مجموع ٢٠-٣٣٤، والمعني لاس عدامه ٥-٣٣٥، والشرح الكبير ٥-٢٨٦، وسحر الزخار ١٥:٦

(٢) البوط ١٨-١٦٢، والمعني لاس عدامه ٥-٣٣٥-٣٣٦، والشرح الكبير ٥-٢٨٦، والمجموع ٣٣٤:٢٠.

(٣) نظرمجموع ٣٤٩-١٦.

دليلاً: إن سدي عتبه لا خلاف أنه يلحق به الولد، وما دعوه لادليل عليه

مسألة ٣٣: إذا كان لرحل جاريتك، وهما ولدان، فأقر أن أحد الولدين به ولم يعتن، ومات ولم يعتن سورث مسرحاه بالقرعة، فس حرج اسمه الحقده به وورثته.

وقال اشعبي: يعرض على الصدفة كما يعرض لولد سواحد إذا تنازعه بان، عبرته قال: يلحق اسب لأجل الحرية، ولا نورث عنه (١).
وأما الميراث له فيه قولان:

أحدهم: يوقف الميراث به وإن المرنى (٢).
وقال باقي أصحابه: لا يوقف ويهم لمن الورثة، لأنه لا طريق الى تعيينه (٣).

وقال أبو حنيفة يعتق من كل واحد مني نصفه (٤).
دليلاً: جمع الفرق وأحدهم، وقد ذكرها في الكتاب الكبير (٥).
مسألة ٣٤: إذا كان له حرية، وهما ثلاثة أولاد، فأقر أن أحدهم ابنه، يُسأل لتعيين، فإن عتس أحق به، وسكون الاثنان مملوكين، سواء كان الذي

- (١) الام ١٣١٧، ومجموع ٣٣٢ ٢، وفتح مبرر ١١ ١٩٣.
(٢) مختصر مرنى ١١٥، ومجموع ٣٣٢ ٢، وفتح مبرر ١١ ١٩٣، ومعني لاس مدامه ٣٣٨ ٥،
والشرح الكبير ٢٨٨ ٥.
(٣) المجموع ٣٣٢ ٢٠، وفتح مبرر ١١ ١٩٣، ومعني لاس مدامه ٣٣٨ ٥، والشرح الكبير ٢٨٨ ٥،
والوجيز ٢٠٣:١.
(٤) مسودد ١٧ ١٤٤، والمعني لاس مدامه ٣٣٧ ٥، والشرح الكبير ٢٨٨ ٥، ولام ١٣١٧.
(٥) الهدية ٩ ٣٦٠-٣٦٣ حديث ١٢٩ و١٢٩٨، وبظر سدي ١٣٧ ٧ ١٣٨ حديث ٧٥٤،
ومن لا يخبره المقيه ٢٢٦:٤ حديث ٧١٧.

عَيْتَهُ الْأَكْبَرُ، أَوِ الْأَوْسَطُ، أَوِ الْأَصْغَرُ.

وَن لَمْ يَعْينَ، سئل الورثة، فإن عَيَّنوا كان مثل ذلك سواء، وَ لَمْ يَعْينُوا أَوْ لَأورثة لَهُ وَمَاتَ، أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ الْحَقُّ بِهِ، وَبِشَتْ حَرِيَّتُهُ وَوَرِثَ، وَيَكُونُ لاثْنَيْنِ مَمْلُوكَيْنِ لَهُ، سِوَاهُ كَانَ مِنْ خَرَجَ اسْمُهُ الْأَكْبَرُ أَوِ الْأَوْسَطُ، أَوِ الْأَصْغَرُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ عَيَّنَ هُوَ أَوْ الْوَرثةُ الْأَصْغَرُ ثَبَتَتْ حَرِيَّتُهُ، وَيَكُونُ الْأَوْسَطُ وَالْأَكْبَرُ مَمْلُوكَيْنِ، وَإِنْ عَيَّنَ الْأَوْسَطُ كَانَ حُرًّا وَكَانَ الْأَكْبَرُ رَقِيقًا، وَفِي الْأَصْغَرُ وَجْهَانِ.

وَإِنْ عَيَّنَ الْأَكْبَرُ كَانَ حُرًّا، وَالِاثْنَانِ عَلَى وَجْهَيْنِ.

وَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يَعْينَ، وَلَا عَيَّنَ الْوَرثةُ، عَرِضَ عَلَى الْقَافَةِ، وَن عَيَّنُوا وَاحِدًا كَانَ حَكْمُهُ حَكْمُ مَنْ عَيَّنَ الْوَالِدَ أَوْ الْوَرثةَ، وَحَكْمُ الْبَاقِينَ مِثْلُ ذَلِكَ سِوَاهُ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَافَةً، أَوْ احْتَمَلُوا، أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَمَنْ خَرَجَ سَمُّهُ حُرٌّ وَلَا يورث (١).

وَهَلْ يَوْقِفُ أَمْ لَا؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

قَالَ الْمَازِنِيُّ: يَوْقِفُ (٢).

وَقَدْ لِمَا قَوْفُ: لَا يَوْقِفُ (٣). وَحَكْمُ اسْتَدْقِ عَلَى مَرْتَبَتِهِ فِيمَنْ تَعَيَّنَ يَتَعَيَّنُ الْمَقْرُ أَوْ الْوَرثةُ سِوَاهُ.

دَلِيلُنَا: إِجْمَاعُ الْفَرَقَةِ وَأَخْبَارُهُمْ (٤).

(١) مَجْمُوع ٢٠: ٣٣٣-٣٣٣، وَابْتِخَار ٢: ٢٠٢، وَفَتْحُ الْعَرَبِيِّ ١١: ١٩٤ وَ ١٩٦، وَاسْمُ الْبَنِي قَدَمَهُ

٢٣٦: ٥، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٥: ٢٨٦-٢٨٧.

(٢) مَحْضَرُ مَرْي ١١٥، وَمَجْمُوع ٢٠: ٣٣٣، وَفَتْحُ الْعَرَبِيِّ ١: ١٩٦، وَاسْمُ الْبَنِي قَدَمَهُ ٥: ٣٣٨

(٣) مَجْمُوع ٢٠: ٣٣٣، وَفَتْحُ الْعَرَبِيِّ ١١: ١٩٤ وَ ١٩٦، وَاسْمُ الْبَنِي قَدَمَهُ ٥: ٣٣٨، وَاسْمُ الْبَنِي قَدَمَهُ ٥: ٢٨

(٤) تَدَلَّى عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّيْخُ فَمَنْ سَمِعَهُ فِي التَّلَاقِ ٩: ٣٦١-٣٦٣ حَبِثَ ١٢٩٠ وَ ١٢٩٨ وَ لَاحِظْ.

وقال ابن أبي قول الشافعي بقرع بين الثلاثة خطأ، لأن الأصغر حرّ على كل حب، لأنه إن حرج سمه فهو حرّ، وإن حرج سم الأوسط فالأصغر حرّ نصّاً، لأنّ صارب فرشاً بالأوسط وأحقّ الأصغر به، وإن حرج الأكبر ألحق الأوسط والأصغر به، لأنّ صارب فرشاً للأول، وهذا لازم له، غير أنه لا يصحّ على مذهبي، لأنّ لامة ليسب فرشاً عدداً يحل، وإنا انقول قول مالك في الحاق من يلحق به، وإنكار من ينكره (١).

مسألة ٣٥: إذا شهد شهادان على سبب لمب يستحق به ميراثاً، وقالوا: لا نعرف به وارثاً غيره، قبلت شهادتهما، وبه قول الشافعي (٢).
وقال ابن أبي ليلى: لا يتحكّم بها حتى يقولوا: لا وارث له غيره. لأنّها إذا قلنا لا نعلم له وارثاً غيره، لم يجب أن يكون له وارث، لأنه يجوز أن يكون له وارث ولا يعلمناه، فعدم علمهم لا يخرج من أن يكون له وارث (٣).
دليلنا: أن ذلك لا يمكن العلم به، لأنه لا طريق إليه، وما لا طريق إليه لا يجوز إقامة الشهادة عليه.

(١) مختصر المرني: ١١٥، وبلغه المالک ١٩٧:٢.

(٢) الام ١٢٣:٧، والبحر الرّخاّر ١٣:٦.

(٣) الام ١٢٣:٧.

كتاب العارية

«يس على المسعير غير المعلن صمد» (١) وهد نص.

مسألة ٢: إذا ردّ العارية إلى صاحبها أو وكيله، برئ من لصمان، وإن ردّها إلى ملكه - مثل أن تكون دابة فردّه إلى اصطلص صاحبها، وسدده فيه - لم يبرأ من الضمان. وبه قال الشافعي (٢).

وقال أنوشيعه، يبرأ، لأنّ عادة هكده، حرب في ردّ العواري إلى الأملاك، فيكون عمره اذنون من صريق بعدة (٣).

دليلاً: أن يكون ذلك ردّاً أو إبراءً لدمه من عارية يباح في دس، ولادليل على ذلك، والأصل شعر دمه بالعارية.

مسألة ٣: إذا احتلف صاحب الدابة وراكب، فقد لراكب أعترجه. وقال صاحب دابة: «كرينكه بكدا» كان الخوف فوق لراكب مع ميمه، وعن صاحبها السنة.

ولشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ماقلناه (٤).

وآشئ. أن القول قول صاحبها (٥).

دليلاً: أن الأصل براعة الدمة، وصاحب دابة مدعى الكراء، فعليه السنة.

(١) صلي اندر قطبي ١١٣ حديث ١٦٨، ونصف بعد سر ١٧٨ حديث ١٤٧٨٢، والسي الكبير ٩١:٦.

(٢) الام ٣ ٢٤٥، والمجموع ١٤ ٢٠٩، والمعنى لاس دامة ٣٥٨ ٥.

(٣) ص ٢ ١٥٣، وشرح فتح صدر ١١١، والمسعودي ١١ ١٤٤، والمعنى لاس دامة ٣٥٨ ٥.

(٤) ام ٣ ٢٤٥، والمجموع ١٤ ٢٢٢، ووجه ١١ ٢٣٢، والمعنى لاس دامة ٣٧٢ ٥، وشرح الكبير ٣٧١ ٥ و٣٧٣.

(٥) المجموع ١٤ ٢٢٠ و٢٢٢، والمعنى لمخارج ٢ ٢٦٣، والوجه ١ ٢٦٦، وفتح تحرير ١١ ٢٣٢.

مسألة ٤: إذا اختلف الرابع وجه حب الأرض، فقال الرابع: أعزنيها.
وقال صاحب: مكربتك. كتاب القبول قول الرابع مع محبة
وذلك يعني فيه قولاً مثل مسألة الأولى سواء (١).

دلالة هذه في المسألة الأولى سوء، وإحدى لثري في مسائل قول (٢).
مسألة ٥: ر. حنب. فقال صاحب: أدناه: عصيته. وقال الركب: بل
أعزنيها. وقول الركب، وفيه قول الركب (٣).

وهو صاحب الشافعي هذه مسألة وهي فيها سوء على قول: ومهم
من قول على صريح (٤) ومهم من قول على قول واحد، وهو أن القبول قول
لمستعير (٥).

وهذه لو سجد أن أن جواب في هذه مسألة مرحوب عنه، والقول في
ذلك قول صاحبها قولاً واحداً (٦).

دلالة هذه في مسألة الأولى سوء، من أن الأرض راءة أدناه، ويدعي
بعض أصحاب أن بيته، لأنه يدعي صحة أدناه ويروى لأخره بكون ركب.
مسألة ٦: إذا عدل المودع في إخراج سبعة من حرره، واستمعها، ثم
رددها في موضعها، هل انصبت لأروى بذلك وفيه قول شافعي (٧).

(١) المجموع ٢٢٠: ١٤، والوجه ٢٠٥، وفتح العزيز ٢٣٢: ١١.

(٢) انظر مختصر المزي ١١٦.

(٣) مختصر لثري ١١٦، وفتح العزيز ٢٣٥: ١١، والمعي ر. قدامة ٣٧٣: ٥، والشرح الكبير ٣٧٤: ٥.

(٤) مجموع ٢٢١: ١٤ - ٢٢٢، وفتح العزيز ٢٣٢: ١١ و ٢٣٥.

(٥) لام ٢٤٥: ٣، والمجموع ٢٢١: ١٤، وفتح العزيز ٢٣٥: ١١.

(٦) مجموع ٢٢٤: ١٤، والمعي ٢٠٢ - ٢٠١، وفتح العزيز ٢٣٦: ١١، والمعي لاس.

قدامة ٣٧٣: ٥، والشرح الكبير ٣٧٣: ٥.

(٧) لا ٣٨٥: ٣، ومختصر شافعي ١١٦، ومجموع ٢٤١: ٩٤ - ٩٥، وفتح العزيز ٢٨٥، وكفاية لأخبار.

٩٠٢، وبداية المحمد ٣٠٧: ٢، والموسم ١١٤: ١١.

وقد أوجسمة: يروى أنه مأثور - حصص في جميع هذه الأبواب، وقد حاشف في جهة مبهمة، ثم رجع وعد أن حصص كتابه فيسكنه على الوجه المأمور به، فينبغي أن يزول عنه الضمان (١).

دليلاً: أن - بعدى قد نسب عنه أصح من بلاحلاف، من أن - صمائه بالرد إلى موضعه فعليه الدلالة.

مسألة ٧: إذا أراد صاحب من بديعة عدة في نفسه، من أن - بده به أو إلى وكيله، فقد سقط عنه الضمان.

ولشافعي فيه وجهان

أحدهما: سرق، وهو مذهب شافعية (٢).

والثاني: أنه لو سرق من بديعة من بديعة، فهو سارق، وهو مذهب

وذاصحيح أن يرد من بديعة في بديعة، فكيف يصح أن يرد من بديعة (٣).

دليلاً: أن - حصص من بديعة من بديعة، فهو سارق، وهو مذهب

وذاصحيح وحب سبوحه، ومن مع من بديعة من بديعة، فهو

مسألة ٨: إذا أعاره أرضاً سرق فيها، أو عرس فيها، أو احتج بها في حاشف

فيغرس في أرض البناء، ولا أن سرق في أرض عرس.

ولشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ماقتناه (٤).

والثاني: له ذلك، لأن ضررها متقارب (٥).

(١) اللبس ٢ ١٤٧، والبوط ١١ ١١٤، وبداية العهد ٢: ٣٠٧، والمجموع ١٤ ٢٠٩.

(٢) مجموع ١٤ ١٩٤.

(٣) لمصدر السابق.

(٤) مجموع ٤ ٢٠، ومعه ٢ ٢٦٦، والوجيز ١: ٢٠٤ و ٣٦٤، وفتح المع ٢٢.

(٥) مع ٢ ٢٦٦، ومعه ٢ ٢٦٦، والوجيز ١: ٢٠٤ و ٣٦٤، وفتح المع ٢٢.

كتاب الغضب

وقال الشافعي: لا ينعقد (١).

والتمثيل: أن يقطع أنه أو أدنه.

دليلاً: إجماع الفرقة، وأخبارهم (٢).

وروي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله

قال: «من مثل يعبد عتق عليه» (٣).

مسألة ٧: كل حادثة مفترقة من آخر عذاب دية فهي مفترقة من عذاب

ببعضه من يده، ورجل، وأرض، وعين، وبوصحه، وتعدية وعمودك

وبه قال الشافعي (٤).

وقال مالك في ذلك من مذهب أبيه موصيعة، وفي بعض موصيعة بوضحه،

وأما ما في العمود، وحده في قوله: «من يده» كما في قوله

دليلاً: إجماع الفرقة، وأخبارهم (٦).

مسألة ٨: كل حادثة (١) من موصيعة (١) مفترقة من آخر، وكذلك في العبد

(١) المعنى لابن عذابة ٣٨٩، ٥.

(٢) انظر الكافي ٣٠٣: ٧ حديث ٨٧، و٣٠٧ حديث ٢١، والتهذيب ١٠: ٣٦٦ حديث ٣٦.

(٣) روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «من مثل يعبد عتق عليه» (٣).

(٤) في بعض الجمع ٢٣٩: ٤١٠، وفي بعض الجمع ٢٣٩: ٤١٠، وفي بعض الجمع ٢٣٩: ٤١٠، وفي بعض الجمع ٢٣٩: ٤١٠.

مثل يعبد أو حرقه بالدار فهو حر وهو موثق ورسله.

(٥) الام ٤٩٠: ٦، ومختصر المبر ١١، والوحي ٢٠٧: ٩، وفتح العزيز ٢٥٦: ١١-٢٥٧، والراجح

والراجح ٢٠٧: ٩، والوحي ٢٠٧: ٩، والوحي ٢٠٧: ٩، والوحي ٢٠٧: ٩.

(٦) في بعض الجمع ٢٣٩: ٤١٠، وفي بعض الجمع ٢٣٩: ٤١٠، وفي بعض الجمع ٢٣٩: ٤١٠.

(٧) في بعض الجمع ٢٣٩: ٤١٠، وفي بعض الجمع ٢٣٩: ٤١٠، وفي بعض الجمع ٢٣٩: ٤١٠.

١٩٣: ١٠ و١٩٦: ١٩٦ حديث ٧٦٤ و٧٧٨، و٢٩٣: ٢٩٣ حديث ١١٤٩، و٢٩٥: ٢٩٥ حديث ١١٤٧.

١٩٣: ١٠ و١٩٦: ١٩٦ حديث ٧٦٤ و٧٧٨، و٢٩٣: ٢٩٣ حديث ١١٤٩، و٢٩٥: ٢٩٥ حديث ١١٤٧.

١٩٣: ١٠ و١٩٦: ١٩٦ حديث ٧٦٤ و٧٧٨، و٢٩٣: ٢٩٣ حديث ١١٤٩، و٢٩٥: ٢٩٥ حديث ١١٤٧.

حساب قيمته.

وقال جمع مائة ألف درهم من الذهب (١٠٠٠٠٠) درهم

دليلنا: من المرفوعة وحدهم ١٠٠٠٠٠ درهم من الذهب

مسألة ٩: ذا حنى على ملك غيره حياية لها أرش.

قول من فعلى و من ملكه. إن ملكه و من ملكه و من ملكه

و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه

و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه

وقال أبو حنيفة بغيره

و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه

و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه

ويطالب بالأرش على ما قال الشافعي.

و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه

و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه

و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه

و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه

و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه

و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه و من ملكه

١. محسن ٢. أبو حنيفة ٣. أبو حنيفة ٤. أبو حنيفة ٥. أبو حنيفة ٦. أبو حنيفة

٧. أبو حنيفة ٨. أبو حنيفة ٩. أبو حنيفة ١٠. أبو حنيفة ١١. أبو حنيفة ١٢. أبو حنيفة

١٣. أبو حنيفة ١٤. أبو حنيفة ١٥. أبو حنيفة ١٦. أبو حنيفة ١٧. أبو حنيفة ١٨. أبو حنيفة

١٩. أبو حنيفة ٢٠. أبو حنيفة ٢١. أبو حنيفة ٢٢. أبو حنيفة ٢٣. أبو حنيفة ٢٤. أبو حنيفة

(٣) المجموع ٢٣٢، ١٤. فتح المبرور ١١/٢٩٤ و ٢٩٧، والمجلد ٨/١٥١.

أمانة، فإن تنفيع غير تعريض فلا ضمان، وإن قرط في ذلك - مثل أن يحدث ثم اعترف أو مع ثم بدل - فعليه ضمان ذئب (١).

دليلاً: أن هذا النعم إنما حدث في ملك المعصوم منه، لأن ملكه لم يزل عنه، وإذا حدث في ملكه برم العصب ضمانه إذا حال بينه وبين ملكه.

مسألة ١١: المدفع تضمن بالعصب كالأغنياء مثل: منافع ائدار، وندوة، والعبيد، والثياب. وبه قال الشافعي (٢).

وإن نوحشة: لا تضمن المدفع بالعصب بحال، وإن عصب أرضاً فروعها سدره، كتب العنة له، ولا أحرقة منه، لأن تنقص الأرض بذلك، فيكون عليه نقصان ما نقص.

ورد على هذا، فعلى: لو أحرها وأخذ أحرته، منك الأحرقة دون مالكها (٣).

دليلاً: قوله تعالى: «الذين يمدون عنيكم وعدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم» (٤) والمثل مثلاً، مثل من حيث الصورة، ومثل من حيث القيمة،

(١) س ١١٣٢، والسود ١١٠٥٤، وس ١٢٧٠، وندوة ١٢٧٠، ومعنى لاس قدمه ٣٩٧٥ و ٤٠٠، والمجموع ١١٤: ٢٤٥-٢٤٦، وفتح العزيز ١١: ٢٤٨.

(٢) ل ٣٢٤٩ و ٢٥٣، ومختصر سري ١١٧، والمجموع ١٤: ٢٢٧، وس ٢٠٨، وفتح معبر ٢٦٣، ومعنى لاس قدمه ٥١٣ و ٤٣٥، وشرح الكبير ٥: ٤٣٨، والمبسوط ١١: ٧٨.

وهناك ينسج في هامش شرح فتح معبر ٧: ٣٩٤، وشرح بعبارة على الهداية بفتح شرح معبر ٦: ٣٩٤.

(٣) كتاب ٢: ١٤٤، وفتح معبر ١٤٥١، والمبسوط ١١: ٧٨، وهدية مطبوع في هامش شرح فتح القدير ٧: ٣٩٤، وسري معبر على هامش شرح فتح معبر ٧: ٣٩٤، وحاشية ردة

مخت ٦: ٢٠٤، ومعنى لاس قدمه ٥١٣ و ٤١٤ و ٤٣٥، وشرح الكبير ٥: ٤٣٨، ومعنى لاس قدمه ٥١٣ و ٤١٤ و ٤٣٥، وفتح العزيز ١١: ٢٦٢.

(٤) البقرة ١٩٤.

فلما لم يكن للمصانع مثل من حيث الصورة، وحده من سره من حيث العمدة،
وعلى المسألة إجماع الفرق، وأحدهم يدعي غيره.

مسألة ١٢: مفوض بيع فاسد لا يملك بالبعد، ولا يملك به غيره.
الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: يملك بالتبض (٢).

دليلنا: أنه لا دلالة على أنه يملك هذا شخص، فمن ادعى ذلك كان عليه
الدلالة، لأن الأصل أنه على ملكه ما كان.

مسألة ١٣: إذا عصب حارية حلاً صمها، وصمها وأدها، وله قال
الشافعي (٣).

وقال أبو حنيفة: يصمها وحدها دون جميعها (٤).

دليلنا: إجماع الفرق وأحدهم (٥).

ولأن دمه قد شغبت بالعصب، ولا تترك قطعاً إلا صمها حارية
وولدها، فوجب عليه ذلك لتبرأ دمه بغير.

مسألة ١٤: إذا عصب ثوباً قيمه عشرة، فصعب عشرين لريذة الموفى، ثم
عد إلى عشرة وأدوها، ثم هلك قبل الرد، كان عليه قسمته أكثر ما كان من
حين عصبه، من حين سلف. وله قول لشافعي (٦).

(١) الصحيح ٢٦٩: ١٤، وفتح الميرز ٣٢٩: ١١.

(٢) بدائع الصانع ٢٤٨: ٥، والام ٢٤٧: ٣، ومغنى ٢١: ٨.

(٣) المجموع ٢٤٩: ١٤، والوجيز ٢٠٦: ١، وفتح الميرز ٢٤٨: ١١، وفتح الصانع ١٥٨: ٧.

(٤) أنساب ١٤٣: ٢، وفتح الصانع ١٥٨: ٧، ومسود ١١: ٥٤، وفتح الميرز ٢٤٨: ١١، وفتح الصانع ١٥٨: ٧.

(٥) المجموع ١٣٩: ٨، والمجموع ٢٤٩: ١٤، وفتح الميرز ٢٤٨: ١١.

(٦) انظر دعوى الاسلام ٢: ٤٨٥، حديث ١٧٣٢، و١٧٣٣، وأنساب ٢: ٤٨٣، حديث ١٩٣٦.

(٦) المجموع ٢٤٩: ١٤، والوجيز ٢: ٩١، وفتح الصانع ٢٧٠، وكذا في لاح ١: ١٨٣، وفتح العزيز.

٢٨٣: ١١، وبداية المجتهد ٢: ٣١٣.

دليلاً: فوه تعدى «فمن اعتدى عسكره وأعدوه عليه مثل ما اعتدى عليكم» (١).

ولمثل مثال، مثل من حيث صورة، ومثل من حيث قيمة، فم يكن
للعقار مثل من طريق صورة، وحب أن يكون له مثل من طريق القيمة.

مسألة ١٩: إذا عصب ثوب فصعه، كان العاصب قبيح الصنع شرط أن
يضمن ما ينقص من قيمة الثوب، وإن كان له ثوب وأصحه (٢).

وقال المرنى: ليس للعاصب قبيح الصنع، لأنه لا يفسده به، فهو كـ
الصبيع أسود أو أبيض (٣).

وقال أبو حنيفة: إن كان مصبوعاً بغير سود فرب الثوب يأخذ من أن
يسلمه إلى العاصب ويأخذ منه قيمته النص، وإن أن يأخذ الثوب هو ويعطيه
قيمة صفه.

وإن كان مصبوعاً بالأسود فرب الثوب يأخذ من أن يسلمه إلى العاصب
ويأخذ منه قيمته النص، وإن أن مسكه مصبوعاً، ولا شيء عليه للعاصب (٤)،
قال الطحاوي: فإن بعض الثوب رصع قال أبو حنيفة: لأصمان على
العاصب. قال صحاوي: وأما جنيء على قوله أن عليه ما ينقص.

ويعني لاس مقدمة ٣٨٧، وشرح الكبير ٣٧٥، ونحو ١٤٤، والمجموع ١٤ ٢٣٢ و ٢٥٨،
وفتح العزيز ١١ ٢٥١، ولبحر الرخاء ١٧٦
١١ انبعاث ١٩٤.

(٢) الأم ٣ ٢٥٤، ومختصر المرو ١١٨، والمجموع ١٤ ٢٦٤، ووجه ٢ ٢ ٢، وفتح العزيز ١ ٣١٢ و
٣١٦، وسراج الموضح ٢٧٣، والشرح بكتة ٥ ٤١٣، وفتح العزيز ٥ ٢٣٠
(٣) مختصر المرو: ١١٨

(٤) طباطب ٢ ١٤٢، وبسيط ١١ ٨٤، ودرع حد ثمن ١٦٠ ١٦١، وفتح العزيز ٥ ٢٦٥،
٥ ١٢١، وفتح العزيز ٥ ٢٢٩ - ٢٣٠، والمجموع ١٤ ٢٦٥.

ملكه بعد التغير فعليه الدلالة.

وروي في دة، عن الحسن، عن سمرة عن أبي عبد الله السلام قال: «على أحد ما أخذت حتى تؤديه» (١).

وقال سي صني الله عليه وآله: «لا يحل مال مرء مسلم إلا بطيب نفس منه» (٢).

وما طيب نفس صاحب حظه بطيبه، فوجب أن يدخل ولا يملكها.

مسألة ٢١: إذا عصب منه عصباً وسحب حرماً، صار حلاً، رده في صاحبه. وبه قال الشافعي (٣).

وقال أبو حنيفة، إذا صار حلاً ملكه. وعنده قيمته (٤).

وأما إذا عصب منه حرماً، واستحل حلاً، يرد حل الخلاف.

دليلاً: أن قول ملكه حلالاً أو دلالاً، وهو عينه له، أي كان يملكها، وإن عسرت صفته.

مسألة ٢٢: إذا عصب صاحبه، فبقي عصبه أو في عصبه، ولو لم يذبحه في سببه، كان عليه رده. سواء كان فيه بيع من داه في ملكه، أو لم يكن فيه قلع ما قد بناه في ملكه. وبه قال الشافعي (٥).

(١) سنن أبي داود ٨٠٢٢ حديث ٢٤٠، وصححه إسماعيل ٥٦٦٣ حديث ١٢٦٦، وصححه أبي داود ٢٩٦٣ حديث ٣٥٦١، وصححه أحمد بن حنبل ١٢٥٨ و ١٣٠١، وصححه ترمذي ٢٦٤٢ حديث ٣، وأبو داود عن نصيب بن ٢٦٢، وصححه ترمذي ٩٥٠٦ و ٩٥٠٧.

(٢) سنن أبي داود ٢٦٣ حديث ٩١، وصححه أحمد بن حنبل ١٢٥٨، وصححه ترمذي ١٠٠٠٦ و ١٨٢:٨، وتلخيص الخيري ٤٥٣:٨.

(٣) المجموع ٢٤٩:١٤ و ٢٩٨، والوجه ٢٩١:١، والمراج الوهاج: ٢٧٢، وبدائع الصنائع ١٤٨:٧، وفتح العزيز ٣١٠:١.

(٤) البوط ٩٦:١١، وبدائع الصنائع ٦٢٠، وعنده ١٢٦٥.

(٥) مختصر الثوري ١١٨، والوجه ٢١٣:١، والمراج الوهاج ٢٧٣، ومعني المصباح ٢٩٣:٢، والمجموع

وحكى محمد في لاصول: أنه منى ك أن عليه صر في رده لم يبرمه رده
وطاهر هذا أنه لا يبرمه رده منى ك أن عيبه في رده صرر سوء من سبب أو في
مجبها (١).

وقر الكرخي: أن مذهب أبي حنيفة: أنه إذا بكر في رده فع ماله
في حقه مثل أن ماها على من سحقة فقد برمه.

وإن كان في رده فبيع بر ساء في حقه مثل أن كان ساء مع طرفه
ولا يمكنه دمه إلا ببيع هذا لم يبرمه رده. وسطرة على ماحه محمد.

وتخص الكلام معهم هل يمكنها ذلك أم لا؟ فعنده قد يمكنها، كما قرأ
د عصب شدة، فدحها وسواها، وحظه فطحنه (٣)، وعند - وعند النفعي
ما يمكنه (٤).

دليلاً: ما قرأه في المسألة الأولى سوء، من أن سحقة في يمكنه من ساء
عيبه، من ادعى روه بالساء فعليه لدله.

وروى سمرة أن لبي عبيد السلام قال: ادعى لبي ما أحب حتى
تؤديه (٥).

١. ٢٦، وفتح مبرر ١١، ٣٢٦، وندبه عهد ٢، ٣١٩، والمسود ١١، ٩٣، ومعني لاس لدمه

٤٢٩:٥، وتبين الحقائق ٥: ٢٢٨.

(١) الفتاوى الهندية ٥: ١٢٥.

(٢) كتاب ٢، ١٤١، وندبع تصانيع ١٤٩، وشرح فتح القدير ٦، ٣٨١، وسنن الحقائق ٥: ٢٢٨.

وحاشية رد المحتار ٦، ١٩٢، والمسود ١١، ٩٤، والمجموع ١٤، ٢٦٠، وفتح المبرر ١١، ٣٢٦.

والفتاوى الهندية ٥: ١٢٤-١٢٥.

(٣) مسود ١١، ٩٤، وندبع تصانيع ١٤٩، وشرح فتح القدير ٦، ٣٧٩، وللدب ٢، ١٤٠، وحاشية

رد المحتار ٦، ١٩٢، وندبه مطبوع في شرح فتح القدير ٦، ٣٧٩، وفتح مبرر ١١، ٣١١ و٣٢٦.

(٤) بوجه ١، ٢٩١، وفتح مبرر ١١، ٣١١، وندبع تصانيع ١٤٨.

(٥) سنن ابن ماجة ٢، ٨٠٢ حديث ٢٤٠، وسنن الترمذي ٣، ٥٦٦ حديث ١٢٦٦، وسنن أبي داود

وهذه يد قد أخذت ساحة، فقلها أن تؤديها.

[illegible]

۹۰۹. سید حسینی اند علیہ وآلہٖ و سلم: «لَا يَحْدُثُ أَحَدُكُمْ مَتَاعَ أَخِيهِ حَتَّى يَكُونَ مِنْ أَحَدٍ مِمَّا يَحْدُثُ بِهِ» (۳).

وَعَنْ صَالِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «لَيْسَ بِمَرْقُ طَامٍ حَقٌّ» (۳) وَلَمْ يَرِدْ
حَدِيثُ مَرْقُ طَامٍ فِي سِيَرَةٍ وَصِفَةٍ عَلَيْهِ طَمًا، وَهُوَ دَاخِلٌ فِيهِ

مسألة ٢٣: رخصت جسد و وضعه بر سر و کمره و کمره مع لجهن بأنه مکروه،
و نه شتره و نه رخصت جسد و نه وضعه بر سر و کمره مع لجهن بأنه مکروه،

١ - سبعة وثلاثون سنة من حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مكة (٥).
٢ - سبع سنين من حياته في المدينة المنورة بعد ذلك فعليه
السلام.

$\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

والاستدراك على الصحيح ٤١:٢، وليس الكبرى ٦١ و

۴۲۵

- ۲ -

$$Y = Y_{\text{total}} - Y_{\text{water}} = 100 - 10 = 90$$

١٤ ٢٠٥٣، مجموع ٦٤-٢٥٦، ومضى لحسح ٢٨٠:٢، وقتله أقرير في ٢٥٥٠ م. م. حسانه

١٥٦

[illegible]

777 0 2 24 1994 31 V 10 42

دليلاً: مدونه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٢٦: إذا عصب دابة أو شيئاً أو فرساً، فأبق العبد أو شرد الفرس أو
بدّل البعير، كان عليه القيمة، وإذا أحدها أصحبه ملك القيمة بالخلاف،
ولا بحث هو المقوم، وإن رد المصحح ملك للمالك عن القيمة، وعليه رده، وإن
العاصب، وبسبب العين منه وإنه قال شافعي (١).

وقال أبو حنيفة: إذا ملك حصه حب العين قيمتها ملكها العاصب بها،
وكانت القيمة عوضاً عنها، فإن عادت العين إلى العاصب بطر، وإن كان
المالك أحد خمسة شرطيهم، أو ستة شت عبد أحكم، وحكم أحكمهم، لم
يكن للمالك سبيل إلى العين.

وإن كان له ثلث قد أخذ خمسة بقول العاصب مع ماله، لأنه هو المعارم
بطر، وإن كان له خمسة فمعه مثله أو أكثر فلا سبيل للمالك عيب، وإن
كان أقل من قسمه فمعه ثلث رذائمه واسترجاع العين، لأن العاصب ضمن
المالك في قدر ما أحضره به من القيمة.

فالخلاف في فصلين

أحدهما: أن العاصب يدفع القيمة منك أم لا؟ عندما ما ملك، وعندهم قد
ملك.

والثاني: إذا ظهر للعين، صاحب الحق بها، تردّ عليه، وعند أبي حنيفة
لا تردّ (٢).

دليلنا: أنه قد ثبت أن العين كان منكاً لما لكها، فمن ادعى زوله إلى ملك

(١) المجموع ١٤ ٢٣٨ - ٢٣٩، وفتح المبرر ١١ ٢٧٥ - ٢٧٦، وبدائع الصانع ٧ ١٥٧، والشرح الكبير
١٣٦٠ هـ، والبحر الزخار ٥: ١٨٧.

(٢) بدائع الصانع ٧ ١٥٢، وفتاوى ابن عابدين ٥ ١٤٥ - ١٤٦، والمجموع ١٤ ٢٣٩، والشرح الكبير
١٣٦٠ هـ، والبحر الزخار ٥: ١٨٧.

غيره فعليه الدلالة.

وأصلاً أحد خمسة لأحد من أحد أمرين. أو أن يكون ذلك غرضاً عن العين، أو لأجل الحيلولة كما قلناه.

فقط أن يقال عوضاً تمكّنها به. أو صحت من وجوده بالثبوت. أحدهما: لو كانت عوضاً تمكّنت به، لكانت بعد يعلق به حيز لسره والشفعة.

والثاني: لو كان سعيماً يصح أن يحرر لملكه ملكاً لقيمة بدلاً عن عينه. لأن السعي عذر باطل، وعندهم يقف، حتى إذا ردّ العبد تسلمه للمشتري، وإن لم يعد يردّ السعي عن، فثبت أن ملكه بعد ملكه ذهب وبعد أن يظل أن يكون سعيماً، أو عوضاً.

والثالث: لو كان بيع، لوجب أن يكون للعصبة الرجوع. خمسة من هذا عليه الوصول إلى العبد، فثبت أن العصب لا يرجع بمسند على ملكه، ولا تعدر عليه أن يصل في العبد الآخر بطل أن يكون هذا عوضاً عنه، فثبت لأخذ لأجل الحيلولة.

مسألة ٢٧: إذا باع عبداً، وقبضه المشتري أو لم يقبضه، ودعى منه أن العبد له، وصدّقه لبائع، وكذّبه المشتري، فإنه لا نقل لإقراره على المشتري، لأنه إقرار على العبد، ولم يدعى أن يرجع على لبائع بقيمة العبد.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما مثل ما قلناه (١).

والآخر: أنه لا ضمان عليه (٢).

(١) عنصر المزي ١١٩، ومنح العزيز ١١: ٢٨٩.

(٢) منح العزيز ١١: ٢٨٩.

قال لصحابي: وإن أسلم لسف وكان دميأ فل أن يأخذ منه مثل لحر
سقط عن ذمته، وإن أسلم قبل أن يأخذ منه قيمة الخنزير لم يسقط عن ذمته
باسلامه (١).

وعندنا بضم حمر و لحرير بضمها عند مستحلبها بدليل أحبرنا وإجماع
الفرقة على ذلك

مسألة ٢٩: إذا عصب ماله مثل - كاخوب ولأدهن - فعليه مثل ما تنف
في يديه، يشترط بأي ثمن كان بلاخلاف.

وإن كان مما لا مثل له - كاشيب وخبوب - فعليه أكثر ما كانت قيمته من
حبب العصب في حين لشف، وبه قال شافعي (٢).

وقال أبو حنيفة: عليه قيمة يوم العصب، ولا اعتبار بما رد بعد هذا أو
نقص (٣).

دلتنا: أن كل ما كان على يده، وبه ما مور برده على ماله،
وكن حال كمال مور يراد العصب فيه، فربما قيمته في مثل حاله، مثل حال
العصب

مسألة ٣٠: إذا عصب ما لا شق، كعوكه رصة - مثل اسفوح،
و كمشري، ومور، و رطب وخواه - سف في يده، وأحرقت لمطالبة بقيمته،
فعليه أكثر ما كانت قيمته من حين عصبه حين لشف، ولا رعي وراء
ذلك، وبه قال الشافعي (٤).

(١) المسعودي ١١: ٥٤، وندب ٢: ١٤٥، وبيبي الحنف ٥: ٢٣٥

(٢) المجموع ١٤: ٢٣٤ و ٢٥٤ و ٢٩٥، وفتح العزيز ١: ٣٨٣، وبعي لأمر قد به ٥: ٤٢٢

(٣) المسعودي ١١: ٥٠، وندب مع صريح ٦: ١٦٥، وسنن حنبل ٥: ٢٢٣، وبعي لأمر قد به ٥: ٢٢٢

والمجموع ١٤: ٢٩٥، وفتح العزيز ١١: ٢٨٤

(٤) الام ٣: ٢٥٣، وفتح العزيز ١١: ٣٤٢.

وقال أبو يوسف عنه قمته يوم عصيت، فحرقني على ذلك ألف سن في غير الأشياء الرطبة (١).

وقال أبو حنيفة: عنه قمته يوم أعي كمة (٢).

وقال محمد: عنه قمته في بوقت الذي يقطع عن أيدي الناس (٣).

دللتنا: ما قصده في مسألة الأولى سواء، وأم بعد اليقظ من المح كمة فليس عامور يردّه عنه، وإنّ هو أمرور يرد قمته، فلا عتد، لا يرد قمته حين توجه الأمر إليه بالردّ دون حال المحاكمة.

مسألة ٣١: رخصت في جزئ منه الربا - مثل لأثمان، والمكسب، وأمورون - حتى عنه حصة استقراره، مثل أن كان العصب دأبير وسكّه، أو طعماء، فله، واستمر عصبه فعنده ذه عنه، وعليه مدقق. وبه قال الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة: إن كنت بخيرين أو سبب بعض المحي عنه يلعاصب، وبقداره العدل، وإن تمسكه ولا شيء عنه له، وإن أراد لأمساك ولطاعة بأرش لقصده لم يكن (٥).

دللتنا: أن الحد الذي نسه أبو حنيفة يحتاج إلى دليل، وليس في لشرع

(١) الباب ٢: ١٣٧، ويدائع الصنائع ١٥١٧، وشرح فتح القدير ٣٦٤: ٧، وشرح الماية على الهداية

هامش شرح فتح القدير ٣٦٤، وسف ٧٣٧، وشرح كبر ٤٢٨

(٢) الباب ٢: ١٣٧، وفتح القدير ١٥١٦، وسف ٧٣٧، وشرح فتح القدير ٣٦٣: ٧، وشرح

هامش على الهداية باب شرح فتح القدير ٣٦٤، ومعني لادن قدمه ٤٢١٥، والشرح لكبر

٢٢٨: ٥

(٣) فتح القدير ١٥١٧، والباب ٢: ١٣٧، وشرح فتح القدير ٣٦٤، وشرح الهداية على الهداية

هامش شرح فتح القدير ٣٦٤: ٧

(٤) المجموع ١٤: ٢٥٦

(٥) الباب ٢: ١٣٧، وبنائع الصنائع ١٦٦: ٧، والمجموع ١٤: ٢٥٦

ما يدل عليه، والأصل بقاء عين ماله وحصول حبة عليه
مسألة ٣٢: إذا غصب جارية، وأنت بولد مملوك، ونقص قيمتها بالولادة،
فعليه ردها ورش نقصه، وإن كان بولد مملوك رده، وإن كان بولد مملوك رده قيمته.
وبه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة، إن كان بولد مملوك فعليه رش النقص، وإن كان بولد
مملوك لا رش قيمة ولد، وإن كان بولد مملوك وفيه ولد مملوك فلا
شيء عليه، وإن كان بولد مملوك فلا رش لولد مملوك، وإن كان بولد مملوك
نقص مائة. يرد الولد ويضرب حميل درهمين في لأش (٢).

دليلاً: أن هذا النقص حصل في يد الغاصب، فوجب عليه ضمه كمن
مات بولد، ولأنه بد صلبه منه بولد مملوك، وبخلافه، وبخلافه صلبه.

مسألة ٣٣: إذا غصب مملوكاً أمرت فتنبت لحيته، فنقص ثمنه، أو جارية
بأحد، فسقط ثمنه، وإن كان بولد مملوك، ونقص حبه، فعليه نقص في هذه
المسائل كلها. وبه قال الشافعي (٣).

وقال أبو حنيفة في المأهذ وشب (٤) ٥٠ مثلاً منه.

وقال في لصق بد ست حنته فلا ضمان عليه (٥).

(١) لا ٣ ٢٤١، ويختصر بري ١١٦، ومجموع ١١ ٢٥١، وفتح مبرر ١١ ٣٥٥، والمعني لأش منه.

٥ ٤٤٩، وبسن المحقق ٢٣٢: ٥، والهداية المطبوع بهامش شرح فتح القدير ٧ ٣٩٠.

(٢) لباب ١٤١ ٢، بدع بفتح ١٥٨١، وبسبب ١١ ٥٨١، وهداية المطبوع بهامش شرح

فتح القدير ٧ ٣٩٠، وشرح بفتح ١٥٨١، وهداية المطبوع بهامش شرح فتح القدير ٧ ٣٩٠، والمعني لأش منه.

٥ ١٤٥، وبسبب بفتح ٢٣٢ ٢٣٣، وفتح مبرر ١١ ٣٥٥.

(٣) الام ٢٤٨: ٣، وفتح لمبرر ١١ ٣٥٧، والمعني لأش منه ٣٩١: ٥، وأشرح بكبير ٣٩١: ٥.

(٤) الميسر ١١: ٩٠، وبدائع الصانع ٧ ١٥٥، والفتاوى الهندية ١٣٣: ٥، والمعني لأش قدامة

٣٩١: ٥، والشرح الكبير ٣٩٩: ٥، وفتح مبرر ١١ ٣٥٧.

(٥) بدائع الصانع ٧ ١٥٦، وميسر ١١: ٩٠، وفتح مبرر ١١ ٣٥٧، والمعني لأش قدامة ٣٩١: ٥.

دللنا: أن هذا نقصان حصل في يد العاصب، فوجب عليه الضمان، ولأن
بالترام ذلك تبرأ دمه بيقين، فالأحوط التزيمه.

مسألة ٣٤: إذا عصب عدداً، ومات العد، واحتلفا، فقال العاصب: رددته
حيّاً ومات في يدك أيها المالك. وقال المالك: بل مات في يدك أيها العاصب.
وأقام كل واحد منهما البينة بما إدّعاه مسقطاً، وعدنا إلى لأصل وهو بقاء العد
عند لعاصب حتى يعلم أنه رده. وبه قال الشافعي (١)
وقال أبو يوسف: تقدم بينة المالك، ويأخذ لسدك، لأن لأصل
العصب (٢).

وقال محمد: تقدم بينة العاصب، لأن الأصل برءة دمه (٣).
دللنا: أن كل واحد منهما مدّع موت لعد صاحبه، وتكافأ،
ولا ترجيح، فسقطتا وبقي الأصل، وهو بقاء عد عند لعاصب حتى يعلم أنه
رده.

وإن عصب في هذه المسألة على الفرعة كان أيضاً حائراً.
مسألة ٣٥: إذا عصب ماله مثل مثل الأدهن، والخبث، والاثمان،
ونحوها - فحرق عصبه حرقه واستمر أرشه، فعليه ردّ لعن بقصة وعنه أرش
النقصان لا غير. وبه قال الشافعي (٤).

وأنشرح بكبره ٣٩٩، ومع لمبر ١١ ٣٥٧

(١) مجموع ١٤ ١٥٨

(٢) تبيين خدائق ٥ ٣٢٤، وحاشية رد مح ٦ ١٨٥، وندائع الصنيع ٦ ١٦٤، وقد روى فاصيحه في
هامش الفتاوى الهندية ٣ ٢٥٥

(٣) المبوط ١١ ٨١، وسبب خدائق ٦ ١١٥، وحاشية رد مح ٦ ١٨٥، وندائع الصنيع ٦ ١٦٤، وقد روى فاصيحه ٥ ٣٩٩.

وقد روى فاصيحه في هامش الفتاوى الهندية ٣ ٢٥٥

(٤) الام ٣٣٣-٣٥٤

وقال أنوحسفة: بطريقه، وإن كان الأرض في يده مكره مثل أن كان في يده ريت فغضب غيره اء فيه، أو كان في يده ديدن ففكره غيره وهو في يده قوت المدين خير بين أن يملك ماله ناقصاً ولا شيء له، وبين أن يملكه إلى الجاني ويأخذ منه كمال قيمته (١).

قال: فإن غضب الرب أولاً غضب فيه اء فغضب، وإليك بالخيارين أن يأخذ عين ماله ولا شيء له لأحسن استعص، وإن أبى ترك ماله على العاصب ويأخذ منه مثل ربه، ففرق بين أن يغضب أولاً يغضب فيه ماله عنده، وإن أن يغضب فيه لاء وهو في يده لكة، وأوجب لمثل إذا غضب، والقيمة إذا لم يغضب (٢).

دليلنا على أنه يس عليه غير الأرض قد مضى.
ودليلنا على أنه لا يضم من القيمة: هو أن ليس إذا كان له مثل فلا معنى لاجتباب القيمة مع القدرة على مثلها.

مسألة ٣٦: إذا غضب عبداً فبسته ثم، فرادى يده فبسه أعني، فقتله قاتل في يد عاصب، فليس أن يرجع إلى اثنين عن من شاء منه، وإن رجع على القاتل به يرجع على عاصب، لأن العاصب استقر عليه، وإن رجع على عاصب يرجع إلى عاصب عن من شاء، لأن العاصب استقر عليه. وبه قال الشافعي (٣).

وقال أنوحسفة: إن رجع على اثنين وحكمه على ماله، وإن ضمن عاصب فليس له أن يضمه أكثر من عا، وهو قيمة تعد حين العاصب، ثم

(١) بدائع الصنائع ١٦٦:٧.

(٢) بدائع الصنائع ١٦٦.

(٣) لمعي لابن قدامة ٣٩٧:٥.

يأخذ لعاصب من القاتل ألفي، ألف منها لنفسه بدل ما أخذ السيد منه،
ولألف الآخر يتصدق ١٠٠ (١).

دليلنا على أن له مطاوعة لعاصب: أنه قتل العبد في يديه، وسمته ثمان،
وهو ما مور بركة على مالكة، وإذا هلك في يده استقر ضمانه عليه.

مسألة ٣٧: إذا عصب ألف درهم من رجل، وألف من آخر، فحصد
الألفي، فالألفان شركه من ألفي برزخه عنده. وبذلك الشافعي (٢).

وقال أبو حنيفة: يملك لعاصب الألفي معه، ويحصن لكل واحد منها بدل
ألفه، ساه على أصله في بيع العصب في بدل العصب (٣).

دليلنا: تقدم من أن انتفاع ذلك إلى ماله ورواله عن ملك ما يملك يحتاج
إلى دلالة.

مسألة ٣٨: إذا عصب حياً فرعه، أو نصبة فأحتصبه البدخلة، فالزرع
والعروق للعاصب. وبذلك الشافعي (٤).

وقال الشافعي: هما معاً للمفصوب منه (٥).
وقال المزي: العروق للمفصوب منه، والزرع للعاصب (٦).

دليلنا: أن عين العصب قد تنبت، وإذا تلقت فلا يلزم غير القيمة، ومن

(١) المسوط ٧٢١، وبدائع الصنائع ١٦٥٦، والنفوس هدية ١٢٧-١٢٨، ومعني لاس قدومه ٣٩٧٠٥.

(٢) معني محاج ٢٩٣، وفتح العزيز ١١: ٣٢٢-٣٢٣.

(٣) بدائع الصنائع ١٦٥٦، ومعني لاس قدومه ٤٠٦٥، وبدائع هدية ١٣٢-١٣٣.

(٤) المسوط ٩١-٩٥، ودفن فاصحة المطبوع في هدمش شرح معني تقدير ٣: ٢٣٤، وبدائع

الصنيع ١١٨٧، وبدائع هدية ١٤٠، ومعني لاس قدومه ٤٠٥، وفتح العزيز ١١: ٣١.

(٥) عموم ١٤: ٢٤٨، والمسوط ٩٥٠، وبدائع الصنيع ١٤: ٢٤١، ومعني لاس قدومه ٤٠٥.

والشرح الكبير ٣٩٩-٣٩٩، وفتح العزيز ١١: ٣١٠.

(٦) معني العزيز ١١: ٣٩٠.

يقول: أن العروخ هو عين البيص. وإن الرزح هو عين الحب مكار، بل المعوم خلافه
مسألة ٣٩: إذا غضب عبداً فمات في يده، فعنه قيمته، سواء كان قنأً أو
مدرراً أو أم ولد، وسواء مات بسبب أو مات حتف أمه. وبه قال الشافعي (١).
وقال أبو حيفة في غير أم لولد بقول (٢).

وأما أم الولد فإن ماتت بسبب مثل أن لدغتها عقرب، أو سقط عليها
حائط. كقول، وإن ماتت حتف أمها فلا ضمان عليه (٣).

دليلنا: أنه مضمون دليلة، فإذا تلف في يد لعاصب فعليه ضمانه،
كالعبد القن. هذا دليل الشافعي.
ودليلنا: طريقة الاحتياط، لأنه إذا ضمنها برئت ذمته بيقين، وإن لم
يضمنها فليس على براءة ذمته دليل.

مسألة ٤٠: إذا غضب حراً صغيراً، فمات في يده، فلا ضمان عليه. وبه
قال الشافعي (٤).

وقال أبو حيفة إن مات حتف أمه كقولنا (٥)، وإن مات بسبب مثل أن
لدغته عقرب أو حية أو أكده سبع أو سقط عليه حائط. فعليه الضمان (٦).
دليلنا: أن الأصل براءة الدمة، فمن شعلها فعليه الدلالة.
وإن قلنا بقول أبي حيفة كان قوياً، ودليله طريقة الاحتياط على ما بينه.

(١) الام ٣: ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) مستم ٢: ٧٣٣، وبتائع الصانع ٦: ١٤٦ و ١٦٧، وهداية المطوع هامش شرح فتح تقدير
٤٠٥٧، والفتاوى الهندية ٥: ١٤٩٠.

(٣) بتائع الصانع ٦: ١٤٦ و ١٦٧، وبتاوى الهدية ٥: ١٤٩، وهداية المطوع في هامش شرح فتح
تقدير ٤٠٥٧.

(٤) المجموع ١٤: ٢٧٤، والوجيز ٢٠٦٦، وفتح العزيز ١١: ٢٤٧-٢٤٨، والشرح الكبير ٣٧٩٠.

(٥) بتائع الصانع ٦: ١٤٦ و ١٦٦، والفتاوى الهندية ٥: ١٤٨-١٤٩، وفتح العزيز ١١: ٢٤٨.

(٦) بتائع الصانع ٧: ١٤٦، وبتائع ٧٣٣٢، والفتاوى الهندية ٥: ١٤٨-١٤٩.

كتاب الشفعة

مسألة ١: لاشعة في السعة، وكل ما يمكن تحوُّله من اشياء، واخوب،
والسفر، واخيون وغير ذلك عند أكثر أصحابه، وعلى اقدمهم (١).
وبه قال الشافعي، وأبو حنيفة (٢).
وقال مالك: يد ربح سهماً من سفينة، كذا لشريكه في الشعة. فأحرها
بحري لدار (٣).
وحكي عنه: أن الشعة في كس شيء من الأموال واشتد ولطعام
والحبوب والحيوان (٤).
وفي أصحاب من قال بدلت (٥)، وهو حيدر المرنسي رضى الله عنه (٦)

-
- (١) انظر سنن أبي داود ٢٨٥٠٣ باب الشعة، والسنن الكبرى ١٩٩٦ باب لاشعة مما يقتل ويحول
(٢) المجموع ٢٩٩: ١٤، وكفاية الأحبار ١٨٤: ١، والوجيز ٢١٥: ١، شرح حرر ١١: ٣٦٤، وشرح
الشرح ٢٦٤، وشرح المحرر ٢٩٦: ٣، وشرح المحرر ٥٧٢: ٢، وشرح المحرر ٤٣٥: ٦، وشرح
الشرح ٢٥: ٢، وشرح المحرر ١٦: ٥، وشرح المحرر ٢٥٢: ٥، وشرح المحرر ٩٢: ١١، وشرح
لا بد منه ٤٦٤: ٥، والشرح الكبير ٤١٢
(٣) دانه المجهد ٢٥٤: ٢، وبيان الصانع ١٢: ٥، وشرح فتح القدير ٤١٥: ٧، وبيان الحقائق ٢٥٢: ٥
وفتح المير ١١: ٣٦٤.
(٤) دانه المجهد ٢٥٤: ٢، وشرح المحرر ٤١٢: ٥، وشرح الكبير ٤١٢: ٥، وشرح المحرر ١١: ٣٦٤،
وفتح حرر ١١: ٣٦٤، وشرح المحرر ١٦: ٥.
(٥) ورواه من ابيد أبو صالح في كثر ٣٦٢- وابن البرقي - المذهب ٤٥٨: ١. كما حكاه عنهم
العلامة في صنف ١٢٤ كذا سعة
(٦) الانتصار ٢١٥

دليلاً: الأخبار المعتمدة التي ذكرها في تهذيب الأحكام (١).
 وأيضاً روى حنيفة: «إنما جعل رسول الله صلى الله عليه وآله لشمعة
 في كل مالم يقسم، وذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» (٢).
 وقطعه «إنما» موضوعة لاشتغال ما ساوله اللفظ وبني ماعداه، فكأن لظاهر
 أنه لاشمعة لا فيما يقع فيه حدود، وتصرف له الطرق، من أوجهها في غير هذا
 فقد خالف في ذلك.
 وروى جابر بن أبي نجيح عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لا شفعة إلا في ربع أو
 حائط» (٣).

ولأن إيجاب الشفعة حكم شرعي، ومذكرها مجمع عليه، وليس على
 مآلوه دليل.

مسألة ٢: إذا رجع رجعاً أو ثمرة مع لأصل بالشرط، كانت لشمعة ثابتة في
 الأصل دون الرجع وثمرته. وبه قال الشافعي (٤).

(١) من لأخبره لعمدة ٤٩٣ حديث ١٥٩، وحبیب ١٦٦٧ حديث ٧٣٨، والاستبصار ٣ ١١٨
 حديث ٤٢

(٢) من أبي ذؤود ٣ ٢٨٥ حديث ٣٥١٤، ومن بدرقعي ٤ ٢٣٢٢ حديث ٩٩، ونصف بعد لروای
 ٨ ٧٩٨ حديث ١٤٣٩١، ومن من مساجد ٢ ٣٥٢ حديث ٢٤٩٩، وصحيح البخاري ٣ ١١٤،
 والأحسان بسند صحيح من حبان ٧ ٣١٠٧ حديث ٥١٦١، ومن سكری ٦ ١٠٢، ومسند
 أحمد بن حنبل ٣ ٢٩٩، وصحيح حبر ٣ ٥٥٣ حديث ١٢٧٤ و١٢٧٥، والدرية في تخریج أحاديث
 لهاده ٢٠٣٢ حديث ٨٩٥ وفي البعض منها اختلاف يسير في لفظ الحديث.

(٣) صحيح مسلم ٣ ١٢٣٩ حديث ١٣٤ و١٣٥، ومن بدرقعي ٤ ٢٢٤٤ حديث ٧٦، والسني
 الكبرى ٦ ١٠٤، وفي بدرية في تخریج أحاديث لهاده ٢ ٢٠٢ حديث ٨٨٨، بخلاف يسير في
 اللفظ.

(٤) لمجموع ١٤ ٣٠٨، وكفایه الأخبار ١٨٤، وسراج الودع ٢٧٤، ومعني الخراج ٢ ٢٩٧، وفتح
 لغير ١١ ٣٦٧ و٣٧٠، ومعني لأم لهاده ٥ ٤٦٤، والشرح الكبير ٥ ٤٧١

وعبد الله لقي صلى، وعبدته من لحسن لعسري، وهما أوحاهما لشركة في المبيع والطريق دون الجوار (١). كما نقوله نحن.

ودهب أهل الكوفة في أنها تشب بالشركة والجوار، لكن لشريك أحق، وإن ترك وجر نحو. ذهب إليه من مشرمة، وثورى، ونوحيفة وأصحنه، وعبد الله بن مبارك (٢).

ولأن حصة بعض فأن شفعه حب بأحد شمس ثلاثة.
الشركة في المبيع، والشركة في الطريق، وإن شريكاً في الطريق أو من الجار اللارق.

ثم بالجور بان هذا: إن كان شريك في لمع فهو أحق من لشريك في طريق، وإن كان شريكاً في الطريق فهو أحق وإن لم يكن شريكاً في المبيع. مثل أن كان لدرج لايف، وفيه دور كثيرة، فإن بطريق مشترك بين أهله، فإن باع ص حب أصدره ودين في آخر الدرج. والشفعة لمدي يده، وإن ترك صدر يده من لحسن كذلك إلى آخر الدرج.

فإن لم يبق في أهل الدرج من يريد الشفعة كتب لجار طريق الذي ليس بشريك في الطريق. وهو متى في طهر دة إلى درج غير هذا الدرج. وإن ترك هذا الشفعة فلا شفع حدث.

وإن كان الدرج داوداً، وشفعة الجار طريق فقد، سواء كان دة داره في هذا الدرج أو في غيره. ود كان محادياً في درج داود وعرض لطريق دراع فلا شفعة (٣). وهما وإن اشافعى: معت من سبث وبه درع وعطيت من

(١) المجموع ٣٠٥: ١٤، والمعني لأين قدامة ١٦١: ٥، وأشرح نكدة ٤٦٦: ٥

(٢) المبسوط ٩٤: ١٤، ويدائع الصنائع ١٠٥، ومجموع ٣٠٣: ١٤، والمعني لأين قدامة ٤٦١: ٥، وأشرح الكبير ٤٦٦: ٥، والبحر الزخار ٨٠: ٥، بيل لأين ١١٦

(٣) انبأب ٥٤: ٢، والمبسوط ٩٤: ١٤، ٩٥، ويدائع الصنائع ٨٠: ٥، والفتاوى الهندية ١٦٦: ٥، وعمدة

هو منك على ألف ذراع (١)، وهذا التفصيل من جهة موضوع معني
 دليل: أحدرنا التي ذكرناها في كنه الكبر (٢)، وخرج سيرة علم
 وايضا ما قدمه مجمع على نبوت شفعة فيه، وهو قوله ليس منه دس
 وروى حابر أن أبي صتي لله عنه وله قلب، الشفعة في ماله منه فاد
 وقعت الحدود فلا شفعة (٣).

وروى أبوهريرة قال: «قصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شفعة في
 يقسم» (٤)، (أول من أفسده وأبغضه في الشفعة فيه) (٥)
 ومعنى أبغضه: أي أبغضه عنه، قال أبو عبد الله: «فإن رغب في
 غمضه عليه علامت، وهي عتقه من النار» (٦).
 وأما الذي يدل على أن الشفعة لا تحريق بشئ وخرج الشفعة،
 وروى حابر أن أبي صتي لله عنه وله قلب (٧) «أحق شفعة حرة».

١- ٢٢٢، وهذه الآية في شرح صدر ٤٠٦، وفيه من ٢٤٥، وفيه من ٢٤٥، وفيه من ٢٤٥.
 مادة ٤٦١:٥، وشرح الكبير ٤٦٦:٥، وفتح العزيز ٣٩٣:١١ و٣٩٦.

(١) الام ١٤١ و١١١، ومختصر الخزي: ١١٩، والبحر الرخاء ٨٥.

(٢) انظر حديث ١٦٤، حديث ٧٢٥ و٧٢٦.

(٣) سنن أبي داود ٣٨٥٣، حديث ٣٥١٤، وفيه من ٢٢٢، حديث ٩٩، وفيه من ٢٢٢.

٧٩٨، حديث ١٤٣٩١، وفيه من ٣٥٢، حديث ٢٤٩٩، وصحيح البخاري ١١٤٠٣.

والاحكام ١٠٠، صحيح من حاكم ٣٩٠:٧، حديث ٥١٦١، وفيه من ٢٦٦، وفيه من ٢٦٦.

حديث ٢٩٦٣، وفيه من ٥٥٣، حديث ١٢٧، وفيه من ١٢٧، وفيه من ١٢٧.

أحاديث الهداية ٢٠٣:٢، حديث ٨٩٥، وفيه من ٨٩٥، وفيه من ٨٩٥.

(٤) السنن الكبرى ١٠٣٦.

(٥) مستشهد به من زهير بن جهم ٣٩٠، وفيه من ٣٩٠، وفيه من ٣٩٠.

مرويس ٣٩٦، وفيه من ٣٩٦، وفيه من ٣٩٦.

(٦) لسان العرب ٦:٩، وفتح المرويس ٣٩:٦، مادة «أرف».

يستظر بها وإن كان عائناً إذا كان صريقهما وحدثاً» (١).

مسألة ٤: مطابقة لشمع على الفور فإن تركها مع الفدرة عليها بطلت شمعته
وبه قال أبوحنيفة (٢).

وهو أصح أقول الشافعي، وهو لدي بقية لمربي (٣)، وبه ثلاثة أقوال أخر
غير هذا.

أحدها: الذي يرويه الطحاوي عن المزني عنه، أن لشمع بالخير ثلاثاً،
فإن مصت ثلاثة بطل خياره وبه قال ابن أبي ليلى والثوري (٤).

ونص في القديم على قولين:

أحدهما: خياره على الراجحي لا يفسط إلا بصريح لعقو، فيقول: عقوب أو
يلوح به بأن يقول بمشتري: يعني الشمع وأنه يفتل شيئاً من هذا
وإذا كان للمشتري أن يرافعه إلى الحاكم، فيقول: إما أن تأخذ أو تدع.
وهو ظاهر قول مالك، لأنه قال: له الخيار ما لم يتناول الوقت، فقبل له:
إذا مصت ستة بعد تناول الوقت، ففان ما أطنه تناول (٥).

(١) سنن أبي داود ٣: ٢٨٦ حديث ٣٥١٨، وسنن ابن ماجه ٢: ٨٣٣ حديث ٢٤٩٤، والسنة الكبرى

١٠٦٦، وسنن الرمزي ٣: ٦٥١ حديث ١٣٦٩، والمصنف بعد الدرر ٨: ٨٠، وشرح معاني الآثار

١: ١٢٠، ونحوه خبر ٣: ٥٦ حديث ١٢٧٧، وفي بعض من خلاف يسري لفظ فلاحظ

(٢) اسباب ٢: ٥٦، وعملة الفاري ١٢: ٧٣، وبدائع الصنيع ٥: ٢١، والساكن عتيقه ١٦٢، وسنن

الجهاني ٥: ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٩، والآله ٤: ٧٥٧، ١٠٩، والمجموع ١٤: ٣١٣، وسنن لاس فدايه

١٧٧٥، وندية محمد ٢: ٢٥٩، وشرح الكبير ٥: ٤٧٣، والبحر بحر ٥: ١٢

(٣) مختصر لمربي ١٢٠، والوحي ١٤: ٢٢٠، والمجموع ١٤: ٣١٣، ومعني المحتاج ٢: ٣٠٧، وسراج الوهاج

٢٧٨، وفتح العزيز ١١: ٤٩٠، وسنن لاس فدايه ٤٧٧، وشرح الكبير ٥: ٤٧٣، وندية محمد ٢: ٢٦٠.

(٤) لام ٤: ٧٥٧، ١٠٩، والمجموع ١٤: ٣١٣، والوحي ١: ٢٢٠، وفتح العزيز ١١: ٤٩٠، ومعني لاس

قدامة ٥: ٤٧٨، وشرح الكبير ٥: ٤٧٣، وندية محمد ٢: ٢٦٠

(٥) الموطأ ٢: ٧١٥، والمدونة الكبرى ٥: ٤٠٤، وفتح الرحيم ٢: ١٢٣، وأسهل المدارك ١١: ٤١٠، وندية

وإذا في أنه على التأييد كلفه ص. حتى قل: لا يثبت مشري مرفعه و
لحاكم، بل الحذر له، ولا عتراض عنه (١).
قد من المذر. وهذا القول قال جمعة من أهل العلم، فيكون على القول
لثبت يثبت مطابقة التمتع - شفعه، أو لأحد، وعلى الربع لا يثبت.
دليلاً على ما قسناه إجماع لمرقة أنه يملك فيه المطالبة، وما عداه من عيه
دليل.

مسألة ٥: لشفعة لا تنص بالعيونة، من للثبت شفعة. وبه قال جميع
الفقهاء (٢).

وحكي عن أسحفي أنه قل: الشفعة تطل بالعيونة (٣).
دليلاً: جمع مرققة وأحارهم (٤)، ولأن إبطاله بالعيونة يفتح أي دلالة،
وليس في الشرع ما يدل عليه.

مسألة ٦: إذا ختلف المشتري والشفيع في الثمن، ومع كل واحد منهما شقة،
قست بية لمشتري. وبه قال أسحفي وأبو يوسف (٥).

المجتهد ٢٥٩: ٢ - ٢٦٠، والمفتي لابن قدامة ٤٧٧، والشرح بكنه ٤٧٣، وعمدة القاري
٧٣: ١٢، وفتح العزيز ٤٩١: ١١، والبحر الزخار ١٢: ١٢.

(١) لام ١٠٩٧، والمجموع ١٤ ٣١٣، ولو حرر ٢٢٠، وفتح المبرر ١١ ٤٩١، والحرر بجره ١٢
(٢) اوسطاً ٢ ٧١٥، ولدونة كسرى ٤١٨، والمجموع ١١ ٣٢٧، والوجيز ١ ٢٢٠، وسراج النوح
٢٧٩، ومعني بحر ٢ ٣٧٢، وفتح المبرر ١١ ٤٩٣، والمفتي لاس قدامة ٤٨٥، وشرح الكبير
٤٧٧، ورويه المجتهد ٢ ٢٥٩، وأسهل المدارك ٤١: ٣ و ٤٤، وعمدة القاري ٧٥: ١٢، وتبيين
الحقائق ٥ ٢٤٤.

(٣) انعي لاس قدامة ٤٨٥، والشرح لكبير ٤٧٧.

(٤) الكفاي ٥ ٢٨١ حديث ٦، ومن لا يحضره فقيه ٤٦٣ حديث ١٦٠، وبهذه ١٦٦ حديث ٧٣٧.

(٥) مختصر أسري ١٢١، والمجموع ١٤ ٣٤٩، وألصاف ٢ ٦٣، وعمدة القاري ٧٥: ١٢، والمنتوى
الهدية ٥ ١٨٥، وفتح المصنف ٥ ٣١، وأهداه في هامش شرح فتح القدير ٧ ٤٣٥، وسين

وقول أبو حنيفة ومحمد: لست ببيتة اشفع لأنه لم يدرج (١).
 دليلنا: أن المشتري هو المدعي للشمس، واشفع يسكره، والبيتة على
 المدعي (٢).

مسألة ٧: إذا كان اشراء شمس له مثل كالحبوب والأشجار، كان للشمس
 اشعة لا خلاف. وإن كان نخل لا مثل له كالأشجار والحبوب ونحو ذلك فلا
 شعة له. وبه قال الحسن البصري وسور القاصي (٣).

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: به اشعة، وبأحدها بقسمة الثمن،
 ولاعتد بقيمته حين العقد لأحد الأشعة على قول الشافعي (٤)، وعلى
 قول مالك: بقيمته حين المحاكمة (٥).

دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم (٦). ولأن يجب للشمعة في مثل هذا يحتاج

الحديث ٢٤٦٥، والمعنى لا ينضم له ٥٥٥، وشرح كنه ٥٢٥٥، وسحر برهان ٢٧٥

(١) أدب ٦٣٢، ومعه مدار ١٥١٣، وبدائع الصنائع ٣٩٥-٣٢، والفتاوى الهندية ١٨٥٥،
 وسنن عتيق ٢٤٦٥، وهذه هي خمس شرح فتح البدر ١٢٤، وشرح مناهج على عذابه في دمشق
 شرح فتح البدر ٤٢٤٧، والمعنى لا ينضم له ٥٥٥، وشرح كنه ٥٢٥٥، وعمود ٣١٩١١،
 والبحر الزخار ٢٧٥٥.

(٢) إشارة إلى الحديث مسند في السنة ٢١٦ من كتب سبع «مدعى مدعى وممن على المدعى
 عليه» فلاحظ.

(٣) المفتي لابن قدامة ٥٥٥، وشرح كنه ٥٢٤٥.

(٤) بدائع الصنائع ٢٦٥، وسين الحنف ٢٤٩٥، وسننه عتيق ٢٥٦٢، والمجموع
 ٣١٨١٤، وجوز ٢١٦، ومعنى الصالح ٣١٢، وشرح المنهاج ٢٧٦، وفتح التحرير
 ٤٤٨: ١١، والمعنى لا ينضم له ٥٥٥، وشرح كنه ٥٢٤٥.

(٥) المجموع ٣٢٠: ١٤، والسراج الوهاج: ٢٧٦، ومعنى المنهاج ٣١٢، وإجماع ٢١٦، وفتح التحرير
 ٤٤٨: ١١، والمعنى لا ينضم له ٥٥٥، وشرح كنه ٥٢٤٥.

(٦) التهذيب ١٦٧ حديث ٧٤٠، ومن لا يخسر شعة ١٧: ٣ حديث ١٦٤، ويلاحظ على ذلك أيضاً عموم
 الأحاديث الواردة في باب شفعة من كتب كنه في ٢٨٠٥، ومن لا يخسر المقيده ٤٥: ٣، وتهذيب

الى دليل.

مسألة ٨: إذا تزوج امرأة وأمهرها شقصاً، لا يستحق الشفعة عليه. وقد دل أبو حنيفة وأصحابه (١).

وقد الشافعي الشفعة تحت مهر مثل. وقد قال الحارث المكي (٣)، (١٣). وقال مالك وأبو ليلى: تحت الشفعة، لكنه يأخذ بقسمة الشقص لا المهر للمثل (٤).

دليلاً: إجماع ائمة وأخبارهم (٥)، ولأن ثبات شفعه في مثل هذا محذور الى دلالة.

مسألة ٩: إذا اشترى شقصاً بمائة دينار، كان لشفيع المدة رشفعة، وهو مختار أن يأخذه في الحال ويعطى ثمنه حالا، وإن لم يصرف في سنة ويطالب بالثمن الواجب عندها.

(١) الباب ٥٨: ٢، ويدائع المصباح ١٢٥، وأمسود ١٤٥، وعدد من مصنف في الفقه شرح صحيح القدير ٤٣٦: ٧، والفقي لابن قدامة ٤٦٩، والشرح الكبير ٤٦٥: ٥ و ٥٣٣، والام ٧: ٤، والمجموع ٣٢١: ١٤، وفتح العزيز ١١: ٤٢٩.

(٢) أبو الحسن، الحارث بن يزيد المكي النسي. كان فقيهاً من أصحاب إبراهيم، من عليهم، قدِم الموت، لم يرو عنه إلا أصبح. ومن من يرو عنه بن عمرو، والشامي، وإبراهيم النخعي، ومدا الله ابن يحيى الحضرمي، تهذيب التهذيب ١٦٣: ٢.

(٣) الام ٧: ٤، وشرح صحيح ٢١٥، وفتح ٣٢١: ١٤، ومعنى صحيح ٢٢٩، وفتح حرير ٤٤٩: ١١، ومعنى من نسخة ٤٦٩، وشرح الكبير ٤٦٥: ٥ و ٥٣٣، وفتح صحيح ١٢٥، وهداية المطبوع في الفقه شرح صحيح القدير ٤٣٦: ٧.

(٤) أشهر في ٣٩: ٤، وشرح صحيح في ٥ من نسخة ٢٢٩: ٢، ومعنى من نسخة ٤٤٩: ١١، وشرح الكبير ٤٦٥: ٥ و ٥٣٣، وفتح ٣٢٢، وفتح حرير ٤٤٩.

(٥) نظرم. وقد شُيخ صدوق قدس سره في لا خصرية معه ٤٧: ٣ حدس ١٦٥، وشرح لوف قدس سره في حدس ١٦٧: ٧ حدس ٧٤٧.

وللشافعي فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: مثل ماقلناه (١).

والثاني: أنه يأخذه بمائة إلى مئة كما اشتراه (٢). وله فاء مائة، غير أن مالكا قال: إن كان الشفيع غير من، كان للمشري مطاسته بضمين ثقة يضمن له الثمن إلى محله (٣).

وهذا قوي أصلاً، ذكرناه في إنباه (٤)، وله ذهب قوم من أصحابنا (٥).

والثالث: قال في الشروط: يأخذه سلعة تساوي مائة إلى مئة (٦).

دليلاً: أن الشمعة قد وحت بضم الشراء، والدمم لا تتساوى، فوجب عليه أن يحل أو يصير في وقت الحنن، فيطاله بالشمعة مع ثمن

مسألة ٩٠: إذا مات وخلف إبناً وداراً فهي بينهما نصفين، فإن مات أحدهما وحلف إبناً كان نصف أبيهما بينهما نصفين، وبعمهم النصف، ولكل واحد منهما الربع، فإن دفع أحدهما نصيبه من أحبي فلا شفعة لأحد. وللشافعي في أن لشفعة لأخيه وحده أم لا؟ قولان:

(١) الام ٣١١، والمجموع ١٤: ٣١١، والشرح البهجة ٢٧٦-٢٧٧، ومعني المحتاج ٢: ٣٠١، ومعني تحرير

١١: ٤٥٠، ومعني لاس قدومه ٥: ٥٠٧، وشرح الكبير ٥: ٥٢٣، ونداية المحقق ٢: ٢٥٦، ومعني

٩٥٩، والبحر الزخار ٥: ١٥٥

(٢) المجموع ١٤: ٣١١، ومعني المحتاج ٢: ٣٠١، ومعني تحرير ٤٥، والمعني لاس قدومه ٥: ٥٠٧، وشرح

كبير ٥: ٥٢٣، ونداية المحقق ٢: ٢٥٦، والمعني ٩٥٩

(٣) الوطأ ٢: ٧١٥، ونداية المحقق ٢: ٢٥٦، وشرح الصغير في هامش ملحة السالك ٢: ٢٢٩، والمعني

٩٥٩، والمجموع ١٤: ٣١٤، والمعني لاس قدومه ٥: ٥٠٧، والشرح الكبير ٥: ٥٢٣، ومعني المحتاج

٣٠١٢

(٤) لنباه ٢٥٥

(٥) من ذهب به الشيخ المعيد محمد بن محمد بن النعمان قلنس سره في المقعد ٩٦

(٦) المجموع ١٤: ٣١١، وفتح العزيز ١١: ٤٥٠، والبحر الزخار ٥: ١٥٥

حدهم لأحبه وحده دول عقه. وبه قال مالك (١).
والذلي. لأحبه وعقه سوء. وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وهو حيار
المري (٢).
ومن قول من أصحابنا أن لشفعة على عدد الرؤوس (٣)، كذا يجب أن
يقول به.

دليلاً: لأحذر أبي ذكره في الكتب لكبر (٤).
ولأن الشريك إذا كان واحداً فالشفعة ثالثة ملاحق، وإن كانوا أكثر
فليس على ثبوتها دلالة، وهذه فرع على ذلك
مسألة ١١: يجب أن الشريك إذا كان أكثر من واحد يصب الشفعة،
ولا يتصور خلاف في أن لشفعة على قدر الرؤوس، أو على قدر لأصاء (٥)،
وهو مراد. ذهب قوم من أصحابنا إلى أنها تستحق وإن كانوا أكثر من واحد،
وقالوا: على قدر الرؤوس (٦). وبه قال أهل بكوفة: السعفي، وشعبي،
وإثوري، وأبو حنيفة وأصحابه، وهو أحد قوي أشعفي، وهو احتيار المري (٧).

(١) الام ٣٤، ومجموع ١٤ ٣٢٧ و ٣٣٣، وفتح التحرير ١١ ٤٧٨، والموطأ ٢ ١١٥، وشرح الصغرى

هاتين بقية لسلك ٢ ٢٣٤، ومعني لاس مذمة ٥ ٥٢٤، وشرح لكبر ٥ ٥٤٣

(٢) الام ٣٤، ومجموع ١٤ ٣٢٦ و ٣٣٣، وفتح التحرير ١١ ٤٧٧ و ٤٧٨، ومعني مخرج ٢ ٣٠٥،

ومعني لاس مذمة ٥ ٥٢٤، وشرح لكبر ٥ ٥٤٣

(٣) ذهب إليه الشيخ الصدوق في من لا يحضره عقه ٣ ٤٦ ذيل حديث ١٦٢، وابن الجنيدي على ما حكاه

عنه العلامة الخليلي في المختلف: ١٢٥ من كتب شفعة

(٤) سكي ٥ ٢٨١ حديث ٧ و ٨، وانعقبه ٣ ٤٦ حديث ١٦٢، ونهديث ٧ ١٦٤ حيث ٧٢٩ و

٧٣٠، والاحتصار ٣ ١١٦: ٤١٣ و ٤١٣.

(٥) لأصباء، علام، انظر مجمع البحرين ٢ ١٧٤ مدد «نصب»

(٦) ذهب إليه ابن الجنيدي على ما حكاه عنه علامه في مختلف الشفعة ١٢٥ من كتاب الشفعة، والشيخ

الصدوق في من لا يحضره لعقه ٣ ٤٦ ذيل الحديث ١٦٢ فلاحظ.

(٧) مختصر سري ١٢٠، ومجموع ١٤ ٣٢٦ و ٣٤٥، ومعني المحتاج ٢ ٣٠٥، وشرح نوهج

واسمها الآخر. به على قدر الأصح. وهو يَصِحُّ عندهم، وحداره
 أنوحهم لأسيريه، وبه قد سجدت، وخسعت بصري، وعقدت،
 وماتت، وهو قول أهل حداره وبه قد سجدت (١).
 دليل على المسألة الأولى: أنه إذا كان شريك واحد فلا خلاف في ثوب
 الشععة، وإذا كانوا أكثر من ذلك فلا دليل على ثوب الشععة، وهذا
 أصحاب التي يعتمدون ذكره في كتاب الخبر (٢).
 وبصورة القبول الآخر أحسن رويت في هذا المعنى، ٣٠٣، وأقول: الأول.
 مسألة ١٢: استصوص لأصحابنا أنه شفعه لأتورب (٤)، و٩٠٠، نوحيفة
 وأصحابه (٥).

وقال قوم من أصحابنا: أنه تورث مثل ما هو اختص، وهو حتى يرتضي

٢٧٨، وفتح العزيز ١١: ٤٧٧، والمعني لأبي قدامة ٥٢٣، شرح سكه ٤٩٠، وهدية في
 شامش شرح فتح القدير ١١: ١١٠، و١٠٠، و١٠٠، و١٠٠، شرح فتح القدير ١١: ١١٠،
 ٤١٤٧، والبحر الرحار ٩: ٥.

(١) الكوفي ١١٥٢، وبه قد سجدت ٢٥٦، وسجدت سكه ٥٠٠، شرح فتح القدير ٢٢٢، ٢٢٣،
 وعنه ابن أبي عمير ٢، وعدوه ٣٢٦، ٣٤٥، وفتح العزيز ١١: ١١٠، شرح بوهج ٢٧٨،
 ومعني المحمدي ٣٠٢، و٣٠١، والمعني لأبي قدامة ٥٢٣، والشرح الكبير ٤٩٠،
 والبحر الرحار ٩٠، وهدية في شامش شرح فتح القدير ١١: ١١٠، وشرح هدية في شامش شرح فتح
 القدير أيضاً ١١٤٧.

(٢) تهذيب ١٦٦، حديث ٧٢٩، ٧٣، ودرر مستفاد ١٦٣، حديث ١١٣، وكذا ٢٨٠،
 حديث ٨٧.

(٣) من لا يحضره الفقيه ٥٣، حديث ١٥٤، ٥٦، و١٦٥، حديث ١٦٥، ١٧٦، ١٧٣، وص ٦٦، حديث
 ٧٣٦، ولا يصح، ١١٦، ١١٦، ١١٦.

(٤) انظر من لا يحضره الفقيه ٤٥، حديث ١٥٨، والتهذيب ١٦٧: ٧، حديث ٧٤١.

(٥) بدائع معاني ١١: ٢٢، وعنه بدائع ١٢، ٢٥، وبه قد سجدت ٢٦، ومعني لأبي قدامة
 ٥٣٦، والشرح الكبير ٥١٦، وفتح العزيز ١١: ٤٧٧.

رضي الله عنه (١). وبه قول شافعي، ومالك، وعبد الله بن الحسن البصري البصري (٢).

دلسا على أنها لا تورث: أن كوها مرثية محذرة دلس، ولا دلس في لشرع، وأخبارنا في ذلك ذكره في الكتب الكبرى (٣). ومن بصرى حكمة من أنها تورث فإن داك ذلك حقا لحق، ثباتاً له، يملك بطلاناً به، فورثه يقوم مقامه في جميع أملاكه وهذا من حمده ذلك. ودلس الأول أيضاً به لا يخلو، أن يكون ملكوها بما يحدد هم من ملك أو يملك لورث، فمصل أن تكون ملكوه بما يحدد هم من ملك، لأن ذلك لا يملك به شيء مضي، ويصل أن يكون ملكوه يملك الورث، لأن الإنسان لا يسحق الشفعة يملك غيره، ويصل أن يكون شفع لا يملكه رال عنه، فم يسل لا أنها بطلت.

ولقول لآخر استدلل على صحته بقول الله تعالى: «وكم نصف مترك أزواجكم» (٤) وهذا من جملة ماترك.

وطعن على هذا بأن لا يسميها تركت لأن حقها يصل بالموت. مسألة ١٣: لو اشترى داراً، ووجب شفع فيها شفعة، فأصاحبها هدم أو عرف أو ما شبه ذلك، فإن كان ذلك شفعاً منى، فاشفع بأخبار من أن

(١) من م. الشيخ المصنف في سنة ١٠٠٦ هـ. أخذ وأخذ مريض على حكمة عليه عهده على في المختلف: ١٢٨ من كتاب الشفعة فلاحظ.

(٢) مختصر بصرى ١٢٠، ومجموع ١٤ ٣٤٤ ٣٤٥، ومعنى مسح ٣٠٥ ٢، وفتح عزيز ١١ ٤٧٧، وعنده البصري ١٢ ١٥، وفتح صريح ٢٢ ٥، ومعنى لأن فدمه ٥٣٧ ٥، والشيخ الكبير ٥١٦ ٥، ووجه محمد ٢ ٢٦٠.

(٣) بصرى حديث ١٦٧ ٧، حديث ٧٤١، ومن لا يضره عقبه ٣ ٤٥ حديث ١٥٨.

(٤) النساء: ١٢.

يأخذها بجميع الثمن، أو يترك. وإن كان يفعل آدمى، كان له أن يأخذ
العروة حصتها من ثمن، وإنه قال أبو حنيفة (١)

وللشافعي فيه قولان (٢).

وأصحابه على خمس طرق:

أحدها: مثل ما قبله، وهو ضعفها عنده (٣).

والثانية: إذا انتقص الساء ونقص، فاشيع بأحد العروة بالشفعة، وما
اتصل به من لساء دون انفصال عنها على قولين:

أحدهما: يأخذ المتصل بكل الثمن أو يتركه.

والقول الآخر: أنه يأخذ حصته من ثمن أو يدع، وهو أصح القولين
عندهم (٤).

وثالثها: إن كان السعص الذي خقه عيب، مثل شق الحيطان، وتغير
السقف، وميل الخائط، فإن المشتري بالخيار بين أن يأخذ بكل ثمن أو يرده
وإن كان السعص انتقاص الساء والآلة، لم يدحل سهم في الشفعة.

وبكم يأخذ الشفيع ما عده على نقوب، وما انفصل لا يدحل في الشفعة
كما قال الأول، ويأخذ ما عده بالخصه من الثمن قولاً واحداً، وهو ما نص عليه
في القديم (٥).

ورابعها: أنه إذا انتقص الساء، وكانت الأعيان المهتمة موجودة، دحت

(١) طب ٢ ٦٧، وسين احضن ٥ ٢٥١، ومعني لاس قدومه ٥ ٥٠٤، وشرح الكبير ٥ ٥٠٣، وفتح
العزيز ١١: ٤٥٣.

(٢) فتح العزيز ١١: ٤٥٣-٤٥٤، ومعني لاس قدومه ٥ ٥٠٣-٤٠٤، وشرح الكبير ٥ ٥٠٣.

(٣) فتح العزيز ١١: ٤٥٣، ومعني لاس قدومه ٥ ٥٠٤، وشرح الكبير ٥ ٥٠٣.

(٤) فتح العزيز ١١: ٤٥٣-٤٥٤.

(٥) فتح العزيز ١١: ٤٥٣-٤٥٤، والمعني لاس قدومه ٥ ٥٠٣.

في الشفعة. وان كانت منفصلة عن العرصة، لأنه ينسلمها بالثمن الذي وقع البيع به، ولاستحقاقه وحده له حين البيع، وان كانت الاعيان مفقودة بأحد بحصته من الثمن (١).

وحامسها: به إذا كانت العرصة قائمة نحوها أحده بجميع ثمن، سواء كانت الاعيان المنفصلة موحودة أو مفقودة، وان كان بعض العرصة هبث بالفرق اخذ بالحصة من الثمن (٢).

دليلاً: ما رواه حارث بن السبيعي قال: «الشفعة في كل مشترك ربع أو حائط، ولا يحل له أن يبيعه حتى يعرضه على شريكه، فإن راعه فشريكه أحق به بالثمن» (٣) فثبت به يأخذه بذلك الثمن، فمن قل بعضه فقد ترك الخبر.

مسألة ١٤: إذا اشترى شيئاً وقاسم وعرض فيه، وثني، ثم طالب لشفعة بالشفعة، ولم يكن قبل ذلك عالماً بالشرع، كان له إحدره على قبح عراس وليساء. إذ رداعيه منقص من العرس والساء بالبيع. وبه قال ابن قتيبة، ومالك، وإسحاق، ولاوراعي، وأحمد، وإسحاق (٤).

وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه: له مدسته بالقبض، ولا يعطيه ما منقص

(١) فتح العرير ١١: ٤٥٣ - ٤٥٤.

(٢) فتح العرير ١١: ٤٥٣ - ٤٥٤.

(٣) صحيح مسلم ٣: ١٢٢٩ حدث ١٣٤ و ١٣٥، وسنن أبي يعقوب ٤: ٢٢٤ حدث ٧٦، وأسنن الكبرى ١٠: ٤٦٦، والدرية في شرح أحداث الهداية ٢: ٢٠٢ حدث ٨٨٨ مع اختلاف يسير في اللفظ.

(٤) الإلم ٦: ١٠٦، ومختصر مربي ١٢٠، والمجموع ١٤: ٣٣٧ و ٣٣٩ - ٣٤٠، وفتح العرير ١١: ٤٦٣، وبغوي لاس فداية ٥: ٥٠١، والشرح الكبير ٥: ٥١٣، وبداية المجتهد ٢: ٢٦٠، وبداية الناصب ٥: ٢٩، وتبيين الحقائق ٥: ٢٥.

مسألة ١٩: إذا كان للصبي شفعة، وله في أحدها لخط، ولم يأخذ الولي عنه بالشفعة، لم يسقط حقه، وكان إذا سبغ له المطالبة بها أو تركها. وبه قال الشافعي، ومحمد بن الحسن، وزفر (١).

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: تسقط شفعته، وليس له أحدها (٢).
دليلنا: أنه قد ثبت أنها حقه، وليس على سقوطها دلالة، وترك الولي الأخذ ليس بمؤثر في إسقاط حقه، كما لا يسقط ديونه كتبها وحقوقه.

مسألة ٢٠: إذا كان للصبي شفعة لخط به تركها، فتركها لولي، وسبغ الصبي ورشد، وبه المطالبة بالأخذ وله تركه. وبه قال محمد وزفر، وهو أحد قولي الشافعي (٣)، وهو ضعيف عندهم.

وله قول آخر وعيه أكثر أصحبه أنه: ليس له المطالبة، وسقط حقه. وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف (٤).
دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

(١) الام ٨٠٤، ومختصر بري ١٢٠، والمعني لابن قدامة ٤٩٥، والشرح الكبير ٤٨٦، وبدائع الصنائع ١٦٥، وسبب الخلق ٢٦٣، والهداية المطبوع في هامش شرح فتح القدير ٤٥١: ٧، وشرح العناية على الهداية في هامش شرح فتح القدير ٤٥١: ٧.

(٢) بدائع الصنائع ١٦٥، والهداية المطبوع في هامش شرح القدير ٤٥١: ٧، وشرح بناية عن هديه في هامش شرح القدير ٤٥١: ٧، والساوي هديه ١٩٢، وسبب الخلق ٢٦٣، والام ٤٨٦، والمعني لابن قدامة ٤٩٥، والشرح الكبير ٤٨٦.

(٣) الام ٨٠٤، ومختصر بري ١٢٠، والمعني لابن قدامة ٤٩٥، والشرح الكبير ٤٨٦، وبدائع الصنائع ١٦٥، وسبب الخلق ٢٦٣، والهداية في هامش شرح فتح القدير ٤٥١: ٧، وشرح العناية على الهداية في هامش شرح فتح القدير ٤٥١: ٧.

(٤) بدائع الصنائع ١٦٥، والساوي لمحنة ١٩٢، والهداية المطبوع في هامش شرح فتح القدير ٤٥١: ٧، وشرح بناية عن هديه في هامش شرح فتح القدير ٤٥١: ٧، والام ٤٨٦، وسبب الخلق ٢٦٣، والهداية في هامش شرح فتح القدير ٤٥١: ٧.

وأيضاً جميع الأحرار التي وردت في وجوب الشفعة يتناول هذا الموضع (١)، ولا دلالة على إسقاطها بترك الولي.

مسألة ٢١: إذا باع شقصاً بشرط خيار، فإن كان الخيار للسائغ أو لها فلا شفعة لشميع، وإن كان الخيار لمشتري فانه يحب الشفعة لشميع، وله المصلحة بها قبل بمضاء الخيار. وبه قال أبو حنيفة (٢)، وهو المصوص للشافعي (٣).

وقال الربيع فيه قول آخر أنه: ليس له لأخذ قبل إيقضاء الخيار (٤) وبه قال مالك (٥)، وهو احتبر في بحاف لمروزي (٦).

دليلاً: أن المالك قد ثبت له العقد واستقل، فوجب الشفعة لشميع على المشتري لأنه منك، من قال لا شفعة له فعليه الدلالة.

وقالوا: لا يسته أنه ملك ما عقد، بل عمت بهما، أو هو مراعى بعد ذلك على بطلان ذلك في البيوع.

مسألة ٢٢: إذا شترى شقصاً وسيعاً، أو شقصاً وعداً، أو شقصاً وعرضاً

(١) انظر سكاوي ٥ ٢٨، ومن لا يخبره بصفه ٣ ٤٥ (باب ٣٩)، ولتبيين ٧ ١٦٣ (باب ١٤) والاستبصار ٣: ١١٦ (باب ٧٨).

(٢) مدافع المصنف ٥ ١٣، وشرح فتح القدير ٧ ٤٣٨، والفوايد ٥ ١٦١، ونبذ الخلفاء ٥ ٢٥٤، وشمس ١٤ ٣٤٣، ومعنى لاس مقدمة ٥ ٤٧١، وشرح الكبير ٥ ٥٣٤، وفتح المبرر ١١: ٤١٠، والمجموع ١٤ ٣٤٣.

(٣) الام ٤: ٤، ومختصر المولي ١٢٠، ومجموع ١٤ ٣٠٩ و٣٤٣، والشرح لمصنف: ٢٧٥، ومعنى المحتاج ٢ ٢٩٩، ونونية مجتهد ٢ ٢٥٦، ومعنى لاس مقدمة ٥ ٤٧١، والشرح الكبير ٥ ٥٣٤.

(٤) الام ٤: ٤، والمجموع ١٤ ٣٤٣، وفتح المبرر ١١ ٤٩، ومعنى لاس مقدمة ٥ ٤٧١، والشرح الكبير ٥ ٥٣٤.

(٥) اوطأ ٢ ٧١٧، والمقدمة بكري ٥ ٤٤١، وفتح المبرر ١١ ١٠٩.

(٦) فتح المبرر ١١: ٤٠٩.

من العروس، كان للشميع الشفعة محصنة من الثمن، ولا حق له فيما بيع معه.
وبه قال أبو حنيفة، والشافعي (١).

ولأبي حنيفة رواية شاذة أنه يأخذ الشقص والسيف معاً بالشفعة (٢).
وقال مالك: لو بيع شقصاً من أرض فيه عمن يعمول له، كان له أحد
الشقص والغلمان معاً بالشفعة (٣).

دليلاً: أن ما أوجاهه مجمع عليه، وما ادعوه لس عنه دليل.
مسألة ٢٣: إذا أخذ شمع الشقص من المشتري أو لئاع - قصص اشترى
و لم يقصص - من دركه وعهدته على المشتري دون اسباع. وبه قال مالك،
والشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة: إن أحده من السبع فالعهد على لئاع، وإن أخذها من
المشتري (٥) فكما قلناه.

وقال ابن أبي سبي وعثمان السبي: عهد السبع على السبع دون لمشتري.
سواء أحده من يد لئاع أو يد لمشتري، لأن المشتري كالسبع (٦).

(١) مختصر المزني: ١٢٠، والوحيد: ٢١٧، وفتح تحرير ١١: ٤٥٢، ونجى ٩: ٩٧، ونجى لاس فداية
٥: ٨٠، والشرح الكبير ٥: ٥٠٢

(٢) المجتبى ٩: ٩٧

(٣) المجتبى ٩: ٩٧، ونجى لاس فداية ٥: ٨٠، والشرح الكبير ٥: ٥٠٢، والوحيد ١: ٢٧، وفتح تحرير
١١: ٤٥٢

(٤) الام ٤: ٧، ومختصر المزني ١٢، ومجموع ١٤: ٣٥٣، وفتح تحرير ١١: ٤٩٩، والمدونة الكبرى
٤٠٥: ٥، وفداية عهد ٢: ٢٦، وأسهل بدر ٣: ٤٢، ونجى لاس فداية ٥: ٥٣٤، والشرح
الكبير ٥: ٤٠٥

(٥) سابع الصنيع ٥: ٢٤، والعبادون عليه ٥: ١٧٦، والام ٤: ٧، ومجموع ١٤: ٣٥٣، ٣٥٤،
فتح تحرير ١١: ٤٩٩، ونجى لاس فداية ٥: ٥٣٤، وشرح كبير ٥: ٤٠٥

(٦) لام ٤: ٧، ومجموع ١٤: ٣٥٣، وفداية عهد ٢: ٢٦، ونجى لاس فداية ٥: ٥٣٤، وشرح الكبير ٥: ٤٠٥

دليلنا: أن المشتري منك، وإذا ملك فأنما يأخذ الشفع منه ملكه بحق الشفعة فيلزمه دركه كما لو باعه.

مسألة ٢٤: لا يأخذ الشفع الشفعة من النافع أبدأ. وبه قال لشافعي (١).
وقال توحيدة: به أحدهم، منه قبل القبض (٢).

دليلنا: أن الشفع إنما يستحق الأحد بعد تمام لعقد ولروحه، بدليل أنه لو كان الخيار لنافع أو هما لم يستحق الشفعة، فإذا كان لاستحقاق بعد تمام لعقد ولروحه، فالملك للمشتري، فوجب أن يكون الأحد من مالكة لأمس غيره.

مسألة ٢٥: إذا تبايع شقصاً، فضمن الشفع الدرك لنافع عن المشتري، أو للمشتري عن النافع في نفس العقد، أو تبايعا شرط الخيار على أن الخيار للشفع، فإنه يصح شرط الاحبي، وفيها كان لا تسقط شفعته. وبه قال لشافعي (٣).

وقال أهل العراق: تسقط الشفعة، لأن العقد مائم بآله، كما إذا باع بعض حقه لم يجب له لشفعة على المشتري (٤).

دليلنا: أنه لا مانع من حوار شرط الاحبي، ولا دسل على إسقاط حق الشفع.

مسألة ٢٦: إذا كان دارين ثلاثة، فباع أحدهم نصيبه، وشتراه أحد الآخرين، إستحق الشفعة الذي لم يشتر. على قول من يقول أن الشفعة على عدد

(١) المجموع ٣٥٥: ١٤، والمغني لابن قدامة ٤٧٥: ٤٧٦.

(٢) بدائع الصنائع ٢١٥ - ٢٥٠، والعمدوى هـ ١٧٦، والمغني لابن قدامة ٤٧٥، وشرح الكبير ٥٤٢: ٥، وفتح العزيز ١١٠٩٩.

(٣) فتح الباري ١١: ٥٠٠، والمغني لابن قدامة ٥٤٣: ٥.

(٤) سبب ٦٢٢، وبدائع الصنائع ١٣٥ و ١١٦، وشرح الخفائي ٢٥٩: ٥، وعمدوى هـ ١٦٣، والمغني لابن قدامة ٥٤٣: ٥.

الرؤوس. وهو أحد وجهي الشافعي (١).
وفان أبو حنيفة وأحد وجهي الشافعي ' يستحق لشمعة لدى اشتراءه مع
الذي لم يشتر بينهما بصفين (٢).
دليلاً: هو أنه لا يستحق لأنسان لشمعة عن نفسه، وقد بينا أن الشمعة
تستحق على المشتري.

مسألة ٢٧: إذا كان الشمع وكسلاً في بيع شقص الذي يستحق الشمعة،
لم تسقط بذلك شمعته، سواء كان وكيل النافع في بيع، أو وكيل لمشتري في
الشراء. وبه قال الشافعي (٣).

وقال أهل العراق: إن كان وكيل النافع لم تسقط شمعته، وإن كان وكيل
لمشتري سقطت شمعته. بناء على أصله أن الوكيل في الشراء ينتقل بذلك عن
النافع إليه، ثم عنه إلى الموكل. فهو أحد الشمعة استحق على نفسه (٤)، وقد دللنا
على صحة ذلك، وبينا أن شراء الوكيل يقع عن الموكل. وينتقل المثل إلى
الموكل دون الوكيل.

وأم دللنا في هذه المسألة هو: أنه لا مبيع من وكالته، ولا دلالة على سقوط
حقه من الشمعة.

مسألة ٢٨: إذا حظ لنافع من ثمن شيئ بعد لزوم لعقد واستمراره، لم
يلحق ذلك بالعقد، ولا يشب للشمع، بل هو هبة محذرة للمصري من سائغ.

(١) لام ٣٣، ووجيز ٢١٩، ومجموع ١٤ ٣٢٦، وشرح بوهج ٢٧٨، ومعني بحج ٢ ٣٠٥،
ومفتح التحرير ١٩ ٤٣٥ و ٤٧٧، ومعني لاس قدامة ٥ ٥٢٣ و ٥٢٥، وشرح الكبر ٥ ٤٩٠
(٢) الام ٣٣، ومجموع ١٤ ٣٢٦، ومفتح التحرير ١٩ ٤٣٥ و ٤٧٧، وشرح الكبر ٥ ٤٩٠
(٣) فتح العريز ١٩ ٤٣٤-٤٣٥، ومعني لاس قدامة ٥ ٥٤٣، ومحرر الإر ٥ ٢٥٠،
(٤) تبين الحقيق ٥ ٢٥٩، ومعني لاس قدامة ٥ ٥٤٢، ومحرر الإر ٥ ٢٥

ونه قال الشافعي (١)، سواء كان لحق الكائن أو لبعض
وقال أبو حنيفة: لا حظ لبعض الثمن حتى يحدد ويستقر عن الشفع، وإن
حظ كله لم يلحق العقد وقد مضى في السوم (٢).
دليلاً: أن الثمن إذا استقر والشفع لم يأخذ انحصار ذلك ثمن، ثم حظ
بعد ذلك فهو هبة محددة لإدالة على خوفه بصف، فمن ادعى ذلك فعليه
الدلالة.

مسألة ٢٩: إذا راد في ثمن زيادة بعد استقرار العقد فهي هبة من المشتري
لسائغ، ولا يبرم الشفع. وانه قال الشافعي (٣).
وقال أبو حنيفة: هذه زيادة تنحق العقد، ولا تنحق بالشفع (٤).
دليلاً: أنه لا دليل على لحوق هذه الزيادة بالعقد، فمن ادعى ذلك فعليه
الدلالة ولا يجدها.

مسألة ٣٠: إذا كانت دربين نفس، وادعى أحدهما أن يده
من نصف، فصالحه على نصف، صح صحته، سواء صالحه على بأكمله أو
صالحه على إقرار، ولا يستحق به الشفعة، لأنه ليس بشفع
وقال الشافعي: لا حظ لبعض الثمن فهو بشفع يستحق به الشفعة، وإن

(١) الوجوه ١: ٢١٧-٢١٨، وفتح مبرور ١١: ٤٥٦، والمعي لاين قدمه ٥: ٦٥٥، وشرح كنه
٥٢٢: ٥

(٢) الباب ٦٣٢-٦٤، وفتح مبرور ٢١: ٢١٥، وفتح مبرور ١٢: ٨٣، ومن الخلق
٢٤٨: ٥، والهداية لمصنوع في هـ من شرح فتح مبرور ١٢: ٢٧٦، وشرح بعده على الهداية في هـ من
شرح فتح القدير ٧: ٤٢٧، والمعي لاين قدمه ٥: ٦٥٥، وفتح مبرور ١١: ٤٥٦

(٣) المعني لاين قدمه ٥: ٦٥٥، وحسن الكبر ٥: ٥٢٢
(٤) الباب ٦٤٢، وفتح مبرور ٢١: ٢١٥، والهداية لمصنوع في هـ من شرح فتح القدير ٧: ٢٧٦، وشرح
الهداية على الهداية في هـ من شرح فتح القدير ٧: ٤٢٧، وفتح مبرور ١١: ٤٥٦، والمعي لاين قدمه
٥: ٦٥٥، وفتح مبرور ١١: ٤٥٦.

كان على إبنكار فاضلح باطل لا يستحق به الشععة (١).
 دليلنا: أن ما يستحق به الشععة السبع، وهذا ليس سبع، فمن أخفه بالبيع
 فعلية الدلالة.

مسألة ٣١: فإن كان الدار بينهما نصفين، فادعى أحى على أحدهم ألف
 درهم، فصالحه على نصفه من الدار، لا يستحق به الشععة، سواء كان صحيح
 إقرار أو صلح إنكار.

وقول الشافعي: إن كان صلح إقرار فهو بيع يستحق به شععة، وإن كان
 صلح إنكار فهو باطل لا يستحق به شععة (٢).
 دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٣٢: إذا أخذ الشفيع الشفص فلاحه ر سابع، ولم يشتري حيار
 المجلس بالاختلاف، وهن يثبت للشفيع حيار المجلس أم لا؟ عندنا أنه لا حيار
 له.

ولشافعي فيه قولان:

أحدهم: مثل ما قلناه، لأنه لإزالة الضرر، فهو مثل الرد للمع (٣).
 ولآخر: أن له حيار مثل المشري، نص عليه في اختلاف العرفين (٤).
 دليلنا: أنه لا دليل على أن له حيار، ومن أخفه بالبيع فعلية الدلالة، لأن
 القياس عندنا باطل.

(١) المجموع ١٣: ٤٢١، وسراج الموضح ٢٣٣: ٢٣٤، ومعني المحسح ٢: ١٧٧ و ١٧٩ - ١٨٠، وفتح
 العزيز ٣٠٢: ١٠ و ٣٢٩ - ٣٣٠.

(٢) لام ٧: ١١٢، وكفاية الأحبار ١٦٧: ١٦٨، والمجموع ١٣: ٣٨٨ و ٣٩٠، وسراج الموضح ٢٣٣: ٢٣٤،
 ومعني المحتاج ٢: ١٧٧ و ١٧٩ - ١٨٠.

(٣) المجموع ٣١٢: ١٤ - ٣٤٣، وفتح العزيز ١١: ٤٤٦.

(٤) المجموع ٣٤٣: ١٤، وفتح العزيز ١١: ٤٤٦.

مسألة ٣٣: إذا وهب شقصاً لغيره، سواء كان فوقه أو دونه أو نظيره، فإنه لا يستحق به الشفعة.

وقال الشافعي: إن كانت الهبة لمن هو مثله أو لمن هو دونه فإنه لا يستحق بها الشفعة (١)، لأن الهبة لبطير تودد، ولين دونه استعطف، فلا يستحق بها العوض.

وإن كانت لمن فوقه فهل يثاب عليها، على قولين.
قال في الحيد: لا يوثق به (٢). وله قال أبو حنيفة (٣).
وقال في الهدم: يقتضي اثواب (٤). وله قال في بعض كتبه للحديدة، وهو قول مالك (٥)، فادق: لا يقتضي اثواب فلا شفعة، وقد قال يقتضي لثوب إن شرط أو غير شرط فإنه تثب فيه الشفعة (٦).

دليلنا: أنه لا دليل على ثوب الشفعة بالهبة، ومن ادعى أنها تثب به فعليه لدلالة، وبصاً عليها إجماع المروءة، فإنها موصوفة بهم.
مسألة ٣٤: إذا كانت درين شريكين، فادعى أحدهما أنه باع نصيبه من أحسبي، ونكر الآخر لا أحسبي أن يكون مشترك، فإنه تثبت الشفعة للشريك. وله قال عامة أصحاب شافعي، وهو تفريع لمولى (٧).

(١) مجموع ٥، ٣٨٥ و ٣٨٦، و ٣٩٠، و سوح ١ ٢٥٠، وأخرج أبو داود ٣٠٩، ومعنى المحتاج

٤٤٢، والمعنى لابن قدامة ٤٦٧

(٢) معنى المحتاج ٤٠٤:٢، وأبو حنيفة ٢٥٠، والمجموع ٣٨٦:١٥، والراجح الوهاج: ٣٠٩.

(٣) نظر مدافع الضائع ٦ ١٣٣.

(٤) مجموع ١٥ ٣٨٦، وأبو حنيفة ٢٥٠، وأخرج أبو داود ٣٠٩، ومعنى المحتاج ٤٠٤:٢

(٥) لمؤيد الكبرى ٦ ١٤ و ٤٣٩، والمعنى لابن قدامة ٤٦٨، وأشرح الكبير ٤٦٣

(٦) الام ٤ و ٩ و ١١٥، والمعنى لابن قدامة ٤٦٨:٥، وأشرح الكبير ٤٦٣، والمجموع ١٥ ٣٨٦ و

٣٩٠، وأخرج أبو داود ٣٠٩، ومعنى المحتاج ٤٠٤:٢، و سوح ١ ٢٥٠، و ٢٥١.

(٧) مجموع ١١ ٣٥٢ و ٣٥٥، والمعنى لابن قدامة ٤٧٦، وأشرح الكبير ٥ ٥٢٨

وقول أبو لعباس: لاشعة، لأنها إنما تثبت بعد ثبوت المشتري (١).

دليلنا: أن البائع أقرب بمحقق.

أحدهما: حق المشتري.

والثاني: حق الشفع.

وإذا ردّ لمشتري، ثبت حق الشفع، كما لو أقرّ بدار لرحلين فردّه أحدهما،

يثبت للآخر حقه.

مسألة ٣٥: على قول من قال من أصحابنا أن لشفعة على عدد الرؤوس (٢)،

إذا كانت دار بين ثلاثة شركاء ثلاثاً، واشتري أحدهم نصيب أحد

لآخرين، إسحق الشفعة المشتري مع الآخرين بها نصيب، وبه قال أبو حنيفة

وأصحابه، ومالك، وعامة أصحاب الشفعي، وهو الذي نقله لمربي (٣).

ومن أصحابه من قال: يأخذ الشفع بالشفعة، ولا حق للمشتري فيه. وبه

قال الحسن البصري، وعثمان النقي قانوا: لأنه مشتري، فلا يسحق الشفعة

على نفسه (٤)، وهو الذي نصرناه فيما تقدم (٥)، غير أن هذا لقول الآخر أقوى

دليلنا: أنها تساوي في الشركة الموحودة حين الشراء، فوجب أن لا ينفرد

أحدهما بالشفعة، لأنه لا دليل على ذلك إلا أنه يكون أحدهم ملك نصيبه

بالعقد، والآخر بالشفعة يملك نصيبه، فعلى هذا سقط دليلهم.

مسألة ٣٦: إذا شخ غيره موضحة عمداً أو خطأ، فصولح منها على شقص،

(١) المجموع ١٤: ٣٥٢.

(٢) أنظر المسألة رقم ١١١ و ١١٢ من هذا الكتاب.

(٣) مختصر لمربي ١٢١، ولبدونة الكبرى ٥ ٤٦٠ ٤٦١، والمجموع ١٤ ٣٢٦، وفتح العزيز ١١ ٤٣٥، و

٤٧٧، وشرح بحاية على الهداية في هـ مش شرح منق الفبير ٧ ٤١٤

(٤) المجموع ١٤ ٣٢٦، وفتح العزيز ١١ ٤٣٥، والمطلى ٩ ٩٧، والبحر الرّحار ٥ ٢٥٠

(٥) أنظر ما تقدم في المسألة ١١١ و ١١٢ من هذا الكتاب.

صح الصبح إذ كانا عاملين بأرض الموضحة، ولا يستحق شفع أحدها بالشفعة.

وقد اشاعني وأصحابه: إن كانت الأمل موحودة، فهل يصح لصح أم لا؟ على قولين. وإن كانت معدومة، فعلى قولين في تنق الأرش إلى لفحة أو إلى مقدر، وعلى الوجهين جميعاً يصح الصبح إذا علمنا اقيمة أو المقدر. فكل موضع يصح الصلح تحب الشفعة، وكل موضع لا يصح الصلح لا تحب الشفعة.

دليلاً: أن الشفعة بما تستحق بعد شراء، والصلح يس بعد شراء، فمن ألحقه به فعليه الدلالة:

مسألة ٣٧: إذا باع دمي شفعاً من دمي حمر أو خسرير وتقصص، واستحق عليه الشفعة، أحد الشفع عثر ثمن الحمر أو لخسرير عند أهله. وبه قال أبو حنيفة (١).

وقال الشافعي لا شفعة ههنا، لأن الحمر ليس مال (٢).
دليلاً: أن عندهم ذلك مال، وقد أمرنا أن نقرهم على ما يرونه، وهم يرون أن لذلك ثمناً، فوجب إقرارهم عليه.
وأيضاً لا خلاف في صحة هذا البيع، وإذا كان البيع صحيحاً تحب الشفعة.

مسألة ٣٨: لا يستحق الدمي الشفعة على المسلم، سواء اشتراه من مسلم أو

(١) الباب ٦٢، وعمدة القاري ١٢ ٧٥، والمبسوط ١٤ ١٦٨، وبدائع الصنائع ٥ ١٦، وتبيين
خاتمي ٥ ٢٤٩، ولعدة بطون في هامش شرح فتح المبير ٦ ٤٣٠، والمعني لابن قدامة ٥ ٥٥٧،
وفتح العرير ١١ ٤١٠، والشرح الكبير ٥ ٤٤٥.

(٢) فتح العرير ١١ ٤٠٠، وبدائع الصنائع ٥ ١٦، والمعني لابن قدامة ٥ ٥٥٢.

دمي، وعلى كل حال. وبه قال الشعبي، وأحمد بن حنبل (١).
وقال أبو حنيفة وأصحابه، ومالك، والشافعي، والأوزاعي: يستحق الدمى
الشفعة على المسلم مثل المسلم سواء (٢).
وقال الحسن بن صالح بن حي: لا شفعة له عده في الأماص، وله شفعة
في القرى (٣).

دليلاً قوله تعالى: «ولن يحمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً» (٤) وذلك
عام في جميع الأحكام إلا ما خضع الدليل.
وروى أنس، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «لا شفعة لذمي على
مسلم» (٥) وهذا نص، وعنده إجماع، مرفقة بحجة، وهم لا يختلفون فيه.
مسألة ٣٩: إذا اشترى شقصاً من دار، وبني مسجداً قبل أن يعلم لشفيع،
كان لشفيع إبطال تصرفه، ونقص المسجد، وأخذ به لشفعة، وبه قال
الشافعي، وجميع الفقهاء (٦).

(١) مسلم بن أحمد بن حنبل ٣، ٢، ١، ٩، ١٤، وعمدة المفرد ١٢، ١٢، ١٤، ٣١٤، ومعي
لا يرد قدامة ٥٥١: ٥، والشرح الكبير ٥: ٥٤٣، وفتح المبرور ١١، ١٠٠

(٢) زاد ٢، ٥٨، ٢، ٥، ١٦، ٥، وهذه تصح في هامش شرح فتح القدير ٦، ٤٣٦،
ومسند أحمد بن حنبل ٥، ٢٤٩، والندوة الكبرى ٥، ٤٥٣، ونبذة سالك لأقرب سالك ٢، ٢٢٧،
والمعجم ٢، ١٥٧، والمعجم ٤، ٣١٠، ٣١٤، ومعي لا يرد قدامة ٥، ٥٥١، وفتح المبرور
٤٠، ١

(٣) عمدة المفرد ٢، ١٥، والهداية المصنوع في هامش شرح فتح القدير ٦، ٤٣٦، وشرح حاشية على
الهداية جامش شرح فتح القدير ٧: ٤٣٦.

(٤) ساء: ١٤١.

(٥) م: أنس بن مالك في كتاب حديث نبوه، وفيه: «ولن يردني النبي في سنة ١٠٨٦-١٠٩٠ عن
أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: لا شفعة لمصري، وعنه أيضاً بسند يهودي
والنصري شفعة.

(٦) معني تحت ٢، ٣٠٢، والشرح الموهج ٢٧٧، ونوحد ١، ٢١٨، وفتح المبرور ١١، ٤٦٧، وتبيين
سـ

ولأبي حنيفة روايتان: أحدهما مثل ما قبله. وبه قال أبو يوسف (١).

والثانية: لا ينقض المسجد (٢).

دليلنا: أن حق الشيع سابق لتصرفه، لأنه يستحقه حين العهد، وإذا تصرف بعد ذلك فيه فقد تصرف فيما يستحقه غيره، وذلك لا يصح.

مسألة ٤٠: إذا باع في مرضه الخوف شقصاً، وحاشى فيه من وارث، صح البيع، ووجب به الشفعة بالنسبة الذي وقع عنده البيع.

وعند الفقهاء يبطل البيع (٣)، لأن المحاماة هبة ووصية، ولا وصية بوارث، ويبطل البيع في قدر المحاماة، ويكون الشيع بالخيار من أن يأخذه أو يتركه وارثاً كان أو غير وارث.

دليلنا: أن هذا بيع صحيح، فمن جعل محاماة فيه وصية فعليه الدلالة، ولو صح أنها وصية نكاست لوصية عبدنا نصح للوارث على ما سببه في بعد، ويبنى على فساده يجب أن لا يبطل على حاله.

مسألة ٤١: إذا وجب له شفعة، فصاحه المشتري عن تركها بموَض، صح وبطلت الشفعة.

وعند الشافعي لا يصح (٤)، وهل تبطل الشفعة؟ على وجهين (٥).

الحقائق ٢٥٠، والمعي لاين قدامة ٤٩٠:٥، والشرح الكبير ٥٠٥، والشرح الصغير في هامش بنية نسالك ٢٢٣.

(١) بدائع الصنائع ٢٢٢، وتبيين الحقائق ٢٥٠، والمعي لاين قدامة ٤٩٠:٥، والشرح الكبير ٥٠٥.

(٢) بدائع الصنائع ٢٢٢:٥.

(٣) الوجيز ٢١٦:١، وبدائع الصنائع ١٤، والشرح الكبير ٥٣٥:٥، وفق العزيز ١١: ٤٣٨-٤٣٩.

(٤) الوجيز ٢٢٠:١، وفق العزيز ١١: ٤٩٨.

(٥) الوجيز ٢٢١:١.

دليلنا: قوله صلى الله عليه وآله: «الصلح خير من المسمين» (١) وهذا عام،
وتخصيصه يحتاج إلى دليل.

مسألة ٤٢: إذا وُجبت شفعة، فصار إلى لطالة، فلم يأت المشتري
قبطاله، ولا إلى الحاكم، بل مضى إلى الشهود وأشهد على نفسه بأنه مطالب
بالشفعة، لم تنص شفعتة وبه قال أبو حنيفة (٢).

وقال الشافعي: تبطل (٣).

دليلنا: أنه قد وُجبت له لشفعة، وإضاها يحتاج إلى دليل، ولا دليل يثبت
على ذلك.

مسألة ٤٣: إذا بلغ شفعان أن يثنى دباير معي، فكأن دراهم، أو حطة
فكأن شعيراً، لم تنطل شفعتة. وبه قال جميع الفقهاء (٤)، إلا زهيراً فإنه قال:
إن كان يثنى دباير فإن دراهم سقطت شفعتة، وإن كان حطة فإن شعيراً لم
تسقط (٥) كما قلناه.

دليلنا: أنه قد ثبتت شفعتة، وبطلانها يحتاج إلى دلالة.

(١) من مسند أبي داود، حديث ٢٣٥٣، ومن مسند أحمد، حديث ٦٣٤٣، ومن مسند أبي رواد،
حديث ٣١٤٣، ومن مسند الدارقطني، حديث ٢٧٠٣، حديث ٩٧.

(٢) العنساوي، تهذيبه ١٧٣٥، ومن مسند أحمد، حديث ٢٤٤٥، والهداية المطبوع، شرح فتح تقدير
١٢٠١، شرح منتهى الهدى، شرح فتح تقدير ١١٦ و ١٢٠، وشرح الكبير
١٧١٥.

(٣) لشرح الكبير ٤١٦:٥ و ٤٧٤.

(٤) بدائع الصنائع ١٦:٥، والشرح الكبير ٤٧٩:٥.

(٥) الشرح الكبير ٤٧٩:٥، وبدائع الصنائع ١٩:٥.

كتاب القراض

مسألة ١: لا يجوز القرص إلا بالثمان التي هي الدراهم والدنانير. وبه قال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي (١).

وقال الأوزاعي وابن أبي ليلى: يجوز سكل شيء يمشى. فإن كان مملا مثل كالحبوب والأدهان يرحع إلى مشه حين لمفاصلة والريح بعده بينها نصفين. وإن كان مملا مثل له كالشباب والمنتاع والحيون كان رأس المال قيمته والريح بعده بينهما (٢).

دليلنا: إن ما احترا به يجمع على جوار القراض به، وليس على حوار ما قالوه دليل.

مسألة ٢: القراض للموس لا يجوز. وبه قال أبو حنيفة، وأبو يوسف، والشافعي (٣).

(١) الباب ٢٧٩، وبيوت ٢٢ ٢١، وسدس بعد ث ٦ ٨٢، وثبتت حديث ٥ ٥٣، والمدونه الكبرى ٥ ٨٦، وحوطه لا كسر ٣ ١٧١، ومحصن مري ١٢٢، والمجموع ١٤ ٣٥٧ و ٣٦١، والوحي ١ ٢٢١، وكده لا حبر ١ ١٨٦، وضع بغير ١٢ ٢، والشرح لوهج ٢٨٠، ومعني الصبح ٢: ٣٦٠، والمناوي الهدية ٤ ٢٨٦، والمغني ٨: ٢٤٧.

(٢) مجموع ١٤ ٣٦١، والبيوت ٢٢ ٣٣، ومعني لاس فدانة ٥ ١٢٥، والشرح الكبير ٥ ١١٢، ١١٣، وثبتت حديث ٥ ٥٣، والمناوي الهدية ٤ ٢٨٥-٢٨٦، وبداية المجتهد ٢: ٢٣٤.

(٣) البيوت ٢٢ ٢١، وسدس سدس ٦ ٨٢، والمناوي الهدية ٤ ٢٨٦، وثبتت الحقائق ٥ ٥٣، والمجموع ١٤ ٣٥٧، وضع بغير ١٢ ٢، والوحي ١ ٢٢١، والشرح لوهج ٢٨٠، ومعني لاحتاج ٢: ٣٦٠، وبداية المجتهد ٢ ٢٣٥، ومعني لاس فدانة ٥ ١٢٦، والشرح الكبير ٥ ١١٤، والمحرر بقره ٨١

وقال محمد: هو القياس، إلا أني أجبره، استحساناً، لأنها ثمن لأشياء في بعض البلاد (١).

دليلنا: أن ما قلناه مجمع على جوار المقاص به، وما ذكره ليس عليه دليل، والاستحسان عندنا باطل.

مسألة ٣: لا يجوز اقراض بالورق المعشوش، سواء كان العس أقل أو أكثر أو سواء، وبه قال الشافعي (٢).

وقال أبو حنيفة: إن كانا سوء أو كان لعش أقل حار، وإن كان العس أكثر لم يجر (٣). به على أصله في لركة، وقد مضى الكلام عنه. دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٤: إذا كان المرص فساداً، يستحق لعامل الحرة لمثل على ما يعمل، سواء كان في المار ربح أو لم يكن. وبه قال الشافعي (٤).

وقال مالك: إن كان في المار ربح فله حرة مثله، وإن لم يكن ربح فلا شيء له (٥).

دليلنا: أنه عمل بادن صاحب المار، فإذا لم يصح له ما قارصه عليه كان له

(١) المسعودي ٢٢ ٢٩، وندبغ المصنف ٦ ٨٢، والفاصولي ١ ٢٨٦، وسين الخلفي ٥ ٥٣٥،

وبداية المصنف ٣ ٢٣٥، ومعني لاس قدامة ٥ ١٢٦، والشرح الكبير ٥ ١١٤، وأنهر برحار ٥ ٨١

(٢) مجموع ١٤ ٣٦٢، وكفنة لأخير ١ ١٨٦، وأبوجير ١ ٢٢١، وفتح معرير ١٢ ٢، وسراج الوهاج

٢٨٠، ومعني المصنف ٢ ٣١٠، والمعني لاس قدامة ٥ ١٢٦، والشرح الكبير ٥ ١١٣، والبرحار

٥ ٨١

(٣) المجموع ١٤ ٣٦٢، والمعني لاس قدامة ٥ ١٢٦، والشرح الكبير ٥ ١١٣، وأنهر برحار ٥ ٨١

(٤) الإله ٦ ٤٦، ومجموع ١٠ ٣٦٨، وفتح معرير ١٢ ٢٩، والسراج الوهاج ٢٨١، ومعني محمد

٢ ٣١٥، وأبوجير ١ ٢٢٣، وفتح معرير ٨٠، وندبغ معرير ٢ ٢٤٠، والشرح الكبير ٥ ١٣٦

(٥) بداية محمد ٢ ٢٤١، وسعة — ٢ ٢٤٨، وحرمي ٦ ٢٠٧، وشرح الكبير ٥ ١٣٧، وفتح

معرير ١٢ ٢٩.

وللشافعي فيه ثلاثة أوجه:

أحدها لا سقف كالحصر.

وثاني: يعني كمال معننه. كما قبله.

والثالث: يعني اقدر الرشد على مئة حصر لأجل سفر (١).

دليلاً إجماع لفرقة وأحبارهم (٢).

مسألة ٧: إذا أعطاه ألفين، وقال: مائة من الرخ كان لي رخ

ألف ولك رخ ألف، كان حثراً. وبه قال نوحيفة وأبو ثور (٣).

وقال أنوبعاس بن سريح. هـ. غلط، لأنه شرط بمسكه رخ ألف

لا يشاركه العامل فيه، وكذلك عامل فكان رطلاً، كما يؤتمن الألف (٤).

دليلاً: أنه لا مانع من ذلك، والأصل حوار.

وقوله صلى الله عليه وآله: «المؤمنون عند شروطهم» (٥) يدل عليه.

وأيضاً فلا فرق بين أن يقول رخ لألفين بيننا. وبين أن يقول: رخ ألف

لي ورخ ألف لك لأنها غير متميزين، ومن حصل ذلك على المتميزين كان

قايماً، وذلك لا يجوز عندنا.

مسألة ٨: د. دفع ليه مائة قراصة، وقال له: إتجر به، أو قال له: إصنع

(١) انظر مختصر لربي ١٢٢، والمجموع ١٤ ٣٧٢ و ٣٧٧، وكذا الاختيار ١: ١٨٧، وفتح المعبر ٨٠،

وسجور ١: ٢٢٤، وفتح المعبر ١٢ ٥٣، ومعنى مجح ٢ ٣١٧، وسرح لوهج ٢٨٧، ودادة

لمجته ٢ ٢٣٨، ومعنى ٨ ٢٤٨، والشرح الكبير ٥ ١٦٣-١٦٤.

(٢) الكافي ٥: ٢٤١ حديث ٥ ٩٠، ومن لا يحضره الفقيه ٣: ١٤٤ حديث ٦٣٥، والتلخيص ٧: ١٩١،

حديث ٨٤٧.

(٣) الميسر ٢٢: ٣٢، وبيّن الحقائق ٥: ٦٥.

(٤) فتح المعبر ١٢: ٢٢.

(٥) تهذيب ٦: ٣٦١ حديث ١٥٠٣، والاستبصار ٣: ٢٣٢ حديث ٨٣٥، ومعنى لاس قدمه ٤: ٣٨٤،

والشرح الكبير ٤: ٣٨٦، وتلخيص الخبير ٣: ٢٣ و ٤٤.

ماترى، أو: تصرف كيف شئت. فانه يقتضى أن يشتري ثمنه مقداً بنقد البلد. وبه قال الشافعي (١).

وحالهما أنوحسمة في الثلاثة، وقابله أن يشتري ثمنه مقداً، وبأكثر، ونقداً ونسيئة، وبغير نقد البلد (٢).

دليلاً: أن ما ذكره مجمع على حرمه، وما ذكره ليس على حوازه دليل، ولأصل المصنع منه، لأنه تصرف في ملك الغير.

مسألة ٩: إذا اشتري العامل في القراض أنه مال القراض، فإن كان في المال ربح، يعتق منه بقدر نصيبه من الربح، ويستعفى في باقي ذلك الربح المال، ويصح بقراض إذا كان معسراً، وإن كان موسراً يقوم عليه بقية الربح المال، وسواء كان الربح طاهراً أو مختلجاً أن يقوم لبعوله أن فيه ربحاً. وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه، أنه يعتق عقد ربحه، ويلزم شراء باقي إن كان موسراً. قال: وبأن كان معسراً يبنى بقية ربحاً لرب المال.

والقول الثاني: إن الشراء باطل (٣).

دليلاً: إجماع الفرق المحقة وأخبارهم (٤).

مسألة ١٠: إذا فسخ رب المال القراض، وكان في المال نسيئة، بعه العمل بأذن رب المال نسيئة، لزمه أن يحبس، سواء كان فيه ربح أو لم يكن فيه

(١) المجموع ١٤ ٣٧٦، ومعجم العريز ١٢ ٣٢٠، وشرح الكبير ١٤٦٠.

(٢) بد ب ٧ ٨٥، وموطأ ٢٢ ٣٨، وشرح المصنف شرح معجم التدبر ٧ ٧٩، وإهدائه المصنف في هاشم شرح معجم التدبر ٧ ٧٩، وشرح المصنف ٦ ٨٧، والعمدوى حيدبة ١ ٢٩٢، وبيس الحدس ٥ ٥٧، وشرح الكبير ١٤٤.

(٣) مجموع ١٤ ٣٧٨، ولوحج ١ ٢٢٣، وفتح العريز ١٢ ٣٩، واستحار الزجر ٥ ٨٤.

(٤) الكافي ٥ ٢٤١ حديث ٨، ومن لا يحضره الفقيه ٣ ١٤٤ حديث ٦٣٣، وتهذيب ٧ ١٩ حديث ٨٤١.

ريح. وبه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة إن كان فيه ريح كما قلناه. وإن لم يكن فيه ريح لم يبرمه (٢).

دليلاً: أن على العامل ردّ المال كما أحده، وإذا أخذ ناصاً (٣) وحب عليه أن يرده مثله.

مسألة ١١: إذا أعطه ثلثاً قرصاً على أن يكون الريح بينهما، فحان الخول وهو أمان، فعند أكثر أصحابنا لزكاة على واحد منهما، لأنه لازكاة في مان التجارة (٤).

وفي أصحاب من قال: يجب فيه الزكاة (٥).

وعلى قول الأولين: فيه لركاء استحباً، فعلى المولى العائدة لا تصم إلى الأصل، بل يراعى أخو مسعراً في العائدة، كما يراعى في لأصل، فعلى هذا لازكاة في العائدة على واحد منهما، وزكاة الأصل على رب المال.

وحذف جميع لفقهاء في ذلك على ما مضى في كتب ركاة، وقابو: في مان التجارة الركاة، والعائدة تضمه إلى الأصل (٦).

(١) المجموع ١١: ٣٨٥، وشرح وهج ٢٨٣، ومعنى شرح ٢: ٣٢٠، وفتح المبرور ١٢: ٧٣، والمعنى

لاين مقدمة ٥: ١٨٠، وشرح خبر ٥: ١٧٢

(٢) (اللباب ٢: ٨٤، والميسر ٢٢: ٦٠، ٧١، وهذا في المطبوع في خمس شرح فتح المبرور ٧: ٧٧-٧٨،

وسين الحديث ٥: ٦٨، والمعنى لاس مقدمة ٥: ١٨٠، وأنشرح بكثر ٥: ١٧٢، وفتح المبرور ١٢: ٧٣.

(٣) بض المان سمي، يراعى بقرصاً بعد أن كان مدعياً نظر لثبوت لاس الأثر ٥: ٧٢ مانه «بضم»

(٤) حكى بعلامه حتى في تحصيل (كتب ركاة) ص ٨٠، وهذا من شرح المبرور عن شيخه وسيد

مريضى وس عيسى وفي إصلاح لاس شرح وسلاً، لكن يسميه من نسخة ٤٠، والانتصار

٧٨، ونكا في لاي إصلاح ١٦٥ أنه «لو لا استحب» ملاحظ.

(٥) وهو قول أبي نعيم مابويه كما في الحنف ٨ من كتب الركاة، ويقع ٥٢ ملاحظ نصاً

(٦) بضمب الإشارة إليه في الجزء الثاني من كتب هذا ص ٩١، مثله (٦١-٦٢) ملاحظ

وعنى من تحب الركاة؟ لشافعي فيه قولان:

أحدهما: تحب ركاة تكن على رب المال إذا قال أن الع من لايمك الربح باطهور، وإنما يملكه بالمقسمة. وبه قال أكثر أهل العراق، واحتاره المزني، وهو أضعف القولين (١).

والقول الثاني: أن على رب المال ركاة الأصل، وركاة حصته من الربح، وعلى العامل زكاة ما يحصيه من الربح (٢).

دليلاً إجماع لفارقة، ولأن لأصل براءة المدف، ونحوها ركاة في دمة أو المال يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٢: يدون: حد هذا المـ قراضاً على أن يكون ربح كنه ي. كان ذلك قراضاً وسداً، ولا يكون بضاعة. وبه قال لشافعي (٣).

وقال أبو حنيفة: يكون هذا بضاعة (٤).

دليلاً: أن عطف الفرض بقضى أن يكون لربح بينهما، وإذا شرط لربح نفسه كان وسداً، كما لو شرط ربح للعامل.

مسألة ١٣: إذا كان العامل بصرياً، واشترى بمال القراض حرراً أو خيراً، أو ساعاً حرراً، مثل أن كان غصبراً فاستحدث حرراً بضاعه، كان جميع ذلك باطلاً. وبه قال الشافعي (٥).

(١) المجموع ٦ ٧ ١٠، فتح مبرر ٥٩ ٦٠ ٥٦ ١٣ ١٢ ٥٦

(٢) الإجماع ٤٩ ٢٠ ٢٢، ومختصر الشري ٢٢، والمجموع ٦ ٧ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣

وقال أنوحيقة: لبيع و لشراء صحيحاً (١).

وقال أبو يوسف ومحمد: الشراء صحيح واسع باطل (٢).

و يعصل بيها أن الوكيل يملك أولاً عدهم، ثم ينتقل المال عنه إلى الموكل. فإذا كان يعمل بصرياً صح أن يملك الخمر، فصح شراء، وليس كذلك لبيع، لأن المالك ينتقل عن الموكل إلى المشتري، ولا يملك لوكيل شيئاً في الوسط، فلهذا لم يصح

دليلاً أن هذه الأشياء محرمة بلاحلاف، و حور انتصرف في محرمات يحتاج إلى دلالة.

وروى عن النبي عليه السلام أنه قال: «إن الله تعالى حرم الكلب وحرم ثمنه، وحرم الخمر وحرم ثمنها» (٣).

مسألة ١٤: إذا قال إنسان بواحد: حد هذا المال قرصاً ولك نصف من الربح، ثلثه من مال هذا، وثلثاه من مال الآخر، ونصف الباقي نسب نصيبين. قال الشافعي: القراض فاسد (٤).

وقال أنوحيقة وأبو ثور: بفتح، ويكون على مشروعه، لأنها قد جعلت له نصف جميع المال، فكان الباقي بيها على ما شرطاه (٥).

(١) المسوط ٢٢ ٦٠ و ١٢٥، والنسائي المصنف ٤ ٣٣٣، والمعني لاس قدمه ٥ ١٦٢، والشرح الكبير ١٥٥ ٥

(٢) المسوط ٢٢ ٦٠، والمعني لاس قدمه ٥ ١٦٢، والشرح الكبير ١٥٥ ٥

(٣) لم يصف حد حديث - فقط يدور في كتب سيرة بني مكاب، ولكن ورد التحريم في الحديث بمختلف الألفاظ ولا يحدد رجوع كم العباد ٤ ٨ ١١، حسب ٩٦٢٢ و ٩٦٣١

(٤) فتح العزيز ١٢ ٢٨، والمعني لاس قدمه ٥ ١٤٦، وشرح الكبير ٥ ١٣٤ - ١٣٥

(٥) مسعود ٢٢ ٣٠، والنسائي المصنف ٤ ٢٨٩، والمعني لاس قدمه ٥ ١٤٦، والشرح الكبير ٥ ١٣٤ - ١٣٥ وفتح العزيز ١٢ ٢٨.

وقال أصحاب الشافعي: هذا غلط، لأن أحدهما إذا شرط ثلث والآخر الثلثين بقي نصف لربح لهما وهو تسعة مثلاً، وكان من سيئه أن يكون لأحدهم منه ستة والآخر ثلاثة، فإذا شرطه بضع أحدهم فضلاً عن شريكه بحق ماله سهماً ونصف سهم، لأنه كان يستحق ثلاثة من تسعة وأحد أربعة ونصف سهم من تسعة، وهذا لا يجوز.

والذي يقتضيه مذهب أنه لا يجمع من صحة هذا لشرط مانع. واسبى حتى الله عليه وآله قال: «المؤمنون عند شروطهم» (١). ولأن الأصل حوره، والمنع يحتاج الى دليل.

مسألة ١٥: إذا دفع له ألف للقراض، واشترى به عبداً لقراض، فهناك الألف قبل أن يدفعه في ثمنه، احتنف الناس فيه على ثلاثة مذاهب. فقال أبو حنيفة ومحمد: يكون لمبيع لرب المال، وعليه أن يدفع اليه ألفاً غير لأول يقضي به دينه، ويكون ألف الأول والثاني قراضاً، وهم معاً رأس المال (٢).

وقد مال: رب المال ساحب ربح أن يعطيه ألفاً غير لأول يقضي به الدين ويكون الألف الثاني رأس المال دون الأول، أو لا يدفع اليه شيئاً فيكون المبيع للعامل والثمن عليه (٣).

ونقل البويطي عن الشافعي أن البيع للعامل، وثمن عليه، ولا شيء على

(١) التهذيب ٣٧١ ٧ حديث ١٥٠٣، والاستبصار ٣ ٢٢٢ حديث ٨٣٥، والمعي لابن قدامة ٣٨٤: ٤، والشرح الكبير ٣٨٦: ٤، وتلخيص الحبير ٢٣: ٣ و ٤٤.

(٢) المبسوط ٢٢ ١٦٨ - ١٦٩، وهداية المصروع في هاشم شرح فتح القدير ٨٤: ٧، وشرح العاية على الهدية هاشم شرح فتح القدير ٨٤ ٧، والمتوى الهدية ٣١٩: ٤، وتبيين المعانيق ٧٤: ٥، والمعي لابن قدامة ١٨٣ ٥، وبداية المجتهد ٢٣٩: ٢، وفتح العزيز ١٢ ٧٠.

(٣) المدونة الكبرى ١٠٢: ٥، وهداية المجتهد ٢٣٩: ٢، وفتح العزيز ١٢ ٧٠.

رب المال، وهو احسار في اعاس، وهو ندي يقوى في نفسي (١)
وفي اصحاحه من قال مثل قول أبي حنيفة، إلا أنه قدس. كلما دفع اليه ألفاً
وهلكت لزمه أن يدفع إليه ألفاً آخر (٢).

وأبو حنيفة: إذا هبكت الألف الثانية لم يلزمه شيء آخر (٣).
دليلنا: أنه لا يجوز أن يكون الألف نصف قبل الشراء أو بعده، فإن كان
التلف قبل الشراء وقع الشراء للعامل، لأنه اشتراه بعد رواج امرض.

وإن كان التلف بعد الشراء فاسع وقع لرب المال وعليه أن يدفع الثمن من
ماله الذي سلمه إليه، فإذا هبكت المال تحول الملك إلى العامل، وكان الثمن
عنده، لأن رب المال إنما فسح للعامل في التصرف في ألف إن يشتريه به
بعينه أو في الدمة، وبعد منه ولم يدخل على أن يكون له في القراض أكثر منه.

مسألة ١٦: ليس للعامل أن يبيع بالدين إلا بدين رب المال. وقد قال
الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة: له ذلك (٥).

دليلنا: أن الأصل أنه لا يجوز له ذلك، لأنه تصرف في مال غيره، فدخارته

(١) المجموع ١٤: ٣٨٨، وفتح العزيز ١٢: ٦٩.

(٢) المجموع ١٤: ٣٨٨، ٣٨٩، وفتح العزيز ١٢: ٦٩، ومعني لاس قدومه ٥: ١٨٣.

(٣) انظر المصادر التي أشرنا إليها في هامش رقم ٥١٨.

(٤) مختصر المفتي: ١٢٢، والوجيز: ١: ٢٢٣، والشرح الوماح: ٢٨١، ومعني لاحتاج ٢: ٣١٥، وفتح العزيز
١٢: ٣٢، وحاشية اعانة الطالبين ٣: ١٠٢، ومعني لاس قدومه ٥: ١٥٠، والشرح الكبير ٥: ١٤٤،
و مدينة المنجد ٢: ٢٣٩، والبحر الزخار ٥: ٨٥.

(٥) الدسب ٢: ٨٥، والميسوط ٢: ٣٨، وبدنه منجد ٢: ٢٣٩، وبدائع الصائغ ٦: ٨٧-٨٨، وشرح فتح
التفسير ٦: ٦٣ و ٧٩، واهدايه لمصنف في هدايش شرح فتح نقد ٦: ٦٣ و ٧٩، وشرح لعدنه على
هداياه هدايش شرح فتح التفسير ٦: ٦٣ و ٧٩، وهدوى هدايه ٤: ٢٩٤، وتبيين حقائق ٥: ٥٧،
والاشبه ونظائر ٢: ٢٦٢، ومعني لاس قدومه ٥: ١٥٠، والشرح الكبير ٥: ١٤٤.

تحتاج الى دليل.

مسألة ١٧: لا يصح قرض إذا كان رأس المال حراً. وبه قال

الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: يصح قراض ويكون القرض قبل الفاصلة.

وإن كان مع كل واحد منهما قرض قدم سنة رأس المال (٢).

دليلنا: أن القراض عقد شرعي يحتاج إلى دليل شرعي، وليس في الشرع

مبدأ على صحة هذا عرض، فوجب بطلانه.

مسألة ١٨: إذا كان أحد القرضين على أن لا يصف ربحها، صح

بإحلاف. وبه قال: على أن لا يصف ربحها. كان رطلاً. وبه قال الشافعي

وأصحابه (٣).

وقال أبو ثور: هو جائز. وحكى ذلك أبو العباس عن أبي حنيفة (٤).

دليلنا: أن ما ذهب إليه مجمع على حواشه، ولا دليل على حوز ما ذهب إليه. وإن قيل

بأن ثور كان قرضاً، لأنه لا فرق بين القرضين.

(١) الام ٨٤، والمجموع ١٤: ٣٥٨، ونوحي ١: ٢٢١، وفتح العزيز ١٢: ٧، والمعني لأبى حنيفة ١٩١: ٥، وشرح

الكبير ١٤١: ٥، ونوحي ١: ٨١.

(٢) لمعاوى هذه ٤: ٣٢٤، وسنن أحمد ٥: ٧٥، وبعي لأبى حنيفة ١٩١: ٥، والشرح الكبير

١٤١: ٥، وبعي أحمد ٢: ٢٤١، وفتح العزيز ١٢: ٧، والبحر الزخار ٨١: ٥.

(٣) المعني لأبى حنيفة ١٤١: ٥، والشرح الكبير ١١٧: ٥.

(٤) المسوط ٢٢: ٢٣، والمعني لأبى حنيفة ١٤١: ٥، والشرح الكبير ١١٧: ٥.

كتاب المساقاة

مسألة ٥٩ المساقاة حاشرة وبه قال في الصحاح أبو بكر، وعمر. وفي التبعية
 سعيد بن المسيب، وسلم بن عبد الله بن عمر، وفي نسخة مالت، واشدعي،
 ولأوزاعي، وأبي يوسف، ومحمد، وأحمد، وإسحاق (١).
 وبفرد أبو حنيفة دل المساقاة لا تخور، قياساً على المحبرة (٢).
 دليلنا: إجماع الصنف وأحد ردهم (٣)، ولأن لأصل حوار ذلك، ولمع يفتح
 إلى دليل.
 وروى أحمد بن حنبل، عن يحيى بن سعيد (٤)، عن عبد الله، عن نافع،

-
- (١) الصنف ١٤: ٤١٢، وكفاية الأخير ١: ١٨٩، والمي لا س فاده ٥: ٥٥٦، وشرح الكبير ٥: ٥٥٤،
 وسنة محمد ٢: ٢٤٢، ونصف بعد لزيق ٨: ٩٨ حديث ١٤٤٦٨، وسيل السلام ٣: ٩١٧،
 والام ٤: ١١٤، ومختصر لمري ١٢٣، والمختص ٨: ٢٢٩، وكتاب ٢: ١٨٢، وبدائع الصنائع ٦: ١٨٥،
 والمناوي حسية ٥: ٢٧٨، وفتح العزيز ١٢: ١٠٠-١٠١، وسيل الأوطار ٦: ٨.
 (٢) بلب ٢: ١٨٢، والموسط ٢٣: ١٧، والمختص ٨: ٢٢٩، وبدائع الصنائع ٦: ١٨٥، والمناوي حسية
 ٥: ٢٧٨، ونبيير حديث ٥: ٢٨٤، وبدائية محمد ٢: ٢٤٢، والمجموع ١٤: ٤٠٣، والمختص لاين قداعة
 ٥: ٥٥٦، ونشر الكبير ٥: ٥٥٤، وسيل السلام ٣: ٩١٨.
 (٣) الكافي ٥: ٢٦٦ حديث ١ و ٢ و ٢٦٨ حديث ٢، ومن لا تحصره الفقيه ٣: ١٥٤ حديث ٦٧٨،
 والتهذيب ٧: ١٩٨ حديث ٨٧٦.

(٤) أبو سعيد يحيى بن سعيد بن هروج عن داود بن عيسى بن عيسى بن عبد الله بن عمر،
 ويحيى بن سعيد الاتصاري وهشام بن عروة وعمره وعنه جمع كثير منهم أبو بكر بن أبي شيبة وأبو حنيفة
 ويشربن الحكم وصدقه بن الفضل ب سنة ١٩٨ هجرية هددت لهدت ١١: ٢١٦ - ٢٢

عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج من ثمر أو زرع (١).

وروى محمد بن اسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، عن أبيه، قال: ساق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهود خيبر على ثلث الأموال، وذلك بالشطر، وسهامهم معلومة، قال: إذا شئت أخرجكم (٢).

وروى ميمون بن مهران عن مقسم (٣)، عن ابن عباس قال: فتتبع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر واشترط عليهم أن له الأرض وكل صمغ وبيضاء. فقال أهل خيبر: نحن أعظم بالأرض منكم، فأعطاهما على أن لكم نصف الثمرة وبما انصف من ذلك، فرغم أنه أعطاهم على ذلك، فلما كان حين يُضرم الحبل نعت إليهم عبدالله بن رواحة (٤) فحرر عليهم الحبل، وهو الذي سمى أهل المدينة لخرص، فقال في ذه كذا وكذا، فقالوا: أكثرت عبيدا يا ابن رواحة، قال: فأنا آتي حذاد الحبل وأعطيتكم نصف الذي قبضت، قالوا: هذا هو

(١) صحيح البخاري ١٣٧٣ (كتاب الزكاة من سفر وجوه)، وصحيح مسلم ١١٨٦ (كتاب الزكاة)، وصحيح ابن ماجه ١٢٤٢ حديث ٢٤٦٧، وصحيح أبي داود ٣٦٢٢ (كتاب الزكاة)، وصحيح أحمد ٥٩:٣ حديث ١٢٧٩، والسنن الكبرى ١١٣:٦ و ١١٥.

(٢) سنن الدارقطني ٣٨٠٣ حديث ١٥٤.

(٣) مقسم بن عبيدة، ومولاه من عبده، يوفى عنه، ومولاه من بؤنعباس، مولى عبدالله بن الحارث بن نوفل، ويقال له مولى ابن عباس لغروته به. روى عن ابن عباس وعبد الله بن الحارث بن نوفل وعبد الله بن عمرو بن عاص وغيرهم وعنه ميمون بن مهران والحكم بن عتيبة وجعفر وغيرهم ما ثبت في حديثه من حديث أبيه ٢١٨١.

(٤) عبدالله بن رواحة بن ثعلبة بن أمية بن عكرمة بن مزي بن عكرمة بن مزي بن كعب بن الحارث بن خازم الحارثي، أبو محمد، ومولاه أبو جهم، ويقال له أبو عمرو بندي، شهد بدرًا وانصته وهو أحد سبعة وأحد الأمراء في غزوة مؤتة وبها قتل. وكان مؤتة في حادي الأولى سنة ١٨١ هـ. روى عن أبيه ميمون بن مهران وعنه وآله وسلم وعن بلال بن رباح وروى عنه ابن جهم. انتخب بن عمرو بن ميمون بن عاص وغيرهم.

وحالف داود وقال لا يحور، إلا في النحل خاصة، لأن الخبر به ورد (١).
 دليلنا: إجماع الصرقة وأحاديثهم (٢)، ولأن الأئمة من قنيس، قاتل أحزبه في
 الجميع ومانع معها في الجميع، من فرق بينهما فقد حالف لإجماع
 مسألة ٣: يجوز المساقاة فيما عدا النحل والكرم من الأشجار.
 وللشافعي فيه قولان:

قال في السقيفة: يجوز ذلك. وبه قال أكثر من أجاز المساقاة. مالك،
 وأبي يوسف، وعبد الله بن يوسف قال: تحور المساقاة على استقل لذي يحور
 حرة بعد حزة (٣). وكذلك نقول.

وقال في الحديد: لا يجوز المساقاة على ما عدا النحل والكرم (٤).
 دليلنا: إجماع الصرقة، وأيضاً لأصل حواره، ولمع يحتاج إلى دليل
 وروى داود، عن ابن عمر قال: عامل رسول الله صلى الله عليه وآله أهل
 حبراء لشرط مما يخرج من النحل وأشجار (٥). وهذا عدم في سائر الأشجار.
 مسألة ٤: يجوز أن يعطى الأرض عشرة نعص مما يخرج منها، بأن يكون منه
 الأرض والنذر، ومن لم تقبل الفصام بها بالبراعة واستق ومراجعتها.

- (١) اسمي لاس قدامة ٥٥٦، والشرح الكبير ٥٥٤، وبداية المجتهد ٢٤٣: ٢، والمجموع ١٤: ١٠١،
 (٢) الكافي ٢٦٨: ٥، حديث ٢، ومن لا يخفى عنه المعنى ٣: ١٥٤، حديث ٦٧٨، ودهانم الإسلام ٧٣: ٢
 حديث ٢٠٢، والتعليق ١٩٨: ٧، حديث ٨٧٦.
 (٣) المجموع ١٤: ٣٩٩، ٤٠٢، وفتح المبرر ١٢: ١٠٥، وكفاية الأحبار ١: ١٨٩، والمبسوط ٢٣: ١٧،
 والمغني لابن قدامة ٥٥٦، والشرح الكبير ٥٥٤.
 (٤) الام ١١: ٤، ومختصر المزي ١٢٣: ١٢٤، والمجموع ١٤: ٣٩٩، وكفاية الأحبار ١: ١٨٩، وموجز
 ٢٢٦: ١ - ٢٢٧، وفتح المبرر ١٢: ١٠٤ - ١٠٥، والندوة الكبرى ٥: ٢٢، وفتح برجم ٣: ٣،
 والمغني ٨: ٢٢٩، وسمي لاس قدامة ٥٥٦، والشرح الكبير ٥٥٤، وبداية المجتهد ٢: ٢٤٥،
 وسمي لاس قدامة ٥٥٦.
 (٥) من مدارقني ٣٧ - ٣٨، حديث ١٥٣، وتنبه لخير ٣: ٥٩، حديث ١٢٨٠.

وحالف جميع لفقهاء في ذلك. وأحار الشافعي في لأرض السير إذا كان بين طهراني نخل كثير، فيساق على النخل ويحار على الأرض (١).
 دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم (٢).
 ولأن الأصل حواز ذلك، والمع من حوزة يحتج الى دليل.
 وروى عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن أس عمر قال: عامل رسول الله صلى الله عليه وآله أهل حير شطر ما يخرج من ثمر أوزرع (٣).
 وما روي من أبي النبي عليه السلام عن لمحارة (٤)، بحمله على إحارة الأرض بعض ما يخرج منها. وذلك لا يجوز.
 مسألة ٥: إذا كانت نخل أنواعاً مختلطة، معقل، وسربي، وسكر، فساقى من المعقلي على النصف، ومن اسربي على الثلث، ومن سكر على الربع كان جائزاً. وبه قال الشافعي (٥).
 وقال مالك: لا يصح حتى يكون الحصص سوء في لكل (٦).

- (١) الام ٤ ١٢، ومختصر سري ١٢٤، ومجموع ١٤ ٤٢١، والحدود ١ ٢٢٧، والشرح الوهاب ٢١٤، ومعنى تحت ٢ ٣٢٤، وكفاية ١ ١٩٤-١٩٥، وفتح برسر ١٢ ١١١ و ١١٤، ومندوبه لكبرى ٥ ٢٠، ومبسوط ٢٣ ١٧، ومعنى لاس فدامه ٥ ٥٨٢ و ٥٨٩ و ٥٨٩، وسائق الصنيع ٦ ٧٩، وسبيل الحق ٥ ٢٧٨، وفتح برسر ٣ ٧-٨ و ١٠.
 (٢) نظر انكالي ٢٦٧،٥ حديث ١، ومن لا يخسر لفقهاء ٣ ١٥٦ حديث ٦٨٦، والتهديب ٧ ١٩٨ حديث ٨٧٥.
 (٣) صحيح مسلم ٣ ١١٨٦ حديث ٧، وصحيح سري ٣ ١٣٧ (باب ابرارعه شطر وخوه).
 ومن ساحة ٢ ٨٢٤ حديث ٢٤٦٧، ومن أبي داود ٣ ٢٦٢، حديث ٣٤٠٨، ونسبهين خير ٣ ٥٩٠ حديث ١٢٧٩.
 (٤) صحيح البخاري ٣ ١٥١، وصحيح مسلم ٣ ٢١٢ حديث ٨٥٨١، ومن لبرمدي ٣ ٥٨٥ حديث ١٢٩٠، ومن أسه ٧ ٣٧،٧، ومن أبي داود ٣ ٢٦٢ حديث ٣٤٠٤ و ٣٤٠٧.
 (٥) مختصر سري ١٢٥، ومعنى المحتاج ٢ ٣٢٦، وفتح التحرير ١٢ ١٢٦.
 (٦) حرسى ٦ ٢٢٨، وشرح الصغير في هامس سمع الله لك ٢ ٢.

دليلاً: عموم الأحبار (١)، ولأن الأصل حوازه، والمع يحتاج الى دليل، وقوله: «المؤمنون عند شروطهم» (٢) يدل عليه.

مسألة ٦: إذا شرط في حال العقد على العامل ما يجب على رب سنح أو بعصه، أو شرط على رب المال ما يجب على العامل عمله أو بعصه، لم يمنع ذلك من صحته إذا بقي للعامل عمل ولو كان قليلاً.
وقال الشافعي: يبطل ذلك لعقد (٣).

دليلنا: أن الأصل حوازه، والمع يحتاج الى دليل. وقوله: «المؤمنون عند شروطهم» (٤) وهذا عام في كل شرط.

مسألة ٧: إذا ساقاه بعد ظهور الثمرة، كان حائراً إذا كان قد بقي للعامل عمل وإن كان قليلاً.

ولشافعي فيه قولان. أحدهما: مثل ما قاساه.

والثاني: لا يجوز (٥).

دليلنا أن الأصل حوازه، ولأن الأحبار عامة في حوار لمساقاة (٦)، وم يرقو بين حال ظهور الثمرة وعدم ظهورها، والمع يحتاج الى دليل.

(١) انظره في الكافي ٥ ٢٦٧، ومن لا يحضره الفقيه ٣ ١٥٤، والتهذيب ٧ ١٩٣.

(٢) تهذيب ١ ٣٦١ حديث ١٥٠٣، والسنن ٣ ٢٣٢ حديث ٨٣٥، ومعنى الأمر قد مره ٤ ٣٨٤.

والشرح الكبير ٤: ٣٨٦، وتلخيص الخبير ٣: ٢٣ و ٤٤.

(٣) لشرح الوضوح ٢٨٥، ومعنى العقد ح ٢ ٣٢٦، وكذلك الإحد ١ ١٩، والبحر ١ ٢٢٨، وفتح

عرب ١٢ ١٣٧ و ١٥٢، والشرح الكبير ٥ ٥٠٢، وبدعه عقد ٢ ٢٤٤.

(٤) تضمن الإشارة الى بعض مصادر حديث في المسألة السابقة.

(٥) لمجموع ١٤ ٣٩٩، وشرح الوضوح ٢٨٥، ومعنى العقد ح ٢ ٣٢٦، وفتح عرب ١٢ ١١٨، وبداعة

المجدد ٢ ٢٤٦، ومعنى الأمر قد مره ٥ ٥٥٨، وشرح الكبير ٥ ٥٥٨.

(٦) يستفاد من عموم لأخبار المروية في الكافي ٥ ٢٦٨، ومن لا يحضره الفقيه ٣ ١٥٤، والتهذيب

١٩٨: ٧ في هذا الباب.

مسألة ٨: يجوز أن يشترط المساقى على رتب لئلا أن يعمل معه غلام برب المال.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: يجوز بلا أجر (١). والآخر: لا يجوز (٢).

دليلنا: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٩: إذا ثبت أن ذلك حائر، فلا فرق بين أن يكون الغلام موسوماً يعمل هذا الحائط، أو يعمل غيره من حوائط صاحبه. وبه قال الشافعي على قوله الذي يجوز ذلك (٣).

وقد منك: لا يجوز إلا الغلام الذي هو موسوم بهذا الحائط فحسب (٤).

دليلنا: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ١٠: إذا شرط على المساقى صحة العلام حار، ولا يلزم أن تكون مقدرة، بل الكفاية على موجب لعادة. وبه قال الشافعي (٥).
وقال محمد: لا بد من أن تكون مقدرة لأنها كالأجرة (٦).
دليلنا: أن الأصل جواره، ولا دليل على وجوب تفديرها.

(١) لام ١٢، ومجموع ١٤، ٤١٠، ومختصر بري ١٢٥، والوجه ١ ٢٢٨، ومصحح التعريب ١٢ ١٣٢.

والنبي لابن قدامة ٥: ٥٦٧، والشرح الكبير ٥٧٢: ٥٧٣.

(٢) ومجموع ١٤، ٤١٠، والوجه ١ ٢٢٨، ومصحح التعريب ١٢ ١٣٢، والنبي لابن قدامة ٥: ٥٦٧، والشرح

الكبير ٥٧٢: ٥٧٣.

(٣) الام ١٢، ومختصر بري ١٢٥، ومصحح التعريب ١٢ ١٣٣، وبه به المجهد ٢ ٢٤٥.

(٤) لدوية انكسرى ٥: ٤٤، وبه به المجهد ٢ ٢٤٥، وأخرشي ٦ ٢٢٣، والشرح الصغير في خمس نسخة

اسالك ٢ ٢٦١.

(٥) مختصر بري ١٢٥، ومجموع ١٤، ٤١٠، ومصحح التعريب ١٢ ١٣٣، والنبي لابن قدامة

٥: ٥٦٨، والشرح الكبير ٥٧٣: ٥٧٣.

(٦) النبي لابن قدامة ٥: ٥٦٧ - ٥٦٨، والشرح الكبير ٥٧٢: ٥٧٣.

مسألة ١١: إذا احتلف رت السجل وادعى من، فقال رت السجل شرطت على أن يك ثلث الثمرة. وقال لعم: على أن لي نصف الثمرة، كان القوب قول رت السجل مع يمه.

وقال المرئي وأصحاب الشافعي: بتحالفان (١).
دليلاً: أن الثمرة كلها لصاحب السجل، لأنها ماء أصله، وبها يشب للعم بالشرط، فإذا ادعى شرطاً فعليه البينة، فادعدها كان القوب قول رت السجل مع يمه.

مسألة ١٢: إذا كان مع كل واحد منها بينة مما يدعيه، فقدم بينة لعم وللشافعي فيه قولان:
أحدهم: يسقطان، والآخر: تستملان.

فإذا استعملهما، ففيه ثلاثة أقوال: أحدهم: يوقف. والآخر: يقسم.
والثالث: يقرع. وليس هاها عبر القرعة، فمن حرج مسمه قدمت بينته. وهن يخلف معها؟ على قولين (٢).

دليلاً: أن قد بينا أن العامل هو المدعي، وهذا كان هو المدعي فيسته تقدم، لأن النبي عليه السلام قال: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه» (٣) ورب المال مدعى عليه، كان عليه اليمين.

مسألة ١٣: إذا ظهرت الثمرة، وبلغت الأوسق التي يجب فيها الزكاة، كان الزكاة على رت المال والعامل معاً، فإذا بلغ نصيب كل واحد منها خمسة أوسق

(١) مختصر المرئي ٢٦، ومجموع ١٤ ٤١١، وفتح مبرور ١٢ ١٧١، والمعي لأش قدمه ٥ ٥٧٥، والشرح الكبير ٥ ٥٦١، وبدانة المجتهد ٢: ٢٤٧.

(٢) مختصر المرئي ١٢٦، وفتح العزيز ١٢: ١٧١.

(٣) الكافي ٧ ٤١٥، حديث ٢، ومن لا يخبره بغيره ٣ ٢ حديث ٥٢، وبهتسب ٦ ٢٢٩، حديث ٥٥٣.

وصحيح البحاري ٣ ١٨٧، ومن انذار فطحي ٤ ١٥٧، حديث ٨ و٢١٨، حديث ٥٣.

وحيث فيه لركاة، وإن نقص نصيب كل واحد منهما عن ذلك لم يجب على واحد منهما الركاة.

وإن بلغ نصيب أحدهما النصاب، ونقص نصيب الآخر، كان على من تمت حصته الزكاة، ولا تلزم الآخر.

ولشعبي فيه قولان:

أحدهما: أن لركاة تجب على رت النخل دون العن.

والآخر: أنها على كل واحد منهما.

فادّعى: على رت النخل، وبلغ حصة أوسى، كان عليه ركاة. ومن أين يخرج له، فيه وجهان:

أحدهما من ماله.

والثاني: من مالهما معاً.

وإذا قال: تجب عليه، نصرت، وإن كان نصيب كل واحد منهما انصاب وجبت ركاة، وإن لم يبلغ نصيب كل واحد نصاب، لم يبلغ أحدهما نصابه، فهل فيه الركاة؟ على قوين في الخلطة:

١. قل: لا خلطة في غير المشية، فلا ركاة.

وإذا قل: تصح الخلطة في غير المشية، وجبت الركاة (١).

دليلاً: أنه إذا كانت الثمرة منكّهما، فوجب لركاة على كل واحد منهما، فمن أوجب على أحدهما دون الآخر، كان عليه الدليل.

وأما الخلطة فقد يتألف منها في كتب الركاة، وإياها لا يعتبرها، لافي المشية ولا في غيرها، لأن الأصل براءة الدمة، ولا دليل على أن مال الخلطة تجب فيه الزكاة، فيجب أن يبقى على الأصل.

(١) مختصر بري: ٤٦٦، والمجموع ٥٠٥ و ٤١٣، وبيح: ١٨٣، وفتح مبرور: ٤١٥ و ٤١٥

كتاب الاجارة

مسانه ١: كثر حار أن يساج . س رة . حار " يستساج عند الاحرة .
 وبه قرىمة سقهاء (١) ، إلا حكاية حكى عن عبد الرحمن الأصم (٢) ، فإنه
 قال: لا يجوز الإحارة أصلاً (٣) .

دليلنا: الكتاب، والسنة، والجماع.

أما سكتة ب، فهو بـ بعد "أول" يصح سكتة بـ هو "حوهر" (١)
 فالاجارة على الرضاع تجوز بلا خلاف.

ومن "بـ" من قال: لعقد يتدو بـ ابن وخدمة، وإخصائه تابعه (٥) .
 ومنهم من قال: يكون العقد متداولاً لخدمة وإخصائه، وابن تابع (٦)
 وأيضاً قوله تعالى: «أنت استأجره إن خير من استأجرت يهودي لأهس،

(١) المعنى لاس قدمة ٦٦، والشرح الكبير ٦، والمجموع ١٥، والحرر بحار ٢٩

(٢) عبد الرحمن الأصم، وقيل عبد الرحمن لاصم، ويقال له الأصم عدائته، وقيل عمرو، ويكرهه
 ويقال يثقي مدائي مؤذن الخ، وصله من البصرة، وي عن أبي هريرة وأسم، وعنه حنف بن سعيد
 وشوري وأبي عوانة وعمره ٤١٠ بن حجري تهذيب التهذيب ٦، ١٢١، وقيل في حقه، لكنه مجموع شرح
 التهذيب ١٥ عبد الرحمن لاصم الذي قيل له إنه من الحق أصم.

(٣) المعنى لاس قدمة ٦٦، والشرح الكبير ٦، والمجموع ١٥، وبحر الرحار ٢٩

(٤) انظر ٦١

(٥) المعنى لاس قدمة ٦٨، والشرح الكبير ١٨، ١٩.

(٦) المعنى لاس قدمة ٦٨، والشرح الكبير ١٨، ١٩.

قال لي أريد أن نكحك إحدى نسبي هاتين على أن نأخرى ثمانى صحيح» (١).
 وقوله تعالى: «لو شئت لاتحدب عليه خراً» (٢) لما استصافوه فأبو.
 وأما لسنة، فقد روى أنوهريرة أن نبي صلى الله عليه وآله قال: «اعطوا
 الأخير أجره قبل أن يحق عرقه» (٣).
 وروى أنوسعد الحدرى، وأنوهريرة أن النبي صلى الله عليه وآله قال:
 «من استأجر أجيراً فليعلمه أجره» (٤).
 وروى ابن عمر أن نبي صلى الله عليه وآله قال: «ثلاثة أنا خصمهم يوم
 القيامة: رجل دع خيراً وأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً وأسوى منه وم يوفه
 أجره، ورجل أعصى صنته ثم عذر» (٥).
 وروى عائشة أن نبي صلى الله عليه وآله ذكر استأجر رجلاً من قبيلة
 لذييل للهدية إلى المدينة (٦).
 ومن الأجر هو قول علي عليه السلام، ومن عذس، وعند الله من عمر،

(١) قصص: ٢٦ و ٢٧.

(٢) الكهف: ٧٧.

(٣) سنن الكبرى ١٢٠٦، ومختصر الخبر ٥٩٣ حديث ١٣٨١، ومجمع الروايات ٩٧٤،
 ونوروس ١٦١٩ حديث ٣٥٤، والدرية في تخرج الحديث ١٨٦٢، وحلية الأولياء
 ١٤٢٠٧، وفي سنن ابن ماجة ٨١٧: ٢ حديث ٢٤٤٣ عن ابن عمر.

(٤) سنن الكبرى ١٢٠٦، وذكر في حرة ١٨٦٢ حديثه وذكر بعض مصادر فلاحته

(٥) في صحيح البخاري ١١٨٣ باب يتم من منع آخر الأخير، ومن ابن ماجة ٨١٦: ٢ حديث
 ٢٤٤٢، والاحصاء بترتيب صحيح ابن حبان ٢١٨٩ حديث ٧٢٩٥، والدرية في تخرج
 الحديث ١٨٦٢، حديث ١٦١ عن أنوهريرة ورجل من بني هاشم الحديث
 فلاحظ

(٦) صحيح البخاري ١١٦٣، باب سحر، شريكه ضرورية، وسنن الكبرى ١١٨٦

وأما رفع من حديث، فإنه قول: يجوز حرق الأرض بالورق، وذهب (١)
وأجمع المسلمون على ذلك، وخلاف لأصله قد تعرض
مسألة ٢: عند الإحرام من العتود لا رمة، متى حصله يكس لأحده
فصح لأحده إلا أنه وجود عيب بالشم، أو فسد المستحرق، فحسد بيت المؤخر
المسح، أو وجود عيب المستحرق من غير رمة، وبها معناه على وجه صحيح من
استثناء استعفه، وبه بيت المستحرق مسح، فإنه من غير ذلك فلا وبه قول
شافعي، ومالك، وثورى، وبنو نوري (٢).
وقال أبو حنيفة وأصحابه، إن إحراق حرق مسحه لعدله، ولو: بد كبرى
الرجل حملاً لمسحه، ثم بد منه من الحج، أو مرض فسد يخرج، كما به
يفصح لأحده. وكذلك إذا كثر ذلك، فيحرقه وسع ويشوي، فذهب
مالك ودفن، وبه يجوز له أن يمسح لأحده
قال: ومن هذه الأعداد لا يكون للمكبري المسح، وإذا كثر حماله من
بدان المسح بالشم له من ذلك لم يملك مسح لأحده وكذلك إذا حرقه مرة
أو دكانه، وأرد المسح، ثم بد له من السفر بكن له مسح لأحده.
ولا أن أصحابه يقولون: للمكبري مسح لأحده لعدله كالمكبري سواء.
ولا يثبت الموضع الذي يكون له مسح (٣).

(١) صحيح مسلم ٣ ١١٨٣ حديث ١١٥، وأبو داود ٢ ١١١١ حديث ١٠١، وابن أبي شيبة ٤٣٧
٤٤، والسنن الكبرى ١٣١: ١٣٢.

(٢) لام ٤ ٢٥ ٢٦، والمجموع ١٥ ١٥ ٤١، وكذا لأح ١ ١٩٢، وأما به المصنوع وشمس مسح
التقدير ٨: ٢٢٢، والسلف ٢: ٨٩٢، والوسط ١٦: ٧، وتيسر حديث ١٤٥، ومعنى لابس قدماه
٢٤: ٦، والشرح الكبير ٦ ١١١ و ١٢٥، والآش ٥: ٥٢٥، وبه مح ٢ ٢٣٧

(٣) الباب ٢ ٥٣ - ٥٤، والوسط ١٦ ٢، والسلف ٢ ٨٩٢، وأما به المطبوع في هذا شرح مسح
تقدير ٨ ٢٢٢، وشرح عامة على إهدائه بامش شرح فتح القدير ٨: ٢٢٢، والفتاوى هـ ٤
٤٥٨ - ٤٥٩، وتيسر الحديث ١٤٥، ومعنى لابس قدامة ٦ ٢٤، والشرح الكبير ٦ ١٥
سبع

دليلنا أن العقد قد سب، ومن ادعى أنهما أو لأحدهما انفسح فعليه الدلالة.

وأيضاً قوله تعالى (أوفوا بعهودكم) (١) فممن يوفى بعهودهم ولا حرة عقد، فوجب الوفاء به.

مسألة ٣: من استأجر داراً أو دونه أو عداً من استأجر بمثل المسعة، وموخر بمثل الأجرة بنفس العقد، حتى أن المستأجر حتى يسد بمثل المسعة من مالها، وبه قال الشافعي (٢).

وذهب أبو حنيفة إلى أن موخر بمثل الأجرة بنفس العقد، وليس له أن يملك المسعة، وأن يخدم في مثل المكنة، فله عند المكنة من المكنة حتى حدوده في مكنة، فعنده المسعة غير مبنية، وبه مكري بمثل حدوده، ومكثري بمثل من المكثري بعد ذلك (٣).

وعلى مذهبه المكنة بمثل مسعة بنفس العقد.

دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم (٤).

مسألة ٤: إذا أضاف عقد الأجرة وهو يشرح محل الأجرة، ولا رخصه، فإنه يلزم لأجرة عداً، وبه قال الشافعي (٥).

والمجموع ٤١: ١٥، وبداية المجتهد ٢٢٧.

(١) سورة

(٢) لام ٤: ٢٥، ٢ ومختصر نرد ١٢٦، ومعنى المحتاج ٣٣٤: ٢، وكفاية الأحبار ١: ١٩٢، والأشياء وسائر: ٥٢٥، وفتح العزيز ١٢: ١٩٧، والبوط ١٥: ١٠٨، وشرح فتح العبد ٧: ١٥٢، والشرح الكبير ٦: ٦٠٦.

(٣) باب ٥٢: ٢، والفتاوى المصنوعة ٤: ٤١٣، وشرح فتح العبد ٦: ١٥٣ و ١٥٧، والمعنى لأم قدامة ١٧: ١٨، والشرح الكبير ٦: ٦٠، وفتح العزيز ١٢: ١٩٧، ١٩٨.

(٤) يدل عليه ما رواه الصدوق في العقيه ٣: ١٥٥، حلية ٦٨١-٦٨٢.

(٥) الام ١: ٣٠، ومختصر نرد ١٢٦، وكفاية الأحبار ١: ١٩٢، والمجموع ١٥: ١٧، والشرح نوحا:

وقال مالك: إني يدرمه أن يسبه إليه الأحره حره فجزء، فكلمها استوفى جزء من الممنعة لرمه أن يوفيه ما في مقابله من الأحره (١).

وقال أنوحيصة وأصحابه: بقياسه قال مالك، ولكن يشي ذلك، فكلمها سوق منعه يوم فعنه تسبيح في مدله (٢).

وقال الثوري: لا يدرمه تسلم شيء من الأحره م م تسلم مده لاجارة كلمها (٣).

دليلاً: إجماع المرفقة وأحاديثهم، وقد ذكرناها في الكتاب الكبير،،
وأيضاً قوله تعالى: «فإن أرضكم لكم وآبؤكم وآلهتكم وأرضيكم» (٥) وإني أرد: فإن دليلكم الرضخ وآبؤكم آلهتكم دليل أنه قال في آلهتها «وإن تعد سترتم فسررضع له أخرى» (٦).

واستدسرة أن لا يرضى امرضة - أحره منعه وأحرها م م لم ترض دحره المثل، فإنه يواجر غيرها ليرضعه.

مسألة ٥: إذا قال: أحررتك هذه أحره ركن شهر بكه، كانت حرة صحيحة. وبه قال أنوحيصة (٦). وهو قول بعض أصحاب الشافعي (٨).

٢٨٨، ومعنى عدد ٢٠٠٠، ٣٣٤، ١٩٧، والشرح الكبير: ١٥٥، وبداية المجتهد: ٢٢٦.

(١) بدو المجتهد ٢٢٦، وأحرار الأكمل ١٥٢، والشرح الصغير في هـ من سنة سالك ٢٦٧
وفتح المده ١٢ ١٩٧-١٩٨.

(٢) مسعود ١١٥، وبداية المجتهد ٢٢٦، والمجموع ١٥ ١٧، وفتح المده ١٢ ١٩٧-١٩٨.

(٣) بدو المجتهد ٢٢٦.

(٤) نظير المذهب ٢١١، حديث ٩٢٩ و٩٣٠ وغيرهما، وسير عبد بكري ٢٨٩، حديث ٣ و٢.

(٥) والطلاق: ٦.

(٦) المسوط ١٥ ١٣١، وأندلس ٤٦٢، والمصنف ٤٤٤ ٤٤٦، شرح فتح المده ٧٧، وشرح

معناه على هـ من شرح فتح المده ١١٦، وسير حديث ١٢٢، ويعني (١) من مده

٢٢: ٦، والمجموع ١٩٩: ٣٥، والبحر الرخا: ٣٥: ٣٥.

(٨) المجموع ١٩٩، وفتح المده ١٢ ٣٤٣، وشرح المده ٣٥: ٣٥.

ولشاعبي فيه قولان:

أحدهما: لا يجوز مدة في الأجره أكثر من سنة (۱)

والثاني: مثل ما قلناه (۲).

وله قول آخر أنه يجوز ثلاثين سنة (۳).

وقال حور المسدود مسدوداً:

دليلنا: إجماع المرفقة، وأيضاً الأصل حور ديك، وسبع يفتح في دليل.

وأيضاً قوله تعالى: «على أن تأخروني عني حتى حجج» وبثمت عشر من

عبدك (۴) يدل على حور الأجره أكثر من سنة

مسألة ۱۱: إذا سجد حور في عسره من الأجره، وأرد أن يوحره ديك

فما سجد حور، أو أكثر منه، ومسه حور ديك في حديثه فيه حد. كيف

ما أراد، وسواء أخرجه من الحور ومن عسره، كن ذلك حور، وله من

الحد في الأجره حد حد حد حد (۵).

وهو أوجه، إن أخرجه من المكون من الأجره وقت الأجره حور

والأجره - أكثر منه وله الأجره - كم حد في سبعين والأجره من حد

(۱) المجموع ۱۵: ۱۰۵، ۱۸: ۱۵، ولسان المصنف ۲: ۳۴۹، وسراج المصنف ۵: ۲۹۳.

وفتح المرفقة ۱۲: ۳۳۳ و ۳۳۶، ولسان المصنف ۲: ۲۲۵، ومعنى لسان المصنف ۶: ۵۷: ۶.

(۲) المجموع ۱۵: ۱۶.

(۳) المجموع ۱۵: ۵، و ۱۸: ۱۵، ومعنى المحتاج ۲: ۳۴۹، والسراج المصنف ۵: ۲۹۳، وفتح المصنف

۱۲: ۳۳۵، ۳۳۶، ومعنى لسان المصنف ۶: ۱۱، والشرح الكبير ۶: ۵۷.

(۴) عمدة ۱۵: ۴۰۶، والسراج المصنف ۲: ۲۸۶، ومعنى المحتاج ۲: ۳۲۸.

(۵) عمدة ۲۷.

(۶) المجموع ۱۵: ۵۸، و ۱۸: ۱۵، ولسان المصنف ۲: ۲۲۵، ومعنى لسان المصنف ۶: ۵۷، ولسان المصنف ۶: ۵۱.

وللسان المصنف ۱۵: ۱۳، والبحر الزخار ۵: ۳۶.

المكروي (١) كما قلناه.

دليلنا: إجماع العروة وأخبارهم (٢)، ولأن عند أحداث الحدث لا خلاف في حواره، وقس ذلك لم يقم دليل على صحته.

مسألة ١٢: الإجارة لا يخو من أحد أمرين: إما أن يكون معية أو في الذمة. فإن كانت معية، مثل أن قال: سأحربك مدة سنة، أو هذا المدة سنة، فإنه لا يمنع دخول شرط فيه، وإن كان في مدة فكذلك. وإن شئت فقل: لأن عنده حو أن سأحربك سنة أو مدة سنة (٣).

وقال السافعي: إن كانت الإجارة معية لا يجوز أن يدخل فيها شرط، لأن من شرط الإجارة أن تكون مدة مضمونة بغيره، فمضون آخرتك سنة من هذه النوع، وإن شرط حب أو شيء غيب، لأن هذه مدة لا يمكن أن يستغنى بها المكثري، فلا يخو أن تحسب على المكثري أو على المكثري.

ولا يخو أن تحسب على المكثري، لأنه من حرسه هو حسب هذه المدة لرد ما عليه، ولا يجوز أن تحسب على المكثري، لأنه من حرسه هو حسب هذه المدة لرد ما عليه، وقد ذلك على أنه لا يجوز.

(١) حاشية رد المحتار ٩١٦، والمجموع ١٥٠ - ١٠٠، وسعي لاس مقدمة ٦٢٦، والشرح الكبير ٥١٠، والبحر الزخار ٣٦٥.

(٢) الكافي ٢٧٢٥ حديث ٤، وسهيب ٢٠٤٧ و٢٢٣ حديث ٨٩٩ و٩٧٩.

(٣) سبب ٥٣٢، وهداية مصنف في شرح فتح القدير ٢٢١، وشرح معانيه عن هداية شرح فتح القدير ٢٢١، وبين خدق ١٢٥ و١٢٨، والمجموع ١٥٠، وفتح العزيز ١٢: ٢٥٧ - ٢٥٨، والبحر الرعد ٣٦.

(٤) المجموع ١٥٠ - ١٢٣، وفتح القدير ١٢ - ٢٥٨، وهداية لمصنف في شرح فتح القدير ٢٢١، وبين خدق ١٢٥، وشرح معانيه عن هداية شرح فتح القدير ٢٢١، والبحر الزخار ٣٧.

وأما حير المجلس فهل ثبت أم لا؟ فيه وجهان (١).
 وعده أنه لا يمتنع ذلك إذا شرط، وإن لم يشرط فلا حير بمجلس.
 دليلنا: قوله: «المؤمن عند شروطهم» (٢).
 وأيضاً لأصل حوره، ولعل عدل من ذلك.
 مسألة ١٣: إذا قال: «أجره شهر» هل شهر؟ ولم يقل من هذا وقت
 وأطلق، فإنه لا يجوز.
 وكذلك إذا أجزه بعد أن شهر مستعمل بعد ما دخل، فإنه لا يجوز. وإن قال
 ابنه قبي (٣).
 وقد أورد حيفة، إذا فصل شهر حاره، ويرجع لإطلاق في شهر متى
 انعقد ويعقد، وإذا أجزه شهراً مستقبلاً جاز ذلك (٤).
 دليلنا: أن عقد الاحارة حكم شرعي، ولا يثبت إلا بدلالة سرعة، وإن
 على ثبوت مقاله دليل، فوجب أن لا يكون صحيحاً.
 مسألة ١٤: إذا أجزه شهراً من وقت انعاده، ولم يستعمله، هل حتى مضى
 أم، إن مضت الاحارة في مقدار ما مضى، ونسخ في الذي بقى.
 وقد لشافعي: «نسخ فيما مضى، وبقي على طريقين» (٥).

(١) المجموع ٤١: ١٥ و ٤٣، والبحر الزخار ٣٦: ٥.

(٢) تهذيب ٣٧١ ٧ حيث ١٥٠٣، والاصح ٢٢٢ ٣ حدث ٨٣٥، ومعني لابن قدامة ٤: ٣٨٤.

والشرح الكبير ٣٨٦ ٤، ومخص خمر ٣ ٤٤ و ٤٤، ونصف لابن شه ٦ ٥٦٨ حيث ٢٠٦٤.

(٣) مجموع ١٥ ١٢ و ١٩ و ٣٦، ومصح العرب ١٢ ٢٥٧ و ٣٤٢، والوجيز ١: ٢٣١، ومعني مختص

٣٣٨٠٧، والمعني لابن قدامة ٦ ١٠، وبداية مجتهد ٢ ٢٢٤، والمبوط ١٥ ١٣١.

(٤) للابن ٢ ٤٦، والمبوط ١٥ ١٣١، والهداية المصنوع في هامش شرح فتح بقدير ٧ ١٦٦، وتبيين

الحقائق ٥ ١٢٢ - ١٢٣، والمعني لابن قدامة ٦ ١٠، ومصح العرب ١٢ ٢٥٧ - ٢٥٨ و ٣٤٢.

(٥) معني مختص ٢ ٣٥٩، وسراج الوهيد ٣ ٢٩٦، والوجيز ١ ٢٣٩.

دليلاً: أنه إذا عتس مقدار الأجرة صحت الإجارة بلاحلاف، وليس على قول من قل بصحته من غير عتس الأجرة دليل
مسألة ١٧: إذا استأجر امرأة سرّصع ولده، تمت وحد من اثلاثة، بطلت الإجارة.

وقال الشافعي: إن ماتت المرأة بطلت الإجارة، وإن مات الأب لا تنص، وإن مات الصبي ففيه قولان (١).

دليلاً: عموم الأحكام التي وردت في أن الإجارة تنطّل بالموت (٢)، وهي تناول هذا الموضع.

مسألة ١٨: إذا أحرقت نفسه للسرّصع أو عسره ردّت روحها، صحت إجارة بلاحلاف. وإن أحرقت غير ذنبه، لم تصح الإجارة وللشافعي فيه جهان:

أحدهما: مثل ما قلناه (٣).

والثاني: تصح الإجارة، غير أنه تنبّه له خبر، فإنه لم يفسح يدي عقده (٤).

دليلاً: أنه لا بأس على صحة هذه إجارة ونصه وإن المرأة معمودة على مذهبها لروحها بعد سك. ولا يجوز أن يعتد بعهره، فحينئذ تختص روحها

وشرح النصاب على هداه من شرح فتح مبدى ١٥٠، وسندون هديه ٤٣، وفيه الحقائق ٢٧٥، وهداه بمحمد ٢٢٥، ومعني لاس هديه ٧٧٦، وأشر بحم ١٤٦، وفتح التحرير ١٢٢٠٠، والبحر برحار ٤٧٥

(١) مجموع ١٥ و ٨٠ و ٨٢، وأبو حنيفة ٢٣٩، والمعني لاس هديه ٨٧٦

(٢) انظر الكافي ٥٢٧٠، حديث ٢، وسيليب ٢٠٧٧، حديث ٩١٢

(٣) مجموع ٢٩٠١٥، ومعني النجاش ٢٣٧، والشرح مذهب ٢٨٩، وفتح التحرير ١٣٢٧٣

(٤) المجموع ٢٩٠١٥، والسراج بوهاج ٢٨٩، وفتح التحرير ١٢٢٧٢، ٢٧٣، ومعني النجاش ٢٣٧

مسألة ١٩: إذا وجد الأب من يرضع ولده بدون أجرة المثل، أو وجد من تتطوع برضاعه، وأُم الصبي لا ترضى، لا بأجرة مثل، كما أنه أن يسترع بمضى منها ويسلمه إلى غيرها.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه (١).

والثاني: الأم أولى (٢).

دليلاً: إجماع الفوعة وأحاديثهم (٣)، ولأن كونها توفى مع زيادة لأجرة يحتاج إلى دليل، ولادليل.

مسألة ٢٠: إذا باع لرقبة لم تأجره لم تعسر الإجارة، سواء باعها من المستأجر أو من غيره. ثم تعسر، فإن علم المشتري بالاحارة لم يكن له خبر، وعيه أن يمسك حتى يمضي مدة لاحارة، وإن لم يعلم كان له الرد بالعيب، والخيار إليه.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: أن البيع باطل (٤).

والثاني: صحيح (٥).

(١) المجموع ١٨ و ٣١١ و ٣١٤، ولو جر ٢ و ١١٦، وإسراج انزهج ٤٧٢، ومعني لمخرج ٣ و ٤٥٠، والمعني لابن قدامة ٩ و ٣١٣ و ٣١٤.

(٢) نفس المصادر المتقدمة.

(٣) الكافي ٤٤٦ حديث ١، ومن لا يخرجه بغيره بغيره ٣ و ٢٧٤ حديث ١٣٠٢، وإنه يذهب ١٠١٨ حديث ٣٥٢، والاستبصار ٣ و ٣٢٠٤ حديث ١١٣٨.

(٤) لمجموع ١٥ و ٨٧ و ٨٩، ولو جر ١ و ٢٣٩، ومعني لمخرج ٢ و ٣٦، وإسراج انزهج ٢٩٧، ومعني لابن قدامة ٦ و ٥٣٦، والشرح الكبير ٦ و ١٢٩.

(٥) المجموع ١٥ و ٨٧ و ٨٩، ولو جر ١ و ٢٣٩، والشرح انزهج ٢٩٧، ومعني لمخرج ٢ و ٣٦٠، والمعني ٨ و ١٨٦، والمعني لابن قدامة ٦ و ٥٣، والشرح الكبير ٦ و ١٢٩.

ويقول مثل مفسره إذا كان على أحبي فأنه يدعى بها من لسان آخر،
وسمع صحيح قولاً واحداً.

وقال أنوجيه: يكون بيع موقوف على رأي لسان آخر، وإن رضي به بطلت
إجاريته وصح لبيع، وإن لم يرض به وردت على بيع وصح الإحياء (١).

دليلاً: عموم الأحكام في وردت في بيع لسان الآخر (٢)، وفي
جمع عليها عند مفسره، وإن كان لسانه يبيع موقوفاً على رأي
صحتها يحتاج إلى دليل شرعي.

مسألة ٢١: إذا سئل عن بيع موقوف على رأي لسانه، صححت لاجتماع
بلا خلاف، فإن بيع لسانه مفسد، لأن له رأي، وإن كان يبيع
مفسده.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قبلناه (٣).

والثاني: له ذلك (٤).

دليلاً: أن الموقوف على رأي لسانه وقع صحيح بلا خلاف، وإن
ادعى أن له بيع موقوف عليه، لأن له بيع موقوف عليه.

مسألة ٢٢: إذا سئل عن رجل أبيع له شيئاً مفسد، وأشترى منه
موصوفاً، وإن ذلك نحو عدد وقف لشافعي مثل ما قبلناه (٥).

(١) محلي ١٨٧، وشرح كبير ١٢٩: ٦-١٣٠، والمعنى لا ينقدامة ٥٣: ٦-٥٤.

(٢) نظر بكري ٥٢١ حديث ٣، ومن لا يضره غيبه ١٦١ حديث ١٢٠١، وبيان ٧٢٠٧
حديث ٩١٠.

(٣) المجموع ١٥٨ و ٩٣، والنوحي ٢٣٩، ومحلي ٥١٠٥٣، ومعجم ٥٣٦، ٥٤١.

(٤) نفس المصادر المتقدمة.

(٥) لا ٤٣٢، والمعنى لا ينقدامة ٤٧٦، وشرح كبير ٧٠٠، وبيان ٧٢٠٧.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز (١).

دليلاً: أن لأصل حوار ذلك. وسع يحجج في ذلك، وليس في شرح ما يدل على المنع منه، فوجب جواره.

مسألة ٢٣: يجوز إجارته لدفع سوء كان مصحفاً أو غيره مما يكسر به كهر. وبه قال الشافعي (٢).

وإن أبو حنيفة، لا يجوز إجارته شيء من ذلك (٣).

دليلاً: أن لأصل حواره، وسع يحجج في ذلك.

مسألة ٢٤: لا يجوز إجارته عند مروق أو عكس، مستعزلاً به. واستخرج به، والتعلم منه. وبه قال أبو حنيفة (٤).

وإن الشافعي: يجوز ذلك إذا كان فيه عرص من سرحه أو لتعلم منه (٥).

دليلاً: أن ذلك عت، وانتميه منه فصح. وإذا لم حر لتعلم منه وجاربه فيجوز.

مسألة ٢٥: إذا انفرد الآخر بالعمل في غير منك المسأحة، فتنف شيء الذي استوجر فيه بتقصير منه، أو شيء من أفعاله، أو بتقصان من صنعته، فإنه يرمه ويكون صامداً، سواء كان لأحده مشتركاً أو مفرداً.

وقد أوجبه في الآخر اشترط من مفسده. وذلك مثل أن يدق لفصل

(١) لم يلبس قدامة ١٧٦، والشرح بكرة ١٦٦، وبحر الخ ٥٠٥.

(٢) المعنى ١٩٣٨ - ١٩٤، والمعنى الآخر قدامة ١٥٣، والشرح الكبير ٣٩٦، وبحر الخ ٣٣٥.

(٣) البوط ٣٦١٦ - ٣٧، وعود غده ٤٤٩، وسين خطاني ١٢٥، وحشية رد المحتار

٥٥٦، والمعنى لاس قدامة ١٥٣، والشرح الكبير ٣٩٦، والبحر برآر ٣٢٥.

(٤) لعدوى غده ٤٤٩، والمعنى لاس قدامة ١٥٣، والبحر برآر ٣٢٥، والشرح الكبير ٣٩٦.

(٥) نسخة ذلك أيضاً من قول سرحي في المصنف ٣٧١٦ ملاحظ.

الثوب فيحرق، ويُقصره فتمرق، فيكون عليه اصمان وبه قال أحمد،
واسحاق (١).

وقال أبو يوسف ومحمد: إن تلف ثمر طهر لا يمكن دفعه كالحريق المنتشر
واللهب العنة، فإنه لا يصمه. وإن تلف ثمر يمكنه دفعه صمه (٢).

وأما لأجير لمجرد فلا صمان عليه عندهم (٣)، ولشافعي فيه قولان:
أحدهما: أنه إذا انقرد لا عمل في غير ملك المستأخر وبه يكون صاماً متى
تلف، بأن شيء تلف، بالسرقة أو بالحريق، أو شيء من فعله أو غير فعله، وهو
قول مالك، وإن إلى جلي، واشعبي (٤).

والآخر: أنه لا صمان عليه، سواء كان مسرداً أو مشتركاً، وقضيه قص
أمانة. وهو قول عطاء، وطاوس (٥).

وقال الربيع: كان الشافعي يعتمد أنه لا صمان على الصبي (٦).
دليلاً: إجماع بصرقة وأخبارهم (٧). وأيضاً من الأصل براءة الدماء، ومن

(١) لمب ١١٢ و ٤٣، ومسوط ١٥ - ٨١ - ٨٠، وهداية نسوي في هـ من شرح - فتح بعد ٢٠١٧.
وسين خلاص ٢ ١٣٥ و ١٣٨، والمعني لابن قدامة ١١٨٦، وسنن - بكر ١٣٥٦، وهداية محمد
٢٢٩ ٢

(٢) الباب ٤١٢ و ٤٣، وهداية ٢٧٧، وشرح السبكي على هداية هامس شرح فتح القدير ٢٠١٧،
ومسوط ١٥ - ٨١ - ٨٠، وفتاوى الهدية ٤٠٠، وسنن الحقائق ١٣٤٥ و ١٣٨.

(٣) نظر المصدر المتقدمة

(٤) مختصر إمامي ١٢٧، والمجموع ٩٥٠١٥، وبداية المجتهد ٢٢٩: ٢، والمعني لابن قدامة ١١٨٦ و ١٢٩،
والشرح الكبير ١٣٥

(٥) مختصر إمامي ١٢٧، والمجموع ٩٥٠١٥ و ١٠٠، والمعني لابن قدامة ١١٨٦، والشرح الكبير ١٣٦

(٦) الام ٤: ٤٠، والمجموع ٩٦١٥، والمعني لابن قدامة ١١٨٦، والشرح الكبير ١٣٦

(٧) الكافي ٢٤١: ٥ باب صمان الصبي، والتهذيب ٢١٨٧ - ٢٢١ حديث ٩٥٢ و ٩٥٥ و ٩٥٧ و ٩٥٨
و ٩٦٠ و ٩٦٣ و ٩٦٧، ولاصباح ١٣١٣ - ١٣٣ حديث ٤٧٠ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و
٤٨٠ و ٤٨١.

ذكرناه مجمع عليه.

وما روي عن عبي بن عبيد الله أنه كان يصوم الأخير (١)، محمول على أنه إذا كان بفعله.

مسألة ٢٦: إختلاف، وسيطار، واحتكام بصومهم لا يجوز بأفعالهم، ولم أحد أحداً من الفقهاء صمهم (٢)، بل حكى المرفق أن أحد لا يصمهم (٣).
دليلنا: إجماع الفرقة المحقة.

مسألة ٢٧: إذا حسن حر أو عبد مسلماً، فسرق ثيابه، لزمه ضمانها.
وقل شافعي: إن حسن حر أو عبد مسلماً، فسرق ثيابه، لزمه ضمانها (٤).
وان كان عبداً لزمه ضمانها (٥).

دليلنا: أن الحسن كان مسبق السرقة، بدلالة أنه لو لم يحسنه لم تسرق، فوجب عليه الضمان.

مسألة ٢٨: لرعي إذا أطلق في رعي حيث شاء، فلا ضمان على ما يتلف من لغته، إلا إذا كان هو السبب فيه.
ولشافعي فيه قولان:
أحدهما: مثل ما قلناه (٥).

ولآخر: عليه الضمان. مثل القول في صناع سوء (٦).

(١) كذا في ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥، ٢١٤، ٢١٣، ٢١٢، ٢١١، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤، ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠.

(٢) مقتصر المرفق: ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠.

(٣) مقتصر المرفق: ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠.

(٤) انظر المجموع ١٤، ٢٧٤.

(٥) الام ٣٧: ٤، ٤١، ومقتصر المرفق: ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠.

(٦) الام ٣٧: ٤، ٤١، ومقتصر المرفق: ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠.

دليلنا: أن الأصل براءة الدمة، فمن شغنها فعليه لدلالة.

مسألة ٢٩: إذا اكترى دابة فركبها أو حمل عليها، فصرها أو كبجها باسمه على ما حوت به العادة في التسيير، فتبقت، فلا ضمان عليه، وإن كتب ذلك خارجاً عن العادة لزمه لضمان. وهو قول الشافعي، وأبي يوسف، ومحمد (١).
وقال أبو حنيفة: عليه الضمان في الخالين (٢).

دليلنا: أن الأصل براءة الدمة، فمن شغنها شيء بدلالة.

مسألة ٣٠: إذا سلم بموكباً إلى معتم، فمات حتف نفسه، أو وقع عليه شيء من اسقف فمات من غير تعة من لعلم، فلا ضمان عليه.
وبلشافعي فيه قولان مثل ما قال في البديعة (٣).

دليلنا: أن الأصل براءة الدمة، فمن علق عليها شيئاً فعليه الدلالة.

مسألة ٣١: إذا عثر الامم رجلاً فهدى إلى ثلعه، لم يحك عليه لضمان.
وبه قول أبو حنيفة (٤).

وقال شافعي: يحك فيه لضمان (٥).

وأين يحك؟ فيه قولان: أحدهما في بيت الدار. والآخر على عاقلته.

١١، الام ٤، ٣٧، ومختصر بري ١٢٧، ومجموع ٥٠٤-٥٥، وكفاية لأخبار ١٩٣، وسراج الوهاج: ٢٩٤، ومغني المحتاج ٢: ٣٥٣، واللباب ٢٠٧، والمبسوط ١٥: ١٧٤، ولهداية المطبوع بجامع شرح صح القدير ٧: ١٧٠، وتبيين الحقائق ٥: ١١٨.

(٢) للباب ٢٠٧، والمبسوط ١٥: ١٧٤، وأما في مصوع ٣٥٣، شرح فتح بدر ٧: ١٧٠، وشرح فتح القدير ٧: ١٧٠، والفتاوى الهندية ٤: ٤٩٣، وتبصرة الحديث ٥: ١١٨، وحاشية ردا المحتج ٦: ٣٩، ومجموع ١٥: ٥٥.

(٣) مجموع ١٤: ١٧٨ و ١٥: ٩٥، والوجيز ١: ٢٨٤ و ٢: ٢٨٦، والمغني لابن قدامة ٦: ١٣٠-١٣١.

(٤) الفتاوى حرارية في هـ، مشهور في هـ، الفتاوى الهندية ٦: ٤٣٠، ومختصر بري ٢١، وسراج كبير ١٠: ١٣١، والبيهر الزحار ٦: ٢١٢.

(٥) مختصر بري ١٢٨، ومجموع ٢٠: ١٧٢، والوجيز ٢: ١٨٣، وأما في ١٩٦ و ٢٠٢.

وإد قال: عني عافته فالكفارة في ماله (١).
وإد قال: في بيت المان والكفارة على قولين: أحدهما: في بيت المان أيضاً.
والثاني: في ماله (٢).

دليلنا: أن الأصل براءة النعمة، فلا يعلق عليها شيء إلا بدليل.
وأيضاً فإنه فعل من التعزير ما أمره الله به، فلا يلزمه اصطناع، كما أن
الحدود إذا أقامها فتف المحدثون يبرمه لصمان بلا خلاف.

مسألة ٣٢: إذا أسلم ثوب إلى غتال، وقد له - يغسله. ولم يشرط
الأجرة، ولا عرص به، فعليه لزمته لأجرة. وإن لم يأمره بغسله، فغسله، لم تكن له
أجرة. وبه قال المزني (٣).

والذي نص لشافعي عليه، أنه إذا لم يشرط، ولم يعرض، لأجرة به (٤).
وفي أصحابه من قال: إن كان المرحل معروفاً بأخذ لأجرة على العسل
وحسب له الأجرة، وإن لم يكر معروفاً بأخذ لأجرة على الغسل، لم تجب له
الأجرة (٥).

ومهم من قال: إن كان صاحب الثوب هو الذي مثله أن يغسله بزمته
الأجرة، وإن كان العسل هو الذي طلب منه الثوب ليغسله فلا أجرة به،
ومذهبهم من عني لشافعي أنه لا أجرة له (٦).

(١) مختصر مزني: ١٢٨، والوجيز: ١٨٤: ٢، والبحر الزخار: ١٩٦: ٦

(٢) مختصر مزني: ١٢٩، والوجيز: ١٨٤: ٢

(٣) مجموع: ١٥ - ١١ - ١١١

(٤) مجموع: ١٥ - ١١ - ١١١، وشرح الوهاج: ٢٩٤، والوجيز: ٢٣٧، ومعني المحتاج: ٣٥٢: ٢، ومعني
لابن قدامة: ١٦٢: ٦، والشرح الكبير: ٢٢٦.

(٥) مجموع: ١٥ - ١١٠ - ١١١، والسراج الوهاج: ٢٩٤، ومعني المحتاج: ٣٥٢: ٢، وفتح المعين: ٨٢ - ٨٣،
والوجيز: ٢٣٧.

(٦) مجموع: ١٥ - ١١٠ - ١١١، ومعني المحتاج: ٣٥٢: ٢، وشرح الوهاج: ٢٩٤، وفتح المعين: ٨٢ - ٨٣،

دليلنا: طريقة الاحتياط، لانه إذا أعصاه الآخره برئت ذمته بالاحلاف، وإذا لم يعطه لم تبرأ ذمته بذلك.

مسألة ٣٣: إحارة المشاع جائزة، ومه قال الشافعي (١).
وقال أبو حنيفة: لا تجوز (٢).

دليلنا: أن الأصل حوار ذلك، ولمس يحتاج إلى دليل.

مسألة ٣٤: إذا سمع إلى الحياض ثوباً، فمطعه الحياض فناء، ثم احتشم، فقال رب لثوب: أمرتك أن تمصه قيصاً فحالمته. وقال الحياض: بل قلبه قطع قباء فقد فعلت ما أمرت، فالقول قول صاحب الثوب مع عبده. وبه قال أبو حنيفة (٣). وهو الذي حثاه الشافعي على ما حكاه أبو اسحاق والقاسمي أبو حامد ونقله المزي في حاميه عن الشافعي حكاية قوليهما. يعني أبا حنيفة وس أبي ليلى. وقال: وكلاهما مدخول (٤).

وقال أبو علي في الاقصر: إن الشفيعي ذكر في موضع من كنهه أنها
تحتاج إلى (هـ).

१५२ = ३ + १०४ + ४६९७ + १८७५७

- (١) المجموع ٧٠١٥، وفتح العرير ٢٦٢:١٢، وبداية محمد ٢٢٥:٢، وغلبي ٢٠١:٨، وشرح الكبير ٤٦٦:٦، والبحر ارجار ٣٥٥:٥.
- (٢) للباب ٤٨٦:٢، والهداية المطبوع هاشم شرح فتح اعصر ١٨٠:٧، وشرح لعادة عن الهدية المطبوع هاشم شرح فتح القدير ١٨٠:٧، وتبيين الحقائق ١٦٥:٥، وبداية محمد ٢٢٥:٢، وغلبي ٢٠١:٨، والشرح الكبير ٤٦٦:٦، وفتح العرير ٢٦٢:١٢، والبحر ارجار ٣٥٥:٥.
- (٣) الباب ٢٠١:٥، الهدية المطبوع هاشم شرح فتح اعصر ١٨٠:٧، وشرح لعادة عن الهدية المطبوع هاشم شرح فتح القدير ١٨٠:٧، وتبيين الحقائق ١٦٥:٥، وبداية محمد ٢٢٥:٢، وغلبي ٢٠١:٨، والشرح الكبير ٤٦٦:٦، وفتح العرير ٢٦٢:١٢، والبحر ارجار ٣٥٥:٥.
- (٤) لم ٤:٤، ومختصر سري ١٢٨، ووجه ٢٣٧:٢٣١، ومجموع ١٥:١٠٦، والسراج ٢٩٥، ومعني محصح ٣٥١:٢، ومعني لا فائدة ١٢٥، وشرح بكمبر ٤٨.
- (٥) المجموع ١٠٧:١٥.

واختلف أصحابه في ترتيبها:
 فمنهم من قال: المسألة على قولين:
 أحدهما: القول قول الحياط.
 والآخر: لقول قول رب ثوب.
 والثاني: أنها يتحالفان (١).
 ومهم من قال: يتحالفان قولاً واحداً (٢).
 دليلنا: أن المالك رب ثوب، والحياط مدعي ملاك في قطع القباء فعليه
 البيّنة، فإذا فقدناها فعلى المالك التمين.
 ولأنها لو اختلفا في أصل القصد لكان القول قول رب ثوب، فكذلك في
 صفة القطع.
 وكذا فيما تقدم في هذه المسألة: أن لقول قول الحياط، لأنه عزم، وأن رب
 ثوب يدعي عليه قصداً لم يأمر به، فيلزمه بذلك صمد الثوب، فكان عليه
 البيّنة، فإذا فقدوه وجب على الحياط التمين وهذا أيضاً قوي.
 مسألة ٣٥: إذا اكترى منه هيمه يقطع ب مسافة، فامسكها قدر قطع
 المسافة ولم يسيرها فيها، استقرت عنه الاحرة. ونه قال لشافعي (٣).
 وقال أبو حنيفة: لا تستقر عنه حتى يسيرها في بقاع تلك المسافة (٤).

(١) المجموع ١٥ ٦ ١، ومعني نسخة ٢ ٣٥٥، والشرح بوجه ٢٩٥، ومعني لاس مقدمه
 ١٢٥:٦، والشرح الكبير ١٤٨:٦، والوجيز ١:٢٣٨.

(٢) مجموع ١٥ ١٠٦، والوجيز ١ ٢٣٨، ومعني لاس مقدمه ٦ ١٢٥، والشرح الكبير ٦ ١٤٨
 (٣) مختصر لمربي ١٢٨، والشرح بوجه ٢٩٦، ومعني نسخة ٢ ٣٥٨، والوجيز ١ ٢٣٧، ومعني لاس
 مقدمة ٢٠ ٦

(٤) أسود ١٥ ١٧٦ - ١٧٧، ١٨٤، والشرح بفتح بغير ٧ ١٥٨، والشرح بعدة المطوع في هامش شرح
 فيه التقدير ٧ ١٥٨، والاشبهه والحدود لاس بجم ٢٦٧، ومعني لاس مقدمة ٦ ٢ ٢١

دليلنا: ما دلل عنه من أن مال الاجارة يدرم بنفس العقد، واتمكين من التسير قد حصل، فوجب عليه الأجرة، فمن أسقطها فعليه لدلالة.
مسألة ٣٦: إذا استأجر داراً على أن يتخذها مسجداً يصلي فيه، صحت الاجارة. وبه قال الشافعي (١).
وقال أبو حنيفة: لا تصح (٢).
دليلنا: أن الأصل جوره، والمنع يحتاج إلى دليل.
مسألة ٣٧: إذا استأجر داراً ليتخذها ماحوراً (٣)، يبيع فيها الخمر، أو ليتخذها كيسة، أو بيت نار، فإن ذلك لا يجوز وللعقد باطل.
وقال أبو حنيفة: لا يصح صحيح، ويعمل فيه عبر ذلك من لاعين المسحة دون ما استأجره له. وبه قال الشافعي (٤).
دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٥). وأيضاً فهذه لأشياء محصورة بالاحلاف، فلا يجوز الاستيجار لها.
مسألة ٣٨: إذا استأجر رجلاً لينقل له حراً من موضع إلى موضع سم تصح الاجارة. وبه قال الشافعي (٦).

- (١) مجموع: ٣٩١٥، فتح مبرر: ١٢/٣٥٦، وشرح الكبير: ٤٢، والبحر برحار: ٣١٥، وهو لاس
قدامه ١٤٦٦ (٢) مصادر: مسنده ٤/١٥٠، وشرح الكبير: ٤٢٦، والبحر برحار: ٣١٥، والمعي لاس: قدامة ٦/١٤٦-١٤٧.
(٣) قد من الأثر في نهائه ٣٠٦٤ من لفظه: ماحور، وهو محبس لربه، ومجمع أهل الأصول والمفسد،
وسبب الخلاف
(٤) المسود: ٣٨١٦، والفردوس: مسنده ٤/٤٥٠، والمعي لاس: قدامة ٦/١٥١، وشرح الكبير: ٣٥٦،
والبحر الزخار: ٣٧٥.
(٥) الكافي: ٥/٢٢٧ حديث ٦ و ٨، والتهذيب: ٦/٣٧١-٣٧٢ حديث ١٠٧٧ و ٧٨١، ولا يصح
٥٥٣ حديث ١٧٩ و ١٨٠.
(٦) كفاية الأحبار: ١٩١، والمعي لاس: قدامة ٦/١٤٩، وشرح الكبير: ٣٦، والبحر برحار: ٣٥٠

وقال أنوحية: تصح كما لو استأجره لسقل الحمر إلى الصحراء ليربعه (١).
دليلاً: ما قبله في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٣٩: إذا استأجره ليحيط له ثوباً بعبه، وقاب: إن خطته اليوم فلت
درهم، وإن خطته غداً فلت نصف درهم صحح انعقد فيها، وإن خطته في اليوم
الأول كان له الدرهم، وإن خطته في الغد كان له نصف درهم.

وقال أنوحية: إن خطاه في اليوم الأول مثل ما قبله، وإن خطاه في الغد
له أجرة المثل، وهو ما بين النصف لمسمى إلى الدرهم، فلا يسع درهماً
ولا ينقص عن نصف درهم (٢).

وقال الشعبي: هذا عقد باطل في اليوم ولعد (٣).

دليلاً: أن الأصل حور ذلك، والمع يحجج إلى دليل.

وقوله صلى الله عليه وآله: «انؤمنوا عند شروطهم» (٤).

وفي أحدهم ما يجري مثل هذه أسأله بعبها منصوصة، وهي أن يستأجر
منه دابة على أن يوفي به يوماً بعبه على أجرة معينة، فإن لم يواف به ذلك اليوم
كان أحرقه أقل من ذلك، وإن هذا جائز (٥)، وهذه بعبه سواء.

١. سب ٢ ٥٧٤، وسبوط ٦ ٣٨ ٣٩، وموسون هـ ٤ ٤٤٩، بحر ٥ ٣١، والمعني
لأبن قدامة ٦ ١٥٠، وشرح الكبير ٦ ٣٦.

(٢) نصاب ٤٦٢، والوسط ١٥ ٩٩ ١٠٠، والفتاوى الهدية ٤ ٤٢٣، وهداة المطبوع بهامش شرح
فتح عدير ٧ ٢٠٨، وشرح العناية على الهداية ١١٠٠، فتح عدير ١٠ ٣٠٠، حذر
٥ ١٣٩، والمعني لأبن قدامة ٦ ٩٨، وشرح الكبير ٦ ٢٧، وفتح حرز ١٢ ٢٢
(٣) أنوحر ١ ٢٢٢، وفتح تحرير ١٢ ٢٠٢، والوسط ١٥ ١٠٠، والمعني لأبن قدامة ٦ ٩٨، وشرح
الكبير ٦ ٢٦

(٤) التهذيب ٣٧١: ٧ حديث ١٥٠٣، والاصتبصار ٣ ٢٣٢: ٣ حديث ٨٣٥، والمعني لأبن قدامة ٤ ٣٨٤،
وشرح الكبير ٤ ٣٨٦، ونحصر حرز ٣ ٤٤٥، والنصف لأبن قدامة ٦ ٥٦٨: ٢٠٦٤
(٥) لكوفي ٥ ٢٩٠: ٥ حديث ٥٠، ومن لا يحضره لفقه ٣ ٢١ ٢٢ حديث ٥٧ و ٥٨، والتهذيب

مسألة ٤٠: إذا استأجره خياصة ثوب، ووفى - إن حصصه رومس - وهو الذي يكون مدررين - فلت درهم، وإن حظته ورسم - وهو الذي يكون مدرراً واحداً - فلت نصف درهم، صح العقد وبه قس أبو حنيفة (١).

وقال الشافعي: لا يصح (٢).

دليلاً: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٤١: يجوز إجارة الدراهم والديناير.

ولشافعي فيه وجهان: أحدهما مثل مقسمه (٣).

والآخر لا يجوز (٤).

دليلاً: أن الأصل حوره، والمع يحتاج إلى دس. ولأنه يستمع به مع نقاء

عينا، مثل أن يشره ويسرحه، أو يصعه بين يديه لتحمس به وغير ذلك.

مسألة ٤٢: إذا استأجر دراهمه أو دينارين، وعش حصة الاستداع بها، كان على

م شرط، وصحب الإحرة. وإن لم يعش نصبت الإحارة، وكذا قرصاً. وبه

قال أبو حنيفة (٥).

وقال الشافعي: إن لم يعش حصة الاستداع لم يصح العقد، ولا يكون

٢١٤:٧ حديث ٩٤٠ و ٩٤١.

(١) باب ١٥٣ مسود ١٥، وأعداه من شرح فتح مذهب ٢٨٦، وشرح مذهب علي

مذهبه من شرح فتح مذهب ٣٩٦، والفتاوى مذهب ٤٢٢، وسد مذهب ١٣٨٥ و

١، ومعني لسان قدامة ٩٩٦، وشرح الكبير ٢٠٦، وفتح العزيز ٢٢١٢

(٢) فتح العزيز ٢٠٢، ومسود ١٥

(٣) مجموع ١٥، وفتح مذهب ٢٢٤، ومعني لسان قدامة ١٤٤٦، وشرح الكبير ٤٠:٦.

(٤) مجموع ١٥، وفتح مذهب ٢٨٩، وكذا الإحارة ١٩١، وفتح العزيز ٢٣١، وفتح العزيز

٢٢٤، وفتح مذهب ١١، ومعني لسان قدامة ١٤٤٦، وشرح الكبير ٤

(٥) مسود ١٦ و ٣٣، ومعني لسان قدامة ١٤٤٦، وشرح الكبير ٤٠، وفتح العزيز ٢٢٥: ١٢.

قرصاً (١).

دليلاً: أن سعادة في دراهم العبر ودبيره أن لاسمعها إلا على وجه القرص، وقد أطلق به الانتفاع رجوع الاطلاق إلى ما يقتضيه العرف.

مسألة ٤٣: يصح إحصاء كتب الصيد للصيد وحفظ الماشية والرعي.

وللشافعي فيه وجهان: أحدهما مثل ما قبله (٢).

والآخر: أنه لا يجوز ذلك (٣).

دليلاً: أن الأصل حوره، والمسموع يحتاج إلى دليل، ولأن بيع هذه الكلاب يجوز عبداً، وما يصح بيعه يصح إحصائه بلاحلاف.

مسألة ٤٤: إذا استأجره ليعمل له مدة على أن يكون له حده، لم يصح بلاحلاف. وإن استأجره لمسمع له مدته على أن يكون له حده كان جائزاً عندنا.

وقال لشافعي: لا حور ذلك، لأنه مجهول (٤).

دليلاً: أن الأصل حوره، ولمسمع خراج إلى دليل وأيضاً أنه ليس بمجهول، لأنه مشهود.

مسألة ٤٥: إذا استأجره ليعمل له مدة على أن يكون له صاع منه صبح. وقال لشافعي: لا يصح، لأنه مجهول، لأنه لا يدري هل يكون بعاماً أو

١. كفاية الأحبار ١٩، وفتح بحار ١٢، ٢٢٥، ومعني (أن له مدة ١٤٥) وشرح الكبير ٦: ١٠٦.

٢. مجموع ٣: ١٥، ووجه ١: ٢٣، وفتح تحرير ١٢، ٢٢١، ٢٣٢، وشرح الكبير ٦: ٣٨.

(٣) مجموع ٣: ١٥، ومعني بحث ٢: ٣٢٥، وفتح بحار ١: ٢٣، وفتح تحرير

١٢: ٢٣٢، والشرح الكبير ٦: ٣٨.

(٤) معني بحث ٢: ٣٣٥، وأنسراح لوهج ٢٨٨، وكفاية لأخبار ١: ١٩٣-١٩٤، وفتح تحرير

خشباً (١).

دليلاً: ما قدمه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٤٦: إذا ستر رجلان حملاً للمعنة، صحت الإحارة، سواء كان في اللغة أو معيناً. وبه قال الشافعي (٢).

وقال لمربي: إن كان معباً لم يخر، لأنه إذا سلم إلى أحدهم تأخر تسليم الآخر، فكأن ذلك عهدٌ قد شرط فيه تأخير التسليم، وقد تدور عينا فتم يجر (٣).

دليلاً: هو أن لأصل حوره، واسع يفتح إلى دسل، وليس فيه تأخر التسليم، لأنه يسمى الحمل اليه معاً، يتدور بعد التسليم على ما تنهض عليه.

(١) السراج الوهاح ٢٨٨، ومعني مدح ٢ ٣٣٥، والوحيد ١ ٢٣٠، وفتح المعبر ١٢ ٢١١
 (٢) المجموع ١٥ ٣٩-٤٠، ومعني مدح ٢ ٣٣٩، والسراج الوهاح ٢٨٩، وفتح المعبر ١٢ ٢٦١،
 والمفني لابن قدامة ٦: ١١٠-١١١، والشرح الكبير ٦: ١١٠.
 (٣) المجموع ١٥ ٣٩، والوحيد ١ ٢٣١، وفتح المعبر ١٢ ٢٦ ٢٦١

كتاب المزارعة

مسألة ١: لمرارة الثالث، والرابع، والصف، وأقل، أو أكثر بعد أن يكون بينها مشاعاً حادثة. وبه في الصحة على عهد السلام، وعبد الله بن مسعود، وعمر بن بسر، وسعد بن أبي وقاص، وحجاب بن أرت (١). وفي الفقهاء من أبي لبي، وأبي يوسف، وعبد الله بن أحمد، وسحاق (٢). وقال قوم: أنها لا حور. ذهب إليه ابن عباس، وعبد الله بن عمر، وأبو هريرة. وبه قال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبو ثور (٣).

دليلاً: إجماع الفرة وأحدهم (٤)، وهم لا يجتمعون في ذلك؛ وأيضاً الأصل

(١) حياته بين الأرباس خمسة بن سعد بن حرمته تسمى، وفيل حم جي، عده جمع من المخرجين في عداد أصحابه، مات سنة سبع وأربعين بعد أن مهد فلعن وأجود مع أمير المؤمنين عليه السلام، وكان عمره ثلاثاً وسبعين سنة، وقبـل أمير المؤمنين عليه السلام على قبره وكان رحمه الله حياً، تسمي رعباً وهو خير طائفة، وعاش بخاضعة وأبى في حرمته أخيراً، وإن تصحح أنه حرم من حرمه
نظر إليه بعد ٣٩٥.

(٢) البسوط ١٧ ٢٣، واند ب ١٧ ٢٤، وعنده د ب ٢ ٢٧، وند ثع لثع ب ١٥ ٦، وجموع
 ٤١ ١٤، وكده به لاج ١ ١٩٥، ولام ٢ ٢١، وبعي زلس عده ٥ ٥٨٢ ٥ ٥٩٨،
 والشعر اكبر ٥ ٥٨١ ٥ ٥٨٢، ولس (لا) ٢ ٢٤، ولس (لا) ٢ ٢٤

(٣) انتفى ٥٤٨:٢، والمبوط ١٥:٢٣ و ١٧، والبيان ١٧٧:٢، وعمدة القاري ١٦٤:١٢ و ١٦٧،
وشرح المصنف ٦ ١٧٥، و ٤٠٠ من هذه ٢٣٥، وميسر الجلائق ٢٧٨:٥، والام ١٢:٤ و ١٥،
وعنصر المري ١٢٨، ونحوي ١٤ ٤٢٠ ٤٢١، ومعنى شرح ٣٢٣ ٢، وكفاية الاحبار ١٩٤:١
ونحنى ٨- ١٩٠، ومع رجيم ١٤٣ ١٤٤، ومن الأبوطر ٨- ٦٤

(٤) الكائن \mathcal{O}_X هو حزمة متجهة على X ، حيث $\mathcal{O}_X(D)$ هي حزمة متجهة على X ، حيث D هي تقاطع مستقيم على X .

جوازه، والمنع يحتاج الى دلالة.

وأيضاً روى ابن عمر: أن نبي صلى الله عليه وآله عامل أهل حير بشطر ما يخرج من ثمر أو زرع (١).

وروى مقسم، عن ابن عباس: أن النبي دفع خير أرضها ونحلها إلى أهلها مقاسمة على النصف (٢).

وروى عمرو بن الربيع، عن زيد بن ثابت أنه قال: يغفر الله لرفع بن خديج (٣)، أما والله أعلم بالحديث منه، فما أتته رحلان من الأنصار اقتتلا، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن كان هذا شأنكما فلا تذكروا المزارع (٤). وهذا يدل على أن النبي ليس بهي تعريم، لأنه قال على وجه المشورة وطلب الصلاح.

مسألة ٢: يجوز إجاره لأرضين بدراسة. وله قال جميع الفقهاء (٥).

(١) صحيح بخاري ١٣٧٣ و ١٣٨، وصحيح مسلم ١١٨٩ حديث ١٥٥١، ومن ابن ماجة ٨٢٤٢ حديث ٢٤٦٧، ومن أبي داود ٢٩٢٣ حديث ٣٤١٨، ومن الترمذي ٦٦٦٣ حديث ١٣٨٣، ومن مدارقني ٣٧٣ حديث ١٥١، ومعجم نظري صغير ١ و ٢٨ و ٧٣، اختلاف سير في بعض نطقه (٢) من مدارقني ٣٧٣ حديث ١٤٩، ومن ابن ماجة ٨٢٤٢ حديث ٢٤٦٨ باختلاف سير في لفظ الحديث.

(٣) مع من حديث من رابع من عدل خير حي لا قتال، بوعبد الله بن بريق، مسند أحمد وأحمد، وروى عن النبي صلى الله عليه وآله حديث ٧٣، وفيه ما لا يثبت به ١٤ هجرية تهذيب التهذيب ٢٢٩٣.

(٤) من أبي داود ٣٢٥٧ حديث ٣٣٩٠، والدرية في تخرج أحاديث الهداية ٢: ٢٠٤٢، حديث ٨٩٨. (٥) سنن ٢: ٥٦٩، والمبسوط ٢٣: ٤١ و ٤٢، وهداية المطوع ٢: ١٦٦، وشرح فتح القدير ١٦٦، وشرح فتح القدير ١٦٦، وشرح القدير على هداية هامش شرح فتح القدير ١٦٦، والام ٤: ١٢ و ١٣، ومختصر مري. ١٢٨، وكهذه لاحد ١: ١٩١ و ١٩٤، والمبد ٢: ٣٧، والافصاح ٢: ٢٨٥، وأبني لابن عمامة ٦: ٦٧، وتبيين الحقائق ١: ١١٤.

وحكى عن احسن وطاوس أنها قالوا: لا يجوز ذلك (١).
 وحكى أبو بكر بن المنذر عنها أنها جوزا المزارعة (٢).
 دليلنا: إجماع الفرقة، من جمع المسلمين، لأن هذا الخلاف قد انقصر.
 ولأن الأصل حوزة، والمع يحتاج إلى دليل
 وروى سعد بن أبي وقاص قال: كما تكري لأرض مما عني السوقي فهنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله، وأمرنا أن نكرها بذهب أو فضة (٣).
 مسألة ٣: يجوز احارة لأرض بكل ما يصح أن يكون ثمناً من ذهب، أو
 فضة، أو طعام. وهو قال لشافعي وغيره (٤).
 وقال مالك: لا يجوز كراؤها ما طعام، وبكل ما يخرج منها (٥).
 دليلنا: إجماع الفرقة، وهم لا يحتفلون فيه، إلا أن يشترط اطعام منها فإن
 ذلك لا يجوز، فأما طعام في لمة فانه يجوز على كل حال.
 مسألة ٤: إذا كره أرضاً ليزرع فيها طعاماً، صح لعقد، ولا يجوز له أن يزرع

(١) مداه مجلد ٢، ٢١٩، ومضى ٨، ١٩، وعمدة ٤، ١٢، ١٦٤، والمضي لاس مداه ٥، ٥٩٦،
 وشرح الكبير ٥، ٥٩٥

(٢) انظر المضي لابن قدامة ٥، ٥٩٦، والشرح الكبير ٥، ٥٩٥

(٣) روى ٥، ١٢ في سنة ٣، ٢٥١ حدث ٣٣٦١ روى سعد بن كثر تكري الأرض مما عني
 السوقي من الزرع وما سجد ببناءها، فب رسول الله صلى الله عليه وآله عن ذلك وأمرنا أن نكرها
 بذهب أو فضة، وروى محمد الدارمي في سنة ٢، ٢٧١ باب الرخصة في كراء الأرض بالذهب والفضة.

(٤) (الام ١٦: ٤ و ١٤، ١٥، ولربي ١٢٨، والمجموع ١٤، ٤٢. وكذا به الاحمد ١، ١٩٤ - ١٩٥. وبيّن
 الأوطر ١، ١٠٦، وفيه المجهد ٢، ٢١٩، ومضى لاس مداه ٥، ٥٩٦ - ٥٩٧، ٥٩٨، شرح الكبير
 ٥، ٥٩٦ - ٥٩٧، وعمدة القاري ١٢، ١٦٤

(٥) مداه مجلد ٢، ٢١٩، وبيّن لأوطر ١، ١٠٦، والمجموع ١٤، ٤٢. وكذا به الاحمد ١، ١٩٤ - ١٩٥. وبيّن
 الرحيم ١١، ١٠٦، ١١، ١٥، ومضى لاس مداه ٥، ٥٩٨، والشرح الكبير ٥، ٥٩٦ - ٥٩٧، وعمدة
 القاري ١٢، ١٦٤، والبحر الزحار ٥، ٣٨

غيره. وبه قال داود (١).

وقد أنوحيفة واشدعي وعمامة كفهاء: أنه إذا عتس بضم نطل شرط والعقد (٢).

ولشافعي في بطلان شرط قول واحد، وفي بطلان العقد وجهان (٣).
دليلنا: قوله تعالى: «أو هو بالعقد» (٤) ولا يفسد العقد أن يبرع مسمى وماتناوله العقد.

وقوله: «لؤمنون عند شروطهم» (٥) يدل على أنه أيضاً.
مسألة ٥: إذا كرى أرضاً للزينة ولم يعين مبرع فيها، صح العقد، وبه أن يبرع ماشاء وان كان أنفع سرراً وعليه أكثر أصحاب الشافعي (٦).
وقال أبو العباس: لا يجوز ذلك، لأن أنواع برع تختلف وتساين، فلا بد من التعيين (٧).

دليلنا: أن لأصل حواره، ولمنع يحدج أن دليل، ولأن لزراعة وان حلتفت فاحتلافها متقارب، فيحري محري لنوع الواحد.

- (١) لمجلي ٨، ١٩٠، والمجموع ١٥: ٦٢، ومعنى لاس لدمه ٦٨، وشرح كند ٨٨ ٦.
(٢) مدني المصانع ٦، ١١٨، والمجموع ١٥: ٦٢، ٦٣، ومعنى لاس قدامة، والام ١٦: ٤، ومختصر المزني ١٢٩، والشرح الكبير ٦: ٨٩.
(٣) الام ١٦: ٤، والمجموع ١٥: ٦٣، ومختصر المزني: ١٢٩.
(٤) المائة ١.
(٥) حديث ٣١١ ٦، حديث ١٥٠٣، ولا سيغدد ٣٢٢ ٣، حديث ١٣٥، ومعنى لاس لدمه ٤: ٣٨٤، وشرح كبير ٤: ٣٨٦.
(٦) الام ٤: ١٧، والمجموع ١٥: ٧، ومعنى مباح ٣: ٣٤٢، وشرح مباح ١: ٢٩، ومعنى لاس لدمه ٦٧ ٦، ومختصر مزني ١٢٩، ووجه ٢٣٣: ١٢، وفتح العزيز ١٢: ٣٥٧، والشرح الكبير ٦: ٨٧.
(٧) معنى لاس قدامة ٦٧ ٦، ومعنى مباح ٢: ٣٤٣، ووجه ١: ٢٣٣، وفتح العزيز ١٢: ٣٥٧، والشرح الكبير ٦: ٨٧.

لو أكره أرضاً على أن يربح فيها. ————— ٥١٦

مسألة ٦: إذا كرى أرضاً لعراس وتضمن حدره، ومنه قل كثير تصعب

الشافعي (١).

وقال أبو العباس: لا يجوز ذلك، لأنه محض (٢).

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٧: إذا كراه أرضاً على أن يربح فيها ويعرس، ومنه حتى ينفذ ركن

واحد منها، لم يجر. ومنه قال المرنى وكثير تصعب في (٣).

وقال أبو الطيب بن مسلمة: يجوز أن يربح نصفه ويعرس نصفه (٤).

وقال الشافعي: نهياً أنه يجوز (٥).

وقال أصحابه: ينبغي أن يرد ذلك المستحسن أن يربح كلها أو يعرس كلها،

فأما من النوعين فلا يعجز (٦).

دليلنا: أن ذلك محذور، وصرفه محض، وإذا لم يرض بعض بعضه.

مسألة ٨: إذا أكره أرضاً سبه للعرس، فعرس في هذه السنة، ثم خرجت

السنة لم يكن للمكري المطالبة ببيع لعراس إلا بشرط أن يعرف قيمته، وإذا عرف

قيمه أجب على أخذه وصار الأرض مبيعاً فيها له، أو يجبره على التمتع، ويلزمه ما بين

(١) انشرح لوجه ١، ٢٩، معني صحاح ٢، ٣٤٢، ووجه ١، ٢٣٥، وفتح تحرير ١٢، ٣٥١، والمعني

لا من قدامه ٦٦٦

(٢) انظر بوجه ١، ٢٣٥، وفتح تحرير ١٢، ٣٥١، والمعني لا من قدامه ٦٦٦

(٣) المجموع ١٥، ١٣، ١١، ٧٠، ووجه ١، ٢٣٣، وفتح تحرير ١٢، ٣٥١، ٣٥٩، والمعني لا من قدامه

٦٦٦، ومعني اصحاح ٢، ٣٤٢، ومختصر مرنى ١٢٩، والشرح لك ٦، ٨٧

(٤) لوجه ١، ٢٣٣، وفتح تحرير ١٢، ٣٥٨، والمعني لا من قدامه ٦٦٦

(٥) لا من ٤، ١٨، ووجه ١، ٢٣٣، وفتح تحرير ١٢، ٣٥٨، والمعني لا من قدامه ٦٦٦، ومختصر مرنى

١٢٩، والشرح الكبير ٦: ٨٧.

(٦) معني اصحاح ٢، ٣٤٢، وفتح بوجه ١، ٢٩٠، ووجه ١، ٢٣٣، وفتح تحرير ١٢، ٣٥٨، ٣٥٩، والمعني

لا من قدامه ٦٦٦، والشرح الكبير ٦: ٨٧.

قيمتها ثابتة ومقلوعة. وبه قال الشافعي وأصحابه (١).

وقال أبو حنيفة والمريّ: له أن يحمره على القلع من غير أن يعرم له شيئاً (٢).
 دليلهما: قوله عليه السلام: «ليس لعرق ظالم حق» (٣) فدل على أن عرق
 إذا كان لغير ظالم له حق.

وروت عائشة أن النبي عليه السلام قال: «من غرس في رباع قوم بذنتهم
 فيه القيمة» (٤). ومثل هذا رواه أصحابنا (٥)، وعنه جماعهم.

مسألة ٩: إذا استجر داراً أو أرضاً، إحارة صحيحة أو فاسدة مدة معلومة،
 ومضت المدة، استقرت لاجرة على المساجر، استمتع أو لم يستمتع. وبه قول
 الشافعي (٦).

وقال أبو حنيفة: إن كنت لاحارة صحيحة مثل ما قلنا، وإن كنت فاسدة
 لم تستقر الاجرة عليه حتى يستمتع بالمستجر. فما إذا مضت المدة ولم يستمتع به،
 فإن الاجرة تستقر عليه (٧).

(١) الام ١٨٤، ومختصر المري ١٢٩، والمجموع ٦٥٠ و ٧٠، والمعني لاسن قدامة ٧٥: ٦، والوجيز
 ٢٣٥، والشرح الكبير ١٥٨: ٦-١٥٩.

(٢) الباب ٣٨٢، ومختصر المري ١٣، والهدية لشيخه شرح فتح القدير ١٦٧: ٦، وشرح فتح القدير
 ١٦٧: ٧، والمجموع ١٥: ٦٩ و ٦١، ومعني لاسن قدامة ٦٥: ٦، والشرح الكبير ١٥٩، وسين
 الحديث ١١٤٥.

(٣) صحيح بخاري ٤، وسنن ترمذ ٣٦٦٢، حديث ١٣٧١، وسنن أبي داود ١٧٨٣، حديث ٣٠٦٣.

(٤) رواه البيهقي في سننه الكبير ٩٦، مع بيان كونه «عرس» بكسمة «بني».

(٥) بقدر كافي ٥: ٢٩٦، حديث ٢، ومختصر عمدة ٥٦: ٣، حديث ٦٦٦، وأبو داود ٦٧٧: ٢، حديث ٩٠٧.

(٦) لام ١٨٤، والمجموع ١٥: ٣٣، ومختصر المري ١٢٨، والوجيز ٢٣٧، وشرح لوجه

٢٩٦، ومعني بخاري ٣٥٨، ومعني لاسن قدامة ٦٤: ٢، وشرح الكبير ١٥٧.

(٧) الهدية لشيخه شرح فتح القدير ١٥٢: ٧، ١٥٧: ٥٣، وسنن ١٥٨، وسنن ترمذ ١٥٢: ٧، وسنن أبي داود ١٥٢: ٧.

١٥٣ و ١٥٧، والمجموع ١٥: ١٣، وسنن ١٥٦: ١٥، وسنن ١٥٧: ٨٤، وسنن ١٥٢: ٢، وسنن ١٥٣.

٥٢، وشرح التتية على الهدية لجامش شرح فتح القدير ١٥٨: ٧، وسنن الحديث ١٠٩: ٥، وسنن ١٢١.

دليلنا: أن هذه المنافع تلمت في يده فلزمه ضمها، وإن لم ينتفع كما لو انتفع بها.

مسألة ١٠: إذا اختلف المكثري والمكري في قدر المفعة أو الأجرة. قال الشافعي: يتحالفان مثل المتسايعين إذا اختلف في قدر الثمن أو المثمن، فإن كان لم يمض من المدة شيء، رجع كل واحد منها إلى حقه، وإن كان بعد مضي المدة في يد المكثري لزمه أجرة لمثل (١).

ويحيى على مذهب أبي حنيفة أنه إذا كان ذلك قبل مضي المدة يتحالفان، وإن كان بعد مضي المدة في يد المكثري لم يتحالفوا، وكان يقول المكثري كما قال في البيع إن القول قول المشتري إذا كانت السلعة تالفة (٢).

والذي ينبغي مذهبنا أن يستعمل فيه القرعة، فمن خرج اسمه حنف، وحكم له به، لإجماع الفرقة على أن كل مشتبه يرد إلى القرعة.

مسألة ١١: إذا زرع أرض غيره، ثم اخلعها، فقال الراعي: أعزنيها. وقال رت الأرض. من أكرمتكها وليس مع واحد منهما بينة، حكم بالقرعة. وللشافعي فيه قولان:

أحدهما وعليه أكثر أصحابه أن القول قول الراعي. وكذلك في الراكب إذا ادعى أن صاحب الدابة أعاره يثاها (٣) وهو الذي يقوى في بعضي.

والعبي لاسن قدامة ٢٠: ٢٩، والشرح الكبير ١٥٧: ٦.

(١) لام ٤ ٣٢ و ٣٩، ومجموع ١٥ ١٠٥ و ١٠٨، وفتح المعين في شرح مرقه بعض ٨٣، والمعني لاسن قدامة ١٦٠: ٦، والشرح الكبير ١٥٢: ٦.

(٢) الام ٤ ٣٩، ومجموع ١٥ ١٠٧ و ١٠٨، والمعني لاسن قدامة ١٦٠: ٦، والشرح الكبير ١٥٢: ٦، (٣) لمجموع ١٤ ٢٢٠ و ٢٢٢ و ٢٢٣، ولاه ٣ ٢٤٥، ومختصر سمرلي ١١٦، والشرح لموهج ٢٦٦، ومعني لمحتاج ٢ ٢٧٣ و ٢٧٤، والوجه ١ ٣٠٥، وفتح المعين ١١ ٢٣٢ و ٢٣٣، وفتح المعين في شرح قوة لاسن ٨٤، ومعني لاسن قدامة ٣٧١: ٥، والشرح الكبير ٣٧١: ٥.

واقول الثاني: أن القول قول رب الأرض، ورب الدابة (١).
وحكى أبو علي لخصري أن في صحبه من حمل مسألتين على طاهرهما،
وفرّق بينهما بأن السادة حرت باعرة لدواب، وفي الأرض بلا حارة دون
العارية (٢).

دليلاً على ما قسناه أولاً: جمع لمرقة على أن كلّ مجهول مشتبه فيه الفرقة،
وهذا مثل ذلك.

وأما على ما قسناه ثانياً: هو أن لأصل سرعة الدابة، وصاحب الدابة
ولأرض يدعى لاحرة، فعليه سنة، فإذا عظمها كان على أراكب وبرايع
اليمن.

(١) لا م ٢١٤ ٢٢، ويختصر سري ١٣٠، والمجموع ٢٢٢-٢٢٣، والشرح ٢٦٦، ومعني
المجموع ٢٦٣-٢٦٤، ويختصر ٢٠٥، وفتح التحرير ١١-٢٣٢-٢٣٣
(٢) نظر المجموع ١٤ ٢٢٠ و ٢٢٢ ٢٢٣

كتاب إحياء الموات

مسألة ١: الأرضون العامرة في بلاد الاسلام التي لا يعرف لها صاحب معين للإمام خاصة.

وقال أبو حنيفة: أنها تملك بالاحياء إذا أذن لامام في ذلك (١).

وقال الشافعي: لا تملك (٢).

دليلا: إجماع ائمة على أن أرض اموت للإمام خاصة، فإنها من حملة الاموال، ولم يقصو من ما يكون في دار لاسلام ومن ما يكون في دار الحرب.

مسألة ٢: لأرضون لعمامة في بلد اشرك التي لم يجز عليها ملك أحد، للإمام خاصة.

وقال الشافعي: كل من أحياها من مشرك ومسلم، فانه يملك بذلك (٣).

دليلا: ما قلناه في المسألة الاولى سواء.

مسألة ٣: لأرضون الموات للإمام خاصة، لا يملكها أحد بالاحياء، إلا أن يأذن له الامام.

(١) ابن ابي شيبة ١٦٨٢، وموسى وصبيح ٢١٩٣، وقدير ٢١٩٥، وهذاه الطبع ٣٨٦٥. وشرح فتح القدير ١٣٦٨، وتبيين الخصال ٣٥٦، وحاشية روضة المحقق ٤٣٢٦، ومجموع ٢١٠١٥. والملي لابن قدامة ١٦٦:٩، والشرح الكبير ١٦٦:٦.

(٢) لام ٤٦٤ و ٢٣٠٧، ومختصر ترمذ ١٣٠، ومجموع ٢٠٤١٥ و ٢١٠، والوحي ٢٤١.

(٣) مجموع ٢٠٤١٥، والوحي ٢٤١، وشرح أبو داود ٢٩٧، ومعني الخصال ٣٦٢ ٣٦٣، وكفاية الأبحار ١٩٦:١.

وقول الشافعي: من أحباها ملكها، أدل له الإمام أولم يأت (١).
وقر أبو حنيفة: لا يملك إلا ناد (٢). وهو قول مالك (٣) وهذا مثل
ما قبله، إلا أنه لا يحفظ عنهم أنهم قالوا: هي للإمام خاصة، بل يظهر أنهم
يقولون لا مالك لها.

دليلاً إجماعاً بفرقة وأحداهم وهي كثرة (٤).
وروي عن أبي حنيفة: «ليس للمراء إلا ما طابت به
نفسه» (٥) وإني نظمت نفسه إذا أدب فيه.
مسألة ٤: إذا أدب الإمام بدمي في إحياء أرض الموت في بلاد الإسلام
فإنه يملك بالآدم. وبه قال أبو حنيفة (٦).

(١) الام ٤٥٤ و ٢٣٠٧، ويختصر من ١٣، ومجموع ٢٣٣، وأما خبر ٢٤١، وكذا لا
١٦٥، والبراج السويح ٢٩٩، ومعنى مجمع ٣٩٢، ومعنى نفس فدمه ١٦٤ و ٢٠٤،
والنفس ٢٣٣

(٢) الب ١٦٨٢، وقدر وصيحه ٢١٩٣، وعدوى صده ٣١٩٥، وسه ٣٥٦،
واحدته للمعنى من شرح فتح المبر ١٣٦، وحده به ٤٣٢، ومعنى لا من فدمه
٢٠٤: ٢، والميسوط ١٦٧: ٢٣، والمغلي ٢٣٣: ٨.

(٣) أسهل بدر ٥٢٣، وحواضر لاكتيل ٢٢٢، وشرح الصمد ١٥٥، وسه ٣٥٦،
٢٩٦، وشرقي ٧٠٧، والمغلي ٢٣٣: ٨.

(٤) انظره في نكفي ٥ ٢٧٩ باب إحياء الموت حديث ٦-١، ومن لا يختصه الفقيه ١٥١، ٣ باب
إحياء بول أرضه حديث ٦٦٥، وسه ٦٦٥، وفتح المبر ١٥٢، ٦، حديث ٦٧، ٦٧٤، والاستبصار
١٠٧: ٣، حديث ٣٧٩-٣٨٣.

(٥) بدر ٢ ٢٤٤، ومجمع أسره ٣٣١، وبه ٥٥، نصري في كبر والأوسط، والنفس ٢٣٤،
وفيه: «إنما للمراء» بلامن «ليس للمراء».

(٦) انشباب ١٦٩٢، وسه ١٣٥، وفتح المبر ١٣٨، ٨، وسه ١٣٨، ٨،
والمدوى صده ٣٨٦، وشرح الصمد عن هداه من شرح فتح المبر ٣٨، ٨، ومجمع

يقال لهم سو عبد بن زهرة: كتب عبد بن أم عبد، وقد لبى عليه السلام «علم انتعشي الله دأ، ان الله لا يقدر أمة لا يؤخذ لضعيف مهم حقه» (١).
مسألة ٦: الامام المعصوم الذي يذهب إلى ائمة أنه أن يحمي الكلاء لنفسه و لعامة المسلمين.

وقد اشتهر: أن أرد نفسه لم يكن به ذلك، وإن حواه لعامة المسلمين فيه قولان: أحدهما ليس له ذلك (٢).

ولثاني أن له ذلك (٣) وهو صحيح عند أصحابه، وقد قال أبو حنيفة (٤).
دليلاً: أنه قام لدلالة على عصمته، وقد ثبت ذلك، فكل ما يصحده المعصوم يكون صواباً وجبة.

ولأننا قد بينا أن الموت منك للامام، وإذا ثبت أن ملك له فيه أن يحميها، لأن كل من به ملك له أن يحمي ما فيه من خلاف.

وروي أيضاً أنه قال عليه السلام: «لا هي إلا لله، ولرسوله، ولأئمة لمسلمين» (٥).

مسألة ٧: الامام أن يحمي المحسن المعتد في سبيل الله، وبعم الجزية، وبعم

(١) النسخ الكبرى ٦/ ١١٥، ورواه شافعي في مه ٤/ ٥٥، ومروني في مختصره ١٣٠.

(٢) الام ٤/ ٤٧، ومختصر مروني ١/ ١٣١، والمبسوط ١٥/ ٢٣٤ و ٣٣٦، وسراج نوح ٢٩٩، ومعني المحتج ٢/ ٣٦٩.

(٣) الام ٤/ ٤٧، ومختصر مروني ١/ ١٣١، والمبسوط ١٥/ ٢٣٤ و ٣٣٦، ومعني المحتج ٢/ ٣٦٩، والسراج الوهاج: ٢٩٩، وبيل الأوطار ٦/ ٤٣.

(٤) صفة القاري ١٢/ ٢١٣ و ٢٢٠، والفتاوى ائمه ٥/ ٣٩٩.

(٥) بحر بحر ٥/ ٧٧، وروي في مسند أحمد ٤/ ٣٨ و ٧١ و ٧٣، ومن مدارق طي ٤/ ٢٣٨ حديث

١٢٠ و ١٢٢، ومن النسخ الكبرى ٦/ ١٤٦، وحكمة المشي في جمع برواه ٤/ ١٥٨ عن نظير في الأوسط ولغظه: لا هي إلا لله ولرسوله.

الصدقة، والفضول. وبه قال الشافعي، إذ قال: له أن يحمي (١).
وقال مالك: لا يحمي إلا للخيل التي للمجاهدين (٢).
دليلاً: أنا قد بينا أن الموات ملك لله، وإذا كان ملكه لله أن يحمي لما
يشاء.

ولأن ما ذكرناه مصلحة عامة للمسلمين، فيجب أن يجوز له الحمي.
مسألة ٨: ماحاه رسول الله صلى الله عليه وآله فانه لا يحوز حله، ولا نقضه
لأحد بعده.

وقال لشافعي: ينظر، فإن كان السب الذي حواه له سابقاً لم يحر يقصه،
وإن كان السب قد زال فيه وجهان:

أحدهما يجوز لأن المعنى الذي به حمى قد زال (٣).
والثاني: وهو الصحيح عندهم - أنه لا يحوز (٤).
دليلاً: هو أنه قد ثبت أن فعل لبي صنى لله عليه وآله حجة في الشرع
يجب الاقتداء به فيها، فلا يجوز خلافه، مثل قوله.
ومقطوع أيضاً أنه لمصلحة المسلمين، ومقطع أنه لمصلحة المسلمين لا يجوز
نقصه.

مسألة ٩: ماحاه لأمام يجري عدداً محرم لبي عليه السلام، فإن
غيره هو، أو غيره من الأئمة القديسين مقامه، أو غيره غير لأمام بذنه حاز ذلك،
فأما غيرهم فلا يجوز له ذلك بحال.

(١) الام ٤٧٤، ومختصر لمربي ١٣٠ ١٣١، ومجموع ١٥ ٢٣٤ و٢٣٦، ولسراح لوهج ٢٩٩،
ومعني المحتاج ٢ ٣٦٨، ونوحد ١ ٢٤٢.

(٢) حوهر الاكليل ٢ ٢٠٢، وخرشي ٧ ٦٩، والشرح لصغيري هامش سورة آل عمران ٢ ٢٩٥.

(٣) مجموع ١٥ ٢٣٥، والوحد ١ ٢٤٢.

(٤) مجموع ١٥ ٢٣٥، والوحد ١ ٢٤٢، ومعني المحتاج ٣ ٣٦٩.

وقال الشافعي: بطله، فإن عثر ديك هو أو غيره من لائمه، أو أحياه رجل من الرعة نادل الإمام، صبح ذلك، وملكه، ولا حياء (١).

فأما إذا أحياه رجل من الرعة بغير دمه، فهل يملك؟ فيه قولان. وقيل وجهان:

أحدهما: لا يملك (٢).

والثاني: يملك (٣).

دليلاً: أنه قد ثبت أن فعله حجة. ومقطوع على صحته، وما كان كذلك فلا يجوز خلافه.

مسألة ١٠: حريم لئز أربعون درعاً، وحريم لعين خمسةة دراع. وفيه قول أبو حنيفة (٤).

وقال الشافعي: على قدر الحد فيه، ولم يحدّه، بل قال: على ما حرت به العادة (٥).

دليلاً: اخرج ائقروه وأحد رهم، وقد ذكرها في كتاب الكبير (٦).
وأما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «حريم لئز أربعون ذراعاً» (٧).

(١) المجموع ١٥: ٢٣١، ومعني المحتاج ٢: ٣٦٨-٣٦٩.

(٢) مختصر الترمذي ١٣١، والمجموع ١٥: ٢٣٥ و٢٣٩، وبحر ١: ٢٤٢، ومعني المحتاج ٢: ٣٦٩.

(٣) المجموع ١٥: ٢٣٥، وبحر ١: ٢٤٢، ومعني المحتاج ٢: ٣٦٩.

(٤) المبسوط ٢٣: ١٦٢، والهداية للمصنف ج من شرح فتح القدير ٨: ١١٠، وشرح فتح القدير ٨: ١١٠، والفتاوى الهندية ٣٧٨: ٥، ولسان المحقق ٦: ٣٦، واللب ٢: ١٧٠، وتحتي ٨: ٢٣٩.

(٥) المجموع ١٥: ٢١٨، والبحر ١: ٢٤٢، ومعني المحتاج ٢: ٣٦٣، وأشرح لمصنف ٢٩٨-٢٩٧.

(٦) التهذيب ٧: ١٤٤ و١٤٦ حديث ٦٤٦٦ و٦٤٦٧، وأيضها في الكبرى ٥: ٢٩٥-٢٩٦ حديث ٨٥٦-٨٥٧.

(٧) مشيد أحمد بن حنبل ٢: ٤٩٤، ولسان الكبير ٦: ١٥٥، والدرية في ترجيح أحاديث الهدية ٢: ٢٤٥ حديث ٩٨٥.

ومن قال أن ذلك ليس على جهة الحديد، فعليه الدلالة، لأن ظاهره الحديد.
مسألة ١١: إذا سقى بفساد من المعادن الطاهرة، أخرج بيها الإمام، من
أخرج اسمه قدمه ليأخذ حاجته.
وللشافعي فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: مثل من فداها، وهو صحيح عندهم (١).
والثاني: أنه محرر، يقتضي من شاء منها (٢).
والثالث: نعم عرهم في أحد ما فيه، وينضمه بيها (٣).
دلتنا: جماع لفرقة على أن كان أمر مجهول فيه لفرقة، وهذا من المشتبه،
فوجب الرجوع فيه إليها.
مسألة ١٢: لا يجوز لأحد أن يقطع أحد شئ من لشويخ، والصرقات،
ولا رهاب الجوامع.

وقال الشافعي: يستحب أن يقطع ذلك (٤).
دلتنا: أن هذه الأمور صعبة لا يمكنها أحد حصة، بل الناس فيها مشتركون، وإذا
لم يمكنها أحد من نسب لمستحسن فقطعها فعليه الدلالة.
مسألة ١٣: إذا ملك البذر لأحد، وأخرج مؤلفه، فهو حق ثمنها من غيره
بغير حرجه وحرجه مستند، وهذا يقتضي عن ذلك يجب عليه بدل لغيره، وحرجه
إليه لشرب به ودستته، ولا يجب عليه بدل لسقى زرعه، بل يستحب له ذلك.
وبه قال الشافعي (٥).

(١) المجموع ٢٢٠: ١٥ و ٢٢٣، والوجيز ١: ٢٤٣، و شرح أبو حنيفة ٣٠١، ومعني المحتاج ٣: ٣٧٢

(٢) نفس المصادر المتقدمة.

(٣) المجموع ٢٢٠: ١٥ و ٢٢٣، ومعني المحتاج ٢: ٣٧٢.

(٤) المجموع ٢٢٨: ١٥، ومعني المحتاج ٢: ٣٦٩.

(٥) الام ٤: ٤٩، ومختصر لمربي ١٣٢، والمجموع ١٥: ٢٤١، والوجيز ٢٤١، وفتح باب ربي ٣٢٥.

وقال أنوعد من حرمونه (١): يسحب له ذلك سقي غيره، وسقي مواشيه،
وسقي زرعه، ولا يجب على حال (٢).

وفي لاس من قال: يجب عليه بدله لا عوض لشرب الماشية، ولسقي
الزراع (٣).

ومهم من ذلك يجب عليه بالعوض، وأم لا عوض فلا (٤).
دليلاً: ما روي أنه هربه أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «من مع فصل
الماء لمع به لكلاء معه لله فصل رحته يوم القيمة» (٥).
وفيه أدلة:

أحدها: أنه بوعد على الملع، فدل على وجوب بدل
والثاني: أنه يجب عليه البذل بلا عوض.

والثالث: أن من أن حاصص هو الذي يجب بدله دون ما يحتاج إليه لنفسه
وماشيته وزرعه.

والرابع: أنه دل على أنه إما يجب ذلك له شبهة دون غيره.

ولسراح الراح ٣٠١، وكعدة لاح ١١٦ ١، ومعي المصحح ٢ ٣٧٥.

(١) أبو عبد الله بن الحسين بن حرب بن عيسى بن محمد بن معروف بن حرمونه وابن حويرة، معه
على أبي ثور، وروي عنه وأسد ثم انضم مصره من سبع عشرة وقبل سبع عشرة وثلاثمائة
نظر في ربح بمقدار ١١ ٣٩٥ و٣٩٨، وشذرات الذهب ٢ ٢٨٢، وطبقات شافعية لاس هدية
له ١٥.

(٢) المجموع ١٥: ٢٣٩.

(٣) فإنه أبو إسحاق كمال في مجموع ١٥ ٢٣٩، وهو قول أهل الطهر كمال في المصنوع ٨ ٢٤٣.

(٤) أنه قال مالك كمال في جوهر الأكمل ٢ ٣٠٤، وسهول لم يرش ٣ ٥٤، والخروشي ٧ ٧٣.

(٥) رواه الشافعي في أمه ٤ ٤٩، ورواه أحمد بن حنبل ٢ ٢٢١، ونسوي في مجموع ١٥ ٢٣٩، وابن
حجر العسقلاني في فتحه ٣ ٦٦ حديث ١٢٠٨ عن عمره بن شبيب عن أبيه عن جده عن
رسول الله صلى الله عليه وآله.

وروى بن عديس أن سي صتي ندد عنه وآله قول: «أسس شركاء في ثلاث: الماء، والنار، والكلاء» (١).
وروى بن عديس أنه أنسى عنه شيئا بهي عن بيع فصل الماء (٢)، ولا يمكن حل ذلك إلا على هذا الموضع.

-
- (١) تلخص الخبر ٣ ٦٥، ودرر النلاقي لابن جهور الأحصائي ٢ ٩٦ كم في المستدرج سورى ١٧ ١١٤ ولدرة في تخرج حديث الهداية ٢ ٢٤٦ حديث ٩٨٧ وفي حرجه لطبراني عن ابن عمر، وروى بن عديس المسموع بك الناس في سنن ابن ماجة ٢ ٨٢٦ حديث ٢٤٧٢.
(٢) صحيح مسلم ٣ ١١٩٧ حديث ١٥٦٥، وسنن ابن ماجة ٢ ٨٢٨ حديث ٢٤٧٧، وكبرى الكبرى ١٥:٦، والجامع الصغير للسيوطي ٢ ٦٨٤:٢ حديث ٩٣٤٩.

كتاب الوقف

مسألة ١: إذ تَلَقَطَ بالوقوف، فقال: وقعت، أو حسب، أو تصدقت، أو سببت وقص الموقوف عليه أو من يتولى عنهم، لزم سوقف. وبه قال جميع الفقهاء الشافعي وغيره (١)، وهو قول أبي يوسف ومحمد (٢)، غير أنه لم يعتبر منهم أحد القبض غيرنا وغير محمد (٣).

وروى عيسى بن أد (٤) أن أبا يوسف لما قدم بغداد كان على قول أبي حنيفة في بيع الوقف، فحدثه إسماعيل بن إبراهيم بن عُمَيْة (٥)، عن ابن

(١) المجموع ١٥، ٣٤١، ٣٤٣، وشرح ١٢٤٦، وشرح الوهب ٣٠٣، ومعني شرح ٣٨٣، وكفاية الأحيار ١٩٩١.

(٢) كتاب ١٢٩٢، والمبسوط ١٢، ٢٨، ٢٦، ٢٧، وشرح فتح المديد ٤٥، ودرر مصباح ١٢٩، وفتاوى المند ٣، ٢٨٥، وفتاوى المند ٢، ٣٥١، وفتاوى المند ٣، ٣٢٦، والهداية لمصنوع بهامش شرح فتح المديد ٤٥٥.

(٣) المبسوط ١٢، ٣٧، وعينه المند ١٤، ٥٢، ودرر المند ٦، ٢١٩، ٢٢، والتهذيب ٢، ٢٩٢، و١٣٠، وشرح فتح المديد ٤٥، وهداية لمصنوع ١٢٩، وشرح فتح المديد ٤٥، وفتاوى المند ٢، ٢٨٥، وفتاوى المند ٣، ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٧.

(٤) أبو موسى، عيسى بن أد بن صدقة، كان من أصحاب أحمد، ع عيب عنه نرى، يقع عن محمد بن الحسن بن الوليد، ع نصره (١، ٥٢) حتى عاب عنه حماد وعمر بن محمد (٢٠٢هـ) روى عنه حماد ١١، ١٥٧، ٦، وصنفه المند ١٥، ١٥٠.

(٥) إسماعيل بن إبراهيم بن محمد الأسدي، مولاهم يونس بن عيسى المعروف به، عنه روى عن عبد العزيز بن وهب ومليحان التيمي وحده الطبري، وروى عنه شعبه وابن حريج وحامد بن زيد وغيرهم ولد سنة (١١٠هـ) ومات سنة (١٩٣هـ) أنظر تهذيب التهذيب ١: ٢٧٥.

عود (١)، عن دافع، عن اس عمر قتل: هذا لا يسمع أحد خلافه، ولو تناهى إلى أبي حنيفة لقال به، ومنع حنيفة من بيعه (٢).

وقال أبو حيفة: إن حكم الحاكم بالوقف لزوم، وإن لم يتحكم لم يدرم وكان الوقف بالخيار إن شاء ماعه وإن شاء وهبه، وإن مات ورثه، وإن أوصى بالوقف لزوم في الثلث (٣).

فدقّص لأنه جعل لوقف لازماً في ثلثه إذا أوصى به، وم يجعله لازماً في
حاش مرضه المخوف إذا تجزّه ولم يؤخّره، ولا لازماً في جميع ما به في حال صحته.
دليلنا: إجماع المرقّة فاهم لا يحنطون فيه وحمّهم حجة.

وروى بايع، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب مئذ مائة سهم من حير
إشترأها، فلما استحجمها قال: يا رسول الله! إنني أصبت مائة لم أصب قط مثله،
وقد أردت أن أتقرب به إلى الله، فقال النبي عليه السلام: «حسن لأصل
وسبل الثمرة» (٤).

ويدن على ذلك إجماع الصحابة، لأن عباً عليه السلام، وأبا بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، ولرير، وأنس بن مالك، وأبا الدرداء (هـ)، وعبد الرحمن

(١) في لنسح المقتعة: أبي عوف، والصواب بالنسبة: وهو، عبادة بن عون بن رطبان المزني مولاهم
ابوعون الحزاز البصري الملقب روى عنه جماعة من علماء نيسابور ويقع مول عبادة بن عمرو ومحمد
ابن سبرين وغيرهم وروى عنه أبي علي والأعمش والهيثم بن عمار وجميع عمه مائة أبي عون مائة حديثي
وخمسة وثلاثة (١٥١هـ) حديث بنديت ٣٤٦، خمسة بآخيه ٧٣ من أشعاره ٧٣
٢، روى في فتح الباري ٤٠٣، وأخبار أبي في فتح ميم شرح فرد ميم ٨٧
(٣) اللب ١٢٩:٢، وعمدة القاري ٣٤٠:١٤، وبدائع الصانع ٢١٨:٦، وبسوط ٢٧:١٢، شرح معاني
الآثار ١٧:٤، وهماوي قاصيدك ٢٨٦:٣، والسندي ٣٥٠:٢، ونسب الخلفاء ٣٢٦:٣،
والمعنى لابن قلعة ٢٠٧:٦

(٤) المسالك الكبرى ١٦٢:٦، ومختصر المزني ١٣٣، وروى في مسند أحمد بن حنبل ١١٤:٣، ومسند ابن ماجة ٨٠١:٢ حديث ٢٣٩٧، ومسند لسانى ٦ ٢٣٢ باختلاف يسير في النقط.

(٥) أبو السدحاح، وقيل: أبو السدحاحه من سدحاحه الأنصاري، مذكور في الصحاح قد توعمر.

من عوف (١)، وفاضة عليها السلام وغيرهم وقفوا دوراً وآباً وبساتين (٢)، ولم يقل عن أحد أنه رجع في وقفه فباع منه شيئاً، ولا عن أحد من ورثتهم مع اختلافهم، فهو كان ذلك جائزاً لقل عن أحد منهم الرجوع فيه.

مسألة ٢: من شرط لزوم الوقف عند القبض. وبه قال محمد بن الحسن (٣).

وقال الشافعي والباقر: ليس من شرط لزومه القبض (٤).

دليلنا: إجماع الفرقة، وأيضاً قد بيّنه فلا خلاف في لزوم الوقف، وليس على لزومه قبل القبض دليل.

مسألة ٣: إذا وقف دراً، أو رصاً، أو عسراً، فانه يروى ملكاً لواقف، وعنه أكثر أصحاب الشافعي (٥).

لائق عن ماله ولا يسه أكثر من أنه من لأخبار، حيث هو مدله ١٨٥٥، ودرج لصحة لابن حبان: ٢٧١.

١. أبو محمد عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد بن إدريس الزهري، وقد بعد بعد بعض عشر سنين، روى عن أبيه صلى الله عليه وله وعن عمر، وروى عنه أولاده واس عباس بن عمر ومبرهم مات سنة اثنين وثلاثين وقتل سنة احدى وثلثة تهادت الهند ٢٤٤٦.

(٢) ليس لكبرى ١٦٠٦ و ١٦٤، ومختصر الربى ١٣٢، وانتهى ١٨٠٩، وسقوط ٧٨١٢، ويدائع الصنائع ٢١٩:٦.

(٣) السقوط ٣٧٠١٢، ويدائع الصنائع ٢٢٠٦، وسف ٥١٣٠١، وعملة القاري ٥٠١:١٤ و ٥٢، وفتاوى قصص في هاشم لمدى هدية ٢٨٥٣، والدوى هدية ٣٥١٢، وتبيين الحقائق ٣٢٦٣، والهداية المطبوع ٦ مش شرح فتح القدير ٤٥، وشرح فتح القدير ٤٥، والمجموع ٣٢٧١٥، والمعني لاس مدته ٢٠٩٦، وشرح كبير ٢١٠٦.

(٤) مختصر الربى ١٣٣، والمجموع ٣٢٤١٥ و ٣٢٧، والوحد ٢٤٧١، ونسرح نوح ٣٠٥، وكفاية الاحيار ١٩٨:١، ويدائع الصنائع ٢٢٠:٦، وعملة القاري ٥٠١:١٤ و ٥٢، وشرح فتح القدير ٤٥:٥، والهداية المطبوع ٦ مش شرح فتح القدير ٤٥، والمعني لاس مدته ٢١٠٦.

(٥) المجموع ٣٢٤١٥، وكفاية لأخبار ١٩٩١، والوحد ٢٤٧١، وسرح نوح ٣٠٦-٣٠٥.

وخرج ابن سريج قولاً آخر: أنه لا يروى ملكه، فهو الذي عليه السلام.
 «حبس الأصل ومثل ثمرة» (١) ونحس الأصل يدك على لقاء ملك (٢)
 دليلنا: إجماع الفرقة، ولأنه لا خلاف أنه يمتنع تصرف لوقف في الرقبة
 والمصلحة، وهو المعنى نزول الملك مثل: أسبع، والعنق، ومعنى التحبس لدى
 ذكره عمر في خبره هو: أنها صدقة، لا تسع ولا توهب ولا تورث، فرجع معنى
 التحبس إلى ذلك دون ما ذكره ابن سريج.

مسألة ٤: تحرم لصدقة المروضة على بني هاشم من ولد أبي طالب
 العيصيين (٣)، واجعة (٤)، والعلويين (٥)، وولد عباس من عبد مطلب،
 وولد أبي طالب، وولد الخدرث من عبد المطلب، ولا عقب لهاشم إلا من هؤلاء،
 ولا يحرم على ولد المطلب، وبوقل، وعبد شمس من عبد مناف.
 وقال الشافعي: تحرم لصدقة المروضة على هؤلاء كنهم، وهم جميع ولد
 عبد مناف (٦).

دليلنا: إجماع الفرقة المحقة، ولأن ما قبله مجمع عليه، وما ذكره ليس عليه
 دليل

مسألة ٥: لا يحرم صدقة بني هاشم بعضهم على بعض، وإنما تحرم صدقة

ومعني المحتاج ٢: ٢٨٩.

(١) السنن الكبرى ٦: ١٦٢، ومختصر سراج ١٣٣، وروى لي عن نسائي ٦: ٢٣٢، ومعنى من صاحبه
 ٢: ٨١١ حديث ٢٣٩٧، ومسلم ٤: ١٤٢، خلاف سراج في سقطه فلاحظ

(٢) المجموع ١٥: ٣٧٤ و ٣٤١-٣٤١، ومعني المحتاج ٢: ٢٨٩.

(٣) أي: ولد عقيل بن أبي طالب.

(٤) يعني: ولد جعفر بن أبي طالب.

(٥) أي: ولد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

(٦) الام ٢: ٨١، ومختصر لمروى ١٥٩، وكذب الأعداء ١: ١٢٤، والمجموع ٦: ٢٢٦-٢٢٧، وسراج

الوهاب: ٣٥٦، ومعني المحتاج ٢: ١١٢.

غيرهم عليهم.

وأصل الشئ في محرم الصدقة المتروكة عليهم من غير تفصيل (١).

وأما صدقة التطوع فلا خلاف أنها تحل فيه (٢).

دليلاً: إجماع شريعة، وقوله تعالى: «إلى الصدقات للفقراء والمساكين» (٣) وذلك عدم في جميع الناس، وبما أخرجنا من آخر حده بدليل. وبقي باقي على عمومه.

مسألة ٦: حور وقف الأرض، والعقار، وسور، والرقب، والسلاح، وكل شيء سفيء مصلحاً وعكس لا يتبع به وقفه في الشئ (٤).
وقال أبو يوسف: لا يجوز في الأرض، وسور، والكر، والسلاح، وغيره من صنعة موقوفه، وإنما على ما شرطه (٥).

دليلاً: عموم الأحكام في حور موقوف من قولهم عليهم السلام «لو وقف على حسبه يترك وقف» (٦) وحدث على عمومه، فمن حصصه فعنده أدلة.
ويروى أن أبا عبد الله (ع) جاء به سبي صلي الله عليه وآله فقلت:

(١) الام ٨١٢، ومختصر المرق ١٣٣، ومجموع ٢٢٧٦، وكذا به لأخبار ١٢٤١، والمراج لوهاج:

٣٥٦، ومقتي المحتاج ١١٢:٣، وعمدة القاري ٨٩:٩.

(٢) الام ٨١٢، ومختصر بري ١٥٩، ومختصر في ١٢٣، وسر ٨٥ - ٣٥٦، وسنده ٩٠ - ٩٠.

(٣) سورة ٦٠.

(٤) مختصر بري ١٣٣، ووجيز ٢٤٤، وكذا به لأخبار ١٩٧١، ومجموع ١٥٣٢٠، وسراج لوهاج:

٣٠٢، ومقتي محتاج ٣٧٧.

(٥) نصاب ١٣١٢، وبدائع الصنائع ٢٢٦، وشرح فتح المصير ٤٩ - ٥٠، وأهداة مجموع:

بهاشم شرح فتح القدير ٤٩، ونسب حديث ٣٢٧.

(٦) يدين عليه عموم الأحكام المذكورة في كتاب ٣٣٧٧، ومن لا يخبره لمعه ١٧٦٤، والتهذيب:

١٢٩، وقد ورد عليهم عليهم السلام «لو وقف على حسب ما يوصي أهله أو شيء الله»

(٧) أم جعل لأبيه، ويقرب الأشجعة، وقد لا يحدريه، روحه أبي مفضل، روى عن النبي صلى

ورثته (١).

دليلاً: أن عوده إلى البر بعد تقراض الموقوف عليهم يحتاج إلى دليل، وليس في الشرع ما يثبت عليه، ولأصل بقاء الملك عليه وعلى وده.

مسألة ١٠: إذا وقف على من لا يصح لوقف عنه مثل العبد، أو رجل لم يوجد، أو رجل مجهول وما أشبه ذلك، ثم بعد ذلك على أولاده أو حواريين في الحال، وبعد هم على الفقراء والمساكين، بطل الوقف فيبدأ بذكره، لأنه لا يصح الوقف عليهم، وصح في حتر الباقي، لأنه يصح الوقف عليهم.

وللشافعي فيه قولان ساء عن يريق الصفة، فإذا قل بتعريف الصفة قل مثل ما قلناه (٢)، وإذا لم يقل بذلك بطل الوقف في الجميع (٣).

دليلاً: أنه ذكر نوعين: أحدهما: لا يصح لوقف عنه. والآخر: يصح. فإذا بطل في حتر من لا يصح الوقف عليه، صح في حتر من يصح بوقف عليه، لأنه لا دليل على إبطاله، ولا مانع يمنع منه فيه.

مسألة ١١: إذا وقف مطلقاً ولم يذكر الموقوف عليه، مثل أن يقول: وقف هذه الدر، أو هذه الصبغة، ثم يسكت ولا يست على من وقفه عليه، لا يصح الوقف.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما: مثل ما قلناه (٤).

(١) مجموع ١٥: ٣٢٧ و ٣٣٩، ورجز ٢٤٦ ومعني ج ٢: ٣٩٤، وشرح وهج ٣: ٤ وكده لأحد ١: ١٩٧ و ١٩٨، وفتح معني شرح ج ٢: ٨٩، ومعني (١) قدمه ٦: ٢٣٩، وفتح رجز ٥: ١٥٨.

(٢) المجموع ١٥: ٣٢٧ و ٣٣٢، ورجز ١: ٢٤٥، وكفاية الأحيار ١: ١٩٧، والمغني لابن قدامة ٦: ٢٤٣. (٣) السراج الوهاج: ٣٠٢-٣٠٣، ومعني ٢: ٣٧٩، وكفاية الأحيار ١: ١٩٧، والمجموع ١٥: ٣٢٧ و ٣٣٢، والمغني لابن قدامة ٦: ٢٤٣.

(٤) مجموع ١٥: ٣٣٦ ورجز ١: ٢٤٦، وكده ١: ١٩٦، وفتح معني ٣: ٥٥٥، وكده ١: ١٤٥، وفتح رجز ٥: ١٥٢.

مسألة ١٤: إذا وقف على مولا، وله موبد، مولى من فوق، ومولى من أسفل، ولم يبين، انصرف إليهما.
ولشافعي فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: مثل ما قبله وهو الصحيح عنده (١).

والثاني: ينصرف إلى المولى من فوق لأنه أكد، لأنه نرب (٢).

والثالث: يبطل الوقف، لأنه وقف عن مجهول (٣).

دليلنا: أن اسم المولى يسوغي، فوجب صرفه إليهما، كما لو أطلق الوقف عن الإحوة انصرف إليهم وإن كانوا متصرفين، ومن ذلك مجهول، كما أن الوقف على الإحوة ليس بمجهول.

مسألة ١٥: إذا وقف على أولاده وأولاد أولاده، دخل أولاد البيات فيه، ويشتركون فيه مع أولاد البس، لذكر والإثني فيه سواء كتبهم. وبه قال الشافعي (٤).

وقال أصحاب أبي حنيفة: لا يدخل أولاد البيات فيه (٥).

وحكي أن عيسى بن أنان كان قاضي البصرة، فأخرج من الوقف أولاد البيات، وبيع ذلك أناحازم (٦)، وكان قاضياً بعداده، فقال: أصاب في ذلك.

(١) المجموع ٥: ٣٥٥، ١: ٢٤٠، ٢: ٢٤٠، ٣: ٢٤٠، ٤: ٢٤٠، ٥: ٢٤٠، ٦: ٢٤٠، ٧: ٢٤٠، ٨: ٢٤٠، ٩: ٢٤٠، ١٠: ٢٤٠، ١١: ٢٤٠، ١٢: ٢٤٠، ١٣: ٢٤٠، ١٤: ٢٤٠، ١٥: ٢٤٠، ١٦: ٢٤٠، ١٧: ٢٤٠، ١٨: ٢٤٠، ١٩: ٢٤٠، ٢٠: ٢٤٠، ٢١: ٢٤٠، ٢٢: ٢٤٠، ٢٣: ٢٤٠، ٢٤: ٢٤٠، ٢٥: ٢٤٠، ٢٦: ٢٤٠، ٢٧: ٢٤٠، ٢٨: ٢٤٠، ٢٩: ٢٤٠، ٣٠: ٢٤٠، ٣١: ٢٤٠، ٣٢: ٢٤٠، ٣٣: ٢٤٠، ٣٤: ٢٤٠، ٣٥: ٢٤٠، ٣٦: ٢٤٠، ٣٧: ٢٤٠، ٣٨: ٢٤٠، ٣٩: ٢٤٠، ٤٠: ٢٤٠، ٤١: ٢٤٠، ٤٢: ٢٤٠، ٤٣: ٢٤٠، ٤٤: ٢٤٠، ٤٥: ٢٤٠، ٤٦: ٢٤٠، ٤٧: ٢٤٠، ٤٨: ٢٤٠، ٤٩: ٢٤٠، ٥٠: ٢٤٠، ٥١: ٢٤٠، ٥٢: ٢٤٠، ٥٣: ٢٤٠، ٥٤: ٢٤٠، ٥٥: ٢٤٠، ٥٦: ٢٤٠، ٥٧: ٢٤٠، ٥٨: ٢٤٠، ٥٩: ٢٤٠، ٦٠: ٢٤٠، ٦١: ٢٤٠، ٦٢: ٢٤٠، ٦٣: ٢٤٠، ٦٤: ٢٤٠، ٦٥: ٢٤٠، ٦٦: ٢٤٠، ٦٧: ٢٤٠، ٦٨: ٢٤٠، ٦٩: ٢٤٠، ٧٠: ٢٤٠، ٧١: ٢٤٠، ٧٢: ٢٤٠، ٧٣: ٢٤٠، ٧٤: ٢٤٠، ٧٥: ٢٤٠، ٧٦: ٢٤٠، ٧٧: ٢٤٠، ٧٨: ٢٤٠، ٧٩: ٢٤٠، ٨٠: ٢٤٠، ٨١: ٢٤٠، ٨٢: ٢٤٠، ٨٣: ٢٤٠، ٨٤: ٢٤٠، ٨٥: ٢٤٠، ٨٦: ٢٤٠، ٨٧: ٢٤٠، ٨٨: ٢٤٠، ٨٩: ٢٤٠، ٩٠: ٢٤٠، ٩١: ٢٤٠، ٩٢: ٢٤٠، ٩٣: ٢٤٠، ٩٤: ٢٤٠، ٩٥: ٢٤٠، ٩٦: ٢٤٠، ٩٧: ٢٤٠، ٩٨: ٢٤٠، ٩٩: ٢٤٠، ١٠٠: ٢٤٠.

(٢) الوجيز ١: ٢٤٧، والمجموع ١٥: ٣٥٥، والشرح الكبير ٦: ٢٦٦.

(٣) المجموع ١٥: ٣٥٥، والوجيز ١: ٢٤٠، ومعني شرح ٢: ٣١٨، شرح ٤: ٣٥٥، شرح الكبير ٦: ٢٦٦.

(٤) المجموع ١٥: ٣٤٨، ٣٥٢، والوجيز ١: ٢٤٧، وشرح نوح ٣: ٣٠٥، ومعني المحتاج ٢: ٣٨٨، وعمدة القاري ١٤: ٤٨٠، ومعني لاین قدامة ٦: ٢٢٩، والشرح الكبير ٦: ٢٤٦.

(٥) المعني لاین قدامة ٦: ٢٢٩، والشرح الكبير ٦: ٢٤٦.

(٦) أناحازم: الحامد، عبد الحميد بن عبد العزيز لقاضي، أخوه من البصرة وأحد معلم عن بكر

وقد نص محمد بن الحسن على أنه إذا عقد الأما لولده وولد ولده دخل فيه ولد ابنه دون ولد بنته (١).

[ومهم من يقول] (٢) : أن أصحابنا يختلفون :

منهم من يقول : يدخل فيه أولاد السات (٣).

ومنهم من يقول : لا يدخل فيه (٤).

دليلنا : إجماع المسلمين على أن عيسى بن مريم من ولد آدم (٥) ، وهو ولد بنته ، لأنه ولد من غير أبه (٦).

وأيضاً دعا رسول الله صلى الله عليه وآله الحسن «سه» ، وهو ولد بنته ، فقال : «لا ترموا بي» ، أي لا تقطعوا عليه بوله . وكان قد بال في حجره ، فهاؤا يأخذه ، فقال لهم ذلك .

فأما استشهادهم بقول الشاعر (٨) :

عيسى من حم ، وإن نفعه رشده وكفه وكره من مدسه سلامه ، فقه عليه أنوجهم
المدحون ووجاهه من من وعنه برأعس كبرحي من سه سبي وتسعين ومائتين . الجوهر
المصنعة ٢٩٦ ، والاكمال ٢ : ٢٨٦ .

(١) مجموع ١٥ : ٣٥٢

(٢) من المعروف مدسه . نفعه شرح مصدق

(٣) به قول أبي يوسف أنه شرأه من مدسه في معي ٦ : ٢٢٩ ، وشرح كثر ٦ : ٢٤٦

١٠ : هو قول محمد بن الحسن أنه حكاه عنه من مدسه في معي ٦ : ٢٢٩ ، وشرح كثر ٦ : ٢٤٦

(٥) كما نص به إمام الكرم في سورة الاتعام . ٨٣ - ٨٦ .

(٦) بشاره من قوله تعالى في سورة آل عمران : ٥٩ : «من عيسى عبد الله كمش آرم حقه من ربك ثم قال له كن فيكون» .

(٧) حكاه ابن الأثير في النهاية ٣ : ٣٠١ مادة (الرم) .

(٨) الشاعر مجهول ، وإن نسبته لغيره في شرحه شرح كفه ولا ربي فربهم لغيره
من عبد الله ال هده سببه يصح غير أنه جنودونه منه ، وبوقف لأخيه من هده مدسه ٨ ،
و الله أعلم بحقائق الأمور

يؤنا بنو أبائنا ومائنا بنوهن أبناء الرجال لأباعد (١)
 فانه مخالف لقول النبي عليه السلام، وإجماع لامة، والمعقوب، فوجب رده،
 على أنه إنما أراد الشاعر بذلك الانتساب، لأن أولاد البت لا ينتسبون إلى أمهم
 وإنما ينتسبون إلى أبيهم، وكلامنا في غير الانتساب.
 وأما قولهم: إن ولد الهاشمي من العامة هاشمي.
 والجواب عنه: أن ذلك في الانتساب، وليس كلاما فيه، بل كلاما في
 الولادة، وهي متحققة من جهة الأم.
 مسألة ١٦: إذا قال: وقف هذا على فلان سنة، بطل الوقف،
 ولشاعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قلناه (٢).
 ولثاني: يصح، فإذا مضت سنة صرف إلى الفقراء والمساكين، ويبدأ
 بقراباته لأنهم أولى بصدقته (٣).
 دليلنا: أن من شرط صحة الوقف التأني، فإذا وقف سنة لم يجعله مؤنثاً،
 فوجب أن يبطل، لأنه لم يعتقه لا ينقرض، وعلى لمسألة إجماع لفرقة
 وأخبارهم (٤).
 مسألة ١٧: إذا وقف على بني تميم، أو بني هاشم صح الوقف.

- (١) انظر حروبه ردب ١ ٤٤٥ و مجموع ١٥ ٣٥٣، ومعني لاس قدامة ٦ ٢٣ عنه وان بعض من
 يشهد بهذا كتب بدل كلمة «لا بعد» بكلمة «لا حب»
 (٢) مجموع ١٥ ٣٣٣، وأشرح بوجه ٤ ٣، ومعني بعد ٢ ٣٨٣-٣٨١، وكلمه لآخر.
 ١ ١٩٨، ووجه ١ ٢٤٦، وفتح بعض شرح قوله الف ٨١، ومعني لاس قدامة ٦ ٢٣٩
 (٣) المجموع ١٥ ٣٣٤، ووجه ١ ٢٤٦، وكلمه لأحد ١ ١٩٨، ومعني شرح ٢ ٣٨٣-٣٨٤، ومعني
 لاس قدامة ٦ ٢٣٩.
 (٤) صر كالي ٣٦٧ حدب ٣١، وخصره لعمه ٤ ١٧٦ حدب ٦٢ ٦٢٢، وحدث ٩ ١٣٢
 حديث ٥٦١، ٥٦٢.

ولشافعي فيه قولان. أحدهم مثل ما قسناه (١)
ولثاني: لا يصح لوقف، لأهم غير محصورين، فهو محمول (٢).
دليلنا: أنهم معتنون، مثل الفقراء والمساكين، ولا خلاف أن لوقف على
افقراء والمساكين يصح وإن كانوا غير محصورين.
وما روي عنهم عليهم السلام من: أن الوقف بحسب ما يقفه سوقف، يقد
عليه (٣).

مسألة ١٨: إذا وقف على نفسه، ثم على أولاده، ثم على الفقراء والمساكين،
ثم يصح انوقف على نفسه. وفيه قول لشافعي (٤).
وقال أبو يوسف و سبي سبي، وابن شرملة: يصح وقفه على
نفسه (٥). وفيه قول ابن سريج، وأرسى (٦).
دليلنا: أن انوقف تمليك، ولا يصح أن يملك الإنسان نفسه ما هو ملك له

- (١) مجموع ١٥ ٣٣٩، ومعني لاس قدمه ٦ ٢٦، وشرح كبير ٦ ٢٦٢
(٢) مجموع ١٥ ٣٢٧، ومعني لاس قدمه ٦ ٢٦١، وشرح كبير ٦ ٢٦٣
(٣) بغير من لا حصرة عنه ٤ ١٧٦ (رد ١٢٨) حدث ١٦٢٠، وأهدب ٩ ١٢٩ حدث ٥٥٥
١، مجموع ١٥ ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣، ووجع ١ ٢٤٥، وشرح موجع ٣٠٣، ومعني لمج ٢ ٣٨١،
ومعني لاس قدمه ٦ ٢١٩، وكعدة لأح ١ ١٩٩، وشرح كبير ٦ ٢١٥، وأهدب المصنف في
هذه شرح فتح القدر ٥ ٥٦، والبحر الرخا ٥ ١٥٣
(٤) السلف ١ ٥٢٤، وهدب ٢ ١٣٥، وفتح الس ٥ ٣ ٥، والقدر المحدث ٢ ٣٧١، وسبيل
لحقائق ٣ ٣٢٨، وأبسط ١٢ ٤١ و ٤٦، وشرح فتح العدد ٥ ٥٦، وأهدب المصنف ٣ ٣٨١، وشرح فتح
العدد ٥ ٥٦، وحشية لشبي على سبيل لحقائق ٣ ٣٢٨، ومجموع ١٥ ٣٣٠، ومعني لاس قدمه
٦ ٢١٩، وشرح كبير ٦ ٢١٥، والبحر الرخا ٥ ١٥٣
(٥) أوردته أحمد بن سيمان البصري المعروف برسولي من ولاد بربر بن معام، ويعرف أيضاً
بصاحب نكاحي مات قبل اثنين وثلاثين سنة بعد موت لشافعي لاس هده ١٥
(٦) مجموع ١٥ ٣٢٧ و ٢٣، وكعدة لأحد ر ١ ١٩٩، وشرح فتح العدد ٥ ٥٦، والبحر الرخا
٥ ١٥٣، وفتح الباري ٥ ٤٠٣.

كالبيع، لأنه لا خلاف أنه لا يصح أن يبيع من نفسه.
وأيضاً صحة الوقف، حكم شرعي، وليس في الشرع مبدل على أن وقفه
على نفسه صحيح.

مسألة ١٩: إذا حكم الحاكم بصحة الوقف على نفسه، لم ينفذ الحكم،
ونقض حكمه.

وقال الشافعي: ينفذ حكمه، ولا يجوز نقضه، لأنها مسألة حثّ دية (١).
دليلاً: أن عبدنا أن الحق في واحد، ولا جهاد يصل في الأحكام، فلا يصح
هذا الحكم بالاجتهاد لئلا يطل، ووجب نقضه.

مسألة ٢٠: إذا بنى مسجداً، وأذن للناس، فمضوا فيه، أو عمل مقبرة وأذن
في الدفن فيها، فدفنوا فيه، ولم يقل أنه وقف، لم يزل ملكه. وبه قال
الشافعي (٢).

وقال أبو حنيفة: إذا صلوا فيه ودفنوا فيه زال ملكه (٣).
دليلاً: أن الأصل بقاء الملك، ورواه يفتح إلى دليل.
مسألة ٢١: إذا وقف مسجداً، ثم أنه حترت وحترت شجرة أو اعمرية، لم يعد
إلى ملكه. وبه قال الشافعي (٤).

(١) لم أر على هذا القول في مظان من كتب الشافعية وغيرها.

(٢) المجموع ٣٤١: ١٥، والوجيز ٢٤٥: ١، والسراج الوهاج ٣٠٣، ومعني المحتاج ٣٨٣: ٢، وشرح منيع
لغدير ٦٢٥.

(٣) كتاب ١٣٥: ٢٦، والمجموع ٣٤١: ١٢، وشرح منيع ٢٦٩: ٢، وشرح منيع ٥٢٤: ١، وشرح
منيع ٣٢٩: ٣، وشرح منيع ٣٤١: ١٢، وشرح منيع ٦٦٠: ٢، وشرح منيع ٦٢٥: ٥،
وشرح المعاني على الهداية المطبوع في هامش شرح فتح المبرور ٦٢٥.

(٤) المجموع ٣٦١: ٣٦، وشرح منيع ٣٦١: ٣٦، ومعني المحتاج ٣٩٢: ٢، وشرح منيع ٩، وشرح
منيع لغدير ٦٤٥: ٥.

دليلاً: أنه لا يمكن الانتفاع بهذه الخلة إلا على هذا الوجه، لأن الوجه الذي شرطه الواقف قد بطل، ولا يرجع عوده.

مسألة ٢٤: إذا وقف على بطون، فأكرى البطن الأول لوقف عشرين، وقرضوا الخمس سنين، فإن الاحارة تبطل في حق البطل الثاني، ولا تبطل في حق البطن الأول.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما مثل ما قلناه (١).

وإثاني لا تبطل، لأن الموت لا تبطل الاحارة (٢).

دليلاً: أنا قد دلت أن الموت يبطل لاجارة. وأيضاً فإننا نبين أنهم تصرفوا في حق معين، فيجب أن يكون تصرفهم باطلاً.

(١) مجموع ١٥: ١٨، ومعني المحتاج ٢: ٣٥٦، والمراج الوفاق: ٢٩٦، والمعني لاس ٥: ٦٠٠ - ٥١٠.
(٢) المجموع ١٥: ٨٨، ولو جاز ١: ٢٣٨ - ٢٣٩، شرح بهج ٢٩٦، وكذا به لأحد ١: ١٩٢، ومعني
محتاج ٢: ٣٥٦، والمعني لاس مذممة ٦: ٥٠ - ٥١.

كتاب الهبة

مسألة ١: هبة لا تترك إلا بالمخصص، ومن فسخ موهب الرجوع فيها، وكذلك لو هب عبده، ومهرته، وكذا ما بين حـ بـ، فإنه لا يملك، ومن لمطالبة به في الحال، وله قول في الصحة ثبوته، وعمره، وعنده، وأن عمره، ومن عباس، ومعاذ (١)، وأنس، وعائشة (٢)، ويعرفه غيره، وله قال الشافعي (٣).

وقال مالك: يبرأ ذلك كله من العقد، ولا ينقضي المخصص، ويتحل الحق بالتأجيل، ويلزم الأجل (٤).
وأما أبو حنيفة فقد وافقنا، فإنه لو كان في عمر يبرأ ويحق بالعقد (٥).

(١) هو معاذ بن جبل، تقدمت ترجمته فلاحظ.

(٢) السنن الكبرى ١٧٠:٦، والمعي لأين قدامة ٢٧٥:٦، وأ- ح الكبير ٢٧٧:٦، والمجموع ٣٧٠:١٥ و ٣٨١، وبداءة المجتهد ٣٢٤:٢.

(٣) مختصر عمر ٣٤، ومجموع ٥، ٣٦٠ و ٣٦٩، ومعر مختصر ٢، ٤، ٤، وسر + شرح ٣٠٨، وكذا راجع ١، ٢٠، وبداءة المجتهد ٣٢٤:٢، والمعي لأين قدامة ٢٧٤:٦، وشرح الكبير ٢٧٦:٦.

(٤) بداءة المجتهد ٣٢٤:٢، وخوهر الأكل ٢١١:٢، وحرسى ١٥٧، وسنن ٢، ٤٨، والمجموع ٣٦٠:١٥، والمعي لأين قدامة ٢٦٤:٦، وأ- ح الكبير ٢٧٦:٦، وبداءة المجتهد ٢٣:٦.

(٥) سنن ١٢، ٤٨، وسنن ١٥٢:١، وأ- ح ٢، ١٢، وبداءة المجتهد ٢٣:٦، وقته وأين هديه ٣٦٧:٤، وهديه المطبوع به من شرح لمع مقدس ١١٣، وسنن حرسى ١٥، والمجموع ٣٧٠:٥، وبداءة المجتهد ٣٢٤:٢، والمعي لأين قدامة ٢٧٤:٦، والشرح الكبير ٢٧٦:٦.

دليلاً: أنه إذا قبض منه صحح القبض، وخالف، ونسب على قوب من قال صحح بغير إذنه دليل.

مسألة ٣: هبة مخرج حاشره، سواء كان ثلث مكن قسمته ولا يمكن، وبه قول من عدها مباحة، ومحمد، وسحن، وشوهر، ودود، ومسنر عفا (١).

وقال أبو حنيفة: هبة مخرج في ثلث مكن قسمته ليس بخلوب، وخوشر، وأحمد، وب، ورجح، وعرفه بفتح، ومحمد بن عيسى، وأبو حنيفة (٢). وهبة لا تستحصل حصص من مدها، لأنه يسوي من مدها وم لا تسهم في موضوع حتى يقع فيه، أحمد على مخرج، مثل برش وعشره دليلاً: عموم الأحبار الواردة في جواز الهبة (٣).

ونصف لأصل حوره، وسبع يفتح في دليلاً، وروي عن أبي عبد الله السلام أنه اشترى سرواً من أربعة دراهم، وروى أبو أنس: «زني وأرجح» (٤).

المجموع ٣٠٠٠ مخرج مخرج ١١٥٠، شرح مخرج على هده، شرح مخرج مخرج ١١٥٠، والمجموع

٣٠٩ ١٥

(١) نسخة ٥٠٢، ومضى ١٤٩٩، مخرج محمد ٣٢٣٢، والمضي لاس مخرج ٢٨٥٦، وشرح الكبير ٢٨٤٦، والمجموع ٣٧٤٠١٥، والوحيد ٢٤٩٠، وتبين الحقائق ٩٣٥

(٢) نسخة ٥١٣٠١، وشرح فتح القدير ١٢٢٧، ولغاية لطيف بهامش شرح فتح القدير ١٢١٦، وشرح النهاية على مدونة بهامش شرح فتح القدير ١٢١٧، وتبين الحقائق ٩٣٥، وكرر الحقائق ٩٣٥، ومضى ١٤٩٩، والمجموع ٣٧٥١٥، وطلب ١٢١٢، والمضي لاس مقدمة ٢٨٥٦، وشرح الكبير ٢٨٤٦

(٣) الكافي ٣٠١، حديث ٢٤، وبهيب ١٥٢٩، حديث ٦٢٤، والاسم ١٠٧، حديث

٤٢٣ و ٤١

(٤) من أبي دود ٢٤٥٣، حديث ٣٣٣٦، ومن أبي ٢٨٤٦، ومن أبي ٢٩٠٢، ومسنر أحمد ٣٥٢٠٤، والسن الكبير ٣٣٠٢-٣٣، مع اختلاف مخرج

قوله عليه السلام: «وأرحح» هبة، وهو مشاع، فقد على صحة هبة المشاع.
وروى حار أن سبي عليه السلام، بشرى من رجل معبراً، فورد له
وأرحح (١).

وروى عن النبي عليه السلام أنه قال يوم حير: «ما لي منذ أفاء الله عليكم
إلا الخمس، والخمس مردود فيكم، فردو الخط والمخط، فإن العلون يكون
على أهله رأ يوم لقيامة، ودرأ وشار»، فقام رجل في سده كفة من شعر،
فقال: «أنا ما كنت في وسقي
عبد المطلب فهو لك» فقد: أما إذا سمعت ما ترى فلا أربى فيها وسدها (٢).
وكتب حصه لبي عليه السلام في الكفة مشاعاً، وقد على حوارها مشاعاً.
مسألة ٤: العمرى عند حائرة، ومعه يد قات رجل لغيره سمرك
هذه لدرمة حياتك، ومدة حياتي، أو نسكيت، أو جعلت لك هذه الدر
في حياتك، فإن هذه الألفاظ إذا أتى بواحدة منها وقصد قصد به العمرى،
ولم يسمي عمرى، وتسمى عندنا أيضاً سكي، وقد قول جمع القمها (٣).
وحكى عن قوم أنهم قالوا: عمرى عند حرة (٤).
دليلنا على ما ذكرناه: إجماع الفرقة وأحد رده (٥).

(١) السنن الكبرى ٣٢:٦ وفيه اختلاف يسير في اللفظ.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ١٨٤٢، ومجمع الزوائد ١٨٨:٦.

(٣) الام ٦٣:٤، والمجموع ٣٩٣، ٣٩٤، وكندة الاحبار ٢٢٢، ورواه به محمد ٣٢٦، ٣٢٧، والمجلد
١٦٤:٩، ونبذة السالك ٣٢٠٢، وعمدة لم رى ١٣، ١٧٨، وسعي لاس ٣٦٠، ٣٦١، وشرح
الكبير ٢٨٨:٦، وفتح الباري ٢٣٨.

(٤) لمجموع ٣٩٣، ٣٩٤، وفتح الباري ٢٣٨، وعمدة الباري ١٣، ١٧٨، والسيح لخر

وروى أبوهريرة أن لبي عبيد السلام قال: «العمري حائرة» (١).
وروى عبد الله بن محمد بن عقیل (٢)، عن محمد بن علي - ابن الحنفية -،
عن معاوية بن أبي سفيان، عن النبي عليه السلام أنه قال: «العمري حائرة
لأهلها» (٣).

وروى حارث بن أبي أسيد عن النبي عليه السلام قال: «العمري لمن وهت به» (٤).
وروى عروة، عن حارث بن أبي أسيد عن النبي عليه السلام قال: «من أعمر عمري فهي
له ولعقبه يرثها من يرثه من عقبه» (٥)، وهذا نص
مسألة ٥: إذا قال: أعمرتك ولعقبك. فالهذه عمري صحيحة، وعمرك
المعمر له المنفعة دون الرقبة.

فإن قال: أعمرتك. فإذا مات هو يعمود إليه، وإن قال: ولعقبك. فإذا
مات عقبه عاد إليه. وبه قال مالك، وأشافعي في القديم على قول
أبي إسحاق (٦)

(١) صحيح بخاري ٢١٦٣ ومصحح مسلم ١٢٤٨٣ حديث ٢٢ ومن سنن أبي داود ٢٧٧٦، ومسنن
عبد بن حنبل ٣٤٧٢، ومن سنن داود ٢٩٣٣ حديث ٣٥٤٨، وشرح معاني الآثار ٩٢،
والتلخيص الكبير ١٧٤٦.

(٢) أبو عبد الله محمد بن عقیل بن یحیی عن عبد الله بن محمد بن عقیل، أنه روى عن أبيه عن
عمر بن موسى عن عبد الله بن محمد بن عقیل، وعبد الله بن جعفر وحارث وغيرهم
عن عبد الله بن محمد بن عقیل عن النبي عليه السلام قال: «من أعمر عمري فهو له ولعقبه» (٣٥٤٨)،
ومسند الإمام أحمد ٢١٤١٢، وتهذيب التهذيب ١٣٦٦.

(٣) سنن الترمذي ٦٣٢٣ حديث ١٣٤٩، وشرح معاني الآثار ٩١٤٤.

(٤) صحيح بخاري ٢١٦٣ ومصحح مسلم ١٢٤٦٣ حديث ٢٥، ومن سنن أبي داود ٢٧٧٦، ومن
أبي داود ٢٩٤١٣ حديث ٣٥٥٠، وشرح معاني الآثار ٩٢.

(٥) صحيح مسلم ١٢٤٥٣، سنن أبي داود ٢٥٦٦، تهذيب التهذيب ١٣٦٦، ونجاشي ١٦٧٩.

(٦) مدونة محمد بن ٣٢٦٦، ولفظة بكري ٩١٦، وبلغة السالك ٣٢٢، وأسهل الحديث ٩٧٣.

وعندئذ قال: أعمرتك مدة حياتي. فانها له مدة حياته، فان مات العمر أولاً كان لورثته إلى أن يموت المعمر، فاذا مات بعد أبي ورثته، وإن مات المعمر أولاً بطل العمرى.

وقال الشافعي في الجديد: إذا جعلها عمرى لا تعود إليه، ولا إلى ورثته بحال. وبه قال أبو حنيفة (١).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٢).

وقال أبو الطيب لظري فوله لقدم أشبه بسنة. وقوله الحديد أقيس
مسأله ٦: إذا قال: أعمرتك. وأطلق، لم تصح العمري، وكان باطلاً.
وقال الشافعي في الحديد: يكون عمري صحيحة، ويكون له. فإذا مات
يكون لورثته (٣).

وقال في القديم: ان لعمرى تطل. كهي ههه (٤)، ووه قاب أوجيصة (٥).

وہ ماہ الذی کہتے ہیں، ۱۰ محرم - ۳۹۶ ہجری کے وہ ایام۔ ر ۲۰۲، یعنی دس ماہ

٣٣٦.٦ و ٣٣٨، وضع الباري ٢٣٩:٥، وعسله القا ي ١٧٨٠١٣.

١) شخص من ١٣١ و بعد ٥ ٣٩٦، ولد في ٢٢ و توفي في ٣٩٩٢، و لرح
 ٥ - ٣٠١، و عمدة القاري ١٧٨٦، و فتح الباري ٢٣٥، و ٢١٩٦، و معنى لأم

$\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

[illegible]

(۲) در عقیده افاده ۱۹۹۱ و ۱۹۹۲ (مجموعه سنجی) حدود ۶۵۰۳۰۰ و ۶۵۰۳۰۰ و ۶۵۰۳۰۰.

۱۱۰، حدیث ۸۷* و ۵۸۹، والامتنعار: ۱۰۳: ۱۰۳ حدیث ۳۹۶ و ۳۹۸.

(۳) مختصر نویسی ۳۱، ۳۱ و ۳۱ ۰ ۳۱ و ۳۱ به ۳۱، ۳۱ و ۳۱ معنی ۳۱، ۳۱ و ۳۱

[illegible]

لاير قدعة ٣٣٩:٦، والبحر الزخار ١٤٤:٥.

(١) بحمد: ٥، ٣٩، ٢٤٩؛ والسراج الزهر: ٣٠٨، ومعنى المحتج: ٣٩٨، وعمدة القارى

(٥) يظهر من المصادر اشارة اليها سابقا و... اليه المصنف نفس سره في لمائة اضافة برقم (٥٥)

وقول مالك: العمرى صحيحة، ويكون المنفعة له، فاد مات رحم (١).

وقال أبو سحاق في الشرح مثل قول مالك (٢).

فصارت المسألة على قولين:

أحدهما: تبطل كما قدمه. ولآخر: تصح.

دليلنا: أن هذه البقعة محملة، لأنه يجوز أن يرد به بليت ارقعة، ويجوز أن

يرد به مدة حياته، وإذا أحسنت ولم يعلم المرد وجب بطلاه، لأن لأصل بقاء المثلث.

مسألة ٧: إذا قال: أعمرتك على أنك إن ماتت ثبت رحم لي، كان هذا

صحيحاً عندنا، فإذا مات عاد إليه.

وللشافعي فيه قولان مثل المسألة الأولى سواء.

قل في الحديد: هي عمرى صحيحة. وقوله «على أنك إن ماتت أثبت»

يلعب هذا القوم، ويكون كما هو أطلاق.

والثاني: يبطل (٣).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٤).

وروي عن جابر أنه قال: إنما لعمرى لي حارها رسول الله أن يقول: هي

أن قوله بالصحة لا في البطلان ملاحظه.

(١) بداية المجلد ٢-٣٢٦، والمقدمة لكبرى ٦-١٠٠٠. ٣-٩٧، وأقرب المالك في هامش

نعمه للمالك ٢-٣٢، وخواهر الإكليل ٢-١٠٠٠. ٥-٣٩٥، وعملة الدرر ١٣-١٧٨.

(٢) أشاري فتح الباري ٢٣٩:٥، والمجموع ١٥-٣٩٤-٣٩٥. نحو من دون سنة

٣، انظر نقول في مجموع ١٥-٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٦، وشرح روح ٣-٨، ومعني المحتاج ٢-٣٩٨، والوجيز

١-٣٤٩، وعنده بحار ١٣-١٦٨. ومعني لا، هذه ٦-٣٣٩، ٣٣٩. اشرح كثر ٦-٢٨٩

٢٩٠، وكفاية الأحيار ٢٠٢:٢٠٢.

(٣) لك في ٣٣٦ حديث ٢١ و ٢٤ و ٣٨ و ٣٩، ومراعاة نسخة ٤-١٨٥ ١٨٦ حديث ٦٤٩ و

٦٥٢ ٦٥٣، والهديب ٩-١٢٩ حديث ٥٨٦ و ٥٩٤. ولا يصح ٤-١٠٣ حديث ٣٩٦ و ٤٠٠

و قد حارجه و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر أنصروا
مسكو مسكو ثم كملوا عسرة و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر
و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر

وروى جابر أن بني عبد شمس بن أبي معسر و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر
حبره أنصروا (١٢)

و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر
يكنى الذي حارجه و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر
للمرقب، وهذا تمليك في الحال.

مأله: ٩: د عني أنصروا و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر
عصا، سواء كان ذكورا أو أنثى و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر
ومالك، والشافعي، وأبو يوسف (٣).

و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر
أن بني عبد شمس بن أبي معسر و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر (٤)

دليلنا: أن بني عبد شمس بن أبي معسر و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر و قد روى أن بني عبد شمس بن أبي معسر

(١) من نسخة ٦٦٤، ومن نسخة ٣٢٢ و ٣٦٤، ومن نسخة ١٧٣٦ اختلاف في
بعض ألفاظه.

(٢) من أبي داود ٢٩٥٣ حديث ٣٥٥٨، ومن نسخة ٦٦٤، ومن نسخة ٦٣٤ حديث
١٣٥١.

(٣) موطأ ١٢ ٥٦، وندوة المحدث ٢ ٣٢٢، وخصر مري ١٣٤، وجميع ١٥ ٣٧١، وانباع
نوح ٣٠٨، ومعني المباح ١٢ ٤١١، ومعني لاس لامة ٦ ٣٠٢، والمعنى ٩ ١٤٣، وبل لأوطار
١١٠ و ١١٢.

(٤) المعنى لاس قدمه ٦ ٣٠١، والمعنى ٩ ١٤٣، وعنده لفاري ١٣ ١٤٦، وبل الأوطار
١١٢:٦.

عليهم السلام (١).

وروي عن عدي بن أبي صلي عن عبد الله بن وهب «سواء من أولادكم
في الغنم، ولو كتب مفضلاً أحد الغنم ذكراً» وهذا صحيح.

وروي عن علي بن سفيان عن بشر بن أبي رزيلة عن أبي بصير عن
غلاماً قال: «قلت لأمي عمرة بنت رواحة (٣) بنت رسول الله صلى الله عليه وآله
فأنت التي صلى الله عليه وآله فذكر ذلك له، فقال: «أنت ولد سواة؟»
فقال: نعم. قال: «فكيف أعطيتك من الغنم؟» فقال: «لا،
فقال: «هذا جور» (٤).

وروي: فاشهد على هذا غيري (٥).

وروي: «أنت سرك أن يكونوا بك في البر والظف سواة» قال: نعم
قال: «فاشهد على هذا غيري» (٦).

وروي: «أنت هم سرك من حق أن تعد سواة، كبرك أنت عليهم من
الحق أن يبروك» (٧).

وروي: «أنت سرك أن يكونوا بك في البر أياك

الغنم شري ٦٦٢ حديث ٢

(٢) السنن الكبرى ١٧٧٠٦، ومجمع الروايات ١٥٣

(٣) عمرة بنت ربيعة بن ثعلبة بن مرثد بن عكرمة، قال ابن الأثير: هي التي سألت زوجها بشير
أن يحب ابنها لعمدة بنت ربيعة، فعالت به، فاشهد على هذا رسول الله صلى الله عليه
(والله) وسلم من. أي آخر قصة، انظر مادة ٣٠٩

(٤) سنن الباقين ٢٦٠٦، وسنن أبي داود ٢٩٢٣ حديث ٣٥٤٢، والسنن الكبرى ١٧٧٠٦، وفتح
الباري ٢١٣٠٥ وفي بعضها: خلاف يسري في الغنم

(٥) صحيح مسلم ١٢٤٣٣ حديث ١٧، وسنن أبي داود ٢٩٢٣ حديث ٣٥٤٢

(٦) سنن ابن ماجه ٧٩٥٢ حديث ٢٣٧٥، وسنن أبي داود ٢٩٢٣ حديث ٣٥٩٢

(٧) سنن أبي داود ٢٩٢٣:٢ حديث ٣٥٤٢.

مسألة ١١: إدا وهب الرالد لولده وإن علا الوالد، أو الام لولدها وإن عسب، وقصوا إن كانوا كساراً، أو كانوا صغاراً لم يكس لها الرجوع فيه. وبه قال أبو حنيفة (١).

وقال أيضاً مثل ذلك في كل ذي رحم محرم ناسب، ليس له الرجوع فيما وهب به (٢). وكذلك في كل شخص لو كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى لم يجوز لأحدهما أن يزوج الآخر. وذلك من عم الرجل، وحاله، وأخيه، وأبيه (٣). وهذا عندنا مستحب، والواجب للولد فقط.

وقال الشافعي: لو وهب والواحدة أن يسترحما هبتها على كل حال من الولد وذوي الرحم، ذكرراً كان أو أنثى (٤).

وقال مالك: إن كان الولد قد تمتع بامته، مثل أن يكون قد روج ارجل سالمات الذي وهب له، لم يحل له الرجوع فيه. وإن كان لم يستمتع بعد، كان له الرجوع فيه (٥).

(١) لفظ ٢ - ١٢٢، وسقوط ١٢ ٤٩ و ٥٤ و ٥٥، وعمدة به ي ١٣ ١٤٣، وسنن الحنفين ٥ ٩٥، وأخلى ٩: ١٢٧.

(٢) الباب ٢ ١٢٤، وسقوط ١٢ ٤٩، وبدائع المحقق ٦ ١٣٢، وعمدة به ي ١٣ ١٤٣، وأخذه ٧ ١٣١، وسنن الحنفين ٥: ١٠١، والمجموع ١٥: ٣٨٣.

(٣) الباب ٢ ١٢٤، وسقوط ١٢ ٦، وعمدة المصنف بما مش شرح فتح المدير ٦ ١٣٤، وعمدة الفري ١٣ ١٤٣، وأخذه ١ ١٥٥، وسنن الحنفين ١ ١٥٥.

(٤) مختصر المزني ١٣٤، ولوحده ١ ٢٤٩ - ٢٥٠، وكفاهه الإحبار ١ ٢٠١، والمجموع ١٥: ٣٨٢، ٣٨٤، وسراج موهج ٣٠٨، ومعني المحقق ٢ ١٠١، وعمدة الفري ١٣ ١٤٣، وبدائع المحقق ٦ ١٣٢، وفتح الباري ٥: ٢١٥.

(٥) بداية المجتهد ٢ ٣٢٧، وملحة السالك ٢ ٣١٧، وأخلى ٩ ١٢٧، وأسهل المدارك ٣ ٨٩، وفتح الرحم ٢ ١٥٧، والخروشي ٧ ١١٣ - ١١٤، وجواهر الأكفيل ٢ ٢١٥، وعمدة نقاري ١٣ ١٤٣، وفتح باري ٥ ٢١٥.

دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم (١).

وأيضاً قوله - عليه السلام -: «العائد في هبته كالعائد في قبته» (٢) يدل عليه أيضاً، لأنّ النقيء حراماً بلا خلاف.

مسألة ١٢: يد وهب لأحس وقصه، أو لذي رحم غير لوهب، كان له الرجوع فيه، وبكره الرجوع في أهله لدى رحمه.

وقال أبو حنيفة: يجوز له الرجوع فيما بهت لأحس، وكل قريب إذا لم يثد رحم محرم منه نسب، - على ما مضى من تفسيره - وأحرى الروحنة بحري الرحم محرم نسب. وقد إذا وهب أحد لروحين للآخر، لم يكن لوهب الرجوع فيها (٣).

وقد روى ذلك قوم من أصحابنا في لروح (٤).

وقال شافعي: إذا وهب لعبد أو لغيره وقص لزم، ولا رجوع له بعد ذلك فيها (٥).

دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم (٦).

(١) تهذيب ١٥٧٩ حديث ٦٤٦، والاسم ١٠٦٤ حديث ٤١٢ وعرفه بعد نسخة من عمومه في باب الهبة فلاحظ.

(٢) صحيح مسلم ١٢٤١٣ حديث ٧، وصحيح البخاري ٢٠٧٣، ومسنن أبي داود ٢٩١٣ حديث ٣٥٣٨، ومسنن ابن ماجه ١٩٧٢ حديث ٢٣٨٥، ومسنن ترمذي ٨٠٦.

(٣) مسند ١٢٥٠-١٢٤٢، وعمدة القاري ١٣١٣، وفتح - ج ٥، ٢١٦، وشرح فتح البدر ١٣٠٧، والفتاوى هندية ٣٨٦:٤-٣٨٧، ولها ١٣٠٧ و١٣٤٤، وشرح العتبة على الهداية بياض شرح فتح القدير ١٣٠٧، ومسنن الحقائق ١٨٠٥ و١٨٠٦، وأعلى ١٢٧:٩.

(٤) الكافي ٣٠٧:٧ حديث ٣، وتهذيب ١٥٢٩ حديث ٦٢٤، والاسم ١١٠٤:٤ حديث ٤٢٣.

(٥) المجموع ٣٨١:١٥-٣٨٢، وكفاية الأحيار ٢٠١١، والوجيز ٢٤٩:١، والراجح الوهب: ٣٠٩، ومعني المحتاج ٤٠٤:٢، ونكفي لأبى قدامة ٣٢٨.

(٦) انظرها في تهذيب ١٥٢٩ (باب النحل وعده) حديث ٦٣٥ و٦٤٣ وعرفه، والاسم ١٧٤:١ (باب الهبة المفوضة) حديث ٤١٤ وعبرها.

وروى أنهريرة، عن النبي عليه السلام أنه قال: «الواهب أحق بهته مالم يشب منها» (١).

وروى عن علي عليه السلام أنه قال: «الرحل أحق بهته مالم يشب منها» (٢).

وروي مثل ذلك عن عمر (٣)، وفصالة بن عبيد (٤) (٥).

مسألة ١٣: الهات على ثلاثة أضرب: هة لمن فوقه، وهة لمن دونه، وهة لمن هو مثله. وكلها يقتضي عدل الثواب.

وقال جميع الفقهاء: إنها إذا كانت لمن فوقه، أو لمن هو مثله لا تقتضي الثواب (٦)، وإذا كانت لمن هو دونه اختصموا، فقال أبو حنيفة: لا تقتضي الثواب (٧). وبه قال الشافعي في أحد قويه في الجديد (٨)، ونص عليه في الشفعة (٩)، وقال في القول الآخر: وهو قوله القديم: أنها تقتضي لثواب (١٠).

(١) سنن ابن ماجه ٧٩٨:٢ حديث ٢٣٨٧، ومعنى الدارقطني ٤٤:٣ حديث ١٨٩.

(٢) سنن الدارقطني ٤٤:٣ حديث ١٨٣، وشرح معاني الآثار ١: ٨٢، والمغني ١: ١٢٩.

(٣) شرح معاني الآثار ١: ٨١-٨٢، والمغني ١: ١٢٩.

(٤) نصه: من عبيد من قد من نفسه، أبو محمد الأنصاري ولاء معذويه انعموا وعصاه دمشق واستخلصه على دمشق دعاء عبد الله (٥٣) وابن (٦٦) القريظي ١: ٢٦٥.

(٥) شرح معاني الآثار ١: ٨٢، والمغني ١: ١٢٩.

(٦) يعني لاس قدمه ٦: ٣٣١، والشرح الوهاب ٣: ٩، ومعنى المحتاج ٢: ٤٠٤، والوجيز ١: ٢٥٠، وفتح الباري ٥: ٢١٠، وشمعة القاري ١٣: ١٤١.

(٧) المبسوط ١٢: ٥٤١، وشمعة القاري ١٣: ١٤١، وفتح الباري ٥: ٢١٠، والمعني لاس قدمه ٦: ٣٣١.

(٨) الوجيز ١: ٢٥٠، ومعنى المحتاج ٢: ٤٠٤، والشرح الوهاب ٣: ٩، والمعني لاس قدمه ٦: ٣٣١، وشمعة القاري ١٣: ١٤١، وفتح الباري ٥: ٢١٠.

(٩) انظر الام ٣: ٤٦٣.

(١٠) معاني الآثار ١: ٢٥٠، وشرح الوهاب ٣: ٩، ومعنى المحتاج ٢: ٤٠٤، والمعني لاس قدمه ٦: ٣٣١، وفتح الباري ٥: ٢١٠، وشمعة القاري ١٣: ١٤١.

وبه قال مالك (١).

دليلاً: عموم الأخبار التي رواها أصحابنا «أن الهبة تقتضي الثواب» (٢)
ولم يخصوا فيها نوعاً دون نوع، وقد ذكرناها في لكتاب الكبير.
وروى ثويرة، عن النبي عليه السلام، أنه قال: «ابواب أحق هبته ما لم
يثبت منها» (٣)، فثبت للوهب حق الرجوع قبل أن يثبت، وأسقط حقه من
الرجوع بالثواب، وجعله ثواباً على الحقيقة.
وروي عن عائشة، أنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يفضل
المهدية ويثيب عليها (٤).

وهو قول علي بن عبيد لسلام، وعمر، وفضالة بن عبيد.
وروي عن علي بن عبيد لسلام أنه قال: «من وهب هبة يرحونواها فهي ردة
على صاحبها ما لم يثبت عليها» (٥).
وروي مثله عن عمر (٦).

وروي: أن رجلاً خصمى إلى فصانة بن عبيد، فهدى أحدهما؛ وهب هبة
مدى قدم شئ عبيد، فهدى له رداء عبيد، فهدى له رداء عبيد (٦). وعرفتم به عبيد.

(١) مهمل ٢، ٧٥٤، وفتح رجم ٢، ١٥١، وجرس ١١١، وفتح رجم ٦، ٣٣١، وعبد
نقاري ١٣، ١٤١.

(٢) انظره في التلخيص ١٥٢، ٩ (باب الحل والهبة).

(٣) سنن أبي داود ٩، ١٢٤، سنن أبي حنيفة ٢، ٢٣، سنن أبي يونس ٢، ٢٢٢، سنن أبي
المرثد ٢، ٢٢٢.

(٤) صحيح البخاري ٢، ٢٠٦، والسنن الكبير ٦، ١٨٠.

(٥) انظر بدائع الصنائع ٦، ١٢.

(٦) المصنف بعد انوار ٩، ٥٠، سنن أبي داود ٢، ١٥٤، حديث ٤٢، شرح معاني الآثار ٦، ١٢٨، والسنن الكبير ٦، ١٨١-١٨٢، سنن أبي يونس ٢، ٢٢٢، وفتح رجم ٦، ٣٣١.

(٧) ٣٣١، ٦، والكافي في فقه آل البيت ٦، ١٢٨.

(٧) شرح معاني الآثار ٤، ١٢، وفتح رجم ٦، ١٢٨، وفتح رجم ٦، ٣٣١.

مسألة ٩٤: إذا نسب إن أهنة تقتضي ثواب، فلا يجوز إن يطلق، أو
شترط الثواب، فإن أطلق في ثواب يقتضي منه، فإنه يعسر ثواب مثله على
ما جرت به العادة.

وبسبب في ثلاثة أقوال، عن قوله أنها يقتضي ثواب.

أحدها: مثل مقدمة (١)، وشي شبه حتى يرعى الواهب (٢).

وثلث: شبه بمقدرة لغة أو مثلها (٣).

دليلاً أن أصل الثواب إنما أنشأه في أهنة بالددة، فكذلك مقدرها وإن
قد أنه لا مقدار فيها أصلاً، وإنما هي ما يثبت عنها فلسلاً كان أو كثيراً كان
قوياً، لعموم الأخبار وإطلاقها (٤).

مسألة ٩٥: إذا شرط الثواب، وإن كان مجهولاً صح، لأنه وافق ما يقتضيه
لا خلاف. وإن كان معلوماً كان أيضاً صحيحاً، لأنه لا مانع من مده.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: يصح، لأنه إذا صح مع الجهل، فعلم أولي

والثاني: لا يصح (٥).

(١) مجموع ١٥: ٣٨٩، والشرح الوهاب ٣٠٩، ومعنى الجرح ٢: ٤٤٤، والجرح ١: ٢٥٠.

(٢) المجموع ٥: ٣٨٩، والجرح ١: ٢٥٠.

(٣) المجموع ١٥: ٣٨٩، والجرح ١: ٢٥٠، ومعنى الجرح ٢: ٤٤٤، والشرح الوهاب ٣٠٩، وفتح لاري ٢١٥.

(٤) بكري ٣٢١: ١٣٤٣، ومبدئ ٩: ١٥٢، وحل وجهه، ولا سيما ٤: ١٠٧، (رب
هبة المقبوضة).

(٥) الأم ١٤: ١٠٦٣، ومجموع ١٥: ٣٨٩، والجرح ١: ٢٥٠، والشرح الوهاب ٣٠٩-٣١٠.

ومعنى الجرح ٢: ٢٠٤، ومعنى الجرح ١: ٢٥٠، ومعنى الجرح ٢: ٣٣٢، وفتح لاري ٢١٥،
والهملى ١١٩: ٩٤٠٣، وسبل السلام ٦٤٠: ٩٤٠٣.

دليلاً: قوله عليه السلام «(الموهوب له مكرهه)» (١) ٥٩ يقتضئ

وأيضاً الأصل جوازاً، ومع صحيح ابن عباس.

مسألة ١٦: يد تملك موهوب في يد موهوب به، ظل لتوابعه، ولا يرجع

عليه مثله، ولا قيمته.

ولشافعي فيه وجهان:

أحدهما: من ماله ماله. والآخر، يرجع عليه بنفسه (٢).

دليلاً: أن سلفه يقتصد بغيره في ماله موهوب له، ولم يحصل في ماله

لا يرجع به عليه.

وأما الأصل براءة الموهوب، وحبس ماله حتى لا يرجع

مسألة ١٧: إذا وهب ثوباً لغيره من ماله موهوب له، فرجوعه في نفسه كرجوعه عن

مدهبه، ورجوعه على مدهبه استعفي (٣). فتصرفه موهوب به. لا يمكن موهب

الرجوع فيه.

ولشافعي فيه قولان: إن كان المصنف ماله موهوباً له، كان موهب

شريكاً للموهوب له بمدر نفسه، وإن كان مقتصد بماله موهوباً له، كان مقتصد بماله موهوباً له.

وثبت لموهب نفسه ماله، ولا حق للموهوب له فيه.

دليلاً: إجماع المصنف، وأما رجوعه على ماله، فلا يصرف موهوب له في ماله.

(١) تهذيب ٣٦١٧ حديث ١٥٠٣، والأصح ٣٢٢٣ حديث ١٣٥ ومع ابن عباس ٣١٤.

والشرح كذا ٣٨٦، والمحض ٤١٢٣، وقوله «(الموهوب له مكرهه)» (١) ٥٩ يقتضئ

(٢) مجموع ٥، ٣٨٦، ومعه ٢٥٠، ومع ابن عباس ٣٢٢٣، ومع ابن عباس ٣٢٢٣.

(٣) مختصر بري ١٣٤، ومعه ٣١٢، وقوله «(الموهوب له مكرهه)» (١) ٥٩ يقتضئ

الموهوب له ٣٨٦.

(٤) المجموع ١٥، ٣٧٥، ومع ابن عباس ٣٢٢، ومع ابن عباس ٣٢٢، ومع ابن عباس ٣٢٢.

والشرح الكبير ٣٠٦:٦.

ويجوز هبته ورهته، ولا يلزمان، لا ما عصى.

وللشافعي فيه ثلاثة أوجه:

أحدها. يصح بيعه من غيره، ويصح هبته وتلزم الهبة بنفس العقد، ولا يشترط انقبض في لزومها، ولا يصح رهنه، لأنه لا يبرئ المالك (١).

والثاني. أنه يصح البيع والهبة ولا يلزم أهية لا بالقبض، ويصح الرهن ولا يسرم إلا ما عصى (٢). وهذا مثل قولنا.

و ثالث. لا يصح بيعه ولا هبته، ولا رهنه لأنه غير مقدور على تسليمه، فهو كالطير في الهواء (٣).

دليلاً: جمع الشقة عن حور. بيع انديون، ولا مانع منع من هبه ولا رهنه وعموم الأحبار يقتضي جوارهما (٤).

مسألة ٢١: يد وهب في مرضه الخوف شيئاً وأقصيه، ثم مات، من صحبها من قال: رمت هبه في جمع الموهوب، ولم يكن لورثة فيه شيء (٥). ومنهم من قال: يسرم في الثلث، وبطل فيما راد عليه (٦)، ومنه قال جميع

(١) المجموع ٢٠٦: ١٣، وكفاية الأخيار ٢٠٦: ١، والسراج الوهاج: ٢١٢ و ٣٠٨، ومعني المحتاج ٧١: ٢ و ٤١١، والمعني لابن قدامة ٢٩١: ٦، وصلة الف ١٣ و ١٦٠، وفتح الباري ٢٢٤: ٥.

(٢) المجموع ٢٠٦: ١٣ و ٣٧٠: ١٥ و ٣٨٠، وكفاية الأخيار ٢٠٦: ١، والسراج الوهاج: ٣٠٨، وصلة الف ١٣ و ١٦٠، وفتح الباري ٢٢٤: ٥، ومعني المحتاج ٢٩١: ٦.

(٣) المجموع ٢٠٦: ١٣ و ٢٠٥، والسراج الوهاج ٣٠٢ و ٣٠٨، وفتح الباري ٢٢٤: ٥، وكفاية الأخيار ٢٠٦: ١، وصلة الف ١٣ و ١٦٠، وفتح الباري ٢٢٤: ٥، والمعني لابن قدامة ٢٩١: ٦.

(٤) الدرر ٣٦١: ١، والتهذيب ١٥٢: ٩ (ب) حل وصلة.

(٥) من قال: يده اندهه شيخنا في نسخة ١٠٩، والرد المرتضى علم الهدى في الانتصار: ٢٢٤، ومن رده في نسخة أخرى: جميع نسخها ٦٣، ومن أخرجه عن غير مؤلف من

دريس خلي ربهوال الله تعالى عليهم أجمعين في السراج ٣٨٢.

(٦) ومنه من حمله على حمله في نسخة أخرى ٢٩، من كتب هبه فراجع.

لعمري (١).

دلتنا على الأول: 'أحد الطائفة المروية في هذا السب (٢)، وأرجو أن يكون هو الحجة في هذه المسألة.

(١) مجموع ٤٤٩ و عدد محب ٣٢٢ و مني ١٢٦ و ١٥٢٦ و ٣٥٦

١ = ٤ - ١٧ و ٢٣٦٧

(٢) يظهر في ذلك في ٧، ٧ (أ) إلى حد كبير، بل أحياناً أنه قد ورد في ١٣٨ (٢) يظهر في ذلك في ٧، ٧ (أ) إلى حد كبير، بل أحياناً أنه قد ورد في ١٣٨

حديث ٤٨١، والتهذيب ٩: ١٩٠، حديث ٨٦٤، والإسيف ٤: ١٢١، حديث ٤٦١

كتاب اللقطة

مسألة ١: اللَّقْطَةُ عَلَى ضَرِيَيْنِ: لِقْطَةُ الْحَرَمِ، وَلِقْطَةُ غَيْرِ الْحَرَمِ. فَلِقْطَةُ الْحَرَمِ
مَسْجُوءٌ اخْتِلَافٌ فِيهِ، وَلِقْطَةُ غَيْرِ الْحَرَمِ يَعْزُقُهَا سِتَّةٌ، ثُمَّ هُوَ مَعْتَرِبٌ بَعْدَ السَّنَةِ بَيْنَ
ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

بَيْنَ أَنْ يَحْفَظَهَا عَلَى صَاحِبِهَا.

وَبَيْنَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ صَدَقَةً لَمْ يَرِصْ صَاحِبُهَا.

وَبَيْنَ أَنْ يَتِمَّ كَيْفُهَا، وَيُنْصَرَفَ فِيهِ، وَعَسَى ضَمَامٌ إِذَا حَذَّ صَاحِبُهَا، سَوَاءٌ
كَانَ عَسَاً أَوْ فَقِيرًا، أَوْ مِمَّنْ نَحَلَ لَهُ الصَّدَقَةَ، أَوْ مِمَّنْ لَا تَحِلُّ لَهُ لَصَدَقَةٌ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا كُنَّ مَعْدُ سِتَّةً هُوَ بِالْحِسَابِ بَيْنَ أَنْ يَحْفَظَهَا عَلَى
صَاحِبِهَا، وَبَيْنَ أَنْ يَتِمَّ كَيْفُهَا، وَيَصْنُفَ ثَمَنُهَا بِالنَّحْلِ إِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ، أَوْ
الْقِسْمَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ، سَوَاءٌ كَانَ عَسَاً أَوْ فَقِيرًا، أَوْ مِمَّنْ نَحَلَ لَهُ الصَّدَقَةَ، أَوْ
مِمَّنْ لَا تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ (١).

وَقَالَ أَبُو حَسَنَةَ، فِي السَّمِيرِ وَقَبْلَ حَوْلٍ لِحَوْلٍ مِثْلَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ. وَإِنْ كَانَ
بَعْدَ الْحَوْلِ، فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ فَقِيرًا أَوْ عَسَاً، فَإِنْ كَانَ فَقِيرًا، فَهُوَ مَعْتَرِبٌ
الْثَلَاثَةَ لِأَشْيَاءَ فِي ذِكْرِهِ: أَحَدُهَا، سَوَاءٌ مِنَ الْحَقِطِ عَلَى صَاحِبِهَا، أَوْ أَكَلَهَا، أَوْ

(١) الإمام ٤٦٥ - ٦٦٠ هـ، مختصر مكي ١٣٥، ومجموع ٢٦٣ - ١٥، والسراج الموضح ٣١٣. وكافية
لأخبار ٤٢ - ٥٠. وسنن ١١ - ٧٥٥. وسنن ٢ - ٥٨٥. وبتلغ النبذ ٦ - ٢٠٢. ومعني لاس
عدامة ٣٩٢٦، وبداية المجد ٣٠١٥٣.

التصدق بها مع شرط الضمان إن لم يرض. وإن كان غساً فهو محترى شئب:
بين أن يحفظها على صاحبها، وبين أن يتصدق بها على صاحبها بشرط لصون،
وليس له أن يأكلها على كل حال (١).

وقال مالك: يجوز لنفي أن يأكلها، ولا يجوز لمفقير أكلها (٢)، بعكس
ماقاله أبوحنيفة.

دليلاً: إجماع الفرق وأحاديثهم، وهي أكثر من أن تحصى (٣).

وروى أبوهريرة: أن النبي عليه السلام قال: «لا تحس نفقة، من تنفقها
فليتصدق بها» (٤).

وهذا أمر يدل على بطلان قوله: أن لصدقة لا تجوز.

وروى أبي بن كعب، قال: وجدت صرة فيها مئة دينار - وروى ثمالون.
فأثبت النبي عليه السلام بها، فقال: «اعرف عددها ووكائها، ثم عرفها سنة».
قال فحنت اليه السنة الثانية فقال: «عرفها»، فحنت اليه السنة الثالثة،
فقال: «استمتع بها» (٥).

(١) السنن ٢: ٥٨٩، واللمب ٢: ١٥٧ و ١٦٠، والمبسوط ٦: ١١١ - ٧، وعمدة القاري ١٢: ٢٦٧،
والهداية المطبوع بها مشرح فتح القدير ٤: ٤٣٢، ورسن الحقائق ٣: ٣٠٧، وبداية العهد ٢: ٣٠١،
والمجموع ١٥: ٢٦٣، والمعنى لاس قدمه ٦: ٣٩٢.

(٢) بداية العهد ٢: ٣٠١، وفتح راجم ٢: ١٦٢، نفقة - ص ٢: ٣٢٤، وسهل مد ٣: ٥٧، ويعني
لاس قدمه ٦: ٣٩٢، والسف ٢: ٥٨٥.

(٣) انظرها في لكالي ٥: ١٣١ (رب النفقة - ص ٤)، وبهتدب ٦: ٣١٩ - ص ٩٤ (نفقة - ص ٤)،
والاستبصار ٣: ٦٧ (باب النفقة).

(٤) روى ابن خزيمة في المس ٦: ٢٦٦ عن أبي هريرة - ص ١١١ (رب النفقة - ص ٤) عنه وأنه وسف عن
نفقة - ص ٤ (الاحي - ص ٤) عن عبد الله بن عمرو - ص ٤ (رب النفقة - ص ٤) عنه وأنه وسف عن
فليتصدق به فإن جاءه ليخبره بين الأحرار - ص ٤.

أقول: ومعه عن - ص ٤ (رب النفقة - ص ٤) عن عبد الله بن عمرو - ص ٤.

(٥) صحيح البخاري ٣: ١٦٦، وصحيح مسلم ٣: ١٣٥، حديث ٦٢٣، ورسن أبي داود ٢: ١٣٤.

كلما تمتع من الباء فليس لأحد أخذه. ٥٧٩

وهذا يدل على جواز الاستمتاع بالأكل والبيع وأهنة، بخلاف ما يقول
أنوحينة في الغني لأن أياً كان غنياً.

مسألة ٢: كتب تمتع من الال، ولعم، والسعاب، والحمير فليس لأحد
أخذه. وبه قال الشافعي (١).

وقال أنوحينة: من وحده له أخذه، مثل من رخص من لعم (٢).

دليلنا: أن جواز ذلك يحتاج إلى دليل.

وأيضاً: روى عن أبي عبد الله السلام أنه قال: من سألني عن
الال اصول - فقال: «ما انت وه» معها حد وه وسفوها (٣)، يعني حقها
وكرشها.

مسألة ٣: روى أصحابنا أن أحد اللعطة مكروه (٤)، وبه قال
مالك (٥).

حديث ١٧٠٩، وسنن ابن ماجة ٨٣٧: ٢، حديث ٢٥٠٦، ومصنف عبدالرزاق ١٣٤: ١٠، حديث
١٨٦١٥، وفي جميع باختلاف يسمي اللفظ.

١. لأ. ٢. ٦. ومبصر سني ١٣٥، ومبصر ٢٧٤: ١٥، ومبصر ٢٥٢، وكندة ربحار ٢، ٧،
١. لمبصر ٢٧٢، وسني (١) ٣٦٦، ٦، شرح كبير ٣٤٩ - ٣٥٠، وعمدة القاري
٢٦٠: ١٢

(٢) مبصر ٢٧٢، وعمدة ١٢، ٢٦، وروى أصحابنا في هـ من روى أخذه ٣٨٩،
وعمدة ٢٧٢، وسنن ١٥٩: ٢، وشرح فتح صدي ٤٢٨، وسني (١) ٣٦٦،
٣٩٦: ٦، ومبصر ٢٧٢، والشرح الكبير ٦: ٣٥

(٣) صحيح سني ٦٦٣، وصحيح مسلم ١٣٤٨: ٣، ومبصر ٧٥٠: ٢، حديث ٤٤٦،
سني سني ٦٥٦: ٣، حديث ١٣٦٢، ومبصر ١٠٠: ١٠، حديث ١٨٦: ١، و
١٨٦: ٢، والسنن الكبرى ١٨٩: ٦، والاحسان سني صحيح ابن حبان ١٩٦: ٧، حديث ٤٨٦٩.

(٤) سني ٣٩٦: ٦، حديث ١٦٥، ١٦٦، ولا مبصر ٦٨٣: ٢٢٩

(٥) سني ٢٩٩: ٢، وحي ٣، وحي ٢١٨: ٢، وعمدة ١٨٠: ٢، وسني ١٨٠: ٢، وحي
٢٩٦: ٨، وحي الزحارة ٢٧٨: ٥، وسنن السلام ٩٤٨: ٣ - ٩٤٩.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: يجب عليه أحدهما إذا كان أمداً، وعرف صاحبه.

والآخر: لا يجب، غير أنه مستحب (١). وإن كان غير أمين لا يجوز له أحدهما

على حال، لأنها فدية، ولا يؤتمن غير أمين.

دليلنا: الأحبار التي روي أنها أصح ما، فاهم روي: «أن الداس كنهم لو

تركوها لجاء صاحبها وأخذها» (٢).

وروي عن ابن عمر أنه قال: «دع خبره سره» ٣

وأيضاً فإن مثل لعين، وأحدهما لا يجوز إلا نادراً.

مسألة ٤: يسحب من وجد البقرة أن يشهد عليها.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه.

والآخر: أنه يجب عليه الإشهاد (٤).

وقال أبو حنيفة: إن أشهد فانه يكون أمداً، وإن لم يشهد يكون مضموناً

عليه في يده (٥).

مجموع ١٥ و ٢٥ و ٢٦٥، ومختصر ترمذ ١٣٥ و ١٠٦ و ٢٥١، ومعني مجمع ٤٠٦ و ٤٠٧.

والشرح ١٠٦ و ٣١٠، وكفاية (أخبار) ٣٢ و ٢٩٠، ومعني ٢٦٦ و ٢٦٧.

لأن مداه ٦ و ٣٤٧، وعمدة ١٢ و ١٨٠، وبحر ١٥ و ٢١٦، وسبل ٣ و ٩٤٩.

(٢) روي الشيخ أبو الفتح في مسنده في مسنده ٢٩٠ حديث ١١٦٦ بسند عم الصادق عنه شلاً

قد لا يرضى بها قال من تركوها جاء صاحب حتى يأخذها

(٣) لم ألق على الحديث في الكتب النورة بعد.

(٤) مختصر الترمذ ١٣٥، والمجموع ٢٥٨: ١٥ والوحي ٢٥١ و ٢٥٢، ومعني المحتاج ٤٠٧: ٢، والمراج لوهاج

٣١٠، وكفاية الأخيار ٣: ٢، وبداية المجتهد ٣: ٢، والشرح الكبير ٣: ٨٧، والبحر الزمهر

٢٨١: ٥، وسبل السلام ٩٥١: ٣.

(٥) للباب ١ و ١٥٦، وأبسط ١١٠: ١٢، وعمدة نقاري ١٢ و ٢٦٨، وسدع لصانع ٦ و ٢٠١.

دليلاً: أنه لا دليل على كونه مضموناً عليه، والأصل براءة النعمة. ولا دليل أيضاً على وجوب الاشهاد، واستحبابه مجتمع عليه.

مسألة ٥: إذا عرفها سنة، وأكلها بعد ذلك كان صامماً، إن كان لها مثل يضمن مثلاً، وإن لم يكن لها مثل فبإسامة، وبه قال جمع اعقهاء، وأهل العلم (١).

وذهب قوم من أهل لطاهر: دود وغيره. إلى أنه إن أكلها بعد الخول لا يضمن، ولا يلزمه ردّ لث، ولا القيمة (٢).

دليلاً: إجماع المرقّة وأحاديثهم (٣).

وروى عنه من يسار، عن علي عليه السلام أنه وجد ديناراً فأمّره النبي عليه السلام أن يأكله، ثم جاء صاحبه فأمّره أن يعمره (٤)، وهذا نص.

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن النبي عليه السلام: «قال اعرف عفاصها (٥) ووكائها ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا فشئت - ثم قال - فإن جاء صاحبها يوماً من الدهر فذها» (٦). وهذا نص.

وبين الحديث ٣ ٣٠٢، وهداية المصنوع ٣٠٢، شرح فتح التعبير ١٢٣ - ١٢٤، وهداية محمد

٣ ٣٢، والمجموع ١٥ ٢٥٨، والفردوى هدية ٢ ٢٩١، وشرح الكبير ٦ ٣٨٧.

(١) المجموع ١٥ ٢٦٦، وكفاية لأخبار ٢ ٥٠، وهداية محمد ٢ ٣٠١، وهداية ٢ ١٥٧، وفيه ري

٨١ ٥، وهداية القاري ١٢ ٢٧٢ - ٢٧٣، ومعنى لسان عدائه ٦ ٣٦٦، وأشرح الكبير ٦ ٣٩١.

(٢) نفس ١ ٢٥٧، والمجموع ١٥ ٢٦٦ و ٢٧٥، ومعنى لسان عدائه ٦ ٣٦٦، وأشرح الكبير ٦ ٣٩١،

وعنده المصنف ١٢ ٢٧٣، وفتح مبرق ٥ ٨٤، وهداية محمد ٢ ٣١٢.

(٣) التهذيب ٦ ٣٩٦: حديث ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٤.

(٤) سنن الكبرى ٦ ١٨٧، وذكر عبد البر في حديثه في المصنف ١ ٤٢١، وفيه ١٨٦٣٧.

(٥) الفحص ورد له في الحديث، وفي نسخة، من حديثه، وعبره، وبعد من نصاً عليه، فيكون على رأس القارورة.

(٦) صحيح بخاري ٣ ١٦٣، ولسن الكبرى ٦ ١٩٢، وصحيح مسلم ٣ ٣٤٦، ٣ ٣٤٩، حديث

ومالك يقول: لا يعرفها أصلاً (١).

وأبو حنيفة يقول: يعرفها أقل من ستة (٢).

دليلاً: إجماع العمرة وأحد درهم (٣).

وروى حارس عن عبد الله: أن النبي عليه السلام رخص في العصاة والسوط،
والخيل وشبهها يلتقطها ويستعملها (٤).

وروى: أن ابن عمر رأى كسرة في الطريق. وكان معه علام، فأخذها
ومسحها وأكدها، فقال: ما صنعت؟ فأخبره بما صنع، فقال: أنت حر، إني
أستحي أن أسمع من هو معذور به، لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
يقول: من رأى كسرة فأخذها، وأكرمها ومسحها، وأكدها عقر الله له ما تقدم
من ذنبه (٥).

وروى عن عائشة أنها قالت: لا بأس بما دون الدرهم أن يستفح به (٦).

مسألة ٨: بعد إذا وجد عضة، حار له أن يلتقطها.

ولشافعي فيه قولان:

(١) سنده محمد ٣٠٣:٢، ودونه بكرى ٢٦٦:٦، وعرضي ١٢٤:٦، ونعي زاهر قدامة ٦:٣٥،

وشرح الكبير ٣٤٨:٦.

(٢) سنن ٥٨٦:٢، وسنن ١٥٧:٢، والمبسوط ٣٠١:١، وبنائع الصنائع ٢٠٢:٦، وصلة القاري

٢٦٦:١٢، وتبيين الحقائق ٣٠٢-٣٠٣، وفتح الباري ٩٢:٥، والمغلي ٢٦٤:٨، والمغني لابن

قدامة ح ٣٥١:٦، وشرح الكبير ٣٤٨:٦، والمصنف ٢٦٢:١٥.

(٣) انظرها في التلخيص ٣٨٩:٦ حديث ١١٦٢، ولا يصح ٦٨٣:٣ حديث ٢٢٦، ونعي عموم أكثر

أحاديث باب للقطعة فلاحظ.

(٤) سنن أبي داود ١٣٨:٢ حديث ١٧١٧، والسنن الكبرى ١٩٥:٦.

(٥) ثم أقف على هذا الحديث في الكتب المتوفرة.

(٦) رواه البيهقي في عمدة داري ٢٧٢:١٢، ولم أعثر عليه في كتب أحدثه متوفرة.

أحدهما مثل ماقلناه (١).

والثاني ليس له أن يلتقطها (٢).

دليلاً. عموم لأحد رآه في هذا الباب (٣)، وتخصيصها بالأحرار يحتاج

إلى دليل.

مسألة ٩: من أخذ نقطة ثم ردها إلى مكانها لم يجر له، وكان صاماً. وبه

قال الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة: يزول ضمانه (٥).

دليلاً: أنه صم بالأخلاف، من دعى رآه فعله الدلالة.

مسألة ١٠: إذا عزمها سنة، لا تدخل في ملكه إلا بحتاره، قال يقول: هذا

قد اخترت ملكها.

وللشافعي فيه أربعة أوجه:

أحدها: وهو أصحها مثل ماقلناه.

والثاني: أنه متى لسه يملكه عبر حتره.

والثالث: بمجرد لقصد دون تصرف.

(١) الإجماع ٦٨٤، ومجموع ٢٧٨ ١٥، ومعني محمد ٤٠١ ٢، والشرح الوهاب ٣٠١، والوجيز ٢٥١، وكذا الأخير ٣٢٢.

(٢) مجموع ٢٧٨ ١٥، وشرح الوهاب ٣١١، ومعني محمد ٤٠١ ٢، ووجيز ٢٥١، ومعني لاس قدامة ٣٨٧: ٦، والشرح الكبير ٤٠٠: ٦، والبحر الزخار ٢٧٩: ٥.

(٣) يعرف في الزكاة ١٣٧ ٥، (باب منعه والصدقة)، وجذب ٣٨٩ ٦، والإستيعار ٦٧ ٣ نفس باب المذكور.

(٤) الإجماع ٦٦ ٦٦، ومختصر ابن أبي ١٣٦، ومجموع ٢٧٤ ١٥، ومعني لاس قدامة ٣٦٨ ٦، والشرح الكبير ٣٦٠: ٦-٣٦١.

(٥) مبسوط ١١ ١٣، والندوى عليه ٢٩٢ ٢، وتبيين الخلف ٣٠٢ ٣، ومجموع ٢٧٤ ٥.

والرابع: بالقول والتصرف (١).

دليلاً: أنه قد ثبت أنه منك لغيره، ومقلبه مجمع على تمسكه به، وما قاله ليس عليه دليل.

مسألة ١١: يكره بماسق حد النقطة، وإن أحده فعل ما يصعبه لأمين.

ولشافعي فيه قولان:

أحدهما: يترفع من يده ويدفع إلى أمين الحكمة.

والثاني: تضام إلى يده يد أخرى (٢).

دليلاً عموم الأحكام الواردة في أحكام النقطة (٣) من حصصها من دون وسع فعله الدلالة، وكراهة أحده به مجمع عليه، ووجوب سراعها من يده يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٢: غطية حره حر أحده، وتحت تعريفه ستة، ثم بعد ذلك يكون مختراً إذا لم يكن صاحبه من أن يتصدق به بشرط لصان، ويحفظها على صاحبها وليس له أن يملكها.

وقد سبق من وجه تمسكه لنقطة، ولا يجوز أن يكون أحدها لغيره ويحفظها على صاحبها، وأحدها لملكه، وإن أحدها لغيره ويحفظ على صاحبها كان جائزاً بلا خلاف في هذا.

وبأحده يملكه، فعده أنه ليس به أن ينفقها بملك نقطة مكة.

(١) المجموع ١٥ ٢٦٢ و ٢٦٧، والسراج الوهج ٣١٢، ومعني المحتاج ٤١٥، ٢، والوجيز ٢٥٣، ١، وكفاية

الأخبار ٤٠٢، وعمدة القاري ١٢: ٢٦٨، وفتح الباري ٨٤٠، ٥، والبحر الزخار ٢٨٥.

(٢) مختصر إمامي ١٣٥، وعموم ٥ ٢٦١، والسراج الوهج ٣١٠، ومعني المحتاج ٤١٧، ٢، والوجيز

١ ٣٥٤، وكفاية ١٢٠، ٦، وفتح الباري ٣٩٦، ٦، والشرح الكبير ٣٩٨، ٦.

(٣) تنبيه في الكافي ١٣١، ٥، والتهذيب ٣١٩، ٦، لا يملكه (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣٣٩) (١٣٤٠) (١٣٤١) (١٣٤٢) (١٣٤٣) (١٣٤٤) (١٣٤٥) (١٣٤٦) (١٣٤٧) (١٣٤٨) (١٣٤٩) (١٣٥٠) (١٣٥١) (١٣٥٢) (١٣٥٣) (١٣٥٤) (١٣٥٥) (١٣٥٦) (١٣٥٧) (١٣٥٨) (١٣٥٩) (١٣٦٠) (١٣٦١) (١٣٦٢) (١٣٦٣) (١٣٦٤) (١٣٦٥) (١٣٦٦) (١٣٦٧) (١٣٦٨) (١٣٦٩) (١٣٧٠) (١٣٧١) (١٣٧٢) (١٣٧٣) (١٣٧٤) (١٣٧٥) (١٣٧٦) (١٣٧٧) (١٣٧٨) (١٣٧٩) (١٣٨٠) (١٣٨١) (١٣٨٢) (١٣٨٣) (١٣٨٤) (١٣٨٥) (١٣٨٦) (١٣٨٧) (١٣٨٨) (١٣٨٩) (١٣٩٠) (١٣٩١) (١٣٩٢) (١٣٩٣) (١٣٩٤) (١٣٩٥) (١٣٩٦) (١٣٩٧) (١٣٩٨) (١٣٩٩) (١٤٠٠) (١٤٠١) (١٤٠٢) (١٤٠٣) (١٤٠٤) (١٤٠٥) (١٤٠٦) (١٤٠٧) (١٤٠٨) (١٤٠٩) (١٤١٠) (١٤١١) (١٤١٢) (١٤١٣) (١٤١٤) (١٤١٥) (١٤١٦) (١٤١٧) (١٤١٨) (١٤١٩) (١٤٢٠) (١٤٢١) (١٤٢٢) (١٤٢٣) (١٤٢٤) (١٤٢٥) (١٤٢٦) (١٤٢٧) (١٤٢٨) (١٤٢٩) (١٤٣٠) (١٤٣١) (١٤٣٢) (١٤٣٣) (١٤٣٤) (١٤٣٥) (١٤٣٦) (١٤٣٧) (١٤٣٨) (١٤٣٩) (١٤٤٠) (١٤٤١) (١٤٤٢) (١٤٤٣) (١٤٤٤) (١٤٤٥) (١٤٤٦) (١٤٤٧) (١٤٤٨) (١٤٤٩) (١٤٥٠) (١٤٥١) (١٤٥٢) (١٤٥٣) (١٤٥٤) (١٤٥٥) (١٤٥٦) (١٤٥٧) (١٤٥٨) (١٤٥٩) (١٤٦٠) (١٤٦١) (١٤٦٢) (١٤٦٣) (١٤٦٤) (١٤٦٥) (١٤٦٦) (١٤٦٧) (١٤٦٨) (١٤٦٩) (١٤٧٠) (١٤٧١) (١٤٧٢) (١٤٧٣) (١٤٧٤) (١٤٧٥) (١٤٧٦) (١٤٧٧) (١٤٧٨) (١٤٧٩) (١٤٨٠) (١٤٨١) (١٤٨٢) (١٤٨٣) (١٤٨٤) (١٤٨٥) (١٤٨٦) (١٤٨٧) (١٤٨٨) (١٤٨٩) (١٤٩٠) (١٤٩١) (١٤٩٢) (١٤٩٣) (١٤٩٤) (١٤٩٥) (١٤٩٦) (١٤٩٧) (١٤٩٨) (١٤٩٩) (١٥٠٠) (١٥٠١) (١٥٠٢) (١٥٠٣) (١٥٠٤) (١٥٠٥) (١٥٠٦) (١٥٠٧) (١٥٠٨) (١٥٠٩) (١٥١٠) (١٥١١) (١٥١٢) (١٥١٣) (١٥١٤) (١٥١٥) (١٥١٦) (١٥١٧) (١٥١٨) (١٥١٩) (١٥٢٠) (١٥٢١) (١٥٢٢) (١٥٢٣) (١٥٢٤) (١٥٢٥) (١٥٢٦) (١٥٢٧) (١٥٢٨) (١٥٢٩) (١٥٣٠) (١٥٣١) (١٥٣٢) (١٥٣٣) (١٥٣٤) (١٥٣٥) (١٥٣٦) (١٥٣٧) (١٥٣٨) (١٥٣٩) (١٥٤٠) (١٥٤١) (١٥٤٢) (١٥٤٣) (١٥٤٤) (١٥٤٥) (١٥٤٦) (١٥٤٧) (١٥٤٨) (١٥٤٩) (١٥٥٠) (١٥٥١) (١٥٥٢) (١٥٥٣) (١٥٥٤) (١٥٥٥) (١٥٥٦) (١٥٥٧) (١٥٥٨) (١٥٥٩) (١٥٦٠) (١٥٦١) (١٥٦٢) (١٥٦٣) (١٥٦٤) (١٥٦٥) (١٥٦٦) (١٥٦٧) (١٥٦٨) (١٥٦٩) (١٥٧٠) (١٥٧١) (١٥٧٢) (١٥٧٣) (١٥٧٤) (١٥٧٥) (١٥٧٦) (١٥٧٧) (١٥٧٨) (١٥٧٩) (١٥٨٠) (١٥٨١) (١٥٨٢) (١٥٨٣) (١٥٨٤) (١٥٨٥) (١٥٨٦) (١٥٨٧) (١٥٨٨) (١٥٨٩) (١٥٩٠) (١٥٩١) (١٥٩٢) (١٥٩٣) (١٥٩٤) (١٥٩٥) (١٥٩٦) (١٥٩٧) (١٥٩٨) (١٥٩٩) (١٦٠٠) (١٦٠١) (١٦٠٢) (١٦٠٣) (١٦٠٤) (١٦٠٥) (١٦٠٦) (١٦٠٧) (١٦٠٨) (١٦٠٩) (١٦١٠) (١٦١١) (١٦١٢) (١٦١٣) (١٦١٤) (١٦١٥) (١٦١٦) (١٦١٧) (١٦١٨) (١٦١٩) (١٦٢٠) (١٦٢١) (١٦٢٢) (١٦٢٣) (١٦٢٤) (١٦٢٥) (١٦٢٦) (١٦٢٧) (١٦٢٨) (١٦٢٩) (١٦٣٠) (١٦٣١) (١٦٣٢) (١٦٣٣) (١٦٣٤) (١٦٣٥) (١٦٣٦) (١٦٣٧) (١٦٣٨) (١٦٣٩) (١٦٤٠) (١٦٤١) (١٦٤٢) (١٦٤٣) (١٦٤٤) (١٦٤٥) (١٦٤٦) (١٦٤٧) (١٦٤٨) (١٦٤٩) (١٦٥٠) (١٦٥١) (١٦٥٢) (١٦٥٣) (١٦٥٤) (١٦٥٥) (١٦٥٦) (١٦٥٧) (١٦٥٨) (١٦٥٩) (١٦٦٠) (١٦٦١) (١٦٦٢) (١٦٦٣) (١٦٦٤) (١٦٦٥) (١٦٦٦) (١٦٦٧) (١٦٦٨) (١٦٦٩) (١٦٧٠) (١٦٧١) (١٦٧٢) (١٦٧٣) (١٦٧٤) (١٦٧٥) (١٦٧٦) (١٦٧٧) (١٦٧٨) (١٦٧٩) (١٦٨٠) (١٦٨١) (١٦٨٢) (١٦٨٣) (١٦٨٤) (١٦٨٥) (١٦٨٦) (١٦٨٧) (١٦٨٨) (١٦٨٩) (١٦٩٠) (١٦٩١) (١٦٩٢) (١٦٩٣) (١٦٩٤) (١٦٩٥) (١٦٩٦) (١٦٩٧) (١٦٩٨) (١٦٩٩) (١٧٠٠) (١٧٠١) (١٧٠٢) (١٧٠٣) (١٧٠٤) (١٧٠٥) (١٧٠٦) (١٧٠٧) (١٧٠٨) (١٧٠٩) (١٧١٠) (١٧١١) (١٧١٢) (١٧١٣) (١٧١٤) (١٧١٥) (١٧١٦) (١٧١٧) (١٧١٨) (١٧١٩) (١٧٢٠) (١٧٢١) (١٧٢٢) (١٧٢٣) (١٧٢٤) (١٧٢٥) (١٧٢٦) (١٧٢٧) (١٧٢٨) (١٧٢٩) (١٧٣٠) (١٧٣١) (١٧٣٢) (١٧٣٣) (١٧٣٤) (١٧٣٥) (١٧٣٦) (١٧٣٧) (١٧٣٨) (١٧٣٩) (١٧٤٠) (١٧٤١) (١٧٤٢) (١٧٤٣) (١٧٤٤) (١٧٤٥) (١٧٤٦) (١٧٤٧) (١٧٤٨) (١٧٤٩) (١٧٥٠) (١٧٥١) (١٧٥٢) (١٧٥٣) (١٧٥٤) (١٧٥٥) (١٧٥٦) (١٧٥٧) (١٧٥٨) (١٧٥٩) (١٧٦٠) (١٧٦١) (١٧٦٢) (١٧٦٣) (١٧٦٤) (١٧٦٥) (١٧٦٦) (١٧٦٧) (١٧٦٨) (١٧٦٩) (١٧٧٠) (١٧٧١) (١٧٧٢) (١٧٧٣) (١٧٧٤) (١٧٧٥) (١٧٧٦) (١٧٧٧) (١٧٧٨) (١٧٧٩) (١٧٨٠) (١٧٨١) (١٧٨٢) (١٧٨٣) (١٧٨٤) (١٧٨٥) (١٧٨٦) (١٧٨٧) (١٧٨٨) (١٧٨٩) (١٧٩٠) (١٧٩١) (١٧٩٢) (١٧٩٣) (١٧٩٤) (١٧٩٥) (١٧٩٦) (١٧٩٧) (١٧٩٨) (١٧٩٩) (١٨٠٠) (١٨٠١) (١

مسألة ١٣: يجوز للمكاتب أخذ اللقطة.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قبله.

والثاني: أنه مثل العبد (١)، وله في العبد قولان (٢).

دليلنا: عموم الأخبار (٣)، وقد بينا أن العبد أيضاً يجوز له أخذها بمثل ذلك (٤).

مسألة ١٤: العبد إذا كان نصفه حرّاً ونصفه مملوكاً جاز له أخذ اللقطة.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: وهو الذي نص عليه - مثل ما قبله.

وقد نعت أصحابه غريباً. ليس له أحده (٥).

دليلنا عموم الأخبار (٦)، وتخصيصها يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٥: من وجد لقطة، فجاء رجل آخر فوصف عقاصها ووكائنها،

وزنها وعددها، وحنسها وحليتها، وعلب في ظنه أنه صادق، جاز له أن

يعطيها، ولا يجب عليه ذلك إلا ببينة، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه،

(١) الأم ١٦٨، ومختصر مري ١٣٦، ولوحير ٢٥١، والمجموع ١٥، ٢٨٠، وسرح لوهج، ٣١١، ومعني المحتاج ٤٠٨:٢.

(٢) الأم ١٦٨، ومختصر مري ١٣٥، والمجموع ١٥، ٢٦٨، ولوحير ٢٥١، وسرح لوهج ٣١١، ومعني محتاج ٤٠٨:٢، وكذا في لوحير ٣٢٢، والمعني لاس عدامة ٦، ٣٨٧، والشرح الكبير ٦، ٤٠٠.

(٣) بك في ١٣٧، وهيب ٦، ٣٨٩، ولا مبصار ٣، ٦٧، ربب لقطه وبعده.

(٤) تقدم البيان في المسألة ٨٨ فلاحظ.

(٥) الأم ٦٨٤، ومختصر مري ١٣٦، والمجموع ١٥، ٢٨٠، ولوحير ٢٥١، والسرح لوهج ٣١١، ومعني المحتاج ٤٠٩:٢.

(٦) لك في ١٣٧، وهيب ٦، ٣٨٩، ولا مبصار ٣، ٦٧ (باب أسطه ولصانة).

كان قيمته ثلاثين يستحق تسعة وعشرين (١).
 وقال أبو يوسف: يستحق أربعين، وإن سوى عشرة دراهم، والقياس أنه
 لا يستحق شيئاً، لكن أعطياه استحساناً (٢)، هكذا حكاه أساحي.
 دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم (٣).
 وروى ابن أبي مبيكة: أن لى عليه السلام جعل في جعن الآبق يوحد
 خارج الحرم عشرة دراهم (٤).
 وروي عن عمر أنه قال: من رد آبقاً منه دينار (٥).
 وروي عن ابن مسعود أنه سُئل: هل يستحق من رد آبقاً لأجرة؟ فقال:
 له من كل رأس أربعون درهماً (٦).
 مسألة ١٨: إذا حنلما، فقال صاحب لعبد الآبق: شارتك على رده
 بنصف دينار. وقال اندي رده شارتني على دينار، فاقول قول الخاضع مع يمينه
 إنه لم يجعل له ديناراً، ثم يستحق عليه حرة المثل.
 وقال الشافعي: يتحالفان، ويستحق أجرة المثل (٧).

-
- (١) المسعودي ١١: ٢١١، والسنن ٢: ٥٩٤، والسنن ٢: ١٦٦-١٦٧، وهذا منصوص به من شرح فتح
 القدير ٤: ٤٣٥، وشرح فتح القدير ٤: ٤٣٥، وفتح المغني ٦: ٣٠٥، والفتاوى الهندية ٢: ٢٩٨،
 وبيان الحقائق ٣: ٣٠٨، والمغني لابن قدامة ٦: ٣٨٢، والمجلد ٨: ٢٠٦.
 (٢) سنن ٢: ٥٩٤، والمسعودي ١١: ٣٢، وفتح المغني ٦: ٢٠٥، وفتح القدير ٢: ٢٩٦، وشرح
 فتح القدير ٤: ٤٣٦، وفتح المغني ٣: ٣٠٨، والمجلد ٨: ٢٠٦، ومعني لاس قدامة ٦: ٣٨٢، ٣٨٣.
 (٣) انظر تهذيب ٦: ٣٩٨، حديث ١٢٠٣.
 (٤) السنن الكبرى ٦: ٢٠٠.
 (٥) أشار إلى هذا الحديث في شرح فتح القدير ٤: ٤٣٥، وبيان الحقائق ٣: ٣٠٨.
 (٦) المصنف لعبد الرزاق ٨: ٢٠٨، والسنن الكبرى ٦: ٢٠٠، والمغني لاس قدامة ٦: ٣٨٢، وبيدائع
 الصائغ ٦: ٢٠٤، والخوهر النقي في دليل السنن الكبرى ٦: ٢٠٠، وفي البصير اختلاف سير في اللفظ.
 (٧) المجموع ١٥: ١٢٤، والوحيد ١: ٢٤١، وسراج نوح ٣: ٣١٩، ومعني المحتاج ٢: ٤٣٤.

دليلنا: أنه مدعى عنه، فكان عليه اليمين، ولرمه أجرة لئلا لأنه رده عليه ما أبق منه.

مسألة ١٩: إذا أسلمت لأم وهي حبي من مشرك، أو كان لها منه ولد غير بالغ، فإنه يحكم بالولد والحمل بالإسلام ويتمتع به. وله قال أهل العراق (١)، والشافعي (٢).

وقل مالك: الحمل يتمه، والولد لا يتمه (٣).

دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٤).

وقوله تعالى: «و الذين آمنوا وتعتبه دريتهم نيمان أحصا بهم دريتهم» (٥) فحكم بأن دريه مؤمنين بالحقوق بهم، وأبوء دريه مثل الحمل سواء. وأيضاً قوله صلى الله عليه وسلم: كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودونه ويقتلونه، ويمجسانه (٦).

مسألة ٢٠: المراهق إذا أسلم، حكمه بالإسلام، فإن ارتد بعد ذلك، حكمه بالردة، وإن لم يبق قس، ولا يعتد بإسلامه بالإسلام أبويه. وله قال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد غير أنه قال لا يفسد إن ارتد، لأن هذا الوقت ليس بوقت

(١) كشف ٢ ٥٨٩، ومبسوط ١٠ ٢١٦، وسد مع ص ٦ ١٩٩، وشرح فتح البدر ٤ ٤٢٠، وسد مع ص ٢ ٢٨٨، وهدية المطوع ٣ ٣٠٠، شرح فتح البدر ٤ ٤٢٠، وسين حقائق ٣ ٢٩٩.
(٢) مجموع ١٥ ٣١٦، والسراج الوهاج: ٣١٦، ومعني المحتاج ٢ ٤٢٣، والمعني لأن قدامة ١٠: ٩١، وسد مع ص ٢ ٣٠٥.

(٣) سد مع ص ٢ ٣٠٥، والمعني لأن قدامة ١٠ ٩١.

(٤) الهدى ١٠ ١٤٠ حديث ٥٥٣ و ٥٥٤ وأحدث أخرى.

(٥) الطور: ٢١

(٦) صحيح مسلم ٤ ٢٠٤٧ حديث ٢٦٥٨، والوصف ١ ٢٤١ حديث ٥٢، وسد أحمد بن حنبل ٢ ٢٢٣ و ٢٦٥، وسين الكبرى ٦ ٢٠٣، ومجمع الروايات ٧ ٢١٨ وفي بعض المصادر «عاصم

وحكم باسلامه بلاخلاف (١).

وأحب أصحاب الشافعي عن ذلك بأن قالوا: حكمتنا باسلامه لأنه يجوز أن يكون بالعماء، لأن أقل السوء عند لشافعي تسع سنين (٢)، وعند أبي حنيفة إحدى عشرة سنة.

واختلف الناس في إسلام علي عليه السلام، منهم من قال: أسلم وله عشر سنين (٣)، ومنهم من قال: تسع سنين (٤)، ومنهم من قال: إحدى عشرة سنة (٥).

وقال الواقدي (٦) وأصح ما قيل أنه من إحدى عشرة سنة. وروي عن محمد بن الحنفية أنه قال: قتل علي عليه السلام في السابع والعشرين من شهر رمضان، وكان به ثلاث وسون سنة (٧).

ولاحلاف أنه قتل سنة أربعين من الهجرة، فيما هجر لبي عليه السلام إلى المدينة كان لبي عليه السلام ثلاث وعشرون سنة، وأقام لبي عليه السلام بمكة

(١) شرح صحيح تقي الدين ٤: ٤٠٤، وهدية المطوع هامش شرح صحيح تقي الدين ٤: ٤٠٤، وشرح العمدة على هدية هامش شرح فتح القدير ٤: ٤٠٤، وتبيين الحقائق ٣: ٢٩٢.

(٢) معني المحتاج ٢: ١٦٧، والسرائح الوهاج: ٢٢٩.

(٣) رواه الحاكم في المستدرث ٣: ١١١، وابن أبي الحديد في شرح صحيح لبلغة ٤: ١٢١.

(٤) ذكره ابن هشام في السيرة النبوية ١: ٤٣١، وابن الأثير في معجم البلدان ٤: ١٧٠، وابن أبي الحديد في شرح صحيح لبلغة ٤: ١٢١.

(٥) وهو قول الواقدي الآتي.

(٦) أبو عبد الله، محمد بن عمر بن واقد الواقدي، ولد سنة ١٣٠ هـ بحريه في آخر خلافة مروان بن محمد، وقيل قبل ذلك سنة. كما احتجوا في وفاته فقيل أنه توفي سنة ٢٠٦ هـ بحريه، وقيل أنه توفي في ذي الحجة سنة ٢٠٧ هـ وقال الخطيب أنه الواقدي توفي سنة ٢٠٩ هـ بربيع بعدد ٣٠٣، وفيات

الأعيان ١: ٦٤١

(٧) رواه الحاكم في المستدرث ٣: ١٤٥، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣: ٣٨٧-٣٨٨، وخطري في تاريخه ٤: ١١٧، وابن أبي الحديد في شرح صحيح لبلغة ٤: ١٢٠.

دون ثلاث عشرة سنة، ثم هاجر الى المدينة، وبان بهذا أنه كان لعبي عليه السلام إحدى عشرة سنة.

قال أبو الطيب الطبري: وجدت في فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل أن قتادة روى عن الحسن أن علياً عليه السلام أسلم وله خمس عشرة سنة (١).
 قال: وأما البيت الذي ينسب اليه من قوله:

علاماً ما بلغت أوان حلّمي (٢)
 فليس شئت عنه، ويحتمل أن يكون قال: «علاماً قد بلغت أوان حلّمي».

مسألة ٢١: إذا مات القبط ولم يخدم ورثاً، ميراثه لبيت المال. وبه قال جميع الفقهاء (٣).

وقال قوم: ميراثه للمنتقطه (٤).
 دليلنا: إجماع المرققة.
 وأيضاً قوله عليه السلام: «ولاء لمن عتق» (٥)، وهذا لم يعتق، ودليله أن من لم يعتق لا ولاء له.

(١) رواه أيضاً الحاكم في مستدركه ١: ١١١٣.

(٢) مسلككم إلى الإسلام صراً علاماً ما بلغت أوان حلّمي

(٣) ٧٠٤ ٤، ومختصر التري ١٣٧، والمختصر ١٥ ٢٨٦ و ٢٩١، ومعنى لاس قدامة ٦ ٤١١، والشرح

كبير ٦ ٤١٧، والموسم الكبرى ٣ ٣٦٩، ومدينة المعبد ٢ ٣٠٥، وبحسب ٨ ٢٧٤، والجود

١٠ ٢١٠، وشيخ نصائح ٦ ١٩٩، وسنن أحمد بن ٣ ٢٩٧، وخرشي ٧ ١٣٢

(٤) مهم شرح وإسحق حكاه عنها بن قدامة في المعنى ٦ ٤١١، وشرح الكبير ٦ ٤١١، وبه حرم في

محل ٨ ٢٧٤.

(٥) صحيح البخاري ٣ ٩٦، والموطأ ٢ ٧٨٢ و ٨٧٠، وصحيح مسلم ٢ ١١٤١ حديث ١٥٠٤، وسنن

أبي داود ٢١٠٤ حديث ٣٩٢٩ و ٣٩٣٠، ومسنّد أحمد بن حنبل ١ ٢٨١، وسنن الكبرى

١٠ ٣٣٨.

مسألة ٢٢: إذا ادعى أجيبان أنه ولدتهما، وكان مع كل واحد منهما بينة، فتدريصتا، أو لانيئة معها أصلاً، أخرج سبها، فمن حرج سبه الحق به وللشافعي: إذا تعارضت بينتاهما قولان. أحدهما: مثل ما قلناه من القرعة (١).

ولذي: أنها بسقطان، كنه ليس هناك سبه، ورى القافة، فإن قلت: هو ابن لأحدهما الحق به، وإن لم يكن وفه، أو شك عيهم، أو فانو هو سبها وليس بأس لهما، فالأربع مسائل واحدة، يوقف حتى يسمع ويخار أيها شاء (٢). دليلنا: إجماع لفرقة على أن كل مجهول فيه القرعة، وهذا داخل فيه. مسألة ٢٣: إذا ادعى نعان لقيطاً ودمهم عنه، وأقام جميعاً ابنته، حكم بالقرعة.

وقال الشافعي: تدريص ابنتان، وقد مضى قوله فيها (٣). وقال أبو حنيفة: إن وصفه أحدهما شيء على بدنه، فانه يحكم له، لانه إذا وصفه دل على يد سابقة (٤). دليلنا: ما قدمناه في المسألة الأولى سواء، ووصف لا يحكم به، لانه غور أن يكون شاهده أو سمعه، ولأن من وصف لمطله لا يجب دفعها به، كدست القبط.

(١) المجموع ٢٩٦: ١٥ و ٢٩٨ و ٣١٥ - ٣١٦، والوجيز ٢٥٨: ١.

(٢) مختصر بري ٣٦ - ١٣٧، وشرح ابوجه ٣١٤ و ٣١٧، ومعني محتج ٢ ٤١٩ و ٤٢٨، وشرح ١ ٢٥٨ - ٢٥٧، ومعني لاس قدمه ٦ ٤١٩ و ٤٢٥، وشرح كبير ٦ ٤١٦ و ٤٣٢، والبحر ارشد ٥ ٢٨٩، وبتدريج المسائل ٦ ١٩٩.

(٣) تقدم في المسألة «٢٢».

(٤) بدائع صائغ ٦ ١٩٩، وشرح فتح القدير ٤ ٤١٩، وأهديه مطبوع هامن شرح فتح القدير ٤ ٤١٩، وعلناوى لخدمة ٢ ٢٨٦، وتبيين الخديق ٣ ٢٩٩، ومعني لاس قدمه ٦ ٤١٩، والشرح

مسألة ١٢٦: إذا دعت امرأة غيباً عنه وبها، وهو ميت منذ ذلك، الحق بها وبالزوج بلا خلاف. وإن ادعته ولم تقم سنة، فإنه يقبل إقرارها عندنا على نفسها، سواء كان معها زوج أو لم يكن.

وللشافعي فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: يرد قولها، ولا يقبل إلا بيته. وبه قال أبو حنيفة، ومالك (١)، وسواء كان معها زوج أو لم يكن (٢).

والثاني أنه ليس قوفاً، ويحق له، سواء كان معها، أو لم يكن ولا يلحق بالزوج إلا بالبيته، أو بإقراره (٣).

والثالث: أنه إذا كان لها روح لأبوين حررها، وإن لم يكن لها روح ليس بإقرارها (٤). وخلاف في الأئمة من خلاف في حرد سنة.

والسنة لأحد من زوجة في ما يقرر عدلين من خمسة حررها (٥) وهي على عمومها في المرحل، ومراة، وأبعد، وأعم، وحر، وأحر، وأكفر، وأسلم. وتخصيصها يحتاج إلى دليل.

(١) شرح فتح المندبر ٤١٩، وسدح المصالح ٢٠٦، وعدوى هند ٢٨٦، وجواهر الأكليل ٢٢٠، وشرح المصنف ٢٢٦، وشرح ٣٢٦، والمعنى لاس قدمه ٤٢٣

(٢) مختصر المرقى ١٣٦، وشرح مؤلف ٣١٠، والمعنى ٢٢٦، وأحرار ٢٥٧، والمجموع ٣١٠: ١٥ و ٣٠٣-٣٠٤، والمعنى لأبى قتادة ٤٢٢: ٦.

(٣) مجموع ٣٠٠: ١٥ و ٣٠٣، وأحرار ٣١٧، و ٢٥٧، والمعنى ٢٢٦، والمعنى لأبى قتادة ٤٢٢: ٦.

(٤) مجموع ٣٠٠: ١٥ و ٣٠٤، والمعنى ٢٢٦، وأحرار ٢٥٧، والمعنى لاس قدمه ٤٢٣-٤٢٢: ٦.

(٥) لم أعثر على هذا الحديث هذا سقط في نسخة مسوغة من طريق مع شجرة ويمكن ظهوره من شرح قدس سره أفراد سنة في هذا. كما أن في نسخة من كتاب الميراث من كتب عولي بالأبى سقط «إقرار» على نفسه حرراً من ٢٠٤، مصدر الحديث ملاحظ عولي الآتي ٤٤٢: ٣ حديثه.

فهرس الآتاب المراتب

سوره اسمره

الآية	رقها	الصفحة
فمن اعتدى عليكم وعبدوا سمه	١٩٤	٤٠٦ و ٤٠٢
ليس عليكم حرج أن تسعوا فصلا	١٩١	٤١١
إطلاق مراتب . سمه ولا حرج له	٢٢٩	٢٩٠
فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى	٢٧٥	١٤٣
وأحل الله البيع وحرم الربو	٢١٥	١٠١ و ١٠٥
		٤٩ و ٤٠ و ٣٢ و
		٥٤ و ٥٣ و ٥٠ و
		٩٩ و ٩٠ و ٨٣ و ٦١ و
		١٤٥ و ١٤١ و ١٣٥ و
		١٦٣ و ١٥٦ و ١٤٦ و
		١١٢ و ١١١ و ١٦١ و
		٢٠٦ و ٢٠٤ و ١٨١ و
		٢١٥ و ٢١١ و ٢١٥ و
		٣٣٥ و ٣٣٣ و
يحقق الله الربو	٢٧٦	٤٧
إتقوا الله وذروا عديق من الربو	٢٧٨	٤٧

٢٨٠	٢٧٧ و ٢٧٢	وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة
٢٨٢	٢٨٧	فإن كان الذي عليه الحلق سميّاً أو صعباً
٢٨٢	١٧١	واشهدوا إذا تبايعتم
٢٨٢	٢٢٢	يا أيها الذين آمنوا إذا بديعتم
٢٨٣	٣٧٩	ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه
٢٨٣	٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥	فرهان مقبوضة
	٢٣٦ و ٢٥٨	

سورة آل عمران

٨١	٣٦٨	قالوا أقررنا قال فاشهدوا
----	-----	--------------------------

سورة النساء

٥	٢٨٧ و ٢٨٩	ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل
٦	١٧٩ و ٢٨٤ و ٢٨٥	ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف
٦	٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦	فإن أنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم
٦	٢٨٦	حتى إذا بلغوا السكاح
١٢	٤٣٧	ولكم نصف ما ترك أزواجكم
٢٩	١٤٦ و ١٤٢ و ١٤٦	إلا أن تكون تجارة عن تراض
	١٨٢ و ١٨١	

١٢٨	٣٠٠ و ٢٩٤	الصلح خير
١٣٥	٣٦١	كونوا قوامين بالقسط شهداء لله
١٤١	١٨٨ و ١٩٠ و ٤٥٤	ولن نخس الله المتكافرين عن المؤمنين سبيلاً

سورة المائدة

١	١٧٧ و ٢٠٧ و ٢٢٣	أوفوا بالعقود
٣	٢٤٠	حرمت عليكم الميتة

٤٠٥	٣٨	السارق ولسارقة فاقطعوا أيديها
٢٤٩	٤٥	وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس
		سورة التوبة
٣٦٠	٢٥	لقد صبركم الله في موطن كثيرة
٥٤١	٦٠	إلى صدقات ليعفوا وإسكات
		سورة يوسف
٣٢١	٦٦	تأسي به إلا أن يحط بكم
٣١٧	٧٢	ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم
٣٢٢	١٨	ن له أباً شيخاً كبيراً فخذ أحدنا مكانه
		سورة النحل
٣٢١ و ١٧٩	٧٥	عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء
١٢١	٧٥	ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر
		سورة الاسراء
١٨٩	١	سجد الذي أسرى معه لئلا من السجد الحرام
٢٨٨	٢٧	إن اسذرين كانوا إخوان الشياطين
		سورة الكهف
٤٨٦	٧٧	لو سنن لا نخذ عنه أحراً
		سورة طه
٣٧٣	٧١	ولا صلتكم في جذوع النخل
		سورة الأنبياء
٣٦١	٤٧	وإن كان مثقال حبة من خردل
		سورة الحج
١٨٩	٢٥	إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله

سورة النور

٣٦١	١٥	وتحسبوه هيناً وهو عند الله عظيم
٢٥٣ و ١٢٣	٣٢	ونكحوا الأيامى منكم ولصالح من عبادكم
		سورة الشعراء

٣٧٣	١٤	ولهم عليّ ذنب فأخاف أن يقتلون
-----	----	-------------------------------

سورة القصص

٤٨٦	٢٦	يا أبت استأجره إن خير من استأجرت
٤٩٤	٢٧	عبيّ أن تأخري لديّ حجاج فإن تمت

سورة العنكبوت

٥٨٦	٦٧	أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً
-----	----	---------------------------------

سورة الروم

١٢٢	٢٨	صرح لكم مثلاً من أنفسكم هل لكم
-----	----	--------------------------------

سورة الطور

٥٩١	٢١	والذين آمنوا واتبعهم ذريتهم بإيمان
٥٩٦	٢١	ألقناهم ذريتهم

سورة الطلاق

٤٩٠ و ٤٨٥	٦	فإن أَرْضعن لكم فاتوهن أجورهن
٤٩٠	٦	وإن تعاسرتم فستوضع له أخرى

فهرس الأحادس والآثار السوية

٢٩٥	أحسنس
٣٤٦	إدرؤوا الحدود بالشهات
٣٠٨ و ٣٠٥	إد حبل حدكم عى ملئ فسحس
٢٠٨ و ١٢	إد إحساف الحسناف فسو كسف مسف
١٥٠ و ١٤٩	إذا إحساف اسافعا و عول فوف اسف
١٤٨	إذا إحساف المسفعا و ذسة مع واحد
٢٨٣	إد اسفكم الموفد خمس عشرة سف كسف ماف
٢٥٦	إد سف الرفس سف سف فاصفا عى اسف
٤٧٤	إذا سفسا أفسرناكم
٨٦	أرافس إذا منع الله الفففة ففم فافف
٥٤٥ و ٥٤٢	فكسف فاف فاف و فففة من سفف سف
٥٧٨	إسفففف فف
١٢٤	فسفففف
٢٩٥	أصفف
١٧٠	طفف اففف المسك
٥٧٨	اعرف عفففا و وفاففا فف عفففا فف
٥٨١	اعرف عفففا و وفاففا فف عفففا

- ٤٨٦ إعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه
- ٤٧٤ افتتح رسول الله خير واشترط عليهم
- ٥٦٤ فكأنهم أعطته مثل ما أعطت النعمان؟
- ٢٨٨ إقبضوا على أيدي سفهانكم
- ٥٦٤ أنك ولد سواه؟
- ٥٦٤ أليس يسرك أن يكونوا لك في البر
- ٥٥٨ ما ركب في ولني عبد اعصب فهو لك
- ١٩٩ أمري رسول الله أن أحتر حشاً وس عدد
- ١٨٥ و ١٨٤ إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه
- ٤٦٦ إن الله تعالى حرم الكلب وحرم ثمنه
- ٢٨٨ إن الله كره لكم ثلاثاً... كثرة السؤال
- ١٨٦ إن الله لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها
- ١٨٦ إن الله ورسوله حرم بيع الخمر وامسة
- ٢٨٦ إن أم الفصل أرسلت في رسول الله قدح
- ٥٨٨ إن جاء صاحب وإلا فأنك
- ١٨٦ إن رسول الله أنه خير من قول يا محمد
- ٢٧٤ إن رسول الله عامل أهل خير بشرط
- ٥١٦ إن كان هذا شأنكما فلا تكروا
- ٣٦١ إن لها من الله طالباً
- ٥٦٤ إن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم
- ٥٨٠ إن الناس كلهم لو تركوها لجاء صاحبها
- ٤٨٦ إن النبي وأبا بكر استأجرا رجلاً
- ١٨٧ إن أبي أد في الاستصباح بالزيت النجس

- ٥٥٨ إن لبي إشرى من رجل مر فوراً ورجح
 ٥٩٠ إن النبي جعل في جعل الآبق يوجد حارج
 ٢٦٩ إن النبي حمر على معاذ وباع عليه ماله
 ١٨٦ إن النبي حرم التجارة في الخمر
 ١٨٦ إن الذي حرم شرها حرم بيعها
 ٣٧٦ إن النبي حكم بشاهدوين
 ٥١٦ إن النبي دفع خير أرضها ونخلها
 ٥٨٣ إن أبي رخص في اعصا والسود ورجل
 ٢٢١ إن النبي رهن درعاً له بالمدينة عنديهودي
 ٥١٦ إن أبي عامل أهل خير بشرط ما يخرج
 ٥٣٣ إن النبي نهى عن بيع فضل الماء
 ٤٤١ و٤٢٧ و٤٢٦ إنها جعل رسول الله أسمعته في كل ماء نفسه
 ٤٤٢ إنها الشفعة في كل مالم يقسم
 ٥٦١ إنها العمري التي أجازها رسول الله
 ٥٥٦ إنني أهديت الى النجاشي أواق من مسك
 ٤٠٥ أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها
 ٣٥٤ بارك الله لك في صفقة يمينك
 ١٦١ باع من رسول الله رجلاً واشترط حملته
 ١٠ البيعان بالخيار مالم يتفرقا الا بيع
 ١١ البيعان بالخيار مالم يتفرقا أو يقول
 ٢٣ البيعان بالخيار مالم يمتزقا
 ٤٨٠ و٢٩٦ و١٣١ البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه
 ١٤٨ ابنة على المدعي واليمين على من أنكر
 ٨٦ تحمرو وتصغر ويؤكل منها

- ٢٧٧ تصدقوا عليه
- ٤٨٦ ثلاثة انا خصمهم يوم القيامة
- ٤٢٩ الحار أحق بشعة جاره
- ٣١٤ جزاك الله عن الاسلام خيراً وفك
- ٥٤٢ و ٥٤٠ و ٥٣٨ حبس الأصل وسئل الثمرة
- ٨٦ حتى تحمر
- ٥٣٠ حريم البئر أربعون ذراعاً
- ١٢٦ الحلال بين والحرام بين وبين ذلك
- ٤٨ يحبون بالحيون واحداً يائس لا رأس به نقداً
- ١٠٨-٢٥٧ الخراج بالضممان
- ٢٧٧ خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك
- ٤٦٥ دفع رسول الله حسر إلى أهله ما شئوا
- ٢٨ دفع عنه عن ثلاث محبوب حتى يلقى
- ٣٥٣ دفع عنه عن ثلاثة عن نصي حتى حسبه
- ١٧٩ دفع عنه عن ثلاثة عن محبوب حتى يلقى وعن نصي
- ٢٥٦ الرهن أمانة
- ٢٥٢ و ٢٢٥ الرهن مخلوب ومركوب
- ٢٥٢ و ٢٤٦ الرهن من صاحبه ليس رهنه به عنه
- ٢٥٧ الرهن من صاحبه
- ٣١٩-٣١٨-٣١٧ الرعي غارم
- ٥٥٨-٥٥٧ زن وأرجح
- ٤٧٤ ساق رسول الله يهود خير على تلك

- ١٢٤ سلهم أن يكاتبوك
- ٥٦٤ سواين أولادكم في العطية
- ١٩ لشرط حائزين لمسلمين ما لم يجمع منه الكتاب
- ٤٤١ الشفعة في كل ما لم يقسم
- ٤٣٩ شفعة في كل مشترك ربع أو حائط
- ٤٤٣-٤٢٩ الشفعة في لم يقسم فاد، وقعت
- ٤٥٦-٢٩٤ لصاح حائزين المسلمين
- ٢١٣-٢١٢-١٠٩ لصاح حائزين لمسلمين إلا ما حرمه حلالاً وأحل حراماً
- ٣٠٠ لصاح حائزين المسلمين إلا ما حل حراماً
- ٤٨ الطعام بالطعام مثلاً بمثل
- ٤٧٧-٤٧٦ عامر رسول الله أهل حيرب لشرط
- ٥٦٧ العائد في الهبة كالعائد في قبته
- ٢٧٣ عرضت على رسول الله عام دروانا أس ثلاث عشرة
- ٥٧٨ عرفها
- ٢٢٨ على اليد ما أخذت حتى تؤدي
- ٤٠٩-٤١٨-٢٢٨ على الدم أحدث حتى تؤده
- ٥٥٩ العمرى جائزة لأهلها
- ٥٦٣ لعمرى حرة لأهلها ولرفى حرة لأهلها
- ٥٥٩ العمرى لمن وهبت له
- ١٩١ عهدة الرقيق ثلاثة أيام
- ٦٧ عيناً بعين
- ٤٤٢ فاذ وقعت الحدود فلا شفعة
- ٥٦٥ فارجه

- ٥٦٥ فارده
- ٥٦٤ فاشهد على هذا غيري
- ٥٨١ فان جاء صاحبها يوماً من الدهر فأدّها
- ٢٦٦ فصاحب المتع أحقّ متاعه إذا وحده
- ٥٢٨ فسمّيت عشي الله دأ؟ إن الله لا يقدر
- ١٢٤ فماله لسيده إلا أن يجعله له
- ١٨٦ فاش الله اليهود وإن الله بما حرّم عليهم شحومها
- ١٩٥ قدم رسول الله لمدينة وهم يسلمون
- ١٠٧ قضى أن الخرج للصمان
- ٢٦٢ قضى رسول الله أتى رجل مات أو أفلس
- ٤٢٩ قضى رسول الله بالشععة فيما لم تقسم
- ٥٦٩ كان رسول الله بقل الهدية ويثب عليها
- ٣٦١ كان رسول الله بهار عن المحقرات
- ٢٥٥ كن شرط لا يخاف لكاتب ولسة فهو حر
- ١١٤ كل قرض جرّ منفعة فهو ربا
- ٢٩٤ كل مال وقى الرجل به عرضه فهو صدقة
- ٥٩٢ و ٥٩١ كل مولود يولد على الفطرة فأبواه
- ٣٥٤ كيف صنعت؟
- ١٨٦ لا، هو حرام
- ٩٩ لا بأس أن تأخذها ما لم تفترقا
- ٤٩ لا تأكله يا حميراء فإنه يصفر اللون
- ٢٠٢ لا تباعوا إلى الخصاص ولا إلى الدياس
- ٨٦ لا تباعوا الثمرة حتى يبلى صلاحها

- ٧٠ لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء
- ٤٣ لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل
- ٦٧ لا يسعوا بذهب بالذهب ولا بالورق بالورق
- ٥١٨ لا تحل اللقطة فمن التقطها فببصدقها
- ٥٤٧ لا تزرموا إني
- ١٠٢ لا تصروا الأبل والغنم للبيع
- ١٢٦ لا تصروا الأبل والغنم فمن ابتاعها
- ١٣٣ لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل
- ٥٢٨ لا حمى، لا لله وبرسوله ولا ثمة المسلمين
- ٤٢٦ لا شفعة إلا في ربع أوحانط
- ٤٤٢ لا شفعة في كل ما لم يقسم
- ٤٥٤ لا شفعة للثقي على مسلم
- ٨٣ و٨١ و٤٢ لا ضرر ولا ضرار
- ٤٤٠ لا ضرر ولا ضرار في الاسلام
- ١٦٩ لا طلاق إلا فيما يملك ولا عتق
- ٤١٠ لا يأخذ أحدكم متاع أخيه
- ١٧٢ لا يبيعن حاضر لباد
- ٣٧٢ لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه
- لا يحل من امرئ مسلم إلا يطيب بنفسه ١٧٧ و ٢٩٧ و ٢٩٩ و ٣٦١ و ٤٠٨ و ٤١٠
- ٢٥٧ لا يعق الرهن ولرهن من صاحبه الذي
- ٢٩٦ لا يبيعن أحدكم حاره أن يضع حشاه
- ٥٨٦ لا يئفر صيدها ولا يعصد شجرها
- ٢٨٢ لقد حكم سعد بحكم الله من فوق سبع

- ٢٥٧ له غنمه وعليه غرمه
- ٧٨ ليس بيننا وبين أهل حريتنا ربا
- ٣٨٨ ليس على المستعير غير المعلن ضمان
- ٥٢٠ و ٤١٠ و ٣٩١ ليس لعرق ظالم حق
- ٥٢٦ ليس للمرأة إلا ما طابت به نفس إمامه
- ١٥٨ ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست
- ٣٢٠ ما تنفعه صلاتي وهو مرتين بدينه
- ١٢٤ مال العبد له
- ٥٦٩ مالك ولها؟ معها حذاؤها وسقاؤها
- ٥٥٨ مالى مما أفاء الله عليكم إلا الخمس
- ١٠ المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا أو يكون
- ١٠ المتبايعان بالخيار ما لم يمتروا عن مكائهما
- ٨ المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه
- ٢٧٥ المسألة حُرِّمت إلا في ثلاث رجل يعمل
- ١٠ المسلمون عند شروطهم
- ١٨٩ مكة حرم وحرم سبع ربايعها وحرام أحره
- ٢٠٨ و ٩٨ من إبتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه
- ١٠٣ من إبتاع محصة فهو بالخيار ثلاثة أيام
- ٥٢٧ من أحيأ أرضاً مته وهي له
- ٤٨٦ من استأجر أحرأ فسلمه أحره
- ٢٠٨ من أسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره
- ١١ من اشترى بيعاً فوجب له بالخيار
- ١٠٢ من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار

- ٦ من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار بدنه
١٠٥ من اشترى محملة فهو بالخيار ثلاثة ايام
٣٩٦ من اعتق شقصباً له من عيد قوم عليه
١٢٣ من اعتق عبداً وله مال فانه للعبد
٥٥٩ من اعمر عمرى فهي له ولعقبه برثه
٢٠٧ و ٢٠٥ من اقام دماً في بيع اقامه لله معه
١٢٣ و ١٢٢ من باع عبداً وله مال فانه سائغ
٧٩ من باع محلاً من بعد ان يؤبر فتمرتها
٣٦٧ من بعد وصية يوصى بها او دين
٣٩١ من سقى في ربيع قوم سده فله قمته
٥٨٣ من رأى كسرة فأخذها وأكثرمها ومسحها
٢٠٣ و ١٩٧ و ١٩٥ من سلف فمسف في كل معونه
٥٢٠ من غرس في ربيع قوم باذنهم فله
٣٩٩ من مثل بعبده عتق عليه
٥٣٢ من منع فضل الماء لينع به الكلاء
١٩٠ مئى مناخ من سبق
المؤمنون عند شروطهم و ١٣ و ٣١ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ١٢٩ و ١٥٦ و ١٦٠ و ١٦١ و ٢٣٣ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٥٥ و ٣٣٢ و ٣٣٤ و ٤٦٢ و ٤٦٧ و ٤٧٨ و ٤٩٦ و ٥٠٩ و ٥١٨ و ٥٧١.
٥٣٣ الناس شركاء في ثلاث الماء والنار
١٧٦ الناس مستطون على أموالهم
٢٨٦ نعم. (بارسول لله سني أمتي راعة)
٤٢ نهى أن تنق الركبان

- ١٦٦ نهى أن يباع الثمرة حتى تنتهي صلاحها
- ٩٥ نهى عن بيع التمر بالتمر إلا أنه رخص في العرايا
- ٨٦ نهى عن بيع الثمار حتى تزهي
- ٨٧ و ٨٥ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها
- ٨٥ نهى عن بيع الثمار حتى يذهب العاهة
- ٨٦ نهى عن بيع الثمرة حتى تشقق
- ٨٦ نهى عن بيع الثمرة حتى تطعم
- ٩١ نهى عن بيع الحب حتى يفرك
- ٦٦ نهى عن بيع الحي بالميت
- ٤٨ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة
- ٩١ نهى عن بيع السبل حتى يبيض
- ٩١ و ٨٦ نهى عن بيع العصب حتى يسود
- ١٥٥ نهى عن بيع الغرر
- ٥٣٣ نهى عن بيع فضل الماء
- ٧٧ نهى عن بيع اللحم بالحيوان
- ٧٦ نهى عن بيع اللحم بالشاة الحية
- ٩٤ نهى عن بيع المزبنة
- ٢٠٨ نهى عن بيع ما لم يقبض
- ٣٠ نهى عن بيع وشرط
- ١٧٣ نهى عن بيع الخلب وان ينقى وشره
- ١٨٢ نهى عن ثمن الكلب والقط ولا كلب الصيد
- ٣٣٠ و ٣١٩ نهى عن الغرر
- ٥٨٦ نهى عن لقطة الحاج

- ٩٤ هي عن المحاقلة والمزبنة
- ٣٣١ نهى النبي عن بيع الغرر
- ٤٧٧ نهى النبي عن المحاربة
- ٤٢٩ وأي مال اقتسم وأرق عليه فلاشفعة
- ٥٦٩ و٥٦٨ الواهب أحق بهبته ما لم يشب منها
- ٥٩٤ و٣٠ الولاء لمن أعتق
- ٥٦٤ هذا جور
- ٣٢٠ هل عليه دين؟
- ٣١٥ هما عليك والميت منها يرثي
- ٥٦٣ يمعشر لأبصر، مكوا عسكم، مو كـ
- ٨٦ يذهب عاهتها ويخص طيها

فهرس أحاديث وآثار الأئمة عليهم السلام

١٣٢	إذا اشترى جارية وهي حائض حاز
٥٩٢	إن نهي أد بلغ عشر سنن اقيمت عليه الحدود
٢٦٣ و ٢٦٢	إن علياً كان يغلس الرجل إذا التوى
٢٦٤	إن كان عليه دين وترك نحواً من دينه
٣٦ و ١٦	ب كل شرط لا يحلف الكذب و سنة فهو حائر
٥٤٩	إن الوقف بحسب ما يقفه الواقف
٢٧٦	أنه كان يحسب في سدين فاد تنس إلامه
٥١٣	إنه كان يضمن الأجير
٥٨١	إنه وجد ديناراً فأمره النبي أن يأكله
٥٦٨	الرجل أحق بهبته عالم يشب منها
٢٨٩	شارب الخمر معيه
٥٩٤	علاماً ما بلغت أوان حلمي
٧٨	قال رسول الله بس بسا وبين أهل حرب رد
١٤٨	القول قول البائع
١٣	كر شرط لا يحلف الكذب و سنة فإنه حائر
٦	لابأس به إذا كان لها بارنامج
٢٦٣	لا يحاصه الغرماء

- ٧٨ ليس بيننا وبين أهل حربنارما
٥٦٩ من وهب هبة يرجو ثوابها فهي ردة
٥٦ نهى عن بيع الصبرة بالصبرة
٥٤٩ اوقف على حسب ما يشرط الواقف

فهرس الموضوعات

كتاب البيوع

٥	صحة بيع خيار الرؤية
٦	عدم ثبوت الخيار للمشتري بعد الرؤية
٦	صحة العقد في بيع سلمه سابع بعد شهر
٦	لو شترى شيئاً لم يره حال العقد
٧	صحة لبيع فيما يتلف ولم يره حال العقد
٧	في خيار المجلس
٨	أنواع بيع الخيار
١٢	خيار الحيوان ثلاثة أيام
١٢	دخول خيار الشرط في السلم
١٢	حكم الرجوع في لصالح إذا كان معاوضة
١٣	دخول خيار الشرط في الحوالة
١٣	دخول خيار الشرط في ابوكلة والعارية
١٤	بومك لشفع شقص دثن فليس له خيار المجلس
١٤	المساقاة لا يدخلها خيار المجلس
١٥	أنواع الاجارة ودخول الخيار عليها
١٥	حكم الخيار في الهبة
١٦	أحكام الخيار في النكاح

- ١٧ أحكام الخيار في الخلع
- ١٧ الخلع المعلق بصمة
- ١٨ دخول الخيار في القسمة
- ١٨ دخول الخيار في الكتابة
- ١٩ جواز البيع بالشرط
- ١٩ أحكام الخيار في السبق والرماية
- ٢٠ مدة الخيار في المبيع
- ٢٠ حكم من اتاع شيئاً بشرط خيار
- ٢١ أقل ما ينقطع به خيار المجلس
- ٢١ قول أحد المتبايعين للآخر: إختار
- ٢١ لو شرط قبل انعقد م يشترت سهام الخدر
- ٢٢ ثبوت انعقد ولا يجب والقول
- ٢٣ لو أعتق المشتري في مدة الخيار
- ٢٣ لو وطأ المشتري في مدة الخيار
- ٢٤ لو وطأ المشتري الجارية في مدة الخيار
- ٢٥ لو وطأ لمشتري في مدة الخيار لم يطل حبه بالدفع
- ٢٦ خيار المجلس يورث إذامات المتبايعان
- ٢٦ إذا أكره المتبايعان على التفريق
- ٢٧ خيار الثلاث موروث
- ٢٧ انتقال الخيار للوي في المحن والمعنى عليه
- ٢٨ وراثه المدة المتفقة في الخيار للوارث
- ٢٨ اخمل لاحكم له في الخيار
- ٢٩ صحة البيع بالشرط

- ٣١ جواز التقابض في مدة الخيار
- ٣١ مدة خيار الشرط
- ٣٢ حكم ما زاد على الثلاث من الشرط
- ٣٣ بدء خيار الشرط
- ٣٣ صحة الشرط في بدء خيار الشرط
- ٣٤ لو تباعها نهاراً وشرطاً إلى الليل
- ٣٤ لو احتار من به الفسخ في مدة الخيار
- ٣٥ لو باع عيناً بشرط الخيار لأجنبي
- ٣٦ الخيار لمن شرط من المتبايعين
- ٣٧ لو باع بشرط أن يستأمر فلاناً
- ٣٧ لو صح الاستيمار فليس له حد
- ٣٧ لو باع عديدين وشرط مدة من الخيار في أحدهما
- ٣٨ لو صح لبيع كان لكل واحد منها بالفسخ من الثمن
- ٣٨ جواز الاختيار في العدد من العبدین
- ٣٩ لو هتك المسع في مدة خيار بعد الفسخ
- ٣٩ لو قال: معنيه بألف، فقال: بعثك
- ٤٠ لو قال: بعثك على أن تقدي الثمن إلى ثلاث
- ٤٠ لو قال واحد لآخر: بعثك هذا العبد
- ٤١ لو دفع قطعة إلى البقلي
- ٤١ لو اشترى فبان له الغين فيه
- ٤٢ لا يجوز بيع درهم بدرهمين نسيئة
- ٤٣ لو شئت تحريم التفاضل في الجنس
- ٤٣ الريا في كل مكيل وموزون

- ٤٤ ثبوت الربا بالنص لا بالعلّة
- ٤٦ جواز بيع ما فيه الربا مختلف الجنس
- ٤٧ الحنطة والشعير جنس واحد في باب الربا
- ٤٨ لا يجوز بيع الحيوان دخوان بعضه ببعض
- ٤٩ حوز بيع الحيوان بالحيوان متصلاً نقداً
- ٤٩ حرمة أكل الطين
- ٤٩ الماء لاربا فيه
- ٥٠ يجوز بيع الخبز بعضه ببعض
- ٥٠ لاربا في المعدودات
- ٥١ جوارع الطعام بالدقيق إذا كان من جسمه
- ٥٣ جواز بيع الحنطة بالسويق
- ٥٣ جوارع دقيق الحنطة بدقيق الحنطة
- ٥٤ جوارع دقيق السويق مثلاً بمثل
- ٥٤ جواز بيع خلّ الزبيب بخلّ الزبيب
- ٥٤ جواز بيع خلّ الزبيب بخلّ العنب
- ٥٥ جواز بيع خلّ الزبيب بخلّ التمر
- ٥٥ عدم جواز مكيل بمكيل جزافاً
- ٥٦ جوارع الشيرج بعضه ببعض
- ٥٦ جوارع زيت لزيتون زيت لعسل
- ٥٦ دهن البذر والسّمك فيه الربا
- ٥٧ ما يجوز بيعه من العصير بعضه ببعض
- ٥٧ جوارع العسل بعضه ببعض
- ٥٧ في جوارع العسل المصنّى بعضه ببعض

- ٥٨ بيع العسل بالعسل ورأى دون لكيل
- ٥٨ حوز بيع مئمن مئمن مئمن طعام
- ٥٨ الألبان أحسن مختلفة
- ٥٩ حوز بيع أسير بالرد متمائلاً
- ٥٩ حوز بيع الخشب بالدوع
- ٥٩ حوز بيع أسير بالحن والمصل
- ٦٠ حوز بيع لرد لرد متمائلاً
- ٦٠ يجوز بيع الجبن بالجبن
- ٦٠ جواز بيع الجبن بالافط، والجبن بالسمن
- ٦٠ يجوز بيع الزبد بالسمن مثلاً بمثل
- ٦١ جواز بيع الربد بالخفيض مثلاً بمثل
- ٦١ جواز بيع مئمن تمر ودرهم بمئمن تمر
- ٦٢ لوباع شاة في صرعها ليس بأسير
- ٦٢ القسمة تميز الحقيين وليس ببيع
- ٦٣ لو ثبت ان القسمة تميز الحقيين
- ٦٣ لو كانت الثمرة على أصولها مشتركة
- ٦٤ عدم جواز بيع الرطب بالتمر
- ٦٥ جواز بيع الرطب بالرطب
- ٦٥ حوز بيع رطب الذي لا يبصر نمرأ بعصه بعض
- ٦٥ حكم بيع لصحل معروس في لأرض وغيره
- ٦٦ لو اشترى سلعة من غيره ولم يقضها
- ٦٧ الدراهم والدنانير تتعينان بالعقد
- ٦٧ لو ثبت ان الدراهم والدنانير يتعصبان بالعقد

- ٦٨ لوجود بالدراهم عيباً من جنسه
- ٦٩ لوباع دراهم بدراهم بأعيانها
- ٦٩ لوباع دراهم بدنانير في الذمة
- ٧٠ حوار بيع بدرهم احدى والردن بدرهم تسوسد
- ٧٠ حوار بيع دينار صحيح ودينار فاسد
- ٧١ لوباع سيفاً محلى بفضة بدراهم
- ٧١ لوباع السيف بغير جنس حليته
- ٧٢ لوباع خاتماً من فضة بدراهم
- ٧٢ جواز بيع الخاتم بالذهب
- ٧٢ بكون مع بسان دراهم صحيح بربط بشري
- ٧٣ اللحمان أجناس مختلفة
- ٧٣ الأسماك أجناس مختلفة
- ٧٤ حكم بيع اللحم بمعه بعض بكون رطاً أو يابساً
- ٧٥ جواز بيع اللحم المطبوخ بمعه بعض
- ٧٥ حكم بيع لحم الحيوان بالحيوان
- ٧٧ لوباع لحم مدكسى بمحوان لا يؤكل لحمه
- ٧٧ يجوز للمسلم أن يشتري من الحربي
- ٧٨ من باع نخلاً مطبوعة
- ٧٩ لوأثر بعض ما في البستان
- ٨٠ لوباع نخلاً مؤبراً
- ٨١ لوباع بعتك هذه الأرض، ولم يقل بموقوفها
- ٨٢ لوباع داراً وفيها رحي مبنية
- ٨٢ الماء الذي في البئر مملوك لصاحب الدار

- ٨٣ معدن الذهب يجوز بيعه بالقضة
- ٨٣ من دُع أرضاً وفيها حطة أو شعير
- ٨٤ حواري بيع الحنطة في سبيل منفرداً
- ٨٤ لو دُع أرضاً فيها بدر
- ٨٤ لو باع ثمرة مفردة عن الأصل
- ٨٥ حكم من باع سنة واحدة
- ٨٧ لو كانت الاصول لرجل والثمر لآخر
- ٨٧ صحة بيع الثمر بعد بدو الصلاح
- ٨٨ لو بدأ الصلاح في بعض الجنس
- ٩٠ لو باع البطيخ وغيره دون الاصول
- ٩٠ حكم بيع السقاء والخور مع قشره
- ٩١ جوار بيع الحنطة في سبيلها
- ٩١ لو دُع ثمرة ستان حار أو يستثنى منها
- ٩٢ عدم جواز بيع لشاة وسنشاء رأسها
- ٩٢ من دُع ثمرة واصابها حائضة بعد التسليم
- ٩٣ القبض في الثمرة على رؤوس النخل
- ٩٣ عدم جواز المحاقلة
- ٩٤ حرمة بيع المزبلة
- ٩٥ جواز بيع العرايا
- ٩٦ لو كان لرجل نخلة عليها تمر
- ٩٧ لا تكون العرة إلا في النخل
- ٩٧ جواز بيع ماء معد، اطعم قبل أن يقبض
- ٩٨ جواز بيع الصداق قبل القبض

- ٩٩ يجوز بيع الثمن إذا كان معيأ قبل قبضه
 ٩٩ حكم لتسليم
 ١٠٠ لو كان الرجل على غيره قدير طعام من جهة السلم
 ١٠٠ لو كان الطعامان قرضين حازت الحوالة
 ١٠١ لو انقطع المسلم فيه لم يتفسخ السلم
 ١٠١ لو باع طعاماً قديراً بعشرة درهم مؤجلة
 ١٠٢ التصرية تدليس يثبت به الخيار
 ١٠٣ مدة خيار المصراة ثلاثة أيام
 ١٠٤ عوض اللبن الذي يحلبه صاع من تمر
 ١٠٥ لتصرية في لقرة مثل لتصرية في الباقية
 ١٠٥ حكم من صرى جارية وباعها
 ١٠٦ إذ صرى أنثياً لم يثبت فيه حكم التصرية
 ١٠٦ لو اشتراها مصراة ثم زال تصريتها
 ١٠٦ لو حصل من البيع فائدة من نتاج
 ١٠٧ لو اشترى حيواناً حاملاً
 ١٠٨ لو اشترى حارية حاملاً
 ١٠٨ من اشترى جارية فوطأها
 ١٠٩ لو حدث بالمبيع عيب في يد البائع
 ١١٠ لو اشترى نكسان من إنسان وقبضها
 ١١٠ حكم تفريق الصفقة
 ١١١ حكم البيع لأثني
 ١١١ لو اشترى جارية رأى شعرها جعداً
 ١١١ لو يتوض وجه الجارية بالطلاء

- ١١٢ لو اشترى جارية على انها بكر فكانت ثيباً
 ١١٢ لو اشترى عبداً على انه كافر فخرج مسلماً
 ١١٢ لو اشترى عبداً فوجده زانياً
 ١١٣ لو اشترى عبداً فوجده أبخر
 ١١٣ لو كان لعبد يول في عمرش لاشتت لجارية
 ١١٣ إذا كان العبد غير محتون فلاحيار فيه
 ١١٤ من اشترى جارية فوجدها مفتية
 ١١٤ لو اشترى عبداً فقتله
 ١١٤ من وجد عيباً بعد القبض
 ١١٥ لو اشترى رجل من غيره عبيدين
 ١١٦ لو اشترى عبيدين ووجد بهما عيباً
 ١١٦ لو أراد أن يرذ المغيب بالمغيب
 ١١٦ ودع ما يكون مأكونه في حوفه بعد كسره
 ١١٧ لو اشترى ثوباً ونشره فوجد به عيباً
 ١١٧ إذا كان لرجل عبد فجنى
 ١١٨ إذا باع ذهاباً بفصة ومع أحدهما عرض
 ١١٩ لو باع ثوباً وذهباً بذهب
 ١١٩ حكم البيع مع المكاتبة في العبد
 ١١٩ اد قن: يعني هذا الثوب وتحطه لي تألف
 ١٢٠ لوقان: زوجتك بنتي هذه وبعتك عبدها
 ١٢١ لو ملك العبد سيده شيئاً
 ١٢٤ لو كان مع العبد مائة درهم فداعه بمائة درهم
 ١٢٥ إذا كان ماله ديناً فباعه وماله صبح البيع

- ١٢٥ لو علم بالعيب بعد بيع العبد والمال
- ١٢٥ حكم من باع شيئاً وبه عيب لم يشته
- ١٢٦ من ختنط ماله الحلال بالحرام
- ١٢٦ لو باع عبداً وحيواناً بالبراءة
- ١٢٩ لو اشترى ثوباً فقطعه وباعه
- ١٣٠ إذا وكل وكيلاً لبيع عبده فباعه
- ١٣٠ لو ادعى عمرو عبداً في يد زيد
- ١٣١ لو اشترى رجلان من رجل عبداً صفقة واحدة
- ١٣١ الاستبراء واجب على البائع في الجارية
- ١٣٢ إذا حاضت الجارية في مدة الخيار
- ١٣٣ الاستبراء يكون عند المشتري
- ١٣٣ لو اشترى جارية في حال حيضها
- ١٣٤ يكره بيع المراجعة إلى أصل المال
- ١٣٥ لو اشترى سلعة بمائة إلى سنة
- ١٣٥ لو باع سبعة مائة ووصيعة درهم من كل عشرة
- ١٣٦ لو باع هداً عتي مائة بعثت بربح كل عشرة درهم
- ١٣٨ لو باع سبعة ثم حظ من ثمنه بعد لزوم عقد
- ١٣٩ لو اشترى ثوباً بعشرة وباعه بخمسة عشر
- ١٣٩ لو باع عبداً وقصص المشتري اسع ولم يعض السبع الشمس
- ١٤٤ لو اشترى سلعتين بشئ واحد
- ١٤٤ لو باع شيئاً صفقة واحدة
- ١٤٥ لو باع حراً وعبداً صفقة واحدة
- ١٤٦ حكم تفريق الصفقة

- ١٤٦ لو اختار إمساك المسع بكل ثمن
 ١٤٧ لو اختلف المتبايعان في قدر الثمن
 ١٤٩ لو اختلفا في شرط يلحق بالعقد
 ١٥٠ لو اختلفا في شرط يفسد البيع
 ١٥١ إذا باع شيئاً بشمن في الذقة
 ١٥١ إذا كان البيع عيناً بعين
 ١٥٢ لو اختلفا في جنس المبيع
 ١٥٣ إدامات المتبايعين وحذف الورثة في ثمن
 ١٥٤ إذا تلف المبيع قبل قبض السلعة
 ١٥٤ إذا كن ثمن معيأ فلف قبل لقص
 ١٥٥ حكم بيع السمك في الأجنة
 ١٥٦ إذا باع عبداً بيعاً فاسداً وتقابضا
 ١٥٧ لو شترى حارية بشرط عدم الحسارة عليه
 ١٥٨ لو اشترى حارية شراءً فاسداً
 ١٥٨ لو اشترى حارية بأسبع فاسد ووطأها
 ١٥٩ لو حبلت الحارية وأتمت بولد
 ١٥٩ إذا ملك هذه الحارية بعقد صحيح
 ١٦٠ لو اشترى عبداً وشرط العتق
 ١٦٠ إذا باع داراً واستثنى سكنها لنفسه
 ١٦١ لو باعه داراً وأجره أخرى
 ١٦١ إذا باع زرعاً بشرط أن يحصده
 ١٦٢ إذا باعه صرة كل فقير بدرهم، صبح لبيع
 ١٦٣ إذا قال بعثت عشرة أقمصة من هذه الصرة

- ١٦٣ لو قال بعتك نصف هذه الصرة
- ١٦٣ لو قال بعتك هذه الدار كل ذراع بدينار
- ١٦٤ في البيع لمشاع من الدار
- ١٦٤ لو عس لمبيع صح البيع
- ١٦٥ إذا باع ذراعاً معيناً من ثوب صح البيع
- ١٦٥ لو باع سمناً مع ظرفه كان جائزاً
- ١٦٦ لو اختلف المتبايعان في الوزن
- ١٦٦ كراهية إحارة الفحل بلصرب
- ١٦٦ عدم حوار بيع وأكر بيس ما لا يؤكل لحمه
- ١٦٧ حكم بيع ما يؤكل لحمة بعد الموت
- ١٦٧ جواز بيع دود القز والنحل إذا رآها
- ١٦٨ لا يجوز بيع بعد الاتق مسرداً
- ١٦٨ رد بيع يسان ملث غيره غير إيدنه
- ١٦٩ عدم حوار بيع الصوف على ظهور الغنم مسرداً
- ١٧٠ حكم بيع لمست وطهرته
- ١٧٠ جواز بيع الأعمى وشراؤه
- ١٧١ إذا نجش بأمر البائع ومواطنه
- ١٧٢ لا يجوز بيع حاضر لئاد
- ١٧٢ عدم جواز تلقي الركبان
- ١٧٣ كراهية البيع والسلف في عقد واحد
- ١٧٣ حكم من أقرض غيره مالاً
- ١٧٤ رد شرط في القرص أن يرده عليه أكثر منه
- ١٧٥ إذا لم يجد مال القرص بعينه

- ١٧٥ كل ما يضبط بالوصف يجوز إقراضه
١٧٥ جواز استقراض الخبز
١٧٦ حكم إقراض الجواري
١٧٧ المستقرض يملك القرض بالقض
١٧٧ نحو للمستقرض أن يرده بالبرص في الموضع
١٧٧ من كان له على غيره دين من ثمن مدع لا
١٧٨ لا يصح بيع الصبي وشرائه
١٧٩ لو كان فقيراً كان له أن يبيع من ماله
١٧٩ لا يصح شراء العبد بغير إذن مولاه
١٧٩ لو أذن المولى للعبد في التجارة
١٨٠ لو أقر العبد على نفسه حصة ماله لم يخصه
١٨٠ لو أقر العبد بسرقة توجب القطع
١٨١ لو أقر العبد بمال وقد تلف المال
١٨١ لو أقر العبد بمال في يده لغير سيده
١٨١ يجوز بيع كلاب الصيد
١٨٢ جوار إجارة كلب الصيد
١٨٣ اقتناء الكلب لحفظ البيوت وغيرها جائز
١٨٣ لا يجوز بيع القروء
١٨٤ حكم بيع الغراب
١٨٤ حكم بيع شيء من المسوخ
١٨٤ حكم تطهير الزيت النجس
١٨٥ عدم جواز بيع الخمر
١٨٧ حكم بيع الزيوت النجسة

- ١٨٧ يجوز بيع لبن الادعيات
 ١٨٨ جواز بيع لس الاتن
 ١٨٨ لو اشترى كافر عبداً مسلماً
 ١٨٨ لا يجوز بيع رباة مكّة وإجارتها
 ١٩٠ ذو وكل مسلم كافرأ في شراء عند مسلم
 ١٩٠ إذ قال كافر المسلم اعتق عبدك عن كفّارقي
 ١٩٠ لو استأجر كافر مسلماً العمل في الذمة
 ١٩١ لو اشترى رجل من غيره عبداً فقبضه
 ١٩١ صحة رهن المبيع من البائع قبل قبضه

كتاب السلم

- ١٩٥ عور السلم في المعنوم ذكره مذهبنا
 ١٩٦ لو أسلم في رطب الى أجل
 ١٩٦ السلم لا يكون إلا مؤجلاً
 ١٩٨ حكم رأس المال إن كان معيئاً
 ١٩٩ كلّ حيوان يجوز بيعه يجوز السلم فيه
 ٢٠٠ في شرط صحة السلم
 ٢٠١ لا يجوز تأجيل السلم إلى الحصاد
 ٢٠٢ حكم من جعس محلّ السلم يوم كذا
 ٢٠٢ وجوب ذكر موضع التسليم في السلم
 ٢٠٣ جواز السلم في الأثمان
 ٢٠٤ لو سلف دراهم في دراهم كان باطلاً
 ٢٠٤ لا يجوز السلم في اللحوم

- ٢٠٥ الاقالة فسخ في حق المتعاقدين
- ٢٠٦ لو أقاله بأكثر من الثمن
- ٢٠٦ صحة الاقالة في بعض السلم
- ٢٠٧ لو أقاله حراً أن يأخذ مثل ما أعطاه من غير حبه
- ٢٠٨ لو أسلف في شيء فلا يجوز أن يشرك به غيره
- ٢٠٩ لا يجوز السهم في الخور ويبص إلا ورأى
- ٢٠٩ لا يصح السلم في الرؤوس
- ٢١٠ حكم السلم في الجلود
- ٢١٠ حكم السلم في النقد والنسيئة
- ٢١١ حكم السلم في الخنيس محتفياً
- ٢١١ إذا اختلف في قدر المبيع أو الأجل
- ٢١٢ إذا حالف إسان أهل السوق بزيادة أو نقصان
- ٢١٢ إذا أسلم في تعرفاته بزيب
- ٢١٣ لو أسلم في نوع من الربيب فأتاه بنوع آخر
- ٢١٣ من كان له عند غيره سلم لا يخاف عليه
- ٢١٤ لو شرط عليه مكان التسليم وأعطاه في غيره
- ٢١٤ لو أخذ المسلم السهم وحدث عنده فيه عيب
- ٢١٤ لو حاء المسلم اليه بالمسلم فيه أجود مما شرط
- ٢١٤ لو أسلم جارية صغيرة في كبيرة
- ٢١٥ حكم استصناع الخفاف من الحديد والرصاص
- ٢١٥ يجوز أن يشتري قلعة بدراهم
- ٢١٦ لو أذن لمملوك غيره أن يشتري نفسه له من مولاه
- ٢١٧ لو اشترى العبد نفسه من مولاه لغيره

كتاب الرهن

- ٢٢١ جواز الرهن في السفر والخضر
- ٢٢١ يجوز أخذ الرهن في كن حق ثابت في اللمة
- ٢٢٢ لا يجوز شرط الرهن ولا عقده قبل الحق
- ٢٢٣ لزوم الرهن بالايجاب والقبول
- ٢٢٣ حكم من عقد الرهن ثم جُنَّ أومات
- ٢٢٤ رهن المشاع جائز
- ٢٢٥ إستدانة القبض ليس شرط في الرهن
- ٢٢٥ إذاعات الراهن لا يفسخ الرهن
- ٢٢٦ إذا غلب على عقل المرتن
- ٢٢٦ إذا أدن الرهن للمرتن في قبض الرهن
- ٢٢٦ لو أذن له في قبض الرهن ثم جُنَّ
- ٢٢٦ دارهته وديعة عنده في يده
- ٢٢٧ لو تصرف الراهن بالرهن
- ٢٢٧ لا يجوز للنوصي أن يشتري من مال التيم لصفه
- ٢٢٧ لو كان له في يد رجل وديعه فجعله رهناً
- ٢٢٨ لو غصب رجل من غيره عيناً من الأعيان
- ٢٢٩ إذا رهن جارية وقد أقر بوطئها
- ٢٢٩ إذا وطأ الراهن جاريته المهرنة
- ٢٣١ لا يجوز لسراهن أن يطأ الجارية المهرنة
- ٢٣١ لو وطأ الراهن جارية المهرنة باذن المرتن
- ٢٣٢ إذا وطأ المرتن الجارية المهرنة نادن الراهن

- ٢٣٢ لو أتت الجارية الموطوءة بولد
- ٢٣٢ لو بيعت هذه الجارية ثم اشتراها المرتن
- ٢٣٣ إذا أد المرتن لراهن في بيع الرهن
- ٢٣٤ رهن أرض الخراج باطل
- ٢٣٥ إذا جنى العبد جناية ثم رهنه
- ٣٦ لو رهن عبده رهنأ وقبضه الراهن
- ٢٣٦ لو أقر أن عبده جنى على غيره ثم رهنه
- ٢٣٧ إذا دبّر عبده ثم رهنه
- ٢٣٨ لو علق عتق عبده بصفة ثم رهنه
- ٢٣٩ إذا رهنه عبداً ثم دبره
- ٢٣٩ لو كان الرهن شاة فانت
- ٢٤٠ لو اشترى عبداً ورهن به عصيراً
- ٢٤١ الحمر ليست بممبوكة ويحور امساكها لتحلل
- ٢٤١ لو رهن نخلاً مطلقاً
- ٢٤١ لو رهن ما يسرع اليه الفساد
- ٢٤٢ إذا رهن عند غيره شيئاً وشرط
- ٢٤٣ إذا عزل الراهن العدل عن البيع
- ٢٤٣ لو عزل المرتن العدل لم يتعزل
- ٢٤٤ لو أراد العدل بيع الرهن فلا بد من إذن المرتن
- ٢٤٤ لا يجوز للعدل أن يبيع الرهن إلا بتمن مثله
- ٢٤٥ الرهن غير مضمون
- ٢٤٥ إذا باع العدل الرهن فهو من صمان الراهن
- ٢٤٦ لو باع العدل الرهن بتوكيل الرهن وقضى الثمن

- ٢٤٧ روعات لمتراهنات وأرد لعدل رذ الرهن
 ٢٤٧ لو شرط أن يكون الرهن عند عدلين
 ٢٤٨ لا يجوز للعدلين أن يقتسما بالرهن
 ٢٤٨ لو استقرض ذمي من مسلم مالا
 ٢٤٨ لو أقر العبد المرهون بحاية توجب القصاص
 ٢٤٩ لو أكره المولى عبده المرهون على جناية
 ٢٥٠ لو باع شيئاً شمس معدوم و شرط رهناً مجهولاً
 ٢٥٠ لو اختلفا في عبيدين
 ٢٥١ منفعة الرهن للرهن دون المرتن
 ٢٥٢ ليس للراهن أن يكرى داره المرهونة
 ٢٥٣ رد روج الرهن عبده المرهون كان تروجه صحيحاً
 ٢٥٣ لو شرط في حل عقد الرهن شروطاً فاسدة
 ٢٥٤ لو رهن نخلاً أو ماشية
 ٢٥٥ لو رهن حقاً بما فيه لا يصح فيما فيه
 ٢٥٦ حكم ضمان الرهن
 ٢٥٧ لو ادعى المرتن هلاك الرهن
 ٢٥٨ إذا كاتب عبده على نجسين وأخذ به رهناً

كتاب التفليس

- ٢٦١ تعريف المفلس
 ٢٦٣ إدامات المديون عليه
 ٢٦٤ لو باع شقصاً من أرض وفلس المشتري
 ٢٦٥ لو اختارعين ماله في أموال المفلس

- ٢٦٥ لو باع رجل من رجل عشرين قيمتها سواء
 ٢٦٦ إذا باع ربتاً فخطه المشتري ثم أفلس
 ٢٦٧ إذا قسم الحاكم مال المفلس ثم طهر غريم آخر
 ٢٦٨ للحاكم أن يجبر على من عليه الدين
 ٢٦٨ يجوز مدحاكم أن يبيع مال المفلس
 ٢٦٩ لو أفلس الرجل وحرر عليه الحاكم ثم تصرف في ماله
 ٢٧٠ إذا أقر المحجور عليه بدين لغيره
 ٢٧١ من كان عليه ديون حاة ومؤتلة وحرر عليه
 ٢٧١ من مات وعليه دين مؤجل
 ٢٧٢ لو أفلس من عليه الدين لا يؤخر ليكتسب
 ٢٧٢ المفلس إذا ماتت زوجته وجب أن يجهرها
 ٢٧٣ لا يجب على المفلس بيع داره التي يسكنها
 ٢٧٣ المفلس إذا ادعى على غيره مالا
 ٢٧٣ لو باع الوكيل على رجل ماله
 ٢٧٤ لو كانت للمفلس دار بيعت في دينه
 ٢٧٤ تقبل البيعة على إعسار الإنسان
 ٢٧٥ إذا قامت البيعة على الإعسار وحب سماعها
 ٢٧٦ لو أقام البيعة من عليه الدين على إعساره
 ٢٧٦ لو ثبت إعساره وخلاه الحاكم
 ٢٧٧ إذا فلت حجره فادعى العرماء أن له مالا
 ٢٧٧ من كان له على غيره مال مؤجل إلى شهر
 ٢٧٨ إذا كان سفره إلى الجهاد فبس له معه ماله

كتاب الحجر

- ٢٨١ الإلابة دلالة على سوغ المسلمين والمشركون
 ٢٨٢ حد البلوغ في الذكر والأنثى
 ٢٨٣ لا يدفع المال إلى الصبي حتى يبلغ
 ٢٨٥ إذا بلغ من وجد فيه الرشد فُكَّ حجره
 ٢٨٥ دفع المال للمرأة بعد رُشدها
 ٢٨٦ لا يقتصر تصرف المرأة الرشيدة إلى إذن زوجها
 ٢٨٦ أحرر عبي الصبي المذبح حتى لو كان رشيداً
 ٢٨٩ لأحوط على الصبي الفاسق
 ٢٨٩ وقوع إطلاق من البالغ المحجور عليه

كتاب الصلح

- ٢٩٣ الصلح على الإنكار جائز
 ٢٩٤ لو أخرج من دهره رؤساً إلى طريق لمسلمين
 ٢٩٥ حكم معاقدة القمط
 ٢٩٥ لو تنازعا في جد أو بين ملكيهما
 ٢٩٦ إذا تنازعا في دابة أحدهما راكمها
 ٢٩٧ لو كان حائط مشترك بين نفسيين
 ٢٩٧ أو أن أحد شريكيه في وضع حشيشة على الحائط
 ٢٩٨ لو تنازعا في سقف لست بدي عنه لعرفة
 ٢٩٨ إذا كان بين رجلين حائط مشترك وانهدم
 ٢٩٩ لو أتلف رجل على غيره ثوباً فأقره وصاحبه

- ٣٠٠ بواذعى عليه مالا مجهولاً فأقر له به وصالحه
 ٣٠٠ لو كان لرحل داراً في رفاقين غير بائدين

كتاب الحوالة

- ٣٠٥ المحتال هو اندي يملأ الحوالة ويعتبر رضاه
 ٣٠٥ المحال عليه يعتبر رضاه
 ٣١٦ لو أحوال على من ليس عليه دين
 ٣٠٦ لو أحوال رجلاً على رجل بالحق
 ٣٠٦ لو أحوال رجلاً بالحق
 ٣٠٧ لو أسلف الحق من دمه المحال أى المحال عنه
 ٣٠٧ لو شرط المحال في الحوالة ملاءة المحال عنه
 ٣٠٨ لو شترى رجل من غيره عبداً ثم أحوال السانع
 ٣٠٩ لو أحوال رجل على رجل بحق واختلفا
 ٣٠٩ الحوالة عند الشافعي بيع
 ٣١٠ جواز الحوالة بما لا مثل له
 ٣١٠ لو أحوال ريد على عمرو وممنه عمرو وصحت الحوالة

كتاب الضمان

- ٣١٣ ليس من شرط الضمان أن يعرف المضمون به
 ٣١٣ ليس من شرط صحة الضمان رضاهما
 ٣١٤ انتفاء الدين من ذمة المضمون عنه إلى ذمة الضامن
 ٣١٥ يس للمضمون له أن يطالب بآل انضمام
 ٣١٥ إذا ضمن بغير إذن المضمون عنه

- ٣١٦ لوضعن عنه ماذنه وأدى بغير ادنه
٣١٦ يصح ضمان مال الجمالة
٣١٧ صحة ضمان مال المسابقة
٣١٧ إذ جنى على حرقاً مستحق بالجناية إيلاً
٣١٧ لا يصح ضمان نفقة الزوجة
٣١٧ يصح ضمان الثمن مدة الخيار
٣١٨ يصح ضمان عهدة الثمن إذا حرق المبيع مسحقاً
٣١٩ لا يصح ضمان المجهول
٣٢٠ يصح الضمان عن الميت
٣٢١ لا يصح ضمان لعبد ليس له مؤذن به في التجارة
٣٢١ كفالة الأبدان تصح
٣٢٣ الرم الكس حصراً مكتوب به عدعته
٣٢٣ زوال الكفالة بموت المكفول به
٣٢٤ إذا رهن شيئاً ولم يستلمه

كتاب الشركة

- ٣٢٧ كراهية شركة المسلم لليهودى وأصغر لى
٣٢٧ لا تنعقد الشركة إلا في مالين مثليين
٣٢٨ صحة الشركة في العروص التي هأمتان
٣٢٨ عدم انعقاد الشركة باحتلاف جنس رأس المال
٣٢٩ شركة المعاوضة باطللة
٣٣٠ بطلان شركة الأبدان
٣٣١ شركة الوحوة باطللة

- ٣٣٢ لا فرق بين أن يتحقق الدلالة في المعد أو يختلف
 ٣٣٢ لا يجوز بخاصة الشريكين في الربح مع التسوية في المال
 ٣٣٣ إذا اشترى الشريكان عبداً بمال الشركة
 ٣٣٣ لو باع أحد الشريكين عبداً بألف
 ٣٣٤ لو غصب غاصب مال أحد الشريكين
 ٣٣٥ لو كان لرجلين عبدان
 ٣٣٦ إذا عقد شركة فاسدة
 ٣٣٦ إذا كان بينهما شيء فباعاه بضمن معلوم

كتاب الوكالة

- ٣٤١ حوز وكالة الحاضر
 ٣٤٢ إذا غرل الموكل وكلمه عن موكله في عنة لو كان
 ٣٤٣ لو وكل رجل رجلاً في الخصومة عنه
 ٣٤٤ لو وكل لوكل في إقراره صبح إقراره
 ٣٤٤ لو وكل رجل رجلاً في تثبيت حد القذف
 ٣٤٥ صحة التوكيل في استيفاء الحدود
 ٣٤٦ إذا وكله في تصرف سماه له
 ٣٤٦ من له حق بيع مال الغير
 ٣٤٨ لو أطلق الوكالة في البيع
 ٣٤٨ لو اختلف الخياط وصاحب الثوب
 ٣٤٩ لو كان لرجل على غيره دين
 ٣٤٩ إذا صدقه من غيره في موكله لم يجر على التسليم له
 ٣٥٠ إذا وكل رجلاً في كل فليس وكثيره يصح

- ٣٥٠ يكره أن يتوكل مسلم لكافر على مسلم
 ٣٥١ لتوكيل الموكل المطالبة بالثمن
 ٣٥١ لا يصح إبراء التوكيل من دون التوكل من التمس
 ٣٥١ إذا توكل رجلاً في شراء سبعة فاشتراه شمس مثله
 ٣٥٢ إذا توكل مسلم ذمياً في شراء حر لم يصح الوكالة
 ٣٥٢ توكله في بيع وسد
 ٣٥٣ إذا توكل صبياً في بيع أو شراء لم يصح التوكيل
 ٣٥٣ إذا توكله في شراء شاة بدينار أعطاه واشترى به شاة
 ٣٥٤ إذا قال إن قدم الحاج فقد وكلتك

كتاب الإقرار

- ٣٥٩ لوقال: له عندي مال جليل أو عظيم
 ٣٦١ في تفسير الكثير عند الإقرار
 ٣٦٢ لوقال: له عني دراهم
 ٣٦٢ لوقال: له علي ألف ودرهم
 ٣٦٣ لوقال: لفلان علي ألف ودرهمان
 ٣٦٤ لوقال: لفلان عني درهم ودرهم ولا درهم
 ٣٦٥ لوقال: عصمتك ثور في مدين كان فراأيا ثوب دون مدين
 ٣٦٥ لوقال: لفلان كذا درهم يكون قرراً بعشرين درهم
 ٣٦٦ لوقال: به عندي كذا كذا درهماً بدينه أحد عشر درهم
 ٣٦٦ لوقال: له عندي كذا وكذا درهم يلزمه أحد وعشرون
 ٣٦٧ لوقال: له علي كذا درهم لزمه مائة درهم
 ٣٦٧ إذا أقر بدين في حال صحته ثم مرض

- ٣٦٨ يصح الاقرار للوارث في حال المرض
- ٣٦٩ لو أقر بولد من جاريته في حال مرضه
- ٣٧٠ لو أقر بحمل وأطلق فإن إقراره باطل
- ٣٧١ لو أقر العبد بما يجب عليه به الحقة
- ٣٧١ عدم قبول الاقرار بالسرقه من العبد
- ٣٧٢ لو قال : لعن علي ألف درهم فحذأ ألف
- ٣٧٣ لو قال : لعن علي فغير لاسل ففسر
- ٣٧٤ لو أقر يوم السبت بدرهم ثم قال يوم الأحد به علي درهم
- ٣٧٤ لو قال : به علي من درهم الى عشرة لزمته تسعة
- ٣٧٥ لو قال : به عدي من الواحد الى عشرة لزمته تسعة
- ٣٧٦ لو شهد له رجل بألف وشهد آخر بألفين
- ٣٧٦ صحه شرط الحد في كفايه والصمان
- ٣٧٧ لو أقر بكفالة أو صمان بشرط خيار صح إقراره
- ٣٧٧ لو قال : به علي ألف درهم الى وقت كذا لزمه لألف
- ٣٧٨ لو مات رجل وله ابن فأقر أحدهم بألف ثلث
- ٣٧٩ لو كان الوارث حراً فأقر فأقر ثلث السب
- ٣٧٩ لو قر نسوة صبي لم يكن إقرار بزوجته أمه
- ٣٨٠ لو حبت امرأة من دار الحرب الى دار الاسلام
- ٣٨١ لو كان برجل حارب ولها ولد فأقر بأحد الولدين
- ٣٨١ لو كان له جاريه وله ثلاثة أولاد فأقر أحدهم
- ٣٨٣ لو شهد شاهدان على سب لميت يستحق به مراثياً

كتاب العارية

- العارية أمانة غير مضمونة ٣٨٧
 لورذ العارية الى صاحبها أو وكيله ٣٨٨
 لو اختلف صاحب الدابة والراكب ٣٨٨
 لو اختلف الزارع وصاحب الأرض ٣٨٩
 لو احتلما فقا أحدهم غصبتها وقال لأحرار عرتها ٣٨٩
 إذا تعدى المودع في إحراج الوديعة من حرزها ٣٨٩
 لو أبرأه صاحبه من الوديعة بعد تعديه فيها ٣٩٠
 لو أعاره رصاً ليسنى فيها فلا يجوز أن يفرس فيها ٣٩٠
 لو طالب المعبر لمستعير بقلع ما أدن له في عراسه ٣٩١

كتاب الغصب

- من غصب شيئاً يضمن بالمثلثة ٣٩٥
 لو غصب مالاً له مثل ٣٩٦
 لو جنى على حمار القاصي وعلى حمار غيره ٣٩٦
 إذا قلع عنب دابة كان عليه نصف قيمتها ٣٩٧
 إذا قتل عبداً كان عليه قيمته ما لم تتجاوز دية الحر ٣٩٨
 إذا مثل مملوك غيره لزمه قيمته واعتق ٣٩٨
 كل جناية مقدرة من الحر بحساب دينه ٣٩٩
 الحارصة والباضعة مقدرة في الحر ٣٩٩
 إذا جنى على ملك غيره جناية لها أرش ٤٠٠
 إذا غصب جارية فرادت في يده بسمي أو صنعتة ٤٠١

لنافع تضمن بالغصب كالأعيان

٤٠٢

المشوص بيع واسد لا يثبت له عقد ولا له الفحص

٤٠٣

لو غصب حارية حاملاً ضمنها وضمن ولدها

٤٠٣

إذا لم يتلف الثوب وكان قائماً بحاله رده

٤٠٤

لو أكره امرأة على الزنا وجب عليه الحد

٤٠٤

السارق يقطع ويغرم ما يسرقه

٤٠٥

يصح غصب العقار ويضمن بالغصب

٤٠٥

إذا غصب ثوباً فصبه

٤٠٦

لو غصب شيئاً ثم غيره عن صفته

٤٠٧

إذا غصب منه عصيراً فاستحال خيراً

٤٠٨

لو غصب ساجدة فبني عليه أوفي مجنيها

٤٠٩

لو غصب طعاماً فأطعم ماله فأكله

٤١٠

إذا حل دابة أو فتح قفصاً وفيه طائر

٤١١

لو غصب عبداً فأبق

٤١٢

إذا باع عبداً أو فسخه المشتري أو مرقضه

٤١٣

إذا كان في ماله مسهم حر أو حرير أو ثوبه متلف

٤١٤

لو غصب ماله مثل فعنه أكثر من كذا قيمته

٤١٥

لو غصب ماله لا يبق كالهواكه الرطبة

٤١٥

إن غصب ما يجري فيه الربا

٤١٦

لو غصب حارية فأنت بولد مملوك

٤١٧

إذا غصب مملوكاً فمردفتت حية

٤١٧

لو غصب عبداً ومات العبد واحتلفا

٤١٨

لو غصب ماله مثل فجنى عليه حناية

٤١٨

- ٤١٩ لو غصب عبداً قيمته ألف فراد في يده
 ٤٢٠ إذا غصب ألف درهم من رجل
 ٤٢٠ اذا غصب حبياً فزرعه
 ٤٢١ لو غصب عبداً قات في يده
 ٤٢١ لو غصب حراً صغيراً فتلف في يده

كتاب الشفعة

- ٤٢٥ لا شفعة في كل ما يمكن تحويله
 ٤٢٦ ورع ريعاً أو ثمرة مع الأصل با شرط
 ٤٢٧ تثبت الشفعة لشريك المحالط
 ٤٣١ مطالبة الشفيع على الفور
 ٤٣١ لا تبطل الشفعة بالغيوبة
 ٤٣١ لو اختلف المشتري والشفيع في الثمن
 ٤٣٢ وكب لشراء شمس به مثل ك لحبوب وغيره
 ٤٣٣ د تروح امرأة وأمهرها شقصاً لا سحق الشفعة
 ٤٣٣ لو اشترى شقصاً من سهمه كان لشفيع المطالبة بالشفعة
 ٤٣٤ ثومات وحنف ليس ودار فهي سهم صغير
 ٤٣٥ بطلان الشفعة إذا كان شركاء أكثر من واحد
 ٤٣٦ الشفعة لا تورث
 ٤٣٧ لو اشترى داراً ووجب للشفيع الشفعة
 ٤٣٩ إذا اشترى شيئاً وقاسم وغرس فيه
 ٤٤٠ لو اشترى النحل والأرض وشرط الثمرة
 ٤٤١ لو ع شقصاً من مشاع

- ٤٤٢ إذا لم ينقص القصة ولا الانتفاع بقسمة
 ٤٤٣ للصبي والمجنون والمجور عليه الشفعة
 ٤٤٤ لو كان للصبي شفعة الخط له تركها
 ٤٤٥ لو باع شقصاً بشرط الخيار
 ٤٤٥ لو اشترى شقصاً وعرضاً من العروض
 ٤٤٦ لو أخذ لشفع اشقص من المشتري أو باع
 ٤٤٧ لا يأخذ الشفع الشفعة من النافع أندأ
 ٤٤٧ بوصف الشفع الدرك لنافع عن المشتري
 ٤٤٧ لو كان دارين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه
 ٤٤٨ لو كان الشفع وكيلاً في بيع الشقص الذي يستحق بالشفعة
 ٤٤٨ لو حط النافع من ثمن شيئاً بعد لزوم العقد
 ٤٤٩ لو زاد في الثمن زيادة بعد استقرار العقد
 ٤٤٩ لو كانت دارين يفسين فادعى أحسب
 ٤٥٠ إذا أخذ الشفع الشقص فلا جبار للنافع
 ٤٥١ لو وهب شقصاً بغيره فانه لا يستحق به الشفعة
 ٤٥١ لو ادعى أحد الشريكين أنه باع نصيبه من أحسب
 ٤٥٢ الشفعة على عدد الرؤوس
 ٤٥٢ لو شخ عبه موضحة عمداً أو خطأ
 ٤٥٣ لو باع دمي شقصاً من دمي بغير أو حرير
 ٤٥٣ لا يستحق النمي الشفعة على المسلم
 ٤٥٤ لو اشترى شقصاً من داروين مسجداً
 ٤٥٥ لو باع في مرضه الخوف شقصاً
 ٤٥٥ إذا وجب له الشفعة فصالحه المشتري

- ٤٥٦ إذا وجبت الشفعة فسار إلى المطالبة
٤٥٦ إذا بلغ الشفع أن الثمن دفن في مقي

كتاب القراض

- ٤٥٩ لا يجوز القراض إلا بالائتمان
٤٥٩ لا يجوز القرض د لملوس
٤٦٠ لا يجوز القراض بالورق المغشوش
٤٦٠ إذا كان القراض فاسداً استحق لعامل أحرة المثل
٤٦١ ليس للعامل أن يسافر بمال القراض
٤٦١ لو سافر دون رب المال كاتب بعتته من مال القراض
٤٦٢ لو أعطاه القرض على أن له ألف وللعامل ألف من الأرباح
٤٦٣ لو دفع له مالا قرضاً وأذن له بالتصرف
٤٦٣ لو اشترى العامل أباه بمال القراض
٤٦٣ لو فسح رب المال للقراض وكان في المال شيء
٤٦٤ لو حان الحول على مال القراض وبلغ بصلب المراكاة
٤٦٥ لو اشترط رب المال أن يرجع له كان قرضاً فاسداً
٤٦٥ لو كان العامل بصيراً وشترى بمال القرض حراً
٤٦٦ لو قال إيمان لو أخذت هذا المال قرضاً
٤٦٧ إذا دفع إليه ألقاً للقراض واشترى به عبداً
٤٦٨ ليس للعامل أن يبيع بالدين
٤٦٩ لا يصح القراض إذا كان رأس المال حراً
٤٦٩ إذا قال هذا قرضاً على أن لك نصف ربحها

كتاب المساقاة

جواز المساقاة

٤٧٣

يجوز المساقاة في النخل والكرم

٤٧٥

يجوز المساقاة فيما عدا النخل والكرم من الأشجار

٤٧٦

يجوز أن يعطي لأرض غيره شعص من خرج منها

٤٧٦

لو احتلف نوع النخل والمسه في المسواة

٤٧٧

إذا شرط في حال العقد على العامل

٤٧٨

إذا ساقاه بعد ظهور الثمرة كان جائزاً

٤٧٨

يجوز أن يشترط المساقى على رب المال

٤٧٩

إذا شرط على المساقى نفقة الغلام جاز

٤٧٩

لو اختلف رب النخل والعامل

٤٨٠

وطهرت ثمرة ونعم الأوصق بني فيها الركاة

٤٨٠

كتاب الاجارة

كلما استباح بالعارية استباح بالاجارة

٤٨٥

عقد الاجارة من العقود اللارمة

٤٨٨

المستأجر يملك المنفعة والمؤجر يملك الاخرة

٤٨٩

لو طلق العقد ولم يشترط تعيين الاخرة ولا تأجيله لم يمتد عا حلاً

٤٨٩

إذا قل تحركت هذه يد كل شهر يكدأ كانت إبرة صحيحة

٤٩٠

لو استأجر رد رقتعت بعد القص من اسبيعاء المنفعة

٤٩١

الموت يبطل الاجارة

٤٩١

حكمه لو أكرى دابة لمسافة معية فرد على المسافة

٤٩٢

- ٤٩٣ صمان معمود عنه في الاحرة نور د على المسافة
- ٤٩٣ يجوز الاحارة الى أي وقت شاء
- ٤٩٤ يجوز استئجار دارو حارها بكثرة وقل ثم سنة حره
- ٤٩٥ الاحارة إما أن تكون معينه أو في الذمة
- ٤٩٦ حكم لاطلاق في أول وقت الاحارة
- ٤٩٦ إذا آحره شهر من وقت لعقد ولم يسمه ربه
- ٤٩٧ لو اكترى دابة مثلاً يقطع به مسافة وأمسكها مدة من الرمن
- ٤٩٧ لو استأجر مربعة مدة من الرمن يقطعها وكسوها
- ٤٩٨ لو سأل حر مربعة ولده فبأحد الثلاث بطلت الاحارة
- ٤٩٨ لو آحر بنفسها البرصع بادل روحه صححت الاحارة
- ٤٩٩ لو وحد الأب من برصع ولده بدون احرة لمش
- ٤٩٩ لو باع الرقبة المستأجرة لم تبطل الاحارة
- ٥٠٠ لو آجر الأب من ماله مدة صححت الاحارة
- ٥٠٠ لو سأل حر رجلاً ليسع له شيئاً بعينه ردك
- ٥٠١ يجوز اجارة الدفاتر ما لم يكن بها كفر
- ٥٠١ لا يجوز احارة حائط مزوق للتفرج عليه
- ٥٠١ لو انصرف الأجير بعمل في غير ميث المسأحر
- ٥٠٣ الحثن ولسطروا تحتها يصموم من حبوب أفعاهه
- ٥٠٣ لو حبس حر مسمماً فمُرقت شاة لرمه صمها
- ٥٠٣ لا صمان على الراعي إذا اطلق له الرعي
- ٥٠٤ لو اكترى دابة فضرها على ما حررت به العده فتصف
- ٥٠٤ إذا سلم مملوكاً الى معلم فمات حتف أنفه
- ٥٠٤ لو عزز الامام رجلاً فادى الى تلعه

- ٥٠٥ إذا سُمي الثوب إلى غتال ولم يشرط الاجرة
- ٥٠٦ إحارة المشاع جائزة
- ٥٠٦ إذا سلم في الحياض ثوباً فقطعه الحياض ثم احتقنا
- ٥٠٧ لو أكرى منه بهيمة لقطع بها مسافة فامسكها ولم يسير فيها
- ٥٠٨ لو استأجر داراً على أن يعدها مسجداً يصلي فيه
- ٥٠٨ لو استأجر داراً ليتجدها ماحوراً يبيع فيها الخمر
- ٥٠٨ لو استأجر حراً لئسقل له حراً من موضع في موضع
- ٥٠٩ لو استأجره ليخيط له ثوباً بعيته
- ٥١٠ لو استأجره خاططة ثوب
- ٥١٠ يجوز إحارة الدراهم والدنانير
- ٥١٠ لو عس حجة الاستماع بالدراهم والدنانير استأجره
- ٥١١ يصح إحارة كلب الصيد للصيد وحفظ المشية
- ٥١١ لو استأجره لسفل له مينة على أن يكون له حدها
- ٥١١ لو استأجره لطحن له دقيقاً على أن يكون له صاع منه
- ٥١٢ لو استأجر حراً حلاً حلاً للعقة صحب الإحارة

كتاب المزارعة

- ٥١٥ المزارعة بالثلث أو أكثر أو أقل بعد أن يكون بينهما مشاعاً حاضرة
- ٥١٦ يجوز إحارة الأرضين للمزارعة
- ٥١٧ يجوز إحارة الأرض بكل ما يصح أن يكون ثماً
- ٥١٧ لو أكره أرضاً ببرع فيها طعاماً صح العقد
- ٥١٨ لو أكرى أرضاً للمزارعة ولم يعين ما يبرع فيها صح العقد
- ٥١٩ لو أكرى أرضاً للغراس وأطلق جاز

- ٥١٩ لوأكرأه أرضاً للبراعة والعرس وم نعش مقدار كل واحد منها
 ٥١٩ لوأكرأه أرضاً سمة للعراس فعرس في هذه السنة
 ٥٢٠ لوأستأجر داراً بحارة صحيحة ومعت المدة إسقرت الا حرة
 ٥٢١ لوأحسب المكثري والمكثري في قدر لفعة أو اذ حرة
 ٥٢١ لوأزرع أرض غيره ثم اختلفا

كتاب إحياء الموات

- ٥٢٥ الأرضون العامرة والتي لا يعرف لها صاحب هي الامم خاصة
 ٥٢٥ الأرضون الموات للامام خاصة
 ٥٢٦ لوأذن الامام للدمى في إحياء لأرض وله ملك بالادن
 ٥٢٧ لوأحيا أرضاً مونة فمرب العامر بالادن الامام ملك ولا حية
 ٥٢٨ للإمام المعصوم أن يحمي الكلاء لنفسه وعامة المسلمين
 ٥٢٨ للإمام أن يحمي للحيث لمعدة في سبيل الله
 ٥٢٩ ما أحياه رسول الله فانه لا يجوز حله
 ٥٢٩ حكم ما أحياه الامام المعصوم
 ٥٣٠ حريم الثرأر يعون ذراعاً
 ٥٣١ لوأمنع من يد الى المعدن الظاهرة افرع بينها
 ٥٣١ لا يجوز للامام أن يقطع أحد شيئاً من اشورع
 ٥٣١ لوأملك الثرأر لا حية وخرج ماؤها فهو أحق بها

كتاب الوقف

- ٥٣٧ إذا تلفظ بالوقف لزم الوقف
 ٥٣٩ من شرط لروم الوقف القبض

- ٥٣٩ إذا وقف داراً زال ملك الوقف
- ٥٤٠ حرم الصدقة لمروصه على بني هاشم
- ٥٤٠ لا تحرم صدقة بني هاشم بمعصية على بعض
- ٥٤٢ يجوز وقف المشاع
- ٥٤٢ أنصف الوقف متى يحكم بصريحها
- ٥٤٣ لو وقف على من يصح انقراضه في عادة
- ٥٤٤ لو وقف على من لا يصح الوقف عليه مثل العبد
- ٥٤٤ إذا وقف مطلقاً ولم يذكر الموقوف عليه
- ٥٤٥ لو وقف وقفه وشرط أن تصرف منه في سبيل لله
- ٥٤٥ حرم الوقف على أهل الذمة إذا كانوا ثوريين
- ٥٤٦ إذا وقف على مولاه
- ٥٤٦ لو وقف على أولاده وأولاد أولاده
- ٥٤٨ لو حدد مدة الوقف بطل الوقف
- ٥٤٨ لو وقف على بني هاشم مطلقاً صح وقف
- ٥٤٩ لو وقف على نفسه ثم على أولاده لم يصح وقف على نفسه
- ٥٥٠ لو حكم أحدكم صحة وقف على نفسه لم ينفذ حكمه
- ٥٥٠ لو بنى مسجداً وأذن للناس فصلوا فيه
- ٥٥٠ إذا وقف مسجد ثم أنه حتر وحتر المحنة
- ٥٥١ لو حتر الوقف ولا يرجع عوده
- ٥٥١ لو انقلعت نخلة من بستان وقف
- ٥٥٢ إذا وقف على بضوء فأكرى البض الأول وقف

كتاب الهبة

- ٥٥٥ الهبة لا تلزم إلا بالمقبض
- ٥٥٦ يوقض الموهوب له الهبة بغير إذن الواهب
- ٥٥٧ هبة المشاع جائزة
- ٥٥٩ لو أعمره ولعقبه كانت العمرى صحيحة
- ٥٦٠ لو أعمره وأطلق لم تصح العمرى
- ٥٦١ بوقول: أعمرتك على ثلث إن مثلي رجع لتي
- ٥٦٢ الرقبي جائزة، وهي والعمرى سواء
- ٥٦٣ يستحب أن لا يفصل بعض ولده على بعض
- ٥٦٥ حكم من فضل بعض ولده على بعض
- ٥٦٦ لا يجوز الرجوع في الهبة للولد
- ٥٦٧ يجوز الرجوع في الهبة للأجنبي
- ٥٦٨ أنواع الهبات
- ٥٧٠ لو وهب وأطلق الثواب
- ٥٧٠ لو شرط الثواب فكان مجهولاً صح
- ٥٧١ إذا تنق الموهوب في يد الموهوب له
- ٥٧١ لو وهب ثوباً حراً ونصرف فيه الموهوب له
- ٥٧٢ لو وهب له شيئاً من حلبي فأثابه في المجلس
- ٥٧٢ إذا كان له على غيره حق جازله ببيع
- ٥٧٣ لو وهب في مرضه الخوف شيئاً وأقصه

كتاب اللقطة

- ٥٧٧ أنواع اللقطة
- ٥٧٩ كلما يمتنع من لابين وعمره فليس لأحد أخذه
- ٥٧٩ كراهية أخذ اللقطة
- ٥٨٠ يستحب لمن وجد اللقطة أن يشهد عليها
- ٥٨١ إذا عرف لللقطة سنة وكنها بعد ذلك كان صاماً
- ٥٨٢ لو وجد كساً للصد وحب أن يعرفه منه
- ٥٨٢ مقدار اللقطة في وجوب تعريفها
- ٥٨٣ يجوز للعداد وجد لقطة أن يلتقطها
- ٥٨٤ من أخذ لقطة ثم ردها إلى مكانها لم يجزله وكان صاماً
- ٥٨٤ إذا عرفه سنة لا يدخل في ملكه إلا ما احتاره
- ٥٨٥ يكره للفاسق أخذ اللقطة
- ٥٨٥ حكم لقطة الحرم
- ٥٨٧ يجوز للمكاتب أخذ اللقطة
- ٥٨٧ العدد إذا كان نصمه حرأ جازله أحد اللقطة
- ٥٨٧ من وجد لقطة فداء من وصفها له جازله أن يعطيها
- ٥٨٨ لنعمي إذا وجد لقطة في دار الإسلام جازله أخذه
- ٥٨٩ حكم لجمالة على الصوان واللقطة
- ٥٩٠ لو اختلف صاحب اللقطة وواجدها
- ٥٩١ لو أسلمت الأثم وهي خيل من مشرك
- ٥٩١ المراهق لو أسلم، حكمه بإسلامه
- ٥٩٤ إذا مات اللقيط ولم يخلف وارثاً

- ٥٩٥ لوادعى أجنبيان بأنه ولدهما
 ٥٩٥ لوادعى نفسان لقيطاً ويدهما عليه
 ٥٩٦ لوادعى ذمي لقيطاً
 ٥٩٦ لحر، والعبد، والمسلم، وبكفر في دعوى نسب سواء
 ٥٩٧ لوادعت امرأة لقيطاً بأنه ولدها
 ٥٩٩ فهرس الآيات القرآنة
 ٦٠٣ فهرس الأحاديث والآثار النبوية
 ٦١٤ فهرس أحاديث وآثار أهل البيت
 ٦١٦ فهرس الموضوعات



أحمد لله وصلى الله على محمد نبي الله وعلى آله أكل الله

بعد قامت مؤسسة النشر الإسلامي لتبصرة جماعة المدرسين في اخورة لعلمنة تضم
مشرفة بشاطعات واسعة في محب نشر لعرفة وإحياء لتراث لإسلامي وللكم سرداً
لبعض منشوراتها:

من الكتب الي تم طبعها

- | | |
|-----------------------------------|--------------------------------|
| ١- أحاديث المهدي من مسأاحس من | إعداد السند محمدحوداخلالي |
| ٢- أدب الحسين وحماسته | تأليف الشيخ أحمد نصيري لمعداني |
| ٣- إرشاد الأذهان ج ١ و ٢ | = العلامة الحلبي |
| ٤- لاسلام لسعودي المسوح | = لسيد طالب الخرمي |
| ٥- لاصطلاحات في ارمضائل لعمنة | = لشيخ ياسين عيسى العاملي |
| ٦- لامام الصادق (ع) ج ١ و ٢ | = الشيخ محمدحسين المطفر |
| ٧- الأمثل في سركب لله سرك ج ١ و ٢ | شراف الشيخ ناصر مكرم سركازي |
| ٨- ابحت في رسالات عشر | = لشيخ محمدحسن انقديري |
| ٩- نبوت في لفقة، وشمن عن | = الشيخ محمدحسين الاصغفاني |

١- صلاة جماعة

ب صلاة سارم

ج- الاحياء

تحقيق مؤسسة النشر الاسلامي

تأليف الشيخ محمد حسين الأصمعي

١٠ - بحوث في الأصول، ١٥٠ ص

١ - الأصول على النهج الحقيق

تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي

ب - نظم والإرادة

١ - نظم والإرادة

= السيد علي الحسيني الامتري

١١ - تأويل آيات نظرية

١٢ - توضيح لدفع في رسم برودات صاحب شرايع = الشيخ حسن علي الطرطوسي

١٣ - حديث الصدرة ج ١٥ = الشيخ يوسف البحراني

١٤ - حديث هامة حول القرآن = السيد جعفر مرتضى العاملي

١٥ - الخلاف ج ١ و ٢ = شيخ الطاقة الطوسي

١٦ - دراسات وحوادث في ربح ولاسلام ج ١٠ = السيد جعفر مرتضى العاملي

١٧ - درر لعوائد ج ٢٠ = آية الله الشيخ عبد الكريم الخنري

١٨ - مدنية نظرية = محمد لوراني لدولان

١٩ - ريدص السديك ج ١ = سيد علي حاد اندى

٢٠ - السراشج = ابن إدريس الخليلي

٢١ - شرح الأحكام ج ١ = الهادي لعماد معري

٢٢ - صلاة ج ١ - ٢ (تحرير بحث في الصلاة) = الشيخ محمد المؤمن

٢٣ - الصلاة ج ٢ و ٣ (تحريرات بحث الحق للامام) = الشيخ عبد الله الجوادى الآملى

٢٤ - صلاة الجمعة = الشيخ مرتضى الخنري

٢٥ - فرائد الأصول = الشيخ مرتضى الأنصاري

٢٦ - فرائد لأصول ج ١ و ٢ (تحرير بحث آية الله العظمى) = الكاظميني الخراساني

٢٧ - فرائد لأصول ج ٣ و ٤ (تحرير بحث آية الله العظمى) = = =

مع حواشي آية الله العظمى في الدين العراقي

٢٨ - قاعلة لاهور وإفاضة القدير

٢٩ - قاموس الرجال ج ١

٣٠ - كشف الرموز ج ١

٣١ - كشف المراد (في شرح تجريد الاعتقاد)

مع تسميات عليه

٣٢ - كبر الدقائق ج ١

٣٣ - مبعوث الحسين (ع)

٣٤ - مجمع الفائدة والبرهان ج ١

في شرح إرشاد الأمان

٣٥ - معادن الحكمة ج ١

٣٦ - معالم الدين وملاذ المجتهدين

٣٧ - المقصدة

٣٨ - منتقى الجمعان ج ١ و ٢

٣٩ - المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ج ١

٤٠ - من هو المهدي (ع)

٤١ - المهذب البارع ج ١

٤٢ - وقعة الطف

٤٣ - الوهاية في المبران

تأليف شيخ الشريعة الاصفهاني

= العلامة الشيخ محمد تقى التستري

= الشيخ حسن الفاضل الآبي

= العلامة الحلبي

تحقيق الشيخ حسن راده الآمي

= ميرزا محمد الشهيدي

= محمد علي عابدين

= المقتبس الأردبيلي

تحقيق الشيخ مجتبى العراقي والشيخ علي بن شاه

الاشتهاردي وآغا حسين البيزدي

= محمد ابن الفيض الكاشاني

= الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني

تحقيق مؤسسة النشر الاسلامي

= الشيخ المفيد

تحقيق مؤسسة النشر الاسلامي

= الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني

تحقيق علي اكبر صابري

= الامام محمد تقى مصباح البيزدي

= الشيخ أبو طالب التحصيل التبريزي

= ابن فهد الحلبي

= أبي محمد

= الشيخ حمزة السبحاني





William Watson Smith
Class of 1892
Memorial Fund



